مصر الحديثة

دار الكتب والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد السابع
٢٠٠٨

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ

مصر الحديث والمعاصر

دار الكتب والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد السابع
يناير ٢٠٠٨

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

مجلة مصر الحديثة: دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ
مصر الحديث والمعاصر / مركز تاريخ مصر
المعاصر . ـ س ٧، ع ٧ (يناير ٢٠٠٨)
. ـ القاهرة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ –
مج ؛ ٢٤سم.
سنوية.

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لايجوز استنساخ اى جزء من هذا العمل بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٢١١١

دار الكتب والوثائق القومية

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة

تصدر عن مركز تاريخ مصر المعاصر
بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

رئيس التحرير

أ.د. جمال زكريا قاسم

نائب رئيس التحرير

أ.د. محمد علي حلة

هيئة التحرير

أ.د. لطيفة محمد سالم

أ.د. عبد الوهاب بكر

أ.د. أحمد زكريا الشلق

مديرا التحرير

أ.د حمادة محمود إسماعيل

د. آمنة حجازي عبده

سكرتارية التحرير

أ. نادية مصطفى محمد

المدير التنفيذي

أ. قدرية أحمد إسماعيل

السكرتارية الإدارية

أ. سلوى فتحي محمد

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الكتب والوثائق القومية . مركز تاريخ مصر المعاصر - ولا يجوز استنساخ أو طبع أو تصوير أي جزء من هذه المجلة أو اختزانه بأية وسيلة إلا بإذن مسبق من الناشر

الإشراف الفني
علي أحمد خليفة

جمع تصويري
حسن السيد حسن

إخراج فني ومكتب
محمد عماد

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى

رئيس التحرير

أ.د. جمال زكريا قاسم

على عنوان الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

مركز تاريخ مصر المعاصر

كورنيش النيل - رملة بولاق - القاهرة

جمهورية مصر العربية

e-mail:centers@darelkotob.org

المحتويات

الصفحة

كلمة التحرير		٩
البحوث والدراسات		
● البواعث الحقيقية لضم محمد علي بلاد السودان (دراسة تقويمية)	د . زكي علي البحيري	١٥
● الفلاحون المصريون في مواجهة الاحتلال ١٨٨٢-١٩٠٦	أ.د علي بركات	٤٧
● دور محمود فهمي النقراشي في حرب ١٩٤٨	د. أحمد حامد السيد	٧٧
● موقف مصر من انقلابات سوريا ١٩٤٩-١٩٥٢ من واقع أوراق الخارجية المصرية	د. عبد اللطيف محمد الصباغ	١٤٧
● سياسة مصر الإفريقية جنوب الصحراء ١٩٥٢- ١٩٦٠	أ. د عبد السلام عامر	٢٠٥
● المد والجزر في العلاقات المصرية الأمريكية في ضوء الوثائق الأمريكية يناير ١٩٦١- سبتمبر ١٩٦٢	د. زكريا صادق الرفاعي	٢٤١
● موقف المثقف المصري من قضايا التحرر العربي عبد العزيز البشري نموذجا	د. إيمان عامر	٢٩١
من تراث الرواد		
● مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١ ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسن أفندي أحد أفندية الروزنامة في عهد الحملة الفرنسية	محمد شفيق غربال	٣٢٥
التقارير العلمية		
● النشاط العلمي لمركز تاريخ مصر المعاصر	أ. قدرية أحمد إسماعيل	٣٩٧
● المؤتمرات والندوات العلمية	مجموعة من الباحثين	

شخصية العدد

● عمر عبد العزيز في رحلته العلمية	أ . د. جمال محمود حجر	٤٤٩

الملف الوثائقي

● أزمة السويس من خلال الأرشيف الأمريكي وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي	د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد	٤٦٣

عروض الكتب

● الأتراك فى مصر وتراثهم الثقافي تأليف: أكمل الدين إحسان أوغلو	د. محمد صبري الدالي	٥٠٩
● نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣-١٨٨٢		٥٣٠
تأليف: محمد صبري السوربوني (مترجم)	د. آمنة حجازي	٥٤١
● أحمد فتحي زغلول والآثار الفتحية تأليف: د. أحمد زكريا الشلق	أ.د . لطيفة سالم	

الإصدارات الحديثة	٥٤٩

مقالات وبحوث باللغة الإنجليزية

	P.
* Awakening Modern Egypt: Two Historians' Portrayals of Muhammad 'Ali John Hoffman	7
* Some Remarks on the Greek Left in Egypt 1921-1952 Prof. Dr. Abdel Wahab Bakr	29

كلمة التحرير

أحداث كثيرة مرت بنا فى هذا العام ونحن عاكفون على إعداد هذا العدد من مجلة مصر الحديثة . ولعل أهم تلك الأحداث ذلك الحراك السياسى الذى شهدته مصر ، والذى تمثل فى تعديل العديد من المواد الدستورية ، التى استمدت أهميتها من كونها أكبر تعديلات أدخلت على الدستور المصرى منذ وقت صدوره فى عام ١٩٧١ كما تعد فى الوقت نفسه نقلة نوعية فى الحياة السياسية والديموقراطية ، وجزء من عملية إصلاح سياسى شامل بدأ ولن تتوقف مسيرته ، إذ إن عجلة الإصلاح إذا ما تحركت فمن الصعب إيقافها .

ولعل أهم ما استهدفته تلك التعديلات هى تقوية دور المجالس التشريعية والأحزاب السياسية ، والتوسع فى اختصاصات مجلس الوزراء ، ومكافحة الإرهاب ، ووضع ضوابط على سلطات رئيس الجمهورية .

ويعد إقرار مبدأ المواطنة الذى تصدر المادة الأولى فى تلك التعديلات الدستورية من أهم الإيجابيات التى تحققت ، وذلك على الرغم من أن هذا المبدأ ليس جديدا ، حيث ظل طيلة تاريخنا القومى إطارا يربط أبناء الأمة جميعهم فى نسيج واحد بغض النظر عن الفوارق الدينية أو الاجتماعية .

وفى الوقت الذى كنا نمضى فيه قدما لتحقيق ما نصبو إليه من إصلاحات سياسية ودستورية وصولا إلى المجتمع المدنى الحديث وإلى الحياة الديموقراطية السليمة ، كانت فجيعتنا فيما أثارته إسرائيل فى نفوسنا من ذكريات أليمة عن شهدائنا الأسرى الذين وقعوا فريسة للوحشية الإسرائيلية فى حرب ١٩٥٦، وعدوان يونيو ١٩٦٧ . وعلى الرغم مما ردده القانونيون والسياسيون حول موقف القانون الدولى وعدم سقوط جرائم الحرب بالتقادم وأحقية مصر فى التعويضات وإدانة المجتمع الدولى لإسرائيل ، إلا أن التعويضات مهما بلغت قيمتها لن تعيد أرواح الشهداء ، ولا الإدانة الدولية تأبه بها إسرائيل ، ولكن المهم أن يكون لنا موقف إزاء التعديات الإسرائيلية ، وألا تكون معاهدة السلام قيدا إزاء اختراق إسرائيل لأمننا القومى ومؤسساتنا

التعليمية والثقافية والاقتصادية، واستمرار انتهاكاتها للأراضى الفلسطينية ومراوغتها فى قبول أو بالأحرى رفضها لمبادرة السلام التى جددها ملوك ورؤساء الدول العربية فى مؤتمر قمة الرياض ٢٠٠٧ ، والتى وصلت إلى عدم ممانعة الدول العربية من الاعتراف بإسرائيل مقابل رجوعها إلى حدود ما قبل عدوان ١٩٦٧، واعترافها بالدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية .

وإذا ما انتقلنا من الأحداث السياسية إلى ما شهدته مصر من أحداث ثقافية فى هذا العام، فليس من شك فى أنه يقف على رأس تلك الأحداث افتتاح دار الكتب بباب الخلق، بعد تطويرها وفهرسة محتوياتها، وربطها بشبكة الاتصالات الدولية، حتى يستطيع أى باحث فى العالم الاطلاع على ما فيها من محتويات نادرة.

لقد كانت دار الكتب بباب الخلق منارة ثقافية منذ إنشائها فى عام ١٨٧٠ ، ولا يستطيع أى باحث أو مؤرخ أو سياسى أن ينكر فضلها على تكوينه . وعلى الرغم مما أصابها من إهمال بعد نقل محتوياتها إلى مبناها الجديد فى كورنيش النيل، إلا أن ما حدث من تطوير لتلك الدار العتيقة خلال السنوات الست الماضية أعاد لها رونقها لتقف مع مكتبة الإسكندرية ليؤكدا معا أكبر وأهم الإنجازات الثقافية التى حققتها مصر فى السنوات الأخيرة .

ولا نستطيع إلى جانب ذلك أن نغفل حدثا ثقافيا هاما تم إنجازه فى هذا العام وهو الانتهاء من ترجمة الألف كتاب الأولى التى اضطلع بها المجلس الأعلى للثقافة من خلال المشروع القومى للترجمة ، والبدء فى ترجمة الألف كتاب الثانية عن طريق المركز القومى للترجمة الذى أنشأ حديثا بقرار جمهورى .

وعودة إلى مجلتنا مصر الحديثة التى تستقبل فى هذا العام ثمانية سنوات من عمرها، وتكاد تقترب من نهاية العقد الأول منذ صدورها فى عام ٢٠٠٢ يمكننا القول بكل ثقة واطمئنان أنها استطاعت فى تلك السنوات أن تضيف إلى الثقافة المصرية بوجه عام، وإلى الثقافة التاريخية بوجه خاص الجديد الذى شهد به كثير من الباحثين إلى جانب العديد من المؤسسات العلمية والثقافية فى مصر وخارجها .

وبين يدى زملائنا الأعزاء هذا العدد الذى يجمع بين البحوث والتقارير العلمية ومراجعات الكتب والإصدارات الحديثة وغير ذلك من الأبواب الأخرى ، إضافة البابين الجديدين اللذين تضمنتهما مجلتنا منذ عددها السابق ، وهما من تراث الرواد، وبعض المقالات والبحوث باللغات الأجنبية، وقد لقيا هذان البابان ترحيبا كبيرا لدى كثير من الأوساط العلمية والثقافية. وكما وقع اختيارنا فى العدد السابق على كتيب كان قد أعده الدكتور محمد صبرى السربونى ونشره فى باريس باللغة الفرنسية فى عام ١٩٢٠ عن المسألة المصرية من بونابرت إلى ثورة ١٩١٩ ، وقع اختيارنا فى هذا العدد على بحث أعده الأستاذ محمد شفيق غربال ونشره فى مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة فى عام ١٩٣٦ عن " مصر فى مفترق الطرق " ، ويعد الأستاذ غربال أول المؤرخين المصريين الذين بدأوا الاهتمام بتاريخ مصر فى العصر العثمانى، وكان له فضل الريادة فى هذا المجال الذى تابعه فيه العديد من الباحثين والمؤرخين الذين حاولوا إلقاء الضوء على ذلك العصر وكشف الكثير من غوامضه .

وسوف نواصل بمشيئة الله فى الأعداد التالية من مجلة مصر الحديثة إعادة نشر بحوث أخرى أنجزها المؤرخون المصريون الرواد الذين كان لهم فضل تمصير تاريخنا القومى بعد أن كان هذا التاريخ حكرا على الأجانب تدريسا وتأليفا .

ولا نجد ما نختتم به هذه الكلمة إلا أن نثمن جهود مصر فى مسيرتها السياسية والاقتصادية والثقافية لتسترد مكانتها اللائقة بها فى محيطها العربى والإقليمى والدولى .

والله والوطن من وراء القصد.

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

e-mail:drgamalzakaria@hotmail.com

البحوث والدراسات

البواعث الحقيقية لضم محمد علي بلاد السودان
(دراسة تقويمية)

د . زكى علي البحيرى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية التربية ـ جامعة المنصورة

البواعث الحقيقية لضم محمد علي بلاد السودان

(دراسة تقويمية)

مدخل:

الموضوع الذى نقدمه فى هذه الدراسة يدور حول تقويم البواعث الحقيقية التى دفعت محمد علي لدخول السودان فى عام ١٨٢٠ وضمه إلى الدولة الكبرى التى أراد أن يكونها حول مصر، تلك البواعث التى لا تزال محل جدل ونقاش كبيرين ، ومجال اتفاق واختلاف واسعين بين الباحثين . ولقد سادت فى السنوات الأخيرة استعمال مصطلحات حديثة أطلقها الأوروبيون على دخول محمد علي بلاد السودان؛ مثل "الغزو التركى" و"تعدى الوالى المصرى على السودان"، و"الاستعمار العثمانى"، و"الاحتلال المصرى للسودان"...الخ، وسار على دربهم كثير من الباحثين العرب والأفارقة .

ولا يمكننا البت فى مدى مصداقية هذه المقولات بخلاف المقولة الشائعة "فتح السودان" إلا بعد دراسة أسباب دخول محمد علي السودان، دراسة موضوعية تتناول الظروف والملابسات السياسية ، الداخلية والدولية والاقتصادية والاجتماعية ، التى أحاطت بهذا الحدث العظيم .

ومن المعروف أن العلاقات بين مصر والسودان قامت منذ أزمنة سحيقة، حيث وجهت مصر اهتمامها بالبلاد الأفريقية الواقعة إلى الجنوب منها بدءاً من مناطق السودان . وتؤكد المصادر التاريخية من آثار ونقوش أن المصريين القدماء قاموا بعدة محاولات لاستكشاف القارة الأفريقية، وبخاصة التعرف على منابع النيل، وتمثلت تلك المحاولات فى رحلات "زوسر"، و "سنفرو"، و "أون"، و "بيبى الأول"، و"أمنمحات الأول"، و "سنوسرت الأول"، و "تحتمس الثالث" وغيرهم ، وقد وصل كثير من هؤلاء إلى مناطق التقاء النيلين الأبيض والأزرق، كما وصلوا إلى بلاد "بونت" (الصومال حاليا) (١).

الامتداد البشرى بين مصر والسودان

تطورت أحداث التاريخ فى مصر الفرعونية وبلاد السودان حتى جاء الفتح الإسلامى على يد عمرو بن العاص، وهاجرت بعض القبائل العربية إلى مصر، بخاصة إلى شرق الدلتا وغربها وبلاد الصعيد[٢]، وتحركت هذه القبائل العربية حول نهر النيل، وعلى السواحل الأفريقية الشرقية للبحر الأحمر نحو السودان، الذى جاءت إليه هجرات أخرى من شمال أفريقيا وغربها، وقد بلغت هذه الهجرات ذروتها فى منتصف القرن الرابع عشر الميلادى، حيث تدفق المهاجرون العرب بأعداد كبيرة إلى مملكة المقرة المسيحية، وإلى المناطق الوسطى وأرض البطانة والجزيرة، وإلى كردفان ودارفور، واختلط العرب بالمجموعات السودانية المحلية، ونشروا الإسلام بينهم وتبوئوا المراكز القيادية فى البلاد[٣] .

ولما جاء العرب إلى مصر والسودان اختلطت القبائل العربية بقبائل النوبة، وحل الدين الإسلامى محل الأديان الموجودة من وثنية ومسيحية، وأصبحت الثقافة العربية هى الثقافة السائدة بين القبائل من جنوب أسوان حتى ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، وشكلت اللغة العربية نحو٣٣٪ من المفردات اللفظية للغة النوبية، وفى هذه المنطقة انتشرت فروع القبائل النوبية بعد دخولها الإسلام ومنها الكنوز والعليقات والبجة فى مصر، وسكوت والحجر والمحس والدناقلة فى السودان، وامتدت تلك القبائل وفروعها حتى بلدة "الدبة"[٤].

ومن الثابت انتشار قبائل البجا فى الصحراء الشرقية وعلى سواحل البحر الأحمر فى مصر والسودان منذ حوالى ٤٠٠٠ سنة ق.م. ويؤكد "سلجمان" أن السلالة التى كانت تقطن الصحراء الشرقية شديدة الشبه بقدماء المصريين ، على أن هؤلاء حافظوا على نقاء سلالاتهم، واحتوت لغتهم الكوشية على كثير من الكلمات الفرعونية، وقبل دخول المسيحية إلى بلاد النوبة كان سكانها يعتنقون ديانة تعد خليطاً من المصرية القديمة واليونانية والمروية (نسبة إلى ثقافة

مروى فى السودان)، فلما جاء الإسلام حدث اختلاط بين قبائل البجا والعرب المسلمين، وغلب الإسلام على ما عداه من الديانات الأخرى، وكان من أهم القبائل البجاوية البدوية العربية المنتشرة على ساحل البحر الأحمر البشاريون، والعبابدة، والهدندوة، والأمرار، وبنو عامر، تلك التى انساحت على السواحل المصرية السودانية بلا حدود ولا فواصل، بطريقة مشابهة تقريبا لما حدث حول نهر النيل[٥].

ولعل تلك الأحداث وغيرها تؤكد أن التواصل البشرى والثقافى بين مصر والسودان كان قائماً، وأن الامتداد الصحراوى والجبلى، والجنادل الستة لم تمثل عائقاً أمام هذا التواصل، فقد استمرت العلاقات والهجرات بين قاطنى وادى النيل، وازدادت العلاقات توثقا عند مناطق التماس، ولذلك نرى أن العلاقات الطبيعية والبشرية العميقة هى أحد أهم العوامل التى شجعت حاكم مصر الطموح محمد علي لتوسيع مجال نفوذه وسيطرته على بلاد السودان التى كان لها علاقات متعددة بسكان مصر.

الوضع السياسى لبلاد السودان قبل الفتح

نتيجة لدخول الدين الإسلامى من ناحية، وانتشار اللغة والثقافة العربيتين فى شمال السودان من ناحية أخرى ، ظهرت سلسلة من الممالك والسلطنات الإسلامية؛ أهمها مملكة الفونج (السلطنة الزرقاء) فى منطقة الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض، وقامت فى منطقة كردفان مملكتى تقلى والمسبعات الصغيرتان. وفى القرن السابع عشر أسس "سليمان سولونق"، من قبائل "الكنجارة" مملكة دارفور فى غرب السودان[٦].

وكانت سلطنة الفونج بمثابة مجموعة من الممالك والمشيخات، منها ما خضع للفونج مباشرة، ومنها ما خضع لهم بطريق غير مباشر بوساطة العبدلاب، فالتى خضعت للفونج مباشرة مشيخة خشم البحر، ومشيخة الحمدة، ومملكة بنى عامر، ومملكة الحلانقة، أما القبائل التى خضعت للفونج عن طريق

العبدلاب فهى مشايخ الجعليين، والميرفاب، والريطاب، والشنابلة، والحمد، والجموعية، والمناصير. والواقع أن السلطنة الزرقاء كانت أبعد ما تكون عن الحكومة المركزية، فلم تكن لها مؤسسات إدارية، ولم تتعد علاقة السلطنة الزرقاء بتلك الممالك والمشيخات أكثر من جباية الضرائب، وتعيين حاكم مكان الحاكم السابق(٧) .

وفى تاريخ مملكة الفونج أو السلطنة الزرقاء يعد عهد "بادى أبو دقن" من عام ١٦٤٥ حتى عام ١٦٨٠ بمثابة العصر الذهبى للمملكة، حيث شهد عهده توسعاً كبيراً فى كردفان عندما غزت جيوشه مملكة تقلى، كما تحققت للفونج السيطرة على جبال النوبة، غير أن قبائل المسبعات الفوارية حاولت إيجاد مملكة لها فى كردفان لكى تكون قاعدة للهجوم على دارفور. وعندما زاد نفوذ المسبعات تدخل الفونج فى سنة ١٧٤٧ولكنهم انهزموا أول الأمر ثم استطاعوا بقيادة "محمد أبو لكيلك" من زعماء الهمج فى مملكة الفونج تحقيق النصر على المسبعات، وظل أبو لكيلك حاكماً على كردفان لمدة ١٤ عاما نجح خلالها فى بناء جيش قوى لهذه المملكة(٨) .

وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر جاء إلى سدة الحكم فى مملكة الفونج السلطان "بادى أبو شلوخ" الذى اتسم عهده الأول بالعدل والرخاء، غير أنه استبد بالحكم فى النصف الثانى من عهده، فلما تمادى أبو شلوخ فى جبروته اتفق "أهل الأصول" من الفونج مع أبى لكيلك لعزله، فتوجه "أبو لكيلك" من كردفان إلى سنار حيث طرد السلطان بادى أبو شلوخ وعين ابنه ناصر مكانه، فانهار الوضع فى كردفان بعد خروج "أبو لكيلك"، كذلك قضت مملكة الفونج بعد وفاته سنة ١٧٧٦ أيامها فى صراع شديد مع المسبعات والفور(٩) ، وأصبحت بلاد السودان الأوسط مسرحا للفتن، واستغلت الممالك والمشيخات التى كانت تتبع المملكة السنارية (الفونج) ضعف سلطاتها المركزية واستقلت عن سنار استقلالا فعليا، وكانت قبائل الشايقية أول من تمرد على الفونج، وفرضوا نفوذهم على منطقة دنقلة كلها، كذلك تمكن العبدلاب بقيادة شيخهم محمد

الأمين من تحقيق قدر كبير من الاستقلال بعد أن هزموا الهمج وقتلوا زعيمهم بادى ود سنة ١٧٨٠، كما صارت الشكرية أعظم قوة فى أرض البطانة، وظل وضع التشتت والفتن والاختلاف، والصراع على السلطة حتى مجىء الحكم المصرى التركى سنة ١٨٢١ (١٠).

كانت تلك هى ظروف بلاد السودان فى بدايات القرن التاسع عشر، وإذا كان معظم الملوك والحكام الذين حكموا مصر منذ أقدم العصور فكروا فى مد نفوذهم وملكهم إلى الجنوب نحو السودان، فقد رأى هؤلاء الحكام أن فى ذلك استكمالا لوحدة وادى النيل، ومن ثم لم يكن من المستغرب أن يفكر محمد علي فى الاتجاه جنوبا بعد أن وصل إلى سدة الحكم فى مصر منذ عام ١٨٠٥، خاصة أنه أراد أن تكون لمصر شخصية قوية، وإمبراطورية واسعة ذات إمكانات اقتصادية وسياسية كبيرة، إمبراطورية تمتد من أعالى النيل وحتى آسيا الصغرى. لقد سار محمد علي، على درب عظماء الفراعنة الذين وصلوا إلى ملتقى النيلين فى بلاد السودان، وبلاد "بونت" جنوبا وإلى الشام شمالا، غير أنه كان أكثر طموحا منهم(١١).

وكان السلطان العثمانى قد استنجد بمحمد علي لضرب الحركة الوهابية فى الجزيرة العربية فلما تمكن الوالى المصرى من ذلك خلال السنوات من ١٨١١-١٨١٨، قام السلطان العثمانى بمكافأة ابنه إبراهيم باشا - قائد الجيوش المصرية فى الحجاز- بأن عينه واليا على جدة التى كان يتبعها من الناحية الإدارية سواكن ومصوع وما جاورهما على سواحل بلاد السودان الشرقى، وبذلك أتيحت فرصة مناسبة أطلت منها الإدارة المصرية على أحوال بلاد السودان، وعرفت ظروف السلطنات والممالك الموجودة هناك، وتكشفت خفايا الفوضى والحروب الأهلية فيها (١٢).

وإذا كان محمد على قد طالب السلطان العثمانى بمنحه ولاية سوريا فى ذلك الوقت حتى يتمكن من تضييق الخناق على الوهابيين من جانبين - من

شمال الجزيرة العربية حيث بلاد الشام بجانب سيطرته على غربها من جهة البحر الأحمر - فمن الطبيعى أن يفكر أيضا فى ضم الأقاليم التى تواجه سواحل الحجاز، خاصة بعد الحصول على ولاية جدة[١٣] . وائتلافا طبيعيا مع هذا الجو السياسى طلب محمد علي عام ١٨٢٠ من السلطان العثمانى أن يأذن له بفتح السودان بحسبان أنه كان للسلطان سيادة على سواكن ومصوع على ساحل البحر الأحمر منذ القرن السادس عشر الميلادى، فوافق السلطان محمود الثانى صاحب السيادة الشرعية على مصر ذاتها [١٤] .

وعلى أثر ذلك جهز محمد علي حملة تحت قيادة ابنه إسماعيل باشا توجهت نحو بلاد النوبة، وضمت حوالى ٥٤٠٠ مقاتل بمعداتهم من البنادق بالإضافة إلى ٢٤ مدفعا، ثم توجهت حملة ثانية بقيادة محمد بك الدفتردار، ثم ثالثة بقيادة إبراهيم باشا[١٥] ، ولا يدخل فى موضوعنا الاهتمام بتفاصيل هذه الحملات وما لاقته أو أنجزته حتى أتمت فتح السودان ، وإنما ينصب اهتمامنا هنا على الأسباب والبواعث الحقيقية التى دفعت محمد علي إلى فتح السودان ، والتى نرى مناقشتها على نحو التالى :

أولا: أهمية نهر النيل ومياهه ومنابعه بالنسبة لمصر

أراد محمد علي إقامة دولة كبيرة فى مصر تقوم على بنية اقتصادية متينة، فكان من الضرورى له الاهتمام بالزراعة بوصفها الأساس الذى ينبنى عليه اقتصاد البلاد حتى فى جانبه الصناعى ، وكان من اللازم عليه أن يقوم بمجموعة من المشروعات التى تطور نظام الرى والزراعة وتوزيع المياه، ولتحقيق ذلك كله كان عليه التحكم فى مياه النيل واستخدامها بدلا من ذهابها إلى البحر المتوسط، وقد جر هذا بطبيعة الحال محمد علي إلى التفكير فى تتبع منابع مياه النيل وتأمينها وضمان وصولها[١٦]، فمصر فى الواقع "هبة النيل" كما قال هيردوت ومجازا فإن مصر أو بالأحرى أرضها هى عروس يدخلها النيل فى موسم الفيضان، والنيل هو الذى يحيى الأرض ويبعث فيها الحياة فتخضر

بمحاصيلها الغناء[١٧].

وجدير بالذكر فى هذا المقام أن حكام الحبشة قد عمدوا منذ الأزمنة القديمة إلى تهديد مصر، بقطع المياه عنها، ويؤكد عبد الرحمن الرافعى "أن ضمان سلامة مصر وتأليف وحدتها السياسية والاطمئنان على منابع النيل كانت أهم البواعث التى حفزت محمد علي لفتح السودان". وفى هذا الصدد أيضا يقول "سيدنى بيل" - أحد النبلاء الإنجليز- فى كتاب له بعنوان "ضبط النيل والسودان الحديث" ، "كانت العوامل التى حملت محمد علي أن يفتح السودان كثيرة ، لكنه كان من المعتقدين فى فوائد الرى ومنافعه، مما يرجح كثيراً أن الاطمئنان على سلامة النيل الأعلى كان أحد أغراضه"[١٨].

ويقول إبراهيم باشا فوزى فى الجزء الأول من كتابه "السودان بين يدى غوردون وكيتشنر": إن محمد علي كان يريد بفتحه السودان التخلص من تدخل دولة أوروبية كبيرة سمع أنها تسعى لمعارضته وإضعاف دولته، وتتطلع لاحتلال وادى النيل، فاهتم بهذا الأمر "واستشار كثيراً من المهندسين الأوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم ، فأقروا بالإجماع أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته ، حيث تصير حياة مصر فى يدها، فأصر على إنفاذ هذه الحملة إلى السودان"[١٩]. وقد كانت الدولة التى يخشى محمد علي من تغلغلها وسيطرتها على منابع النيل هى إنجلترا ، خاصة بعد أن استولت على مستعمرة رأس الرجاء الصالح وبدأت فى اختراق القارة الأفريقية من الجنوب ومن الغرب على السواء، بهدف وصولها إلى أواسط القارة .

وعمل محمد علي بعد دخوله بلاد السودان على نشر الأمن والاستقرار فى شماله، غير أن مسألة كشف أسرار منابع النيل ظلت تشغل باله، ففكر جديا فى إرسال البعثات الكشفية إلى المنابع الاستوائية ، ففى سنة ١٨٢٨ أرسل بعثة برئاسة إبراهيم كاشف وخورشيد بك، حيث استطاعت هذه البعثة أن تسير مع النيل الأبيض إلى بلاد "الشلك "، وتوغلت فى بلاد "الدنكا" جنوبا حتى وصلت

وبدايات القرن التاسع عشر، بدأت الدول الأوروبية الأخرى تتطلع إلى احتلال مناطق فى هذه القارة بسبب زيادة حاجتها إلى المواد الخام بعد قيام الثورة الصناعية . وكانت مصر تعيش تحت إمرة حاكمها محمد علي الذى أدرك أن إنجلترا بعد سيطرتها على مستعمرة الرأس قد جعلت منها مركزا انطلقت منه طلائع رحلات مغامريها الذين اخترقوا القارة وتغلغلوا فيها بغية الوصول إلى منطقة البحيرات ومنابع النيل مما يؤثر على مصر ويهدد مصالحها الحيوية . وكانت بريطانيا قد سبق لها أن أرسلت قنصلها "هنرى صولت" فى رحلتين إلى السودان الأولى سنة ١٨٠٥، والأخرى سنة ١٨٠٩، وكان "صولت" فى رحلته الأولى مرافقا للورد "فلانشيا" الذى أرسلته الحكومة البريطانية إلى نجاشى إثيوبيا للحصول على موافقته على منحها قاعدة حربية فى أرض الدناقل يمكن استخدامها لغزو مصر، وكان هدف رحلته الثانية توثيق العلاقات مع إثيوبيا الدولة المسيحية بوصف ذلك تمهيدا للتوسع الأوروبى فيما بعد . ولم يلبث أن هال بريطانيا اتساع النفوذ المصرى ، وتحكمه فى الخليج العربى والبحر الأحمر وتهديد الطريق إلى الهند أهم مستعمرات بريطانيا فى الشرق[٢٥]، فلما نجح محمد علي فى ضم بلاد السودان، وأرسل بعثاته لاكتشاف منابع النيل استغلت بريطانيا فرصة التوغل المصرى فى بلاد الشام، وآسيا الصغرى على حساب الدولة العثمانية سنة ١٨٣٨، وكونت حلفا من النمسا وبروسيا وفرنسا ، بهدف إنقاذ الدولة العثمانية من أنياب محمد علي ، والحقيقة أن بريطانيا لم يكن هدفها إنقاذ الدولة العثمانية أو الرجل المريض ، وإنما كان هدفها القضاء على الدولة المصرية الفتية التى امتدت من منابع النيل إلى آسيا الصغرى، ومن الخليج العربى إلى حدود برقة غربا، والتى رأت إنجلترا أنها تهدد مصالحها التجارية والاقتصادية بسبب اتباعها سياسة الاحتكار[٢٦] .

ومما يسترعى الانتباه أن مصر لم تهتم بوضع يدها على منابع النيل حين كان المتحكمون فيه سكانه الأصليون ، وهم قوم بسطاء لا يسعون للتأثير فى مصالح مصر الطبيعية فى مياه النيل [٢٧]. ولقد وضع محمد علي فى حسبانه الضعف

السياسى لبلدان تلك الجهات على نحو يُمكّن إنجلترا من الوصول إليها والسيطرة عليها، وتهديد الدولة المصرية التى أراد إقامة صرحها.

والواقع أن السياسة الاستعمارية البريطانية هى التى عمقت سياسة الفصل بين مصر والسودان من ناحية ، وبين السودان الشمالى والجنوبى من ناحية أخرى . لقد كان غرض بريطانيا منع قيام قوة موحدة فى هذه المنطقة من حوض النيل . والحقائق التى يمكن أن نخلص إليها من تتبع الحوادث المتعلقة بمصر والسودان قديمها وحديثها أنه لا أمن ولا استقرار لسكان شمال الوادى فى مصر، كما أنه لا أمن ولا استقرار لسكان جنوب الوادى من السودانيين إلا فى ظل وحدة هذا الوادى العظيم أو على الأقل حسن العلاقات بين أقاليمه ، بل إن الأحداث المعاصرة تؤكد هذا المعنى(٢٨) . ولا أدل على ذلك من إعلان مصر والسودان فى السنوات الأخيرة " ٢٠٠٤" برنامج التكامل بين البلدين ، كما أقرت الدولتان قوانين تبيح حرية الإقامة والتنقل والعمل والملكية فى مصر لحساب السودانيين ، وفى السودان بالنسبة لأبناء مصر، إذن ألم يكن محمد علي بعيد النظر، عارفا ببواطن الأمور ومجاهل السياسة، وساعيا لترقية مصر والسودان ولإقرار أمنهما معا حين عمل على ضم بلاد السودان إلى مصر ؟

وحول هذا المعنى يذكر محمد فؤاد شكرى فى كتابه "مصر والسيادة على السودان" ، "أن محمد علي لم يغفل فى نشاطه السياسى أمر السودان ، فقد ظل هذا القطر يحتل مكانا ملحوظا فى مشروعاته السياسية الكبرى"(٢٩). وبعد فتح السودان عام ١٨٢٠، قام محمد علي برحلة إليه سنة ١٨٣٨، وكانت أهداف رحلته متعددة، حيث كتب القنصل النمساوى لاورين Laurinعن هذه الرحلة: "إن فكرة تأسيس مملكة تضم بلاد السودان التى تقطنها شعوب لم تخضع لسلطان أحد عليها ، لم تكن موجودة قبل فتح محمد علي للسودان ورحلته إليه " .

ألا يثبت عرض الأحداث وتتبع مجرياتها مدى بعد نظر محمد علي ورغبته فى إنشاء دولة عظمى تضم ضمن ما تضم بلدانا عربية وأفريقية -أهمها

السودان- لها أهميتها فى تأمين مصالح مصر وحدودها الجنوبية؟

ثالثا: طلب الزعماء السودانيين مساعدة محمد علي

كان من أكبر العوامل شأنا فى تشجيع محمد علي وتأييده فى إرسال حملة إلى السودان، مطالبة بعض زعماء السودان وأهله أنفسهم بذلك، حيث دعوا هذا الوالى لإنشاء حكومة قوية على يد مصر، تقضى على أسباب الفوضى المنتشرة فى بلادهم، وتستبدل بها عهداً من الأمن والنظام والانتعاش التجارى والرخاء الاقتصادى(٣٠).

ومن المؤكد تاريخيا أن بعض هؤلاء الزعماء السودانيين ذهبوا إلى محمد علي وطلبوا منه أن يعد جيشاً لفتح السودان، فبشير ود عقيد من قرية أم الطيور قرب عطبرة سنة ١٨١٦-١٨١٧ هرب إلى القاهرة بعد أن ضيق عليه سلطان سنار وأرسل وراءه رسلا يتعقبونه على أثر وشاية من الملك نمر ملك شندى، وأن يسعوا إلى قتله، وقد طلب بشير ود عقيد من محمد علي أن يساعده على أن يصبح شيخا على الجعليين فى شندى مكان السلطان الذى أقصاه، فأبقاه محمد علي لديه وأكرمه حتى جهز جيشا وعجل بإرساله إلى السودان فسار ود عقيد مع الجيش حيث عينه إسماعيل بن محمد علي شيخا على شندى بعد فتح السودان(٣١).

وغادر نصر الدين ملك المرفاب بلاده أيضا للاستنجاد بعاهل مصر محمد علي ضد منافسه فى الحكم ود تمساح، كذلك فإن طمبل بن الزبير ذهب إلى مصر ملتمسا من واليها القوى مدداً من الجند والعتاد ليحارب أعداءه المماليك الهاربين إلى السودان والمستقرين فى دنقلة، أما أبو مدين فقد كان طلبه من محمد علي أن يتولى عرش دارفور من مغتصبه محمد الفضل سلطان دارفور، كما طالب ود هاشم معونة الباشا له ضد أعدائه فى كردفان.

ويعترض حسن أحمد إبراهيم الأستاذ بجامعة الخرطوم على حقيقة أن الزعماء السودانيين الذين ذهبوا إلى محمد علي كانوا يمثلون معظم السودانيين،

ويرى أن السودان لم يكن أرض خلاء بل كان فيه حكومات مستقلة ، ويدلل على ذلك بأن الجيش المصرى التركى وجد جماعات وجيوشا تقاومه مقاومة شديدة استمرت من الفتح حتى الثورة المهدية(٣٢)، ولكن هذا الكلام مردود عليه من عدة وجوه وهى:

(أ) أن عدد الزعماء الذين ذهبوا إلى مصر طلبا لنجدة محمد علي كثيرون وكانوا يمثلون أكبر الوحدات السياسية الموجودة فى السودان.

(ب) أن كثرة عدد من طلبوا من محمد علي المساعدة لاستقرار الأمن يدل على أن سلطناتهم كانت مضطربة، والصراع على الحكم فيها كان على أشده.

(ج) أنه لو كانت أحوال السودان مستقرة لما وقعت أحداث النهب والسلب والتعدى- من قبل القبائل السودانية - على قوافل التجارة بين السودان ومصر وغيرها من المناطق المجاورة.

(د) أن مسألة وجود موقف شعبى عام فى السودان لكى يقرر موقفا خاصا به من حيث الاستقلال أو الاستعانة بقوة خارجية...الخ أمر غير مقنع فى هذا الوقت ، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية .

(هـ) أن محمد علي لو أحس بأن وضع السودان آمنا وقويا وفى إمكانه الدفاع عن نفسه ضد أى هجوم داخلى ، أو تدخل خارجى لما أقدم على خطوة فتح السودان .

ويرى بعض المؤرخين أن محمد علي كان يريد أن يخلص السودانيين من المشاكل والصراعات الأهلية التى كانت قائمة بينهم ، وأنه أراد أن يضم هذه المناطق الواسعة من بلاد حوض النيل ويجعل منها دولة موحدة متمدينة تشكل مع مصر قوة كبيرة وعمقا استراتيجيا فى أى صراع ينشب بينها وبين أية قوة أجنبية . ومن أصحاب هذا الرأى محمد فؤاد شكرى ، وهو رأى لا يوافق عليه حسن أحمد إبراهيم (٣٣)، ونوجه سؤالنا الآتى إليه : ألم تكن بالسودان صراعات أهلية؟ ومتى كان السودان دولة قومية موحدة شمالا وجنوبا قبل مجيء الحكم

المصرى التركى؟ ومتى كان لمصر قوة استراتيجية إلا أن يكون السودان جزءا من مكوناتها ؟ ألم يكن السودان فى أحسن حالات استقراره الاقتصادى والسياسى فى حالة وجود علاقات وثيقة بينه وبين مصر؟ أليس فى ذلك كله دلالة على أن مصير البلدين واحد بخاصة إذا كنا فى عصر العولمة والكتل السياسية الكبرى؟

رابعا: القضاء على بقايا المماليك الهاربين إلى السودان

بعد مذبحة القلعة هربت فلول المماليك إلى الصعيد، واعتصموا بالجبال التى كانت تسكنها قبائل العبابدة والبشاريين الذين أساءوا معاملتهم، وقتلوا بعضهم ، ولما كان محمد علي يخشى مناورتهم ضده أرسل ابنه إبراهيم باشا على رأس قوة عسكرية للقضاء عليهم، فهاجمهم وذبح عدداً كبيراً منهم، وإزاء هذه الظروف القاسية لم يجد بقية المماليك مخرجا سوى الاتجاه جنوبا نحو السودان، فاستقروا فى دار الشايقية، فرحب بهم محمود العادلانابى ولكنهم بعد مدة غدروا به وقتلوه مع عدد من حاشيته، ثم انتشروا بعد ذلك فى دار الشايقية، فدمروا ممتلكات أفراد القبيلة واستولوا على الخراج منهم، ومنذ ذلك الوقت نشب صراع عنيف بين الجانبين لم يسفر عن نتيجة حاسمة، وانتهى باتفاق سُمح بمقتضاه للمماليك بالاستقرار فى منطقة "أرقو" مع إعطائهم منطقة شاطئ النيل الممتد من خندق إلى حنك، واختار المماليك "مراقة" عاصمة لهم(٣٤) .

وخشى محمد علي من تحالف هؤلاء المماليك مع سلطان سنار أو مع ملك الأمهرة (الحبشة- وإثيوبيا حاليا) أو مع الإنجليز - أعداء محمد علي الأول- فاضطر إلى أن يطلب من ملك سنار عام ١٨١٣ عدم مساعدة هؤلاء المماليك، وعاد وطلب الشىء نفسه من ملك الأمهرة عام ١٨١٥ ، بل إن المماليك لم يلبثوا أن اتصلوا من مهجرهم بالسودان بالوهابيين فى الجزيرة العربية عن طريق مبعوثهم حسن جوهر الكاشف من أجل التحالف معهم ضد محمد علي(٣٥).

وقد ظل المماليك فى حركة ونشاط بإقليم دنقلة، وأخضعوا لنفوذهم ملوك بعض القبائل، "ودبت فى نفوسهم عوامل الكبرياء والجبروت، فحاولوا النزول إلى مصر ، إلا أن محمد علي لم يكن بالرجل المستكين حتى يلجأ إلى الراحة فى انتظار وصولهم، بل عول على الذهاب إليهم لمطاردتهم فى ملاجئهم التى آووا إليها ليقضى عليهم قضاء مبرما "(٣٦).

وحين توجهت الحملات العسكرية التركية المصرية إلى الجنوب ١٨٢٠-١٨٢١ وتوغل محمد بك الدفتردار بقواته فى بلاد السودان - بعد الحملة الأولى التى قادها إسماعيل باشا -وكان معه حوالى خمسمائة فارس أدرك بهم حدود دنقلة، فلما رآه المماليك ولوا مدبرين نحو شندى واستولى الذعر على معظمهم(٣٧)، وحضرت طائفة من بقية أمرائهم من دنقلة إلى الجيزة، وأقاموا هناك ، وأرسلوا للباشا طالبين العفو عنهم، والتجاوز عما اقترفوه من الذنوب، خوفا من انتقامه منهم ، فأعطى الوالى الأمان لبعضهم، واختفى الباقون منهم سواء فى مصر أو فى السودان(٣٨)، ولم يظهر لهم أى دور سياسى بعد ذلك . ومن الواضح أن محمد علي قد خشى زيادة قوة المماليك واستعانتهم بالإنجليز ضده بعد أن فشلت حملتهم فى احتلال مصر، وقد كان بين الإنجليز والمماليك تحالف وثيق ، وجاءت حملة الجنرال فريزر سنة ١٨٠٧ على أمل مساعدة المماليك للإنجليز فى احتلال مصر، مقابل مساعدة الأخيرين لهم على استعادة مكانتهم فيها، ولكن من سوء حظ حملة فريزر أن محمد علي كان يطارد المماليك فى الصعيد، كما كان من سوء حظهم أن ظهرت المقاومة الشعبية المصرية فى رشيد والحماد على أعلى مستوى لها فى هذا الوقت، فغادرت الحملة مصر إلى حيث جاءت(٣٩). وعلى كل حال ، فإن متابعة المماليك فى مصر، وهروبهم إلى الصعيد ثم إلى السودان، وخوف محمد علي من وجودهم، وخشيته من تحالفهم مع الإنجليز، كانت أحد أهم أسباب تحركه نحو الجنوب وضمه لبلاد السودان .

خامسا: تجنيد السودانيين فى الجيش الحديث الذى أراد تكوينه

كانت القوات التى تكون منها جيش محمد علي فى بداية ولايته تتشكل من وحدات عسكرية نظامية وغير نظامية من الألبان والأرناءوط وغيرهم من عناصر مملوكية وتركية ، وكانت تلك الوحدات قد اعتادت على الحرب بأساليب تقليدية ، ولما كان محمد علي يريد تكوين جيش جديد مدرب على أحدث الأسلحة، وجاهز لاتخاذ أية مناورات حربية أو مهمات صعبة ، فقد فكر أن يستخدم قوات جديدة خلاف القوات القديمة الكثيرة التمرد، والثائرة عليه دائماً، والتى ترفض طاعة الأوامر أو نظم الحرب الحديثة . ولذلك فإن محمد علي من منطلق معرفته بأحوال السودانيين وصفاتهم التى تتميز بالأمانة والشجاعة، فكر فى أن يفتح السودان فيكون قد أصاب أكثر من هدف واحد، فهو يتخلص من المماليك، ويؤمن تجارة السودان واقتصاده، ويجعل منه عمقا استراتيجيا لمصر، ويأتى بالسودانيين منه بشتى الوسائل ليجعل منهم نواة جيشه الذى أراده قادرا على التصدى لأى غزو أوروبى محتمل من جانب بريطانيا بصفة خاصة ، مع الإبقاء على المصريين للعمل فى الزراعة[٤٠] .

وعقب فتح السودان بدأت الاتصالات بين الحكومة المصرية و القائمين على الإدارة فيها لإرسال الشبان السودانيين للخدمة فى الجيش المصرى [٤١] ويرى حسن أحمد إبراهيم أن الحصول على العبيد من السودانيين كان من أهم دوافع محمد علي للذهاب إلى السودان، ففى رسالة له إلى محمد بك الدفتردار يقول: "وإن لا تكون هذه المسائل والوسائل (يقصد بذلك التنقيب عن الحديد والمعادن) باعثا على إضاعة الوقت دون إيفاء مهمة جلب العبيد أو سببا لتجويزكم البطء والتكاسل فى صرف ما فى الطاقة فى سبيل تحقيق هذه المهمة"، ويقول محمد علي أيضا فى رسالة لابنه إبراهيم : "وجلب السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود مهما كانت الصورة التى يجلبون بها من أوطانهم"[٤٢].

ويذكر الرافعى أن محمد علي فكر فى إنشاء الجيش الجديد سنة ١٨١٥ بعد عودته من حرب الوهابيين فأمر بتدريب فرقة من جنود ابنه إسماعيل باشا على النظام الجديد،على أن هؤلاء الجند تذمروا وتآمروا على محمد علي نفسه، وذهبوا إلى ميدان الرميلة ونهبوا الأسواق، ولكن الوالى الذكى عالج الفتنة بالعقل والحكمة حتى أخمدها(٤٣). وقد ذكر الجبرتى التفاصيل الكاملة لتمرد الجند ونهبهم للمتاجر، وإحداثهم الشغب والاعتداء على الناس فضج سكان القاهرة من مساوئهم ، فأمر محمد علي بنقل هذه الكتائب إلى الأقاليم ، حيث أقام لهم هناك القشلاقات . وقرر الوالى بعد فتح السودان أن يؤسس جيشه الجديد من عناصر سودانية فقام بإنشاء المدرسة الحربية فى أسوان، واستعان بالكولونيل سيف Seves (سليمان باشا فيما بعد) الفرنسى والذى كان قائدا فى جيش نابليون بونابرت سابقا لكى يدرب الجيش على الأسلحة الحديثة، ونظم الحرب المتقدمة، وجند محمد على بالفعل حوالى عشرين ألفا من السودانيين ، وبدأت عملية تدريبهم فى "بنى عدى" قرب منفلوط فى صعيد مصر على النظام الحديث، على أن تجربة تجنيد السودانيين لم تصادف النجاح المطلوب(٤٤).

وتدلنا حقائق التاريخ على أن الشعبين المصرى والسودانى قد عانا من استغلال محمد علي إياهما، فجماعات من الشعب السودانى سواء مجندين أو عبيد دخلوا الجيش ونقلوا من بلادهم للتدريب فى مصر، ولكن المناخ والظروف لم تناسبهم ،وهكذا تحملوا الصعاب، واستغلوا منتهى الاستغلال، كذلك فإن الشعب المصرى من شباب الفلاحين فى الريف المصرى استغلهم محمد علي فى الزراعة، ثم أدخلهم فى جيشه حيث كانوا يؤخذون فى سن مبكرة، وربما لا يعودون إلى قراهم أبدا ،فقد يموتون فى الحرب أو يعودون بعد ذبول زهرة شبابهم، ولاشك فى أن هؤلاء وأسرهم قد أفادوا من بعض إيجابيات حكم محمد علي، ولكن السلبيات كانت أكبر بكثير حتى نفر الناس فى مصر من التجنيد، وكان شباب الفلاحين يحاولون التهرب من الالتحاق بالجندية بتشويه أنفسهم سواء بقطع سبابة أيديهم، أو فقع إحدى العينين، أو كسر أسنانهم الأمامية، حتى

إن محمد علي قام بتجنيد كتائب من المصريين المشوهين(٤٥)، فهل بعد ذلك استغلال أسوأ من ذلك ؟، ومن ثم فإن ما جرى فى السودان من فتح أو غزو أو استغلال هو من إدارة محمد علي ورجال حكمه وقادة جنده من الأتراك، وما كان المصريون سوى أداة عمل مثلهم مثل السودانيين ، وهذا ما يؤكد على أن كلا من الشعبين - المصرى والسودانى - عانى تحت السيطرة التركية،كما عانا كذلك تحت سيطرة الاحتلال البريطانى فيما بعد، الذى راهن على فصلهما وإضعافهما واستغلالهما.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أنه لما لاحظ محمد علي أن تجارة العبيد قد انتشرت فى السودان فى أواخر أيامه أمر على الفور بإلغاء تلك التجارة الممقوتة، لما رآه من فظاعة النخاسين ، وما ارتكبوه من القسوة فى جلب الأرقاء وترحيلهم إلى مختلف الأمصار، وأنفذ محمد علي رسلا يعلنون هذا الأمر فى جميع أنحاء البلاد، ولكن رغم هذا ظلت تجارة الرقيق لعشرات السنين، لأن هذه التجارة كانت شائعة فى أفريقيا كلها واشتغل بها الأوروبيون والعرب على السواء، ولكن إسماعيل باشا الذى تولى حكم مصر سنة ١٨٦٣ قضى تقريبا على هذه التجارة المقيتة(٤٦).وخلاصة القول فى هذه الجزئية من البحث أن واحداً من دوافع محمد علي للذهاب إلى السودان هو تجنيد السودانيين فى الجيش الذى أراد تحديثه، رغم فشله فى تحقيق ذلك الغرض .

سادسا: الاستفادة من موارد السودان الاقتصادية واستخراج الذهب

كان حكم الأتراك والمماليك قد أفقر مصر بوصفها ولاية عثمانية، ثم جاء محمد علي وانشغل بعدد من الحروب فى الجزيرة العربية، واهتم بإقامة بعض المشروعات الاقتصادية الكبرى، وأمل أن يقيم فى مصر دولة كبيرة يمكنها أن تضارع الدول الأوروبية، وكان لابد للباشا من أن يبحث عن مصدر جديد لتوفير المال اللازم لتنفيذ ما استهدفه من مشروعات كبرى، ومن ثم فقد كان ذهابه إلى السودان -حسب وجهات نظر متعددة-(٤٧) البحث عن الذهب الذى سمع عن

وجوده هناك وارتأى أن امتلاكه هذا المعدن النفيس سوف يمكنه من تحقيق آماله الجسام، وتعويض ما أفتقده من الأموال فى حروبه مع الوهابيين، ولذلك فإن "إدوارد جوان" رأى أن محمد علي كان يرمى من وراء مشروعه لفتح السودان – ضمن ما رمى إليه– تحقيق غايات مهمة،ألا وهى امتلاك بلاد النوبة ودنقلة وسنار وكردفان ودارفور لاستخراج الذهب والماس ،حيث وصلته أخبار بوجود هذين المعدنين بكثرة فى تلك المناطق(٤٨) من مستشاريه الفرنسيين وغيرهم(٤٩).

وقد اهتم محمد علي بالفعل باستغلال الموارد الاقتصادية للسودان بما فيها البحث عن المعادن الأخرى غير الذهب بخاصة الحديد، فقد ذكر فى رسالة له موجهة إلى صهره الدفتردار "ماعز مطلوبنا أن تستوثقوا من المحال التى يوجد بها جوهر المعدن المذكور (الحديد) قويا وبمقادير وافية مباركة، وأن تدبروا وتهيئوا الأسباب التى تستوجبها سهولة استخراجه"(٥٠). وقد عرف محمد علي أهمية الموارد الاقتصادية للسودان من كتابات الرحالة الأوروبيين الذين زاروا السودان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذين تحدثوا عن وفرة منتجات الصمغ والعاج وسن الفيل وريش النعام وجلود المواشى، وكانت تدخل بعض هذه المنتجات إلى مصر عن طريق درب الأربعين من كردفان حتى الجيزة فى جنوب مصر.

ومن الرحالة الذين زاروا السودان وأفاد محمد علي من أفكارهم "جاك فرانسوا بونسيه ١٦٩٨-١٧٠٠»، و"كرامب البافارى ١٧٠١-١٧٠٢"، والرحالة السويسرى "بركهارت ١٨١٣-١٨١٥". ولاشك فى أن عاهل مصر قدر أهمية وفوائد التجارة مع السودان أيضاً من خلال محادثاته مع الرحالة والقناصل الأوروبيين ومن خلال مقابلاته لرجال القوافل. وبما أن السودان لم يكن خاضعا آنذاك لقوة سياسية موحدة فقد كان من الطبيعى أن يشتد نشاط اللصوص وقطاع الطرق من قبائل العبابدة والحلانقة وبنى عامر التى كانت تهاجم القوافل القادمة من الشرق بين النيل والبحر الأحمر، كذلك تعرضت قوافل طريق درب

الأربعين لسطو قبائل البقارة والكبابيش والشايقية، ومما زاد الطين بلة تلك الضرائب الفادحة التى كان يفرضها ملوك السودان وشيوخه، والإتاوات الكثيرة التى ألحوا فى طلبها من التجار(٥١). ولما كانت الظروف قاسية على هذا النحو، فإن ذلك قد أدى إلى تناقص عدد التجار وحجم التجارة بين مصر والسودان، ولكى يعيد الباشا العلاقات التجارية بين البلدين كان عليه أن يؤمن طرق القوافل التجارية ويعيد الاستقرار فى ربوع السودان، ولتحقيق ذلك كان لابد من إخضاع ملوك السودان وشيوخه ، ومن ثم كانت عملية فتح السودان فى عام ١٨٢٠ (٥٢)، الذى أدرك أن توسيع نطاق التجارة بينه وبين مصر يعد فائدة كبيرة لعمران البلدين، وتنمية لاقتصادهما، بخاصة إذا تمت الاستفادة من المكوس والضرائب، فضلا عن الموارد الاقتصادية والمعدنية(٥٣).

يمكن القول استخلاصا مما سبق أن الظروف الدولية المحيطة بمصر والسودان والتطورات التاريخية لكلا البلدين ، والأحوال الداخلية لهما، وطموحات محمد علي باشا لإقامة دولة قوية مترامية الأطراف، والدوافع الاقتصادية التى سبق عرضها كانت دافعة لمحمد علي لفتح السودان؟ ولكن هل ما قام به يعد من قبيل الفتح أو الغزو أو الاستعمار؟ لقد اعتادت كتب التاريخ التى تحدثت عن دخول محمد علي السودان على أن تطلق على هذه العملية "فتح السودان" ،بل إن معظم الكتب التى كتبها السودانيون أنفسهم(٥٤)، وصفت دخول محمد علي السودان بـ"الفتح"، ولكن لما كانت عملية الفتح تعنى فى الأساس قيام دولة إسلامية بفتح بلاد غير مسلمة وإدخالها فى نطاق الإسلام، ولما كانت بلاد السودان الشمالى تدين بالإسلام فإن ما قام به محمد علي هو فى الواقع "غزو" وليس "فتحا"، ولكن اعتاد كثير من الباحثين أن يصفوه بأنه "فتح"، أما أن يكون دخول محمد علي السودان استعمارا فهذه الفكرة محل جدل كبير، لأن الدولة المصرية لم تكن قد انتقلت نهائيا إلى مرحلة الرأسمالية التى يؤدى تطورها إلى تحولها لمرحلة الاستعمار، ومن ثم فإن ما وقع فى السودان عام ١٨٢٠ ليس استعمارا(٥٥)، وبالتالى فإن وصف البعض ما حدث فى السودان بالاستعمار

المصرى يعد خطأ كبيراً، وحقيقة الأمر أن ما حدث فى السودان هو حكم محمد علي لهذا البلد، كما كان حكمه لمصر بالضبط، وكان الشعب المصرى كما كان الشعب السودانى أداة هذا الحكم ووسيلته، فالشعبان هما اللذان أقاما المدن، ومهدا الأرض، ودفُعا إلى الحروب، وحفرا الترع والرياحات، وزرعا القمح والقطن...وغيرهما، ونشرا الأمن، وتقبلا النظم الحديثة، وهذا ينفى تماما فكرة الاستعمار المصرى للسودان فى القرن التاسع عشر.

ويرى كثير من المؤرخين والمثقفين السودانيين أنفسهم أن الخديو توفيق وأتباعه من الإقطاعيين الذين خانوا عرابى وزملاءه هم أصحاب الغزو والاستغلال التركى فى السودان ،حيث كان الأتراك هم القادة والحكام فى حين كان المصريون أداة العمل والإنتاج، وأنه حتى بعد إعادة غزو السودان فيما سمى بالحكم الثنائى سنة ١٨٩٩، لم يكن الشعب المصرى مستعمرًا حتى رغم أن بعض المصريين عمل بوصفهم مآمير أو نواب مآمير فى بعض الأقاليم السودانية ، ورغم وجود جيش مصرى وعلم مصرى يرفرف على دور الحكومة إلى جوار العلم الإنجليزى ، فذلك كله لم ينف رؤية الشعب السودانى عن أن الحكم الحقيقى فى السودان كان للاستعمار الإنجليزى(٥٦) .

وبشكل عام فإن غزو السودان وحكمه خلال تلك الحقبة من عهد محمد علي وبعده لم يتم بوساطة المصريين ، بل كان بواسطة عناصر تركية سيطرت على مصر نفسها، حتى أنه لم يتول مصرى واحد أية مناصب قيادية -بخاصة منصب حاكم عام- فى السودان طيلة القرن التاسع عشر، فقد كانت جميعها تقريبا من نصيب الأتراك، ولم يتول وظيفة حاكم عام السودان فى عهد الحكم الثنائى أيضا أى مصرى، فقد كانوا جميعا من الإنجليز(٥٧).

ونحن نتفق مع الذين يرون أن السودان لم يشكل كيانا قوميا خاضعا لسلطة مركزية واحدة قبل مجيء محمد علي ، وهذا يخالف ما يراه الدكتور حسن أحمد إبراهيم ؛ لأن السودان الحديث بحدوده الجغرافية الحالية يدين بشكله ووجوده

القومى لتجربة محمد علي لإقامة دولة فيه(٥٨). وبسبب أهمية السودان وارتباطه بمصر فإنه بعد حروب محمد على فى بلاد الشام ومواجهته للدولة العثمانية ذاتها قام محمد على فى عام ١٨٣٨ بزيارة إلى بلاد السودان ، مؤكدا بذلك أهمية السودان بالنسبة لدولته، وهو الذى تحمل أعباء فتحه ومسئولية هذا الفتح، ولذلك عندما صدر الفرمان العثمانى سنة١٨٤١ اعترف وأقر السلطان العثمانى بتبعية السودان بمناطقه الواسعة لباشوية محمد علي التى أصبحت بالوراثة لأبنائه من بعده لأن السودان مجاور لمصر من الجنوب نحو منابع النيل والمصالح المائية اللازمة لمصر التى لم يكن من الممكن التنازل عنها، فى حين نلاحظ أن هذا الإقرار والاعتراف لم ينسحب على الجزيرة العربية التى صممت إنجلترا على إزالة الوجود المصرى منها حتى تصبح تجارتها آمنة فى الخليج العربى والبحر الأحمر والعراق، كما أن هذا القرار والاعتراف لم ينسحب على بلاد الشام ، التى كانت قريبة من الدولة العثمانية، ومن أهم ولاياتها، وشواطئها تخص أيضا أمن بريطانيا فى البحر المتوسط والعراق .

توصيف دولة محمد علي

اختلفت الآراء حول توصيف الدولة التى أراد محمد علي تكوينها فى مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام . والواقع أن عملية فتح السودان فى نظر عبد الرحمن الرافعى تدخل فى إطار الحرب القومية؛ إذ كان هدف محمد علي من هذه العملية تأصيل وحدة وادى النيل، بخاصة أن مساحة السودان كبيرة وتضاهى ربع مساحة القارة الأوروبية، وبفتحه اتسعت رقعة الدولة المصرية فبلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه، ووصلت إلى معظم حدود وادى النيل الطبيعية(٥٩).

وفى تقديرنا أن محمد علي أراد بفتوحاته إقامة دولة كبيرة تضم جميع البلدان العربية يحكمها هو وأولاده من بعده . وياليته نجح فى ذلك ، فقد كان سيخلصنا من الفرقة التى لاتزال نعانى منها، ولوحد بلادنا العربية كما وحد

بسمارك العنصر الجرمانى بإقامة الدولة الألمانية الموحدة سنة ١٨٧٠ . أما فكرة إحياء العربية وتكوين دولة كبرى تضم العناصر العربية، فلم تكن فكرة محمد علي بل كانت فكرة إبراهيم باشا ابنه، فعلى الرغم من أصله التركى فقد احتقر الأتراك ومجد العرب ورفع من شأنهم ، وفى رده على سؤال لأحد جنوده عن السر وراء احتقاره للأتراك أجاب إبراهيم باشا بقوله كما ذكر الرافعى نقلا عن كتاب مهمة البارون ليو الكونت : "أنا لست تركيا فإنى جئت صبياً إلى مصر، ومنذ ذلك الوقت مصرتنى مصر بشمسها وغيرت من دمى وجعلته عربيا"، وبعد مقابلة بين البارون ليو الكونت وإبراهيم باشا عام ١٨٣٣ فى الأناضول قال البارون :"إن إبراهيم باشا يجاهر علنا بأنه ينوى إعطاء العرب حقوقهم وإسناد المناصب إليهم، سواء فى الإدارة أو الجيش، وأن يجعل منهم شعبا مستقلا ويشركهم فى إدارة الشئون المالية، ويعودهم على سلطة الحكم كما يتحملون تكاليفه..." (٦٠) .

غير أن بريطانيا ومن ورائها الدول الأوروبية وقفت متربصة لمحمد علي، وعوقت قيام مشروعه ومشروع ابنه إبراهيم لإقامة دولة كبرى موحدة فى منطقة الشرق العربى وحوض النيل، وربما ضمت هذه الدولة المغرب العربى أيضا(٦١) ، وقد منعت بريطانيا قيام هذه الدولة خوفا على مصالحها فى الهند، والمشرق العربى ، وزادت مخاوفها بعد دخول محمد علي وجيوشه بلاد السودان، ومن ثم استغلت فرصة اكتساح الجيوش المصرية بلاد الشام، وهزيمة الجيوش العثمانية فى آسيا الصغرى، وتهديد الدولة العثمانية ذاتها، وكونت كما سبقت الإشارة إلى ذلك حلفا ضم إلى جانبها فرنسا والنمسا وروسيا هدفه التصدى لمحمد علي للإبقاء على الدولة العثمانية، ومحاربته فى بلاد الشام، وإفشال سياسته الاحتكارية التى تخدم مصالح دولته التى أخذت فى الاتساع وأعاقت المصالح والاستغلال الأجنبيين فى هذه المنطقة، وحدد المتحالفون فى لندن ١٨٤٠ لمحمد علي حكم مصر فقط ، وامتدادها فى وادى النيل حيث اعتبروا أن هذا الوالى هو الذى فتح السودان واستغله وفيه منابع النيل مصدر الحياة لمصر،

وإخراج محمد علي منه يعد بمثابة قطع للشجرة من جذورها ، وبناء على ما أقره مؤتمر لندن صدر الفرمان العثمانى عام ١٨٤١ بولاية محمد علي على ولاية مصر وامتدادها الطبيعى فى السودان، حيث ورد بنص الفرمان :"إن سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلا عن ولاية مصر، ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار، وجميع توابعها وملحقاتها الخارجية عن حدود مصر... »[٦٢].

وهكذا انهارت مشروعات محمد علي باشا وابنه ، وبدلا من أن يأتيه الخطر البريطانى الذى كان يتهدده دائما من السودان فى الجنوب ، جاءه الخطر من الشمال حيث بلاد الشام وآسيا الصغرى ، فضاعت آماله وآمال ابنه إبراهيم وماتا سويا فى عام واحد تلفهما المرارة والحسرة على فشل مشروعهما. جدير بالذكر أن دولة محمد علي قد وصفها البعض بأنها دولة رأسمالية ، على أن ذلك الوصف ليس دقيقا كل الدقة ؛ لأن قوانين الملكية والنشاط الاقتصادى الحر لم تكن قد ترسخت بعد . ويرى بعض الباحثين أن نظام محمد علي كان نظاماً يقع ما بين الإقطاع والرأسمالية[٦٣]، لأن مصر كانت لا تزال تعانى من بقايا الإقطاع، بينما يرى باحثون آخرون أن نظام محمد علي كان نظام رأسمالية دولة[٦٤]، ورغم معقولية هذا الرأى إلا أن مصر لم تكن قد تطورت بعد إلى مستوى الرأسمالية الكاملة .

فتح السودان ومسألة الحدود المصرية السودانية

فيما يخص مشكلات الحدود بين مصر والسودان فإنه لم تأت مناسبة التفكير فيها إلا منذ عام ١٨٨٣ عقب احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ ، وتلقى الجيش المصرى التركى ضربات قوية فى السودان على أثر قيام الثورة المهدية ، ومن ثم رأت بريطانيا أن أنسب حل هو سحب الجيش المصرى من السودان ؛ لأن ذلك يخدم مخططاتها الاستعمارية ، ويخفف العبء على ميزانية مصر[٦٥].

وتمت بالفعل عملية الانسحاب للقوات المصرية التركية - ذات القيادة الإنجليزية التى كان يقودها الجنرال غوردون- بشكل إملائى من جانب دار المعتمد البريطانى فى القاهرة المستر "إيفلين برنج"، ولم تأبه السياسة البريطانية برفض رئيس الوزارة المصرية شريف باشا الانسحاب من السودان وقدم استقالة وزارته، فتشكلت وزارة جديدة برئاسة نوبار باشا الأرمنى الأصل فوافق على انسحاب الجيش المصرى التركى من السودان ١٨٨٤ (٦٦).

وعلى كل حال فقد انتهت المداولات الخاصة بالحدود بين مصر وبلاد السودان بعد انسحاب الجيش منها والتى تقررت عند وادى حلفا وذلك لأن الإدارة المصرية كانت موجودة دائما عند هذه المنطقة قبل عام ١٨٢٠، والنقطة التى تم اختيارها لكى تنسحب القوات المصرية إليها كانت تقع عند خط ٢٢,٥° شمال خط الاستواء، والواقع أنه لم يكن موجودا قبل عام ١٨٢٠ ما يسمى بالسودان لأنه كان بمثابة مجموعة من المشيخات والسلطنات والتحالفات القبلية، كما أن الذى كان موجودا بعد هذا التاريخ حتى سنة ١٨٨٥ هو السودان المصرى التركى الذى لم يكن هناك داع للبحث عن خط للحدود بينه وبين الجزء الثانى من الوطن(٦٧) .

وليس من شك فى أن مشكلات الحدود بين مصر والسودان فى منطقة حلايب التى ظهرت على السطح خلال التسعينيات من القرن الماضى كان سببها الخلاف السياسى بين الحكومة السودانية ومصر وقتما كان حسن الترابى ذو الدور المؤثر فى تسيير شئونها، وحيث أن الترابى كان ضد السياسة المصرية التى كانت تواجه وتحارب وتجرم الإرهاب الذى تحركه الأصولية الإسلامية، والذى طال الرئيس المصرى وكادت نيرانه أن تودى بحياته ، لذلك قلب الترابى فى الأوراق القديمة، وأظهر على السطح مشكلة حلايب الحدودية بين مصر والسودان، التى ليست سبب أزمة السودان ومشاكله ولا هى سبب مشكلة التراجع الاقتصادى لمصر ، وقد طفت على السطح هذه المشكلة بعد ثورة ١٩٥٢، على أن مصر عالجتها بحس وطنى صادق؛ لأنه إذا كانت تنادى بالقومية والوحدة

لوادى النيل والمنطقة العربية فكيف بها تدخل فى مشكلات حدودية ليست بذات أهمية[٦٨].

ولا نجد فى نهاية هذه الدراسة سوى التأكيد على التقارب فى العلاقات والمصالح الاقتصادية بين مصر والسودان ، ومناداة الحكومتين المصرية والسودانية يؤيدهما موقف شعبى واسع بضرورة التكامل والتوحد بدلا من الانفصال والتشرذم فى عصر التكتلات الكبيرة ، فإذا كانت العوامل الطبيعية والبشرية والتاريخية واللغوية والثقافية تتحرك نحو التوحد فإن ما فعله محمد علي فى ضم السودان كان شيئا طبيعيا فى ضوء الظروف التى كانت تحيط بالبلدين ، وإذا كانت الدول الاستعمارية قد احتلت بلدان أفريقيا وآسيا وغيرها بلا مبرر إلا الاستغلال ، فهل يلام محمد علي فيما فعله من أجل توحيد قوتين عربيتين أفريقيتين متجاورتين ، متلاقية مصالحهما الطبيعية والبشرية والاقتصادية؟!.

الهوامش

(١) عبد العليم خلاف: مصر وأفريقيا الجهود الكشفية فى عصر الخديو إسماعيل، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٩ .

(٢) عبد الله حسين: السودان القديم والجديد، عرض تاريخى لشئون السودان منذ أقدم العصور إلى منتصف القرن العشرين، مطبعة الشباب الحديثة، القاهرة ، ١٩٤٧، ص ٨٨-١٠٢ .

(٣) حسن أحمد إبراهيم: محمد علي فى السودان، دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم، بدون تاريخ، ص١٤ .

(٤) محمد عوض محمد: السودان الشمالى، سكانه وقبائله، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١،ص ٢٩٩-٣٠٢، انظر أيضا، صلاح الدين علي الشامى: السودان دراسة جغرافية، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٢٩ .
بلدة "الدبة" تقع فى أقصى انحناء النيل جنوب " أبو حمد " بمسافة كبيرة .

(٥) نادية بدوى : يوميات باحثة مصرية فى حلايب، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص٨-١١ .

(٦) حسن أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ١٤-١٥ .

(٧) نفس المرجع.

(٨) نفس المرجع ، ص١٦-١٧ .

(٩) نفس المرجع ، ص١٧-١٨ .

(١٠) نفس المرجع، ص١٨-١٩ .

(١١) ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان الحديث، الدار السودانية للكتب، ط٣، الخرطوم ١٩٧٥ ، ص٢٣ .

(١٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ٢٦ - ٢٨ ، انظر أيضا ، جلال يحيى : مصر الأفريقية ، والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٦-٢٨ ، وكذلك، إبراهيم العدوى : يقظة السودان ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٣ .

(١٣) جلال يحيى : المرجع السابق، ص٣٣ .

(١٤) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر، ١٨٣٠-١٨٩٩، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣، ص٨-٩ .

(١٥) عبد الرحمن الرافعى :عصر محمد علي ، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة ٢٠٠١ ، ص١٦٠-١٦١ .

(١٦) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان، ص١١ .

(١٧) مختار السويفى : مصر والنيل فى أربعة كتب عالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة

٢٠٠٠، ص٨٠-٨١ .

(١٨) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص١٥٨ .

(١٩) نفس المرجع .

(٢٠) نفس المرجع.

(٢١) عبد العليم خلاف: المرجع السابق ، ص٢٢-٢٣ .

(٢٢) نفس المرجع.

(٢٣) أمين سامى: ملحق كتاب تقويم النيل عن الجسور والقناطر و«الكبارى» والخزانات على النيل وفروعه بمصر والسودان، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، ص ص ٣ - ٤ - ٨ - ٩.

(٢٤) عبد العليم خلاف: المرجع السابق ، ص٢٢ .

(٢٥) عبد الحميد محمد السكندرى : قصة بريطانيا فى السودان، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده، القاهرة ١٩٤٧،ص ٧-١١ .

(٢٦) نفس المرجع .

(٢٧) نفس المرجع ، ص١٢ .

(٢٨) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص١٥٩ .

(٢٩) محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان، ص١٦-١٩ .

(٣٠) نفس المرجع ، ص٨ .

(٣١) حسن أحمد إبراهيم: محمد علي فى السودان، ص٣٥-٣٦ ، انظر أيضاً ضرار صالح ضرار: المرجع السابق، ص٢٤ .

(٣٢) محمد فؤاد شكرى: تاريخ وحدة وادى النيل، هامش ص٨-٧ ، انظر أيضا ، حسن أحمد إبراهيم: لا وصاية على التاريخ... من كتاب "أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان"، لعبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص٢٩-٣٦، وكان رمضان قد كتب مقالا فى مجلة الوادى عدد يونيو ١٩٧٩بعنوان :"احترسوا فى إعادة كتابة تاريخ السودان"، فرد عليه حسن أحمد إبراهيم بمقاله المذكور الذى ورد فى مجلة الوادى ، عدد أول يوليو ١٩٧٩، ص٣٣-٣٤ .

(٣٣) محمد فؤاد شكرى : نفس المرجع ، ص ٨ ، انظر أيضا حسن أحمد إبراهيم : الرؤية السودانية للعلاقات التاريخية المصرية السودانية ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ، وكذلك أسامة الغزالى حرب (محرر) : مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٤١-٤٣ .

(٣٤) عبد المجيد عابدين: قبائل من السودان الشرقى والسودان الغربى، الدار السودانية، الخرطوم، ١٩٧٦ ص٣٧-٣٨ وكذلك حسن أحمد إبراهيم: محمد علي فى السودان،

ص٣٢-٣٣ .

(٣٥) جلال يحيى: المرجع السابق، ص ص٣٢-٣٣ .

(٣٦) إدوارد جوان: مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمة : محمد مسعود، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٣١، ص٥٩٣-٥٩٤ .

(٣٧) نفس المرجع ، ص ٥٩٥ .

(٣٨) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص١٦٩-١٧٠ . انظر أيضًا عبد المجيد عابدين: مرجع سابق، ص٤١-٤٢ .

(٣٩) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص ص٦٨-٧٦ .

(٤٠) ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان، ص٢١-٢٢ .

(٤١) جلال يحيى: مصر الأفريقية، ص ص٣٦-٣٧ .

(٤٢) حسن أحمد إبراهيم: لا وصاية على التاريخ ... من كتاب أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ص ٣١-٣٢ .

(٤٣) عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ،ص٣٢٣-٣٢٤ .

(٤٤) نفس المرجع ، ص٣٢٢-٣٣٠ .

(٤٥) علي شلبى: المصريون والجندية، دار الكتاب الجامعى، ط١، القاهرة ١٩٨٨، ص٣٤ .

(٤٦) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص١٧٦ .

(٤٧) نفس المرجع ، ص ١٥٦-١٥٧ .

(٤٨) عبد الله حسين : المرجع السابق ، ص١٠٢-١٠٣، انظر أيضا إدوارد جوان : مرجع سابق، ص٥٩٤ .

(٤٩) حسن أحمد إبراهيم : لا وصاية على التاريخ، من كتاب أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان لعبد العظيم رمضان ، ص٣٢ .

(٥٠) حسن أحمد إبراهيم : رؤية سودانية للعلاقات التاريخية المصرية السودانية، ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ص٤٠-٤١ .

(٥١) جلال يحيى: مصر الأفريقية، ص٣٣ .

(٥٢) حسن أحمد إبراهيم: محمد علي فى السودان، ص٢٨ .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد علي، ص١٥٦-١٥٧ .

(٥٤) عبد الله حسين: المرجع السابق، ص ١٠٩-١٠٥، انظر أيضاً ،ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان، ص٣٣ .

(٥٥) عبد العظيم رمضان: أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ص٥٩-٦٠ .

(٥٦) إدريس محمد موسى : محاذير حساسيات...إلى متى؟! مقال منشور فى كتاب أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان رؤية تاريخية للدكتور عبد العظيم رمضان ، ص ٤٠-٤١ .

(٥٧) حسن أحمد إبراهيم : رؤية سودانية للعلاقات التاريخية المصرية السودانية ، ص٤١-٤٣ .

(٥٨) حسن أحمد إبراهيم : لا وصاية على التاريخ.. فى كتاب أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ص٣٤ .

(٥٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، ص ١٥٨- ١٥٩ .

(٦٠) حسن أحمد إبراهيم : محمد علي فى السودان، ص٣٨-٣٩ .

(٦١) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ، ص ٢٩٩- ٣٠٤، ص٣١٣- ٣١٦ .

(٦٢) يونان لبيب رزق : مشكلة حلايب، أعمال ندوة مصر وأفريقيا- الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص٢٩ .

(٦٣) زكى البحيرى : تاريخ مصر الحديث والمعاصر فى مقررات المدارس المصرية، دار نهضة الشرق بجامعة القاهرة، ١٩٩٦ ، ص٩٥-٩٦ .

(٦٤) محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٨، ص١٥٣- ١٥٩ .

(٦٥) يونان لبيب رزق : مشكلة حلايب، ص٢٩ .

(٦٦) نفس المرجع ، ص ٣٠ .

(٦٧) نفس المرجع ، ص ٣٠-٣١ .

(٦٨) نفس المرجع ، ص ٣٥-٣٨ .

الفلاحون المصريون فى مواجهة الاحتلال
١٨٨٢ - ١٩٠٦

أ. د . علي بركات

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب

جامعة حلوان

الفلاحون المصريون فى مواجهة الاحتلال

(١٨٨٢ - ١٩٠٦)

صفيت الثورة العرابية بأسرع مما كان متوقعاً عندما توقفت كل القوى السياسية والعسكرية عن المقاومة عصر الرابع عشر من سبتمبر ١٨٨٢ ، وسلم أحمد عرابى نفسه لطلائع القوات البريطانية التى وصلت إلى العباسية وتم القبض على العشرات من الذين شاركوا فى الثورة ، وقد أضافت التصفية السريعة للثورة تناقضاً جديداً فى علاقة القرية بالسلطة.

والدارس لتاريخ القرية المصرية فى الفترة التى أعقبت الثورة العرابية سوف يلاحظ أن التناقضات التى عانى منها الفلاح المصرى قد استمرت بل زادت عمقاً فى ظل الاحتلال كنتيجة لعاملين رئيسيين :

أولاً : التناقض الناجم عن سوء توزيع الملكية وهذا التناقض قد استمر بل زادت حدته بسبب بيع أراض الدومين والدائرة السنية ، والأخيرة قد بيعت بشروط ميسرة فى مساحات كبيرة للأجانب وتجار المدن والأعيان ، خاصة أولئك الذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال حيث جرى تقسيط البيع على ١٥ عاماً وعشرين عاماً مقابل دفع ثلث الثمن ، وقد استفادت من ذلك عائلات سلطان وشعراوى وويصا وغيرهم.

ثانياً : استمر انتزاع أراضى صغار الفلاحين تحت وطأة الضرائب والديون لصالح المرابين الأجانب وتجار المدن.

وفى هذه الدراسة محاولة لتتبع نشاط اثنين من تجار المدن أحدهما وطنى، والآخر أجنبى فى ثلاثة من قرى الدلتا التى أصبحت ميداناً لذلك النشاط :

الوطنى ، هو جريس إسطفانوس والذى يقول عنه على مبارك إنه تاجر من الصعيد الأعلى استقر فى أواخر عصر محمد علي فى قرية كفر للاوندوى(١) (دقهلية) ثم أصبح متعهدا للقرية . وتشير دفاتر حيازة الأرض و(المكلفات)

الخاصة بتلك القرية إلى أن ذلك التاجر أصبح يملك ٣٨١ فداناً من إجمالى مساحة القرية البالغة ٥٣٨ فداناً فى نهاية القرن التاسع عشر ، كما شرع جريس إسطفانوس فى شراء الأراضى فى القرى المجاورة ، ثم زاد نشاطه هو و أولاده فى ظل الاحتلال. وقد بلغت المساحة التى اشتراها ذلك التاجر هو وأسرته فى قرية بقطارس ٢٤٣ فدانا خلال الفترة ما بين ١٨٧٩- ١٨٩٠ ، كما اشترت تلك الأسرة مساحة قدرها ٣٢٣ فداناً من الفلاحين فى قرية ديرب بقطارس، إلى جانب ١٨٩ من أراضى قرية برج تور الحمص ، ومع مطلع القرن العشرين أقام الأخوان جريس عزبة على مجموع أملاكهم فى تلك القرى والتى أصبحت تزيد عن ألف فدان(٢) .

نفس النشاط وفى نفس القرى مارسه قسطندي قسطنطنيدس التاجر اليونانى الذى كان يقيم بمنيه سمنود، حيث استطاع شراء مساحة تبلغ ٤٥٠ فدان من خلال أعمال الرهونات وشراء الأراضى من الفلاحين أقام عليها عزبتين فى مطلع القرن العشرين(٣) .

ثالثاً: استمرت سيطرة الصفوة التركية الشركسية على الإدارة العليا على الرغم من تأكيدات كل من ملنر وكرومر من أن الصفوة التركية لن تعود إلى كامل سطوتها فى مصر بعد الاحتلال ، حيث استمرت وظائف المديرين والنظار تشغل من قبل تلك الصفوة حتى الحرب العالمية الأولى ولا يستثنى من ذلك سوى تعيين بطرس غالى رئيسا للنظار وسعد زغلول ناظرا للمعارف.

رابعاً : تزايد عريدة الأجانب فى الريف ومعهم جنود الاحتلال وقيامهم بصيد الحمام وتهديد أرزاق الفلاحين وأرواحهم وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى اشتباكات متعددة بين الفلاحين والجند بلغت ذروتها فى دنشواى .

وفى نفس الوقت أدت التصفية السريعة للثورة العرابية إلى إجهاض عمليات المقاومة التى كانت قد بدأت تتبلور فى الريف واتخذت شكل المبادرات التلقائية من قبل الفلاحين وصغار الأعيان سواء فى التطوع للقتال أو المشاركة فى الجهد

الحربى عن طريق حفر الخنادق وإقامة الاستحكامات أو حمل السلاح فى بعض المناطق والاستعداد للتضحية، ومعنى ذلك أن التصفية السريعة للثورة قد حرمت القرية المصرية من ذلك الدور الذى لعبته ضد الفرنسيين خلال الحملة الفرنسية على مصر١٧٩٨-١٨٠١ والذى أفاضت المصادر فى الحديث عنه(٤).

وعلى الرغم من ذلك فإن القرية المصرية ظلت ترفض فكرة الهزيمة، وتقاوم بشكل يائس فى بعض المناطق محاولة سلب الفلاحين بعض المكاسب التى حصلوا عليها خلال الثورة ، فالفلاحين الذين عادوا من كفر الدوار راحوا يقاومون السلطة فى أراضى الحكومة بأسيوط مستخدمين فى ذلك الأسلحة التى حصلوا عليها وظلوا يحملونها حتى نهاية شهر سبتمبر ١٨٨٣ (٥). كما أن الفلاحين فى مناطق أخرى ظلوا متمسكين بالأراضى التى استردوها من مرابى القرى حتى عام ١٨٨٤ عندما قررت نظارتا المالية والداخلية إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليها قبل الثورة(٦).

ويكفى أن نشير إلى أن القرية المصرية ظلت تحمى عبد الله نديم طوال فترة اختفائه التى بلغت تسعة أعوام تنقل خلالها بين أكثر من قرية فى ريف مصر رغم عيون الحكومة وسلطات الاحتلال والمبالغ التى رصدتها لمن يخبر عنه وعلى الرغم من أن شخصيته لم تكن خافية على الذين استضافوه(٧) . وعلى هذا فقد استمر قلق الفلاحين فى الفترة التى أعقبت الاحتلال واتخذ عدة مظاهر:

اتساع نطاق الجريمة والعنف فى الريف :

فمنذ أن وطئت أقدام الاحتلال أرض مصر وتقارير المعتمدين البريطانيين تتحدث عن العنف والسرقة فى أنحاء الريف والتى يعتبرها البعض نوعاً من المقاومة الفلاحية للاحتلال ، ذلك لأنها ارتبطت بوجوده وإن كان من الممكن تفسير ظاهرة العنف هذه على ضوء الإحباط الذى أصيبت به القرية المصرية كنتيجة لتصفية الثورة بالشكل الذى أشرنا إليه ، ومن ثم فإن طاقة الغضب التى

فجرتها الثورة بين جماهير الفلاحين لم تجد لها متنفساً بعد سيطرة الاحتلال سوى أن تعبر عن نفسها فى شكل العنف الذى اتسعت دائرته فى السنوات الأولى للاحتلال، والذى أصبح واضحاً حتى بين الفلاحين أنفسهم ، وتزايدت معدلات الجريمة فى الريف بطريقة أصبحت تبعث على القلق فى بعض المديريات مثل أسيوط والبحيرة[٨] ، وهى ظاهرة راحت تتحدث عنها الصحف مع بداية التسعينيات ، فقد نشرت مجلة البسفور القاهرية خلال تلك الفترة أن عصابة منظمة قد هاجمت فى إحدى الليالى قرية شباس عمير (بحيرة) وتصدى لها الفلاحون وطاردوا أفرادها وتمكنوا من استرداد أحد الثيران المسروقة، كما تناولت الصحف اللندنية خلال نفس الفترة التى اتسمت بالقلق والعنف فى الريف حيث شهدت البلاد حوادث متفرقة راح ضحيتها ١٠٣ من القتلى وخمس هجمات لعصابات مسلحة و٤١٥ حالة سرقة[٩].

ويذكر بلنت[١٠] أنه عاد إلى مصر من إنجلترا فى أكتوبر ١٨٩٠ فوجد أن الوجه البحرى يعانى من اضطراب الأمن واللصوصية وقطع الطريق وأنه فى منطقة المرج وما حولها وخلال ربيع عام ١٨٩١ كانت لا تمر ليلة دون إغارة للصوص على القرى المجاورة لمنطقة إقامته تقوم بها عصابات من الخارجين على القانون وبعضهم من الهاربين من سجن طره، وعناصر من الصعيد تحت قيادات من البدو . ويشير بلنت إلى أن حكومة رياض والخديوى كانت تغض الطرف عن تلك الحوادث لتظهر عجز النظام الذى أقامه الاحتلال عن حفظ الأمن.

ويفهم مما ذكره مفتش عموم البوليس أمام مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٩١ أن اختلالا حقيقياً لأوضاع الأمن قد حدث فى الريف لدرجة تهديد الملاحة فى النيل ، ويبدو أن تلك الظروف قد طرحت فكرة مشروع تنظيم حيازة الأسلحة للأفراد خلال تلك الفترة، ففى تلك الجلسة أوضح مفتش عموم البوليس أنه فى يوم ١٨ يونيو أى قبيل انعقاد الجلسة بيومين هاجم أربعون شخصاً مسلحون قرية منية الشيخ بمديرية الغربية وأطلقوا النار على القرية

وسرقوا ما وصلت إليه أيديهم من الملابس والحلى ولم يتمكن الخفراء أو أجهزة الأمن من ضبطهم، كما هاجم عشرون شخصاً بمديرية المنيا منزل أحد الأهالى، وعندما حاول الابن الدفاع عن أبيه قتلوه، وفى مديرية بنى سويف هاجم ثمانية أشخاص مركباً فى النيل واستولوا على حمولتها من محصول الفول وكذلك الأموال الأخرى الموجودة على ظهر هذه المركب وعندما حاول صاحبها المقاومة أطلقوا عليه النار [١١] .

وفى شهر سبتمبر ١٨٩٧ هاجم أهل قرية نوب دقهلية مندوب أحد الأعيان وسرقوا منه ٢٠٠ جنيه بينما كان متجهاً لشراء قطعة أرض، كما هاجم الفلاحون المأمور وسلطات التحقيق التى حضرت إلى القرية ومن ثم تم القبض على ٢٣ من الفلاحين وأربعة نساء بما فى ذلك العمدة وشيخ القرية[١٢] . وفى ١٩ أغسطس ١٩٠١ تم القبض على أثنين من الفلاحين تزعموا هجوماً على منزل أحد كبار التجار فى أبو كبير شرقية شارك فيه أكثر من مائة من الفلاحين[١٣] .

وفى هذا الاتجاه سوف نلاحظ تكرار الهجمات على الضياع الكبيرة والأملاك الخاصة، ففى أبريل ١٨٩٧ حدث نزاع بين اثنين من الأخوة بقرية جناج غربية وقام عمدة القرية وأجهزة الأمن بالتحقيق فى الموضوع فما كان من أحد الأخوة ومعه خمسون من الفلاحين أن هاجموا منزل العمدة ونهبوه الأمر الذى استدعى تدخل البوليس لتفرقة المهاجمين[١٤].

وفى قرية الدروتين هاجم عدد من أهالى القرية محصول الفول والبرسيم المملوك لعلى بك شريف صاحب الضيعة وشارك فى ذلك مشايخ القرية الذين حكم عليهم بالسجن لمدة شهرين وذلك فى عام ١٨٨٩[١٥] .

ويقرر خليل حسن خليل أن سرقة المحاصيل كانت تمثل أحد مظاهر مقاومة الفلاحين لأصحاب الضياع الكبيرة حتى الأربعينيات من القرن العشرين وخاصة ضياع الأجانب [١٦] .

وتوضح سجلات عمد ومشايخ القرى وحوادث الريف أن قرى الصعيد كانت

خلال نفس الفترة مسرحاً لحوادث عنيفة مثل القتل والسرقة والسلب بالإكراه ، فعلى سبيل المثال شهدت قرى مركز أبو تيج " أسيوط " خلال الفترة من عام ١٨٨٢ - ١٩٠٧عدداً من هذه الحوادث وكان ذلك واضحاً فى قرى المشايعة والغنائم والزرابى(١٧).

إن اختلال الأمن فى الريف خلال تلك الفترة كان تعبيراً عن الإحباط الذى أصيبت به القرية المصرية من جراء تصفية الثورة العرابية وفشل سياسة الاحتلال فى التعامل مع القرية المصرية ، وأخيراً رفض القرية المصرية لوجود الاحتلال ذلك لأن سياسة العنف قد استهدفت فى بعض المناطق الأجانب والإنجليز وأملاكهم بل والموظفين الرسميين البريطانيين.

العنف ضد الأجانب والبريطانيين :

وظاهرة العنف ضد الأجانب وإن كانت قد ظهرت قبيل الثورة وأثنائها إلا إنها أصبحت ملحوظة بعد الاحتلال، ويقول جاك بيرك تعليقاً على هذه الحقيقة، لقد انتهت أيام العهد الذهبى للأجانب ففى عهد إسماعيل لم يكن المصرى يجرؤ على توجيه ضربة لأجنبى ذلك لأنه يعلم أن العقاب سوف يكون رادعاً، فالاحترام الذى كان يحمى الأجنبى مهما كان موقعه الاجتماعى قد انتهى وبدأت المشاجرات والاشتباكات مع الأجانب والاعتداء عليهم تأخذ طريقها(١٨) .

ويفهم من وثائق الداخلية المصرية أن مديرية المنيا عام ١٨٨٣ كانت مسرحاً لأعمال عنيفة تقوم بها عصابات منظمة ، وأن هذه العصابات قامت بعدد من الهجمات على ورش شركة أعمال الأشغال العامة بالقطر المصرى ، وهى شركة مملوكة للأجنبى هيبورى، وكانت تقوم بأعمال السدود فى مديرية المنيا لدرجة أفزعت العناصر القائمة بالعمل فى هذه المنطقة وهددت استمرار العمل ففى خطاب مؤرخ ١٧ سبتمبر ١٨٨٣ من مدير أعمال هذه الشركة إلى ناظر الأشغال جاء فيه "سبق أن تشرفنا باستلفات أنظار سعادتكم على عدم الأمن والطمأنينة الحاصل بالجهة الجارى فيها إقامة السدود بمديرية المنيا

لاسيما بجهة حوض الجرنوس وذلك بسبب عصابات من الأشرار الذين مضى عليهم مدة وهم يعبثون فى البلاد بالجهة المذكورة وأخيراً هجم اللصوص على ورشتنا الكائنة بمنطقة الجبل وكان ذلك بعد انتصاف الليل بثلاث ساعات، وبعد ذلك تكرر الهجوم على أشخاص وعلى أملاك فى هذه الجهة حتى أن المستخدمين والشغالة والمتعهدين بورشنا داخلهم الرعب والفزع ، ويكاد أن يتركوا الأشغال إذ لم يصير المبادرة باتخاذ إجراءات فعالة لوقايتهم من تجدد اعتداء الأشقياء عليهم، ثم أن جانباً عظيماً من النحاتين والشغالة الذين صار إرسالهم من القاهرة إلى ورشتنا قد استولى عليهم الخوف والفزع ومن هذه الحالة تركوا البلد، وبهذه الحالة يتعذر علينا الاستمرار فى العمل"[١٩] .

وفى أبريل عام ١٨٨٤ هاجم خمسة عشر من الفلاحين بقرية شنشت الأنعام (بحيرة) عزبة الأجنبى "سلفاجو" واقتحموا مقرها ولم ينج وكيل الدايرة إلا بمساعدة أحد الجنود ، ورفض المهاجمون الجلاء عن العزبة حتى بعد تدخل رجال الأمن مما حدا بالأجنبى "سلفاجو" لأن يرسل فى ١٥ أبريل ١٨٨٤ إلى ناظر الداخلية برقية شديدة اللهجة يطلب فيها وضع حد لهذه الأعمال جاء فيها[٢٠] "فى يوم السبت الماضى أبو جاموس شيخ بناحية شنشت الأنعام بحيرة دعا التاجر استرانسيو وكيلنا ليخبره بقصد الفلاحين سلب أطياننا ومحصولاتنا وفى الحال خمسة عشر من الفلاحين احتاطوا بالمحل وهددوا استرانسيو المذكور ولم ينجو من القتل إلا بواسطة أحد العساكر، وعمدة الناحية لم يحضر ولا ظهر، وفى يوم الأحد حضروا الأشقياء وفتحوا المنزل بالقوة الجبرية وأقاموا به ، ومع ذهاب رجال الضبطية بالسلاح لإخراجهم فإنهم أبو عن إخلاء المحل...ماية وخمسون فداناً من الأطيان والمواشى والمنازل متروكة بناء عليه نقيم الحجة، ويكون معلوم بأننا تاركين أموالنا وأشغالنا بتلك الناحية لحين استتباب تمام الضبط وأمنية الأموال والأرواح".

وتشير الوثائق البريطانية إلى أنه فى يوليو عام ١٨٩٠ دخل مهندس بريطانى يقيم بقرية القضابة (كفر الزيات) مع أحد الفلاحين فى خلاف وعلى أثره هاجم

جمهور من الفلاحين الغاضبين ذلك المهندس ، وقد كتب القنصل البريطانى كوكسن فى ١٤ يوليو حول هذا الحادث إلى حكومته[٢١] . وفى أبريل ١٨٩١ أشارت المقطم إلى صدام وقع بين الفلاحين وبين الموظفين الذين يعملون لدى مقاول أجنبى فى منطقة أبو تيج بينما الموظفون يحاولون إطفاء النيران التى اشتعلت فى بعض الخيام الخاصة بأعمال ذلك المقاول. وفى ١٨ يونيو ١٨٩١ أشارت المقطم إلى معركة نشبت بين الفلاحين وبعض اليونانيين قتل فيها أحد الفلاحين وأحد اليونانيين.

وفى قرية إبشواى الرمان بمديرية الفيوم قتل الأجنبى " نيقولا ينى " وأصيبت زوجته ولم تتمكن السلطات من القبض على الجناة أو التعرف عليهم مما أدى إلى فصل عمدة القرية وشيخها لإهمالهما فى ضبط الفاعلين واتهمتهما سلطات المديرية بالتستر على الجناة[٢٢].

وثمة حادث آخر اهتزت له السلطات البريطانية وهو حادث قتل الإنجليزى "ولش " وكيل شركة أبى قير لاستصلاح وتنمية الأراضى ، وكانت تعمل فى منطقة أبى قير، وذلك يوم ٣ سبتمبر ١٨٩٧ بالقرب من كفر الدوار وهو حادث أزعج السلطات البريطانية وسبب لها الكثير من القلق . وعلى الرغم من أن الدافع للجريمة كان السرقة إلا أن هذه السلطات كانت ترى أن تجاسر الأهالى على أن يدبروا قتل رجل إنجليزى ومن الشخصيات المعروفة قد أحدث أثرا عميقا بين البريطانيين المقيمين فى مصر، وأن هذه الجريمة قد زادت من شعور القلق المنتشر بينهم ذلك أن السلطات البريطانية كانت ترى حتى ذلك الوقت أن الإنجليز المقيمين فى مناطق منعزلة من البلاد يعتبرون أن جنسيتهم البريطانية ضمان كاف لسلامتهم ، ومن ثم أصبحت هذه السلطات تخشى أن يترك هذا الحادث أثرا بالغ السوء فى طول البلاد وعرضها[٢٣] .

الاعتداء على مفتشى الرى

على الرغم من الإصلاحات التى أدخلتها السلطات البريطانية على نظام

الرى استمرت المشكلة قائمة ، وكان أبرز مظاهرها الاحتكاك المستمر بين الفلاحين ومفتشى الري، وذلك على الرغم من محاولة السلطات البريطانية تحقيق قدر من عدالة توزيع المياه فى الريف، ففى أغسطس عام ١٨٨٦ أقفل مفتشو الري البريطانيون قناة للرى لإتمام بعض الأعمال التى تتعلق بالرى ، وقد أدى ذلك إلى حرمان مساحة قدرت بـ ١٦ ألف فدان من المياه فى منطقة دسوق غربية، الأمر الذى أدى إلى إثارة الفلاحين فى المناطق التى حرمت من المياه ، فهاجموا السد الذى يغلق القناة ، ومن ثم نشبت معركة بين الفلاحين ورجال البوليس وتم القبض على عدد من الفلاحين (٢٤)، غير أن السلطات الحكومية لم تلبث أن رضخت لمطالب الفلاحين وأزالت ذلك السد.

وفى كتامة (الغربية) هاجمت عصابة يقودها ابن شيخ خفراء القرية أحد المفتشين الإنجليز وذلك فى أغسطس ١٩٠١ ، وقد أقيل بسبب ذلك شيخ الخفراء من وظيفته (٢٥) . وقد شهد شهر يوليو ١٩٠٦ حادث الاعتداء على مستر شتوم القائم بعمل مفتش فى مصلحة الرى بجوار ترعة قويسنا (منوفية) عندما أبصر ثلاثة من الفلاحين يديرون ساقية على الجانب الآخر من الترعة فصاح بهم لمعرفة ما إذا كانوا يأخذون المياه من الترعة أم من ساقية خاصة بهم، ذلك لأن نظام الدورة فى الرى كان يحرم على الفلاحين السقى من الترعة فيما بين الدورتين فكان ردهم أن يهتم بنفسه وحين صاح قائلاً أنه المفتش المسئول أهانوه وأشاروا له بإشارات تصفها الوثائق البريطانية بأنها وقحة وتحدوه أن يعبر إليهم ، فدار مفتش الرى عن طريق الكوبرى وطلب من مشايخ أحد العزب أن يتبعه وعندما وصل إلى مكان الفلاحين كان هؤلاء لا يزالون يديرون ساقيتهم فاستقبلوه بإهانات جديدة وقذفه أحدهم بطوب أصابه فى فمه وفى وجنتيه فرجع المفتش المذكور وطلب من الشيخ أن يخبره بأسماء هؤلاء الفلاحين والقرية التى ينتمون إليها لكن الشيخ رفض أن يعطيه أية بيانات ، ومرة أخرى نظرت السلطات البريطانية فى مصر إلى هذه الواقعة بانزعاج شديد واعتبرتها دلالة على وجود شعور متزايد من القلق والتمرد بين الفلاحين وأن ذلك سوف

يزيد من متاعب الإدارة البريطانية فى مصر زيادة كبيرة [٢٦] .

تهديد الخطوط الحديدية

إلى جانب مظاهر العنف التى أشرنا إليها وجدت ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وهى ظاهرة تهديد القطارات وخطوط السكة الحديد ، وهى ظاهرة أصبحت ملحوظة فى المنطقة بين دمنهور وإيتاى البارود وفيما بين أبو حمص وكفر الدوار. وتشير الوثائق إلى أن هناك عصابات منظمة كان يمتد نشاطها إلى الجهات الواقعة بين إيتاى البارود والإسكندرية .

ففى خطاب بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٨٣ مرسل من نظارة الأشغال إلى نظارة الداخلية جاء فيه[٢٧] :

"أوردت مصلحة السكة الحديد بإفادتها البرقية فى ٨ أكتوبر الجارى نمرة ١٠٦٣ أنها حررت للداخلية يومى ١١ ، ١٢ من شهر مايو نمرة ٥١٣ عن حدوث نهب وسلب حصل لقطارات السكة الحديد فيما بين دمنهور وإيتاى البارود ، وذكرت أن تكرار حصول أمور من هذا القبيل أوجب المصلحة لدفع مبالغ وفيرة فى نظير تعويضات عن الطرود التى فقدت ، وأنه بناء على المعلومات التى حصلت عليها والتقارير المقدمة إليها من مفتشيها يعلم علم اليقين أنه لا شك من وجود عصبة من اللصوص فيما بين أبو حمص وكفر الدوار وإنها تمتد يدها لحد الجهات الواقعة بين إيتاى البارود وإسكندرية " ثم تطلب المصلحة المذكورة " اتخاذ الطرق الفعالة الشديدة لمنع حصول النهب المماثل لهذا مع ضبط الفاعلين ". وفى ١٧ من نفس الشهر أرسلت مصلحة السكة الحديد إلى ناظر الداخلية تخبره بأنه حدث إطلاق نار على إحدى قطارات السكة الحديد بعد مغادرته محطة طنطا من ورش الطوب الموجودة بجوار شريط السكة الحديد[٢٨].

ويبدو أن حوادث الهجوم على القطارات قد أصبحت ظاهرة متكررة بل اتخذت شكلاً عنيفاً عندما وصلت إلى حد التخريب فى خطوط السكة الحديد

بهدف تعطيل القطارات أو تدميرها، ففى مساء ١٦ مايو ١٨٨٤ وقع حادث تصادم للقطار السريع المتجه من الإسكندرية إلى القاهرة فى المنطقة الواقعة بين كفر الزيات وطنطا بسبب وجود قضيب كبير من الحديد على شريط السكة الحديد بالعرض وحامت الشبهات حول عمال التراحيل العاملين فى إصلاح الطريق البرى قرب المنطقة ،وتشير المصادر إلى أن هذه الواقعة قد حدثت للمرة الثانية فى مدة وجيزة، وتعكس المراسلات والبرقيات المتبادلة بين إدارة السكة الحديد ونظارة الأشغال ونظارة الداخلية ومديرية الغربية التى كانت مسرحاً لهذا الحادث مدى القلق الذى كانت تشعر به الدوائر الرسمية حول هذا الموضوع ، ففى ١٩ مايو أرسلت إدارة السكة الحديد بناء على ما تلقته من مدير إدارتها خطاباً إلى نظارة الأشغال جاء فيه[٢٩] :

"إنه فى اليوم السادس عشر من شهرنا الجارى تصادم قطار الإكسبريس نمرة ٨ قبل وصوله بمسافة ربع كيلو متر إلى مركز أنفار الدريسة[٣٠] الكائن فيما بين البحر الصغير وكفر الزيات على قضيب وضعه بالعرض على السكة أنفار العمليات الشغالون بتصليح السكة (الطريق البرى) ، وهذا يتبين مما أوضحه مستخدموا تلك الدريسة . وهذا الفعل وإن كان لله الحمد لم يحدث منه سقامة إلا أنه يخشى سوء العاقبة من حصوله دفعة أخرى فنرجو من سعادتكم أن تأمروا بإعمال التحقيق اللازم بالإتحاد مع مفتش السكة الحديد لإظهار إن كان الفاعل لذلك من أنفار العملية أو خلافهم " .

وبناء على هذا الخطاب أرسلت نظارة الأشغال على الفور برقية إلى مدير الغربية [٣١]، كما أرسلت فى نفس اليوم (٢٠ مايو) إلى نظارة الداخلية خطاباً جاء فيه[٣٢] "إن إدارة السكة الحديد قد لفتت النظر إلى واقعة مستحقة الأسف حدثت مرة ثانية ويخشى من سوء عاقبتها وهى عبارة عن وضع قضيب حديد على السكة الحديد بالعرض وضعته أنفار العملية الشغالون فى تصليح السكة الكائنة بين كفر الزيات والبحر الصغير وترتب على ذلك تصادم قطار اكسبريس نمرة ٨ على القضيب المذكور وعلى حسب اللزوم فقد أرسلت لسعادة مدير

طنطا التلغراف المصحوب صورته بهذه، بناء عليه أرجو من عطوفتكم تأييد ذلك إلى سعادة المدير المشار إليه وقد انتهزت هذه الفرصة لتتكرموا علينا باتخاذ التدابير اللازمة لحسم حصول أمر من هذا القبيل إذ إن ذلك مما يترتب عليه مضرات جسيمة". وفى النهاية فإن تأشيرة ناظر الداخلية على خطاب نظارة الأشغال توضح مدى الأهمية التى أولتها سلطات نظارة الداخلية لهذا الموضوع والتى جاء فيها "يتحرر لمديرية الغربية عن ذلك بالتأكيد والتشديد وعن إجراء اللازم نحو منع مثل ذلك فى المستقبل وأعمال التحقيق لضبط فاعلى هذا الحادث وإحالتهم على المحكمة"[٣٣] .

وإذا كانت أوراق الداخلية قد أشارت فى بعض المواضع إلى أن بعض حوادث السطو على القطارات قد تمت بدافع السرقة إلا أنها لم توضح الهدف من حوادث إطلاق النار على القطارات أو محاولات وقف سيرها، إلا أنه من الواضح أن العناصر التى نفذت مثل هذه العمليات كانت تهدف إلى إلحاق الضرر بالركاب البريطانيين والأجانب الذين كانوا يستخدمون هذا الخط بكثرة، يؤكد ذلك محاولة تدمير قطار القاهرة الإسكندرية التى تمت فى شهر يوليو عام ١٩٠١ - بنفس الطريقة السابقة تقريباً - عندما كان السير ريجنالد ونجت سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان يركب هذا القطار فى طريقة من القاهرة إلى الإسكندرية عندما حاول مجهولون تدمير القطار بوضع كتل خشب "فلنكات" على الشريط الحديدى ، لكن الواقعة قد اكتشفت قبل مرور القطار[٣٤]. إن تكرار هذه الحوادث بنفس الطريقة يدل على أن هذه الحوادث كانت تستهدف بعض أفراد سلطات الاحتلال أو أفراد حاميته، وهو ما تؤكده عمليات مهاجمة جنود الاحتلال.

ففى ١٧ سبتمبر ١٨٩٧ تصدى أهالى قرية قليوب لفرقة من المشاة الراكبة من جيش الاحتلال خلال عودتها من القناطر إلى القاهرة بعد أن أنهت تدريباتها خلال مرورها بقليوب حيث قام الأهالى بقذف الجند بالحجارة ، وعندما تدخلت الشرطة فر الفلاحون إلى أحد مصانع النسيج وحاول صاحب المصنع تعطيل

الشـرطة ليـعطى الفـرصـة للمـهـاجـمـين للهـرب. وعلى أثـر ذلك طالبت سلطات الاحتلال وقـائد جيش الاحتلال أن ينظر الموضوع أمام المحكمة المخصوصة وأن يعتذر مدير القليوبية عن الحادث.

وحـتى يتم إرهـاب القـرية قـامت قـوات الاحـتـلال بعـد ثلاثة أيام من الحـادث بمحاصرة القـرية فـجـراً ومنعت الرجال من مغادرتها وعطلت السوق الأسبوعى للقـرية ثم قـامت سلطات البـوليس بالقـبض على المـشـتـبـه فى اشـتـراكهم فى الحادث ولم يرفع الحصار عن القرية إلا فى الساعة الواحدة بعد أن تم القبض على المـشـتـبـه فـيـهم الذين أحيلوا إلى المحكمة المخصوصة التى كان قد تم تشكيلها فى ٢٥ فبـراير ١٨٩٥ برئاسة إبراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية وعضوية اثنين من القـضـاة الإنجليـز وأحـمـد فـتحى زغلول رئيس محكمة مصر والقـائم بأعمال القضاة والمحاماة بجيش الاحتلال فى ذلك الوقت .

وقـضت تلك المحكمة بمعاقبة اثنين من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثمانية أشهر ومعاقبة ثلاثة آخرين بنفس العقوبة لمدة ستة أشهر على أن يقضى الجـمـيع مـدة العـقـوبة فى حـملة السـودان ، وكـان النفى إلى السـودان يذكـر المصريين بالعقوبات التى كانت توقعها السلطات المصرية على غير المرغوب فيهم قبل الاحتلال.

وثمة حـادثة أخرى من حوادث الاعتداء على الجنود البـريطانيين وقعت فى نفس التاريخ الذى وقعت فيه حادثة دنشواى تقريباً وهى حادثة الاعتداء على أحد الجنود البريطانيين عند مروره ليلاً بالقرب من قرية المكس حيث هاجمه بعض الأهالى وأصابوه إصابات بالغة، وإذا كانت الوثائق البـريطانية قد رجحت أن الدافع إلى الهجوم هو السرقة حيث ثبت للسلطات البـريطانية أن اثنين من الجناة من سيئى السلوك سبق الحكم عليهـما فى جرائم أخرى ، لكن الوثائق البـريطانية رأت أن خطورة ذلك الحادث تتضح إذا تم ربطه بحوادث الاعتداءات الأخرى على الأوربيين (٣٥).

وفى إطار التصدى لجنود الاحتلال وقعت حادثة دنشواى والتى لم تكن الأولى من نوعها.

القرية فى الطريق إلى دنشواى

تمثل تربية الحمام والطيور جزءاً من النشاط الاقتصادى للفلاحين ومصدراً من مصادر دخلهم، فالحمام يربى منزلياً فى القرية المصرية مع غيره من الدواجن عند صغار الفلاحين، كما يربى فى شكل استثمارى حين تقام له أبراج لينمو ويتكاثر وغالباً ما كان الأعيان هم الذين يمارسون هذا النوع من النشاط، وقد أشار علي مبارك لهذه الظاهرة فى أكثر من موضع من الخطط [٣٦]. وعلى ذلك فتربية الحمام فى القرية ليست ترفا وإنما هى مصدر من مصادر دخل الفلاحين بل هى المصدر الوحيد لبعض فقراء الفلاحين وخاصة كبار السن منهم [٣٧] . وكانت السلطات الحكومية تشجع تربية الحمام والدواجن فى أعقاب حدوث أوبئة الماشية لتواجه بها النقص فى اللحوم كما حدث عام ١٨٦٤ فى أعقاب وباء الماشية الذى حدث فى ذلك العام حيث زاد الضغط على الدواجن وارتفعت أسعارها فصدر قرار المجلس الخصوصى فى ١١ محرم ١٢٨١ هـ لتنظيم عملية تربية الدواجن وتشجيع تربية الحمام فى البلاد التى بها أبراج وتقديم كل التسهيلات اللازمة من نظار الأقسام وعمد البلاد لذلك.

وقد أثير الموضوع مرة أخرى فى عام ١٨٨٤ فى أعقاب طاعون الماشية حيث رفعت مذكرة حول هذا الموضوع لرياسة مجلس النظار لتشجيع معامل التفريخ والتوسع فى إقامة أبراج الحمام والانتفاع بها ومن رأس المال الناتج عنها، ومن هنا يتضح أن السلطات الحكومية كانت بدورها تنظر إلى تربية الحمام والدواجن فى القرية على اعتبار إنها رأس مال يجب تنميته[٣٨].

ومنذ نزول الأجانب إلى الريف كان صيد الحمام عاملاً من عوامل احتكاكهم بالفلاحين ، ففى فترة مبكرة ترجع إلى أوائل القرن ١٩، وفى عام ١٨٢٠ على وجه التحديد أى قبل حوالى مائة عام من معركة دنشواى، وقعت حادثة مماثلة

كان ميدانها قرية كفر حشاد ، إحدى قرى المنوفية أيضاً، عندما قام أحد البريطانيين بصيد الحمام فى تلك القرية فأصاب امرأة بجراح أثناء صيده ، وتصادف فى ذلك الوقت وجود أحد الجنود الألبان الذى نصح الصياد الإنجليزى بالهرب حتى لا يفتك به الفلاحون، لكن الإنجليزى أساء الفهم وقتل الجندى فثار الجنود الألبان وهددوا بالقضاء على الأجانب وتدمير الحى الذى يقيمون فيه ما لم تأخذ العدالة مجراها فرضخ الباشا، وقبل أن يصل القنصل البريطانى كان قد تم إعدام الإنجليزى فى "قره ميدان"(٣٩) .

ورواية جاك بيرك المأخوذة من مصادر أوروبية لا تختلف كثيراً عن رواية الجبرتى ، فقد روى الجبرتى ظروف هذه الواقعة فى أحداث شهر ربيع الثانى من عام ١٢٣٥هـ وهى أن شخصاً إنجليزيا من الأفرنج يقيم بالإسكندرية ذهب لصيد الطير فى قرية كفر حشاد من قرى المنوفية فأصاب أحد الفلاحين فى رجله وصادف أن تواجد فى نفس المكان أحد الأرناؤودى فنصحه بالهرب حتى لا يفتك به الفلاحون وكانت معه هراوة ومسوقة وأشار بهراوته إلى رأس ذلك الإنجليزى فما كان من الإنجليزى الذى فهم الإشارة بشكل خاطئ أن أطلق النار على الأرناؤود فقتله فثار الجند الأرناؤود وحملوا القتيل إلى كتخدا الباشا فى القلعة الذى أرسل فى طلب القنصل الإنجليزى ، ولم يكن محمد علي موجوداً لكن الأرناؤود هددوا بحرق حى الأفرنج فى القاهرة ما لم يتم القصاص العاجل من الجانى، وأمام ذلك التهديد أمر الكتخدا بقتل الإنجليزى فنزلوا به إلى ميدان الرميلة حيث قطعت رأسه وعندما وصل القنصل الإنجليزى إلى القلعة كان الحكم قد نفذ فى ذلك الإنجليزى(٤٠) .

وفى عهد إسماعيل أصبحت ظاهرة صيد الحمام مصدر قلق للفلاحين فى منطقة الأقصر حيث ذكرت لادى دوف LadyDuff فى خطاب لها من الأقصر عام ١٨٦٤ بأن الفلاحين فى قرية الأقصر والقرى المجاورة لها قد طلبوا منها التدخل لمنع السياح الإنجليز من صيد الحمام الخاص بهم لأن ذلك يلحق الضرر بأملاكهم ، وتقول إن ذلك الحمام كان مملوكاً ملكية خاصة للفلاحين وأن

خسارتهم بسبب صيده كانت كبيرة، وذكرت أن مصطفى أغا نائب القنصل البريطانى فى الأقصر كان يخشى أن يتحدث مع هؤلاء الإنجليز فى هذا الموضوع مما اضطرها للادعاء بأن الحمام مملوك لها خاصة وأنه كان يستقر بكثرة فوق سطح منزلها حتى تحول بين الأجانب وبين حمام الفلاحين(٤١) .

وبعد الاحتلال زادت هذه الظاهرة بطريقة أصبحت مصدر إزعاج للفلاحين فى القرى المجاورة لبنها ومصدر خطر على أرواحهم وأرزاقهم لدرجة أشتكى معها أهالى قرية الرملة فى أوائل عام ١٨٨٣ من أن بعض الأوروبيين المقيمين فى بنها وضواحيها يحضرون كل يوم إلى قريتهم لصيد الحمام وإطلاق النار على منازلهم وفى اتجاه أبراج الحمام فى القرية وعلى شاطئ النيل وهى المناطق التى يتواجد فيها الحمام بكثرة وأن الأهالى لم يعد فى استطاعتهم الاستسقاء أو سقية عيالهم ومواشيهم، وأن هذه التصرفات قد تسببت فى خراب أبراج الحمام وانقطاع الحمام من التردد عليها ويلتمسون منع الأجانب الأوروبيين من ممارسة مثل هذه التصرفات(٤٢) .

وبناء على ذلك أرسلت نظارة الداخلية إلى مديرية القليوبية تخطرها بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة ومنع الأجانب المقيمين ببندر بنها من إطلاق النار على مساكن الأهالى أو على أبراج الحمام أو شاطئ النهر الذى يستقى منه الأهالى ، وتم تكليف مشايخ القرية بمنع الأجانب عند حضورهم من إطلاق النار تجاه أبراج الحمام أو مساكن القرية " بطريقة لا يترتب عليها مشاكل وأنه إذا حصل توقيف من أحد فيصير أخبار مأمور ضبطية بنها عنه بوقته لكى يجرى منعه ، ولهذا تحرر لمأمور الضبطية المذكورة بالتنبيه على الأورباويين الموجودين فى البندر بعدم أجراهم الصيد من الحمام الموجود بالأبراج ولا قذف عيارات البارود على الأبراج والموردة (شاطئ النيل) والسكن ونحوه ومنع من يوجد منهم بتلك الجهة من هذا الصدد"(٤٣) .

غير أن هذه الظاهرة استمرت فى أماكن أخرى وأصبحت أخطارها تتعدى

صيد الحمام إلى أرواح الأهالى ، ففى أصيل يوم ٢٧ مارس ١٨٨٧ خرج اثنان من ضباط جيش الاحتلال للصيد فى الحقول الواقعة فى أسفل هضبة الأهرام بالقرب من نزلة السمان وراحا يمارسان هوايتهما، لكن مقذوفات بنادقهم أصابت هذه المرة بعض الأهالى الذين كانوا يمرون على ظهور دوابهم بالقرب من المكان ، فثاروا وهاجموا الضابطين لانتزاع البنادق منهما، ودارت معركة انطلقت خلالها رصاصة أخرى أصابت أحد الأهالى وأردته قتيلاً، وما كاد الخبر يصل إلى قرية الكنيسة المجاورة حتى هاجت الخواطر وأسرع أقارب القتيل ومعهم بعض أهالى القرية وانقضوا على الضابطين ، ومرة أخرى أطلق الضابطان النار وأصابا أشخاصا جدد، لكن الأهالى تغلبوا عليهما فى النهاية واقتادوهما إلى القرية ، وهناك ضربوهما ضرباً موجعاً ، وتدخل خفراء القرية لحماية الضابطين حتى وصل رجال البوليس إلى الموقع وأطلقوا سراح الضابطين(٤٤) . وبمجرد أن علمت السلطات البريطانية بالحادث حتى قامت باعتقال ٤٥ شخصاً من أهالى القرية من بينهم بعض مشايخ القرية الذين اشتبه فى اشتراكهم فى الحادث، وطلب يارنج (كرومر فيما بعد) بمعاقبة المسئولين عن الحادث أشد العقاب ، واستقر الرأى على أن يعهد بالنظر فى القضية إلى مجلس خاص يتكون من مدير الجيزة وشفيق منصور نائب المدعى العام بالإضافة إلى الملحق العسكرى البريطانى ، ودون أن يبحث هذا المجلس فى مسئولية الضابطين أدان ستة من الأهالى حكم عليهم بالجلد وثلاثة من مشايخ القرية حكم عليهم بالسجن والغرامة.

وكانت طريقة التنفيذ تهدف إلى إرهاب القرية بطريقة لا تفكر معها فى التمرد على الاحتلال ، حيث تم جلد بعض المتهمين أمام أهالى القرية ثم تحرك موكب الجلد إلى قرية أخرى حيث تم جلد مجموعة أخرى من المحكوم عليهم إمعاناً فى إرهاب القرية المصرية وإذلالها ، ولم يتم أى بحث فى مسئولية الضابطين رغم أن الحادث وقع كنتيجة لإطلاقهما النار على الأهالى . وقد علق كرومر على هذا الحادث بأن عقوبة الجلد قد نفذت عندما أصبحت

ضرورية[٤٥].

ولم تتوقف عمليات الصيد فى الفترة التالية ، ويبدو أنها تسببت فى اشتعال حريق فى إحدى قرى منطقة الزقازيق عام ١٩٠٢ مما دفع الفلاحين لمهاجمة اثنين من الرهبان تصادف وجودهما فى هذا المكان، ومرة أخرى كان العقاب الذى نزل بالفلاحين قاسياً فقد أرسل أربعة منهم إلى السجن لمدة سنة ، كما حكم على سبعة آخرين بمدد تتراوح بين شهرين وستة أشهر [٤٦] . وواضح مما كتبه الرافعى عن تلك الفترة أن صيد الحمام من قبل الضباط والموظفين البريطانيين فى القرى قد أصبح عادة [٤٧].

وفى هذا الاتجاه وقعت معركة دنشواى عندما اصطدمت مجموعة من ضباط إحدى الكتائب البريطانية خلال تحركها من القاهرة إلى الإسكندرية مخترقة الدلتا بأهالى قرية دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦، حيث نشبت معركة حقيقية بين خمسة من الضباط الذين انفصلوا عن الكتيبة وشرعوا فى صيد الحمام فى أجران القرية وبالقرب منها وبين الفلاحين وكان من نتائج هذه المعركة وفاة الضابط البريطانى بول متأثراً بجراح والإصابة بضربة شمس، كما كسرت ذراع قائد المجموعة وأصيب بضربات فى رأسه أما الثلاثة الآخرون فقد أصيبوا إصابات مختلفة كنتيجة لقذفهم بالطوب وضربهم بالعصى. وفى جانب الأهالى أحترق جرن محمد عبد النبى مؤذن القرية وأصيبت زوجته أم محمد كما أصيب ثلاثة من الرجال من بينهم شيخ خفراء القرية كما قتل أحد الفلاحين فى سرسنا بينما كان يحاول مساعدة الضابط القتيل بول[٤٨].

وقد قدمت المصادر التى تعرضت للموضوع تصورا لهذه المعركة : فقد انقسم الضباط الإنجليز إلى مجموعتين إحداهما شرعت فى الصيد من خلال الأشجار القائمة على الطريق بينما اتجهت الأخرى إلى الأجران وشرعت فى إطلاق النار على الحمام القابع فوقها رغم تحذيرات الشيخ حسن محفوظ - أحد أهالى القرية- حتى لا يحترق الجرن، ومن ثم اشتعلت النار فى جرن محمد

عبد النبى مؤذن القرية وأصيبت زوجته أم محمد . وكان الأهالى فى الحقول المجاورة يرقبون عملية الصيد باستياء شديد ، وهذا الاستياء يرجع إلى عام سبق عندما قام بعض الضباط الإنجليز بصيد الحمام فى دنشواى عام ١٩٠٥ وافلتوا من العقاب[٤٩] ، وعلى ذلك فعندما اشتعلت النار فى الجرن تدفق الأهالى نحو الموقع وهم يرددون فى غضب "الخواجة قتل المره وحرق الجرن" وشرعوا يهاجمون الضباط فى محاولة لتجريدهم من سلاحهم وفى تلك الأثناء كان الخفراء ومشايخ البلد قد وصلوا لمكان الواقعة فاشتركوا فى إخماد النيران ثم حاولوا التفريق بين الضباط والأهالى لكنهم فشلوا فى ذلك بسبب ثورة الأهالى وكثرة عددهم ، وبعد تردد شائعة قتل أم محمد وعندما وجد الضباط أنفسهم وقد أحيط بهم من الأهالى الذين يزيد عددهم على المائة أطلق بعضهم النار عن قرب فأصيب من جراء ذلك شيخ الخفراء وخفير أخر كما أصيب أحد الضباط وبالتالى أشتد هجوم الأهالى على الضباط ضرباً بالنبابيت والطوب وخلال ذلك هرب اثنان من الضباط الإنجليز جرياً فى اتجاه المعسكر ليلقى أحدهما مصيراً أسوأ من الذين ظلوا تحت رحمة الأهالى، وفى هذه المرحلة من المعركة شارك الخفراء فى الهجوم على الإنجليز بعد أن أصيب أحدهم وأشيع أن شيخهم قد قتل غير أنه أمكن السيطرة على الموقف بعد أن اتضح أن أم محمد لم تمت وأن شيخ الخفراء قد أصيب فقط [٥٠].

فى أعقاب ذلك تم القبض على ٢٥٠ من أهالى القرية واستخدمت السلطات البريطانية كل أنواع الإرهاب لتفت فى عضد الفلاحين ولتنفذ إلى صفوفهم حاولت تلك السلطات استغلال الخلافات العائلية الموجودة فى القرية المصرية حتى تتمكن من التعرف على الذين شاركوا فى هذه الواقعة، وعندما نجحت فى ذلك أصدرت أحكاماً بالغة القسوة جمعت كما يقول جاك بيرك بين قسوة الاحتلال ووحشية الأحكام الشرقية [٥١] .

ومن الملفت للنظر أنه من بين مجموع أهالى القرية الذين يصل عددهم إلى بضع مئات استطاع الضباط البريطانيون التعرف على ٢١ شخصاً على أنهم

الذين شاركوا فى الهجوم، الأمر الذى يبدو مستحيلاً ، كما استطاعت المحكمة أن تفحص ٥٢ حالة من المتهمين خلال ثلاثين دقيقة بواقع دقيقة تقريباً للحالة الواحدة وانتهت إلى أن ٢١ شخصاً هم الجناة.

وكان الموضوع قد أحيل إلى محكمة مخصوصة شكلت لهذا الغرض وفقاً لقانون صدر عام ١٨٩٥ خاص بمواجهة عمليات الاعتداء على جنود الاحتلال، ولم تعبأ هذه المحكمة من قريب أو بعيد بمصير الفلاح الذى قتل غدراً بينما كان يساعد الضابط القتيل فى سرسنا (٥٢) .

ونفذت الأحكام التى شملت هؤلاء الأشخاص ما بين الجلد والإعدام فى دنشواى أمام سمع وبصر الأهالى بعد أسبوعين فقط من الواقعة (٢٨ يونيو) بعد أن حكم على أربعة بالإعدام واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وواحد بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً وستة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والباقون تراوحت عقوبتهم بين الحبس سنة والجلد (٥٣).

إن صرامة الأحكام والطريقة الوحشية التى نفذت بها كانت تهدف إلى إرهاب القرية المصرية وإخراجها من دائرة الثورة على الإنجليز ذلك لأن سلطات الاحتلال كانت تخشى من اضطرابات واسعة النطاق فى الريف لا تستطيع قوات الاحتلال الموجودة فى مصر مواجهتها بعد أن تم تخفيض عدد هذه القوات(٥٤).

لقد كان ما حدث فى دنشواى أمراً متوقعاً بسبب استمرار تعدى أفراد القوات البريطانية على مصالح الفلاحين ومحاصيلهم على الرغم من شكوى الأهالى التى وصلت إلى حد التهديد، فقد نشرت جريدة "ستاندرد اللندنية" فى عددها الصادر فى أول أبريل عام ١٨٩٦ على لسان مراسلها فى القاهرة تعليقاً على ما حدث فى القرى المجاورة لمنطقة الأهرام بالجيزة أنه سمع من بعض مشايخ القرى أنهم سوف يشنقون بدون رحمة أول أوروبى يسئ التصرف وهو يصطاد انتقاماً لما حدث للأهالى فى تلك الفترة(٥٥).

لقد وقعت أزمة دنشواى فى ظروف تزايد القلق الاجتماعى فى الريف

المصرى الناجم عن سوء توزيع الملكية الزراعية باستمرار تركزها فى أيدى قلة من الملاك الزراعيين، ومع مطلع القرن العشرين كان قلق الفلاحين قد أصبح واضحاً فى مناطق متعددة فى ريف مصر، وهو القلق الذى اتخذ أكثر من مظهر كما توضح وثائق تلك الفترة (٥٦) .

ففى ميت الحوفيين رفض الفلاحون تسليم الأرض المباعة لأجنبى وكانوا يزرعونها وذلك فى يونيو ١٨٩١، وقد نشرت المقطم هذه الواقعة فى عدديها فى ١٦ يونيو ، ١٧ يونيو ١٨٩١ .

وفى طوخ الأقلام دقهلية اتهم فلاح تاجراً يونانياً بسرقة أرضه الأمر الذى تسبب فى أزمة بين أصدقاء الطرفين وذلك فى أبريل ١٨٩٧ .

وفى عام ١٩٠١ احتل أهالى قريتى كوم حلين وكفر الغنيمى (شرقية) أراضى الحكومة لإرغامها على بيع تلك الأرض لهم ، وفى مواجهة ذلك قامت قوات البوليس بمهاجمة الفلاحين وتمكنت من إجلائهم عن تلك الأرض وهى قضية تناولتها جريدة المقطم فى عدديها فى ١٤ ، ١٩ أغسطس من نفس العام. وفى نفس الوقت فإن بيع الآلاف من أراضى الدائرة السنية فى مساحات كبيرة قد أدى إلى مزيد من القلق فى المناطق التى بيعت فيها تلك الأراضى . ففى مصر الوسطى احتج الفلاحون بشدة ضد شركة الدائرة السنية التى باعت الأرض بما فى ذلك المساحات التى أقام عليها الفلاحون منازلهم وأصبح الفلاحون فى أكثر من عشرين قرية مهددين بالطرد من منازلهم وتقدموا بالتماسات إلى شركة الدائرة السنية ومجلس شورى القوانين والديوان الخديوى يناشدون تلك الجهات العمل على احتفاظهم بمنازلهم ويطلبون شراء تلك الأرض التى أقاموا عليها تلك المنازل . وقد يكون من المفيد عرض أحد تلك الالتماسات وهو الالتماس المقدم من أهالى قرية العباسة الجديدة بمركز مغاغة مديرية المنيا إلى رئيس مجلس شورى القوانين فى سبتمبر ١٩٠٥ وهو يعبر عن أزمة قطاع الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً خلال تلك الفترة يقول الإلتماس .

(مقدمينه لعطوفتكم أهالى ناحية العباسة الجديدة بمركز مغاغة بمديرية المنيا وما نعرض عنه أفندم وهو أن الذى نعلمه أن مجلس الشورى هو مجلس الأمة ويهمه راحت الأهالى، وسبق العرض للمجلس والتمسنا النظر لنا فيما فيه راحتنا كما هو مفروض على المجلس والتجأنا لسعادة حسن باشا عبد الرازق (هكذا) النايب عن مديريتنا وعالم بحالنا وما هى عليه بلدتنا فحفظت أوراقنا بخزائن المستغنى وجاءنا الأمر بضد ما نحن مؤملين به وتسبب عن ذلك استعبادنا لغير الحكومة، وصرنا ننادى بإغاثتنا، إن شركة الدايرة السنية أدخلت محلات سكننا ضمن الأطيان المباعة لسعادة علي باشا فهمى وسعادته يستعبدنا دون الحكومة، ويبدد شملنا كما هو حاصل لنا الآن وحيث أن العدالة لا يرضيها أن بلدا جسيمة مثل هذا البلد يبلغ تعداد سكانها تقريباً من الأربعة آلاف نسمة وزيادة مقيمين بها من مدة خمسة وثلاثون سنة ومعين لها عمدة واثنين مشايخ واثنين حلاقين صحة ومأذون شرعى وأرباب حفظ وجميعنا ميلاده بها وآباءنا وأجدادنا متوفين فيها ومدفونين بجبانتها التى قررتها الحكومة، وصار لا يكون لنا محلات ولا مأوى خلافها ويباع ملكها لأحد الأغنياء وهو الباشا المشار إليه ، وحيث إننا من رعايا الحكومة وليس بخارجين عنها وقايمين بما هو مفروض علينا من قبلها ولا عند الحكومة فرق فى رعيتها ومن عدلها منحت جبانات لأمواتنا وتدفع الثمن من طرفها ونحن أحياء وأولا بذلك (هكذا) وقوانين الحكومة تثبت لنا الأحقية عن الغير ، فلهذه الأسباب تجاسرنا بتكرار العرض لعطوفتكم ملتمسين النظر فى ملتمسنا هذا).

وفى النهاية يطلب الملتمسون مخاطبة شركة الدايرة السنية لبيع محلات السكن والأطيان المجاورة لسكنهم لهم "ومستعدين لدفع الثمن" ٨ سبتمبر ١٩٠٥.

التماس مقدم منه صورة إلى مستشار الداخلية وأخرى إلى مدير شركة الدايرة السنية [٥٧] .

لقد كان هذا القطاع من الفلاحين مهددا بالطرد حتى من مساكنهم ، وكان المهندس علي فهمى المقيم بالقاهرة قد اشترى عام ١٩٠٢ فى ثلاث مبايعات مساحة قدرها ٧٨٨٤ فدان من أطيان الدايرة السنية فى مصر الوسطى .

ويبدو وأن نظارة المالية قد أدركت خطورة ما يمكن أن يحدث بين الفلاحين من جراء البيع لهذه المساحات الكبيرة من الأرض لكبار الملاك فقامت بشراء ١٢٣٧٢ فدان شملت أراضى أرمنت والمريس والرياينة والرزيقات ثم باعتها لأهالى القرى الأربع بشروط ميسرة بعد أن قامت برهن تلك الأرض للبنكين الزراعى والعقارى كضمان لسداد ثمنها . ولم يمر عام واحد على ذلك البيع حتى امتنع الفلاحون فى تلك القرى عن سداد الأقساط المقررة عليهم بدعوى أن تلك الأرض أرضهم يتوارثونها عن أجدادهم (استولى محمد علي، على أراضى تلك القرى عام ١٨٤٢ لتكون ما عرف بجفلك أرمنت) ، ورفعوا دعوة ضد الحكومة لدى المحكمة المختلطة وحتى نهاية عام ١٩١٠ كانت المشكلة لا تزال قائمة عندما قررت نظارة المالية رفع الأمر لديوان خديوى لاتخاذ الإجراءات القانونية من قبل البنكين ضد الفلاحين.

لقد حاول الاحتلال احتواء حركة الفلاحين عن طريق :

- إتباع سياسة زراعية تقوم على إصلاح نظام الضرائب فاختفى التمييز فى الضرائب بين الضرائب العشورية والضرائب الخراجية ، وهو التمييز الذى كان قائماً منذ عهد سعيد.

- إصلاح نظام الرى ومحاولة تحقيق أكبر قدر من عدالة توزيع المياه.

- إلغاء نظام " العونة " السخرة فى المشروعات العامة وقصرها على مجالات محددة ، وهى حماية جسور النيل وقت الفيضان ومكافحة الجراد، وكذلك إلغاء استخدام الكرياج فى عقوبة الجلد.

والحقيقة أن هذه السياسة لم تضع حداً لسخط الفلاحين فالمستفيد الأول من مشروعات الرى الكبرى التى نفذتها سلطات الاحتلال كان هم كبار الملاك ،

ومن ناحية أخرى فإن التناقض الأساسى فى توزيع الملكية كان يزداد يوماً بعد يوم بل أن سلطات الاحتلال قد ساهمت فى اتساع تلك الفجوة خلال مبيعات الدائرة السنية ، وفى نفس الوقت عادت عقوبة الجلد فى مواجهة حالات تعدى الفلاحين على جنود الاحتلال .

لقد كانت القسوة التى تجلت فى أحكام الدنشواى والأحداث التى سبقتها الهدف منها هو إبعاد الفلاحين عن المشاركة فى الحركة الوطنية ، لكن الأحداث أثبتت فشل السياسة البريطانية فى احتواء حركة الفلاحين ، ذلك أن مشاركة الفلاحين على نطاق واسع فى ثورة ١٩١٩ دليلاً على فشل تلك السياسة وهى التى أكسبت الثورة طابعها العنيف ، وبذلك يمكن القول أن مشاركة الفلاحين الواسعة فى ثورة ١٩١٩ هى التى مهدت الطرق لاستقلال مصر .

الهوامش

(١) الخطط التوفيقية الجديدة، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣٠٥هـ ، ج١ ، ص ١١ .

(٢) حول تطور أملاك تلك الأسرة انظر : مكلفات القرى المشار إليها من أواخر عصر محمد علي وحتى ١٨٩٨ بدار المحفوظات ، أيضاً أوراق العزب محفظة رقم ١٠ عين ٩٥ مخزن "٥" .

(٣) نفس المصادر السابقة.

(٤) انظر مقالنا : القرية المصرية فى مواجهة الغزو الفرنسى، مجلة إبداع عدد أغسطس ١٩٩٦ .

(٥) محفظة رقم "٧" قضايا متهمين ملف رقم ٢٩ خطاب رقم ٣٨٩ من ناظر الداخلية إلى مدير أسيوط فى أول أكتوبر ١٨٨٢ .

(٦) مصر للمصريين، مائة عام على الثورة العرابية ، نشرته مؤسسة الأهرام ١٩٨١، ص ٢٦٩ .

(٧) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية، ص٥٧٥ - ٥٧٦ .حول حياة عبد الله النديم خلال هذه الفترة والقرى التى لجأ إليها والأعيان الذين استضافوه انظر : عبد الله النديم ومذكراته السياسية، ص ١٥ ، ١٧ ، ٣٦، نشرها وعلق عليها : محمد خلف الله، القاهرة ١٩٥٦ .

(٨) Berque, J., Egypt ,Imperialism and Revolution, London, 1972 PP.235-236. (translated) .

(٩) Ibid., P. 131.

(١٠) Blunt , W.S., My Diaries, London 1939 ,pp. 43,46, 47.

(١١) مجموعة محاضر جلسات مجلس شورى القوانين (من ١٤ ديسمبر ١٨٩١ إلى١٤ ديسمبر ١٨٩٥) جلسة السبت ٢٠ يونيو ١٨٩١ ص٥٥ .

(١٢) المقطم أعداد : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٩ نوفمبر ١٨٩٧ .

(١٣) المقطم عدد ١٩ أغسطس ١٩٠١ .

(١٤) المقطم عدد ١٩ إبريل ١٨٩٧ .

(١٥) دار المحفوظات، دفتر أسماء المشايخ والعمد بمديرية الغربية رقم ٢٧٠٩ ، دفتر عمد ومشايخ القرى، مركز أبو تيج ، مديرية أسيوط من ١٨٨١ -١٩٠٧,

(١٦) الوسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ ص١٧٣ .

(١٧) دار المحفوظات، دفتر عمد ومشايخ القرى مركز أبو تيج مديرية أسيوط ١٨٨١ -١٩٠٧.

(١٨) Berque, op. cit., P 235.

(١٩) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٥، عين ١٩٨، مخزن ١ .

(٢٠) دار المحفوظات ، محفوظات قلم عرضحالات الداخلية (جمادى الثانى -رجب ١٣٠١هـ) محفظة رقم ٤٩، عين ١٩٨ مخزن ١ .

(٢١) Brown , Nathan, Peasant against the State 1882-1952 ,Dissertation , Princeton University 1987, p 215 .

(٢٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد عمد ومشايخ النواحى بمديرية الفيوم رقم ١ ، ١٠ .

(٢٣) محمد جمال الدين المسدى، دنشواى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٠١ .

(٢٤) Brown , op.cit. , P. 215.

(٢٥) المقطم، عدد ٨ أغسطس ١٩٠١ .

(٢٦) جمال المسدى ، المرجع السابق ، ص١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢٧) محفوظات الداخلية ،عرابى ، محفظة رقم ٤٥ عين ١٩٨ مخزن ١، ترجمة إفادة واردة من نظارة الأشغال العمومية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٨٣ نمرة ١٤٦ .

(٢٨) نفس المصدر.

(٢٩) محفوظات قلم عرضحالات الداخلية عن شهر رجب ١٣٠١هـ، محفظة رقم ٤٩ عين ١٩٨ مخزن١ ، ترجمة صورة خطاب وارد من مصلحة السكة الحديد إلى نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٤ نمرة ٥٦٢٥ .

(٣٠) أنفار الدريسة هم العاملون فى صيانة الخطوط الحديدية.

(٣١) المصدر السابق ، تلغراف لسعادة مدير الغربية من ناظر الأشغال فى ٢٠ مايو ١٨٨٤ .

(٣٢) المصدر السابق، ترجمة إفادة واردة من نظارة الأشغال العمومية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ٢٠ مايو ١٨٨٤، نمرة ١٩١ .

(٣٣) تأشيرة على الخطاب السابق ، ولا توضح أوراق الداخلية كيف انتهى هذا الموضوع.

(٣٤) جمال الدين المسدى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣٥) المرجع السابق ص ١٩، ٢٠ ، ١٧٣ .

(٣٦) ٣٦الخطط / جـ ٩ ص٩٠، جـ١١ ص٧٢ ، ٩٩ .

(٣٧) البرت فارمان ، مصر، وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢١٨ .

(٣٨) عرضحالات الداخلية ، محفظة رقم ٤٩، عين ١٩٨، مخزن ١ .

(٣٩) قرة ميدان هو ميدان قرب القلعة Berque, op.cit. , P. 236

(٤٠) الجبرتى، عجائب الآثار - طبعة بولاق ١٢٩٧هـ ، ج٤ ص ٣٠٧ .

(٤١) Lady Duff Gordon, Letters from Egypt, London 1969 P. 122

والمؤلفة سيدة إنجليزية عاشت فى الأقصر خلال تلك الفترة.

(٤٢) محفوظات الداخلية عربى، محفظة رقم ٤٥ عين ١٩٨، مخزن ١ .

(٤٣) نفس المصدر ، خطاب مدير القليوبية إلى وكيل الداخلية فى ١٦ جماد الثانية ١٣٠٠هـ (١٨٨٣).

(٤٤) جمال المسدى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ .

(٤٥) Afaf Lutfi al Sayyid, Egypt and Cromer, London , 1968, PP 170, 171.

(٤٦) Berque, op. cit., P. 235.

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة ١٩٥٠ ، ص١٩٧ .

(٤٨) نفس المرجع ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٤٩) البرت فارمان ، المرجع السابق، ص٢١٨ - ٢١٩ وهو يؤكد أن أم محمد قد أصيبت مع بداية إطلاق النار بينما يؤكد جمال المسدى أن أم محمد أصيبت فى المرحلة الثانية من الاشتباك.

(٥٠) جمال المسدى ، المرجع السابق ، ص، ٧٩ - ٨٠ .

(٥١) جمال المسدى ، المرجع السابق ، ص٨٥ - ٨٦ Berque , o p .cit ., p. 237.

(٥٢) Afaf Lutfi al Sayyid, o p. cit., pp. 170, 171.

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص٢٠١ .

(٥٤) نفس المرجع ، ص١٩٦ .

(٥٥) جمال المسدى ، المرجع السابق ، ص٢٨ .

(٥٦) بلغت مساحة تلك الأراضى التى باعتها شركة الدائرة السنية منذ تأسيسها فى يناير ١٨٩٨ وحتى عام ١٩٠٥ ، ١٦٢٢٤٦ فداناً وهى الأراضى التى لم يحدث حولها نزاعات أو مشاكل، و لم يدفع من ثمنها سوى ما يعادل ٣٠٪ من قيمة الثمن، سجل مبيعات الدايرة السنية بدار المحفوظات.

(٥٧) توجد مذكرة وافية ضمن أوراق ديوان عربى خديوى مرفوعة من ناظر المالية سابا باشا إلى ديوان خديوى حول تطورات هذه القضية.

دور محمود فهمي النقراشي فى حرب ١٩٤٨

د . أحمد حامد السيد

دور محمود فهمى النقراشي فى حرب ١٩٤٨

المقدمة

فى ٢٩ أغسطس عام ١٩٥٣ أرسل (قائد جناح) مدير إدارة الشئون العامة بالقوات المسلحة خطابًا إلى سكرتير عام مجلس الوزراء المصرى لتسهيل مأمورية اليوزباشى حسين النورى للحصول على الملفات الخاصة بحرب فلسطين توطئة لكتابة التاريخ الرسمى لهذه الحرب ، وبالفعل استلم اليوزباشى حسين النورى أحد عشر ملفا من رياسة مجلس الوزراء لإتمام هذه المهمة ... وبعد عدة سنوات طالبت سكرتارية مجلس الوزراء إعادة هذه الملفات ، ودارت مراسلات عديدة مع القوات المسلحة حتى عادت جميع الملفات المذكورة فى ابريل ١٩٥٩ عدا الملف رقم (١) فى ترتيب هذه الملفات ، وقيل بعد ذلك أن الملف المفقود أرسل إلى رياسة الجمهورية ليحفظ هناك بصفة دائمة.

والجدير بالذكر أن ملفات مجلس الوزراء المشار إليها والتى تحتوى على المراسلات التى دارت بين رئاسة مجلس الوزراء والدول العربية والأجنبية والوزارات والإدارات المصرية المعنية انتقلت مع غيرها من الملفات الأخرى إلى دار الوثائق القومية بكورنيش النيل أواخر عام ١٩٩٨ ، بعد أن ظلت محفوظة منذ منشأها داخل أرشيف رياسة مجلس الوزراء المصرى بالقاهرة .

وبالإطلاع على تلك الملفات خلال حرب فلسطين ، وجد أنها على أعظم قدر من الأهمية خاصة وأنها توضح بجلاء الموقف المصرى الرسمى فى أعلى مستوياته من أخطر حدث شهدته القضية الفلسطينية خلال تاريخها على الاطلاق .

ولما كان محمود فهمى النقراشى (*) هو رئيس مجلس الوزراء المصرى خلال حرب فلسطين ١٩٤٨ ، وهو الشخص الذى لعب دوراً كبيراً خلال هذه الحرب بصفته رئيس وزراء كبرى الدول العربية ، من هنا جاءت أهمية وثائق ملفات مجلس الوزراء المشار إليها مع الوثائق السرية الأخرى للحكومة المصرية مثل الخارجية والحربية واجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية للكشف

عن دور النقراشى وما التف حوله من غموض قبل وأثناء الحرب الفلسطينية وحتى مصرعه مع الأيام الأخيرة لهذه الحرب فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

ويعالج هذا البحث دور النقراشى خلال حرب فلسطين من خلال محاور ثلاثة :-

أولا :- علاقة النقراشى بقضية فلسطين قبل حرب ١٩٤٨ وحتى إعلانه قرار اشتراك الجيش المصرى فى الحرب يوم ١١ مايو ١٩٤٨ .

ثانيا :- سياسة النقراشى ودوافعه فى اتخاذ القرارات خلال إدارته لدور مصر العسكرى والسياسى إبان حرب فلسطين ١٩٤٨ .

ثالثا :- موقف النقراشى فى قيام ودعم حكومة عربية فى فلسطين خلال حرب ١٩٤٨ .

وقد تخيرت مجموعة من المادة الوثائقية التى اعتمد عليها هذا البحث «لاسيما وثائق ملفات مجلس الوزراء المصرى» التى كشفت عن كيفية تعامل النقراشى (رئيس مجلس الوزراء) مع قضية فلسطين.

فضلاً أنها تلقى الضوء على :-

-إجراءات النقراشى السياسية والعسكرية داخل مصر قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ تحسبا للاشتراك فى معارك فلسطين .

- مراسلات النقراشى مع الأطراف العربية والأجنبية خلال فترة الحرب التى يظهر منها كيفية اتخاذ النقراشى العديد من القرارات خلال هذه الفترة .

المراسلات المتبادلة بين النقراشى ووسيط هيئة الأمم المتحدة ومساعديه، والتى توضح كيفيه تعامل النقراشى مع خرق اليهود المستمر للهدنة .

- وكذا مراسلات اليهود أنفسهم التى توضح الضغط اليهودى على مصر للدخول فى مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع اليهود لإقرار الأمر الواقع فى فلسطين .

- المراسلات المتبادلة بين النقراشى والأطراف العربية والأجنبية فى شأن قيام حكومة عموم فلسطين .

قرار اشتراك الجيش المصرى فى حرب فلسطين ١٩٤٨ .

لم يكن النقراشى ببعيد عن قضية فلسطين كرئيس لوزراء مصر خلال حكومته الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦) ، فقد أرسل النقراشى إلى هارى ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة مطولة فى ٣٠ إبريل ١٩٤٥ دافع فيها عن حق العرب فى التمسك بأرضهم فى فلسطين، واعترض (باسم مصر) على اتجاه بلاده لحل مشكلة اليهود المضطهدين فى أوروبا على حساب عرب فلسطين ، كما وضح النقراشى فى هذه المذكرة أن ميثاق الأطلنطى الذى أقرته أمريكا ومصر يؤيد الحق العربى فى أرض فلسطين. ومن جانبه أجاب ترومان على النقراشى بأن بلاده وكذا الأمم المتحدة نفسها لا يمكن أن تتجه لتغيير الأوضاع فى فلسطين إلا بمشورة العرب واليهود(١).

وقد وقف النقراشى خلال ذات الوقت على مجريات الأمور وتطور الصراع بين العرب واليهود وأيضا الخلافات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها ، فتشير إحدى الرسائل إلى دعوة الجامعات العربية فى فلسطين للنقراشى لحضور اجتماعاتها لتيسير إيجاد حل للخلافات التى تدب بين الأحزاب والهيئات فى فلسطين ، وقد دعت الجبهة العربية فى مدينة يافا النقراشى لحضور مؤتمرها الذى تقرر له يوم ٢١ سبتمبر ١٩٤٥ لمحاولة جمع الصف العربى الفلسطينى وتوحيد صفوف الأحزاب(٢) .

وخلال حكومة النقراشى الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) وضح أن القوى الكبرى وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تتخذ الوسائل لإقرار تقسيم فلسطين ، وهو الأمر الذى أوصت به بالفعل لجنة التحقيق البريطانية - الأمريكية التى زارت فلسطين عام ١٩٤٦ ، ويمكن رصد سياسة النقراشى تجاه هذه التطورات على الساحة الفلسطينية حتى ذلك الوقت

من خلال مشاركته فى الاجتماع الرابع لمجلس الجامعة العربية فى ٢٤ مارس ١٩٤٧ حيث ظهر أن سياسته تدور حول ثلاثة محاور :

الأول: ضرورة ابلاغ الحكومتين الأمريكية والبريطانية بمسئوليتهما عن النتائج التى يمكن أن تترتب على الوضع الحرج القائم - حينها - فى فلسطين.

والثانى: أن يباشر العرب بما فيهم مصر العمل لدعم قضية فلسطين دبلوماسيا أمام هيئة الأمم المتحدة على أساس استقلال فلسطين.

والثالث: ضرورة العمل على تنفيذ قرارات بلودان(*) السرية فى حالة عدم التوصل لإعلان فلسطين دولة عربية مستقلة(٣) .

تطورت الأوضاع فى فلسطين عن ذى قبل ، حيث صدرت توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ومن ثم اشتدت الاضطرابات واشتد الصراع بين العرب و اليهود ، ووضح عجز بريطانيا فى السيطرة على هذه الأوضاع خاصة أمام الأرهاب الصهيونى المسلح و المنظم ، وعقد العرب مؤتمراتهم لبحث مواجهة هذه الأوضاع ، منها الذى عقد قبل قرار التقسيم فى عالية يوم ٩ أكتوبر١٩٤٧ والذى أكد فيه النقراشى أنه لا يستطيع المغامرة بالجيش المصرى وتوريطه فى حرب بفلسطين خاصة وأنه أكد لمجلس الأمن من قبل أن الجيش المصرى قادر على ملئ الفراغ فى قناة السويس والدفاع عن البلاد، فالجيش المصرى وأهميته كما جاء على لسان النقراشى «هو كل سندى وحجتى فى كسب القضية المصرية».

على أن النقراشى تراجع عن تأكيده بعدم المغامرة بالجيش المصرى فى فلسطين وكان السبب الأهم فى ذلك هو رغبة الملك فاروق فى القيام بدور عسكرى إلى جوار الدول العربية الأخرى فى فلسطين ، فتشير وثائق المخابرات الحربية المصرية حينئذ أن الملك فاروق استدعى النقراشى عقب عودة الأخير من مؤتمر عالية وعنفه كثيراً لما ذكره هناك من عدم وجود النية لدى مصر للتدخل عسكريا فى فلسطين ، حيث هدد الملك بإقالة النقراشى بسبب هذا

الموضوع فى حين هدد النقراشى هو الآخر بتقديم استقالة حكومته ، وأكدت الشواهد رغبة الملك الجادة فى إقالة النقراشى وإحلال إبراهيم عبد الهادى بدلا منه لتشكيل حكومة جديدة توافق على التدخل العسكرى فى فلسطين (٤).

إلا أنه لم تتم إقالة النقراشى وأيضا لم يقدم استقالته الأمر الذى يؤكد بداية اقتناع النقراشى وانصياعه لرغبة مليكه بشأن إمكان التدخل الحربى المصرى فى فلسطين ، وبدا أن حلا وسطاً اتفق عليه فاروق والنقراشى وهو أن تراقب مصر الجهود الدولية لحل قضية فلسطين سلمياً وتأييدها ، وألا تعلن مصر تدخلها عسكرياً فى فلسطين مع الدول العربية الأخرى إلا بعد استنفاذ هذه الجهود لطاقتها وحتى موعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين كما أعلن فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وعلى أن تعد مصر جيشها عسكرياً تحسباً لهذه الظروف .

ولا شك أن تصاعد الإرهاب الصهيونى ضد عرب فلسطين بشكل لم يحدث من قبل، لاسيما عقب توصية الأمم المتحدة بالتقسيم أمراً أحرج النقراشى وحكومته كثيرا خاصة بعد أن أرسلت الجامعة العربية بتقريرها السرى إلى حكومة النقراشى فى هذا الصدد ، وهو التقرير الذى رفع للأمين العام عن تطورات الأحداث فى فلسطين ، والذى وضح صعوبة بل استحالة التغلب على العصابات الصهيونية بقوات عربية غير نظامية فقط وهو ذات الوقت الذى ناشدت فيه العراق الحكومات العربية وخاصة المصرية كى تبين موقفها وما إذا كانت مستعدة لعمل عسكرى فى فلسطين بقوات نظامية فى حملة لإنقاذ فلسطين وللحيلولة دون تأسيس الدولة اليهودية فيها ، واشتدت حكومة العراق فى ضغطها على الحكومات العربية كافة لتحديد موعد لتنفيذ إنقاذ فلسطين بالقوات المسلحة النظامية(٥) ، ولا شك أن التقارير العسكرية للجامعة العربية وضغوط الحكومات العربية صورت للنقراشى أن الحل العسكرى للمسألة الفلسطينية هو الخيار الوحيد وأن اشتراك مصر فى هذا الحل هو الأقرب .

ومضى الملك فاروق من جانبه فى البحث عن مبرر للتدخل الحربى فى

فلسطين ، يوضح ذلك أن الملك أرسل فى مارس ١٩٤٨ اللواء سليمان عبد الواحد فى مهمة سرية لاستكشاف الوضع الحربى فى المنطقة الجنوبية من فلسطين ، وقد وقف الملك من خلال تقرير اللواء عبد الواحد على انقسام أهل جنوبى فلسطين إلى فريقين أحدهما تبع المفتى والآخر تبع الملك عبد الله حاكم شرق الأردن ، كما أيقن الملك من خلال هذا التقرير الوافى الفرق الواضح فى التسليح كماً وكيفاً بين القلة اليهودية والأغلبية العربية لصالح اليهود(٦).

وبينما مضى الملك فى هذا الطريق مضى النقراشى رئيس الحكومة هو الآخر لإيجاد ذريعة لكيفية التدخل المسلح فى فلسطين ، وبدأ فى ذات الوقت يبحث عن الغطاء القانونى لهذا التدخل .

فعلى الجانب العسكرى بدأ النقراشى مع حكومته فى البحث عن السلاح بكل الوسائل ، ولم يقف هذا البحث عند الأبواب المعتادة كبريطانيا ،حيث أدارت حكومة النقراشى فى فبراير ١٩٤٨ مباحثات سرية مع الجنرال سالجادو Salgado مدير الأسلحة والمهمات بالجيش الأسبانى ونائب ياور الجنرال فرانكو وعدد من مساعديه ، وكانت الأسلحة موضوع البحث عبارة عن الأسلحة التى غنمتها جيوش الجنرال فرانكو من الشيوعيين بعد الحرب الأهلية الأسبانية، أى أسلحة سبق استعمالها ، كما ظهر أن بعض هذه الأسلحة كان مجددا وصالح للاستعمال فورا والبعض الآخر يمكن إصلاحه ، وعلى الرغم من الحالة الفنية لهذه الأسلحة إلا أن حكومة النقراشى مضت لجلبها خاصة وأن الشيء الوحيد الذى أغرى على ذلك أنها كانت معبئة فى صناديق وذخيرتها وفيرة معدة للتصدير فورا(٧) .

كما سعت حكومة النقراشى فى ـ ذات الوقت ـ للحصول على السلاح من مصانع الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا ، خاصة وأن المعلومات السرية أفادت بأن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر فى هذا البلد معدة للتصدير فورا ، وأن الدفع بالإسترلينى – وليس بالدولار –وتخابرت حكومة النقراشى مع الجامعة

العربية لحصول العرب على السلاح من ذات المصدر [٨].

ومع تصعيد اليهود لعملياتهم الإرهابية المسلحة ضد العرب فى فلسطين - حاول النقراشى التعرف على طريقة التدخل العسكرى المصرى فى فلسطين واستطلاع رأى وزير دفاعه فى خطة هذا التدخل ، حيث أرسل النقراشى فى آخر إبريل ١٩٤٨ إلى محمد حيدر وزير الدفاع يستفتيه فى وضع خطة مصرية مناسبة لتدخل القوات المصرية فى معارك فلسطين المتوقعة وبطريقة تجنب مصر أى عقوبات دولية وبما لا يتنافى مع مبادئ القانون الدولى ومواثيق الأمم المتحدة ، وكشفت المذكرة التى رد بها حيدر فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨ على طلب النقراشى أنه تقرر بالفعل وبشكل قاطع منذ إبريل ١٩٤٨ اشتراك فرق الجيش المصرى فى العمليات الحربية فى فلسطين ، وأن ما بقى قيد بحث حكومة النقراشى - فقط - هو تقدير النتائج الدبلوماسية والحربية الخطيرة التى ستترتب على هذا القرار وكيفية التخفيف من أثر هذه النتائج على البلاد [٩].

واستعرض محمد حيدر فى مذكرته أن التدخل الحربى المصرى الذى تقرر ، له نتائجه الدبلوماسية مثل احتجاج بريطانيا وأمريكا على اعتبار أن التدخل المصرى ضربا من التهديد بالقوة · (المادة الثانية فقرة ٤ من الميثاق) ، كما ذكر حيدر للنقراشى احتمال قطع الدولتين المذكورتين لعلاقاتهما الدبلوماسية بمصر والدول العربية ، وعرض الأمر على مجلس الأمن (تطبيقا للمواد ٣٤ ،٣٥ من الميثاق) باعتبار أن هذه العمليات الحربية تهدد الأمن ، كما توقع حيدر أيضا تدخل أمريكا وبريطانيا حربيا قبل عرض الأمر على مجلس الأمن (تطبيقا للمواد ٤٢ ، ٤٨ من الميثاق) كما توقع وزير الدفاع المصرى أن اصطدام الجيوش العربية بالقوات اليهودية سيؤدى حتما إلى مساندة أمريكا وبريطانيا لليهود بالرجال والعتاد، وخلص محمد حيدر بنتيجة مفادها أن فشلا محققا سيواجه مصر والدول العربية من جراء قرار التدخل العسكرى فى فلسطين ، وعده أمراً يجب أن تتلا شاه مصر وتتقيه الدول العربية ووضح حيدر بصفته وزير الدفاع المصرى الطريقة المثلى التى يجب على مصر اتباعها عند التدخل

العسكرى فى فلسطين على النحو التالى :

- توخى الحيطة والحذر فى البيانات الرسمية التى تصدرها الحكومات العربية ورجالها المسئولون بحيث يتبين منها بصفة قاطعة وواضحة أن الحكومات العربية وجيوشها لا شأن لها بهذه الحركات الحربية .

- تمتنع الصحف عن ذكر ما من شأنه الإشارة من قريب أو بعيد إلى اشتراك الحكومة المصرية وجيشها فى هذه الحركات .

- تتخذ أقصى ما يمكن من حيطة كى لا يكون للفرق المتطوعة التى تدخل فلسطين أية صلة ظاهرية أو مستترة بالحكومة المصرية أو جيشها من حيث زى أفراد هذه القوات أو عتادها ، ويجب أن تعتنى عناية تامة بمحو إسم الحكومة المصرية أو وزارة الدفاع من كل متعلقات الفرق المتطوعة أو ملابسها أو معداتها أيا كان نوعها ، كما يجب ألا تحمل هذه الفرق أى مكاتبات أو مراسلات تدل على اتصالها بالحكومة المصرية ، ومن مصلحة مصر بل ومن الضرورة ألا يكون هناك أى دليل مادى يثبت صلة الحكومة بهذه القوات «ولنا فى الحرب الأهلية الأسبانية وفى ما تشنه الدول السلافية من حرب فى اليونان أحسن مثال يحتذى»[١٠].

وهكذا يتضح أن محمد حيدر وزير الدفاع قام بوضع تصوره لشكل التدخل العسكرى المصرى فى فلسطين منذ إبريل ١٩٤٨ ، وهو التدخل الذى قررته مصر حينذاك بواسطة الملك و النقراشى معاً ، الأمر الذى حدا بالملك فاروق أن يقطع لعبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية وعداً صريحاً بدخول قوات الجيش المصرى حرب فلسطين[١١] .

ومن جهة أخرى ذكت بعض الأمور العسكرية و السياسية فكرة التدخل الحربى فى فلسطين وتثبيتها فى ذهن النقراشى يوماً بعد يوم ، فإلى جانب فشل عرب فلسطين فى مواجهة الإرهاب اليهودى المسلح الذى نتج عنه احتلال العصابات اليهودية المسلحة و المدربة لكثير من القرى العربية فى فلسطين

وطرد أهلها ، جاء كذلك سوء توزيع السلاح المصرى المرسل إلى فلسطين للدفاع به أمام القوات الصهيونية ليزيد اقتناع النقراشى بضرورة أن تدخل مصر بنفسها «بجيشها وبسلاحها» لردع العصابات الصهيونية ، فقد ذاع فى أرجاء فلسطين منذ فبراير ١٩٤٨ - وكما جاء على لسان طه الهاشمى نائب القائد العام لجيش التحرير - أن مصر أرسلت سلاحاً قديماً غير صالح للاستعمال ، ولما حققت الحكومة المصرية فى الأمر تبين لها أن السلاح المصرى و ذخيرته الذى سلمته لمحمد أمين الحسينى رئيس الهيئة العربية العليا سلاحاً جديداً تماماً ، و أنه تصادف أن قام أعوان المفتى بفلسطين بجمع الأموال من أهالى فلسطين العرب بغرض شراء أسلحة لهم ، وأنه لما أحضر هؤلاء الأعوان الأسلحة للأهالى ظهر أنها قديمة غير صالحة للاستعمال، مما آثار عرب فلسطين الذين طالبوا أعوان المفتى إما بتغيير السلاح القديم أو بإعادة المبالغ السابق جمعها، وأمام تأزم الموقف أمام المفتى قدم الأخير لعرب فلسطين السلاح المصرى، ولما طالبت الهيئة العسكرية بسوريا التى تشرف على جيش التحرير نصيب ما تبرعت به مصر من الأسلحة لتسليمه إلى القوات التى تم تدريبها ، قدم إليهم مفتى فلسطين الأسلحة غير الصالحة على أنها الأسلحة التى أرسلتها مصر(١٢) .

ونتج عن الأمر الأخير أن قرر النقراشى منع إرسال أى سلاح إلى الهيئة العربية العليا ، ووضع السلاح المصرى فى يد اللجنة العسكرية التى عينتها الجامعة العربية لتسليح جيش تحرير فلسطين مباشرة ،وشكى عرب فلسطين لقنصل مصر بالقدس الاجراءات المصرية التى حالت دون حصولهم على السلاح المصرى للدفاع عن انفسهم ، وأرسل القنصل المصرى إلى حكومته لتدارك الأمر ، خاصة بعد أن وضحت التقارير الميدانية أن جيش التحرير الذى قررت مصر خصه بسلاحها دون غيره لا يمكنه واقعيا الدفاع عن كل القرى العربية فى فلسطين (١٣) .

ويجب الإشارة إلى أن فشل الأمم المتحدة فى التوصل إلى حل لقضية

فلسطين يرضى العرب ، كان من أكبر البواعث التى أكدت للنقراشى إلا مندوحة عن التدخل العسكرى المصرى بجوار الدول العربية الأخرى فى فلسطين ، بل ووفر هذا الفشل نوعا من الشرعية الدولية يحمى التدخل الحربى المصرى فى فلسطين ، يظهر ذلك من تلك المذكرة التى طلبها النقراشى من عبد المنعم مصطفى (رئيس اللجنة السياسية بالجامعة العربية) ، حيث وضح الأخير للنقراشى استحالة نجاح هيئة الأمم فى احلال السلام فى فلسطين عن طريق ما عرض فى دورة الجمعية العامة فى ١٦ إبريل ١٩٤٨ من عقد هدنة بين العرب واليهود ، خاصة مع اشتطاط الوكالة اليهودية فى فرض شروطها من جلاء للقوات العربية غير الفلسطينية عن أراضى فلسطين وبقاء أبواب فلسطين مفتوحة أمام الهجرة اليهودية ، ولذات الأسباب فشلت أيضا مشروعات الهدنة العامة التى سعى الوفد الأمريكى داخل هيئة الأمم لإقرارها ، كما وضحت مذكرة عبد المنعم مصطفى أيضا رفض العرب لعروض الوفد الأمريكى فى وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية لعدم تحقيق هذه العروض آمال العرب (١٤) .

والجدير بالإشارة أيضا أن حالة جنوب فلسطين وخاصة قرب الحدود المصرية مباشرة وتحركات اليهود العسكرية فيها أقلق كثيرا النقراشى رئيس الوزراء ، حيث وصلت التقارير من هذه المنطقة إلى الحكومة المصرية تنذر بالخطر الجسيم ، فمع بداية شهر مايو ١٩٤٨ أرسل مندوب إدارة المخابرات المصرية فى العريش يوضح أن حكومة الانتداب ستنسحب من دارها وجميع مراكز البوليس فى الجنوب يوم ٥ مايو ١٩٤٨ ، وأنه لا يوجد لدى العرب قوة كافية لاحتلال هذه المراكز التى سيهرع اليهود لاحتلالها ، وأن قوات اليهود تسعى لاحتلال النقاط الهامة فى المنطقة للسيطرة ولعرقلة دخول الجيش المصرى الأراضى الفلسطينية ، كما أكدت التقارير أن الامدادات العسكرية تتدفق بكثافة غير عادية للقوات الصهيونية فى جنوب فلسطين ، حتى أن هذه القوات قامت بتلغيم مستعمرة (الدنقور) خلال يوم واحد فى الطريق بين رفح وخان يونس لمنع أى تحرك عسكرى مصرى إلى غزة(١٥) .

ولا شك أن استغاثات أحمد عبد العزيز قائد قوات المتطوعين فى جنوب فلسطين جاءت قوية فلم تترك للنقراشى أى خيار آخر سوى التدخل العسكرى رسميا فى فلسطين ، فعلى الرغم مما حققه أحمد عبد العزيز وقواته أمام القوات الصهيونية حتى ذلك الوقت إلا أن استخدام اليهود للطائرات والأسلحة الحديثة لم يترك لأحمد عبد العزيز أى مجال آخر سوى طلب النجدة ومده بقوة من الطيارين المتطوعين لمساعدته [١٦] .

ولا شك أن النقراشى على الرغم من إقتناعه التام واتجاهه للتدخل المسلح فى فلسطين قد حرص على التأكيد أمام الدول الكبرى ومن ثم الرأى العام العالمى أن حكومته لا تفكر مطلقا فى التدخل الحربى فى فلسطين ، فكان وزير خارجيته أحمد محمد خشبة دائم التأكيد للسفير البريطانى فى القاهرة على أن الحكومة المصرية الحريصة كل الحرص على إقرار الأمن والسلام فى فلسطين لا تنوى مطلقا الزحف بقواتهاالحربية على الأراضى الفلسطينية[١٧].

ويجب الإشارة إلى أن بريطانيا دأبت الضغط بشدة على النقراشى وحكومته لاسيما مع اقتراب موعد إنهاء انتدابها ، حيث أرسلت فى الفترة من ٧ إبريل وحتى ٩ مايو ١٩٤٨ إلى مصر للحيلولة دون تدخل مصر بجيشها فى فلسطين ، وكانت أسباب بريطانيا فى هذا الضغط أن الانتداب البريطانى لم ينته بعد على فلسطين، وأن اشتراك العرب متطوعين أو رسميين فى قتال داخل فلسطين سيؤدى إلى الاصطدام بالقوات البريطانية [١٨]، وأن ذلك ليس فى مصلحة العرب لأن الدعاية اليهودية القوية ستصور للعالم أن العرب هم المعتدون ، كما نبهت بريطانيا النقراشى إلى أن أى تدخل عسكرى قبل ١٥ مايو١٩٤٨ يؤدى لا محالة إلى قتل فرص بحث إقرار هدنة فى فلسطين [١٩] .

وكما كشفت مذكرة محمد حيدر إلى النقراشى فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨ عن نية و اتجاه النقراشى المؤكدة للاشتراك فى حرب فلسطين ، أكدت كذلك إحدى رسائل القنصل المصرى بالقدس فى ٢ مايو ١٩٤٨ أن قرار النقراشى باشتراك

مصر فى حرب فلسطين فى جلسة مجلس الشيوخ السرية يوم ١١ مايو ١٩٤٨ لم يكن مفاجأة ، وأن النقراشى لم يفاجئ نفسه ولا حكومته بهذا القرار ، وحذر القنصل المصرى حكومته من إذاعة أى خبر عن تحريك الجيش المصرى إلى فلسطين حتى يتم إجلاء جميع المصريين من جميع أراضى فلسطين ، وضرب مثلا بقنصلية العراق بالقدس التى ضربتها العصابات الصهيونية فى أول مايو بقذائف الهاون بعد تصريح الوصى على عرش العراق بتحريك الجيش العراقى لتحرير فلسطين [٢٠].

إذن كان تأجيل النقراشى لإعلان قراره باشتراك مصر رسمياً فى حرب فلسطين حتى ١١ مايو ١٩٤٨ له أسبابه عند رئيس مجلس الوزراء ، فعلى الصعيد الدولى حتى لا يغضب بريطانيا و تتأزم معها الأمور فى وقت كانت البلاد فى أمس الحاجة إلى استقرار العلاقات معها لتفيد من ذلك القضية المصرية، إلى جانب ضمان استيراد السلاح منها خاصة و أن بريطانيا شكلت بالنسبة لمصر حتى ذلك الوقت أهم مصادر الحصول على السلاح ، كما حرص النقراشى من تأجيل إعلان اشتراك مصر فى حرب فلسطين الحفاظ على أمن و أرواح المصريين و ممتلكاتهم فى فلسطين ، يؤكد ذلك ما ذكره أحمد محمد خشبة وزير الخارجية المصرى للسفير البريطانى عقب حوادث العصابات الصهيونية و مذابحهم ضد عرب فلسطين فى دير ياسين و طبريا فى إبريل ١٩٤٨ ، من أن الرعايا المصريين فى حيفا يمنعون من الرحيل و تنهب أموالهم ويقتلون بأيدى العصابات الصهيونية ، وأن أهم ما يشغل بال الحكومة المصرية – حينها– من المسألة الفلسطينية هو أن تسمح الحكومة الفلسطينية لباخرة مصرية بالسفر إلى حيفا لترحيل المصريين إلى وطنهم [٢١] .

وتشير وثائق مجلس الوزراء إلى أن التهجير الجماعى للمصريين فى فلسطين بدأ بالفعل فى يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٨ ، حيث أبحرت السفينة الشراعية (نور الله) عليها حوالى ٤٠٠ مصرى من فلسطين فى طريقها إلى بورسعيد[٢٢].

وبدءا من ٢٧ أبريل ١٩٤٨ أقر النقراشى بصفته وزيرا للداخلية ورئيسا لمجلس الوزراء معونات عاجلة قيمتها ١٠٠ ألف جنيه للصرف منها على ترحيل المصريين من فلسطين خاصة غير القادرين منهم ، وأيضا لإيواء العرب الفلسطينيين المهاجرين إلى مصر وهو الأمر الذى عده النقراشى ضروريا للغاية، وفضلا عن جانبه الإنسانى رأى النقراشى أن هذا التصرف وقاية لمصر من الأخطار التى قد تتعرض لها من الناحية الصحية نتيجة حضور عدد كبير من هؤلاء المهاجرين إلى مصر فى وقت واحد [٢٣] وفى ٩ مايو ١٩٤٨ أصدر النقراشى ومجلس وزرائه قرارا بتأليف لجنة عليا لشئون مهاجرى فلسطين تحت رئاسة عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية، عُين فيها القائمقام حسين سرى عامر عضوا عن مصلحة الحدود [٢٤].

قرر النقراشى داخل مجلس الوزراء فى جلسة ٩ مايو ١٩٤٨ تأجيل تسريح الجنود وعدم انهاء خدمتهم وكذا استبقاء الفنيين المدربين اللازمين لحاجات الجيش ، وفى ذات الجلسة تم الموافقة على مذكرة النقراشى وطلبه توفير ٤ مليون جنيه للصرف منها مبدئيا على قوات الجيش المصرى المرابط على الحدود بين مصر وفلسطين[٢٥] .

عقد النقراشى جلسة سرية لمجلس الشيوخ يوم ١١ مايو ١٩٤٨ ليعلن فيها قرار دخول الجيش المصرى بقواته فلسطين ، وعلى الرغم من المعارضة التى لقيها النقراشى داخل هذه الجلسة لقراره خاصة من إسماعيل صدقى ، إلا أن ما أدلى به النقراشى من بيانات عن الجيش المصرى واستعداداته وتسليحه وكفاية ذخيرته وكذا حالة الجيوش العربية واطمئنانه شخصيا على قوتها ، دفع ذلك أغلبية الشيوخ ليوافقوا على اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الفلسطينية.

ولا شك أن ما أدلى به النقراشى من بيانات داخل جلسة الشيوخ المشار إليها، قد عده الكثيرون كذبا وتضليلا من جانب رئيس الحكومة لانتزاع الموافقة

على دخول الجيش المصرى فلسطين ، والحق أن الأمر اختلف تماما بعد دراسة أوراق النقراشى داخل ملفات مجلس الوزراء ، فالنقراشى هون الأمر للشيوخ كما هون له تماما ، وقدر استعدادات الجيش المصرى وذخيرته على قدر ما صورت له أوضاع العصابات الصهيونية واستعداداتها وأيضا استعدادات القوات العربية الأخرى ، وظهر أن عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية هو المسئول الأول عما ذكره النقراشى من بيانات داخل جلسة ١١ مايو الشهيرة ، فمنذ ٣٠ أبريل ١٩٤٨ زاد عزام من تقاريره المباشرة إلى النقراشى ، وكان عزام حينها فى عمان يراقب الأمور والأوضاع السياسية والحربية عن كثب ، وقد نسف عزام فى تقاريره إلى النقراشى معلومات رئيس الحكومة المصرية عن قوة واستعدادات الجماعات الصهيونية وتسلحهم من أساسها، وكان النقراشى يعتمد فى معلوماته عن تلك الجماعات وكذا الجيوش العربية وتسليح أهل فلسطين على التقارير شبه اليومية للقنصل المصرى بالقدس ، الخبير والقريب من أهم الأحداث على الساحة الفلسطينية والعربية بوجه عام ، إلا أن عزام - على عكس القنصل المصرى - هَوَّن للنقراشى من قوة اليهود وأكد له فى ٣٠ إبريل ١٩٤٨ أن المعلومات التى حصل عليها عن قوة اليهود الحقيقية أقل كثيرا عما كان يظن، وأن قوة اليهود العسكرية تهون أمام إعلان الجيوش العربية عن عزمها للتدخل نظامياً فى فلسطين ، وأن ذلك سيجبر اليهودعلى عقد هدنه للحصول على أحسن الشروط الممكنة ، كما أكد أمين عام الجامعة العربية للنقراشى أن حشد القوات العربية بسرعة هو طريق النصر الأكيد ، ودلل عزام للنقراشى على دقة معلوماته وصحتها بإندلاع معركة فى ٢٩ أبريل ١٩٤٨ بين قوات شرق الأردن واليهود تم فيها تدمير مستعمرة يهودية بالكامل وتدمير قواتها وأن الإنجليز تدخلوا لوقف القتال، ثم أكد عزام للنقراشى أن الجيش العراقى تحرك بالفعل وأنه سيصل فلسطين فى غضون يومين أو ثلاثة[٢٦] .

وفى رسالة شفوية من عزام للنقراشى فى ٦ مايو ١٩٤٨، أكد أن سوريا ولبنان حشدتا ما لديهما على الحدود وأن الجيش العربى الأردنى والعراقى أخذا

فى زيادة قواتهما(٢٧) ، ولا شك أن عزام قصد بذلك تهوين وتسهيل مهمة الجيش المصرى الذى عليه أن يساعد الجيوش العربية القوية فى معاركها أمام اليهود ، كما أكد عزام للنقراشى أن مفتى فلسطين وعده وعداً قاطعاً بالذهاب إلى فلسطين مع الزعماء الفلسطينيين لاستنهاض الهمم تمهيداً للعمل الحاسم ، وعاد عزام مرة أخرى وهون للنقراشى من قوة اليهود وتسليحهم مؤكدا أن الذعر دب فى صفوفهم لخشيتهم من سلاح الطيران المصرى ، وطمأن عزام النقراشى على الموقف الدولى فى أنه على يقين أن فى دوائر الأمم المتحدة خوف شديد من تدخل روسيا عسكرياً فى فلسطين (٢٨) .

كما وضح عزام للنقراشى أن إنجلترا نفسها لا تعترض على أى تسلل للقوات المسلحة العربية من أى جهة قبل ١٥ مايو ما دامت هذه القوات لا تسمى نفسها جيشا نظاميا ، وأكد أيضا للنقراشى أنه لاحظ شخصيا أن تصرفات الإنجليز فى فلسطين مالت إلى إعطاء الفرصة للعرب للاحتفاظ ببعض مواقع استيراتيجية لتسهيل الأمر أمام الجيوش العربية ، كما عاد عزام وأكد للنقراشى - بصفته أقرب ما يكون لميدان الصراع - أن اليهود فى حالة ذعر شديد وتوقع أن يميلوا للصلح (٢٩) .

على أن أخطر رسائل عبد الرحمن عزام إلى النقراشى وأقواها أثرا تلك التى تلقاها رئيس الحكومة فى ١١ مايو وقبيل انعقاد جلسة مجلس الشيوخ التى دعا إليها النقراشى على عجل ، فإلى جانب ما اعتاده عزام من التهوين من شأن القوات اليهودية وتضخيم لقوة الجيوش العربية ، هدد عزام النقراشى صراحة بإضطراب موقف حكومته ومركز مصر عامة فى المنطقة إذا لم يشترك الجيش المصرى فى حرب فلسطين ، فذكر عزام للنقراشى باحتمال اندلاع الثورات داخل مصر والبلاد العربية مما سيحرج حكومته إلى أقصى حد خاصة إذا قررت الحكومة المصرية عدم تعاون جيشها مع باقى الجيوش فى فلسطين ، كما بين له أن إحجام اشتراك الجيش المصرى يؤهل الملك عبد الله لاحتلال القسم العربى من فلسطين فى مشروع التقسيم محملا مصر مسئولية فشل صيانة

فلسطين عربية لأهلها ، وأنهى عزام رسالته إلى النقراشى بضرورة اشتراك مصر عسكريا مع جيوش سوريا ولبنان والعراق التى قررت بالفعل دخول فلسطين بجيوشها يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ [٣٠].

لا شك إذن أن النقراشى - وإن كان قد اتخذ قراره من قبل لاشتراك الجيش المصرى فى حرب فلسطين - اقنع مجلس الشيوخ يوم ١١ مايو ١٩٤٨ بما أقنعه به عزام ، فجاءت بيانات النقراشى فى هذه الجلسة سواء عن الجيش المصرى واستعداده وكذا الجيوش العربية وأيضا حالة اليهود العسكرية بين التضخيم والتهوين هى نفسها البيانات التى نقلها إليه عزام أمين عام الجامعة العربية .

وعقب جلسة (١١ مايو ١٩٤٨) التى أعلن فيها النقراشى قرار اشتراك مصر حربيا فى فلسطين، قرر النقراشى وفى ذات اليوم فرض الأحكام العرفية فى البلاد بمشروع قانون لإضافة حالة جديدة[*] لإجازة إعلان الأحكام العرفية ضمانا لسلامة مواصلات الجيش المصرى ولاستقرار الحالة الداخلية أثناء اشتراك مصر فى العمليات الحربية فى فلسطين .

والحق أنه عقب الإعلان فى ١١ مايو ١٩٤٨ عن اشتراك مصر فى حرب فلسطين ، واجهت النقراشى اعتراضات جمة فى الداخل ، فاعترض وحيد رأفت (رئيس إدارة الفتوى والرأى بمجلس الدولة) أهم مستشارى الحكومة المصرية فى هذا الوقت على الإطلاق، على التدخل الرسمى المصرى فى حرب فلسطين، وأشار بضرورة التدخل بالمتطوعين أو بشكل مستتر[٣١].

كما أرسل محمد حسين هيكل (رئيس مجلس الشيوخ) إلى النقراشى فى ١٣ مايو ١٩٤٨ يؤكد لرئيس الحكومة أن التدخل المصرى على النحو الذى أعلنه النقراشى غير قانونى مادام ذلك فى اطار الجامعة العربية التى أكد هيكل أنها هيئة مفتقدة للشخصية الدولية وغير معترف بها عالميا ، ووضع هيكل مشروعا بديلا مفاده أن يعلن بعض رجال فلسطين أولا استقلال بلادهم فى مؤتمر قومى على أن يتبع ذلك اعتراف مصر والدول العربية بهذه الدولة واستقلالها ، ثم

تطلب الحكومة الفلسطينية المستقلة نجدة الدول العربية طلبا رسميا تذكر فيه نوع المساعدة العسكرية والمادية والاقتصادية المرجوة ، على هذا أكد هيكل للنقراشى أن تدخل القوات العسكرية المصرية فى فلسطين إجابة لدعوة حكومتها المعترف بها يكون أمرًا قانونيا وصحيحا ، ومن جهته علق النقراشى على رسالة واقتراح هيكل بأنها قيمة وأحالها إلى عبد الرحمن عزام وأمانة الجامعة العربية لدراستها مع اللجنة السياسية للجامعة ، وذلك بطريقة ظهر منها تمنى النقراشى موافقة الجامعة العربية على ما أشار به رئيس مجلس الشيوخ المصرى (٣٢).

وفى ذات التوقيت - ١٥ مايو ١٩٤٨- الذى زحفت فيه قوات الجيش المصرى النظامى إلى فلسطين ، أمر النقراشى وزاراته وإداراتها المختلفة (الدفاع ، الصحة ، المواصلات) سرعة إتمام الإجراءات الصحية والجمركية فى أسرع وقت ممكن لتيسير وصول قوات الفرقة الأولى الإنجليزية التى كانت تشكل جيش حكومة الإنتداب فى فلسطين إلى مدينة القنطرة حيث تعسكر هذه الفرقة لحين تدبير بواخر لنقل أفرادها لترحيلهم إلى بلادهم (٣٣).

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ أيضا أرسل - عن طريق وزارة الخارجية المصرية - مذكرة مهمة إلى الدول الأجنبية توضح أسباب التدخل العسكرى الحربى فى فلسطين ، بين فيها للعالم أن أسباب هذا التدخل تعود لرغبة مصر فى صيانة السلم والأمن فى فلسطين بعد أن هددت العصابات الصهيونية هذا السلم والأمن بقتلها وتعذيبها لعرب فلسطين رجالا ونساءً وأطفالا ، وقد شبه النقراشى فى هذه المذكرة العصابات الصهيونية بمجرمى الحرب النازيين الذين ارتكبوا العديد من الجرائم ضد الإنسانية ، وأكد أن تدخل الحكومة المصرية فى الحرب فى فلسطين بات أمرا ضروريا لإيقاف عنف ومذابح العصابات الصهيونية ضد العرب ، كما حرص النقراشى على التأكيد على أن هذا التدخل موجه ضد الإرهاب الصهيونى وليس ضد يهود فلسطين ، وأنه تدخل مؤقت ينتهى بالوصول إلى الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقا للقانون والمبادئ المعترف بها بين

دول الأمم المتحدة [٣٤] .

وفى ١٦ مايو ١٩٤٨ ومن خلال إجابة النقراشى على سؤالين لمندوب الإذاعة البريطانية B.B.C، أكد النقراشى أن مصر لم تدخل حربا ضد دولة معترف بها فى نظر القانون الدولى ، وأن مصر تدخلت لتأديب عصابات صهيونية فقط، كما حمل النقراشى بشدة على الاعتراف الأمريكى بالدولة اليهودية الجديدة ، وقال بأنه عمل غير ودى وسابق لأوانه وأن أمريكا قصدت بهذا الاعتراف إحراج الدول العربية ، وأبدى النقراشى اندهاشه لسرعة هذا الاعتراف الذى زاد من تعقيد الأمور والأوضاع فى فلسطين[٣٥].

ثانيا : سياسة النقراشى خلال حرب فلسطين ١٩٤٨

خلال الفترة الأولى من الحرب سارت الأمور على الوجه الذى أراده العرب وأبلغ عزام أمين عام الجامعة العربية النقراشى فى ١٩ مايو ١٩٤٨ بما يوضح انتصارات الجيوش العربية ، وبأن الجيش العراقى والسورى نجحا فى الاستيلاء على حصون قوية للجماعات الصهيونية، وأن التعاون فى ازدياد بين قوات المجاهدين، كما أخبر عزام النقراشى أنه يفضل البقاء فى عمان لبعض الوقت حتى يساعد وجوده هناك على الانسجام الحربى والسياسى بين دول الجامعة العربية ، وطلب عزام من النقراشى إمداده بأى تعليمات أو بيانات تعن لرئيس الحكومة المصرية على الفور[٣٦].

واتخذ النقراشى فى مصر تدابير من شأنها زيادة المخصصات المالية للصرف على الجيش المصرى داخل فلسطين ، فأقر مع مجلس وزرائه فى ٢٣ مايو ١٩٤٨ زيادة المبلغ المخصص للجيش من أربعة إلى تسعة ملايين جنيه[٣٧] ، ثم إلى ٣٠مليون جنيه فى ٦ يونيو ١٩٤٨ [٣٨] .

والواقع أن النقراشى أكد خلال المرحلة الأولى من الحرب الفلسطينية أنه أمل عند دخول هذه الحرب أن تنتهى سريعاً بنصر حاسم للجيوش العربية ومن ثم عقد هدنة شروطها تكون فى صالح العرب ، وبدا ثمة اتفاق على ذلك بينه

وبين عزام أمين عام الجامعة العربية وأيضا فاروق ملك مصر ، فقد أرسل عزام إلى النقراشى فى ١٩ مايو ١٩٤٨ يبشره بانتصارات العرب وأنه يراقب عن كثب معركة مصيرية يخوضها العرب فى القدس وصفها أنها المعركة الحاسمة المرتقبة، وأنه يأمل منها مع خبراء العرب العسكريين نصرا سريعا وحاسما(٣٩)، وهى النهاية التى انتظرها النقراشى والتى بنى عليها قراره باشتراك الجيش المصرى فى الحرب منذ البداية ، وهى ذات النهاية التى انتظرها الملك فاروق أيضا لدرجة أنه أصدر أوامره إلى هيئة البريد المصرية فى ١٩ مايو ١٩٤٨ لإصدار طوابع بريد مصرية يطبع عليها كلمة (Palestine) تماما كما أصدرت مصر من قبل طوابع بريد مصرية طبع عليها كلمة (السودان) أثر استرداد مصر للسودان فى عام ١٨٩٩ (٤٠) .

وعدا هذه الإجراءات لوحظ تساهل النقراشى فى بعض القضايا الخارجية التى سعت مصر طويلا لتحقيقها أملا فى أن يقابل ذلك بما يخدم ويساند الموقف العربى من القضية الفلسطينية ، فأصدر النقراشى أوامره فى ٢٠ مايو ١٩٤٨بعدم الممانعة فى تحقيق رغبة فرنسا وعقد اتفاق تجارى معها وتأجيل رغبة مصر فى إنشاء قنصلية مصرية فى طنجة (وكلها مسائل كانت معلقة منذ زمن طويل قيد مباحثات مصر وفرنسا) فرغب النقراشى بهذا التصرف جذب فرنسا لمساندة العرب فى المسألة الفلسطينية ، وحتى لا تعترف فرنسا بإسرائيل ، ولإمكان الحصول على بعض السلاح اللازم للجيش المصرى من فرنسا (٤١).

وخلال ذات الفترة بذلت الأمم المتحدة جهودها لإيقاف القتال فى فلسطين، وأصدرت ندائها فى ٢٢ مايو ١٩٤٨ لإيقاف القتال لمدة ٣٦ ساعة حتى يتاح بحث الشروط لوضع هدنة فى فلسطين إلا أن النقراشى مع الدول العربية الأخرى رفض هذا النداء (٤٢)، وأوفدت الأمم المتحدة برنادوت (*) وسيطها الدولى الذى قابل النقراشى فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ لحثه والدول العربية قبول قرار الهدنة فى فلسطين ، ومن جهته لم يوافق النقراشى إلا بشروط أهم ما جاء

فيها إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة فورية ومنع وصول السلاح والعتاد الحربى إلى اليهود من الخارج ، كما أكد النقراشى لبرنادوت أن الدول العربية لا يمكنها إيقاف القتال اعتمادا على أن هيئة الأمم ستعتبر وصول السلاح المهرب إلى اليهود خرقا ونقضا للهدنة ، ومن ثم أكد النقراشى للوسيط الدولى أن هذا الترتيب لا يشجع العرب مطلقا على إيقاف القتال فى فلسطين[٤٣].

ومن خلال مشاورات النقراشى مع مستشاريه ظهرت أسباب رفضه لمقترحات الوسيط الدولى لإيقاف القتال ، خاصة وأن ١٠٠ ألف مقاتل يهودى ينتظرون تغير الأوضاع لصالح اليهود للاستيلاء كلية على مدينة القدس وما حولها ، وأيضا خشية استفادة اليهود من فترة إيقاف القتال خاصة وأن مقترحات برنادوت لم تحدد عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين أثناء فترة الهدنة المنشودة ، والتى حددها الكتاب الأبيض من قبل بعدد ١٥٠٠ مهاجر يهودى كل شهر[٤٤].

والحق أن النقراشى لم يكن باستطاعته مطلقا الاستمرار فى رفض قرار الهدنة وإيقاف القتال فى فلسطين ، فالعديد من الأمور سارت فى غير الطريق الذى أراده ، فقد مارست بعض الدول الكبرى كبريطانيا ضغطا كبيرا لقبول مصر الهدنة وشروطها ، فأنذرت بريطانيا النقراشى عن طريق ممثليها فى الدول العربية بالوضع السئ الذى يمكن أن يلم بمصر والعرب إذا لم يقبل الآخرون الهدنة فى فلسطين ، وأكد السفير البريطانى فى بغداد أن من مصلحة مصر والدول العربية قبول إقرار الهدنة ، لأن بريطانيا لن تعلن الحرب مطلقا على أمريكا وروسيا من أجل المسألة الفلسطينية ، وأضاف المسئول البريطانى أن الدول العربية لن تتمكن من إزالة الدولة اليهودية التى اعترفت بها أمريكا وروسيا ، كما أكد السفير البريطانى للنقراشى أن أمريكا وروسيا ستمدان اليهود بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة التى يمكنها ضرب بغداد والقاهرة بالقنابل ، وأنه سيتم السماح للشبان اليهود الموجودين فى قبرص فى حالة انتظار بالسفر

إلى فلسطين ، ولذا نصح السفير البريطانى النقراشى قبول الهدنة [٤٥].

ولا شك أن قرار مجلس الأمن فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ بإيقاف تصدير السلاح إلى دول الشرق الأوسط [٤٦] . شكل أكبر العقبات فى استمرار النقراشى التمسك بموقفه الرافض لإقرار الهدنة فى فلسطين ، خاصة وأن بريطانيا أعلنت ــ تنفيذا للقرار المذكور ــ منع تصدير السلاح إلى مصر والدول العربية أو تنفيذ عقود السلاح المبرمة معها من قبل ،هذا فى الوقت الذى لم يعدم الصهيونيون بنفوذهم وأساليبهم تصدير السلاح إلى مقاتليهم فى فلسطين على الرغم من قرار الأمم المشار إليه .

وعدا ضغط الدول الكبرى، وضح أن نقص السلاح وذخيرة الجيوش العربية– ولم يمض على بدء المعارك فى فلسطين أكثر من أربعة أيام – كان له أثره فى الزج بالنقراشى لقبول الهدنة على غير شروط العرب ، فقد طلبت حكومة العراق من النقراشى فى ١٩ مايو ١٩٤٨ ذخيرة مدفع عيار ٢٠ ملليمتر ، وبعبارة " إلى وزير الدفاع . . هل يمكن " علق النقراشى على طلب العراق ، وفى نفس التاريخ طلب رئيس وزراء لبنان من النقراشى إرسال ما يمكن إرساله من المدافع المضادة للطائرات خوفا من ضرب الطائرات اليهودية لمصنع تكرير البترول فى طرابلس الشام خاصة وأن هذا المصنع هو المصدر الوحيد للتموين العسكرى والمدنى فى لبنان وبعض البلاد العربية المجاورة [٤٧] ، وفى ٢١ مايو ١٩٤٨ وعندما عرضت بعض الشركات الإنجليزية فى أسبانيا على الحكومة المصرية توريد كميات من السلاح عبارة عن مدافع وبنادق وسيارات ، اعتذر النقراشى عن قبول هذا العرض لتعثر تدبير العملة الصعبة اللازمة [٤٨] .

هكذا وضّحت ردود النقراشى على طلبات وعروض السلاح على نحو ما سلف، حالة الفقر فى التسليح المصرى والعربى خلال المرحلة الأولى من حرب فلسطين ، ووضح ارتباك النقراشى وجهله التام بحالة الجيوش العربية وتسليحها، بل انعدام قدرته على ايجاد بدائل وحلول لمشكلة العملة للحصول

على السلاح من الخارج لإمكان مواصلة القتال فى حالة الإصرار على رفض الهدنة ، وهو الوقت نفسه الذى أفادت فيه التقارير إلى الحكومة المصرية بحصول العصابات الصهيونية على أسلحة حديثة لم يرها العرب من قبل ، وأن الهاجاناه لم تستعمل قوتها بأكملها بعد ، إلى جانب ما توافر من معلومات أفادت سيطرة تلك العصابات على الطرق الحيوية (حيفا-عكا) ، (حيفا-الجوف) ، (حيفا-الناصرة) ، (حيفا-يافا) [٤٩] .

وعدا ضغط الدول الكبرى والفقر العربى فى التسليح ، وضح جهل النقراشى التام بأحوال بعض الجيوش العربية وعلاقتها بالقتال فى فلسطين من أساسه ، فكثيرا ما طلب النقراشى من عزام أى معلومات تفيد عن موعد وصول القوات السعودية إلى أرض فلسطين ، والغريب أن أمين عام الجامعة العربية رد على النقراشى برجاء إمداده بأى معلومات عن قوات الملك عبد العزير وعن موعد وصولها أو أى معلومات عنها إذا تيسر ذلك[٥٠] ، وعلى الرغم من صعوبة تحديد توقيت اشتراك الجيش السعودى فى حرب فلسطين ، إلا أنه يمكن تحديد ذلك فى ضوء رسالة الوزير السعودى المفوض فى مصر آنذاك إلى النقراشى فى ٩ يونيه ١٩٤٨ وهى الرسالة التى شكر فيها المسئول السعودى النقراشى وحكومته (خاصة الأميرالاى عبد الغنى بركات حكمدار بوليس السويس) للمساعدات والخدمات التى قدمت للجنود السعوديين المسافرين إلى فلسطين عبر السويس[٥١] ، ومن ثم كان وصول الجنود السعوديين إلى فلسطين قبل أو بعد يومين من تاريخ رسالة المسئول السعودى المشار إليها، أى مع بدء سريان الهدنة الأولى فى ١١ يونيه والتى استمرت حتى ٩ يولية ١٩٤٨ ، ومن هنا يمكننا القول بأن الاشتراك السعودى الرمزى فى حرب فلسطين فعليا لم يبدأ إلا بعد إنتهاء فترة الهدنة الأولى فى ٩ يولية ١٩٤٨ أى بعد ٤٠ يوما من بدء القتال بين الجيوش العربية واليهود فى فلسطين بوجه عام.

جنحت الخلافات العربية - العربية خلال المرحلة الأولى من حرب فلسطين بالنقراشى لإقرار عقد هدنة فى فلسطين ، ففى ١٧ مايو ١٩٤٨ أخبر عبد

الرحمن عزام النقراشى أنه لن يستطيع مغادرة عمان والعودة إلى القاهرة ، مفضلا البقاء بين دمشق وعمان حتى تنجح جهوده فى توحيد القيادة العربية التى لم تتوحد حتى هذا التاريخ ، ولأن الأهواء السياسية - كما ذكر عزام للنقراشى - مازالت يخشى مغبتها " فكبتها ومنع أثرها من أن يرتد على العمل العسكرى لم يمكنا من مغادرة عمان إلا إلى دمشق " ، كما أخبر عزام النقراشى أن قوات شرق الأردن مجهزة إلا أن القيادة الإنجليزية لهذه القوات تقلقه كثيرا[٥٢].

وفى ١٧ مايو ١٩٤٨ أرسل الملك عبد الله إلى النقراشى يشكو مفتى فلسطين وأعوانه، وأن هؤلاء قطعوا أسلاك التلغراف والتليفون المؤدية إلى القدس للحيلولة دون إتمام الملك عبد الله اتصالاته باتباعه داخل المدينة ، وطلب حاكم شرق الأردن من النقراشى عدم مساندة مصر للمفتى والتأثير على الحكومة السورية لذات الغرض ، كما شكى الملك عبد الله من انعدام مساعدة الجيش السورى واللبنانى مساعدة فعالة فى القتال وأنه يخشى أن يقع عبء المسئولية على عاتق الجيشين المصرى والأردنى دون غيرهما[٥٣].

وفى اليوم التالى ١٨ مايو أكد رئيس وزراء الأردن للنقراشى أن هناك شبكة جواسيس للهيئة العربية العليا (الفلسطينية) تنسق عملها عن طريق رجالها فى بيروت ودمشق وعمان كطابور خامس يهدد الأعمال الحربية للعرب ، و أن حكومة الأردن قبضت على بعضهم وزجت بهم فى السجن ، ورجا رئيس الوزراء الأردنى النقراشى منع دخول المفتى فى المناطق التى يعمل فيها الجيش المصرى فى فلسطين[٥٤].

وعدا الخلافات بين شرق الأردن و الهيئة العربية العليا ، دخلت شرق الأردن فى منازعات مع الوجود المصرى العسكرى فى فلسطين خاصة فى منطقة غزة وما حولها ، حيث شكت شرق الأردن غير مرة أن الحاكم العسكرى المصرى فى غزة عين الملازم أول السيد جلال سعيد مأموراً لمدينة الخليل فى حين أن هذه

المنطقة منطقة عمل الجيش الأردنى ، كما انتقدت شرق الأردن تعيين مصر حاكماً عسكرياً لبيت لحم على الرغم أن هذه المنطقة تحت سيطرة الجيش الأردنى ، وطالبت حكومة الأردن مصر أن يتم التعامل بالمثل خاصة و أن القوات الأردنية لم تتدخل مطلقاً من جانبها فى مناطق عمل الجيش المصرى فى غزة وبئر السبع (٥٥).

وهكذا حدت الضغوط الدولية و حالة الجيوش العربية الحربية و نقص سلاحها فى مقابل تفوق القوات الصهيونية عسكرياً وكذا الخلافات العربية بالنقراشى للتنازل عن شروطه مع الدول العربية من أجل قبول العرب للهدنة ، وحاول النقراشى أن يكبت و يحجم من هذه الضغوط حتى لا تظهر على السطح إلا أنه مع الحكومات العربية بات مقتنعاً بأفكار الوسيط الدولى مع ثقة العرب فى قدرة الأمم المتحدة على إقرار هدنة فى فلسطين تكون فى صالح السلام والأمن هناك.

وبالفعل أرسل برنادوت إلى النقراشى فى ٧ يونيو ١٩٤٨ بمذكرة عن القرارات التى اتخذها لطمأنة أطراف الهدنة ، و أن الهدنة يجب أن تبدأ فى الحادى عشر من نفس الشهر ، و تعهد برنا دوت فى هذه المذكرة بعدم السماح لنقل معدات حربية أو مهاجرين يهود فى سن الجندية إلى فلسطين، و اعتقال المهاجرين اليهود المخالفين لذلك فى معسكرات تحت إشراف الأمم المتحدة لضمان عدم تدريبهم أو اشتراكهم فى عمليات عسكرية(٥٦).

وأمام موافقة النقراشى على خطة الوسيط الدولى لإقرار الهدنة، لم يبق أمام النقراشى سوى تنبيه برنادوت رفض مصر والدول العربية لوجود أى مساعدين دوليين لبرنادوت من أجل تنفيذ الهدنة حاملين للجنسية الأمريكية أو الفرنسية ، لأن ذلك لو حدث فمن شأنه أن يثير مخاوف الدول العربية ويزيد قلقها ، خاصة وأن أمريكا التى اعترفت بإسرائيل وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسى يمكن أن تزكى إسرائيليين أمريكان لتنفيذ أحكام الهدنة فى

فلسطين وحينها تتحول الهدنة إلى مهزلة ضارة بالعرب لا محالة[٥٧].

وفى ٩ يونيو ١٩٤٨ أرسل النقراشى إلى الكونت فولك برنادوت نيابة عن حكومات مصر ولبنان وسورية والمملكة العربية السعودية الموافقة على مقترحاته وقبول قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار فى فلسطين لمدة أربعة أسابيع بدءًا من ١١ يونية ١٩٤٨ ، وأخبر النقراشى برنادوت - فى ذات الرسالة - أن ما حداه مع الدول العربية الأخرى للموافقة على مقترحاته هو الثقة العربية فى حرصه وهيئة الأمم على تطبيق قرار مجلس الأمن (سالف الذكر) تطبيقا عادلا [٥٨] .

على أنه وقبل توقيت بدء الهدنة بيومين ، اتخذ النقراشى إجراءاته لالتزام مصر من جانبها التزاماً شديدا بأحكام الهدنة ، فأرسل فى ٩ يونية ١٩٤٨ إلى وزير خارجيته ودفاعه لإتخاذ الإجراءات اللازمه بصورة فوريه وإصدار التعليمات الكفيلة بإيقاف إطلاق النار ابتداءً من منتصف ليلة الخميس / الجمعة ١٠ و ١١ يونيه ١٩٤٨ [٥٩] ، كما أصدر النقراشى أمره بعدم استيراد أسلحة خلال فترة الهدنة على الإطلاق ، وأن تعرض وزارة الدفاع كل البرقيات الخاصة بهذا الموضوع عليه أولاً قبل البت فيها [٦٠].

وفى حين عين برنادوت (الوسيط الدولى) دون بابلو اسكاراتى مندوباً له فى القاهرة ليشكل حركة اتصال بينه وبين الحكومة المصرية لضمان حسن تنفيذ أحكام الهدنة المتفق عليها ، عين النقراشى مع بداية الأسبوع الأول للهدنة الدكتور أحمد موسى (نائب مجلس الدولة) مستشارًا قانونيًا لقائد القوات المصرية فى فلسطين ليشكل حركة اتصال بين القوات المصرية العاملة فى فلسطين والوسيط الدولى[٦١] .

ومنذ اليوم الأول لبدء الهدنة حدث ما كان متوقعاً ، خرقت القوات الصهيونية الهدنة على مختلف جبهات القتال وخاصة الجبهة المصرية ، وبعد أن تلقى عدة تفاصيل فى هذا الصدد من محمد حيدر وزير دفاعه ، أرسل

النقراشى إلى برنادوت فى ١٢ يونيه ١٩٤٨ يطالبه بوضع حد لخرق اليهود للهدنة على وجه السرعة ولإعادة مراكز كل من الطرفين (العرب واليهود) إلى الحالة التى كانت عليها عند بدء الهدنة واتخاذ الاجراءات التى تكفل منع تكرار هذه الحوادث من جانب اليهود مستقبلا (٦٢) .

وفى ١٤ يونيه ١٩٤٨ - ولخطورة المخالفات الصهيونية لشروط الهدنة - أخطر النقراشى برنادوت بمذكرة شديدة اللهجة وضح فيها الخرق الصهيونى المستمر للهدنة منذ ١١ يونيه ، وهدد النقراشى الوسيط الدولى بأن عجز المراقبين الدوليين فى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليها سيجبر القوات العربية إلى إعادة هذه الأوضاع بالقوة ، ولكى تأتى مذكرة النقراشى إلى الوسيط الدولى بأثرها المرجو ، أرسلها النقراشى أيضا إلى العديد من الدول الأجنبية(٦٣)، الأمر الذى اضطر معه برنا دوت أن يؤكد للنقراشى فى ١٥ يونيه أن الحوادث التى أشار إليها فى شأن خرق الصهاينة للهدنة فى عدة مواضع على الجبهة المصرية موضوع تحقيق مفصل يقوم به ضباطه المراقبون ، كما أكد برنادوت للنقراشى تأكيداً قاطعاً أنه سيتخذ التدابير و الإجراءات الضرورية - إذا اقتضت الحالة - لإعادة المركز العسكرى إلى الحالة التى كانت عليها الأوضاع فى الساعة السادسة بتوقيت جرينتش من صباح يوم ١١ يونية ١٩٤٨ (٦٤).

وعلى الرغم من تأكيدات برنادوت القاطعة ، إلا أن ما تجمع من مخالفات وخرق صهيونى للهدنة ناقضت تماماً تأكيدات الوسيط الدولى ، و أصبح النقراشى على يقين من عجز مراقبى الأمم المتحدة فى منع اليهود من الاعتداء على القرى العربية و جمع محاصيل العرب بل و أسر العديد منهم ، كما تأكد النقراشى من مضى القوات الصهيونية فى الاستفادة حربياً من إعلان الهدنة حيث حصنوا و دعموا ما احتلوه من قرى عربية خاصة بالقدس وما حولها، إلى جانب تدعيمهم فى ذات الوقت لخطواتهم لضمان كسب المعركة عقب إنتهاء فترة الهدنة ، إلى جانب ما قام به اليهود من طرد للعرب و نسفهم للبيوت العربية واحراق المساجد و اطلاق النار على العرب العزل(٦٥).

وزاد من تأكيد خطورة خرق القوات الصهيونية للهدنة على وضع الجيوش العربية فى فلسطين ما أرسله مفتى فلسطين من تقارير متتالية إلى النقراشى وضّحت بقدر كبير تصميم تلك القوات على استغلال الهدنة فى استكمال معداتهم و سد ثغراتهم و تحصين مواقعهم إلى أقصى حدود الاستغلال دون أى تقيد بشروط الهدنة ، أو اهتمام باحتجاج أو وعيد خاصة وأنهم أمام رقابة دولية هزيلة ليست بذات خطر أو تأثير ، وحذر مفتى فلسطين فى تقاريره للنقراشى من نية الصهاينة للاستيلاء على القدس لقطع الطريق إلى شرق الأردن والعراق وسوريا ، وأيضا الاستيلاء على اللد والرملة فى الجنوب وطول كرم وجنين فى الوسط والناصرة فى الشمال ، وطالب المفتى النقراشى بالتدخل لإعادة الأمور لما كانت عليه قبل بدء الهدنة حتى لا تستفيد القوات الصهيونية بما جنته خلال الهدنة متى استؤنف القتال(٦٦).

على أن النقراشى لم يستطع التوصل مع الوسيط الدولى و مساعديه إلا لقرار أصدره برنادوت فى ٣٠ يونية ١٩٤٨ لإقامة رقابة فى المنطقة المصرية بواسطة مراقبين و طائرات استكشاف تابعة لهيئة الأمم المتحدة بهدف ضمان التزام القوات الصهيونية بشروط الهدنة ، و من جانبه وافق النقراشى على الفور وأرسل إلى وزير دفاعه لمنح التسهيلات اللازمة لمراقبى هيئة الأمم عند وصولهم إلى المطارات المصرية (٦٧) .

و خلال كفاح النقراشى مع الوسيط الدولى لمنع القوات الصهيونية من خرق الهدنة ، تصاعدت الخلافات العربية وبشكل حاد مرة أخرى.

ففى ٢٩ يونيو ١٩٤٨ أرسل محمد أمين الحسينى إلى النقراشى مهاجماً ما أسماه المحاولات العربية لإقصاء عرب فلسطين عن ميدان قضيتهم و شئون بلادهم، حتى أنه شبه محاولات بعض دول الجامعة العربية فى ذلك بما سعى إليه الاستعمار دوماً فى خنق الوطنية الفلسطينية ، و حذر الحسينى النقراشى من الإصغاء للدعايات المضللة المجحفة بحقوق عرب فلسطين ، كما اعترف المفتى للنقراشى بوجود معارضة قوية لهيئته من الفلسطينيين أنفسهم إلا أنه هون من أمرها (٦٨) .

وفى ذات الوقت صعَّد الملك عبد الله و حكومته خلافاتهم مع القوات المصرية العاملة فى فلسطين ، ففى ١٦ يونيه ١٩٤٨ قدم الملك عبد الله للنقراشى شكواه من عدم سماح القوات المصرية بزيارته لجيشها بوصفه القائد الأعلى للجيوش العربية كلها فى معارك فلسطين ،وذكر أن قيادة القوات المصرية فى فلسطين رفضت زيارته غير مرة على الرغم من ترحيبه بزيارة المصريين لمراكز الجيش العربى الأردنى ، كما أكد الملك عبد الله فى شكواه للنقراشى أنه يزور الجبهات العسكرية العراقية و تزوره قيادتها و أبدى دهشته للموقف المصرى المعاكس ، و من أن القيادة المصرية أجابته دائماً بأن رفضها على طلباته لزيارة جبهاتها بحجة أن حالة القتال لا تسمح (٦٩) . كما قدمت الحكومة الأردنية شكواها المتكررة من التزام البكباش المصرى صواف بك حاكم الخليل جانب المفتى ، كما شكت أحمد عبد العزيز بصفته الحاكم المصرى المعين لبيت لحم و أنه أدلى بتصريحات سياسية لمراسل أمريكى هاجم فيها الأردن و الملك عبد الله ، كما شكت الحكومة الأردنية مصادرة أحمد عبد العزيز لأسلحة المتطوعين وأنه لم يوافق على رد السلاح للجيش العربى الأردنى (٧٠). وأمام تصاعد حدة الخلافات الأردنية مع قيادة القوات المصرية بفلسطين ، لم يجد النقراشى بداً من إصدار التعليمات لتعيين أحمد فراج طايع (قنصل مصر بالقدس) وضابط الاتصال لدى لجنة الهدنة مستشارًا يرجع إليه فى جميع المسائل المتعلقة بالمدنيين الفلسطينيين والعلاقات بين السلطات المصرية والأردنية فى فلسطين منعا للشكوى وضمانا لحسن العلاقات (٧١).

والجدير بالذكر أن النقراشى نفسه أسهم فى إضعاف الموقف العربى الحربى عموما فى فلسطين ، حيث أنه فى فترة الهدنة وعلى الرغم من تأكده من سعى اليهود غير المحدود للاستفادة حربيا ، إلا أنه سعى جاهدا كى يبرهن للوسيط الدولى أن مصر والدول العربية لا تخرق الهدنة ملتزمة بشروطها بدقة، حتى أنه أمر بعدم السماح بشحن السلاح الذى تعاقدت مصر على شرائه من مصادره إلى الموانى المصرية خلال فترة الهدنة، وبحجة تفويت الفرصة على

اليهود كى لا يسمح لهم بالمثل ، وجاء تعليق النقراشى القاطع على إحدى الرسائل فى هذا الصدد فى ١٥ يونية ١٩٤٨ بأنه " لا يجب أن يسمح للصهيونيين بالتسليح ولو أدى ذلك لمنع إرسال الطائرات لمصر والدول العربية"[٧٢] وفى ذات التاريخ وعند العلم بإجراءات شحن الأسلحة والذخيرة التى تم تجميعها حتى مرسى مطروح ، أمر النقراشى بإبلاغ القنصل المصرى فى بنغازى بإبقاء هذه الأسلحة والذخائر فى أماكنها حتى انتهاء فترة الهدنة [٧٣].

وأمعن النقراشى فى البرهنة على التزام مصر بشروط الهدنة وأمر فى ١٤ يونية ١٩٤٨ وبصفة قاطعة منع نزوح المتطوعين المغاربة إلى فلسطين حتى انتهاء فترة الهدنة [٧٤] هذا على الرغم من تأكد النقراشى من فشل المراقبين الدوليين فى منع الهجرة اليهودية المسلحة إلى فلسطين خلال ذات الفترة ، وعلى الرغم أيضا من إلحاح القنصل المصرى فى بنغازى وتوضيحه الضرر الذى سيعانيه هؤلاء المتطوعون من السلطات الفرنسية والإيطالية فى شمال أفريقيا فى المناطق الحدودية إن لم تسمح مصر لهم باستكمال مسيرتهم إلى فلسطين[٧٥] .

وعدا الضرر من الالتزام المبالغ فيه من جانب النقراشى بشروط الهدنة فى شئون التسليح والمتطوعين ، زاد الموقف الحربى فى فلسطين سوءا عندما أصدر النقراشى أوامره فى ٢٧ يونية ١٩٤٨ بموافقته - كما طلب الوسيط الدولى - على تموين المستعمرات الصهيونية بمنطقة النقب بفلسطين على الرغم من أن مواد شروط الهدنة لم تتعرض مطلقا إلا لتموين المناطق البلدية التى تأثرت بالقتال ، أى المدنية بمعنى الكلمة كالقدس ويافا ، خاصة وأن المستعمرات الصهيونية المشار إليها مستعمرات زراعية تعتمد على مواردها الذاتية فى كل شئون تموينها ، وقد سمح النقراشى بتموين هذه المستعمرات على الرغم من علمه - كما ذكر هو نفسه فى رده على الوسيط الدولى - أن ذلك التموين يمكن أن يؤدى إلى تخزين اليهود فى هذه المستعمرات لكميات احتياطية ضخمة بما يؤدى إلى تحسين مركزهم مع نهاية الهدنة [٧٦] .

وسرعان ما أدرك النقراشى - وإن جاء ذلك متأخرا - فداحة تصرفاته خلال فترة الهدنة واعتماده على برنادوت فى إيقاف الخرق الصهيونى للهدنة ، ففى أول يوليو وضح النقراشى بصراحة مطلقة لبرنادوت يأسه من وعوده المتكررة بردع اليهود إلى درجة أخبر النقراشى فيها برنادوت بشكه فى تعاون مراقبيه الدوليين مع القوات الصهيونية فى خطة لاختراق خطوط القوات المصرية و زعزعة مراكزها ، و دلل النقراشى للوسيط الدولى على ذلك بطرق اليهود و أساليبهم فى خرق الهدنة و احتلالهم لبعض المواقع المصرية حول بير سبع و عصلوج (٧٧).

وخلال الأسبوع الأخير من فترة الهدنة الأولى التى تنتهى بحلول يوم ٩ يوليو ١٩٤٨، درس النقراشى مع مستشاريه و تشاور مع الحكام العرب الموقف الحربى للقوات العربية فى فلسطين و مقترحات برنادوت حول مد فترة إيقاف القتال ، و كانت نصيحة وحيد رأفت (رئيس مستشارى الحكومة المصرية القانونيين) للنقراشى بضرورة إعادة العرب النظر فى موضوع تقسيم فلسطين ، حيث أكد أن أقصى ما يمكن تحقيقه - بعد أن استفاد اليهود على هذا النحو من الهدنة- هو انتزاع أكبر أجزاء يمكن انتزاعها من أراضى الدولة اليهودية وضمها إلى نصيب العرب دون تعويض ، فيمكن انتزاع منطقة النقب التى حررتها القوات المصرية خاصة و أن ذلك يخدم مصالح مصر لتجاور هذه المنطقة مع التخوم المصرية ، كما أفتى وحيد رأفت بضرورة سعى العرب لضم الدولة اليهودية الجديدة داخل اتحاد للحد من سيادة دولة اليهود و سلطانها و خاصة فى الشئون الخارجية ، كماوجه النصح إلى النقراشى بإمكانية قبول ما ذهب إليه الوسيط الدولى خلال مقترحاته للدول العربية فى مسألة ضم شرق الأردن إلى الكيان الفلسطينى مع إدخال التعديلات التى تجعل هذا الضم فى شكل معكوس أى ضم الكيان الفلسطينى إلى شرق الأردن (٧٨).

أن نظام الكنتونات (كالمتبع فى الاتحاد السويسري) هو أفضل أنظمة الاتحادات المعروفة التى تلائم فلسطين ، خاصة وأن هذا الشكل يحول دون

إنشاء دولة عربية ويهودية فى فلسطين الأمر الذى يمكن أن يحمل معه هذا التقسيم الثنائى ضرورة انفصال الدولة اليهودية القوية فى المستقبل و سيادتها على كل فلسطين ، و أخيراً نصح وحيد رأفت النقراشى بعدم المضى فى طريق دول الجامعة العربية (المتطرفين) أو الانقياد لاصرارهم على المسير فى القتال دون فاعلية ، كما أكد وحيد رأفت للنقراشى أن انتصار العرب -لو حدث - لن يفيد الموقف العربى فى فلسطين كثيراً لأن القوى الكبرى كروسيا و أمريكا لن تسمح بإزالة الدولة اليهودية التى اعترفت بوجودها على أرض فلسطين(٧٩).

وعلى قدر الصورة القاتمة التى رسمها وحيد رأفت للنقراشى لشكل الموقف العربى فى حالة رفض مقترحات الوسيط الدولى جاءت أيضاً نصائح الحكام العرب للنقراشى أكثر قتامة ، خاصة من جانب الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، حيث جاءت ردود الملك عبد العزيز على النقراشى بشأن استمرار العرب فى القتال بفلسطين و استعدادات السعودية فى هذا الصدد من الخطورة بمكان إلى الدرجة التى أيقن معها النقراشى بانعدام الفائدة فى التمسك برفض مقترحات برنادوت أو استئناف القتال بعد انتهاء أمد الهدنة ، حيث أكد الملك عبد العزيز أن لا غاية للعرب إلا السلم و السلام ، و أنه طالب قادة الدول العربية بتحكيم العقل و الحكمة و قبول تجديد الهدنة و إيقاف القتال بما يحفظ حقوق العرب ، بل و أنه أرسل مستشاره فؤاد حمزة إلى شكري القوتلي والملك عبد الله ليعمل الجميع على إيقاف القتال وقبول الهدنة و إن تم ذلك على غير رغبة العرب ، كما أخبر الملك عبد العزيز النقراشى بأمله فى التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية بالطرق السلمية فى ضوء ما عزم الرئيس ترومان عليه - كما ذكر الملك عبد العزيز - من توفير الفرصة لليهود و دعمهم للانتصار على العرب فى مدة لا تتعدى الشهرين على أقصى تقدير ، ووضع الملك عبد العزيز أمام النقراشى خطته السلمية -لا القتالية - لإنقاذ الموقف ببذل مزيد من الجهد الدبلوماسى العربى لدى دول كالصين و الباكستان و تركيا و إيران لحث أمريكا على عدم التمادى فى مناصرة اليهود ، و التلويح بخسارة

أمريكا فى حالة رفضها لهذه المساعى لموقف العرب المناوئ لروسيا ، و ختم الملك عبد العزيز رسالته إلى النقراشى بخلاصة رأيه فى أحرج الأوقات التى ألمت بالعرب و بالقضية الفلسطينية خلال حرب فلسطين عندما ذكر أن اتباع الطريق السلمى هو الأجدى لمنافع العرب " ولو كان به غضاضة على النفوس ولكى يخرج العرب جميعاً من الأزمة بما يحفظ كرامتهم" (٨٠) .

ويضاف إلى موقف الملك عبد العزيز ما وضعه محمد أمين الحسينى فى ١٤ يوليو ١٩٤٨ من جملة تقارير أمام النقراشى وضّحت إلى أقصى حد دور النواب ورجال الأعمال الأمريكيين فى التأثير على حكومة واشنطن لضرورة السيطرة على المنطقة العربية وثرواتها نظراً لأهميتها بما فيها فلسطين فى الصراع العالمى بين الشرق و الغرب (٨١) .

وفى ظل هذه الظروف الصعبة ، أرسل الملك عبد الله إلى الحكومة المصرية بما يفيد تحرج موقفه و انعدام قدرة جيشه على مواصلة القتال لنفاد ذخيرته اللازمة لعمل مدفعيته ،ورجا الملك عبد الله الملك فاروق و النقراشى إرسال أنواع شتى من الذخيرة التى تحتاجها قواته وبكميات كبيرة ، و أكد حاكم شرق الأردن أن نجاحه فى مواصلة القتال يتوقف على إجابة مصر لما طلب(٨٢) .

والجدير بالإشارة أن برنادوت – و فى ظل تعقد الأمور أمام النقراشى على نحو ما مضى – مارس ضغطاً متواصلاً على النقراشى لعدم استئناف القتال، ففى ١٥ يوليه ١٩٤٨ و عن طريق محمود فوزى مندوب مصر لدى الأمم المتحدة أرسل برنادوت إلى النقراشى كى يوافق على مد إيقاف القتال عشرة أيام أخرى بهدف تحسين الجو ولتوفير الفرصة لمجلس الأمن لبحث إيقاف القتال نهائياً فى فلسطين بعد انتهاء هذه الهدنة المرجوة (٨٣) .

ولا شك أن كل هذه الظروف و الضغوط دفعت بالنقراشى و الدول العربية – على الرغم من دعاية بعضها فى التمسك بالقتال– إلى قبول بعض مقترحات الوسيط الدولى وقرارات الأمم المتحدة لإيقاف القتال فى فلسطين ، و ذلك على

الرغم من المكاسب التى حققها اليهود استراتيجياً خلال فترة الهدنة الأولى ، ووافقت الدول العربية على قبول قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى مدينة القدس فى ١٥ يوليو ١٩٤٨ (*) كما وافقت هذه الدول (خلال اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية فى بيروت ١٦-١٨ يوليو ١٩٤٨) على قبول وقف إطلاق النار فى كل أنحاء فلسطين بدءاً من يوم ١٨ يوليو ١٩٤٨ و على أن تجرى مفاوضات بين أطراف النزاع ووسيط الأمم المتحدة للاتفاق على شروط لتحقيق الهدنة الدائمة فى فلسطين (٨٤) .

وعقب بدء الهدنة فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، كثف النقراشى من رسائله إلى الوسيط الدولى للأمم المتحدة فى فلسطين و كذا مساعديه لكشف الخرق اليهودى لشروط الهدنة أولا بأول حتى لا يستفيد اليهود هذه المرة من إيقاف القتال كما استفادوا من قبل خلال أسابيع الهدنة الأولى على حساب القوات العربية فى فلسطين ، و أرسل النقراشى فى ٢٩ يوليه ١٩٤٨ إلى المسيو اسكارتى (مندوب الوسيط الدولى) يعلمه بأن مركبين من طراز Landing Craft مشحونتان بالذخائر و العتاد الحربى لحساب الصهيونيين غادرتا ميناء بارى بإيطاليا فى منتصف ليل ٢٦/٢٧ يوليو ١٩٤٨ فى طريقهما إلى فلسطين ، و رجا النقراشى إصدار الوسيط الدولى أوامره إلى مراقبيه المختصين لمنع هذه المخالفة الخطيرة التى ترتكب فى حق أحكام الهدنة كما رجا اطلاعه على إجراءات مراقبيه التى ستتخذ فى هذا الشأن(٨٥) .

وفى ٢٢ أغسطس ١٩٤٨ أرسل النقراشى لمندوب الوسيط الدولى يعلمه بأن الباخرة (دبرسم) التابعة لشركة الدانوب البحرية ستصل إلى حيفا حاملة (٤٥٠) طناً من الحبوب و السكر مشحونة من بودابست إلى حيفا ، لحساب الصهيونيين، ورجا النقراشى كالمعتاد إبلاغ الأمر إلى الكونت برنادوت لاتخاذ التدابير الضرورية لمعاينة هذه الباخرة حال وصولها إلى حيفا و تدمير الأسلحة والذخائر المهربة عليها(٨٦).

وعلى جانب آخر احتج النقراشى بشدة لدى الوسيط الدولى على غارات العصابات الصهيونية المتكررة على القاهرة و الأسكندرية و العريش خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ يوليو ١٩٤٨ ، و التى بيَّن النقراشى أن أخطرها ما أصاب القاهرة بإلقاء الطائرات الصهيونية لقنابلها على شارع فؤاد بقلب العاصمة ، و حذر من النتائج لو استمرت تلك الغارات الصهيونية على الأراضى المصرية (٨٧).

وتشير الوثائق إلى اتخاذ النقراشى عدة تدابير لحفظ أمن مصر الداخلى لحماية المنشآت الحيوية داخل البلاد من تخريب يمكن أن يتم على يد يهود مصر المواطنين ، فأصدر النقراشى أوامره للوزارات المصرية المختلفة لاستبعاد أى يهودى مصرى من أى موقع حيوى داخل مرافق البلاد، و بالفعل تم اتخاذ الوزارات و الإدارات الحكومية المصرية عدة تدابير تكفل ذلك(٨٨) .

كما نوحظ أن النقراشى مع بعض وزرائه بحثوا خطه عمليه فنية لاتخاذ إجراءات تكفل توفير الحماية لمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة، بهدف تأمين هذا المقر ضد الخطر الذى يمكن أن يتعرض له من بعض المساكن المحيطة ، و كذا تأمين الشخصيات العربية المترددة على مقر الأمانة العامة المشار إليها ، ويفهم ضمناً من المذكرة التى عرضت على النقراشى فى هذا الصدد يوم ٣١ يوليو ١٩٤٨ أن مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة قد تعرض لمخاطر أمنية سابقة (٨٩) .

توالت موجات الرسائل من النقراشى إلى برنا دوت وسيط الأمم المتحدة خاصة فى شأن تكرار العدوان الصهيونى على القوات المصرية فى مراكزها لاسيما فى منطقة اسدود وشكلت احتجاجات النقراشى لدى ذات الوسيط على اعتداءات القوات الصهيونية على القرى و المدن العربية و خاصة مدينة القدس حيزاً كبيراً فى جهود النقراشى لدى الوسيط الدولى ، و كان النقراشى فى ذلك مدفوعاً بضغط رسائل المفتى شبه اليومية فى هذا الموضوع ، والتى أنصبت على ضرورة بذل الحكومة المصرية لمزيد من الجهد لإيجاد حل دبلوماسى رادع

دبلوماسى رادع عن طريق الأمم المتحدة أو بالقوة عن طريق الجيوش العربية لإيقاف و إجبار الصهيونيين على منع اعتداءاتهم على المدن العربية و خاصة القدس ، حيث رفض محمد أمين الحسينى فى رسائله إلى النقراشى فى هذا الصدد قرار الأمم المتحدة بتجريد منطقة القدس من السلاح(٩٠).

وكثيراً ما طالب المفتى النقراشى بضرورة مبادلة العدوان اليهودى على القرى و المدن العربية بمثله حتى يمكن للمناضلين الفلسطينيين الصمود فى وجه العدوان اليهودى (٩١) وفى ١٧ أغسطس ١٩٤٨ حث المفتى النقراشى إصدار الأوامر لقوات الجيش المصرى بالتقدم لإنقاذ القدس والمسجد الأقصى الشريف "دفعاً للعار الذى سيلحق بالعرب والمسلمين إذا ما استولى اليهود على القدس " (٩٢).

ومن الواضح أن تعامل النقراشى مع مسألة الخوف من سقوط القدس فى أيدى القوات الصهيونية تم على محورين أساسيين ، الأول بالجهود المصرية الذاتية منعاً لتخريب الصهيونيين و إزالتهم معالم المسجد الأقصى داخل مدينة القدس ، حيث أمر النقراشى منذ ١١ يوليو ١٩٤٨ بإيفاد لجنة من المهندسين المصريين المختصين إلى القدس لمعاينة ما أصاب قبة الصخرة المشرفة، وتقديم تقرير بما يجب عمله فوراً لصيانة تلك القبة وكذلك قبة المسجد الأقصى و الرواق الكبير و المسجد نفسه ، و كذا المبالغ اللازمة لإعادتها إلى حالتها الأولى(٩٣). و كان محور التعامل الثانى للنقراشى لصيانة القدس دبلوماسياً عن طريق الاتصال الدائم بالوسيط الدولى ومساعديه ، و هو الأمر الذى أثمر عندما أصدر الوسيط الدولى أمره بزيادة المراقبين الدوليين فى مدينة القدس إلى ٥٠ مراقبًا اعتباراً من ١١ أغسطس ١٩٤٨ مع وعد بزيادة العدد كلما تطور الوضع (٩٤).

برغم ذلك فإن الوضع فى القدس قد تطور بالفعل و لم تفلح جهود مراقبيه فى إيقاف اعتداءات الصهيونيين المتواصلة للسيطرة على القدس ، واعترف

مندوب الوسيط الدولى نفسه للنقراشى فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٨ باحتلال اليهود للكلية العربية و مدرسة الزراعة بالقدس منذ ١٦ ،١٧ أغسطس فى خرق واضح و خطير للهدنة [٩٥].

ولابد من التذكير بأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين باتت من أخطر المسائل التى واجهت النقراشى خلال شهور الهدنة الثانية ، سواء فى معسكراتهم داخل مصر أو فى الأراضى الفلسطينية التى سيطرت عليها القوات المصرية ، وهو الأمر الذى أثبتته لجان التحقيقات التى شكلها الوسيط الدولى و التى عدت ممارسة اليهود فى هذا الصدد عمل حربى يهودى ضد العرب و تدمير يهودى منظم للقرى و المدن العربية[٩٦].

ويتضح من خلال اجتماع النقراشى مع برنادوت وعبد الرحمن عزام ، مدى اهتمام النقراشى لعلاج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين داخل مصر و الذين بلغوا حينذاك ١٠ آلاف لاجئ ، فوضح أن النقراشى أمر بمغادرة أى لاجئ لمصر يرغب فى العودة لوطنه إن كان تحت السيطرة المصرية داخل فلسطين ، كما ظهر أن النقراشى أمد عرب القدس بالمواد الغذائية مع إصراره على بقاء بعثة الهلال الأحمر المصرى رغم الظروف الصعبة داخل مدينة القدس ، و أنه أمر كذلك بإرسال مبلغ ٢٠ ألف جنيه إلى اللاجئين فى رام الله بواسطة الهلال الأحمر المصرى ، هذا إلى جانب مكافحة النقراشى للأوبئة و الأمراض بين لاجيئ فلسطين حيث أصدر تعليماته إلى مصلحة الصحة المصرية لتوفير الأمصال لوقاية اللاجئين ، كما اتضحت جهود النقراشى لدى حكومة الولايات الأمريكية لتوريد مادة د.د.ت لعدم توافرها فى مصر ، و قد أثمرت جهود كل من النقراشى وعزام فى اشتراك مصر عضوا بلجان الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين الفلسطينيين فى مجال الشئون الصحية والاجتماعية ، وبناء على رغبة النقراشى تم إسناد رياسة إحدى هذه اللجان إلى الدكتور سليمان عزمى وزير الصحة المصرى [٩٧] .

وعقب استيلاء القوات الصهيونية على اللد والرملة فى منتصف يوليو ١٩٤٨، جاهدت حكومة النقراشى للتخفيف من وقع الكارثة ، ووافق النقراشى مع مجلس وزرائه فى ١٩ يوليو ١٩٤٨ على توفير خمسة آلاف جنيه لإغاثة مشردى اللد والرملة بالمواد الغذائية ، على أن يكون توزيع هذه المواد بمعرفة جمعية فؤاد الأول الأهلية تحت إشراف الإدارة المؤقتة لفلسطين [٩٨] .

ولابد من الإشارة إلى أن تغير الموقف الحربى شجع إسرائيل للضغط على النقراشى للدخول فى مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة لعقد صلح دائم ، وأبرز الضغوط التى مارستها إسرائيل على النقراشى فى هذا الصدد تمت باختراق عائلة النقراشى نفسه حيث استغلت الوكالة اليهودية الدكتور بوريس طمشس Dr. Boris Tamches لصلته وصداقته لعائلة النقراشى بهدف التوسط لترتيب لقاء يجمع الياهو ساسون (رئيس الإدارة الشرقية فى الوكالة اليهودية) والنقراشى للدخول فى مفاوضات مباشرة ، وقد أرسل بوريس طمشس للنقراشى فى ١٠ يوليو ١٩٤٨ لإتمام هذه المهمة بدعوى أن الحرب الفلسطينية مهما كانت نتيجتها لن يترتب عليها أى سلام فى الشرق الأوسط ، كما أخبر الوسيط اليهودى النقراشى بأن رجال الهيئات الصهيونية أكدوا له إن أفضل طرق لحل الخلاف بين العرب واليهود هو دخول الطرفين فى اتصالات مباشرة دون وسطاء أجانب لعدم أدراك الآخرين ما يدركه العرب واليهود "من أهمية لمصالح بلادهم العزيزة" ، ووعد الدكتور بوريس طمشس النقراشى بسرية إتمام اللقاء المنشود بينه وبين رجال الوكالة اليهودية دونما تأثير على استمرار الحرب الفلسطينية أو على الهدنة ومحادثات رودس ، كما أخبر طمشس النقراشى أنه ورجال الوكالة اليهودية ينتظرون رده بالطريقة التى يراها النقراشى عملية ، وأن فضل مبعوث الوكالة اليهودية أن يتم ذلك عن طريق رسول شخصى يرسله النقراشى شخصياً وبعد فشل رجال الوكالة اليهودية فى استمالة النقراشى لمحادثات صلح مباشرة لجأ هؤلاء إلى برنادوت الذى أخذ فى حث النقراشى على الاعتراف بالدولة اليهودية الجديدة مقابل تسوية المسألة الفلسطينية على

أساس قبول مقترحاته وطريقته فى تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، إلا أن النقراشى رفض ضغوط برنادوت قطعيا عندما قابله فى ٣ أغسطس ١٩٤٨ مؤكداً له استحالة اعتراف العرب بالدولة اليهودية المزعومة و قبول حلا قائما على أساس وجودها بأى شكل من الأشكال ، وعلى قدر صلابة النقراشى على هذا النحو إلا أن مرارة الهزيمة وعجز الجيوش العربية على تغيير الموقف فى فلسطين لصالح العرب ظهرت واضحة ومؤثرة فى حديث النقراشى مع برنادوت، حيث ختم النقراشى لقاءه مع الوسيط الدولى بالتأكيد على أن العرب سيقاومون الدولة اليهودية الجديدة وأنه ليس من الضرورى أن تتمثل هذه المقاومة فى أعمال قوة وعنف(٩٩) .

وفى ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ رفض النقراشى السفر إلى رودس لمقابلة برنادوت مع القادة العرب و أعضاء اللجنة السياسية للجامعة العربية ، خاصة وأن برنادوت فى دعوته للنقراشى أكد على رغبته فى توفير جو هادىء لإجراء مباحثات توطئه لرفع تقرير للأمم المتحدة بالنتائج الإيجابية التى تم التوصل إليها فى فلسطين ، وجاء رفض النقراشى للدعوة المذكورة لشكه من أهداف برنادوت من عقد هذا اللقاء ، و حتى لا يرفع الوسيط الدولى تقريره لهيئة الأمم على أساس رضاء العرب بالأمر الواقع فى فلسطين و ما يمكن أن يمثله هذا التقرير من تلميح باعتراف ضمنى من النقراشى و العرب بدولة إسرائيل(١٠٠).

وعلى الرغم من تأزم الموقف الحربى بفلسطين فى غير صالح العرب ، وفى مناخ اشتد فيه ضغط الارهاب الصهيونى إلى حد اغتيال برنادوت الوسيط الدولى لهيئة الأمم بفلسطين فى سبتمبر ١٩٤٨ ، فإن النقراشى واصل رفضه للدخول فى أى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، ويفهم من رسالة أحمد محمد خشبة وزير الخارجية المصرى إلى النقراشى فى ١٧ و١٨ نوفمبر ١٩٤٨ أن النقراشى أوصى وزير خارجيته بالرد على ما عرضه الدكتور بانش وسيط الأمم المتحدة والتأكيد على أن رئيس الوزراء المصرى نيابة عن مصر و الدول العربية لا يقبل الدخول فى مفاوضات مع اليهود إلا بشرط أن يقبل اليهود قيام دولة

عربية موحدة لعموم فلسطين بدلا من دولتهم اليهودية المزعومة ، و أصر النقراشى أن يكون هذا الشرط أساسا لكل مفاوضة محتملة مع اليهود[١٠١].

على كل لم يكن النقراشى فى ظل تدهور الموقف العربى سياسياً و عسكرياً بفلسطين يملك طريقاً آخر سوى الموافقة مع الدول العربية على قبول إيقاف إطلاق النار وإقرار الهدنة الثانية فى فلسطين بحلول يوم ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، و كان على النقراشى الصمود بالقوات المصرية و بعض جنود المملكة العربية السعودية و المتطوعين الفلسطينيين العاملين تحت قيادة القوات المصرية فى فلسطين أمام الاعتداءات الصهيونية المستمرة على مواقع القوات المصرية على الرغم من الهدنة ، و الملاحظ أن النقراشى تحمل عبء الدفاع عن القوات الرمزية السعودية و طريقة عملها تحت القيادة المصرية على الرغم من قلة خبرة هذه القوات القتالية، فعندما قتل الجنود السعوديون ضابطان من مراقبى الأمم المتحدة و هما الكولونيل جوزيف كورى و الكابتن بيرحانيل إثر هبوطهما فى مطار غزة يوم ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ بطائرة حملت رمز الأمم المتحدة UN، أصر النقراشى فى مذكرته إلى الوسيط الدولى بشأن هذا الحادث على تحميل الأمم المتحدة المسئولية كاملة محتجاً بتأخر المراقبين الدوليين فى الاتصال بقيادة القوات المصرية بشأن تسهيل هبوط طائرات الأمم المتحدة فى المطار المذكور مما أدى لالتباس الأمر على الجنود السعوديين حراس المطار باعتبار أن طائرة الأمم المتحدة المشار إليها طائرة يهودية ،و هذا على الرغم مما رأته وزارة الخارجية المصرية من ضرورة تقديم اعتذار مصرى واضح لهيئة الأمم لوضوح خطأ الجنود السعوديين فى هذا الحادث خاصة و أن التحقيقات المصرية حوله أكدت استمرار الجنود السعوديين فى إطلاق النار على الجنود والضباط المصريين الذين هرعوا لانقاذ ضابطى هيئة الأمم المتحدة بدليل إصابة بعض المصريين بجراح خطيرة[١٠٢]، ومن جانب آخر وافق النقراشى على إرسال الأسلحة و الذخيرة و المؤن إلى المتطوعين الفلسطينيين فى مناطق القتال المختلفة على أنها تخص أفراد قوات الجيش المصرى ، وذلك حتى لا

تتعرض للمصادرة التى دأبت الحكومة الأردنية على ممارستها مع المتطوعين الفلسطينيين (١٠٣).

وكان متوقعا بعد اصرار النقراشى على عدم الصلح بالرضوخ للأمر الواقع أن يضغط اليهود بشدة على القوات المصرية بفلسطين التى أصبحت تحارب بمفردها مكشوفة الأجنحة ، وبالفعل تمكن اليهود من اجلاء قوات الجيش المصرى عن مواقعه خاصة فى المجدل وبئر سبع بعد يوم ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ ، وانقطعت المواصلات والاتصالات بين القوات المصرية فى غزة وصحراء النقب، وأصبحت القوات المصرية فى منطقة الفالوجا محاصرة تماما ومعرضة لغارات القوات اليهودية بصفة مستمرة ، ولم تسمح القوات اليهودية بتموين قوات الفالوجا أو الحصول على أى امتداد رغم قرار الوسيط الدولى بضرورة تموينها ، ووضح من رسالة أحمد موسى (نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار القانونى للقوات المصرية بفلسطين) إلى النقراشى أن اليهود موافقون على تموين قوات الفالوجا بشرط أن تدخل مصر معهم فى مفاوضات مباشرة لإقرار هدنة دائمة فى فلسطين(١٠٤).

وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة فى ١٩ أكتوبر و٤ نوفمبر ١٩٤٨ لتجريد منطقة النقب من السلاح، الا أن القوات اليهودية استمرت فى الاعتداء على القوات المصرية فى منطقة الفالوجا، بل وعملت على تطوير هجومها على مناطق خان يونس والمجدل حيث اشتبكوا مع القوات المصرية فى ٢٩و٣٠ أكتوبر توطئة للهجوم الشامل لإخراج كل القوات المصرية من النقب (١٠٥) مما دعا نائب رئيس مجلس الدولة المصرى فى فلسطين إلى مناشدة النقراشى سرعة التحرك لايجاد حل سياسى نهائى للمشكلة الفلسطينية بأكملها بعدما ظهر له ميدانيا أن استئناف العمليات الحربية على طول الجبهة مع القوات اليهودية أمرا مستحيلا (١٠٦) .

والحق أن الدكتور أحمد موسى لم يأ مل وحده بضرورة إنهاء مسألة فلسطين سياسيا، بل اقتنع النقراشى رئيس الحكومة نفسه تماما بضرورة إنهاء

المسألة الفلسطينية سلميا بعدما تأكد للجميع أن تغيير العرب للوضع فى فلسطين لصالحهم أمرا مستحيلا، فأعلن النقراشى داخل اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ أنه لا مصلحة لمصر ولا أى دولة عربية فى تأجيل بحث وتسوية مسألة فلسطين سياسيا داخل هيئة الأمم فى ظل الأمور الصعبة التى تواجه العرب دوليا ، وأيد محمد علي علوبة ما أشار به النقراشى واستعرض استحالة تغيير العرب للموقف بالقوة فى ظل استمرار حصول اليهود على السلاح (١٠٧).

وقد أبدى النقراشى رأيه السابق أمام أعضاء دول الجامعة العربية فى وقت أكد فيه وزير خارجيته من داخل هيئة الأمم حين مناقشة قضية فلسطين هناك انعدام الأمل فى تراجع هيئة الأمم والدول الكبرى عن الأعتراف وتثبيت اسرائيل كدونة مستقلة فى فلسطين ، وأخبر وزير الخارجية النقراشى بأنه لا يتفق مع ما ذهب إليه أعضاء الجامعة العربية من تأجيل بحث قضية فلسطين داخل هيئة الأمم ما دامت هذه الدول لها أعذارها فى عدم الاشتراك مع الجيش المصرى فى القتال الدائر فى فلسطين ، وخلص وزير الخارجية فى رسالته إلى النقراشى بأن التأجيل الذى لايصحبه عمل حربى حاسم ليس من المصلحة المصرية فى شئ (١٠٨) خاصة وأن بقاء الحالة على ما هى عليه من رقابة دولية مفروضة على مصر يضعف علاقة مصر مع البلاد الأخرى ، ولخص وزير الخارجية للنقراشى رفضه التام لتأجيل بحث قضية فلسطين داخل هيئة الأمم عندما ذكر له "إذا ذكر لمصر عدو فلن يتمنى لها أسوا من تأجيل بحث قضية فلسطين» (١٠٩).

وفى تلك الأثناء صدر قرار مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ لإيقاف القتال فى فلسطين بهدف إقامة هدنة دائمة فى جميع القطاعات وللاتفاق عن طريق المفاوضة المباشرة أو غير المباشرة (عن طريق الوسيط الدولي) لوضع خطوط فاصلة للهدنة ،وكذا لسحب وتخفيض القوات المسلحة للانتقال إلى سلم دائم فى فلسطين (١١٠) . وفى حين حاول النقراشى وحكومته العمل أولا بقرار الأمم المتحدة الصادر فى ٤ نوفمبر بتجريد منطقة النقب من السلاح إلا أن إسرائيل

أصرت على تنفيذ قرار هيئة الأمم الصادر فى ١٦ نوفمبر والدخول فى مفاوضات لعقد هدنة دائمة فى كل أنحاء فلسطين ،وأرسل النقراشى إلى قائد قوة الفالوجا فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بإنه لم يضمن رده على مجلس الأمن أى إشارة لضمانات تتخذ ضد قوة الفالوجا ، وأخبر النقراشى قائد القوة أن يقتصر بحثه مع مندوبى الأمم المتحدة على ضمان تموين هذه القوة و ليس إيقاف أعمالها أو اعتبارها قوات مسلحة غير عاملة[١١١].

وعلى الرغم من تشبث النقراشى ببقاء قوة الفالوجا فى موقعها ، إلا أنه أخبر وزير حربيته و قائد قوة الفالوجا أنه ليس له شخصياً ولا لمصر أى مصلحة فى بقاء القوة المذكورة معرضة للضرب و الاعتداء اليهودى المتوالى ، مما يشير إلى موافقة النقراشى على انسحاب قوة الفالوجا ، إلا أن إصرار إسرائيل على عدم تموين القوة بالإضافة إلى بعض الأمور الفنية الأخرى حالت بين هذه القوة و انسحابها من موقعها خشية تعرضها للتصفية على يد القوات الإسرائيلية كلية ، وهو الأمر الذى دعا القوات الإسرائيلية لتصعيد هجومها على قوة الفالوجا و كذا على مواقع القوات المصرية فى مناطق دير البلح و خان يونس و بكافة أنواع الأسلحة[١١٢]، فى ظل انعدام قدرة المراقبين الدوليين التواجد ميدانياً داخل الفالوجا أو غيرها ، و فى وقت أبلغت فيه إسرائيل هيئة الأمم أن مصر تماطل فى تنفيذ قرار ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ، و أن من حقها الدفاع عن نفسها و أراضيها و حمل مصر على إقرار السلم الدائم فى فلسطين[١١٣].

ثالثاً : النقراشى و حكومة عموم فلسطين خلال حرب ١٩٤٨

تجدر الإشارة إلى أن النقراشى، منذ بدء المعارك فى فلسطين، قد فكر بجدية فى إنشاء حكومة عربية مستقلة فى فلسطين ، و الحق أن الدبلوماسية المصرية بوجه عام كانت متفقة إلى حد بعيد مع رغبة زعماء فلسطين فى ضرورة إعلان قيام حكومة فلسطين العربية فى حالة انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، فعندما صرح جمال الحسينى فى هيئة الأمم

فى ٢٦ إبريل ١٩٤٨ بأن عرب فلسطين طبقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم والمادة ٢٨ من صك الانتداب سيعلنون قيام حكومة فلسطينية فور انتهاء الانتداب البريطانى ، أيده حينئذ محمود فوزى مندوب مصر لدى الأمم المتحدة و نصح أن يكون التصريح الفلسطينى المشار إليه مصوغاً فى عبارات عامة دون ذكر أسماء الأشخاص الذين ستوكل إليهم المناصب الحكومية فى الحكومة الفلسطينية الجديدة، وأخبر محمود فوزى حكومته بأن صدور مثل هذا التصريح بصفة عاجلة من شأنه أن يعضد بشدة الموقف العربى تجاه قضية فلسطين داخل هيئة الأمم[١١٤].

ومع الأيام الأولى من الحرب الفلسطينية التى أظهرت تفوق الجيوش العربية المبدئى أمام القوات الصهيونية، سارع محمد أمين الحسينى مفتى فلسطين وسافر إلى دمشق فى ١٦ مايو ١٩٤٨ ثم إلى القاهرة لاقناع العرب بأن الوقت موات لإعلان استقلال فلسطين و إنشاء حكومة فلسطينية فوراً .

وأرسل القنصل المصرى بالقدس إلى حكومته فى ذات الوقت لإثناء المفتى عن عزمه فى إعلان قيام دولته بكل الوسائل الممكنة و ترك الحرية لأهل فلسطين جميعاً لاختيار نوع الحكم فى بلادهم بعد تحريرها من براثن الصهيونية ، و حتى لا يشكل ما عزم عليه رئيس الهيئة العربية العليا أى إثارة للملك عبد الله و أطماعه فى فلسطين فينسحب من القتال أو يغير خطة جيوشه متجهاً بها إلى الجزء العربى من فلسطين كما أوصى مشروع التقسيم[١١٥] ، والحق أن النقراشى أخذ بملاحظات قنصل مصر بالقدس ووافق على تأجيل إعلان الحكومة العربية فى فلسطين – وكما ذكر – لأن الأمر مرتبط بسير الأمور فى مجلس الأمن ، و لأنه يجب أن يكون تأليف الحكومة العربية بموافقة اللجنة السياسية للجامعة العربية لضمان اعتراف كل الحكومات العربية بها فى حالة إنشائها ، حيث رأى النقراشى أن عدم اعتراف أى من دول الجامعة بهذه الحكومة يمثل نكبة للقضية العربية[١١٦]، والجدير بالذكر أن النقراشى مع رغبته فى تأجيل إعلان قيام حكومة عربية فى فلسطين إلا أنه أمل فى إعداد العرب

لمشروع بديل يبلور آخر ما يمكن للعرب قبوله من مستقبل سياسى لفلسطين ، وأدرك النقراشى أن الانتصارات المبدئية العربية كفيلة بدعم الحل المعقول الذى تقترحه الدول العربية فى الوقت المناسب ، واتضح أن اتجاه النقراشى وممثليه داخل اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية خلال الأيام الأولى للحرب كان إلى ضرورة الابتعاد عن التمادى فى سياسة الرفض التى اتبعتها الهيئة العربية العليا و الدول العربية منذ عام ١٩٢٢، وأنه يجب الاتفاق على خطة موحدة و الاستعداد لحل ما يتفق عليه جميع العرب ، و من ثم اقترح ممثلو مصر فى اجتماعات اللجنة السياسية بدمشق أن يطلب العرب أولا قيام دولة عربية موحدة فى فلسطين تتمتع فيها الأقليات بكافة الضمانات و أنه إذا لم يتيسر ذلك يقترح العرب ثانياً قيام دولة فلسطينية فيدرالية على أساس التقسيمات الجغرافية لفلسطين أو ما يقرب منها ، على أن يكون لكل قسم منها سلطات إقليمية واسعة كالصحة والتعليم وتكون مسائل الدفاع والشئون الخارجية والمواصلات تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية التى يديرها رئيس الدولة ومجلس تشريعى منتخب بالاقتراع النسبى ، وظهر من المراسلات بين النقراشى وممثليه فى اللجنة السياسية للجامعة العربية أن سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية متفقة مع رأى مصر فى هذا الاتجاه (١١٧) .

ويبدو أن مفتى فلسطين أفلح فى اقناع النقراشى بضرورة إعلان قيام دولة عربية فى فلسطين فتشير إحدى الوثائق بتاريخ ١٩ مايو ١٩٤٨ إلى استطلاع النقراشى لآراء حكومات سوريا ولبنان والسعودية والعراق فى هذا الشأن وجاءت موافقة سوريا ولبنان على قيام الدولة العربية فى فلسطين بشرط مراعاة موقف شرق الأردن وملافاة لكل المتاعب من ناحيتها أما الملك عبد العزيز فقد أرسل إلى النقراشى برأيه وهو التأنى فى موضوع تأسيس حكومة فى فلسطين خشية الوقوع فى مشاكل دولية ، وأنه يفضل انتصار العرب ليتم هذا التأسيس، وحتى لا يكون فى هذا التأسيس اغضاباً لأحد حتى تبقى الكلمة مجتمعة (١١٨) ، ويبدو أن الملك عبد العزيز كان يقصد عدم إغضاب حاكم شرق الأردن ، وفى

رسالة أخرى من الملك عبد العزيز للنقراشى فى ٢١ مايو ١٩٤٨ ، أكد الملك السعودى أن لاقتراح النقراشى لقيام دولة عربية فى فلسطين فى هذا التوقيت محاسن ومحاذير ، حيث خشى الملك عبد العزيز من رد فعل الدول الأجنبية على إعلان قيام الدولة العربية الجديدة ، مفضلاً عدم التسرع حتى ينجلى المستقبل ، وأن يعتبر العرب بما سبق من اعتراضات على ترومان حين عجل بالاعتراف بالدولة اليهودية ، وأجمل الملك عبد العزيز للنقراشى رأيه فى مسألة إعلان قيام دولة عربية فى فلسطين أنه يرى التريث ولو لعشرة أيام حتى تظهر بعض النتائج الحربية فى صالح العرب ليكون إعلان قيام الدولة الفلسطينية إعلانا عملياً[١١٩].

أما حكومة العراق فقد وعدت بالرد على مقترحات النقراشى بشأن إعلان قيام حكومة عربية فى فلسطين بعد دراستها للموضوع مع حكومة شرق الأردن[١٢٠].

على أنه يجب الإشارة إلى أن الدول العربية اعترفت بالفعل من خلال اللجنة السياسية للجامعة العربية باستقلال فلسطين كقطر عربى ذى سيادة حيث جاء فى البند (سابعاً) من المذكرة التى أرسلتها اللجنة السياسية إلى الأمم المتحدة والدول الأجنبية فى ٢٤ مايو ١٩٤٨ عن أسباب تدخلها فى فلسطين حربياً "أن حكومات الدول العربية تعترف بأن استقلال فلسطين الذى حجبه حتى الآن الانتداب البريطانى - قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين وهم وحدهم أصحاب الحق فى تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم والذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون أى تدخل من أى نوع كان بمجرد أن يعود إلى البلاد الأمن والسلم وحكم القانون[١٢١]، وعلى هذا لم يبق أمام العرب إلا تحديد الموعد المناسب لإعلان قيام الحكومة العربية فى فلسطين .

إلا أنه وأمام عدم اتفاق الزعماء العرب على توقيت إعلان الدولة الفلسطينية فى وقت لم تتمكن فيه القوات العربية من تحقيق انتصارات حاسمة كما أمل

العرب ، أعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى ١٠ يوليو – عقب انتهاء الهدنة الأولى مباشرة – إقامة إدارة مدنية مؤقتة فى فلسطين ، وذلك بعد بحث اللجنة السياسية للجامعة هذا الموضوع باستفاضة فى جلستها يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ بالقاهرة ، ومن ثم خرج مشروع إدارة مدنية مؤقتة لفلسطين برئاسة أحمد حلمى [١٢٢].

ولا شك أن الإدارة المدنية العربية لفلسطين باتت وحتى منتصف سبتمبر ١٩٤٨ أمراً نظرياً ، خاصة فى ظل الظروف الحربية على أرض فلسطين ، وما ظهر من عجز الإدارة المدنية المشار إليها فى تدبير الموارد المالية التى تدفع منها مرتبات موظفيها وما إليها ، وهو الأمر الذى لم يتيسر خاصة مع انعدام القدرة على تحصيل الضرائب المقررة حتى فى المناطق التى تسيطر عليها القوات العربية مما آعاق بشكل واضح اضطلاع الإدارة المدنية فى فلسطين لمسئولياتها [١٢٣].

ومع ضغط الغارات الصهيونية على مواقع الجيش المصرى على الرغم من وجود المراقبين الدوليين الضامنين لعدم خرق اليهود لشروط الهدنة، وأمام عجز أو تراخى الجيوش العربية الأخرى فى مساندة ونجدة الجيش المصرى فى الجنوب، وفى هذا المناخ بات النقراشى «رئيس الوزراء المصرى» مقتنعاً بفكرة محمد أمين الحسينى بضرورة إعلان قيام حكومة عربية تسيطر على كل أراضى فلسطين، وكانت رغبة النقراشى التى لا شك فيها من موافقته على قيام هذه الحكومة هى استقلال كل أراضى فلسطين عربية، والحق أن النقراشى منذ اندلاع الحرب الفلسطينية واشتراك الجيش المصرى فيها اتخذ العديد من الإجراءات التى تضمن بقاء شخصية الدولة الفلسطينية الموحدة غير القابلة للتقسيم أو التفتيت، من ذلك إصراره على استعمال النقد الفلسطينى دون غيره كعملة للتداول فى كل أراضى فلسطين بما فيها الأراضى التى تسيطر عليها الجيوش العربية، كذا مكافحة محاولات تزييف هذا النقد بتوزيع منشورات فى أرجاء فلسطين توضح العلاقات المميزة لأوراق النقد الفلسطينى

الحقيقية[١٢٤].

وعدا رغبته فى سيادة حكومة عربية على أرجاء فلسطين ، أراد النقراشى بموافقته على إنشاء هذه الحكومة تخليص مصر من الوضع المتأزم لقواتها فى فلسطين، حيث أراد بهذا الإنشاء إعادة موقف مصر من القضية الفلسطينية إلى ما قبل ١١ مايو ١٩٤٨ ، وإعطاء مصر الفرصة لسحب قواتها العسكرية من فلسطين بعد أن أدت ما عليها حتى تم إعلان قيام الدولة الفلسطينية المرجوة فى كل الأراضى الفلسطينية، مع تحميل الفلسطينيين أنفسهم مسئولية الحفاظ واستكمال مظاهر قيام حكومتهم الجديدة والدفاع عنها ضد أى أطماع صهيونية أو عربية .

ودارت المشاورات بين النقراشى والهيئة العربية العليا فى بادئ الأمر لوضع الخطة المبدئية لإنشاء الحكومة العربية فى فلسطين ، ومن خلال إحدى رسائل الهيئة العربية العليا لرياسة مجلس الوزراء المصرى أرادت كل منهما أن يظهرا للجميع أن تأليف الحكومة العربية فى فلسطين اقتراح رحبت الهيئة العليا بتنفيذه نظراً للظروف الحاسمة التى تمر بها القضية الفلسطينية[١٢٥]. وبواسطة النقراشى والهيئة العليا تم تحديد الأسماء الأولية التى تتولى شئون الحكومة الفلسطينية المقترحة [١٢٦]، وعندما طفت على السطح مباحثات إنشاء حكومة عموم فلسطين ، أرسل الملك عبد الله مباشرة إلى أحمد حلمى رئيس الحكومة العربية المنتظرة معلناً أن المملكة الأردنية الهاشمية لن تسمح لأى تشكيل يصدر عن الهيئة العربية العليا لمنافع أشخاص معينة، فى إشارة واضحة بأن المفتى هو صاحب الغرض من وراء قيام هذه الحكومة[١٢٧] ، ومن جانبه رفض أحمد حلمى ما قصده الملك عبد الله من عبارته "التشكيلات" مؤكدا على أن الاتجاه لقيام حكومة عموم فلسطين جاء نتيجة لقرار الجامعة العربية ، ورجا أحمد حلمى الملك عبد الله أن يرسل بآرائه فى مسألة إنشاء هذه الحكومة مباشرة إلى الجامعة العربية [١٢٨].

وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨ عاد الملك عبد الله وأصر على موقفه ، وأكد لأحمد حلمى أن الأمر عنده سواء إذا كان الساعى إلى الحكومة العربية فى فلسطين الجامعة العربية أو بعض الزعماء، وأن الإصرار على قيام هذه الحكومة سيؤكد الاعتراف الدولى بإسرائيل واقرار التقسيم، ورأى الملك عبد الله أن الساعين لإنشاء حكومة عموم فلسطين ما أرادوا إلا ضرب حاكم الأردن وغل يده ، كما ذكر الملك عبد اللّٰه لأحمد حلمى " أنه كان يود لو كان غيره هو كبش النطاح فى هذه البادرة "، وختم الملك عبد اللّٰه رسالته لرئيس حكومة عموم فلسطين المنتظرة بأنه لن يسمح بالإعلان عن حكومة تفشل سعيه إلى تحقيق وحدة سوريا ولبنان وفلسطين مع الأردن، فذكر صراحة أنه لن يتساهل مع أى تكيف أو تشكيل فى أماكن أمن الحكومة الأردنية من حدود المملكة المصرية إلى حدود سوريا ولبنان (١٢٩).

وحاول القنصل المصرى بالقدس - رغم قناعته - تنفيذ ما ذهبت إليه حكومته، فقابل أحمد حلمى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٨ واقترح عليه الذهاب إلى الملك عبدالله ومحاولة إقناعه بقيام حكومة عموم فلسطين الجديدة، إلا أن أحمد حلمى رد بأنه يخشى ألا يستطيع مغادرة عمان أو يعتقل فيها، وبناء على ذلك أرسل القنصل إلى حكومته برأيه فى انعدام ثمة فائدة من قيام هذه الحكومة، مفضلاً تأليف لجنة من أحمد حلمى وكبار الموظفين السابقين لإدارة فلسطين من الوجهة المدنية يكون عملها محصورا فى إصلاح الطرق وإعادة سبل المواصلات والحفاظ على المستشفيات وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية إلى أن يحين الوقت لعمل انتخابات حرة فى فلسطين (١٣٠).

وعلى الرغم من الاعتراضات المختلفة ، تم إعلان قيام حكومة عموم فلسطين فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨ ، وأرسل أحمد حلمى رئيس وزراء هذه الحكومة بذلك إلى حكومات الدول العربية ، ذاكرًا أن قيام حكومته أستند على الحق الطبيعى لأهالى فلسطين فى تقرير مصيرهم وإلى مقررات ومباحثات الجامعة العربية ، وأن حدود الحكومة الفلسطينية تشمل فلسطين بحدودها المعروفة قبل

انتهاء الانتداب البريطانى عليها ، وأن نظام الحكم فى هذه الحكومة هو النظام الديمقراطى الحر (١٣١).

وفى رسالة عتاب واضحة إلى النقراشى والحكومة المصرية لموقفها المساند لقيام حكومة عموم فلسطين ، أرسل الملك عبد الله إلى عبد الرحمن عزام فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٨ يوضح فساد اتجاه الذين سعوا لإنشاء حكومة فلسطينية فى غزة ، وأنه لا يجب وضع أى مشاكل بين مصر وشرق الأردن بسبب الحاج أمين الذى عده الملك عبد الله مشتركا مع أعوانه فى عدم تحقيق العرب لأهدافهم العسكرية فى فلسطين (١٣٢) ، وعلى الرغم من تأكيد عبد الرحمن عزام للملك عبد اللّه فى أن قيام حكومة عموم فلسطين جاء بعد مشاورات وبحث اللجنة السياسية للجامعة العربية إلا أن الملك عبد اللّه أرسل إلى عزام يفيده بأن الوفد الأردنى لدى الجامعة العربية لم يستطع البت برأيه فى هذه المسألة ، وأن زيارة رياض الصلح الموفد من قبل الجامعة إليه كانت لاستشارته وليس لموافقته على إنشاء هذه الحكومة ، وأن القرار رقم (١٣) الذى أقر الاتجاه لإنشاء هذه الحكومة صنع بشكل يفهم منه أن الموضوع قد بلغ مرحلة الإقرار وهو ما لم تبلغه مباحثات اللجنة السياسية مطلقا ، وأصر الملك عبد اللّه أن يبلغ رأيه هذا عن طريق عزام إلى جميع الدول العربية (١٣٣).

وعدا ذلك جاءت اعتراضات بعض الوطنيين الفلسطينيين على إقامة حكومة عموم فلسطين قوية ومؤثرة وموجهة مباشرة إلى النقراشى رئيس الحكومة المصرية ، ففى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ أرسل الدكتور يوسف هيكل (رئيس مكتب فلسطين ورئيس بلدية يافا) إلى النقراشى شارحا عواقب تأليف حكومة عموم فلسطين ، وأنها حكومة أقيمت دون انتخابات ديمقراطية مع وجود ثلث السكان العرب خارج فلسطين، وأن هذا الإنشاء سيبذر الشقاق بين الدول العربية المعنية بالقضية الفلسطينية مما يؤثر على الموقف العسكرى للعرب فى فلسطين ومما يقلل من اهتمام الدول العربية بالقضية ، كما يعطى إنشاء حكومة عموم فلسطين – كما ذكر يوسف هيكل – الحق للدول العربية فى سحب جيوشها من فلسطين

ويحولها من دور المسئول المباشر إلى الجار المساند ، ومن دول عربية إلى دول أجنبية عند نظرها لقضية فلسطين مما يزيد من الاعتراف الدولى بإسرائيل ويكرس التقسيم ، وانتهى يوسف هيكل فى رسالته للنقراشى بتصوراته البديلة التى يجب اتباعها من جانب الدول العربية أجملها فى ضرورة تمسك الدول العربية بما تسيطر عليه من الأراضى الفلسطينية وأن تنظم إدارتها، وكذا استمرار الدول العربية فى عملياتها العسكرية ضد الصهيونيين (١٢٤).

وكان لبريطانيا رأيها المعارض تماما لقيام حكومة عموم فلسطين ، وكانت معارضة بريطانيا كما وضحت رسائل ولقاءات تشابمان أندروز نائب السفير البريطانى فى مصر مع النقراشى فى أنه لا يجب إنشاء حكومة فلسطينية لكل أنحاء فلسطين (أى بشكل يتنافى مع قرار التقسيم) فى مناخ لا يضمن أحد فيه حماية هذه الدولة العربية من اعتداءات اليهود، وذهب المسئول البريطانى فى حديثه للنقراشى إلى أن معاهدة ١٩٣٦ مع مصر والمعاهدات المشابهة مع بعض الدول العربية تضمن عدم اعتداء اليهود على أراضى هذه الدول أو توسيع لدولتهم على حساب أراضى العرب ، كما أخبر المسئول البريطانى النقراشى بأن أسلم طريق تراها بريطانيا أن يدير العرب باقى أراضى فلسطين مدنيا وبشكل لا يتضمن قيام دولة موحدة من الوجهتين النظرية والقانونية ، وكذا العمل على قمع الاضطرابات التى يثيرها المفتى وأعونه (١٢٥).

وجاء رد النقراشى على معارضة بريطانيا لإنشاء حكومة عموم فلسطين بأن مصر من الأصل ترفض معاهدة ١٩٣٦ وما أشار إليه المسئول البريطانى من أنها توفر الحماية للأراضى المصرية، وأن قيام هذه الحكومة أوجبها الرغبة فى تولى الفلسطينيون أمرهم بيدهم، وأن جيش هذه الدولة سيكون قادرا على الدفاع عن بلاده وأنه جيش قائم بالفعل وإن التحق بالجيوش العربية مؤقتا تحت قيادتها، كما أكد النقراشى لمسئول السفارة البريطانية بأنه أكد على المفتى ألا يشتط وأن لا يستمع لمحرضيه ، وأنه كرئيس وزراء مصر -لم يوافق على سفر المفتى إلى غزة (١٣٦).

ومن جهة أخرى جاهد الملك عبد الله وحكومته لإثناء مصر عن الاعتراف رسميا بحكومة عموم فلسطين ، وقبل إعلان مصر اعترافها بيوم واحد ، أرسل رئيس وزراء الأردن إلى النقراشى يؤكد له عدم الاختلاف مع الحكومة المصرية فى المسائل الجوهرية فى قضية فلسطين، وأن ما ساء الأردن هو اتجاه مصر لمساندة إعلان قيام حكومة عموم فلسطين ، وأن الأردن لاتقصد من وراء عدم اعترافها بهذ الحكومة ألا تعترف بحق أهل فلسطين فى تقرير مصيرهم ، وإنما لتيقن الحكومة الأردنية أن الفلسطينيين الذين أقروا هذا الإجراء هم أقلية منسوبة لحزب أو فئات قليلة لأن معظم ذوى المكانة من أهل فلسطين إما بعيد عن فلسطين أو اشترك فى مؤتمر عمان وأدلى برأيه فى مستقبل فلسطين السياسى ، ودعى رئيس الوزراء الأردنى النقراشى لزيارة عمان لمباحثة الملك عبد الله فى الأمر بعد انتهاء عطلة العيد(١٣٧) ، فى محاولة واضحة لتأجيل الاعتراف المصرى الوشيك بحكومة عموم فلسطين قدر الإمكان .

إلا أن الحكومة المصرية اعترفت فى بلاغ رسمى بقيام حكومة عموم فلسطين فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ ، وأبلغ النقراشى رئيس الحكومة نص هذا الاعتراف إلى أحمد حلمى رئيس مجلس وزراء حكومة عموم فلسطين فى نفس اليوم (١٣٨) ، كما تم ابلاغ صيغة الاعتراف المصرى بهذه الحكومة إلى الدول العربية الأخرى مع حثها هى الأخرى للإعتراف بذات الحكومة (١٣٩) ، فاعترفت كل من العراق بحكومة عموم فلسطين فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٨ قطعاً للشائعات التى تواترت حول معارضتها لقيام هذه الحكومة من أساسه ، وأكدت العراق للحكومة المصرية أنها متفقة مع مصر تماماً فى سياستها التى حددها النقراشى من قبل(١٤٠) ، كما أعترفت الحكومة الأفغانية بحكومة عموم فلسطين وأرسلت بهذا المعنى إلى رياسة مجلس الوزراء المصرى فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨(١٤١) .

بعد اعتراف ، مصر بحكومة عموم فلسطين والاعتراف المحدود من بعض الحكومات الأخرى ، واصل المعارضون الفلسطينيون لقيام هذه الحكومة هجومهم عليها ، فأحتج عجاج نويهض ولجنته على الاعتراف المصرى بهذه

الحكومة فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٨ ، ووضح نويهض للنقراشى أن الشعب الفلسطينى أستقبل بلاغ مجلس الوزراء المصرى فى هذا الصدد بأسف عميق ودهشة واستنكار للاعتراف بحكومة (مسخة هزيلة) لا تمثل عرب فلسطين ولا تنال ثقتهم وتأييدهم ، وحمَّل نويهض النقراشى والحكومة المصرية مسئولية ضياع فلسطين كلها وإبادة جميع سكانها أمام الله والتاريخ (١٤٢) .

وفى مذكرة مستفيضة واصل أحمد فراج طايع (قنصل مصر بفلسطين) اعتراضه على سياسة حكومته فى إنشاء والاعتراف بحكومة عموم فلسطين ، وبيَّن لحكومته فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ خطأ سياستها والأسباب التى أخرت بعض الدول العربية للاعتراف بحكومة عموم فلسطين مع الإشارة إلى أن حكومة شرق الأردن لم تعترف مطلقا بها ، وكذا أسباب امتناع الدول الصديقة عن الاعتراف نهائيا بهذه الحكومة ، وأعاد القنصل المصرى هذه الأسباب إلى شبح المفتى بعد أن ظهر للملأ أنه المحرك الأول لقيام حكمة عموم فلسطين ، خاصة وأن المفتى - كما ذكر القنصل المصرى - موضع للريبة فى كثير من الدول الصديقة، وعدا ذلك وضح قنصل مصر أن أعضاء حكومة عموم فلسطين أشخاص غير معروفين وأن بعضهم ذو سمعة غير طيبة أو ثقافة ضعيفة ، وأن معظمهم عين فى هذه الحكومة بناء على طلب المفتى ، وأنهى قنصل مصر بالقدس رسالته إلى حكومته بملاحق حوت ترجمات لسياسى وموظفى فلسطين الذين يمكن الاعتماد عليهم عند الضرورة لإدارة فلسطين فى حالة فشل حكومة عموم فلسطين فى الاستمرار فى أداء مهمتها (١٤٣) .

وعلى الرغم من الاعتراضات المختلفة المناوئه لقيام حكومة عموم فلسطين واعتراف مصر بها ، اتجه النقراشى إلى تثبيت أركان هذه الحكومة على أرض الواقع وحتى قبيل الاعتراف المصرى الرسمى بها ، حيث أحال إلى أحمد حلمى رئيس مجلس وزرائها كل المراسلات الوافدة إلى رياسة مجلس الوزراء المصرى بشأنها أو بشأن أمور فلسطين بوجه عام ، وأشرك النقراشى أحمد حلمى وحكومته فى مسائل تموين المناطق العربية فى فلسطين مثل شراء القمح اللازم

لها من سوريا ، وكذا فى المحاولات العربية لإفراج الحكومة الفلسطينية السابقة عن الأموال العربية المجمدة فى الخزائن البريطانية ، ومن ناحية أخرى اضطلع أحمد حلمى بإدارة أمور حكومته الجديدة وناشد مساندة الحكومة المصرية والحكومات العربية الأخرى لدعم السعى لدى المجلس الدولى للتغذية لإتمام الترتيبات اللازمة لاستيراد وتوزيع المعونات الغذائية على المناطق العربية فى فلسطين [١٤٤]، وفى ذات الطريق ذهبت الدول العربية التى اعترفت بحكومة عموم فلسطين ، وألقت ببعض المسئوليات على حكومة عموم فلسطين ، فعندما أثيرت داخل اجتماعات الجامعة العربية مسألة المتقاعدين الفلسطينيين من العهد العثمانى وضرورة تدبير وسائل لعيشهم خاصة مع عجز أغلبهم عن العمل، اقترح خير الدين الزركلى ممثل المملكة العربية السعودية إحالة الموضوع برمته إلى حكومة عموم فلسطين بصفتها أنها أكثر دراية بهذه المسائل ، كما أقترح فاضل الجمالى مخاطبة حكومة عموم فلسطين الحكومة الفلسطينية السابقة على مقرها فى قبرص لإتمام هذا الموضوع [١٤٥].

وفى رد فعل الأردن على قيام حكومة عموم فلسطين، اتخذ الملك عبدالله عدة إجراءات منها عقد مؤتمر أريحا فى أول ديسمبر ١٩٤٨ ، وذلك لإظهار مبايعة الفلسطينيين له فى ضم ما تحت يده من أراضى فلسطين إلى مملكته ، وعقب ذلك أرسل الملك عبد الله بنتائج مؤتمر أريحا إلى النقراشى عن طريق مفوضه بالقاهرة ، وعلى الفور وعن طريق نفس المفوض أرسل النقراشى إلى الملك عبد الله برفضه التام لإجراءات شرق الأردن السياسية ولمقررات ما سمى بمؤتمر أريحا وبين النقراشى أن رفضه فى محله على أساس أن الدول العربية دخلت فلسطين لإنقاذها من طغيان الصهيونية لا أن تنفرد دولة عربية بعمل سياسى يتعلق بمصير فلسطين لا سيما فى ظل الظروف غير العادية التى يعيشها أهلها ، كما نبه النقراشى الملك عبد الله إلى ضرورة الحفاظ على مظهر العرب وترابطهم أمام العالم الخارجى، وأنهى النقراشى رسالته إلى الملك عبد الله بأن مصر ستقف دائما إلى جانب مبدأ أن فلسطين لأهله[١٤٦].

والغريب أن الملك عبد الله قد أصابته الدهشة من رفض النقراشى لمقررات مؤتمر أريحا وحمل مفوضه فى مصر برسالة إلى النقراشى ليصرف بها نظر النقراشى كلية عن سياسة شرق الأردن تجاه الأراضى العربية فى فلسطين ، فذكر أن النقراشى رئيس الحكومة المصرية معرض للاغتيال مع عبد الرحمن عزام ، وأن الحكومة الأردنية متتبعة وواقفة على تفاصيل هذه المؤامرة ومن خلفها ، ولذلك رجا الملك عبد الله النقراشى أن يأخذ حذره كما وعد النقراشى بالكشف عن شخصية هؤلاء الجناه والقبض عليهم وإنزال العقاب بهم، ثم أشار الملك عبد الله إلى عجز الجيوش العربية خاصة المصرية والعراقية عن تحقيق أى نصر على اليهود فى فلسطين ، وذلك حتى يبرر ما اتخذه من قرارات نحو أراضى فلسطين ، وهو الأمر الذى برره الملك عبد الله بدافع الشفقة ولإنقاذ سبعمائة ألف عربى مشرد ، حيث أكد الملك عبد الله للنقراشى أن بيعة هؤلاء المشردين فى يده(١٤٧) ، وختم الملك عبد اللّه رسالته مظهرا عجز مصر عن تغيير الأوضاع فى فلسطين ، حيث أكد للنقراشى أنه يعلم تمامًا أن مصر فوجئت بحرب فلسطين وهى على غير استعداد ، وأن الشكر لمصر واجب ثم اشعر قائلا : على المرء أن يسعى إلى الخير جهده ... وليس عليه أن تتم المطالب (١٤٨).

ويسبب سياسة الملك عبد الله تجاه أراضى فلسطين ، اقتربت مصر أكثر من أى وقت مضى مع سوريا وعلى أعلى المستويات ، فوضح حرص النقراشى فى إطلاع الحكومة السورية على كل مراسلاته ونشاطه المضاد لسياسة الملك عبد الله ، كما أقام الملك فاروق حواراً مفتوحا مع رئيس الجمهورية السورية لتأكيد سياسة مصر المناهضة لإجراءات الملك عبد الله ومقررات مؤتمر أريحا وعمان ، وفى المقابل أرسل رئيس الجمهورية السورية إلى فاروق فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ يبلغه الاتفاق السورى التام مع سياسة مصر ملكاً وحكومة ضد سياسة شرق الأردن المناقضة لما أعلن الملك فاروق فى اجتماع القمة العربى بإنشاص من أن قضية فلسطين هى قضية العرب جميعا ، وتبين أن الحكومة السورية

أرسلت بالفعل إلى الحكومة الأردنية باستنكارها واعتراضها على السياسة الأردنية تجاه أراضى فلسطين وعلى نهج حجج وبراهين السياسة المصرية فى هذا الصدد (١٤٩) .

وبدورها أرسلت حكومة عموم فلسطين فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ تشكر الأمانة العامة للجامعة العربية على موقفها الحازم من سياسة شرق الأرن تجاه أراضى فلسطين ، وأبدت حكومة عموم فلسطين أعتراضها على مقررات مؤتمر أريحا تأسيساً على أنها الحكومة الوحيدة التى تمثل غالبية أهل فلسطين ، وأن ما تم فى أريحا تم فى غياب السواد الأعظم من أهل البلاد ، كما فند أحمد حلمى رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين ذرائع الأردن فى ضم الأراضى الفلسطينية المفتقدة لكل الأسس القانونية ، ولأنها تضر بالأمة الفلسطينية والأمة العربية بوجه عام ، وعَدَّ أحمد حلمى التصرف الأردنى على هذا النحو تصرفًا باطلاً بل وعدوانًا صريحاً على حق عرب فلسطين فى تقرير مصيرهم (١٥٠).

والجدير بالذكر أن النقراشى فى مسعاه لإنهاء المشكلة الفلسطينية سلمياً بالإذعان لقرارات الأمم المتحدة ومحاولته فى ذات الوقت ترسيخ أقدام حكومة عموم فلسطين لحكم فلسطين موحدة بواسطة أهلها ، وفى ظل هذه الظروف زادت الأوضاع فى الداخل اضطراباً خاصة مع ظهور هزيمة الجيش المصرى وسيطرة الدولة الصهيونية الجديدة على معظم أراضى فلسطين ، وقد حاول النقراشى بصفته الحاكم العسكرى العام تطبيق الأحكام العرفية لضبط الأمور داخل مصر ووضعها فى نصابها ، فاتجه للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين التى كانت فى قمة ثورتها على سياسة حكومة النقراشى وتردى الأوضاع بصفة عامة.

وكانت الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان المسلمين فى إجتماعها يوم ٧ أغسطس ١٩٤٨ قد اتخذت عدة قرارات على جانب كبير من الخطورة ، وهى القرارات التى أرسلها صالح عشماوى (الوكيل العام للإخوان المسلمين) فى

مذكرة مطولة إلى النقراشى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٨ ، حيث هاجمت الجماعة قيود الأحكام العرفية عليهم من تشديد الرقابة الصحفية واعتقال بعضهم دون مبرر، وكذلك وجهت الجماعة هجومها على الحكومة المصرية والدول العربية لموافقتها على قبول الهدنة الأولى والثانية فى فلسطين، وتراخيها حتى تم استيلاء اليهود على اللد والرملة ، كما طالبت جماعة الإخوان المسلمين استئناف القتال وإزالة دولة إسرائيل وإعادة النظر فى قواعد السياسة الخارجية لدول الجامعة العربية تجاه الدول الكبرى، كما طالب الإخوان المسلمون حكومة النقراشى والحكومات العربية الأخرى إعلان فلسطين دولة عربية والأعتراف بحكومة شرعية من أهلها ومعاونتها بكل الوسائل ، كما قرروا تأليف وفد منهم عن طريق مكتب الإرشاد العام للجماعة يطوف أرجاء العالم لإقرار هذا الأمر [١٥١] .

وكان طبيعياً ألا يوافق النقراشى على اتجاه الأخوان المسلمين فى الدعوة إلى استئناف القتال والتدخل بقوتهم التنظيمية لإثارة الرأى العام فى مصر وداخل الدول العربية بما لا يوافق سياسته فى إنهاء المسألة الفلسطينية على نحو ما رأى ، ومن ثم اجتمعت لدى النقراشى الأسباب لحل جماعة الأخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بدعوى تأمين الجبهة الداخلية ولضرب أى عبث بسياسة مصر تجاه القضايا الخارجية خاصة القضية الفلسطينية ، وعندما قتل أحد أعضاء هذه الجماعة النقراشى (رئيس مجلس الورزاء) فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، لم يكن غريباً أن يعترف القاتل بأنه ارتكب جريمته للعديد من الأسباب ذكر منها تهاون النقراشى فى مسألة فلسطين وإضاعتها حتى استولى عليها اليهود .

الخاتمة

يتضح مما سبق أن النقراشى لم يفاجئ نفسه ولا حكومته بإعلان إشتراك مصر فى حرب فلسطين خلال جلسة مجلس الشيوخ فى ١١ مايو ١٩٤٨ ، وظهر أن النقراشى اتجه لذلك عقب عودته من مؤتمر عاليه فى ديسمبر ١٩٤٧ ، حيث اتفق مع الملك فاروق على اشتراك الجيش المصرى فى حرب فلسطين إذا لم يتم حل المسألة الفلسطينية سلمياً داخل هيئة الأمم المتحدة حتى تاريخ إنتهاء الإنتداب البريطانى على فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وقد دفعت وثبتت العديد من العوامل الداخلية والخارجية فكرة التدخل العسكرى المصرى فى حرب فلسطين فى ذهن رئيس مجلس الوزراء ، كما أخرت العديد من العوامل الأخرى إعلان النقراشى قرار دخول الحرب حتى ١١ مايو ١٩٤٨ .

كما وضحت هذه الدراسة الضغوط التى وقعت على كاهل النقراشى وأثرت فى اتخاذه للعديد من القرارات إبان اندلاع العمليات العسكرية فى فلسطين مثل قراراته فى قبول الهدنة الأولى والثانية على غير رغبة الرأى العام العربى عموماً.

وتبين كذلك من خلال الكشف عن علاقة النقراشى بالأطراف المختلفة خلال حرب فلسطين ، رفض النقراشى لمفاوضة مباشرة أو غير مباشرة مع اليهود ، كما كانت له مواقفه من الخلافات العربية - العربية خلال هذه الحرب، وأيضا ظهرت مواقفه الإيجابية من مشكلة القدس واللاجئين خلال ذات الفترة .

ولاشك أن علاقة النقراشى بإنشاء حكومة عربية فى فلسطين خلال فترة الحرب وضحت بجلاء أهداف النقراشى من وراء قيام حكومة عموم فلسطين ، سواء على صعيد المصلحة الفلسطينية أو العربية أو المصرية الخالصة .

الهوامش

(*) دخل النقراشى التشكيلات الوزارية منذ ١٩٣٠ كوزير للمواصلات ثم للداخلية فى عام ١٩٣٩/٣٨ ثم للمعارف عام ١٩٤٠ وأيضا للمالية فى ذات العام ثم كوزير للداخلية فى عام ١٩٤٥ ثم رئيسا لمجلس الوزراء عقب اغتيال أحمد ماهر عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٦ ثم رئيس للوزراء وللمرة الثانية والأخيرة من ديسمبر ١٩٤٦ وحتى ديسمبر ١٩٤٨ .

(١) مجلس الوزراء المصرى ، محفظة فلسطين رقم ٩ ، مذكرة النقراشى إلى ترومان ، فى ٣٠ إبريل ١٩٤٥ .

(٢) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ - ٥/٨ ، برقية اللجنه العربية فى فلسطين (يافا) إلى النقراشى ، فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٥

(*) منها إعادة دول الجامعة العربية النظر فى علاقاتها السياسية والاقتصادية مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مضبطة الاجتماع الرابع لمجلس الجامعة ، ٢٤ مارس ١٩٤٧ .

(٤) وثائق المشير ، محفظة ٥ ، ملف ٢ (ج) مذكرة مرفوعة إلى وزير الحربية والبحرية ، سرى للغاية فى ١٩٤٨/١٢/٧ .

(٥) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ - ٥/٨ ، تقرير عن إحدى جلسات الجامعة العربية فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٧ ، مرسل لرياسة مجلس الوزراء المصرى فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ .

(٦) وثائق المشير ، محفظة ٥، ملف ٢جـ (حملة فلسطين) تقرير اللواء سليمان عبد الواحد فى ٨ إبريل ١٩٤٨ .

(٧) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١١٣١ ، ملف ٢٠/٢٣/١٨ تقرير عن القائم بالأعمال بالنيابة فى مفوضية مصر بمدريد إلى الخارجية المصرية ، فى ٩ فبراير ١٩٤٨ .

(٨) نفس المصدر ، خطاب رقم ٧/٣٢/٦٨ من وكيل الخارجية إلى وكيل وزراء الدفاع الوطنى فى ١٧ فبراير ١٩٤٨ .

(٩) رياسة مجلس الوزراء ملف ٦٤ - ٥/٨ مذكرة محمد حيدر (ياور الملك ووزير الدفاع الوطنى) إلى النقراشى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨ .

(١٠) نفس المصدر.

(١١) المصدر السابق، برقية عبد الرحمن عزام (أمين عام الجامعة العربية) إلى النقراشى (رئيس الوزراء) فى ٣٠ إبريل ١٩٤٨ .

(١٢) نفس المصدر ، من قنصل مصر العام بالقدس إلى وزير الخارجية ، فى فبراير ١٩٤٨ .

(١٣) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ٢٥٨ ، ملف ٥ ، مذكرة قنصل مصر بفلسطين الى حكومته فى ١٤ إبريل ١٩٤٨ .

(١٤) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ /٨/٥ ، مذكرة عبد المنعم مصطفى إلى النقراشى مايو ١٩٤٨ .

(١٥) وثائق المشير ، محفظة ١٦ ، ملف ٢ (ب) من إدارة المخابرات الحربية قسم الأمن – فى ١ مايو ١٩٤٨ .

(١٦) نفس المصدر ، من إدارة المخابرات الحربية إلى وزير الدفاع الوطنى ، فى ١١ مايو ١٩٤٨ .

(١٧) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ٢٥٨ ، ملف ٤ (مقابلات خشبة باشا وزير الخارجية) مذكرة عن مقابلة وزير الخارجية المصرى مع السفير البريطانى بالقاهرة فى ٢٥ أبريل ١٩٤٨ .

(١٨) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ – ٨ / ٥ ، من السفارة البريطانية إلى الحكومة المصرية فى ٧ أبريل ١٩٤٨ .

(١٩) نفس المصدر ، من وزير الخارجية البريطانية إلى النقراشى " سرى "، فى ٩ مايو ١٩٤٨.

(٢٠) نفس المصدر ، من قنصل مصر بالقدس إلى حكومته ، سرى جداً ، فى ٢ مايو ١٩٤٨ .

(٢١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ٢٥٨ ، ملف ٤ (مقابلات خشبة باشا وزير الخارجية) مذكرة عن مقابلة وزير الخارجية مع السفير البريطانى فى القاهرة، فى ٢٥ إبريل ١٩٤٨ .

(٢٢) رياسة مجلس الوزراء المصرى ، ملف ٦٤ – ٨ /٥ ، برقية قنصل مصر فى حيفا إلى حكومته ، فى ٢٥ ابريل١٩٤٨ .

(٢٣) مجلس الوزراء ، محافظ الجلسات ، جلسة ٩ مايو ١٩٤٨ .

(٢٤) نفس المصدر.

(٢٥) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ – ٨ / ٥ ، برقية عزام الى النقراشى فى ٣٠ ابريل ١٩٤٨ .

(٢٦) نفس المصدر .

(٢٧) المصدر السابق ، رسالة عزام إلى النقراشى فى ٦ مايو ١٩٤٨ .

(٢٨) نفس المصدر ، رسالة عزام إلى النقراشى فى ٨ مايو ١٩٤٨ .

(٢٩)المصدر السابق ، رسالة عزام إلى النقراشى فى ١١ مايو ١٩٤٨ .

(*) نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ على جواز إعلان الأحكام العرفية " كلما تعرض الأمن والنظام العام فى الأراضى المصرية أو فى أى جهة منها للخطر ، سواء كان ذلك بسبب إغارات قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية " انظر المذكرة التفسيرية حول هذا الموضوع بجلسة مجلس الوزراء المصرى ، جلسة ١١ مايو ١٩٤٨ .

(٣٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف الجديد ، محفظة ١٣٣١ ، ملف ١٤٠/٤٨/٥-١ ، من وحيد رأفت إلى النقراشى فى ١٣ مايو ١٩٤٨ .

(٣١) نفس المصدر ، تعليق النقراشى على رسالة محمد حسين هيكل (رئيس مجلس الشيوخ)، فى ١٣ مايو ١٩٤٨ .

(٣٢) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ - ٨ /٥ جـ٤ (مجلد رابع) مذكرة الخارجية - إدارة الشئون العربية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ .

(٣٣) نفس المصدر ، مذكرة الخارجية - إدارة الشئون العربية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ .

(٣٤) نفس المصدر، مذكرة..

(٣٥) نفس المصدر ، رد النقراشى على سؤالين لمندوب الإذاعة البريطانية B.B.C بخصوص فلسطين فى ١٦ مايو ١٩٤٨ .

(٣٦) مجلس الوزراء ، محافظ الجلسات ، جلسة ٢٣ مايو ١٩٤٨ .

(٣٧) نفس المصدر، جلسة ٢٣ مايو ١٩٤٨.

(٣٨) نفس المصدر ، جلسة ٦ يونية ١٩٤٨ .

(٣٩) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ - ٥/٨ ، مذكرة فى ٢٠ مايو ١٩٤٨ .

(٤٠) نفس المصدر ، برقية رمزية من عمان برقم ٣٣٧ /١٠ فى ١٩ مايو ١٩٤٨ .

(٤١) محافظ عابدين ، محفظة ٥٨٦ ، مذكرة وزارة المواصلات إلى الديوان الملكى ، فى ٢٠ مايو ١٩٤٨ .

(٤٢) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ - ٥/٨ ، مذكرة فى ٢٢ مايو ١٩٤٨ .

(*) عينت هيئة الأمم برنادوت كوسيط دولى لها فى فلسطين منذ ١٤ مايو ١٩٤٨ النقراشى نفس المصدر.

(٤٣) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٩ جزء ٦ ، برقية شفرية من النقراشى إلى بيروت ودمشق فى ٣ يونيو ١٩٤٨ .

(٤٤) نفس المصدر .

(٤٥) الخارجية المصرية ، الأرشيف الجديد ، محفظة ١٤٦٧ ، ملف ٣٧ - ٤٠ /٩-٢ سرى من قنصل مصر ببغداد إلى وكيل الخارجية ، سرى فى ٦ يونيو ١٩٤٨ .

(٤٦) المصدر السابق، النقراشي محفظة ١٣٣١ ، ملف ١٤٠ - ٤٨ / ٥-١ مذكرة فى ١٩ يونيو١٩٤٨ .

(٤٧) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤-٥/٨ ، من العراق وبيروت إلى الحكومة المصرية ، فى ١٩ مايو ١٩٤٨ .

(٤٨) نفس المصدر ، مذكرة لبعض عروض السلاح ،٢١ مايو ١٩٤٨ .

(٤٩) الخارجية المصرية ، الأرشيف الجديد ، محفظة ١٤٦٧ ، ملف ٣٧/٤٠/٩-١ سرى ، من مفوض مصر فى لبنان إلى وزير الخارجية ، سرى وعاجل ، فى ٢٥ مايو ١٩٤٨ .

(٥٠) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤-٥/٨ ، رسالة شفوية من الأمين العام للجامعة العربية إلى النقراشى فى ١٧ مايو ١٩٤٨ ، والجدير بالذكرأن عزام أخبر النقراشى أيضا أن الجيش العراقى تعطل يومين عن وصوله لأهدافه بسبب نسف (جسر المجامع) بخطأ من ضابط أردنى وأن الجيش العراقى لم يدخل فلسطين فعلا إلا فى ١٦ مايو ١٩٤٨ . نفس المصدر .

(٥١) نفس المصدر ، ملف ٦٤ / ١٠/٨ ، من وزير المملكة العربية السعودية فى مصر إلى النقراشى ، فى ٩ يونية ١٩٤٨ .

(٥٢) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨-٥، من عزام إلى النقراشى فى ١٧ مايو ١٩٤٨ .

(٥٣) نفس المصدر ، برقية رمزية من عمان برقم ٣٢١ /٧ فى ١٧ مايو ١٩٤٨ .

(٥٤) نفس المصدر ، من رئيس وزراء الأردن إلى النقراشى ، فى ٨ مايو ١٩٤٨ .

(٥٥) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤٦٧ ، ملف ٣٧-٤٠/٩-٢ سرى ،مذكرة الخارجية المصرية المصرية رقم /٢٠٨٩/٢/٠ فى ٣ يونيو ١٩٤٨ .

(٥٦) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤-٩/٨ جزء ١/٦ مذكرة ، برنادوت إلى الحكومة المصرية فى ٧ يونيو ١٩٤٨ .

(٥٧) نفس المصدر ، ملف ٦٤- ٩/٨ جـ ٤ ، من النقراشى (رئيس الوزراء) إلى المستر ب" اسكراتى (مندوب وسيط هيئة الأمم المتحدة لمسألة فلسطين) فى أوائل يونيو ١٩٤٨ .

(٥٨) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٩/٨ جزء ١/٦ ، من النقراشى (رئيس الوزراء) إلى الكونت فولك برنا دوت (الوسيط الدولى لهيئة الأمم المتحدة) فى ٩ يونيو ١٩٤٨ .

(٥٩) نفس المصدر ، من برنادوت إلى النقراشى ، فى ٩ يونيو ١٩٤٨ .

(٦٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ،محفظة ١٤٣٢ ، ملف ٦/٢٣/٦جـ٢ ، من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطنى ، سرى جداً فى ٩ يونيو ١٩٤٨ .

(٦١) رياسة مجلس لوزراء ، ملف ٦٤ - ٩/٨ جزء ١/٦ ، من النقراشى إلى وزير الدفاع الوطنى فى ١٠و١٦ يونيو ١٩٤٨ .

(٦٢) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٩/٨ من النقراشى إلى برنادوت ، فى ١٢ يونيو ١٩٤٨ .

(٦٣) المصدر السابق، ملحق بيان عن أعمال العد و المناقضة لقرار الهدنة ، من ١٥ إلى ٢٣ يونية ١٩٤٨ .

(٦٤) نفس المصدر ، من برنادوت إلى النقراشى فى ١٥ يونية ١٩٤٨ .

(٦٥) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٩ جزء أول ، من محمد أمين الحسينى (رئيس الهيئة العربية العليا) إلى النقراشى (رئيس الوزراء) فى ٢ شعبان ١٣٦٧ - ٢٨ يونية ١٩٤٨ .

(٦٦) نفس المصدر ، ملف ٦٤ ٨/٩ جزء أول ، من محمد أمين الحسينى إلى النقراشى فى ٢ شعبان ١٣٦٧-٢٨ يونية ١٩٤٨ .

(٦٧) نفس المصدر من النقراشى إلى وزير الدفاع الوطنى.

(٦٨) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٥، رسالة أمين الحسينى إلى النقراشى ، فى ٢٩ يونية ١٩٤٨ .

(٦٩) الخارجية المصرية ،الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤٦٧ ، ملف ٣٧ -٤٠/٩-٢ سرى جداً، من قنصل مصر فى عمان إلى وكيل الخارجية ، فى ١٦ يونية ١٩٤٨ .

(٧٠) نفس المصدر ، من مفوض المملكة الأردنية إلى الخارجية المصرية ، رسالة رقم ١/٢٣/١٥/٢٠١٥ فى ١٦ يونية ١٩٤٨ .

(٧١) نفس المصدر ، مذكرة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٤٨ .

(٧٢) نفس المصدر ، محفظة ١٣٣٠ ، ملف ١٤٠ /٤٨ /٥ سرى ، من الخارجية المصرية إلى مفوضية الجمهورية السورية بالقاهرة ، سرى وعاجل ، فى يوليو ١٩٤٨ .

(٧٣) نفس المصدر ، أوامر النقراشى على رسالة قنصل مصر فى بنى غازى فى ١٥ يونية ١٩٤٨ .

(٧٤) نفس المصدر ، ملف ٦٤ - ٨/٩ جزء ١/٦ ، أوامر النقراشى على رسالة قنصل مصر ببنى غازى ، فى ١٤ يونية ١٩٤٨ .

(٧٥) نفس المصدر ، ملف ٦٤ -٨/٥ أوامر النقراشى على رسالة قنصل مصر ببنى غازى فى ٢٧ يونية ١٩٤٨ .

(٧٦) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٩ جزء أول ، من النقراشى إلى برنا دوت فى ٢٨ يونية ١٩٤٨ .

(٧٧) المصدر السابق ، من النقراشى إلى برنادوت فى أول يوليو ١٩٤٨

(٧٨) نفس المصدر ، رسالة وحيد رأفت إلى النقراشى رداً على مقترحات الوسيط الدولى لإيجاد حل لقضية فلسطين ، فى ٣ يوليو ١٩٤٨ .

(٧٩) نفس المصدر ، رسالة وحيد رأفت إلى النقراشى فى ٧ يوليو ١٩٤٨ .

(٨٠) نفس المصدر ، رسالة الملك عبد العزيز فى ٢٩ رجب سنة ١٣٦٧ -٧ يوليو ١٩٤٨ .

(٨١) نفس المصدر ،ملف ٦٤ - ٨/٥ ج٤ (مجلد رابع) من محمد أمين الحسينى (مفتى

فلسطين) إلى النقراشى ، سرى فى ١٤ يوليو ١٩٤٨ .

(٨٢) المصدر السابق ، ملف ٦٤ -٨/٩ ج ٦ ، رسالة الملك عبد الله إلى فاروق ملك مصر ، فى ١٢ يوليو ١٩٤٨ .

(٨٣) نفس المصدر ، رسالة محمود فوزى للنقراشى ، فى ١٥ يوليه ١٩٤٨ .

(*) وهو ما أقترحه برنا دوت فى ٣ يوليو ١٩٤٨ عندما دعا إلى وقف القتال فى القدس وتجريد المدينة كلية من السلاح .

(٨٤) نفس المصدر ، مذكرة بالملف حول موقف الدول العربية من مقترحات برنا دوت بشأن الهدنة ، د.ت.

(٨٥) نفس المصدر ، رسالة النقراشى إلى برنا دوت (بشأن مخالفة اليهود لأحكام الهدنة ، فى ٢٩ يوليه ١٩٤٨ .

(٨٦) نفس المصدر ، من النقراشى إلى جناب المستر ب.اسكارتى (ممثل وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين) فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٨ .

(٨٧) نفس المصدر ، من النقراشى إلى برنا دوت فى ٢٠ يوليه ١٩٤٨ .

(٨٨) نفس المصدر ، ٦٤-٨/٥ ج٤ (مجلد رابع) مذكرة من مصلحة الميكانيكا و الكهرباء إلى رئيس مجلس الوزراء ،فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨ .

(٨٩) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٩ ،رسالة محمد حيدر (وزير الدفاع)إلى النقراشى فى ٧ أغسطس ١٩٤٨ .

(٩٠) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٩ ج٦، من محمد أمين الحسينى (رئيس الهيئة العربية العليا) و حسين الخالدى ، (رئيس بلدية القدس المنتخب) إلى النقراشى فى ٢٥ يوليو ١٩٤٨ .

(٩١) نفس المصدر ، من محمد أمين الحسينى إلى النقراشى ، فى ٤ أبريل ١٩٤٨ .

(٩٢) نفس المصدر ، من محمد أمين الحسينى إلى النقراشى ، فى ١٢ شوال ١٢٦٧ (١٧ أغسطس ١٩٤٨).

(٩٣) نفس المصدر ،ملف ٦٤ -٨/٥ ج ٤ (مجلد الرابع) برقية من عمان حول الموضوع ، فى ١٢ أغسطس ١٩٤٨ .

(٩٤) نفس المصدر، ملف ٦٤ -٨/٥ ج٦ ، من بابلواسكاراتى إلى النقراشى فى ١٨ أغسطس ١٩٤٨ .

(٩٥) نفس المصدر ، ملف ٦٤ -٨/٩ ، من بابلواسكاراتى إلى النقراشى ، فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٨ .

(٩٦) نفس المصدر ، صورة تقرير لجنة التحقيق الدولية التى أرسلها برنا دوت إلى شرتوك (وزير الشئون الخارجية لحكومة إسرائيل المؤقتة) فى ٩ سبتمبر ١٩٤٨ .

(٩٧) المصدر السابق، مذكرة عن اجتماع النقراشى وعزام وبرنادوت لبحث مسألة اللاجئين بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٨٤ .

(٩٨) مجلس الوزراء المصرى ، محاضر الجلسات ، جلسة ١٩ يوليو ١٩٨٤ .

(٩٩) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٥ جـ٤ (مجلد رابع) رسالة الدكتور بورس طمشس إلى النقراشى فى ١٠ يوليو ١٩٤٨ .

(١٠٠) نفس المصدر ، برقية من المفوضة المصرية باستكهولم إلى النقراشى فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ .

(١٠١) نفس المصدر، من أحمد خشبة (وزير الخارجية) إلى برنادوت فى ١١ أغسطس ١٩٤٨.

(١٠٢) نفس المصدر ملف ٦٤-٨/٩ ، من النقراشى (رئيس الوزراء) إلى الوسيط الدولى لهيئة الامم المتحدة فى فلسطين ، فى سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٠٣) نفس المصدر فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٠٤) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤-٨/٩ جزء ١/٦ ، رسالة أحمد موسى إلى النقراشى فى أول نوفمبر ١٩٤٨ .

(١٠٥) نفس المصدر.

(١٠٦) نفس المصدر ملف ٦٤-٨/٩ ، من النقراشى (رئيس الوزراء) إلى الوسيط الدولى لهيئة الامم المتحدة فى فلسطين ، فى سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٠٧) جامعة الدول العربية ، اجتماعات اللجنة السياسية ، مضبطة الجلسة الرابعة ، فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ ، ص٣ .

(١٠٨) سياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤-٨/٥ ج٤ ، (مجلد رابع) ، رسالة أحمد محمد خشبة (وزير الخارجية) إلى أباظة باشا ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ .

(١٠٩) نفس المصدر ، برقية أحمد محمد خشبة (وزير الخارجية) من باريس فى ١٢ ،١٣ نوفمبر ١٩٤٨ .

(١١٠) نفس المصدر ، من النقراشى إلى وزير الحربية ،هام و عاجل فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، و الجدير أنه قد جاء تمسك النقراشى فى موقفه من وجود قوة الفالوجا و تموينها فى الوقت الذى عقدت فيه الحكومة الأردنية عن طريق عبد الله التل قائد قواتها بالقدس اتفاقاً مع موشى ديان فى أول ديسمبر ١٩٤٨ بمقتضاه تم إيقاف إطلاق النار بين الجانبين نهائياً ، نفس المصدر.

(١١١) نفس المصدر، ملف ٦٤-٨/٥ ج٤ (مجلد رابع) من النقراشى إلى وزير الحربية ، هام و عاجل ، فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ .

(١١٢) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٩ جزء ١/٦ ، مذكرة حول الموضوع فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨.

(١١٣) المصدر السابق ، مذكرة حول الموضوع فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٨ .
(١١٤) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/٥ برقية محمود فوزى (مندوب مصر لدى هيئة الأمم) برقم ٧٤/٢٤٨ فى ٢٦ إبريل ١٩٤٨ .
(١١٥) المصدر السابق ، من قنصل مصر بالقدس إلى حكومته ، ١٧،١٦ مايو ١٩٤٨ .
(١١٦) نفس المصدر ، تعليق النقراشى على رسالة قنصل مصر بالقدس فى ١٦ ،١٧ مايو ١٩٤٨ .
(١١٧) نفس المصدر، من المفوض المصرى فى سوريا إلى حكومته ، فى ١٩ مايو ١٩٤٨ .
(١١٨) نفس المصدر ، من الملك عبد العزيز إلى النقراشى ، د.ت .
(١١٩) نفس المصدر ، من الملك عبد العزيز إلى النقراشى ، برقية من الرياض فى ٢١ مايو ١٩٤٨ .
(١٢٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤٦٧ ، ملف ٩/٤٠/٣٧ حـ ٢ سرى ، رسالة قنلية مصر فى بغداد ، سرى ، فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ .
(١٢١) نفس المصدر ، محفظة سوريا رقم ٨، ملف ٥ سرى جـ٤، مذكرة الخارجية المصرية - إدارة الشئون العربية ، مذكرة مرسلة إلى العديد من المفوضيات المصرية بالخارج ، سرى، فى ٢٤ مايو ١٩٤٨ .
(١٢٢) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ - ٨/٥ مذكرة عن قيام إدارة مدنية فى فلسطين بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٨ .
(١٢٣) نفس المصدر ، ملف ٦٤-٨/١ (خاص) سرى ، مذكرة عبد المنعم مصطفى (مدير الإدارة السياسية للجامعة العربية) بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٨ .
(١٢٤) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجدد ، محفظة سوريا رقم ٨، ملف ٥ سرى ج٤، من وكيل الخارجية المصرى إلى وزير مصر المفوض فى دمشق فى ١٤ يوليو ١٩٤٨ .
(١٢٥) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤ - ١٤/٨ ، مذكرة الهيئة العليا إلى رياسة مجلس الوزراء المصرى ، د.ت .
(١٢٦) نفس المصدر ، جاءت هذه الأسماء على النحو التالى : أحمد حلمى - جمال الحسينى - عونى عبد الهادى - سليمان طوقان - راغب الناششيى - اسحق دوريش - حسين أبو السعود - هنرى كتن - رجائى الحسينى - حسين الخالدى - عيسى البندك - آمين عقل - اكرم زعيتر - يوسف صهيون - فائق العنبتاوى - رفيق التميمى .
(١٢٧) نفس المصدر ، صورة البرقية المرسلة من الملك عبد اللّه إلى أحمد حلمى ، فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨
(١٢٨) نفس المصدر ، رد أحمد حلمى على رسالة الملك عبد اللّه ، فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ .
(١٢٩) نفس المصدر ، رسالة الملك عبد اللّه إلى أحمد حلمى ، فى ٢٠ سبمبر ١٩٤٨ .

(١٣٠) المصدر السابق ، من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية المصرية ، فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٣١) نفس المصدر ، صورة برقية مفتوحة واردة من غزة ، من أحمد حلمى (رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين) إلى وزير خارجية المملكة المصرية ، فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨

(١٣٢) نفس المصدر ، برقية الملك عبد الله للحكومة المصرية بواسطة المفوضية الأردنية الهاشمية بمصر برقم ١٩/١ ، فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٣٣) نفس المصدر ، من الأمين العام للجامعة العربية إلى المفوض الأردنى بالقاهرة ، فى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٣٤) نفس المصدر ، رسالة يوسف هيكل إلى النقراشى ، فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٣٥) نفس المصدر ، من نائب السفير البريطانى فى مصر إلى النقراشى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٣٦) نفس المصدر (مكتب الرئيس) حديث بين النقراشى والمستر تشابمان اندروز نائب السفير البريطانى بالقاهرة ، يوم الثلاثاء ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨ .

(١٣٧) نفس المصدر ، من توفيق أبو الهدى (رئيس وزراء شرق الأردن) إلى النقراشى (رئيس وزراء مصر) فى ١١ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٣٨) المصدر السابق ، بلاغ رسمى مصرى بالاعتراف بحكومة عموم فلسطين ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٣٩) الخارجية المصرية الأرشيف السرى الجديد ، محفظة سوريا رقم ٨ ، ملف ٥ سرى جـ٤، ، من وزير الخارجية المصرى إلى المفوض المصرى بدمشق ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٤٠) نفس المصدر ، من المفوض الملكية العراقية بمصر إلى الخارجية المصرية ، فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٤١) نفس المصدر ، برقية رمزية من كابول إلى رياسة مجلس الوزراء المصرى ، فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٤٢) نفس المصدر ، تلغراف عجاج نويهض للنقراشى ، فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٤٣) نفس المصدر ، من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية ، مذكرة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٤٤) نفس المصدر ، ملف ٦٤ - ٨/١٠ ، مذكرة بالملف فى ١١ أكتوبر ١٩٤٨ .

(١٤٥) الجامعة العربية ، دور الانعقاد التاسع ، مضبطة الجلسة الختامية لإجتماع اللجنة السياسية ، فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ .

(١٤٦) الخارجة المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة سوريا رقم ٨ ، ملف ٥ سرى ج٤ ، رسالة النقراشى إلى وزير مصر المفوض ، فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

(١٤٧) المصدر السابق ، تلغراف النقراشى إلى وزير مصر المفوض فى دمشق ، فى٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

(١٤٨) نفس المصدر ، من وزارة الخارجية ، إدارة الصحافة ، نشرة سرية إلى بعثات التمثيل الملكى المصرى ، فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ .

(١٤٩) نفس المصدر ، رسالة شفهية من رئيس الجمهورية السورية إلى الملك فاروق جوابا على رسالة الأخير ، فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ .

(١٥٠) نفس المصدر ، مذكرة حكومة عموم فلسطين إلى الأمانة العامة للجامعة العربية فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ .

(١٥١) رياسة مجلس الوزراء ، ملف ٦٤-٨/١٠ ، من صالح عشماوى (الوكيل العام للإخوان المسلمين) إلى النقراشى (رئيس مجلس الوزراء) فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٨ .

موقف مصر من انقلابات سوريا
(١٩٤٩ - ١٩٥٢)
من واقع أوراق الخارجية المصرية

د . عبداللطيف محمد الصباغ
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب - جامعة بنها

موقف مصر من انقلابات سوريا

(١٩٤٩ - ١٩٥٢)

من واقع أوراق الخارجية المصرية

مقدمة:

تعرضت سوريا لثلاثة انقلابات عسكرية متتالية فى أقل من تسعة أشهر من عام ١٩٤٩، جاءت هذه الانقلابات عقب نكبة ١٩٤٨ وهى فترة حاسمة فى تاريخ الأمة العربية، واستُكملت بانقلاب رابع فى أواخر عام ١٩٥١، ومما لاشك فيه أن هذا العدد من الانقلابات كبير جداً، يفقد أى بلد توازنه السياسى والاقتصادى والعسكرى، ولم تقف الانقلابات السورية عند هذا الحد وإنما امتدت إلى أواخر الستينيات، لكننا نكتفى بفترة ما قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لأن الفترة التالية شهدت اهتماماً مصريا واضحاً بسوريا انتهت بالوحدة بينهما فى إطار التصدى لحلف بغداد وتطويق إسرائيل، وقد تعرض للفترة الأخيرة كثير من الباحثين بالدراسة.

ونتعرض فى هذه الدراسة للموقف المصرى فى أواخر عصر الملكية من هذه الانقلابات لنكشف النقاب عن مدى الوعى القومى لدى الحكومة المصرية، وهل كان هناك نية لدى القيادة السياسية المصرية لوضع إسرائيل بين فكى الكماشة؟ أم هل كان هناك وعى مصرى بأهمية سوريا بوصفها عمقاً استراتيجياً لمصر؟

ونطرح هنا فرضية أن يكون وراء هذا الكم من الانقلابات يد أجنبية تشغل هذا البلد بما له من ثقل والأمة العربية عن إسرائيل الناشئة، ولندع الدراسة تثبت أو تنفى تلك الفرضية، ويدعونا لطرح هذه الفرضية ما ورد فى مذكرات السياسى السورى المعاصر للأحداث والمشارك فيها معروف الدواليبى[1] من أن المحفل الماسونى لم يترك أحداً من رجال السياسة وطلاب البعثات آنذاك إلا

وألقى فى روعه أن الانضمام للماسونية يسهل مهامه ويؤمن طريقه السياسى والعلمى فى الداخل والخارج(٢).

واعتمدت الدراسة بشكل أساسى على أوراق الخارجية المصرية، إضافة إلى وثائق الخارجية الأمريكية والصحف المصرية المعاصرة للأحداث، وجاءت الدراسة فى تمهيد وأربعة محاور وخاتمة، واضطررت فى كثير من الأحيان إلى إلقاء الضوء على أحداث سوريا الداخلية، وموقف القوى الدولية من الانقلابات، لتكتمل الصورة.

التمهيد

خلعت سوريا ربقة الاستعمار الفرنسى عام ١٩٤٣ منتهزة أحداث الحرب العالمية الثانية وكان شكرى القوتلى أول رئيس للجمهورية السورية، وأُعيد انتخابه فى عام ١٩٤٨، وارتبط مع مصر بعلاقات طيبة باعتبارها الشقيقة الكبرى، فعلى سبيل المثال طلبت سوريا من مصر رعاية مصالح السوريين فى الحجاز وأنقرة وبومباى والصين. نظراً لعدم وجود ممثلين لها بتلك البلدان، ورحبت مصر بطلب سوريا. (٣) ولجأ السوريون فى المناطق التى لا يوجد لهم تمثيل قنصلى بها إلى القنصلية المصرية، ومن أمثلة ذلك لجوء محمد بديع طليمات السورى الجنسية فى مدينة سكوبيه عاصمة جمهورية مقدونيا اليوجسلافية إلى المفوضية المصرية طالباً حماية ممتلكاته أثناء غيابه فوافقت القنصلية(٤) .

ومع تأجج القضية المصرية أعلن القوتلى تأييد بلاده لحق مصر فى الاستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن كامل أراضيها، وأعلنت أحزاب سوريا وطلابها وجماعة الإخوان المسلمين بها فى بيانات لهم عن تأييدهم لمصر ضد الإنجليز (٥) .

أما المشكلة الكبرى التى علقت بسوريا فى علاقاتها العربية فتمثلت فى مشروعى "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب"، وترجع فكرة الوحدة فى تاريخ

العرب المعاصر إلى سقوط الخلافة العثمانية ١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك، فطمعت العروش العربية فى الخلافة، وبدأت فى التمهيد لها بمشروعات وحدات إقليمية، اختلفت الحكومات والشعوب حول أنماط هذه المشروعات وكيفية تحقيقها، وكانت سوريا فى أعقاب استقلالها مطمعاً للأسرة الهاشمية؛ فحاول الملك فيصل فى العراق ضم سوريا ليشكل هلالاً خصيباً، أما أخوه عبد الله فى الأردن فأراد ضم سوريا إلى عرشه باسم "سوريا الكبرى". [٦] وتوجس الاتحاد السوفيتى خيفة أيضاً من مثل هذه المشروعات ورآها صناعة بريطانية لتفتيت الصف العربى فى مواجهة الإمبريالية والصهيونية.[٧] وهو وإن كان تفسيراً تآمرياً لا يخلو من مصلحة، لكنه لا يبتعد كثيراً عن الواقع، ويتفق مع ما آلت إليه الأمور.

وكان الملك عبد الله بن الحسين قد أرسل إلى شكرى القوتلى يطلب رأيه فى موضوع "سوريا الكبرى"، بعد أن بين له أهمية الاتحاد فى مواجهة الصهيونية، وأن الوضع الحالى لا يترك سوى كيانات ضعيفة لا تقوى على مواجهة الأخطار، وأن الاتحاد واجب وطنى لمصلحة الأمة العربية. [٨] وحين عرض القوتلى المشروع على البرلمان اتخذ قراراً جماعياً برفضه، حتى أن النائب منير العجلانى المعروف بتأييده لمشروع سوريا الكبرى قال"إننا نعتقد أن شرق الأردن (منطقة) موبوءة يجب أن نقيم من حولها الحجر الصحى حتى نسلم من وباء الاستعمار والصهيونية"[٩] . ورؤية الملك عبد الله لمميزات الوحدة لها وجاهتها إذا خلت من الأطماع الشخصية، فهل يقبل أن يكون الاتحاد تحت قيادة حرة ديمقراطية يختارها الشعبان؟!

كان مشروع الهلال الخصيب (العراق- سوريا) هو الأكثر ملاءمة للتحقيق، فرصدت الخارجية الأمريكية الأمر قائلة "منذ عام ١٩٤٩ غدت مسألة الوحدة هى القضية العظمى التى شغلت شعوب الشرق الأدنى وحكوماته من حيث الرغبة فى الاتحاد ونمطه وعلاقته بالدول الأخرى. غير أن المشروع تأثر بعدة أمور منها رغبة الشعبين العراقى والسورى وحكومتيهما فى الاتحاد، وأثر العملية على

السلام فى الشرق الأدنى، والمصالح البريطانية فى العراق واستمرارية المصالح الفرنسية فى سوريا، وحميمية العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، وموقف كل من مصر والسعودية من هذه الوحدة؛ فمصر التى ترغب فى استعادة زعامتها للعالم العربى عارضت مشروعات الوحدة السورية وتبنت اقتراحا بديلاً بضمان الأمن بين كل الدول العربية وتقوية جامعة الدول العربية، أيدتها فى ذلك السعودية المنافس التقليدى للأسرة الهاشمية. وعارضت إسرائيل أى من مشروعات الوحدة العربية، معتقدة أن مثل هذه المشروعات موجهة ضدها بالدرجة الأولى، وتؤثر على الأوضاع فى فلسطين(١٠) .

أما أهم ملامح الموقف الدولى من مشروع الهلال الخصيب، فإن بريطانيا ساندته ودفعته بقوة لتوسيع سلطة الحكم الهاشمى العراقى الحليف التقليدى لها، فى حين عارضته فرنسا حفاظاً على الحالة الراهنة فى الشرق الأدنى، إذ كان لديها هاجس الخوف من تمديد النفوذ البريطانى إلى سوريا، التى تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ لها. أما موقف الولايات المتحدة من المشروع فقد أتى فى منطقة محايدة بين الموقفين البريطانى والفرنسى، ففضلت عدم التدخل الأجنبى ولم تساند مثل هذه المشروعات (١١).

هكذا ارتبطت مصر مع سوريا بعلاقات طيبة قبيل الانقلابات، ولم يعكر صفو علاقاتهما سوى هاجس الوحدة السورية مع أى من الأردن أو العراق، وهو المشروع الذى مثَّل أطماعاً شخصية للأسرة الهاشمية وتسبب فى فرقة بين البلدان العربية حكومات وشعوب، فضمت جبهة المعارضة مصر والسعودية ولبنان، وعلى الصعيد العالمى وقفت فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة ضد المشروع مع اختلاف الأسباب، بينما ساندت بريطانيا المشروع.

الانقلاب الأول

فى ٣٠ مارس ١٩٤٩ استيقظ أهالى دمشق والمدن السورية الكبرى على مشهد المصفحات العسكرية تعج بها الشوارع، وقد احتلت المصالح الحكومية

وتعطلت المواصلات، ثم تبين للجميع أن انقلاباً يتزعمه حسنى الزعيم[١٢] قائد الجيش قد سيطر على مقاليد الحكم، وما لبث أن اعتقل الرئيس القوتلى ورئيس الوزراء خالد العظم وعدداً من الوزراء، [١٣] لكن دون إراقة دماء. وأصدر الزعيم قراراً بحل البرلمان السورى، وأعلن عن عزمه تشكيل لجنة لوضع دستور جديد وإجراء انتخابات مبكرة[١٤] .

واستدعى الزعيم رجال المعارضة وعلى رأسهم رشدى الكخيا زعيم حزب الشعب وأكرم الحورانى زعيم كتلة الوطنيين، وطلب منهم استلام الحكم فوراً فطلبوا مهلة لدراسة الأمر، ولما لمس أعضاء حزب الشعب تأييد الشعب فى مظاهرته للانقلاب توجهوا إلى الزعيم وأبدوا موافقتهم لاستلام الحكم، فطلب منهم أن يكون هو نفسه وزيراً للدفاع، فطلبوا مهلة للتفكير مرة أخرى، فلما تبين لهم التأييد الشعبى عادوا فطلب منهم الزعيم أن يكون رئيساً للوزراء فأعلنوا رفضهم لذلك[١٥] .

وقد ألقت أحداث سوريا بظلال من الشك والريبة لدى العواصم العربية، لكن المفوضية السورية فى القاهرة عقدت مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه أن ما حدث فى سوريا حركة داخلية حتمتها مصلحة البلاد، ولا دخل ليد أجنبية فيها، وأن سياسة سوريا تجاه أشقائها العرب وبخاصة مصر لن تتغير، ووزعت صوراً من بيان الزعيم حدد فيه سياسته[١٦] .

ولكن هل كانت هناك يد أجنبية وراء الانقلاب؟ أكد الكاتب الأمريكى نعوم تشومسكى أن المخابرات المركزية الأمريكية CIA قد أجرت محادثات مع حسنى الزعيم فى عام ١٩٤٨ لبحث إمكانية دعم دكتاتورية عسكرية فى سوريا، وبعدها بعدة أشهر كان الانقلاب الذى ارتقى بالزعيم إلى سدة الحكم هناك، ووافق الزعيم على امتياز خط أنابيب أرامكو (التبلاين) تحقيقاً لرغبة الولايات المتحدة، وفى طريق محادثات السلام مع إسرائيل عرض توطين ربع مليون لاجئ فلسطينى فى سوريا، لكن إسرائيل لم تتابع الأمر بسرعة كافية. ولم يلبث أن

أطاح انقلاب آخر بالزعيم بعد عدة أشهر [١٧] .

وأكد معروف الدواليبى أحد المسئولين فى حكومة القوتلى وجود علاقة للمخابرات المركزية الأمريكية فى انقلاب الزعيم محتجاً بأن المخابرات المذكورة استفادت من حنق السوريين على حكامهم فى أعقاب هزيمة ١٩٤٨ على يد إسرائيل، ولاسيما أن اللجنة الاقتصادية فى البرلمان التى كان يرأسها الدواليبى نفسه رفضت اتفاقية التبلاين لنقل البترول السعودى إلى شواطئ المتوسط عبر الأراضى السورية احتجاجاً على قيام إسرائيل ، وعزز رأيه بأن الاتفاقية المذكورة تم التوقيع عليها فى اليوم السادس للانقلاب مباشرة، كما تنازلت حكومة الانقلاب فى الفترة ذاتها عن نهر الدان لإسرائيل، وهو النهر الذى يغزى نهر الأردن، بما يؤكد وجود علاقة بين قادة الانقلاب والولايات المتحدة، وأن الانقلاب كان مخططاً لدعم إسرائيل [١٨].

أما وثائق الخارجية الأمريكية فلم تشر - بالطبع- إلى أى تحالف مع زعماء الانقلاب ، وجاءت أول إشارة إلى الانقلاب بناء على طلب الاعتراف المقدم من حكومة الزعيم إلى الحكومة الأمريكية، ورحبت الخارجية بإعلان الزعيم احترام التزامات سوريا الدولية، وتعهده بإجراء مفاوضات هدنة مع إسرائيل، وتشاورت الخارجية الأمريكية مع كل من بريطانيا وفرنسا لتعترف بالحكومة السورية الجديدة[١٩].

ومما تجدر الإشارة إليه أن توجس مصر لم يكن نابعاً من وجود يد أجنبية فى الانقلاب، وإنما دافعه الأساسى موقف الحكومة الجديدة من مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب؛ وهو ما صرح به وزير الخارجية المصرى فى نيويورك بقوله "إن مشروع سوريا الكبرى أُعد ليكون معول هدم للوحدة العربية ، وأن مصر تعارض مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب لأنها ترى فيهما مآرب استعمارية"[٢٠] .

لم تخض الصحافة المصرية فى مشروعية الانقلاب السورى، واعتبرته حدثاً

داخلياً، وتمنت ألا يكون لأى دولة عربية أو أجنبية دخل فى الانقلاب، وعلى أن تستقر الأوضاع فى سوريا فى أسرع وقت، وأن يعود الجيش إلى ثكناته، وأن يجرى الزعيم انتخابات دستورية، وأعربت عن قلقها إزاء مصير شكرى القوتلى ورئيس وزرائه خالد العظم، داعية إلى إطلاق سراحهما وصيانة كرامة الرجال أصحاب الماضى وحريتهم [٢١] .

حاول حسنى الزعيم أن يوجه رسالة إلى مصر بطريق غير مباشر، فبعث برسالة خاصة إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية، لزيارة سوريا بعد الانقلاب، وتحدث معه فى أسباب الانقلاب، وتعهد له بالحفاظ على النظام الجمهورى وحسن معاملة شكرى القوتلى، كما طلب منه التوسط لدى مصر للاعتراف بالنظام الجديد فى سوريا[٢٢].

وقد أدرك حسنى الزعيم منذ البداية أهمية اعتراف مصر بالوضع الجديد فى سوريا، وعلق آمالاً كبيرة عليها، فطلب من وزير مصر المفوض فى دمشق الاتصال بحكومته فى هذا الشأن، مؤكداً أن اعتراف مصر سيؤدى إلى اعتراف الدول العربية والأجنبية به، واستشهد فى ذلك بإشارة وزير خارجية فرنسا أن بلاده علقت اعترافها بالحكومة السورية الجديدة على اعتراف مصر، وأضاف الزعيم أنه لن يعقد معاهدة أو محالفة مع أية دولة أخرى إلا بعد عرض نصوصها على مصر والسعودية وجامعة الدول العربية، وقال إنه يعلم حرص مصر على شكرى القوتلى، ومن ثم فإنه يسهر على راحته وسلامته، ومعاملته بما يليق بماضيه فى الجهاد، وسيترك أمره للمجلس النيابى الجديد[٢٣] .

ويرجع قلق مصر إلى ما هو معروف عن حسنى الزعيم من مناداته فى ظل الاحتلال الفرنسى لسوريا بالاتحاد مع العراق تحت عرش الملك فيصل، لكنه قال: "ناديت بالوحدة عندما كانت سوريا تحت الاحتلال، أما وقد استقلت فلا سبيل للعودة إلى الوراء" [٢٤]. ومصر وإن تريثت بعض الشىء إلا أنها لم تخف قلقها رسمياً، فأرسل الملك فاروق مندوبين إلى سوريا لتقصى الحقائق والاطلاع

على حقيقة الانقلاب والاطمئنان على صحة شكرى القوتلى، وقد أكد المندوبان أن الحدث داخلى وأن القوتلى يقيم بصفة مؤقتة فى مستشفى خارج دمشق ويعامل معاملة حسنة[٢٥]. وحين استفسرت الخارجية المصرية عن طريق مفوضيتها فى دمشق عن حقيقة موقف الحكومة الجديدة من مشروعى "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب"، اجتمع القائم بالأعمال المصرى مع حسنى الزعيم فى حضور المفوض السعودى فى دمشق وفى خلال ذلك الاجتماع أقسم الزعيم غير مرة بشرفه العسكرى وبمقدساته أنه لا يسمح بأى من هذه المشروعات وأنه هو وجنوده يموتون دون استقلال سوريا ونظامها الجمهورى، وقال "إن الشعب السورى يمقت أى تفكير من هذا النوع، وأنه يعتبر الملك عبد الله موظفاً إنجليزياً، ولا يصح أن تنضم سوريا إلى مائتى ألف نسمة هم تابعين أصلاً لسوريا، وإذا كان ثمة تفكير فى هذا المشروع فلينضم شعب شرق الأردن دون مليكه أو تاجه لسوريا، فلا يعقل أن يتقهقر الانقلاب بسوريا إلى الوراء ... وأُطمئن مصر أننى لن أقدم على معاهدة أو محالفة عسكرية أو غير عسكرية إلا بعد عرض نصوصها على مصر أولاً ثم المملكة العربية السعودية والجامعة العربية، ولن أنفرد بأية قضية سياسية أو قومية"[٢٦] .

وبعد التعرف على رأى الزعيم استطلع الوزير المفوض المصرى آراء كبار الساسة السوريين؛ فقال فارس الخورى: إن الانقلاب أصبح أمراً واقعاً لا سبيل لمقاومته الآن، وتقتضى الحكمة إنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحياة النيابية، وأكد أنه لن يشترك فى حكم جاء على أثر حركة غير شرعية، فالانقلابات أياً كانت مبرراتها لا يسوغ لمثله قبولها، وأنه لا يرى مانعاً من تقديم النصح. أما الأمير عادل أرسلان فيشك فى دوام الأمر للزعيم، لأنه لا يستند إلا لقوة الجيش، ووصف الزعيم بالتسرع والجهل، وأن التعاون معه لا يأتى إلا من باب الخوف من بطشه. وفى مقابلة مع محسن البرازى[٢٧] اعترف بأخطاء العهد السابق، لكنه يأسف لما آلت إليه الأمور، ووصف الزعيم بالغلظة والتفاهة وسوء الخلق، والنزوع إلى الاستبداد وشعوره بمركب النقص إزاء الساسة المثقفين، ومع

ذلك طلب من مصر والسعودية أن تبدياً عطفاً على الزعيم حتى لا يرتمى فى أحضان الهاشميين، وعليهما أن يتريثا فى الاعتراف به، وقد يكون من الخير إيجاد نص للاعتراف به يُعَلق على الاحتفاظ بسوريا جمهورية مستقلة. (٢٨)

لم تكتف مصر باستطلاع آراء الساسة السوريين، وإنما أرسلت وزارة الخارجية إلى بعثاتها الدبلوماسية فى البلدان العربية، لموافاتها بما يتوفر لديها من معلومات عن انقلاب سوريا، وعلاقته بمشروعات الوحدة، لتتمكن من تكوين فكرة صحيحة تستطيع الخارجية على أساسها تكييف صياغة سياستها العامة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. (٢٩) وجاء الرد من مختلف العواصم بأن الدلائل تشير إلى أنه انقلاب داخلى، وهذا لا يمنع أن بريطانيا تحاول الاستفادة من الموقف الحالى بالترويج لمشروعى "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب" عن طريق الملك عبد الله فى الأردن ونورى السعيد فى العراق[٣٠]. وبالفعل سافر نورى السعيد فى زيارة لسوريا عارضاً مساعدة العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً إذا ما تعرضت لأية مخاطر، ومما لا شك فيه أن تلك الزيارة فتحت الباب للخوض فى مشروع "الهلال الخصيب" [٣١].

حرصت مصر حرصاً شديداً على ألا يصاب شكرى القوتلى بأى أذى، فقام وزير مصر المفوض فى دمشق بزيارة الزعيم أكثر من مرة، ولفت نظره إلى ضرورة معاملة القوتلى بما يليق وماضيه، واقترح عليه أن يُنقل من معتقله إلى منزل يقيم فيه مع أسرته، وكاد الزعيم أن يستجيب للاقتراح لولا تدخل أحد الحضور قائلاً إن ذلك يتطلب حراسة خاصة، ولا يوجد منزل تتوفر فيه شروط الأمن ، ووعد الزعيم بحث الأمر بجدية. ورجح وزير مصر المفوض أن الزعيم يحتفظ بورقةمصير القوتلى كأحد الأوراق المهمة فى التفاوض مع مصر والسعودية[٣٢]. وظلت مصر تبذل جهودها إلى أن تمكنت من الإفراج عن القوتلى والسماح له بمغادرة البلاد واحتضنته[٣٣] .

وفى ٢١ إبريل قرر حسنى الزعيم القيام بزيارة مفاجئة لمصر، التقى خلالها

مع الملك فاروق فى المزارع الملكية بإنشاص، وطمأنه بأنه ضد مشروعات الوحدة، واختار الزعيم محسن البرازى مفوضاً له فى القاهرة، وتفاءلت الصحافة السورية بدخول علاقات البلدين طوراً جديداً(٣٤). وبالفعل حققت الزيارة الهدف منها فقرر مجلس الوزراء المصرى الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، وتوجه القائم بأعمال المفوض المصرى فى دمشق إلى مقر مجلس الوزراء السورى وسلم الزعيم الاعتراف المصرى الرسمى، وأعلن الخبر فى الإذاعة المصرية، وتتابعت الدول العربية والأجنبية بالاعتراف بالوضع الجديد فى سوريا(٣٥). وأعلن الزعيم عبر إذاعة دمشق فى ٢٩ إبريل أنه لا يرضى بمشروع سوريا الكبرى ولا بالهلال الخصيب (٣٦) .

وقد جاءت زيارة الزعيم لمصر فى وقت رفض فيه الزعيم مقابلة الملك عبد الله والأمير عبد الإله على الحدود، واعتبر ساسة مصر هذا الرفض نصراً لسياستهم فى الشرق لأنها أبعدت شبح المشروعات الاتحادية عن المنطقة،(٣٧) وعندما تكشف الموقف السورى تماماً امتدحت الصحف المصرية حكومة الزعيم، موضحة أيادى سوريا البيضاء فى القضية الفلسطينية، وتكريم الزعيم لرجال الجيش السورى الذين شاركوا فى حرب فلسطين، فى مقابل سوء معاملة الحكومة السابقة لهؤلاء الرجال(٣٨) .

كان الزعيم يطمع فى أكثر من اعتراف مصر به، ففور عودته من زيارة مصر استدعى وزير مصر المفوض فى دمشق وطلب منه أن يسأل حكومته عن المساعدات التى يمكن أن تقدمها لسوريا إذا تعرضت لهجوم من جانب الملك عبد الله أو الأمير عبد الإله بعد الضربة القاضية التى أصابتهما إثر زيارته لمصر، فرد عليه الوزير بأن هذا الأمر بعيد الاحتمال، ثم أبدى الزعيم مخاوفه من الدروز الذين يسهل إغراؤهم بالمال من جانب الملك عبد الله ، رغم ما تبذله الحكومة السورية من معونة لهم وما قدمته من مشروعات عمرانية واقتصادية تهيئ لهم رغد العيش، وأنه لم يفاتح مصر فى ذلك إلا احتياطاً للطوارئ، وأنه

يرى خير ما تقدمه مصر لسوريا ثلاثة أسراب من الطائرات وعدد من المصفحات[٣٩].

ومما لاشك فيه أن التقارب المصرى السورى وتأكيد الزعيم بعدم قبوله لمشروعات الوحدة كان له أثره فى تصاعد التوتر على جانبى الحدود السورية مع كل من الأردن والعراق؛ فصدرت تصريحات أردنية بأن ملكها مصمم على تنفيذ مشروع "سوريا الكبرى" حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة، كما قام نورى السعيد بمناورة سياسية لحشد قوات عراقية على الحدود السورية[٤٠].

وقد حدد الزعيم حجم التحديات مع كل من البلدين بقوله "لن نقبل تحدٍ من أحد أياً كان شأنه، ومن المعلوم أن شرق الأردن هى جزء صغير من سوريا، فإن شاءت الرجوع فعلى الرحب والسعة، وإن روابطنا مع الشعب العراقى المجاهد تميزها علائق ود وإخاء لا انفصام لها، ولن يستطيع إنسان أن يخلق جواً من التفرقة وسوء الظن بين الشعبين الشقيقين" ثم حشد قواته على الحدود الأردنية[٤١].

وقد تأثرت العلاقات المصرية مع كل من الأردن والعراق ، الأمر الذى حدا بأحد أعضاء مجلس النواب أن يقدم استجواباً بهذا الخصوص لرئيس الوزراء، الذى أجاب بشىء من الدبلوماسية مؤكداً أن علاقة مصر بتلك الدول لم تتأثر سلبياً، فلم يكن فى الأمر شىء أكثر من الاعتراف بالحكومة القائمة فى سوريا (حكومة الزعيم) والعلاقة مع سوريا يسودها الود والتفاهم[٤٢] لكن العراق حمّل الملك فاروق مسؤولية العداء بين سوريا وكل من العراق والأردن [٤٣].

ومن الواضح أن مثل هذه السياسة من جانب جميع الأطراف بما فيها مصر لا تخدم سوى الكيان الصهيونى. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت مصر تلعب دورها الريادى فى المنطقة، فلجأ إليها كل من العراق والأردن لتهدئة الأوضاع على الحدود مع سوريا، إذ بعث رئيس وزراء الأردن إلى نظيره المصرى يطلب الوساطة مع الجانب السورى لتهدئة الأوضاع على الحدود، حتى تتفرغ الجيوش

العربية لمهامها الحقيقية، فالأردن لن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى مساس باستقلالها من جانب سوريا التى حشدت قواتها على الحدود[٤٤] .

لعبت مصر دور الوسيط بين سوريا وجيرانها، فأرسلت توفيق دوس رئيس الاتحاد العربى للوساطة بين سوريا والعراق، وحين صرح ساسة العراق فى البداية أنهم سيعترفون بالنظام الجديد فى سوريا عندما تستقر له الأمور تماماً، رد توفيق دوس بأنه ليس من مصلحة البلاد العربية أن تعترف البلاد الأجنبية بحكومة عربية وتحجم عن ذلك إحدى الدول العربية، وفى النهاية تمكن من الحصول على اعتراف ضمنى من وزير الخارجية العراقى بشكل غير معلن، ونقل هذا الاعتراف للجانب السورى ليتخذ خطوة إيجابية من جانبه[٤٥].

وبعد أن استقرت الأمور فى سوريا قرر مجلس الوزراء إلغاء الأحكام العسكرية (العرفية) فى ١٨ مايو ١٩٤٩، لكنه أقر مرسوماً بفرض الإقامة الجبرية على الأشخاص الذين يخلون بالأمن. وأصدرت الحكومة فى ٢٩ مايو مرسوماً بحل جميع الأحزاب،[٤٦] متهمة إياها باتخاذ الحكم النيابى أداة للاضطراب وإقامة العراقيل أمام حكومة الانقلاب التى تستهدف التقدم والإصلاح[٤٧]. وقد أقلقت هذه الإجراءات الشعب السورى، لكن الحكومة تداركت الأمر وحاولت إبداء نيتها فى الإصلاح، فسارعت بإصدار المراسيم تمهيداً لإعادة الحياة الدستورية، وأولها اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى العام، وأن يخول مجلس الوزراء رئيس الجمهورية وضع دستور جديد، تتم الموافقة عليه بطريق الاستفتاء المباشر من الشعب أو من مجلس النواب فى خلال أربعة أشهر من انتخاب الرئيس، على أن تتم انتخابات رئيس الجمهورية فى ٢٥ يونيو ١٩٤٩ [٤٨].

لم يتقدم أحد لرئاسة الجمهورية فى مواجهة الزعيم فتم استفتاء الشعب عليه، لكن يبدو أن هذه السياسة لم ترق كثيراً من الشعب السورى، فيقول رئيس وفد مصر لدى لجنة التوفيق الدولية بشأن مشكلة فلسطين: "حدثنى بعض

السوريين عن الحالة فى سوريا بعد انقلاب الزعيم، فقالوا إن زعيم الانقلاب ليست له سياسة مرسومة، والثابت فى أذهان السوريين أن حركته لم يكن ليكتب لها النجاح لولا تأثير مصر والمملكة العربية السعودية، وأن الشعب السورى يلقى باللائمة على البلدين، الأمر الذى يعود بالضرر على العلاقات المصرية السورية" فبعثت الخارجية المصرية تستطلع الأمر(٤٩).

لم يستطع الزعيم استثمار الفرصة التى واتته، فلم ينجح فى الحفاظ على تأييد الأحزاب، ولم يحاول كسب ود المستقلين من كبار الشخصيات مثل فارس الخورى، كما سرح عدداً كبيراً من ضباط الجيش ومن الموظفين لأسباب مالية وشخصية، واستقطع نحو ١٠٪ من رواتب الموظفين، كما فرض إجراءات استثنائية أدت إلى تقييد حرية الأفراد والصحافة واعتقل كل من اشتبه فيه، وكان أفراد حاشيته تنقصهم النزاهة، فضلا عن أن الزعيم كان متعجلاً فى إجراء الإصلاحات تنقصه الخبرة، فكان ينقض الكثير مما أقره. ولم يعمل على كسب ود الطوائف؛ فألغى فى مشروع الدستور النصوص التى تحافظ على حقوق الأقليات(٥٠). كما اتبع سياسة مالية أثقلت كاهل المواطن السورى، فندد منذ البداية بسياسة الحكومات السابقة التى تركت له خزانة شبه خاوية، فى وقت كان الجيش السورى فى حاجة إلى تحديث على كافة المسارات، ومن ثم أعلن الزعيم اعتزامه تحديث الجيش وتقويته وإرسال البعثات العسكرية إلى الخارج، الأمر الذى يتطلب مبالغ لا قبل لحكومته بها، فطالب الأغنياء بالمساهمة فى هذا الواجب الوطنى، وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، أثقلت كاهل التجار ورجال الأعمال والمواطن السورى البسيط(٥١).

استشعرت الخارجية المصرية قصر عمر حكومة الزعيم فى سوريا، وخشيت من وقوع انقلاب جديد يعيد هاجس "الهلال الخصيب" فقدمت إلى جامعة الدول العربية فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ -أى عشية الانقلاب الثانى- طلبا باتخاذ قرار فى مسألة الهلال الخصيب، واعتباره مسألة منتهية لا يصح للعراق أو سوريا التحدث فيها، مثلما أصدرت قراراً من قبل باعتبار "سوريا الكبرى" مسألة

منتهية. وكان الملك عبد العزيز آل سعود قد صرح بأن الحل الأمثل للعرب يتمثل فى إقامة تحالف عسكرى عربى وأن تكون قرارات الجامعة العربية ملزمة لجميع الأعضاء[٥٢].

لم يستمر حكم حسنى الزعيم أكثر من خمسة أشهر وبضعة أيام، لم ينجح خلالها فى رأب الصدع الذى أحدثه الانقلاب داخلياً وخارجياً، فأغضب الكثيرين وأثقل كاهل المواطن السورى بالضرائب وتخبط فى إصلاحاته، وعلى صعيد العلاقات الخارجية أرضى مصر والسعودية على حساب جيرانه. أما بالنسبة لموقف مصر فقد التزمت الحيطة والحذر حتى أثبت قائد الانقلاب أنه يبغض المشروعات الاتحادية، فاعترفت به وتقاربت معه، لكنها لم تأخذ بيده إلى بر الأمان اللهم إلا فيما يتعلق بمصير شكرى القوتلى. وأهم ما ميز الانقلاب الأول أنه كان انقلاباً سلمياً، فلم ترق فيه دماء ولم تزهق فيه أرواح.

الانقلاب الثانى

لم يطل حكم حسنى الزعيم طويلا إذ لم يلبث أن تعرض لانقلاب عسكرى، قاده ساعده الأيمن العميد سامى الحناوى،[٥٣] الذى سرعان ما أعدم حسنى الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازى، لكن لم يشهد الانقلاب مزيداً من الدماء[٥٤]. وقد برر قادة الانقلاب الجديد سلوكهم بأن تصرفات حسنى الزعيم اتسمت بالتطرف فى معاقبة أعدائه، وأنه استعان بمستشارين فرنسيين، واستقدم فرقة أمن تركية لحمايته، وحاصر المفوضية العراقية لاعتقاده أنها تتجسس ضده، الأمر الذى أثار العراق فأخذ يعمل سراً لإزالته وضم سوريا للعراق[٥٥].

وقد ذهب معروف الدواليبى إلى أن الحناوى كان مدفوعاً من العراق[٥٦]. وأكدت الوثائق الأمريكية وصول رسالة سرية من بريطانيا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٩ تفيد تلقيها رسالة من الحكومة العراقية وحكومة سوريا الرسمية (حكومة الحناوى) تحمل خطة لإقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين تحت ولاية الحاكم

الهاشمى فى العراق[٥٧]. بما قد يشير إلى وجود أصابع عراقية وراء الانقلاب الثانى.

وألقت المفوضية المصرية فى جدة الضوء على رأى البعض بأن المدبر الحقيقى للانقلاب هو العقيد بهيج كلاس مساعد رئيس أركان حرب الجيش السورى[٥٨]. واتفقت المفوضية المصرية بدمشق مع الرأى الأخير، فجاء فى تقريرها أن "زعيم الانقلاب معروف بضعف شخصيته ويعجز عن التعبير عن أفكاره، وأنه قام بالانقلاب لخوفه أن يتم تسريحه من الجيش"[٥٩].

حظى الانقلاب الجديد بتأييد أطياف عدة داخل سوريا، ولاسيما تلك التى عانت من سياسة الزعيم، فوصل الأمر إلى إعلان بعضها الاشتراك فى الانقلاب، ومن بينهم الأمير حسن الأطرش زعيم جبل الدروز وأكرم الحورانى زعيم الوطنيين ونبيه العظمه زعيم الحزب الوطنى ورشدى الكخيا زعيم حزب الشعب[٦٠].

وقع الانقلاب الثانى فى الساعات الأولى من يوم ١٤ أغسطس، كان الزعيم قلقاً يشعر أن شيئاً ما يدبر ضده فى الخفاء، فكان يتوقع أن تلقى عليه قنبلة أو يرمى برصاصة، لكنه لم يخطر بباله أن يلقى حتفه بيد رفاقه الذين ناضلوا معه سنوات طوال، وشاركوه الانقلاب الأول، حيث قام سامى الحناوى يرافقه العقيدان بهيج كلاس وعلم الدين قواص إضافة إلى خمسة عشر ضابطاً باقتحام منزل حسنى الزعيم ومحسن البرازى وألقوا القبض عليهما وأودعوهما سجن المزة، ونفذ فيهما حكم الإعدام رميا بالرصاص فى الخامسة من صباح يوم الانقلاب، بعد محاكمة صورية لم تستغرق أكثر من دقائق معدودة، بعد توجيه تهمة الخيانة العظمى لهما، دون السماح لهما أو لأحد بالدفاع عنهما. واستيقظت سوريا على عدة بلاغات رسمية متتالية أذاعها راديو دمشق فى هذا الشأن[٦١].

تعجبت كل الدوائر من سرعة تنفيذ حكم الإعدام بحق الرئيس السورى

ورئيس وزرائه، وعللت إحدى الصحف المصرية الأمر بأن الحناوى قائد الانقلاب كان مجرد أداة تنفيذ لما خططه العقيد كلاس وأكرم الحورانى وعبد الله عطفة وزير الدفاع فى حكومة الزعيم والذى استمر فى منصبه، وكان المتفق عليه مع قادة الجيش تقديم مطالب خاصة بالجيش، لذا سارع قادة الانقلاب بالتخلص من الزعيم ورئيس وزرائه، بعد محاكمة صورية[٦٢]. وأعلنت وزارة الداخلية الأحكام العرفية إذ أصدر مدير الأمن العام تحذيراً إلى الأحزاب والهيئات السياسية والأفراد بأنه سيتعامل مع المتظاهرين على أنهم خارجين عن القانون معاملة لا رحمة فيها ولا شفقة[٦٣].

ورصدت الصحف المصرية ردود الفعل الدولية على الانقلاب وأسلوبه، إذ ساد استياء عام نتيجة الوحشية التى تعامل بها قادة الانقلاب، مع الرئيس السابق ورئيس وزرائه، وساد قلق وتوتر فى واشنطن فيما يتعلق بمصير اتفاق أنابيب البترول الذى عقد مع حكومة الزعيم، بينما اعتبرت السلطات البريطانية الحدث مجرد مطامع لضابط كبير كان على خلاف مع رئيسه السابق ، فيما اعتبرت كل من موسكو وباريس أن يداً أجنبية وراء الانقلاب مكنته من العمل بوحشية فى إشارة إلى بريطانيا . الأمر الذى أثار وزارة الخارجية البريطانية فاحتجت لدى نظيرتها الفرنسية، لاتهام صحيفة اللوموند الواسعة الانتشار لها بتدبير الانقلاب، فأجابت الخارجية الفرنسية أنه ليس لديها ما يرجح هذا الاتجاه [٦٤].

وفى محاولة لجمع الكلمة وجهت القيادة العامة للجيش الدعوة على جناح السرعة لأولى الرأى، وفى اجتماع تمهيدى أوضحت للحاضرين أسباب الحركة الانقلابية الأخيرة، وأكدت لهم أن مهمة الجيش سوف تقتصر على حفظ الأمن، وأن الهدف العاجل الذى ترمى إليه هو تسليم الأمور بأسرع ما يمكن إلى حكومة مدنية تمثل الشعب وتطمئنه وتكفل رغائبه وتعيد له عزته وكرامته، وتمضى قدماً فى سبيل إقرار الأمور فى نصابها الدستورى المشروع[٦٥]. لكن الحقيقة شىء آخر فقد اكتفى سامى الحناوى بمنصب رئيس الأركان وتولى هاشم الأتاسى[٦٦]

رئاسة الوزارة ثم انتخب رئيساً للجمهورية فيما بعد، وكلف ناظم القدسى بتشكيل الوزارة[٦٧].

استقبل الشعب السورى أنباء الانقلاب الثانى فى هدوء حتى أن المجلس الحربى لم يعلن حالة الطوارئ ولم يمنع التجوال، ولم يسيِّر فصائل من الجيش فى الشوارع كما حدث فى الانقلاب الأول [٦٨]. ويرجع ذلك -فى رأى الباحث- إلى أن الجيش نفسه لم يشارك فى الأحداث التى كانت أقرب إلى الخيانة منها إلى الانقلاب، نعم خيانة بين حلفاء الأمس، ولم يأت الانقلاب الثانى- إن جاز لنا أن نسميه انقلاباً- بجديد فهو انقلاب عسكرى دُبرت تفاصيل أحداثه فى أضيق الحدود بين كبار قادة الجيش. وأكد الحناوى أن الانقلاب لا علاقة له بدولة أجنبية، وأنه سيتولى رئاسة حكومة مؤقتة لحين عودة الدستور والحياة النيابية، وأخرج بعض المعتقلين، وسمح بعودة الصحف التى توقفت فى عهد الزعيم[٦٩].

وأكدت الخارجية الأمريكية أنه لا توجد شواهد على وجود يد أجنبية وراء الانقلاب بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن القائمين بالأمر كانت لهم دوافع ذاتية للانقلاب على الزعيم، رغبة منهم فى وضع نهاية لاستبداده بالسلطة[٧٠]. ويبدو أن الخارجية الأمريكية لم تقرأ رسالة الخارجية البريطانية إليها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٩ -التى حملت خطة اتحاد فيدرالى بين العراق وسوريا[٧١] - فى إطار فرضية وجود يد عراقية وراء الانقلاب، إلا إذا كانت تقصد أن العراق ليس طرفا أجنبيا.

بعد انقضاء الأيام الأربعة الأولى أبدت الصحافة المصرية تخوفها من توجهات قادة الانقلاب الجديد، مشيرة إلى عودة شبح "الهلال الخصيب" مرة أخرى، إذ ضمت الوزارة الجديدة أعضاءً مؤيدين لهذه المشروعات، لعل أبرزهم ناظم القدسى وزير الخارجية ورشدى الكخيا وزير الداخلية، ويبرره الترحيب الذى لاقاه الانقلاب من الملك عبد الله، الذى سارع بالاعتراف بالنظام الجديد فى سوريا، وأبدى أسفه على مصير الزعيم، قائلاً إنه كان متوقعاً ما حدث لأن

الزعيم أقام بناء على غير أسس سليمة، وأعرب عن أمله أن يستفيد قادة الانقلاب الجديد من أخطاء الماضى. فى إشارة غير مباشرة إلى علاقة الزعيم بمصر والسعودية [٧٢].

وفى العراق قوبلت الأحداث السورية الجديدة بالابتهاج فى جميع الأوساط ، ومرجع ذلك إلى موقف حكومة زعيم الانقلاب الأول من العراق والأردن والأسرة الهاشمية، والتصريحات شديدة اللهجة ضد الملك عبد الله وزعماء العراق، وقدمت العراق التهنئة لقادة الانقلاب السورى الجديد، وتعد هذه التهنئة اعترافاً بالحكومة الجديدة، وإن تأجل الاعتراف الرسمى بها حتى تتضح الصورة كاملة[٧٣].

أما بالنسبة للموقف المصرى فقد كان هناك وجوم تام نتيجة سرعة توالى الأحداث، وبخاصة فيما تعلق بمصير الزعيم ورئيس وزرائه، ووصفت إحدى الصحف المصرية موقف الحكومة المصرية بالركود، وبررته بعدم وضوح موقف الحكومة الجديدة فى سوريا وحرص مصر على استقلال سوريا وعدم الانسياق فى تيار يأتى بالوبال على الأمة العربية، فى إشارة إلى مشروعات الوحدة[٧٤]. وعندما صرح الملك عبد الله بأن الوحدة الأردنية السورية ستتحقق وسيحكم الهاشميون الدولة الموحدة قام حسين سرى رئيس وزراء مصر باستدعاء وزير الأردن المفوض فى مصر وسأله عن حقيقة هذا التصريح، بما يعكس مدى قلق الحكومة المصرية[٧٥].

أوضح الحناوى أن الانقلاب الثانى استمرار للانقلاب الأول، ويهدف إلى حل المشكلات التى عجز الانقلاب الأول عن حلها. أما بالنسبة لمشروعات الوحدة فقد أعلن الحناوى أن الحكومة الجديدة ليست مستعدة للسير فى ركاب الملك عبد الله واتباع سياسته، ولاسيما أنها حكومة مؤقتة وليس فى وسعها اتخاذ أية قرارات تتعلق بسياسة البلاد الخارجية دون استشارة الشعب[٧٦]. وهو كلام متزن أرضى السياسة المصرية من الناحية الشكلية.

استدعى رئيس الوزراء المصرى وزيره المفوض فى سوريا فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ إلى الإسكندرية، حيث قدم تقريراً مفصلاً عن الانقلاب الثانى فى اجتماع مطول. وطلبت الحكومة المصرية تأجيل اجتماع اللجنة السياسية لوزراء الخارجية العرب بجامعة الدول العربية حتى تطمئن أن الحكومة السورية قد نفضت يدها من مشروعات الوحدة[٧٧] وطلبت الحكومة السعودية من الحكومة المصرية تنسيق سياستهما تجاه سوريا جرياً على سياسة البلدين إزاء القضايا العربية والدولية [٧٨]. ولم تنس الحكومة المصرية أسرة حسنى الزعيم التى انتقلت إلى بيروت، حيث توجه عدنان الزعيم ابن شقيق الرئيس الراحل إلى المفوضية المصرية فى بيروت متوجهاً بالشكر إلى ملك مصر الذى شملهم بعطفه فى محنتهم، بما يعتبرونه أفضل عزاء فى مصابهم[٧٩].

ورصدت صحيفة الزمان ارتياح الصحف البريطانية للانقلاب السورى الثانى، لتخلصها من حسنى الزعيم الذى انتهج سياسة ضد المصالح البريطانية فى كل من العراق والأردن. فيما ساد توجس وحذر فى الأوساط الأمريكية، بشأن مستقبل الاتفاق الذى عقدته الحكومة الأمريكية مع الزعيم بخصوص نقل البترول عبر أراضى سوريا، على الرغم من تأكيد الحكومة الجديدة احترامها للمعاهدات التى عقدها الزعيم[٨٠].

أما مشروع اتحاد سوريا مع العراق الذى تحمست له بريطانيا، فقد حاولت الحصول على موافقة أمريكية لمباركته، لكن الأخيرة أكدت أنها لا تنظر بارتياح لأى مشروع يغير من وضعية دول الشرق الأدنى سواء بالقوة أو بدعم سلطة ما لمد نفوذها، وأشارت إلى عدم معارضتها لمشروعات الوحدة التى تبنى على رغبة الشعوب. ورفضت الولايات المتحدة أن تتبنى موقفاً واضحاً بالسلب أو الإيجاب من المشروع لأسباب منها:

أ - عدم وجود شواهد كافية يمكن البناء عليها مثل مدى شعبية هذا المشروع فى كلا البلدين ومدى تأثيره على المنطقة.

ب - لا يجب إعطاء رأى فى قضية لم يطلب أصحابها ذلك.

ج - على الدول الغربية أن تدع الأمور تجرى فى أعنتها دون تدخل منها ليتمكن الشعبان العراقى والسورى من تقرير مصيرهما[٨١].

أكدت الحكومة السورية الجديدة على ديمقراطيتها وشخصيتها المدنية فى مواجهة الدكتاتورية العسكرية لحسنى الزعيم، وفى ١١ سبتمبر أعلنت الحكومة إجراء انتخابات تشريعية جديدة فى المستقبل القريب، وأعطت تعهداً شفهياً بأنها سوف تحترم تعهدات سوريا الدولية، وأنها تقف على الخط نفسه مع الغرب فى مواجهة الشيوعية، الأمر الذى شجع الإدارة الأمريكية على الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، كما تشاورت الخارجية الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا، على اعتبار أن اعتراف القوى الكبرى بالحكومة الجديدة سيعضد موقفها، وعلى ذلك أوصى وزير الخارجية الأمريكى بالاعتراف بالنظام السورى الجديد[٨٢].

اكتفت مصر من الحكومة السورية الجديدة بالتصريح الذى أدلى به الحناوى بخصوص مشروعات الوحدة واعتبرته إيجابياً، وعلى أثر ذلك اعترف مجلس وزراء مصر بالحكومة السورية الجديدة وأبلغ الاعتراف لجامعة الدول العربية والدول الأجنبية وحذت المملكة العربية السعودية حذوها[٨٣]. وبعث الملك عبد العزيز ببرقية إلى الملك فاروق أوضح فيها حرج الموقف فى سوريا، وضرورة العمل بكل الوسائل للاتصال بالحكومة السورية لبيان المخاطر التى تحيط بهم، والأفضل أن يختار الملك فاروق شخصاً موثوقاً به للاتصال بهم، والعمل على تعجيل اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، والسعى فى الجامعة لتحقيق هذه الغاية[٨٤].

ويبدو أن السياسة المصرية تجاه سوريا لم ترق إسماعيل صدقى عضو مجلس الشيوخ فوجه سؤالاً غير واضح المعالم إلى رئيس الوزراء قائلاً: "إن

الانقلاب السورى الجديد، بعد اضطرابات لبنان لدليل على أنه من الصواب للسياسة المصرية ألاّ تتدخل فى منازعات خاصة تقوم بالبلاد المجاورة (الأجنبية)[٨٥] تلك المنازعات التى كثيراً ما تكون مخالفة لمصالحنا ومطامحنا، أما آن الأوان لتوجيه السياسة المصرية وجهة قومية ديمقراطية خالصة" فرد رئيس الوزراء حسين سرى مطمئناً له بأن الحكومة المصرية تسير فى سياستها الخارجية على أسس قومية ديمقراطية تتفق مع ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة[٨٦].

وجاءت نتائج الانتخابات التى أجريت فى سوريا بفوز حزب الشعب بأغلبية أعضاء الجمعية التأسيسية، ومن ثمّ الحفاظ على الوضع الراهن، واعتقد المراقبون أنه لم يعد هناك أمل فى نجاح مشروع "الهلال الخصيب" أو "سوريا الكبرى"، وأن سوريا لن تنضم إلى أى من العراق أو الأردن، بعد أن قال حزب الشعب كلمته فى هذه القضية، كما أن غالبية الجيش السورى يناهض فكرة الاتحاد[٨٧].

وأوضح معروف الدواليبى موقف العراق أثناء وضع الدستور حيث ذكر أن الوفود كثرت بين العراق وسوريا فى محاولة منها للضغط على الهيئة التأسيسية ليتضمن الدستور الاتحاد مع العراق، لكن الهيئة رفضت الخضوع للضغوط ووضعت المادة الأولى من الدستور التى نصت على أن سوريا جمهورية وأجرت عليها تصويتاً منفرداً لتفادى الوحدة مع العراق، فحظيت بالموافقة[٨٨].

وهكذا جاء الانقلاب الثانى من داخل الجيش أيضاً بتحريض من العراق ومن ورائه بريطانيا أو على الأقل وفق رغبة الدولتين، لكن قد تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، فلم يستطع قائد الانقلاب أن يحقق للعراق ما كان يصبوا إليه، بفضل سياسة مصر والمملكة العربية السعودية ووصول حزب الشعب بالانتخاب للهيئة التأسيسية. ولعل أبرز ملامح الانقلاب الثانى أنه جاء محدودا فى دمويته.

الانقلاب الثالث

فى الثامنة من صباح ١٨ ديسمبر ١٩٤٩ أذاع راديو دمشق بلاغاً صادراً من وزارة الدفاع إلى الشعب يفيد بأنه ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامى الحناوى وعديله أسعد طلس وزير الخارجية وبعض ممتهنى السياسة فى البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهورى، وأوضح البيان أن زعماء الانقلاب الثانى اتفقوا مع السلطات العراقية على ضم سوريا إلى العراق. وقد قام الجيش بمحاصرة العاصمة دمشق ومنع الدخول إليها والخروج منها، كما احتل الجنود والضباط مقار الوزارات والمصالح ومبنى التلغراف والتليفون، كما حاصروا مبنى رئاسة الجمهورية وبداخله هاشم الأتاسى الرئيس المنتخب منذ فترة وجيزة، وتوقفت الحركة فى مطار المزة بدمشق(٨٩).

روى معروف الدواليبى تفاصيل الانقلاب الثالث فقال "اتصل سامى الحناوى بالعراق ورتب مسألة الاتحاد بين البلدين دون علم الضباط، ومنح مصطفى الدواليبى أجازة لأنه كان يعارضه، فأبلغت ناظم القدسى رئيس الوزارة ورشدى الكخيا رئيس مجلس النواب بالمؤامرة، لكنهما استبعدا حدوثها ولم يتدخلا. وفى مساء اليوم نفسه استدعى الحناوى بعض الضباط الذين يشك فى ولائهم ومن بينهم أديب الشيشكلى لعرض الأمر عليهم واعتقالهم إذا عارضوا، فابدوا موافقتهم حتى إذا خرجوا من عنده أعلنوا معارضتهم؛ فأمر الحناوى قواته بدخول دمشق واعتقال هؤلاء الضباط توطئة لإعلان الاتحاد بين العراق وسوريا، فعاد مصطفى الدواليبى من حلب بناء على دعوة منى، وأحكم قبضته على دمشق وتعاون مع الشيشكلى وتمكنا من اعتقال الحناوى، وبذلك تم الانقلاب الثالث وتولى الشيشكلى رئاسة الأركان"(٩٠) .

والتركيز على دور معروف الدواليبى الشخصى يضع الرواية فى إطار استدعاء البطولة بأثر رجعى، ولاسيما أن الدواليبى نفسه أشار فى مذكراته أن

سبب الانقلاب هو تشكيل حزب الشعب الوزارة برئاسة الدواليبى دون أن يكون فيها عسكرى واحد، فكان الانقلاب الثالث بقيادة أديب الشيشكلى فى اليوم التالى وأودع جميع أعضاء الوزارة الجديدة المعتقل[٩١] وأياً كان الأمر فإن الرواية الأولى تشير بوضوح إلى تطور العلاقات على الصعيد العراقى السورى، وهو أمر يؤكده ما رصدته المفوضية المصرية فى بغداد من قلق كبير وامتعاض فى جميع الأوساط العراقية بخصوص أحداث سوريا التى أسفرت عن انقلاب ثالث أطاح بالحناوى، معتبرة الانقلاب موجهاً ضد مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق، وذكر رئيس الوزراء العراقى أن هذه الحوادث تؤدى إلى تعقيد الحالة فى سوريا وتسىء إلى البلاد العربية، وألقى باللوم على نورى السعيد الذى فشل فى معالجة العلاقات السورية العراقية منذ الانقلاب الأول[٩٢].

واستاءت بريطانيا من الانقلاب الثالث الذى أطاح بمشروع الوحدة مع العراق، فعبر الوزير البريطانى فى دمشق لرئيس الوزراء السورى عن قلق بلاده من جراء انقلاب الجيش الأخير، محتجاً بأنه انقلاب على حكومة مدنية منتخبة، كما أعربت الخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء ظاهرة الانقلابات المتكررة فى سوريا على المدى القصير بما يشكل سابقة خطيرة قد تلقى بظلالها على دول المنطقة فتولد عنفاً ضد الحكومات القائمة [٩٣] وحاولت فرنسا استغلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية فعرضت أن تتعاون معها فى التصدى لمحاولات بريطانيا مساندة مشروع الوحدة بين العراق وسوريا، لكن الوزير المفوض الأمريكى فى دمشق رفض هذا التصرف واعتبره تدخلاً فى الشأن السورى أكثر من التدخل البريطانى[٩٤].

أبقى الشيشكلى على هاشم الأتاسى رئيساً للجمهورية، وبدأ البحث عن رجل مناسب للمرحلة يشكل الوزارة، وشهد اختيار رئيس الوزراء الجديد صراعاً بين الشيشكلى والأتاسى، فالأتاسى يريده من رجالات سوريا المشهورين، والشيشكلى يفضله سهل القياد، وقع الاختيار على خالد العظم، لكنه فشل فى توحيد صفوف الأحزاب السياسية المختلفة، فقدم اعتذاره إلى الأتاسى عن عدم تشكيل الوزارة

لأسباب عدة لم يذكر منها سوى عدم تعاون الأحزاب[٩٥] .

أودعت الحكومة السورية الجديدة قادة الانقلاب الثانى السجن، لكنهم كانوا أحسن حظاً من سابقيهم، فعندما شكل القدسى حكومة دستورية استهل عمله بالإفراج عنهم، وطلب منهم مغادرة البلاد إلى لبنان، ومنح كل منهم مبلغاً من المال. وكان القدسى قد شغل منصب وزير الخارجية لفترة فى ظل حكومة الانقلاب الثانى[٩٦]. لكن الحناوى لقى حتفه بثلاث رصاصات بعد أقل من عام على يد ابن عم محسن البرازى رئيس الوزراء السورى الذى أُعدم بأمر من سامى الحناوى عقب الانقلاب الثانى. واعترف القاتل أنه اغتال الحناوى أخذاً بثأر ابن عمه، على الطريقة العشائرية[٩٧].

تعرضت سوريا بعد الانقلاب الثالث لأزمات وزارية، سادت بعدها حالة من الهدوء الظاهرى، لكن سوريا- فى رصد للمفوضية المصرية- كانت بعيدة عن الاستقرار فصارت بدعة الانقلابات فى سوريا شيئا يدعو لسخرية الشعب ذاته، حتى أن السورى العادى كان يتوقع أن يجتمع نفر من الجيش بين عشية وضحاها يصطنعون انقلاباً آخر وليس أخيراً، ويتحدث الشعب عن خيبة أمل فيما كان يرجو أن تسفر عنه الانقلابات المتعاقبة من رفاهية أو رخاء أو انتعاش فى أساليب الحكم أو إصلاح شؤون البلاد[٩٨].

حاول قادة الانقلاب الجديد إيجاد تعاون عسكرى اقتصادى مع الولايات المتحدة، فتساءل رئيس الوزراء السورى خالد العظم عن مدى استعداد الولايات المتحدة لبيع أسلحة لسوريا وتدريب بعثة عسكرية سورية ففضل الوزير المفوض الانتظار وعلل موقفه باستمرار الصراع مع إسرائيل واحتمال استخدام هذا السلاح ضدها، وأن على سوريا أن تتفرغ للبناء الداخلى، كما أن تزويد الجيش بالسلاح يشجعه على مزيد من الانقلابات، مع إيمان الولايات المتحدة بأن سوريا تحصل على السلاح من فرنسا وأن بريطانيا تعاونها فى التدريب[٩٩]. وأوضح معروف الدواليبى وزير الاقتصاد الوطنى فى مكالمة هاتفية مع الوزير

المفوض الأمريكى صعوبة التعاون السياسى مع الولايات المتحدة، لأن المجتمع العربى يعتبرها مسئولة عن معاناة الشعب الفلسطينى وقرارات الأمم المتحدة المنحازة إلى إسرائيل، لذا فالتعاون الاقتصادى قد يكون أكثر فاعلية من التعاون السياسى، ووافقه الوزير الأمريكى(١٠٠).

وقد أغرت أحداث سوريا مصر بعودة شكرى القوتلى، فقد التقى وزير مصر المفوض بجدة مع الملك عبد العزيز وسلمه كتاب من رئيس وزراء مصر، وتطرق الحديث إلى الأوضاع السورية فقال الملك عبد العزيز ينبغى رجوع شكرى القوتلى، ووافقه الوزير المصرى على ضرورة انتهاز فرصة الاضطرابات ونفور الناس هناك من الأوضاع للدعوة إلى عودة شكرى القوتلى، ولاسيما أن السوريين جربوا سوء الأحوال من بعده(١٠١). لكن قادة الانقلاب سارعوا بالسيطرة على الأوضاع، وقام الشيشكلى بزيارة مفاجئة سريعة للسعودية التقى خلالها بالملك عبد العزيز وطمأنه أن الجيش كله يعارض اتحاد سوريا والعراق(١٠٢). وعندما استقبلت مصر وفداً سورياً معارضاً التقى بشكرى القوتلى اعترض خالد العظم رئيس وزراء سوريا واعتبر ذلك تدخلاً مصرياً فى شؤون سوريا الداخلية، وطالب الصحف المصرية بالكف عن الحديث عن هذا الوفد وعدم إضفاء أى صبغة رسمية عليه(١٠٣).

تعرضت سياسة مصر تجاه سوريا لحملة عنيفة من الصحف العراقية، متهمة مصر بالتدخل فى الشأن السورى، وإغرائها بمعاداة جيرانها، ثم جاء الرد على لسان جريدة عراقية (معارضة) قالت: "ليس من مصلحة الأقطار العربية أن تُغضب مصر بنشر مقالات جارحة، لا تجنى البلاد من ورائها إلا الأشواك، وخير لنا أن نلتف حول مصر ونعتز بجهادها العربى؛ لتتعاون معنا فى إنقاذ فلسطين، ولسنا نجهل أن كل عمل تقوم به البلاد العربية ولا تشترك فيه مصر مقضىٌ عليه بالفشل"(١٠٤).

ظلت مصر قلقة من المشروعات الاتحادية فأرسلت إلى وزيرها المفوض فى

بيروت تستعلم عن موقف رياض الصلح من مسألة اتحاد سوريا والعراق ولبنان، ومد نشاط الداعين لهذا المشروع فى بيروت؛ فجاء رد الوزير بأن "رياض الصلح رجل ذكى ويعلم مخاطر المناداة بهذا الاتحاد على لبنان التى تتنازعها الطائفية، لكنه يناور بالاتحاد مع العراق أو الأردن لتهديد حكام سوريا فى حالة توتر الموقف بين سوريا ولبنان، أما عن نشاط الداعين لهذا المشروع فإن العراق ينفق الكثير للدعاية له، فالدعاية هنا ليست حقيقية إنما هى مأجورة، فالمسيحيون يعارضون اتحاد تذوب فيه هويتهم، والمسلمون يشجعون الاتحاد بشرط ألا تحكمه أسرة هاشمية" (١٠٥).

قام وزير الاقتصاد الوطنى السورى بزيارة لمصر بهدف توثيق الصلات الاقتصادية وبحث التعاون بين البلدين، على أن ترسل سوريا بعثة اقتصادية وأخرى عسكرية لاستكمال المفاوضات، كما تم الاتفاق بين البلدين على أن يفتتح التعاون العسكرى بتبادل ملحقين عسكريين والاستعانة ببعثة عسكرية مصرية لتدريب الجيش السورى(١٠٦).

ما كادت الأمور تستقر فى سوريا حتى عاد شبح الاضطرابات يخيم مرة أخرى باغتيال العقيد محمد ناصر قائد سلاح الطيران فى الجيش السورى، حيث تم الاغتيال على يد جهاز الاستخبارات بالجيش السورى. والعقيد محمد ناصر شيعى علوى يميل إلى مصر ويبدى نحوها عطفاً ويؤمن بضرورة التعاون معها، وكان من مؤيدى سيطرة العسكريين على أمور سوريا، لكنه عاد واعترف بأن العسكريين فشلوا فى مهمتهم وعليهم العودة إلى ثكناتهم وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب الأول. وقد أزعجت آراؤه العسكريين القائمين على الحكم فقرروا التخلص منه -وفق رواية المفوضية المصرية- الأمر الذى دعا نائب علوى فى الجمعية التأسيسية إلى القول "إن البلاد تحكم اليوم حكماً إرهابياً، ونحن نواب الأمة أصبحنا نرى سيف الإرهاب مسلطاً على الرقاب، وكل منا إذا تحدث بصراحة فإنه يصبح مهدداً بألا يعود إلى بيته"(١٠٧) .

وفى أول سبتمبر وفى جو من التوتر تحولت الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابى، وتم انتخاب هاشم الأتاسى رئيساً للجمهورية، وكُلف بتشكيل أول وزارة دستورية، ولما رأى عدم تعاون الأحزاب والهيئات الممثلة فى البرلمان شكل الوزارة من حزب الشعب، وضم ثلاثة من المستقلين هم حسن الحكيم وفوزى سلو وزكى الخطيب، والأول كان من دعاة الملك عبد الله فى سوريا والثانى من رجال الجيش. وقد تعرضت الوزارة فى البرلمان لهجوم عنيف من الأحزاب المتآلفة والجبهة الإسلامية فوصفها مصطفى السباعى (زعيم كتلة الإخوان المسلمين) بأنها ضعيفة وغير منسجمة واتهمها بالميل للمعسكر الهاشمى، وحين طرحت الثقة فى الوزارة الجديدة حصلت على أغلبية ٦٢ صوتاً بما فيهم الوزراء، وأحجم ٤٩ عن الحضور والتصويت،[١٠٨] ومن الواضح أنها معارضة سلبية لا تخدم القضية.

استمرت الاضطرابات تخيم على الأجواء فى سوريا، فلم يمض سوى أيام على الإفراج عن الضباط المعتقلين حتى قامت هيئة الأركان باعتقال العقيد بهيج كلاس وعدد من ضباط الجيش وأودعتهم سجن المزة، بتهمة العمل لحساب الملك عبد الله. وهى تهمة باطلة لسبب بسيط هو أن العقيد كلاس مسيحى، والمسيحيون أشد نفوراً من كل فكرة تدعو إلى تكتل الدول العربية لاعتقادهم أن التكتل سيكون لصالح المسلمين ، بينما انتماء الطوائف المسيحية لدول أوربية تتحد معهم فى العقيدة أو المذهب، إضافة إلى أن العقيد كلاس كان يتأهب للسفر إلى واشنطن لتسلم مهام منصبه ملحقاً عسكرياً هناك[١٠٩]. وبذلك غدت تهمة الخيانة والمؤامرة على استقلال البلاد والترويج لهذا المشروع أو ذاك جاهزة لدى السلطة ضد المعارضين.

وفى أعقاب تشكيل حكومة القدسى فى يونيو ١٩٥٠ أبدى الوزير المفوض المصرى بدمشق قلقه من اتجاه سياسة سوريا إلى الوحدة مع العراق أو الأردن، إذ تجمعت السلطة فى يد رجال عُرفوا بتأييدهم للاتحاد، ويرجح ذلك أن التطورات السريعة فى البلدان الثلاث، تتم فى وقت واحد وكأن يداً واحدة وراء

هذه التطورات دبرتها ورتبتها، مما دفع المفوضية إلى الاعتقاد بأن مشروعاً جديداً يلوح فى الأفق عما قريب، ويتوقف نجاح المشروع على تأييد بريطانيا له وقدرة القدسى على البقاء فى الحكم وإبعاد رجال الجيش عن ميدان السياسة، وبراعة رجال الجيش فى صياغة المشروع فى ثوب لا يقلق رجال الجيش، ويبدد مخاوفهم من الذوبان فى الجيشين الهاشميين(١١٠).

وفى الوقت الذى ازدادت فيه شكوك الحكومة المصرية تجاه نيات حكومة الانقلاب الثالث بشأن المشروعات الاتحادية وصلت إلى عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة من مجهول أكد فيها أن فى سوريا حركة لا تنقطع منذ الانقلاب الثالث تهدف إلى ضم سوريا إلى العراق، إذ يسعى أفراد المفوضية العراقية إلى اكتساب الشخصيات البارزة فى حزب الشعب لفكرة التوحيد، وقد سعت هذه الشخصيات لإسقاط وزارة خالد العظم، وقد تفاوض الشيشكلى مع محسن البرازى أشد الموالين للهاشميين، لتشكيل الحكومة. وأكد هذا المجهول أنه لديه قرائن على أن عدد الضباط المناصرين للوحدة فى ازدياد دائم، وغدت معظم الأوامر تصدر من الخارجية فى العراق لتنفيذها فى سوريا. ووسط هذه الأجواء لا يقف الملك عبد الله ساكناً فهو يعمل على إحياء مشروع سوريا الكبرى. ويرى صاحب الرسالة أن الهاشميين يعملون معاً لعزل مصر فى أفريقيا ويعززوا سلطانهم على سائر البلاد العربية، واعتبر المرسل رسالته ناقوس يدق ليشعر مصر والمصريين بأن زعامتهم للعالم العربى والإسلامى التى نالوها عن جدارة واستحقاق مهددة بخطر بدوى هاشمى ومطامع استعمارية معلومة (١١١).

والرسالة السابقة وإن ضربت على وتر المخاوف المصرية، لكننا لا نستبعد أن يكون المرسل تابع للمخابرات الإسرائيلية، لأسباب منها:

أولاً: أن الرسالة تحريض مباشر على الشقاق بين مصر والبيت الهاشمى، بما يضمن استمرار الخلافات العربية، وهذا يصب فى مصلحة إسرائيل وحدها.

ثانياً: ادعى المرسل أنه مصرى يعمل لحساب المخابرات البريطانية، وأن عمله سمح له بالاطلاع على كثير من الأسرار والوثائق والأخبار التى تتعلق بالمنطقة، وهو يؤمن بأن العمل مع بريطانيا لا يضر بالقضية العربية، وهذا يتناقض مع موضوع الرسالة[١١٢].

ثالثاً: أن الرسالة واردة من قبرص، وهى ميدان عمل للمخابرات الإسرائيلية.

رابعاً: حملت الرسالة تناقضاً بالنسبة لموقف الجيش من اتحاد سوريا والعراق، فأكدت المفوضية المصرية بأن الجيش مجمع على نبذ فكرة الاتحاد مع العراق، لكنه منقسم بالنسبة للأوضاع الداخلية[١١٣].

خامساً: كان من بين الأسباب المعلنة للانقلاب الثالث تآمر الحناوى مع قادة العراق لضم سوريا فى وحدة تحت العرش الهاشمى، أى أن قادة الانقلاب كانوا يستنكرون الوحدة، فلا يعقل أن يروجوا لها بعد ذلك.

شهدت سوريا أزمة ثقة بين العقيد الشيشكلى قائد الانقلاب الثالث وضباط الجيش، فألقت السلطات القبض على عدد من كبار الضباط بتهمة التآمر على أمن الدولة، وقُدموا للمحاكمة فبرأت المحكمة بعضهم وأدانت البعض الآخر، وتردد فى التحقيقات اسم العقيد محمد ناصر الذى اغتيل منذ فترة باعتباره أحد المتآمرين. ويذكر المصدر للمفوض المصرى أنه جاءه مجموعة من ضباط الجيش يطلبون مساعدته فى التخلص من الشيشكلى، لاتهامهم إياه بقتل العقيد ناصر وخوفهم على أنفسهم، لكنه هدأ من روعهم وبين لهم الضرر الذى يصيب سوريا من جراء التخلص من الشيشكلى فى هذا الوقت[١١٤].

تطور الأمر إلى محاولة اغتيال العقيد الشيشكلى فعلياً فى أول ديسمبر ١٩٥٠، فألقى القبض على مجموعة كبيرة فى مقدمتها د. أمين رويحه وحسين توفيق، كما تردد اسم سكرتير المفوضية البريطانية فى دمشق واشتراكه مع بعض المتآمرين لإنجاح حركتهم[١١٥]. وقد تطوع وفد مصرى للدفاع عن المتهمين فى القضية بصفة شخصية، كما حضر وفد من العراق وآخر من لبنان،

وحتى لا يُساء فهم موقف مصر من القضية نفى الوزير المفوض المصرى تدخل الحكومة المصرية فى الأمر، موضحاً أن هيئة الدفاع المصرية المكونة من عضو من مجلس الشيوخ وآخر من مجلس النواب واثنين من المحامين المستقلين أحدهما من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين جاءت من باب الواجب للدكتور رويحه، نظراً لماضيه فى خدمة سوريا والقضايا العربية (١١٦).

وقد اتسمت العلاقات المصرية السورية خلال تلك المرحلة بالحساسية والتوتر، فنشرت صحيفة الأحوال المصرية مقالاً انتقدت فيه الأوضاع السورية فى ظل حكومة الشيشكلى وأنه ينوى فرض الأحكام العرفية للتنكيل بخصومه السياسيين، واعتبرت الجريدة أن هذا العمل ظلم جديد يضاف إلى العقوبات التى تفرضها الحكومة السورية على شعبها، الأمر الذى أثار غضب السلطات السورية، فاستدعت الخارجية المصرية صاحب الجريدة المذكورة وطلبت منه عدم التعرض فى المستقبل لشؤون سوريا الداخلية مما قد يكون محلاً لشكوى السلطات السورية(١١٧).

وفى أبريل ١٩٥١ صدر مرسوم جمهورى بتعيين العقيد أديب الشيشكلى رئيساً لأركان الجيش السورى بدلاً من أنور بنود الذى عُين ملحقاً عسكرياً بالمفوضية السورية بأنقرة، واعتبر الوزير المفوض المصرى الهدف من المرسوم الحفاظ على وحدة العقداء فى الجيش السورى، وتحقيقاً لطموح الشيشكلى بوضع خيوط اللعبة كلها فى يده يحركها من وراء ستار، وكان أنور بنود يرى ضرورة إبعاد العسكريين عن السياسة، وهو فى الوقت ذاته قريب لناظم القدسى رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الشعب(١١٨).

وعلى ذلك جاء الانقلاب الثالث من داخل الجيش أيضاً فأطاح بحكومة الانقلاب الثانى دون إراقة دماء، لكنه جاء انقلاباً على حكومة مدنية منتخبة، الأمر الذى أثار قلقاً عالمياً وتوجساً من مجموعة العقداء الذين قادوا هذا الانقلاب، وعلى الرغم من أنهم أعلنوا أنهم جاءوا للقضاء على مشروع الوحدة

مع العراق الذى تبناه الحناوى فى الخفاء، فإنهم لم يقدموا دليلاً ملموساً على معارضتهم للمشروع بعد وصولهم للسلطة، فظل هاجس الوحدة يراود الحكومة المصرية، وأهم ما يميز هذا الانقلاب أنه مهد لدكتاتورية عسكرية، وأطاح بكل من وقف ضدها حتى من رجال الجيش إما بالقتل أو السجن أو الإبعاد.

الانقلاب الرابع

شهدت سوريا فى أول ديسمبر ١٩٥١ انقلاباً سلمياً قاده العقيد أديب الشيشكلى من وراء ستار، اضطر على أثره هاشم الأتاسى إلى تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية، كما استقالت حكومته، وعهد بمهام الحكم بما فيه السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى الزعيم فوزى سلو، يؤازره مجلس الأمناء الذين عهد إليهم باختصاص الوزراء. ووجهت الخارجية السورية كتاباً بالأوضاع الجديدة إلى المفوضيات الأجنبية فى دمشق، فجاء رد المفوضيات البريطانية والفرنسية والتركية والإيطالية والأردن ولبنان والسعودية فى حكم الاعتراف معتبرة ما حدث فى سوريا مسألة داخلية، وظلت السلطات السورية تنتظر اعتراف مصر بالحكومة الجديدة[(١١٩)].

والمتأمل فى الانقلابين الثالث والرابع يتبين أن الانقلاب الرابع جاء استكمالاً للانقلاب الثالث، حيث كان من المفترض أن يتخلص الشيشكلى من رجال الانقلاب الثانى عسكريين وسياسيين عقب الانقلاب الثالث، لكنه تخلص من العسكريين وخشى أن يتخلص من هاشم الأتاسى الذى وصل إلى رئاسة الجمهورية بإرادة شعبية انتخابية تمت قبيل الانقلاب الثالث مباشرة، فكان من الصعب الإطاحة به فى هذا التوقيت، لذا أبقى الشيشكلى على الأتاسى رئيساً للجمهورية حتى أتيحت له الفرصة للتخلص منه بانقلاب رابع.

غدا نظام الحكم فى سوريا عقب الانقلاب الرابع يغلب عليه الطابع العسكرى البحت، لأنه جاء وليد إرادة الشيشكلى الذى أقصى الساسة المدنيين من الميدان، واختار الزعيم فوزى سلو رئيساً للجمهورية وأسند إليه رئاسة

مجلس الوزراء أيضاً، أما العقيد الشيشكلى فنصب نفسه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة ورئيس الأركان العامة، لكنه المتولى الحقيقى لمقاليد الأمور فى البلاد. وقيَّمت المفوضية المصرية الموقف معتبرة سوريا تئن تحت وطأة دكتاتورية عسكرية، فكثير من زعماء البلد فى المعتقل، وخضعت الصحف لرقابة قاسية، فهى لا تنطق إلا بما يريده الجيش، وإن تجاوزت الحد المرسوم لها فإن نصيبها التعطيل، وربما الزج بأصحابها فى المعتقلات. وعندما علمت شرطة الجيش بمحاولة الطلبة توقيع عريضة يطلبون فيها الإفراج عن المعتقلين، حاصرت الدبابات الجامعة، وأنذر مدير الشرطة الطلبة بأن أى محاولة للتدخل فى السياسة معناها الزج بهم فى المعتقل وإغلاق الجامعة(١٢٠) .

اعتبرت الحكومة المصرية الانقلاب مسألة داخلية بحتة، ولكنها اتبعت مذهب توبار(١٢١) فاعتبرت الحكومة الجديدة غير دستورية، ولكى تكون حكومة شرعية يجب أن يكون لديها القدرة على حفظ الأمن وتنفيذ الالتزامات الدولية ويتوفر لها رضاء الشعب رضاءً غير مصطنع، يعبر عنه فى انتخابات حرة يسترد بموجبها الشعب السورى سيادته، وهى عناصر تحتاج إلى وقت، لذا رأت الحكومة المصرية التريث فى الاعتراف بالحكومة الجديدة، فالاعتراف بها يعد تشجيعاً للانقلابات العسكرية المتتالية التى تطيح باستقرار سوريا والمنطقة كلها(١٢٢).

قضى قادة الانقلاب العسكرى على حزب الشعب وتم حل المجلس النيابى، فيما وقف الحزب الوطنى متوجساً خوفاً من أن يلقى مصير حزب الشعب، وقال الشيشكلى إن الحكم أمانة فى أيدى العسكريين سيعيدونه كاملاً غير منقوص إلى أصحابه بعد إقرار الأوضاع بصورة تحول دون تكرار فوضى حكومتى حزب الشعب، لكن متى وكيف سيعيد الجيش أمانة الحكم للمدنيين؟ كما وقفت الجبهة الشعبية الإسلامية أيضا بعيدة لعلاقة زعمائها بالدواليبى المعتقل. ولم يبقى سوى الحزب العربى الاشتراكى والحزب القومى السورى، وهما على صلة وثيقة بالجيش، والحزبان الأخيران لهما علاقة بالشيشكلى، فهو صديق لأكرم الحورانى

رئيس الحزب الأول، أما الحزب الثانى فالشيشكلى يؤمن بمبادئه، لذا وضع الشيشكلى أمله فى هذين الحزبين للخروج من المأزق[١٢٣].

وقد رأت المفوضية المصرية بدمشق فى التعاون المشار إليهً أمرا فى غاية الخطورة، نظراً للمبادئ الاشتراكية التى يؤمن بها الحورانى فى محاربة كبار الملاك وانتزاع أملاكهم، وأكد الوزير المفوض المصرى أن كراهية الدول الرأسمالية لأكرم الحورانى قد تحمل الشيشكلى على عدم التورط فى التعاون معه، أما الحزب القومى السورى فالتعاون معه أمر خطير أيضاً لأنه بزعامة أنطون سعادة، الذى لا يؤمن بفكرة القومية العربية، وينادى بسوريا الكبرى التى تضم الأردن وفلسطين ولبنان، وفكرة هذا الحزب تقوم على الإقليم وليس الجنس أو الدين، ويتهم الجامعة العربية بأنها أداة لفرض إرادة مصر على العرب[١٢٤] .

وكان العراق قد اتخذ موقفاً عدائياً من قادة الانقلاب الرابع، لكن الوزير المفوض المصرى رفض أن تتبنى مصر موقفاً مماثلاً على الرغم من تذمره من قادة الانقلاب السورى الجديد، فقال فى تقرير له "إن العسكريين بلاء لاشك فيه، وهم كالابن الطالح العاق، لا يمكن إنكار بنوته أو التخلى عن نصحه وترويضه، لذا فإنى أرى ... عدم قطع الصلة كلية بالعسكريين، إذ إن بقاء الصلة بهم فى حدود ضيقة يسمح لنا بمراقبة تصرفاتهم ونصحهم عند اللزوم، وهذه الصلة تحملهم على تقدير وجودنا عند الإقدام على أى عمل له خطورته، أما التخلى عنهم كلية والوقوف منهم موقفاً عدائياً كما فعل العراق فهى سياسة ضارة لا أستطيع أن أوصى بها إذ إنى فى الواقع لا أخشى العسكريين بقدر ما أخشى دسائس الدول الأجنبية، التى قد لا يجد العسكريون مفراً من الارتماء فى أحضانهم إذا ما وجدوا أنفسهم فى الميدان وحدهم، فالأحزاب السياسية تناصبهم العداء والدول العربية تخلت عنهم"[١٢٥] .

وعن علاقة انقلاب الشيشكلى (الانقلاب الرابع) بجهات أجنبية أشار الكاتب الأمريكى تشومسكى إلى أن أديب الشيشكلى جاء عبر انقلاب بحكومة دكتاتورية

عسكرية جديدة فى عام ١٩٥١ مؤيدة بشكل سرى من قبل حكومة الولايات المتحدة[١٢٦]. دون الإشارة إلى التفاصيل أو الدوافع، ولا عجب فى ذلك فالولايات المتحدة معجبة بقوة شخصية الشيشكلى، وقدرته على الاستمرار فى السلطة لمدة عامين فى بلد متقلب شهد ثلاثة انقلابات متتالية فى التسعة أشهر السابقة على انقلابه (الثالث) ، لذا أوصت المفوضية الأمريكية فى دمشق بالمساندة الإيجابية وتشجيع الشيشكلى والحكومة المعاونة له، وتقديم دعم عسكرى محدود ونصح لها يضمن استمرارها، ويقوى الموقف الأمريكى فى سوريا ومنطقة الشرق الأدنى[١٢٧].

وأيد هذا الاتجاه معروف الدواليبى من داخل سجنه مشيراً إلى دور كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فى دعم الشيشكلى إبان الانقلاب الرابع مستشهداً بتأييد الملك عبد الله والملك عبد العزيز آل سعود للانقلاب. واستشهد أيضاً بمطالبة صحيفتى الإكونومست البريطانية ولايف الأمريكية بضرورة الاعتماد على رجل قوى فى الشرق الأوسط ، وعدم الاعتماد على الحكومات والمجالس النيابية، وهو توجيه يهودى للأخذ بيد الشيشكلى، فاعتراف العالم الحر بالانقلاب أرغم رئيس الجمهورية والوزراء على الاستقالة وهم فى المعتقل، وحاولوا إقناع الرأى العام بشتى الطرق أنهم استقالوا حفاظاً على ماء وجوههم[١٢٨].

وعلى الرغم من إدراك المفوضية المصرية أن وراء الانقلاب دسائس أجنبية فقد أوصت باعتبار الحدث داخلياً وأن تستمر مصر فى سياستها، سياسة الحياد والتريث التى تقتضى الاتصال بالمسئولين عن الحكم فى سوريا الاتصال الضرورى الذى يستلزمه قيام علاقات بين البلدين، بشرط عدم الإسراف فى التعاون معهم كما حدث من قبل، مع الاستمرار فى المطالبة بإعادة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين، لتعود العلاقات سيرتها الأولى بين البلدين. وهذه السياسة تحقق لمصر مراقبة الموقف عن كثب وتحذر العسكريين من الإقدام على مغامرة غير محسوبة، كما تمكنها من الاتصال بزعماء الأحزاب وتوجيههم

إن لزم الأمر، وفى الوقت نفسه لا تغضب هذه السياسة السلطة العسكرية الحاكمة، كما فعلت العراق، وتمكن مصر من مواصلة مطالبتها بحياة نيابية والإفراج عن المعتقلين تنفيذاً للوعود التى قطعها العسكريون على أنفسهم. وإذا دعت الضرورة لانتهاج سياسة جديدة فالأفضل عدم التورط فى سياسة فردية، بل يجب الاتفاق مع الدول العربية على سياسة موحدة، لاسيما بعد أن لمس الجميع الأضرار الناجمة عن اتخاذ مواقف متباينة، ونتبين من التعليق الذى ذيَّل التقرير استحسان وزارة الخارجية المصرية له نظراً لتحليله الجيد ولدقته من حيث المعلومات الواردة به ؛ لذا تبنت الخارجية المصرية هذا الموقف(١٢٩).

لم تقف وزارة الخارجية عند رأى وزيرها المفوض فى دمشق وإنما وجهت الدعوة لجميع مفوضيها فى البلاد العربية وبعض البلدان الأوروبية لعقد مؤتمر فى القاهرة وآخر فى باريس لبحث سياسة مصر إزاء القضايا العربية، ومنها سياستها الجديدة التى تبنتها تجاه انقلاب الشيشكلى الأخير. وقد قرر المؤتمر الذى عقد فى القاهرة تأييد سياسة مصر فى سوريا التى نصح بها وزيرها المفوض هناك للأسباب المقنعة التى أدلى بها فى تقاريره العديدة، ورأى المؤتمر أن التخلى عن هذه السياسة أمر بعيد عن الحكمة، لأن مصلحة البلاد العربية أن تبدو متحدة متماسكة فى محيط عالمى مضطرب (١٣٠).

أخذ رجال الانقلاب الرابع ما نشر فى الصحافة المصرية عن الانقلاب بحساسية شديدة، ولاسيما الأخبار غير الدقيقة التى وردت عنه ، فنشرت الأهرام بعددها الصادر فى الأول من يناير ١٩٥٢ أنباء عن محاولة اغتيال جديدة تعرض لها الشيشكلى، فأمر قادة الانقلاب بتتبع أعداد الجريدة فى سوريا ومصادرتها، وأبلغوا احتجاجهم للمفوضية المصرية؛ لذا طلب الوزير المفوض المصرى بدمشق دعوة الصحف المصرية إلى عدم التعليق على أحداث سوريا بصورة تسئ إلى العسكريين، وقد اطلع وزير الخارجية على التقرير المذكور وكلف إدارة الصحافة بالوزارة بمتابعة كل ما ينشر عن الانقلاب السورى فى الصحف المصرية وعرضه على الوزير شخصياً(١٣١).

شهدت سوريا فى العشرين من يناير أول موقف عدائى ضد الجيش عقب الانقلاب الرابع، إذ قامت مظاهرات فى دمشق نظمها طلاب المدارس الثانوية والجامعة، هتف المتظاهرون هتافات عدائية ضد الجيش ونادوا بسقوط (الطاغية الشيشكلى وأذنابه) كما رشقوا الجنود بالحجارة، ورد الجنود بإطلاق النار على الطلاب وضربوا بعضهم ضرباً مبرحاً، لم تنج منه الطالبات، وانتقلت المظاهرات إلى مدن حلب وحمص، وألقى القبض على الكثيرين وأغلقت المدارس والجامعات. ونظم الإخوان المسلمون مظاهرة فى سوق الحميدية وهتفوا ضد الدفاع المشترك والاستعمار الأجنبى، الأمر الذى أزعج العسكريين. وقد اتهم الشيشكلى الإخوان بتدبير كل هذه المظاهرات، بهدف تحدى سلطة الجيش وإشاعة الفوضى، وليس تأييد مصر. وعلق الوزير المصرى على هذه الأحداث بأن العسكريين يتخبطون ويخسرون الأرض التى كسبوها منذ بداية الانقلاب، فغدوا على خلاف مع كل الطوائف والأحزاب، ورأى الوزير المصرى أن الحل الأمثل هو إقامة حكم مدنى يتولى أمر إعادة الحياة النيابية، إذ لا خير فى أن يتولى العسكريون هذا الأمر بأنفسهم، وعبر عن اطمئنانه إزاء ارتفاع الأصوات فى سوريا ضد العسكريين، فهذا سيحملهم على انتهاج أحد أمرين؛ إما التفاهم مع المدنين أو قمعهم والأمر الأخير سيعود عليهم بأوخم العواقب(١٣٢).

ألقى الشيشكلى القبض على الإخوان المسلمين ووجه إليهم عدداً من التهم منها التحريض ضد الانقلاب وتأييد الشيوعية ورفض إقامة تماثيل، ولم يذكر تأييدهم للقضية المصرية ضمن التهم حرصاً منه على عدم إغضاب الحكومة المصرية. وعندما التقت الأهرام بالمستشار حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان لاستبيان رأيه فيما حدث للإخوان فى سوريا، قال الهضيبى: أُلقى القبض على السباعى وإخوانه فى سوريا لأنهم ذهبوا إلى المفوض المصرى فى دمشق وأعلنوا تأييدهم للقضية المصرية، أما ما قد قيل عن أنهم سجنوا لموقفهم الرافض لإقامة تماثيل أو تأييد الشيوعية فالمعروف أن الإسلام ضد الشيوعية والشعب السورى فى حاجة إلى كل ما ينفق على إقامة التماثيل. وعن

رأيه فى ضرورة تدخل الدول العربية لوضع حد للأزمة فى سوريا، قال الهضيبى أتمنى أن تحل سوريا مشاكلها دون تدخل من أحد[١٣٣].

لم تُرض السياسة المصرية رجال الأحزاب فى سوريا فقد كانوا ينتظرون من مصر الكثير والكثير، فيقول وزير مصر المفوض فى دمشق: "حدثنى زعماء الأحزاب جميعاً عن بطش العسكريين وعن الاعتقال ومرارته، ولم يتحدث أحد منهم عن التضحية فى سبيل المصلحة العامة... والمؤلم أن الخلافات بين رجال الأحزاب هى اللغة المسيطرة على خطابهم، فالفكرة الحزبية تملك عليهم مشاعرهم وتوجههم أسوأ توجيه، سؤال واحد يجمعهم يحفظونه عن ظهر قلب ألا وهو ما الذى ستفعله مصر والدول العربية من أجلنا لخلاص سوريا من حكم الجيش؟ ... فهم يريدون إعادة الجيش إلى ثكناته وحمل مفاتيح الحكم إليهم وهم فى بيوتهم كمن قالوا لنبيهم اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون وطلب أحد أعضاء الحزب الوطنى البارزين أن يقاطع العرب حكومة سوريا العسكرية ويعيدون الحكومة الشرعية التى يمكن أن يكونها الأحزاب فى مصر كما حدث فى الحرب العالمية الثانية، فقلت القياس مع الفارق فالحكومات التى تكونت فى الخارج إبان الحرب كانت ضد الاحتلال أما العسكريون فى سوريا فهم من أبناء البلد، ثم من يضمن ألا يعلن العسكريون انسحاب سوريا من جامعة الدول العربية أو منعهم من الاتجاه نحو إسرائيل"[١٣٤].

ومع تصاعد المعارضة لحكم العسكريين فى سوريا، تعالت أصوات قادة الانقلاب بأن الجيش فريق من الأمة له ما لغيره من حقوق فى توجيه سياستها، وأنه يضم عدداً من المتعلمين القادرين على إدارة البلد، وبرر الشيشكلى الحكم العسكرى فى مهرجان مؤازرة التسلح قائلاً " إن مهمة الجيش بعد كارثة فلسطين واجباً وفريضة ... لقد قدم الجيش الفلسطينى أعظم التضحيات وحارب بلا سلاح وانتصر بمعداته القليلة وانتزع المواقع الحصينة من أيدى الصهاينة الغاصبين وقدم للوطن شهداء أبرزهم... إن هؤلاء القادة مسئولون قبل غيرهم عن استقلال هذه البلاد وأمنها، وإن ارتداء الثياب العسكرية لم يجردهم من

وطنيتهم بل ضاعف من شعورهم بها... إن من حق الجيش وواجبه أن لا يسمح لأحد بوضع العثرات فى طريق تقدمه" . وعلق الوزير المفوض المصرى بأن الشيشكلى ذكر أسماء الشهداء ونسى أن يذكر أسماء المواقع الحصينة التى انتزعها جيشه وكأنه يؤرخ من خياله(١٣٥).

وأمام استمرار مصر فى عدم الاعتراف بالنظام السورى الجديد اتجه الشيشكلى إلى السعودية التى اعترفت به وقدمت له قرضاً، فأعلن الشيشكلى أن انقلابه يهدف إلى الحيلولة دون ضم سوريا إلى العراق والقضاء على الفريق الذى يعمل لتحقيق فكرة الاتحاد. واعتبرت مصر هذه السياسة من جانب السعودية تأييد للطغيان العسكرى القائم فى سوريا بهدف إيجاد كتلة مناوئة للعراق، وفى هذا تغليب للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وهى سياسة تؤدى إلى انقسام العرب وتصب فى مصلحة إسرائيل وحدها(١٣٦). ومع إيماننا بمصداقية السياسة الجديدة التى تدعو إليها مصر، فإن السياسة التى انتهجتها السعودية وانتقدتها مصر هى نفسها السياسة المصرية السعودية إزاء الانقلابات السورية الثلاث السابقة، لكن يبدو أن هاجس الخوف من الانقلابات العسكرية بدأ يتملك القيادة السياسية آنذاك.

وتوجهات السياسة المصرية الجديدة تتطلب منّا بيان مطالب مصر من قادة الانقلاب فى سوريا؛ وهى تتحصر فى مطلبين أساسيين هما:

- سرعة الاعتراف بلقب الملك فاروق الجديد "ملك مصر والسودان".
- الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة النيابية.

وفيما يتعلق بالمطلب الأول ربط الشيشكلى بين الاعتراف باللقب الجديد للملك فاروق واعتراف مصر بالحكم القائم فى سوريا، فليس من المعقول أن يطلب الاعتراف من هيئة غير معترف بها. واعتراض سوريا بلا شك له وجاهته، ومع ذلك اعترفت سوريا باللقب الجديد للملك فاروق لعل ذلك يقرب المسافة بين البلدين. أما فيما يتعلق بالمطلب الثانى فقد اعتبرته سوريا تدخلاً فى

شؤونها الداخلية بما يتناقض مع سياسة مصر وميثاق الجامعة العربية، وكان جواب وزير مصر المفوض أن المسألة ليست شروطاً تمليها مصر إنما هى رغبات ونصائح يفرضها واجب الأخوة، وأن هدف مصر استقرار الأمور فى بلد عربى شقيق، وقد أمكن إقناع الجانب السورى فى مسألة المعتقلين فبدأ الإفراج عنهم على دفعات كان آخرها الإفراج عن السباعى مرشد الإخوان فى سوريا ورشدى الكخيا رئيس حزب الشعب(١٣٧).

أما مسألة الحياة النيابية فقد رأى الوزير المفوض المصرى فى دمشق أن الحكم العسكرى السورى سيستمر ما لم يقع واحد من الاحتمالات التالية:

١- أن تتحد كلمة الأحزاب السياسية وتقف صفاً واحداً ضد العسكريين تعضدهم حركة داخلية قوية، وهو احتمال مستبعد لتناحر الأحزاب وتغليبهم للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

٢- أن تتفق الدول العربية جميعاً على سياسة موحدة إزاء سوريا تقوم على نصح العسكريين والضغط عليهم لإعادة الأوضاع الطبيعية، وهذا يقتضى تجرد الدول العربية من اتجاهات معينة تدفعها لانتهاج سياسة خاصة تجاه سوريا مثل العراق والسعودية.

٣- أن يقع انقلاب عسكرى جديد، وهو ما يعول عليه الزعماء السوريون وينتظرونه بين يوم وآخر، وهو أمر صعب ولكنه ليس بالمستحيل، لكن ما جدوى انقلاب يأتى بعسكريين جدد إلى سدة الحكم؟!!(١٣٨).

استمر الجدل بين مصر وسوريا فشكت الدوائر الرسمية السورية من أن زوجة معروف الدواليبى الفرنسية – رئيس الوزراء السابق والمعتقل منذ ٢٩ يناير ١٩٥٢- مقيمة فى مصر وتقوم بنشاط معادٍ للحكومة السورية، ومن ثم أحالت الخارجية المصرية الأمر إلى الداخلية لمنع المذكورة من ممارسة أى نشاط سياسى، فردت الداخلية بأنها غير موجودة بمصر(١٣٩). وكانت زوجة الدواليبى قد قدمت طلباً للحكومة المصرية، شكت فيه من تجاوزات ترتكب ضد

زوجها فى المعتقل، وطلبت توسط مصر لإخراج زوجها من معتقله، ومحاكمته أمام القضاء إن كان مداناً بشيء، وقالت أنها لا ترى فى اللجوء إلى كبار الأسرة العربية شيئاً ليتدخلوا لإنصاف زوجها[١٤٠].

صدر يوم ٦ إبريل ١٩٥٢ مرسوم تشريعى يقضى بحل الأحزاب السياسية فى سوريا ريثما يصدر تشريع جديد بتنظيم الأحزاب والمنظمات السياسية، وقد ضرب الشيشكلى ضربته وهو واثق أن زعماء الأحزاب لن يحركوا ساكناً، ولم يكتف الشيشكلى بحل الأحزاب بل أمعن فى إذلالها، فأمر بمصادرة ممتلكاتها وتوزيعها على الجمعيات الخيرية. وعلق الوزير المفوض المصرى فى مذكرته بأن العسكريين فى سوريا قد ركبوا رؤوسهم وانتفخت أوداجهم ويتحدثون صراحة عن نجاح فرانكو فى أسبانيا وأتاتورك فى تركيا وأن حكومة الحزب الواحد حققت ما لم تحققه حكومة الأحزاب المتعددة. وعلى ذلك فإن الأمر فى سوريا مرشح لقيام حزب واحد يؤلفه العسكريون ويحكم البلد بمجلس نيابى صغير معين ، ولا يستبعد أن يكون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من العسكريين، وقد تنقلب الدكتاتورية المؤقتة التى جاءت نتيجة انقلاب عسكرى إلى دكتاتورية دائمة، تتستر وراء مجلس نيابى معين[١٤١]. ورصدت المفوضية المصرية فى دمشق مباركة الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا لتلك الخطوة[١٤٢]. وهو تصرف غريب من جانب الدول الديمقراطية الغربية، قد يبرره أن أفكار بعض الأحزاب السورية المنحلة اشتراكية تميل بتوجهاتها إلى جانب الاتحاد السوفيتى ، لكنه مبرر غير كاف، والمبرر الأكثر إقناعاً أن نموذج الدكتاتورية العسكرية فى سوريا آنذاك قد قوبل بارتياح ومساندة من جانب تلك الدول، فالديمقراطية فى سوريا وأمثالها قد تحرم الدول الغربية من مكاسب يسهل تحقيقها فى ظل النظم الدكتاتورية غير المؤيدة شعبياً.

وعلقت الصحافة السورية على قرار حل الأحزاب بأن البلاد منذ أن نالت استقلالها لم تر تنظيماً حزبياً بالمعنى الصحيح وفق منهج علمى، وإن ما عرفته تكتلات توسعت حول اعتبارات شخصية أو طبقية أو إقليمية، أو فرقاً استوحت

قواعدها من مذاهب ومنظمات أجنبية لا تتفق مع مصلحة البلاد. وقد حدّت برامج هذه الأحزاب من حرية المنتسبين إليها وألزمتهم بأيديولوجيات معينة حتى عمت الفوضى المجتمع السورى[١٤٣]. ومن الصعب الحكم على التجربة الحزبية السورية فى هذا الوقت المبكر، وأياً كان الأمر فإنه وصف ينطبق على التجربة الحزبية فى دول العالم الثالث كلها فى ظل الدكتاتوريات الحاكمة حتى يومنا هذا.

وبعيداً عن التجربة الحزبية حاول معروف الدواليبى أن يوحد جبهة المعارضة داخل سوريا، فقام بعد الإفراج عنه ورغم الحصار الشديد المفروض عليه بزيارة المفوضية المصرية، وشكر الحكومة المصرية على دورها فى الإفراج عنه وعن زملائه، وأوضح أن دور مصر وموقفها تميزا بالحكمة ، فلم تندفع فى تأييد الانقلاب كما فعلت السعودية، أو معاداته كما فعلت العراق، وتساءل عما يمكن أن تفعله مصر، فأوضح الوزير المصرى أن حكومته لاتستطيع أن تفعل شيئاً فى الوقت الراهن أكثر مما فعلت، لاسيما فى ظل صمت المعارضة وتعاون بعض أفرادها مع الحكومة القائمة، فوعد الدواليبى بتكوين جبهة داخلية من الأحزاب لمواجهة الموقف، وأنه لا يستبعد قيام انقلاب عسكرى جديد. وعلق الوزير المصرى فى تقريره الذى بعث به إلى الخارجية المصرية أنه لا يستبعد محاولة الدواليبى لكنه يشك فى نجاحه[١٤٤].

وتجاوباً مع الضغوط المصرية ساد اتجاه لدى الحكومة السورية أن يبقى فوزى سلو رئيساً للجمهورية ويعين وزارة مدنية من شخص محترم يقبل التعاون مع العسكريين يوجهونه وفق مصالحهم. وقد رفضت الشخصيات الكبرى كلها هذا المنصب وفى مقدمتهم خالد العظم رئيس الوزراء الأسبق، وأمام هذا الرفض لم يجد العسكريون بداً من احتفاظ رئيس الدولة بمنصب رئيس الوزراء إلى جانب منصبه ولو لمدة معينة ريثما يتم الاتفاق مع شخصية تقبل المنصب وفق شروط العسكريين. ورأى الوزير المفوض المصرى أن التغيير ظاهرى يهدف إلى إيهام الناس أن البلاد تسير فى طريق العودة إلى الحكم المدنى، وإعطاء

صورة مدنية للحكم أمام الدول المعارضة للانقلاب العسكرى، وتوقع أن يستمر الشيشكلى فى سياسته لإدارة شؤون الحكم من وراء ستار فيقول "إذا كان فوزى سلو هو الشخص الأول من حيث الشكل فإن الشيشكلى هو (الأب والابن والروح القدس) رغم تظاهره بالزهد وإعلانه عن رغبته فى البقاء حيث هو رئيساً للأركان، إن مطامعه لا تقف عند حد، فكثيراً ما نسى تواضعه واصطدم بفوزى سلو الرجل الطيب الذى نجح فى أن ينحنى للعاصفة"(١٤٥).

ومما لاشك فيه أن النمط المشار إليه يضمن للشيشكلى تحريك الأحداث من وراء ستار كما يضمن له البقاء، فإذا ظهر غضب جماهيرى من الحكومة قام بانقلاب جديد يغيّر فيه رئيس الجمهورية فوزى سلو ويستمر هو فى تحريك الأمور بشكل خفى، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك.

هكذا أطاح الشيشكلى بالسياسيين المدنيين واستمر فى التحكم بالأمر من وراء ستار، واضعاً فوزى سلو فى المواجهة، لكنه اضطر فى كثير من الأحيان أن يحكم حكماً عسكرياً فردياً سافراً، الأمر الذى حمّله سلبيات الحكومة القائمة. أما الحكومة المصرية فقد تغيرت سياستها تجاه سوريا، رغم ما كانت تعانيه قبل حركة يوليو ١٩٥٢، فتخلت عن خوفها من هاجس مشروعات الوحدة السورية، وارتقت لتتخذ موقفاً معتدلاً متوازناً متحلية بمبدأ توبار؛ فلم تعادى العسكريين ولم تعترف بهم، إنما وضعتهم تحت ضغط وظلت تنصحهم بالإفراج عن المعتقلين والعودة بالبلاد إلى الحكم المدنى، واضعة توحيد الصف العربى نصب عينيها، ولعل الدافع الأول لهذه السياسة يتمثل فى طغيان المشكلات الداخلية على مخاوف الملك فاروق من مشروعات الوحدة السورية.

الخاتمة:

وهكذا ألقت انقلابات سوريا المتلاحقة بظلالها على منطقة الشرق الأدنى، فى حقبة حرجة من تاريخها المعاصر، وإذا كان الموقف المصرى الرسمى والصحفى قد تميز بالاعتدال من قضايا الانقلابات فى سوريا، فلم يخض فى مشروعيتها معتبراً إياها حوادث داخلية، لكنه انساق وراء التصدى لهاجس الوحدة السورية- العراقية أو الهلال الخصيب، أما إدراك البعد الاستراتيجى لسوريا وأهمية توحيد الصف العربى فلم تتضح إلا مع الانقلاب الرابع الذى حاول التأصيل لدكتاتورية عسكرية شاملة، فقد جاء الموقف المصرى بعد أن تخلص من هاجس الوحدة وتحلى بمبدأ تويار أكثر اتزاناً واعتدالاً وقدرة على توحيد الصف العربى، بما يليق بمكانة مصر ودورها التاريخى فى المنطقة، لكن لم تتبلور معها فكرة وضع الكيان الصهيونى بين فكى الكماشة.

أما بالنسبة لفرضية وجود يد أجنبية فى انقلابات سوريا فقد رجحت الدراسة وجود يد أمريكية فى انقلابى حسنى الزعيم والشيشكلى (الانقلاب الرابع)، وهما نموذج لدكتاتورية عسكرية مناقضة تماماً للنموذج الديمقراطى الغربى، وقد يبدو غريباً أن تساند الولايات المتحدة مثل هذه النماذج الدكتاتورية، لكن الديمقراطية فى سوريا ومثيلاتها قد تحرم الولايات المتحدة من مكاسب يسهل تحقيقها فى ظل النظم الدكتاتورية غير المؤيدة شعبياً. وتركت العراق ومن ورائها بريطانيا بصمة واضحة على انقلاب سامى الحناوى. وجاء الانقلاب الثالث ضربة لمشروع الوحدة العراقية- السورية ومع ذلك ظل هاجس الوحدة يخيم على العلاقات المصرية السورية.

ويتضح لنا أن انقلابات سوريا المتتالية رافقها غياب الوعى القومى من ناحية وتغليب المصلحة الشخصية لدى العروش الملكية بالمنطقة من ناحية أخرى، الأمر الذى أدى إلى خلق صراعات عربية باردة، بين الأسرة الهاشمية والعرشين العلوى والسعودى. وكانت الخيانة بشأن قضية فلسطين تهمة جاهزة

تتقاذفها الأطراف العربية تبرئة لساحة طرف على حساب طرف آخر، ومازال هذا الوضع قائماً بين الأشقاء العرب، لذا نعمت إسرائيل بحياة هانئة تفرغت خلالها للبناء الداخلى، بعد أن أمّنت جانب أعدائها بانشغالهم فى خلافات جانبية لا طائل من ورائها بين تأييد أو معاداة هذا الانقلاب أو ذاك.

الهوامش

(١) كان معروف الدواليبى عضواً بالكتلة الوطنية بحلب، ثم عضواً بمجلسها الأعلى عام ١٩١٨، مارس المحاماة حتى عام ١٩٣٩، عاش فى أوروبا وحصل على الدكتوراه إبان الحرب العالمية الثانية، ثم عاد إلى سوريا وعمل أستاذاً بكلية الحقوق، و انتخب نائباً عن حلب فى المجلس النيابى السورى عام ١٩٤٧، ثم انتمى إلى حزب الشعب عام ١٩٤٨، وفى أواخر ديسمبر ١٩٤٩ عين وزيراً للاقتصاد الوطنى حتى النصف الثانى من عام ١٩٥٠، ثم أصبح رئيساً للمجلس النيابى فى يونيو ١٩٥١، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية فى دمشق بشأن الإفراج عن معروف الدواليبى، ٢٣ إبريل ١٩٥٢ .

(٢) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمى، مذكرات دكتور معروف الدواليبى (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص١١٥ .

(٣) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ٩ سرى، من الخارجية السورية إلى المفوضية المصرية بدمشق، ١٩ يونيو ١٩٤٥، ورد الخارجية المصرية فى ٣ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٤) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ٩ سرى، من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض فى دمشق، ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ .

(٥) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ١٠ سرى، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢١ يناير ١٩٤٧ .

(٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، مذكرة سفارة مصر بدمشق عن سوريا ومشاريع الشرق الأوسط الدفاعية، ٣ إبريل ١٩٥٤ .

(٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية بشأن ملخص مقال فى جريدة أخبار موسكو، ١٠ فبراير١٩٤٨ .

(٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٣، الملك عبد الله بن الحسين إلى الرئيس شكرى القوتلى، ١٤ أغسطس ١٩٤٧ .

(٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٣، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، أول أكتوبر ١٩٤٧ .

(١٠) Paper Prepared in the Dep. of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V,

pp.1206- 1208.

(١١) Paper prepared in the Dep. op. cit., p. 1209

(١٢) نشأ حسنى الزعيم فى بيت علم، كان والده مفتى حلب، التحق بالمدرسة الإعدادية العسكرية بدمشق، وتخرج فى الكلية الحربية العالية باستانبول فى مستهل الحرب العالمية الأولى، والتحق بوحدات الجيش العثمانى، ثم بالجيش السورى، كما التحق فيما بين الحربين العالميتين ببعثة عسكرية فى فرنسا، وخلال الحرب العالمية الثانية تصدى للإنجليز فتم اعتقاله، وظل قيد الاعتقال حتى أفرج عنه شكرى القوتلى، ترقى فى الجيش السورى حتى أصبح قائدا له، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، تقرير المفوضية المصرية بعمان بشأن الانقلاب السورى، ٣٠ إبريل ١٩٤٩ .

(١٣) البلاغ، ٢ إبريل ١٩٤٩، ص١ .

(١٤) Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 25th Apr. 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p.1630.

(١٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ٣، كتاب السفير المصرى بدمشق بشأن انقلابات سوريا ودور معروف الدواليبى فيها، ١٤ نوفمبر ١٩٥٥ .

(١٦) المقطم، ٦ أبريل ١٩٤٩، ص ٢ .

(١٧) Noam Chomsky, World Orders Old and New (Colombia University Press,1996) pp.199,200.

(١٨) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمى، مذكرات دكتور معروف الدواليبى، ص ١٢٩- ١٣١ .

(١٩) Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 25th Apr. 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, pp. 1630, 1631.

(٢٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، قصاصة من جريدة العهد }عراقية 21 {مايو ١٩٤٩ .

(٢١) راجع على سبيل المثال: الأخبار، ٩ أبريل ١٩٤٩، ص١، و١٦ أبريل ١٩٤٩، ص١، والبلاغ، ٤ أبريل ١٩٤٩، ص ٢ -٣ .

(٢٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ١، بيان عن زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى سوريا، صادر عن الأمانة العامة للجامعة، ٢٣ أبريل ١٩٤٩.

(٢٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١،

كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٣ أبريل ١٩٤٩ .

(٢٤) الأهرام، ١٥ يوليو ١٩٤٩، ص١ .

(٢٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، مذكرة مرفوعة من الخارجية السورية إلى مجلس الوزراء غير معدة للنشر، ٦ أبريل ١٩٤٩.

(٢٦) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٢٦ (سوريا)، ملف رقم ٤، من القائم بأعمال السفارة المصرية فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٣ أبريل ١٩٤٩.

(٢٧) كان محسن البرازى المستشار الأول لشكرى القوتلى فى العهد السابق، ثم تعاون مع الزعيم فعينه رئيساً للوزراء. راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٣، كتاب محمود رياض -السفير المصرى- فى دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور معروف الدواليبى فيها، ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ .

(٢٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٧ أبريل ١٩٤٩ .

(٢٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، تقرير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية بشأن تطورات انقلاب سوريا، ١٦ أبريل ١٩٤٩ .

(٣٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، التقرير السرى للمفوضية المصرية ببيروت بشأن الحالة فى سوريا، ٢٢ إبريل ١٩٤٩ .

(٣١) البلاغ، ١٨ أبريل ١٩٤٩، ص١ .

(٣٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٠ أبريل ١٩٤٩ .

(٣٣) الزمان، ٢٢ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٣٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، قصاصة من صحيفة ألف باء السورية، ٢٩ أبريل ١٩٤٩ .

(٣٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، قصاصة من صحيفة النصر السورية، ٢٤ إبريل ١٩٤٩ .

(٣٦) فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة حسنى الزعيم (دار المعارف، القاهرة، د. ت) ص ٤٧-٤٨ .

(٣٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٣ أبريل ١٩٤٩ .

(٣٨) راجع على سبيل المثال: الأخبار، ٧ مايو ١٩٤٩، ص١ .
(٣٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٣ أبريل ١٩٤٩ .
(٤٠) الأخبار، ٣٠ أبريل ١٩٤٩، ص ٢ .
(٤١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ١، قصاصة من صحيفة الأيام السورية، ٢٨ أبريل ١٩٤٩ .
(٤٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الخامس، المضبطة رقم ٢٦، ٢ مايو ١٩٤٩ .
(٤٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧، تقرير المفوضية المصرية فى بغداد بشأن الاتجاه الجديد فى سوريا وأثره على وزارة نورى السعيد، ٣٠ أبريل ١٩٤٩ .
(٤٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب مفوضية المملكة الأردنية فى القاهرة إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى، أول مايو ١٩٤٩ .
(٤٥) الزمان (المصرية)، ٥ يوليو ١٩٤٩، ص ١-٢ .
(٤٦) كان فى سوريا آنذاك إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين ستة أحزاب، هى حزب البعث، والشعب، والوطنى، والعربى الاشتراكى، والجمهورى الاشتراكى، والتعاونى الاشتراكى. شمل قرار الحل جميع الأحزاب بما فيها الإخوان، وإن كان القرار قد أوقف نشاط الأحزاب العلنى فإنه لم يقض عليها، فظلت تمارس نشاطها سراً بين طلاب الجامعة، وانشغلت الحكومة بمراقبة هذا النشاط ، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف ١٣/٣١/٣٧، مذكرة سفير مصر المفوض فى سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ يناير ١٩٥٣ .
(٤٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، أول يونيو ١٩٤٩ .
(٤٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الحالة فى سوريا، ٧ يونيو ١٩٤٩ .
(٤٩) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة رقم ٨ (سوريا)، ملف رقم ٥ سرى جـ٤، كتاب وزارة الخارجية إلى المفوضية المصرية بدمشق، أول أغسطس ١٩٤٩ .
(٥٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم

١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثانى، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .

(٥١) البلاغ، ١٢ أبريل ١٩٤٩، ص١ .

(٥٢) الزمان، ١٣ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٥٣) ولد سامى الحناوى فى حلب سنة ١٨٩٨، تخرج فى دار المعلمين، ثم التحق بالخدمة فى الجيش التركى عام ١٩١٦، وانتسب لمدرسة استانبول العسكرية، ثم المدرسة الحربية بدمشق، ورقى فى سلم الجندية واشترك فى حرب فلسطين، ثم رقى إلى رتبة زعيم مكافأة له على اشتراكه فى الانقلاب الأول، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثانى، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .

(٥٤) Memorandum by the Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p. 1635.

(٥٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثانى، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .

(٥٦) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمى، مذكرات دكتور معروف الدواليبى، ص ١٣٢ .

(٥٧) Paper Prepared in the Dep. of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1208.

(٥٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن حوادث سوريا، ١٧ أغسطس ١٩٤٩ .

(٥٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية فى دمشق بشأن الانقلاب الثانى، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .

(٦٠) البلاغ، ٢٠ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٦١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية فى دمشق إلى وزير خارجية مصر بشأن الانقلاب الثانى، ١٦ أغسطس ١٩٤٩، والبلاغ ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص٢ .

(٦٢) الزمان، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٦٣) البلاغ، ١٧ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٦٤) البلاغ، ١٦ أغسطس ١٩٤٩، و١٧ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٦٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، بلاغ رقم ٨ صادر من القيادة العامة للجيش السورى، ١٤ أغسطس ١٩٤٩ .

(٦٦) هاشم الأتاسى زعيم عائلة الأتاسى بحلب، بلغ من العمر وقت الانقلاب ٧٥ عاماً، كان أحد المحافظين فى العهد التركى، عندما تولى الملك فيصل عرش سوريا اختاره رئيساً للوزراء، وهذا سر ميله للعراق، انتخب عام ١٩٣٦ رئيساً لسوريا ثم استقال لاختلافه مع المندوب السامى الفرنسى، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية فى دمشق بشأن الانقلاب الثانى، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .

(٦٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٣، كتاب محمود رياض السفير المصرى فى دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور الدواليبى فيها، ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ .

(٦٨) الأهرام، ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٦٩) الزمان، ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٧٠) Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p. 1635.

(٧١) Paper Prepared in the Dep. of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p. 1208.

(٧٢) الزمان، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، والأخبار، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩، والأهرام، ١٦ و١٨ أغسطس ١٩٤٩ .

(٧٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، تقرير المفوضية المصرية ببغداد بشأن الانقلاب السورى الثانى، ١٨ أغسطس ١٩٤٩

(٧٤) الأخبار، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص ٧

(٧٥) البلاغ، عدد ٨٥٢٠، ٢٥ أغسطس ١٩٤٩، ص١

(٧٦) الأهرام، ٢١ أغسطس.

(٧٧) الزمان، ٢١ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٧٨) المصرى، ٢ سبتمبر ١٩٤٩، ص ٣ .

(٧٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٥ أغسطس ١٩٤٩ .

(٨٠) الزمان، ٢١ أغسطس ١٩٤٩، و٢٣ أغسطس ١٩٤٩، ص١ .

(٨١) Paper Prepared in the Dep. of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, pp. 1208 - 1210.

(٨٢) Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, pp. 1635, 1636.

(٨٣) المصرى، ١٩ سبتمبر ١٩٤٩، ص١ .

(٨٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، برقية الملك عبد العزيز إلى الملك فاروق، ١٢ ذو الحجة ١٣٦٨/ ١٩ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٨٥) غريب أن يطلق إسماعيل صدقى لفظة أجنبية على بلدان عربية، اللهم إلا إن كان خطأ مطبعى فى المضبطة.

(٨٦) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى ٢٤، الجلسة ٤٩، أول نوفمبر ١٩٤٩، ص ١٨٢٩ .

(٨٧) البلاغ، ٢٤ نوفمبر ١٩٤٩، ص١ .

(٨٨) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمى، مذكرات دكتور معروف الدواليبى (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص ١٣٣ .

(٨٩) البلاغ، ١٩ ديسمبر ١٩٤٩، ص١ .

(٩٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٣، كتاب محمود رياض سفير مصر فى دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور معروف الدواليبى فيها، نوفمبر ١٩٥٥ .

(٩١) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمى، مذكرات دكتور معروف الدواليبى (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص ص ١٣٥، ١٣٦ .

(٩٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية المصرية فى بغداد إلى وزارة الخارجية فى القاهرة بشأن وقع أنباء سوريا فى العراق، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٩ .

(٩٣) Secretary of State to the Legation in Syria , Washington, 7th Jan. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1201

(٩٤) The Minster in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 9th Jan. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1202.

(٩٥) البلاغ، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٩، ص١ .

(٩٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية فى القاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ .

(٩٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، سرى بشأن اغتيال اللواء الحناوى، ٣١ أكتوبر ١٩٥٠ .

(٩٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية المصرى بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٦ يناير ١٩٥٠ .

(٩٩) The Minister in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 10th Jan. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1203.

(١٠٠) The Minster in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 24th Feb. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1205.

(١٠١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩ .

(١٠٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ يناير ١٩٥٠ .

(١٠٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢فبراير ١٩٥٠ .

(١٠٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، قصاصة من جريدة السجل العراقية، ٥ يناير ١٩٥٠ .

(١٠٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية المصرية فى بيروت إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ مارس ١٩٥٠ .

(١٠٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٣٦٤ (رقم قديم)، ملف ٣/٧/٢٢٨، تقرير المفوضية المصرية بدمشق، ٢٢ فبراير ١٩٥٠ .

(١٠٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة،

بشأن اغتيال قائد سلاح الطيران ٥ أغسطس ١٩٥٠ .

(١٠٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ .

(١٠٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، تقرير المفوضية المصرية فى بغداد إلى وزارة الخارجية فى القاهرة،١٢ سبتمبر ١٩٥٠ .

(١١٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، تقرير المفوضية المصرية فى بغداد إلى وزارة الخارجية فى القاهرة بشأن المشروع الفيدرالى، ١٦ سبتمبر ١٩٥٠ .

(١١١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ جـ، صورة كتاب من مجهول من قبرص إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية، ١٧ سبتمبر ١٩٥٠ .

(١١٢) المصدر نفسه .

(١١٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية المصرية فى سوريا، ١٦ يناير ١٩٥٠ .

(١١٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ، من أحمد رضوان القائم بأعمال المفوض المصرى فى دمشق بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٣٠ يناير ١٩٥١ .

(١١٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ، ملخص ما نشرته الصحافة السورية بشأن محاولة اغتيال الشيشكلى، يناير ١٩٥١ .

(١١٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ، من وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة إلى وزير مصر المفوض بدمشق، سرى فى ١٠ أبريل ١٩٥١ .

(١١٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤(رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية فى سوريا، ١٦ يناير ١٩٥٠ .

(١١٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٤، كتاب المفوضية المصرية فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ أبريل ١٩٥١ .

(١١٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم

١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية فى دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ ديسمبر ١٩٥١ .

(١٢٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب سفير مصر المفوض بسوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .

(١٢١) ينسب هذا المذهب إلى توبار Tobarوزير خارجية الإكوادور آنذاك صاحب الفكرة فى مواجهة انقلابات أمريكا اللاتينية التى بلغت حد الإزعاج، ويهدف المبدأ إلى الحد من الانقلابات والثورات العسكرية فى تلك البلدان، وكانت بلدان أمريكا اللاتينية قد عانت كثيراً من الانقلابات، فلا تكاد حكومة تستقر فى دست الحكم قليلا حتى تطرد وتحل محلها حكومة أخرى، فتبنت دول أمريكا اللاتينية رأى توبار بألا تعترف فيما بينها بأى حكومة جديدة عن طريق الانقلاب السياسى أو العسكرى ضد الحكومة الشرعية إلا إذا أظهر الشعب فى انتخابات حرة رضاه عن الوضع الجديد، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بشأن الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.

(١٢٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بشأن الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.

(١٢٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .

(١٢٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .

(١٢٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٢ يناير ١٩٥٢ .

(١٢٦) Noam Chomsky, World Orders Old and New, p. 200.

(١٢٧) The Minister in Syria (Connon) to the Secretary of State, Damascus, 1st Nov. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, pp.1215- 1217.

(١٢٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، من وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، صورة

المرفق من بيان الدكتور محمد معروف الدواليبى رئيس الوزارة المعتقل إلى المفوضية المصرية بدمشق، ٤ فبراير ١٩٥٢ .

(١٢٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .

(١٣٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الشئون العربية بوزارة الخارجية، بشأن سياسة مصر تجاه سوريا، ٢ يونيو ,١٩٥٢

(١٣١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية إلى إدارة الصحافة بالوزارة ذاتها، ١٠ يناير ,١٩٥٢

(١٣٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٢ يناير ١٩٥٢ .

(١٣٣) الأهرام، ١٢ فبراير ١٩٥٢، ص١ .

(١٣٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٥٢ .

(١٣٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٥٢ .

(١٣٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة الوزير المفوض المصرى بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٣١ مارس ١٩٥٢ .

(١٣٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٥ إبريل ١٩٥٢ .

(١٣٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ أبريل ١٩٥٢ .

(١٣٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم

١٣/٣١/٣٧، كتاب وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٩ مارس ١٩٥٢ .

(١٤٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، خطاب زوجة معروف الدواليبى عن طريق وزير مصر فى دمشق إلى اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء المصرى، ٢ أبريل ١٩٥٢ .

(١٤١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة وزير مصر المفوض فى سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية، ٧ أبريل ١٩٥٢ .

(١٤٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية فى سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٩ أبريل ١٩٥٢ .

(١٤٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، قصاصة صحيفة العصر الجديد (السورية) فى ٧ أبريل ,١٩٥٢

(١٤٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٤ يونيو ١٩٥٢ .

(١٤٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩(رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٨ يونيو ١٩٥٢ .

سياسة مصر الأفريقية
(١٩٥٢ - ١٩٦٠)
من ملفات الخارجية المصرية

أ.د . عبد السلام عامر
أستاذ التاريخ الحديث ورئيس قسم التاريخ
جامعة حلوان

سياسة مصر الأفريقية

(١٩٥٢ - ١٩٦٠)

من ملفات الخارجية المصرية

تمهيد :

كانت دول أفريقيا حتى الحرب العالمية الثانية مستعمرة ، عدا مصر ، وإثيوبيا ، وليبيريا ، بل إن ليبيريا كانت تخضع اقتصاديا لشركة فايرستون الامريكية، ونتيجة لحركات مقاومة الاستعمار حدث تقدم لتلك المستعمرات على طريق الاستقلال ، فوصل عدد الدول المستقلة عشر دول عند عام ١٩٥٩ ، ثم حصلت غالبيتها على الاستقلال قرب عام ١٩٦٠ ، الذى استقلت فيه ثمانى عشرة دولة أفريقية ، و لذلك عرف عام ١٩٦٠ بعام أفريقيا .

والواقع أن دول أفريقيا قد مرت فى طريقها للاستقلال بعدة مراحل ، كان أهمها مرحلة نضوج الوعى القومى و مقاومة الاستعمار ، وكانت مطالب الشعوب الأفريقية فى بداية تلك المرحلة حتى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ متواضعة، تكاد تنحصر فى حكم بلادها ، و إن ذهبت بعيدا تقف عند المطالبة بالحكم الذاتى كساحل الذهب ونيجيريا ، وقد برز بأفريقيا خلال تلك المرحلة آفة المغالاة فى تطبيق سياسة التفرقة العنصرية ، و اشتداد النضال ضدها وخاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا الذى حمل لواء تلك السياسة .

ومن أبرز ما حدث فى مرحلة النضج و مقاومة الاستعمار للاستقلال أنها شهدت بعد الحرب العالمية الثانية، مزاحمة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، للدول الاستعمارية، حيث بدأت أنظارهما تتجه إلى أفريقيا لأهميتها السياسية والاقتصادية ، فهى :

أولا- تتمتع بموقع استراتيجى مهم ، فهى تقع فى ملتقى الطرق بين القارات، وخاصة أوروبا، وآسيا وأمريكا، بالإضافة إلى قربها من الولايات المتحدة

الأمريكية .

ثانيًا – ومساحة تصل الى حوالى أربع أمثال الولايات المتحدة الامريكية، مع غناها بالموارد الطبيعية ، التى لم يستغل الجانب الاكبر منها .

ثالثًا– ان كثيرا من دولها لم يكن قد اكتمل نضجها السياسى ، و لم تكن قد وضعت لنفسها سياسة ثابتة .

رابعًا– أن معظمها كان دولا متخلفة و ذات دخول محدودة[١].

و قد وضحت اتجاهات الاتحاد السوفيتى فى أفريقيا ومحاولته الحد من نشاط الدول الغربية الاستعمارية، ولذلك رأت الإدارة الأمريكية أن طريقها إلى مقاومة السوفيت والحد من نشاطه، هو العمل السريع على تقديم المعونات الاقتصادية للدول الأفريقية ، حتى تتمكن من القيام بمشروعاتها الإنتاجية من ناحية، فتظهر تلك الإدارة للدول الأفريقية بمظهر الصديق الراغب فى مساعدتها للنهوض بمستواها الاجتماعى و الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى حتى لا تلجأ إلى الاتحاد السوفيتى[٢].

و كانت مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لا تهتم بالاحداث فى قارة أفريقيا، ولكن بعد الثورة أولت اهتمامها بالقارة الأفريقية، ولم تترك مناسبة إلا ولفتت أنظار العالم إلى الاستعمار الموجود بتلك القارة ، وطالبت بإعطاء كل مستعمرة استقلالها، كما طالبت بالقضاء على التمييز العنصرى بأفريقيا[٣]...الخ .

وهذه الدراسة وعنوانها " سياسة مصر الأفريقية ٥٢–١٩٦٠ " اعتمدت على الوثائق الموجودة بملفات وزارة الخارجية المصرية، المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، وتتناول فترة هامة، لأنها الفترة التى شهدت الصراع بين الكتلتين الشرقية و الغربية و أثره على أفريقيا، وكذلك إرهاصات استقلال دول القارة الأفريقية حتى عام ١٩٦٠ ، وقد وضح فيها– و هو الأهم– بداية بناء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لسياسة أفريقية و ما ترتب عليها، كما ظهر بها بوضوح تغير

فى سياسة الدول الاستعمارية فيما يتعلق بأفريقيا ، والنفوذ الواضح للولايات المتحدة الأمريكية فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى، ثم الجلاء والتغلغل الصهيونى فى أفريقيا، والعدوان الثلاثى على مصر ... الخ ، وأثر كل ذلك على سياسة مصر الأفريقية، التى مرت بمرحلتين : الأولى من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٦ ، والثانية من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٠ .

المرحلة الأولى (١٩٥٢-١٩٥٦):

منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر والشعوب الأفريقية تتطلع إليها ، وتعلق آمالها عليها ، ويتضح فى ملفات وزارة الخارجية المصرية ، عند عرضها للموقف الدولى بأفريقيا عام ١٩٥٣ ، المراسلات الكثيرة التى وصلت إلى مصر والتى يطلب مرسلوها الإرشاد والمعونة وقد أكد ذلك الموقف أنه" لن يتيسر لملابسات كثيرة أن نرد عليها مباشرة " غير أنه بيَّن أن من واجبنا " نحو أنفسنا ثم نحو هؤلاء الإخوان الذين تعتنق أغلبيتهم الكبرى عقيدة الاسلام ، أن نتصل بهم دائما وبسرعة ، ولكن ذلك لن يتحقق فورا إلا بإقامة إذاعة أفريقية تكون باللغة الانجليزية "(٤). وقد توافق ذلك مع رؤية جمال عبد الناصر ، نائب رئيس مجلس الوزراء وقتها ، والتى أشار فيها إلى الدوائر الثلاث التى يجب أن تسير فيها سياسة مصر الخارجية ، مبينا أنه " لايمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأنها منا ونحن منها " ومشيرا كذلك إلى أننا "لا يمكن أن نتجاهل العالم الاسلامى ، الذى تجمعنا به روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب ، وإنما تؤكدها حقائق التاريخ " كما بين عبد الناصر أن الدائرة الثالثة هى دائرة القارة الأفريقية ، التى لا نستطيع ، كما ذكر ، أن نتصور أن ما يحدث فيها لا يمسنا ولايعنينا ، وأكد عبد الناصر أنه " لسوف أظل احلم باليوم الذى أجد فيه بالقاهرة معهدا ضخما لأفريقيا يسعى لكشف نواحى القارة ويخلق فى عقولنا وعيا أفريقيا مستنيرا "(٥).

ومن عرض الموقف الدولى وما تناوله من رؤية جمال عبد الناصر يتضح

اهتمام مصر بالقارة الأفريقية، وإدراك رجال الثورة ، منذ بداية عهدهم لدورهم الأفريقى ووعيهم بضرورة المشاركة فى حل مشاكل القارة ، والعمل على التخفيف من أوجاعها ، كالتمييز العنصرى ، والارتباط السياسى بمعاهدات لتحقيق المطامع الاستعمارية ؛ ومما حفز ذلك الوعى والإدراك عند رجال الثورة الرسائل الكثيرة التى وردت لهم من الجماعات والهيئات من مختلف أنحاء القارة، و التى طلب فيها مرسلوها معونة مصر ، لذا شعر رجال الثورة بأن عليهم واجبا تجاه القارة الأفريقية .

ولضرورة و أهمية كل ذلك قرروا الاتصال بأبناء قاراتهم ، وكانت أسرع وسيلة لذلك الاتصال ، هو إقامة إذاعة مصرية تنطلق من القاهرة لأفريقيا باللغة الأنجليزية عام ١٩٥٤ ؛ ومما زاد وقوى من ذلك التوجه نشر جمال عبد الناصر لتصوراته وأحلامه لقارته ، التى وضح منها أن مصر وأفريقيا جسدا واحدا ، إلى جانب دعوته فى نفس العام لتأسيس معهد كبير لدراسة أحوال القارة ، مبينا دوره فى تشكيل وعى أفريقى مستتير.

وقد كانت هناك بعض الأقاليم السياسية فى أفريقيا ، التى لفتت انتباه وزارة الخارجية المصرية إليها أكثر من غيرها، ويرجع ذلك إلى أهمية وحساسية التعامل معها ، ولنفوذ محاورها فى السياسة الأفريقية بشكل فرض نفسه ، بل وشغلها أكثر من غيرها ، وربما يرجع ذلك إلى أنها عدت مفاتيح لسياسة مصر الأفريقية عامة، ومن الممكن حصرها فى أربعة أقاليم هى، الشرق والغرب والجنوب والوسط، وذلك على النحو التالى :

شرق أفريقيا (أثيوبيا - أرتريا - الصومال)

كانت العلاقات المصرية الأثيوبية قوية وودية، حيث كان يسيطر عليها الروابط الجغرافية والتاريخية بين البلدين، ثم تغيرت الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت سياسة هيلاسلاسى تدور وفقا للاتجاهات الخارجية والداخلية، فسياسته الخارجية، اصبحت سياسة انتهازيه ، لا تقوم على

أسس ثابتة ، فقد أخذ يتقرب من دولة إلى أخرى، كلما رأى فى ذلك التقرب مصلحة له[٦] . فقام بعقد معاهدة سياسية مع بريطانيا نظمت بموجبها علاقاته بها، و رسمت حدود إثيوبيا مع المستعمرات البريطانية المجاورة لبلاده ، كما عقد مع الولايات المتحدة الامريكية محالفة عسكرية[٧] . لمد بلاده بالعون العسكرى و أخذت إثيوبيا منذ عام ١٩٥٣ تتجه فى سياستها الخارجية إلى التعاون مع الولايات المتحدة ، على الرغم من كونها عضوا فى مجموعة الدول الآسيوية الأفريقية ، إلا أن تأييدها لتلك الكتلة كان محدودا [٨] .

وكانت لأثيوبيا مطامع فى البلاد المجاورة لها ، وتخشى من قيام دول كبرى على حدودها ، ومن ثم اتجهت فى سياستها إلى تحقيق مطامعها ، وتلافى قيام أى دول كبرى على حدودها [٩] . ولذا كان ارتباط الامبراطور ببريطانيا والولايات المتحدة للاستناد عليهما ، خاصة وأن أثيوبيا كانت تعتمد على المعونة الفنية والاقتصادية التى كانت تحصل عليها من الولايات المتحدة الامريكية ، التى دخلت إلى أثيوبيا و أريتريا ، بإنشاء القواعد العسكرية فى أهم المناطق الاستراتيجية فى البلدين ، بالإضافة إلى إنشائها لمحطة لاسلكية كبرى (راديو مارين) لتشرف منها على قواتها فى منطقة الشرق الأقصى و إنشائها كذلك عددا كبيرا من المخازن الكبيرة التى ملأتها بالعتاد الحربى و المهمات ، فى مناطق متفرقة داخل أثيوبيا و أريتريا[١٠] .

ولا شك أن مصر اهتمت بسياسة أثيوبيا تلك لإدراكها أن الإدارة الأمريكية بالاشتراك مع بريطانيا، كانت تسعى، إلى التسلط على مدخل البحر الاحمر، لحماية مصالحها فى حقول النفط بالشرق الأوسط، كما أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى لاقامة قاعدة عسكرية كبرى " بعيدة عن مدى طائرات أعدائها " تعد نقطة إرتكاز لها ، وتعتمد عليها عند قيامها بعمليات عسكرية فى شرق أوربا وآسيا ، وبذلك دارت سياسة أثيوبيا فى فلك الغرب ، لتأمين نظام حكمها ، من الثورات الداخلية ، وفى منع النفوذ المصرى ، وسياسة مصر الداعية للقومية العربية من التغلغل ، بين شعوب منطقة شرق القارة الأفريقية ، لافساح الطريق

لتحقيق المطامع التوسعية للإمبراطور فى شرق أفريقيا وخاصة فى كل من إريتريا والصومال. وكان سفير مصر فى أديس أبابا يرى " التغاضى عن موقف أثيوبيا الملتوى وعدم إثارتها حتى لا تضع فى أيدى أعداء مصر أسلحة تحارب بها فى هذه الجبهة " (١١) . بما يعنى أن سياسة مصر الأفريقية تجاه أثيوبيا وقتذاك قد قامت على أساس مهادنتها ، والابتعاد عن إثارتها ، حتى لا تنضم إلى أعدائها.

وفيما يتعلق بموقف أثيوبيا تجاه إريتريا، التى اصدرت هيئة الامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٥٠ قرارا يقضى بضمها إلى إثيوبيا فى اتحاد فيدرالى تحت التاج الأثيوبى ، ومنذ تسلم الحكومة الفيدرالية الأثيوبية فى منتصف سبتمبر من عام ١٩٥٢ مقاليد الأمور وإثيوبيا تعمل لضم إريتريا لأراضيها ؛ كما كانت تطمع أيضا فى ضم الصومال إليها فى اتحاد فيدرالى ينتهى وفق مطامعها إلى الاندماج النهائى. وقد رأى مدير إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية " أن الدول الغربية ستطلق يد أثيوبيا فيما حولها نظير السماح لها باستغلال الثروات المعدنية المدفونة فى أراضيها " ، كما أشارت معلومات سفير مصر فى أديس أبابا ، إلى الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية فى تقرير مصير الصومال وترحيبها كذلك بضم جميع أراضى الصوماليات إلى إثيوبيا كى تضمن مد نفوذها على هذا الجزء المهم من أفريقيا، فى الوقت الذى تحاول فيها إيطاليا الإبقاء على نفوذها بالصومال بعد أن يحصل على استقلاله فى عام ١٩٦٠(١٢) .

و فى تلك الظروف أخذت مصر تراقب تطور الأمور فى الصومال عن طريق ممثلها فى المجلس الاستشارى ، وقنصلها فى مقديشيو، مع سعيها لتحرير كل من الصومال وإريتريا و ذلك بمقاومتها الهادئة لسياسة إثيوبيا التوسعية الرامية إلى القضاء على القومية العربية فى شرق أفريقيا متسترة بالتقارب مع مصر- التى لم ينطل عليها ذلك- للحصول على موافقتها أو عدم اعتراضها فى ضم إريتريا والصومال إليها ، ومن ثم لم تقطع مصر علاقاتها بأثيوبيا لأنها كانت

تأمل من ذلك التقارب إبعاد إثيوبيا عن المؤامرات الاستعمارية ، الرامية إلى الوقيعة وإثارة الفتن بينها وبين مصر، والبلدان الأفريقية فى تلك المنطقة[١٣].

كانت تلك هى سياسة مصر فى منطقة القرن الأفريقى ذات الأهمية لمصر وأمنها القومى ، وقد اتخذت طريق الحذر الهادف فى تحقيق مصالحها الخاصة والعربية عامة ، وحفظ وسلامة تلك المنطقة من جرها لمؤامرات الاستعمار وحليفته إثيوبيا .

أما بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وانسحاب المعتدين، فقد وضحت لمصر سياسة أفريقية، خففت فيها من حذرها بعض الشيء، مما ترتب عليه بالتالى زيادة نفوذها فى أفريقيا، بشكل زاد من مقاومة إثيوبيا لذلك النفوذ، و ظلت إثيوبيا حتى عام ١٩٦٠ تقاوم النفوذ المصرى فى القارة الأفريقية، لخشيتها منه و كانت تستعين فى تلك المقاومة بالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الاستعمارية ، لإحباط أى نشاط لمصر - بعد الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ - فى أفريقيا ، و محاولة عزل دولها عنها ، و كذلك تأييدهم لفكرة القومية الأفريقية ، لمقاومة " القومية العربية و الإسلامية ، التى تجد صدى فى نفوس الشعوب الأفريقية " [١٤] .

* * *

أما ليبيريا فقد ارتبطت فى سياستها الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن عرض وزارة الخارجية المصرية للموقف الدولى بأفريقيا عام ١٩٥٣ ،يتضح أنه كانت قد جرت مباحثات لإقامة تمثيل دبلوماسى بين ليبريا ومصر، ولكنها أُورجئت ، ومن الواضح هنا أنها تعطلت بفعل الدول الاستعمارية والنفوذ الامريكى ، ولذلك طالب رجال الخارجية المصرية بإعادة التفكير فى هذه المباحثات لإيجاد العلاقة بها، والتى عن طريقها تقوم مصر بفتح الطريق إلى كثير من بلاد أفريقيا الغربية[١٥] . لنشر سياستها و ثقافتها بتلك البلدان .

وفيما يتصل بإريتريا فقد قامت بعثة الأزهر منذ سبتمبر عام ١٩٥٣ ، بعمل يعد من أجَلّ الأعمال " للدعاية لمصر فيها و توثيق صلاتها بها " وكان يوجد بإريتريا جالية مصرية محدودة، تعمل بالوظائف الحكومية، بالإضافة إلى مكتب شركة الطيران المصرية، وتوجد علاقات تجارية بين إريتريا ومصر ، ورغم ذلك توجد علاقات لإريتريا مع إسرائيل ، ويوجد بها جالية يهودية معظمها من يهود عدن، وهى تعمل بالتجارة بين إسرائيل و إريتريا (١٦) .

و ربما يرجع ذلك إلى أن إريتريا بلد فقير يعيش على المساعدات الخارجية، و كانت تتلقى من الحكم الإيطالى الذى استمر طويلا ، ومن بعده الحكم البريطانى المؤقت مساعدات كثيرة " لأسباب سياسية " ، و بعد أن مضى على الاتحاد الفيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا عاما و أربعة شهور ، فإنه كان لا يزال يمر بدور التجربة ؛ و مع ذلك فإن الدلائل كانت تشير إلى نوع من القلق و الشك بين أهالى إريتريا فى مستقبلهم وفى وضعهم الجديد فى ظل الاتحاد ، الذى ازداد سوءا (١٧) . و هو ما عملت سياسة مصر الأفريقية على تخليص إريتريا منه، و تحريرها من السلطة و النفوذ الإثيوبى عليها ؛ وقد أدت سياسة مصر فى هذا المجال إلى جعل أثيوبيا تتصاع و تتلاقى مع الإرادة المصرية على مضد، فتخفف من وضع القلاقل فى وجه السياسة المصرية و نفوذها فى أفريقيا .

وفيما يتعلق بالصومال فقد كان له وضع خاص بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تديره إيطاليا تحت إشراف الأمم المتحدة ، وتعمل على أن يكون من نصيبها، كما كانت انجلترا تريد ضم الصومال الإيطالى إلى صومالها، وكذلك كانت أثيوبيا تطمع فى ضمه إلى أراضيها، لتحصل على منافذ واسعة على المحيط الهندى، وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ أوضحت ملفات الخارجية المصرية تطلع أهل الصومال المسلمين إلى مصر، للنهوض بشئونهم و حمايتهم من الأطماع التى تحيط بهم (١٨) .

و من أجل ذلك قدم محمود محرم حماد ممثل مصر بالصومال إلى وكيل

وزارة الخارجية فى ١٠ ديسمبر من عام ١٩٥٢ اقتراحا بإنشاء نيابة قنصلية فى مقديشيو تكون أساسا لتمثيل مصر مستقبلا فى الصومال بعد انتهاء فترة الوصاية فى عام ١٩٦٠، ولأن كثيرا ما كانت تقدم لمكتب مصر بالصومال بعض المطالب التى يصعب عليه تلبيتها ، كطلبات تأشيرات السفر لمصر و غيرها ، لأنه لا توجد لديه صفة التمثيل القنصلى، فوق أن أبناء الصومال سيفسرون ذلك الأمر بازدياد اهتمام مصر بأمورهم ، و لذلك سيرحبون به ، وأشار محمود محرم حماد بأنه يمكن الاتفاق على ذلك مبدئيا مع إيطاليا المشرفة على اتفاقية الوصاية ، والتى تعطى براءة تنفيذ القنصليات [١٩] .

و لذلك وافق محمود فوزى وزير خارجية مصر ، على إنشاء تمثيل قنصلى بمقديشيو ، يكون اختصاصه الصومال الموضوع تحت الوصاية الإيطالية، بتكليف من الأمم المتحدة [٢٠] . و على ذلك طلب سامى أبو الفتوح وكيل الخارجية المصرية من سفير مصر فى روما، الاتصال بالجهات المختصة فى إيطاليا ، للحصول على موافقتها على انشاء تلك القنصلية[٢١] .

و فى ١٢ فبراير من عام ١٩٥٥ قدم وزير الخارجية ، مذكرة إلى مجلس الوزراء المصرى، تناول فيها إنشاء قنصلية مصرية فى مقديشيو أوضح فيها أن تمثيل مصر السياسى والقنصلى فى قارة أفريقيا يكاد يقتصر " على الوفاء بحاجات مصر و مواجهة التزاماتها " و أن رعاية المصالح المصرية فى الصومال تتطلب الإسراع بإنشاء تمثيل قنصلى بها، و لا شك أن إنشاء تلك القنصلية سيساعد على تدعيم العلاقات الثقافية بين مصر والصومال، وألمحت مذكرة الوزير إلى أنه من المفيد أن تكون تلك القنصلية مركز استطلاع ودراسة فى شرق أفريقيا [٢٢].

ومن مذكرة محمود فوزى تلك يتبين قصور تمثيل مصر- حتى عام ١٩٥٥- السياسى والقنصلى فى أفريقيا وهو ما يعنى ضعف السياسة المصرية فى أفريقيا لعدم وجود آليات لنشرها، وكان أوضح ما فى تلك المذكرة اعتراف

الوزير بأن تلك القنصلية سوف تشكل مركز استطلاع لمصر فى شرق أفريقيا ، و مع أن ذلك وضع عادى وشأن كل المؤسسات الدبلوماسية فى العالم ، إلا أنه كان لا شك لا يريح أثيوبيا ، لتضاد سياستها مع سياسة مصر ، غير أن ذلك مثل سياسة ضغط عليها ، اجبرتها على التلاقى- على الأقل مع السياسة المصرية فى بعض جوانبها .

و لذلك وافق مجلس الوزراء المصرى برئاسة عبد الناصر فى ٢ مارس عام ١٩٥٥، على رأى وزارة الخارجية، وتم ابلاغ وزارة المالية والاقتصاد بذلك القرار[٢٣] . و تم افتتاح القنصلية، وعين القنصل عمران الشافعى قنصلا لمصر فى الصومال [٢٤] . ثم طلب مدير إدارة الشئون الأفريقية من وكيل وزارة الخارجية رفع قنصلية مصر بمقديشيو إلى قنصلية عامة، لمجابهة خطر وقوع الصومال بعد استقلاله تحت نفوذ دول الغرب الاستعمارية، فوافق وكيل الوزارة على ذلك الطلب " مادام الرفع يساعد على إزالة الخطر المشار إليه "[٢٥]. ثم وافق رئيس الجمهورية على ذلك فى ١٤ سبتمبر من عام ١٩٥٧ [٢٦] لتقوية مركز مصر وسياستها الأفريقية أمام نفوذ الدول الاستعمارية فى تلك المنطقة الأفريقية .

و يرجع ذلك إلى أهمية منطقة شرق أفريقيا فى سياسة مصر الأفريقية، وإلى توافق السياسة الأثيوبية فيها مع أهداف دول الغرب الاستعمارية، وتلاقيها مع السياسة الأمريكية فى العمل على نشر الثقافة الغربية بها، وفى ضرورة محاربة نشاط الجمهورية العربية المتحدة، خوفا من تسرب نفوذها إلى الصومال، حيث كانت مصر تعاون الصومال للحصول على استقلالها فى الموعد المحدد؛ فحاولت دول الغرب وقف ما تقوم به مصر من منشآت، ومن بينها مستوصف طبى فى مقديشيو ، أو فى إقامتها لمدارس ابتدائية، و اعدادية ، وثانوية فى مقديشيو أيضا ، و إرسالها عشرة أطباء للعمل فى الصومال [٢٧] .

غرب أفريقيا (ليبريا - نيجيريا - غانة) :

ارتبطت ليبريا فى سياستها الخارجية بالولايات المتحدة. ويتضح من عرض الخارجية المصرية للموقف الدولى فى عام ١٩٥٣ - أنه قد جرت مباحثات لإقامة تمثيل دبلوماسى بين ليبريا ومصر ، ولكن ذلك التمثيل لم يلبث أن أرجئ أو بالأحرى تعطل نتيجة النفوذ الأمريكى. وقد سعت الخارجية المصرية إلى استئناف المباحثات بينها وبين ليبريا لإقامة علاقات معها، والتى عن طريقها يكون الطريق مفتوحا إلى كثير من بلدان إفريقيا الغربية لنشر سياستها وثقافاتها.

وإذا ما انتقلنا إلى نيجريا فقد حدث بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن حضر إلى مصر بعض النيجيريين وتحادثوا مع الرئيس محمد نجيب حول إنشاء قنصلية مصرية فى نيجيريا ذات الأغلبية المسلمة ، وفى ٣٠ أغسطس من عام ١٩٥٣ ،قابل محمد علي إبراهيم رئيس قسم أفريقيا بالخارجية المصرية محمد بشير النيجيرى الذى كان يقيم فى مصر وقتها والذى أوضح لرجل الخارجية فى تلك المقابلة أن أهل نيجيريا يهتمون بمصر، وأن إنشاء قنصلية لمصر بنيجيريا، سوف يؤدى إلى توثيق الروابط بين البلدين، وتعمل على صد الدعايات المغرضة ضدها، وعلى ذلك أبلغه محمد إبراهيم أن مصر مهتمة أيضا بإنشاء قنصلية لها بنيجيريا عندما " تسمح الميزانية " ، و أن رجال الخارجية المصرية " يهتمون بأية معلومات عن نيجيريا "(٢٨). و رحب محمد بشير النيجيرى بذلك، ووافق على إمداد الخارجية المصرية بالمعلومات التى تصله عن نيجيريا لتتوالى مقابلاته بعد ذلك (٢٩) .

و فى زيارة محمد بشير النيجيرى لقسم أفريقيا بالخارجية المصرية فى ٢١ سبتمبر عام ١٩٥٣ كان برفقته ممثل جمعية نشر الثقافة الاسلامية بنيجيريا، و كان معنيا بشئون الطلبة النيجيريين بمصر والبالغ عددهم ستة ، كما كان برفقته أيضا عبد الفتاح ماشا النيجيرى السكرتير المالى لجمعية أنصار الدين

ونائب رئيس تحرير جمعية نشر الثقافة الاسلامية ، المشار إليها ، وذكر فى تلك الزيارة أن مسلمى نيجيريا يتطلعون إلى مصر و يشكون من أن تطلعهم هذا لم يلق كل ما يرجون ، مؤكدا بأنه يمكن لمصر أن تساعد فى قبول عدد أكبر من الطلاب النيجيريين و فى إيفاد بعثات أزهرية إلى نيجيريا [٣٠]. وما سوف يترتب على ذلك من تقوية نفوذ مصر الاقتصادى والروحى فى نيحيريا. كما طالب النيجيريون فى تلك الزيارة وزارة الخارجية المصرية بإنشاء قنصلية لها فى نيجريا كخطوة أولى لدراسة أوضاع المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا[٣١] .

و إلى أن يتحقق إنشاء تلك القنصلية، طلب محمد علي إبراهيم رئيس قسم أفريقيا من مفوضية مصر بجنوب أفريقيا تتبع ما يجرى فى تلك المنطقة وغيرها من المناطق الآفريقية ، وإبلاغ وزارة الخارجية بما يصلها من معلومات وبيانات عنها ، إلى أن يتم إنشاء تمثيل لمصر بها[٣٢]. لاهتمام الوزارة بتلك البلاد[٣٣].

و عند مقابلة محمد الأمين القديسى رئيس المؤتمر الاسلامى فى نيجيريا لرئيس قسم أفريقيا فى ١٢ اكتوبر ١٩٥٣ ، طلب منه قبول الطلبة النيجيريين لاستكمال تعليمهم العالى بمصر ، وأن تقوم مصر بفتح معاهد لتعليم اللغة العربية بنيجيريا ، كما طلب زيادة التبادل التجارى بين مصر ونيجيريا لتمكين رؤوس لأموال المصرية فى السوق النيجيرية[٣٤].

وعلى ذلك أبلغت الإدارة السياسية بالخارجية المصرية الإدارة الثقافية بنفس الوزارة أن مصر معنية بتوثيق علاقاتها بالأقطار الأفريقية ، وخاصة " من الناحيتين الثقافية والاقتصادية "[٣٥] . ومن ثم قامت الإدارة الثقافية ووكيل وزارة الخارجية بالاتصال بوكلاء كل من الجامع الأزهر ، ووزارة المعارف، ووزارة التجارة والصناعة، حيث أوضحا لهم مطالب القديسى النيجيرى، التى استهدفت تقوية العلاقات بين مصر ونيجيريا، وتعزيز سياسة مصر الثقافية والاقتصادية

فى البلاد الأفريقية ، وطلبا منهم العمل فورا للأخذ بتلك المقترحات إزاء أفريقيا بصفة عامة ونيجيريا بصفة خاصة (٣٦).

ومعنى ذلك أن الخارجية المصرية قد أخذت تتحرك لإقامة قنصليات لمصر فى المناطق المحورية فى أفريقيا ، أو على الأقل بفتح قنصلية فى جزء من منطقة، لكى يسهل تدفق المعلومات عن المنطقة بكاملها، أى أن رجال الخارجية قد أدركوا قصور وضعف شرايين الخارجية المصرية فى أفريقيا ، وربما يكون لهم فى السابق بعض العذر ، نتيجة للنفوذ البريطانى بمصر ، الذى دأب على عزل مصر وإبعادها عن الدول الأفريقية، أما بعد الثورة فقد دخلت أفريقيا فى صميم اهتمام الخارجية المصرية وقادة الثورة وعلى رأسهم عبد الناصر، وتحول ذلك الاهتمام إلى فتح قنصليات ومكاتب ثقافية، والتغلب على المعوقات الاقتصادية وغيرها ، وعلى مقاومة الدول الاستعمارية ، للنفوذ المصرى وسياسة مصر الأفريقية بصفة عامة .

ويؤكد ذلك أن سامى أبو الفتوح وكيل الخارجية قدم مذكرة لمحمود فوزى وزير الخارجية -لا تختلف كثيرا عن مذكرة ذلك الوزير لمجلس الوزراء فى فبراير ١٩٥٥ أوضح فيها أن مصر ليس لها فى أفريقيا غير العربية ، إلا بعثتين دبلوماسيتين فى كل من أثيوبيا وجنوب أفريقيا وبيِّن فيها أيضا أن ذلك الوضع لا يتفق مع الأهمية الكبرى ، التى تعلقها مصر على دورها فى أفريقيا ،ولا على الآمال التى تعلقها كثير من شعوب القارة على مصر من تعاون وارتباط ، وأشارت تلك المذكرة إلى تطلع أهل نيجيريا إلى مصر فى الإرشاد والتوجيه ، وحرصهم على إقامة أوثق العلاقات مع مصر ، وأظهرت أن التبادل التجارى بين مصر ونيجيريا يبشر بالنمو مع الوقت ، ولذلك طلبت المذكرة إلى محمود فوزى إقامة تمثيل قنصلى فى نيجيريا ،يمتد دوره إلى البلاد المجاورة " وبذلك يقوم التمثيل الوحيد لمصر فى غرب أفريقيا " وقد أشر محمود فوزى على تلك المذكرة فى ١٠ مارس ١٩٥٤ بما يلى " أرجو معرفة رأى الإدارة الاقتصادية وإرفاق تقدير للمصاريف"(٣٧). و هو ما يدل على دور العامل الاقتصادى وأهميته حتى فى

أبسط آليات نشر السياسة المصرية .

لقد كانت مصر فى تلك المرحلة تريد أن يكون لها فى أفريقيا دور ثقافى واقتصادى ، ينصهر فيما كانت تسعى إليه البلاد الأفريقية لإقامة علاقات معها ، ولكن كان يحد من تلك الإرادة القوى الاستعمارية و ظروف مصر السياسية والاقتصادية .

وتبع ذلك اتخاذ الخطوات لإنشاء الإذاعة المصرية لإفريقيا باللغة الإنجليزية. فقد طلب محمد علي إبراهيم رئيس قسم أفريقيا بأن توجه تلك الإذاعة إلى أفريقيا عامة و نيجيريا خاصة ، لأن عدد المسلمين بها أغلبية ، وأشار إلى استغلال مناسبة شهر رمضان لعام ١٩٥٤ ، وما يليه من أعياد ومناسبات (٣٨) . لجذب أبناء أفريقيا إلى تلك الإذاعة الموجهة وخاصة أهل نيجيريا .

وأوضح رئيس قسم أفريقيا بالخارجية المصرية أن المسلمين فى نيجيريا سيرحبون بتلك الإذاعة، فضلا عما فى ذلك من إيجاد الصلات والروابط المطلوبة مع الأقطار الأفريقية الأخرى ، وبَّين أن بمصر بعض النيجيريين ، منهم محمد أمين القديسى مؤسس المؤتمر الاسلامى بنيجيريا، ومحمد بشير، ويمكن الاستفادة بأحدهما فى إختيار وقت الإذاعة و برامجها، و يمكن أيضا الاستفادة بهما للإذاعة " بلغتهم إلى مواطنيهم " كما يمكن الاستفادة منهما أيضا فى إبلاغ مسلمى نيجيريا بإنشاء تلك الإذاعة، وأشار محمد علي إبراهيم إلى أن تلك الإذاعة التى يغلب عليها الصبغة الدينية، سيكون لها " رجة فى أفريقيا " تقوى مركز مصر ودورها فيها (٣٩) .

ولذلك طلب أحمد رمزى مدير إدارة الصحافة بالخارجية من مدير الإذاعة المصرية، تخصيص إذاعة توجه باللغة الإنجليزية لمختلف بلدان أفريقيا وبخاصة نيجيريا (٤٠) . وأوضح له أهمية دورها وفائدتها؛ ومشيرا إلى إمكانية الاستفادة بالنيجيريين الموجودين فى مصر ، للإذاعة بلغتهم و خاصة محمد

الامين القديسى ، ومحمد بشير، وعلى ذلك بدأت الإذاعة عملها فى يوليو ١٩٥٥[٤١] .

إضافة إلى إنشاء الإذاعة الموجهة قامت الإدارة السياسية بالخارجية بالاتصال بسفير مصر فى لندن، للحصول على موافقة بريطانيا لإنشاء قنصلية مصرية فى نيجيريا، فقام السفير بإبلاغ تلك الرغبة إلى الخارجية البريطانية، التى أخذت فى بحثها مع الجهات البريطانية المختصة بهدف استهلاك الوقت[٤٢].

وإلى أن تحصل نيجيريا على استقلالها ، و تقام علاقات سياسية بينها و بين مصر ، طلبت إدارة الشئون الأفريقية من الإدارة الاقتصادية بالخارجية المصرية إنشاء مكتب تجارى فى لاجوس ، لدراسة سوق نيجيريا ، مما يمهد لقيام علاقات اقتصادية قوية بين البلدين ، و ليقدم معلومات عن الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية فى نيجيريا ، و ليكون نواة للتمثيل السياسى فى المستقبل [٤٣].

و مما يوضح دور الاستعمار الرافض لإقامة مصر علاقات سياسية أو قنصلية ، تم إبلاغ السفير المصرى فى لندن ، أنه بعد استطلاع رأى السلطات النيجيرية فى إنشاء قنصلية مصرية فى نيجيريا " أكدت أن مصالح مصر فى نيجيريا لا تبرر إنشاء قنصلية هناك "[٤٤].

وفيما يصل بساحل الذهب (غانا) فقد طلب قسم إفريقيا بإدارة الشئون السياسية فى ٣ مارس ١٩٥٣ من الإدارة الاقتصادية بالخارجية إمداده بمعلومات عن العلاقات التجارية بين ساحلى الذهب و مصر ، لأن كرونوا يدوس عضو المجلس التشريعى بها ، قد قام بزيارة للسفارة المصرية فى لندن ، و طلب من أعضائها أن تقوم مصر بفتح قنصلية فى ساحل الذهب[٤٥] .

و تمشيا مع ذلك أخذ الاهتمام بساحل الذهب يزداد للتعريف به و للاستفادة منه فى منطقته ، خاصة و أنها إحدى المستعمرات البريطانية (محمية) فى

غرب أفريقيا " و لا توجد علاقات تجارية مباشرة بينه وبين مصر " غير أن قسم أفريقيا ،كان يفضل إنشاء قنصلية لمصر فى نيجيريا بدلا من ساحل الذهب ، كما أن نيجيريا تقع بالقرب من ساحل الذهب ، وسوف يكون من اختصاص تلك القنصلية فى حالة إنشائها " مراقبة الأحوال السياسية فى المنطقة المجاورة " و هى ساحل الذهب و سيراليون و الكاميرون ، و أيضا لتصريف المنتجات المصرية فى تلك المناطق (٤٦).

الجنوب (جنوب أفريقيا وما حولها)

فى ٣ يناير عام ١٩٥٤كتب مفوض مصر ببريتوريا أنه لمس من أحاديثه مع بعض رجال اتحاد جنوب أفريقيا أنهم يأخذون على مصر انضمامها إلى الكتلة الأفريقية الآسيوية بهيئة الأمم المتحدة " تنديدها بسياسة التفرقة العنصرية التى تتخذها الحكومة الحالية أساسا لسياستها الداخلية " كما يأخذون على مصر استنكارها للمعاملة التى يلقاها الوطنيون السود و مناداتها بالحد من هذه السياسة (٤٧).

غير أن المفوض المصرى بيَّن أنه حاول إقناعهم أن مصر " تسير وراء الحق أينما كان " و أنها ترفض هذه السياسة التى يأخذ بها الاتحاد ، و لكنهم أصروا على القول بأن " تنظيم شئون البيت خاص بهم " و يعدون إثارة تلك الأمور تدخلا " ممن لا شأن لهم فى صميم شئونهم ، و لذلك فهم ما زالوا يركبون رؤوسهم ، ويتمسكون بتلك السياسة الفاسدة» (٤٨) .

وإضافة إلى التفرقة العنصرية ، و دور مصر فى مقاومتها و محصلة ذلك على علاقاتها بجنوب أفريقيا ، فقد طالب المفوض المصرى من الخارجية المصرية بأن تعمل على فتح قنصليات لها فى بعض الأقطار الأفريقية التى لا تمثيل لمصر فيها ، وطالب أيضا بأن تمد مصر خطوطها الجوية إلى تلك المناطق ، وأن تسهل أمر وصول السفن التجارية المصرية إلى السواحل الأفريقية ، لأن معظم الشواهد تدل على أن دول أوروبا و أمريكا تتجه إلى

أفريقيا لاستغلال " الموارد الغنية فيها والاستفادة من خيراتها " [٤٩] . وعلى الرغم من أن تلك المطالب فى موضعها لنشر سياسة مصر فى أفريقيا ، ولكن حد منها ظروف مصر نتيجة خضوعها للنفوذ الاستعمارى .

وسط افريقيا (الكونغو - رواندا - أوروندى)

كانت تلك البلدان يطلق عليها الأقاليم البلجيكية بأفريقيا ، لأنها كانت خاضعة للاستعمار البلجيكى ، حيث وضعت "رواندا-أوروندى" الواقعة بأفريقيا الوسطى تحت الوصاية البلجيكية من قبل الأمم المتحدة منذ ديسمبر ١٩٤٦ ؛ بينما كانت الكونغو الواقعة بأفريقيا الاستوائية خاضعة للاستعمار البلجيكى - منذ عام ١٨٨٥- و ترجع اهمية الكونغو إلى أن باطن أرضها غنى بكثير من المعادن . وقد عقد اتفاق سرى بين بلجيكا و الولايات المتحدة الامريكية بخصوص الأورانيوم " اليورانيوم " فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، و بمقتضاه " تحصل أمريكا على كل ناتجه" .

ولما لم يكن لمصر مصالح قوية بالأقاليم البلجيكية بأفريقيا ، و لذلك طالب عثمان حامد سعد مستشار السفارة المصرية ببروكسل ، بأن تعمل مصر على نشر ثقافتها هناك ، وتقيم مصالح اقتصادية ، لتكون تلك هى " الخطوة الأولى فى بسط نفوذنا و أداء رسالتنا فى القارة الأفريقية " و فى ذلك ما يؤكد على أن مصر فى تلك المرحلة التى نتحدث فيها (١٩٥٢-١٩٥٦) ، لم يكن لها علاقات سياسية قوية بأفريقية غير العربية [٥٠] .

و رغم ذلك فلابد من التأكيد على أنه من تلك الأقاليم التى ألقينا عليها الضوء يبدو اهتمام مصر المحدود بنشر سياستها و دورها بأفريقيا غير العربية ، و قد اتخذت لذلك المحاور التى عرضنا لها ، وكان أهمها محور شرق أفريقيا التى كانت بؤرته أثيوبيا و الصومال و إريتريا ، و محور غرب أفريقيا وبؤرته نيجيريا ، أما محور وسط أفريقيا فبؤرته الأقاليم البلجيكية ، إلى جانب محور جنوب أفريقيا . و قد أتخذت مصر من تلك المحاور أداة لمحاولة

الانتشار و التغلغل فى بقية المناطق الأفريقية ، و قد أشرنا إلى خطوط تلك السياسة و مدى تعامل الدول الاستعمارية معها ، حتى لا تعطيها الفرصة للنمو والتمدد على حسابها .

و لذلك لا نستطيع القول أن سياسة مصر فى أفريقيا ، قد أخذت فى الاندفاع أو المغالاة بعد ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ ، بل اتخذت تحركاتها أنشطة ثقافية و إعلامية محدودة ، ولعل مما يؤكد ذلك أن مدير الإدارة السياسية بالخارجية عرض مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء أوضح فيها أن مصالح مصر المادية بأفريقيا تتركز فى السودان و منابع النيل ، و هى أولى مصالح مصر الحيوية ، وأنه فيما عدا ذلك لا يمتد " اهتمام مصر فى الوقت الحاضر " إلا فى شمال أفريقيا بحكم روابط العروبة و الدين والجوار ، و أضاف أن بلادا أفريقية أخرى لا يربط مصر بها إلا الوجود الجغرافى ، لا توجد بها " فى الوقت الحاضر مصالح مادية أو صلات قوية تدعو إلى التعجيل بتوجيه عناية خاصة إلى بلاد أفريقية خارج المنطقة الحيوية لها بتلك القارة " (٥١).

و حول ذلك أيضا أكد مدير الإدارة السياسية فى مذكرته ، أن أفضل مجال مثمر لنشاط مصر فى " المرحلة الحالية " هو نشر الثقافة المصرية ، وإيجاد مصالح اقتصادية لمصر فى تلك الأقطار ، و بذلك " تخطو مصر الخطوة الأولى فى نشر نفوذها " و تقوم بالدور الأول فى رسالتها فى قارة أفريقيا ، وهذا المنهج الهادئ لمدير الإدارة السياسية بالخارجية ، أبلغه فى ٦ سبتمبر ١٩٥٤ إلى قائد الجناح على صبرى مدير مكتب رئيس الوزراء للشئون السياسية ، الذى حبذ ما ذهبت إليه المذكرة(٥٢) . و هذا الدعم من مكتب رئيس الوزراء يؤكد تلك السياسة الهادئة التى استهدفت عدم استعداء القوى الاستعمارية فى أفريقيا على مصر ، و على رأسها بريطانيا .

و يفسر تلك السياسة الهادئة ، مذكرة جمال بركات القنصل العام بالقنصلية المصرية العامة بحلب ، إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن سياسة مصر الأفريقية أوضح فيها أن مذكرة الإدارة السياسية ، اتسمت بطابع الاعتدال

ونظرا لأنه فى ذلك الوقت كانت تسير المفاوضات البريطانية المصرية بتقدم للوصول إلى اتفاق ، حتى وقعت اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ ، و أشار جمال بركات فى مذكرته إلى أنه يتعين الاكتفاء بوجهة نظر مدير الإدارة السياسية فى سياسة مصر الأفريقية " لتجنب إثارة شكوك الإنجليز ، وتغليب المصلحة المصرية الأولى فى جلاء القوات الانجليزية عن أراضيها " و أضاف " أنه قد يكون من مصلحة مصر الانتظار حتى تنتهى الفترة المحددة لجلاء القوات البريطانية عن مصر فى يونيو ١٩٥٦"(٥٣).

من ذلك يتبين أن رجال الخارجية المصرية فى تلك الفترة قد فضلوا اتباع سياسة أفريقية معتدلة ، و الاكتفاء بمراقبة تطور الأحداث و الأمور فى أفريقيا و أيضا قصر نشاط مصر على نشر ثقافتها و تقوية صلاتها مع إيجاد مصالح اقتصادية، وذلك لصالحها فى مفاوضات الجلاء، و هى فى تقديرنا سياسة عقلانية و واقعية تحسب لهم.

الرابطة الأفريقية :

فى ٢٠ أكتوبر من عام ١٩٥٥ قابل مصطفى الديب،سكرتير أول سفارة مصرية بلندن وفدا من بعض الأفريقيين المقيمين فى لندن ، الذين كانوا يمثلون جمعية أطلق عليها " الرابطة الأفريقية " و كان ذلك الوفد مكونا من : روى كولنز رئيس الرابطة ، و هو من أبناء جزر الهند الغربية ،و يعمل بالطباعة؛ و جون ولنجز لنجمور سكرتير عام الرابطة ، و هو من أبناء نيجيريا ، و يعمل كاتبا؛ و ف. ك ما كاى أمين صندوق الرابطة، و هو من أبناء سيراليون و يعمل بالطباعة؛ و م.م.سامبا عضو بالرابطة و هو من أبناء السنغال(٥٤).

و الرابطة مقرها لندن و تضم حوالى ٤٠٠ من الأفريقيين من كل جهات أفريقيا القاطنين فى لندن ، و يوجد فرع لها فى مانشستر ،و فرع آخر فى أبا فى نيجيريا " و تخدم الرابطة الحركات القومية فى أفريقيا " كما أنها تعمل لتحرير أبناء أفريقيا ، و تحقيق الاستقلال السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى لهم (٥٥).

و قد طلب الوفد المشار إليه من مصطفى الديب السكرتير الأول للسفارة المصرية فى لندن مساعدة مصر للرابطة فى نشاطها ، حتى تنمو و تتمكن من تحقيق أهدافها ،وتقدم الوفد بعدة مطالب تتلخص فى : رغبة الرابطة فى فتح فرع لها بالقاهرة ، لسهولة الاتصال بينها و بقية المدن الأفريقية ؛ ورغبتها فى تقوية الاتصال بين مصر و أقطار أفريقيا ، إذا ما تمكنت مصر من فتح قنصليات لها فى الأقطار الأفريقية المهمة ، كما طلب الوفد أيضا أن تشرف مصر على التدريب العسكرى لبعض الشباب الأفريقى ،و تقديم معونة مالية لمجلة الرابطة[٥٦].

وفى مذكرة بعث بها مصطفى الديب إلى الخارجية المصرية، أوضح فيها أن أهداف الرابطة تتفق مع أهداف مصر، و أن نجاحها يحقق السياسة المصرية فى أفريقيا ،و لذا يجب معاونتها، وفيما يتصل بالتدريب العسكرى لبعض الشباب الأفريقى، كان مصطفى الديب يرى أنه يتم ذلك من خلال تخصيص عدد من المنح الدراسية لبعض الأفريقيين على أن يختاروا من مختلف أقطار القارة، فيكونوا وسيلة للدعاية المصرية، وأنه يجب إنشاء قنصليات لمصر فى أكبر عدد من أقطار أفريقيا، وأقترح أنه يمكن الابتداء بليبريا، وساحل الذهب، وسيراليون ،ونيجيريا ،والكونغو البلجيكى، كما أقترح أيضا معونة الرابطة بمبلغ يدفع لها، لتصدر مجلتها باستمرار، وبين فى النهاية أن" اتصال الخارجية المصرية بالرابطة، ينبغى أن يكون بطريقة غير ملحوظة[٥٧]. وهو ما يؤكد الرغبة فى عدم إثارة القوى الاستعمارية أو حتى إظهار مقاومتها فى أقطار أفريقيا فى تلك المرحلة.

وعلى ذلك وافق مدير إدارة الصحافة بالخارجية المصرية على طلب مدير إدارة الشئون السياسية وقرر منح الرابطة الأفريقية " إعانة مالية قدرها خمسون جنيها كل ثلاثة شهور تشجيعا لها فى الاستمرار على أداء رسالتها "[٥٨].

و أوضح مدير إدارة الثقافة بالخارجية لمدير إدارة الشئون السياسية، فيما

يتعلق برغبة الرابطة الأفريقية فى إلحاق الشباب الأفريقى فى كليات الجامعة والمدارس المصرية، من أجل تدريبهم عسكريا، ليكونوا وسيلة للدعاية المصرية، وليكونوا نواة ثقافية فى بلادهم ، فإن إدارة الثقافة تؤكد أن مصر - بعد موافقة وزارة الحربية، ووزارة التربية والتعليم ، والجامع الأزهر- قد فتحت أبوابها لطلاب أفريقيا ، ليلتحقوا بكلياتها ومعاهدها أو مدارسها، غير أن كثيرا من البلاد الأفريقية التى ترغب فى عون مصر الثقافى لها، خاضعة للنفوذ الاجنبى والاستعمار الذى يقف حائلا دون قدوم أبناء تلك الأقطار الأفريقية إلى مصر(٥٩). وفى ذلك ما يؤكد استعداد مصر إلى الانتقال إلى مرحلة أخرى، وخطوة جديدة متشعبة فى مجال سياستها الأفريقية غير العربية لخدمة أهدافها، مع المحافظة على أساس سياستها فى تجنب القوى الاستعمارية فى أفريقيا .

المرحلة الثانية فى سياسة مصر الأفريقية (١٩٥٦-١٩٦٠):

يرجع بداية تلك المرحلة إلى الحادى عشر من شهر مارس عام ١٩٥٦ عندما بعث الوكيل المساعد للشئون السياسية بالخارجية المصرية، برسالة إلى سفير مصر بنيودلهى، أوضح له أن الوزارة قد علمت أن الحكومة الهندية، قد أنشأت معهدا للدراسات الأفريقية تحقيقا لسياسة التوسع فى أفريقيا التى تهدف إليها حكومة الهند (٦٠) .

ولأهمية موضوع ذلك المعهد وخطورته، بينت وزارة الخارجية لسفيرها بالهند أنه " يهمها الوقوف على كنه هذه السياسة " والعمل على رسم سياسة لمقابلة هذا التوسع الهندى ، و طلبت منه موافاتها بالبرنامج الدراسى لهذا المعهد الأفريقى ، وبالمواد التى تدرس فيه ، وكذا عدد سنوات الدراسة به، تمهيدا لاتصال الوزارة بالمسئولين فى مصر للشروع فى إفتتاح معهد للدراسات الأفريقية " على غرار المعهد الهندى " (٦١).

وقد أستجاب مصطفى كامل سفير جمهورية مصر بمدينة نيودلهى لتلك

المطالب، فبعث لوكيل وزارة الخارجية بمعلومات عن معهد الدراسات الأفريقية بجامعة نيودلهى، بين فيها أنه يقبل الحاصلون على ليسانس الآداب أو بكالوريوس العلوم أو أى شهادة أخرى معادلة لهاتين الشهادتين، وأن مدة الدراسة به سنتان يحصل بعدها الطالب على دبلوم فى الدراسات الأفريقية، وأوضح أن مواد الدراسة للحصول على ذلك الدبلوم هى:

جغرافية أفريقيا، وأفريقيا من الناحية الثقافية، وتاريخ أفريقيا، وتاريخ الهند، ودراسة أحد أقاليم أفريقيا، ونظام الأراضى بأفريقيا، ودراسة إحدى اللغات الأفريقية، وأوضح أيضا أن هذا المعهد يساعد طلاب الدراسات العليا الراغبين فى الحصول على درجة الدكتوراه فى الدراسات الأفريقية؛ ولأهمية تلك المعلومات فقد تأشر عليها بضرورة إعداد مذكرة للاستعانة بما تضمنته، وفى بحث سياسة مصر الثقافية الأفريقية (٦٢).

معهد الدراسات الأفريقية

وانطلاقا من اهتمام الخارجية المصرية بذلك الموضوع المتعلق بسياسة مصر الثقافية كتب وكيل الخارجية فى ٢٣ أبريل عام ١٩٥٦ خطابا، إلى مدير جامعة القاهرة ،مبينا فيه مكانة مصر فى القارة الأفريقية، واهتمامها بشئونها وشعوبها ،ومشيرا إلى أن حكومة الهند " قد سبقتنا فى إنشاء معهد للدراسات الأفريقية " ، ثم المح إليه بإنشاء معهد مصرى للدراسات الأفريقية، واقترح عليه إعداد برامج لذلك المعهد – هى فى جوهرها مما يسير عليها معهد الهند – لكى تفى بدراسة شئون القارة، وكذلك عادات كل شعب من شعوبها، ولغاته، وتقاليده وحاجاته ،ومشاكله ... الخ ؛ وأيضا جغرافية كل إقليم ،وأهم مصادر ثرواته ،والروابط التى تربطه بمصر وغيرها ، ثم أرفق بالخطاب بيانات عن معهد الدراسات الأفريقية بجامعة نيودلهى" للاستئناس بها"(٦٣). وعلى ذلك حولت جامعة القاهرة ،معهد دراسات السودان ، إلى معهد الدراسات الأفريقية فى عام ١٩٥٦ .

و كل ذلك يوضح أن مصر لم تكن تعيش وهم مقاومة القوى الاستعمارية لخطوتها الأولى فى سياستها الأفريقية، والتى طالت، بل كانت تعيش حقيقة، حد منها الكثير ، كالموقف البريطانى و الأثيوبيى، والتوسع الهندى ، ثم النفوذ الأمريكى ، مما أعاق سياستها و دورها الأفريقى ، وهو ما سعى إليه الاستعمار، ونجح فيه كثيرا ؛ بشكل عاق من ذلك الدور وتلك السياسة .

سياسة مصر الثقافية

و بتوجه سياسة مصر الثقافية فى أفريقيا، لإقامة معهد للدراسات الأفريقية، تكون قد وسعت قليلا من دائرة تلك السياسة، إلا أنها لم تكن كافية ، ويتضح هذا من مذكرة مدير إدارة الشئون الأفريقية ٢٢ أغسطس عام ١٩٥٦ ، والتى بينت أن مظاهر سياسة مصر الثقافية إزاء أفريقيا فى تلك الفترة تتلخص فيما يلى :

أولا- الأزهر الشريف : الذى كان يوجد به وقتها بضعة آلاف من الطلاب الأفريقيين أكثرهم من السودانيين - أبناء السودان الشقيق وأبناء السودان الفرنسى - و هم يدرسون البرامج التى يدرسها الطلاب المصريون ، ولكنهم فى الواقع ينقسمون من ناحية المعاملة المادية إلى قسمين: قسم متميز، وطلبته هم طلبة السودان الشقيق ، الذين " ينالون مرتبا شهريا قد يصل إلى أثنى عشر جنيها فى الشهر " أما القسم الآخر الدائم الشكوى، فطلبته هم طلبة باقى الأقطار الأفريقية، الذين لا تزيد مرتباتهم فى الشهر عن أربعة جنيهات ونصف"، ولكل طائفة من هؤلاء الطلاب رابطة أو اتحاد يمثلهم و يدافع عن مطالبهم[٦٤]؛ و أوضحت المذكرة أن للأزهر بعض المعاهد التابعة له فى السودان ، و له أيضا مبعوثين فى إريتريا و الصومال [٦٥] . مما يوضح الدور الذى كان يقوم به الأزهر فى سياسة مصر الثقافية فى أفريقيا .

ثانيا- مدارس وزارة التربية والتعليم : فيها مئات الطلاب العرب، وبعض الطلاب الأفارقة [٦٦]. و هو ما يؤكد أيضا على الدور الكبير لوزارة التربية

والتعليم فى سياسة مصر الثقافية بأفريقيا .

ثالثا- الجامعات المصرية: وتضم المئات من الطلاب العرب، وثلاثة طلاب نيجيريين (٦٧) .

كان ذلك محصلة الشكل العام لسياسة مصر الثقافية في أفريقيا، التى انتقدتها وقامت بمراجعتها و بشكل كبير ، المذكرة المشار إليها، عندما أكدت أن المؤسسات الثقافية الكبرى المتمثلة فى الازهر ، والجامعات، ووزارة التربية والتعليم ، تعمل كل منها منفردة، مما يدل على أنه ليس لمصر سياسة ثقافية منسقة موجهه لأفريقيا، كما أن هناك حاليا " تضخما فى الناحية السودانية " من جهود مصر الثقافية وتضاؤلا فى الأقطار الأفريقية الأخرى، بالإضافة إلى أن التفرقة فى المعاملة، تبعث على الشكوى وتترك عند الافراد أثرا مريرا بين معاملة الطلاب السودانيين وغيرهم من الطلاب الأفارقة .

وكل ذلك فى ظل عدم وجود خطة منسقة لإختيار وإعداد المبعوث الثقافى المصرى للأقطار الأفريقية، وعدم وجود صلة بين المعاهد المصرية والأفارقة الذين يتخرجون منها، ولذلك شدد مدير إدارة الشئون الأفريقية على أن بقاء تلك الأوضاع هو مضيعة للمال " فيما قد يضر ولا يفيد " (٦٨).

و يعد ذلك النقد الوارد بتلك المذكرة، دعوة صريحة لزيادة الاهتمام بنشر ثقافة مصر فى أفريقيا غير العربية، لما فى ذلك من أثر فى تقوية علاقاتها بالقارة الأفريقية، خاصة و أنها فى خلال الفترة من عام ١٩٥٤ وحتى نهاية الجلاء البريطانى عنها فى عام ١٩٥٦ ، كانت تسير على سياسة أفريقية معتدلة تراعى فيها الوجود الإنجليزى بها و عدم إثارته ، أما وقد تم الجلاء فلابد لهذه الدعوة من أن تغير نبرتها .

السياسة المصرية الأفريقية المضادة:

و لقد تمشت تلك الدعوة وذلك الاهتمام المرتفع النبرة عما كان عليه الحال

من قبل مع نمو الوعى القومى لدى بعض سكان أفريقيا، وظهور فكرة التحرر من الإستعمار الغربى، والمطالبة بتطبيق مبدأ أفريقيا للأفريقيين ، مما دفع بمصر إلى اتخاذ سياسة أفريقية جديدة، أشارت إليها مذكرة الإدارة الأفريقية بالخارجية المصرية، والتى بينت فيها أنها تقوم على التقارب بين مصر وشعوب القارة ودولها، وذلك بإنشاء شبكة للتمثيل الدبلوماسى والقنصلى بأفريقيا، وتشجيع الحركات القومية والتحررية بأفريقيا، وهى السياسة التى درجت مصر على انتهاجها منذ اعتناقها لمبادئ مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥(٦٩) .

غير أن تلك السياسة المصرية الأفريقية الجديدة كانت تواجهها سياسة أمريكية، ففى ٢٩ أبريل من عام ١٩٥٦ أشارت مذكرة إدارة الأبحاث بالخارجية المصرية إلى النفوذ الأمريكى فى إريتريا والتى أوضحت أنه قد تم فى أواخر مارس من عام ١٩٥٦ توسيع مطار أسمرة المدنى، بتجهيز جزء منه لهبوط الطائرات الأمريكية حتى لا تخضع ما تحمله للرقابة، ويهبط بذلك المطار ثلاثة طائرات كبيرة كل أسبوع، وهذا المطار يعد حلقة وصل بين القواعد الأمريكية فى الظهران وليبيا، كما أعد جبل دنجلو ليكون معسكرا للقوات الأمريكية ، بالإضافة إلى ما تقوم به من تدريب للقوات الأثيوبية فى إريتريا على الأسلحة الأمريكية ، وما يتمتع به الأمريكيون فى أريتريا من مزايا، وما يقوم به قلم المخابرات الأمريكى فى أريتريا من دور منفذ للسياسة الأمريكية (٧٠) .

و قد أوضح مدير إدارة الأبحاث أن أمريكا تتخذ من إثيوبيا موطئا لقدمها فى أفريقيا، وأن إثيوبيا تحاول أن تقوم فى أفريقيا، بالدور الذى قامت به تركيا فى الشرق الأوسط، بغرض ضم السودان، وبعض دول أفريقيا للدخول فى أحلاف معها على أن ترتبط تلك الأحلاف بها (٧١) .

و نتيجة لذلك تحركت السلطات المصرية لتقوية سياستها الأفريقية لمقاومة النفوذ الأمريكى ، ومما يوضح ذلك نشرتها السرية إلى بعثات تمثيلها فى الخارج التى كشفت فيها عن النفوذ الأمريكى فى إريتريا ، واتجاهات الاستعمار الغربى

فى أفريقيا ، وبينت فيها ، وبكل وضوح تغير سياستها الأفريقية ، و أنها دخلت مرحلة جديدة ، حيث ذكرت "بأن من أهداف سياسة مصر فى أفريقيا محاربة استغلال أقاليمها وشعوبها بواسطة الاستعمار " (٧٢) . و اتجاهها إلى " وضع سياسة ... مضادة " ثم طلبت وزارة الخارجية فى نشرتها السرية تلك من بعثاتها الدبلوماسية موافاتها بما يكون لديها من معلومات مفيدة فى تنفيذ تلك السياسة (٧٣) . و بذلك خرجت مصر من مرحلة الاعتدال إلى مرحلة أخرى أكثر وضوحا؛ وقد ظهر ذلك جليا فى المؤتمرات الدولية وهو ما لم تكن تعلنه من قبل، مما يعد انتقالها إلى سياسة أفريقية جديدة .

و قد تم توضيح تلك السياسة من قبل مصطفى كامل سفير مصر بالهند فى ١٠ أبريل ١٩٥٧، عندما ذكر أن الهدف منها هو " نشر تجارتنا و ثقافتنا " بما يؤدى فى النهاية إلى أن تصبح مصر، الموجه لأفريقيا ، بما يعود عليها بالمنافع المادية والسياسية إما أن تقوم " سياستنا الأفريقية، على أساس مهاجمة الاستعمار الغربى علانية فى الصحافة و الإذاعة و نحوهما ، فإنه أمر لا يخلو من مخاطر " لأنه سيثير الدول الاستعمارية على مصر، ويدخلها معه فى " نزاع غير متكافئ " مما يؤدى إلى احتمال هزيمة مصر ،كما أن هذه السياسة ستنبه الدول الاستعمارية إلى خطر مصر عليها ، وبالتالى تقاومها و تسد الطريق عليها، الأمر الذى يمنع تجارة مصر و ثقافتها من الانتشار بأفريقيا ، ويعرقل كذلك نفوذ مصر السياسى من التمكن فيها (٧٤) . وخلاصة الأمر أن السفير المصرى فى نيودلهى كان من رأيه أن الوضع الحالى يقتضى أن يقتصر نشاط مصر فى أفريقيا على الناحية الثقافية و التجارية ، مع الابتعاد عن التوتر والاحتكاك بالقوى الاستعمارية أو مقاومة نفوذها علانية .

و قدم السفير مصطفى كامل بعض الوسائل، التى تحقق أهداف سياسة مصر الأفريقية كان أهمها إنشاء قنصليات بأفريقيا، وإذا تعذر ذلك يتم إنشاء مكاتب تجارية فى كثير من الأقطار الأفريقية ، وكذلك إنشاء شركات تساهم فيها الحكومة المصرية من وراء الستار، وقبول الطلاب الأفريقيين فى المعاهد

المصرية مجانا ، مع تزويد المعاهد الأفريقية بالمدرسين وغيرهم، وإقامة معهد اللغات والدراسات الأفريقية، وتأييد حركات التحرر الأفريقية في الهيئات الدولية ، بشكل موضوعي " بعيدا عن إثارة الدول الاستعمارية وتحريك أحقادها ضدنا " (٧٥) . و كل ذلك يعني " أن الوقت الحاضر غير مناسب لعمل جدي في أفريقيا " وأن سياسة مصر الأفريقية سوف تنجح بالصبر، وانتهاز الفرص ، والسرية، والبعد عن العلانية، وتجنب عوامل التوتر مع الدول الاستعمارية " واتباع المرونة، بالتقدم حينا والتوقف حينا آخر " وبذلك وحده " تكون العاقبة مأمونة والنجاح قريبا "(٧٦).

وقد أعربت إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية باتفاق رأى سفيرها مع ما تضمنته مذكرتها ، وهو ما أخذت به الخارجية المصرية، وسارت عليه مصر بالفعل في المرحلة الثانية من سياستها الأفريقية (٧٧) .

سياسة مصر الأفريقية عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة

على أثر قيام الوحدة بين مصر و سوريا في عام ١٩٥٨ ، أعدت إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية مذكرة عن سياسة الجمهورية العربية المتحدة إزاء القارة الأفريقية بينت فيها أنها تأخذ بأسس سياستها السابقة على الوحدة، حيث أوضحت انتهاجها سياسة بناءة ، مع تقدير لمسئوليتها " كدولة أفريقية " وكعضو في الأسرة الدولية " بما تمليه تلك المسئولية عليها من تعاون مع الدول الأفريقية المستقلة ، وتأييد نضال أقاليمها غير المستقلة لنيل حريتها(٧٨).

ففيما يتعلق بأثيوبيا أوضحت المذكرة أنه توفيقا بين الحرص على الصداقة مع أثيوبيا " و بين مقتضيات المصالح الذاتية للجمهورية العربية المتحدة، واعتبارات سياستها الأفريقية في نصرة الشعوب المستضعفة " فإنه من الأفضل، تجميد الموقف مؤقتا بالنسبة لمسألة مياه النيل ، والمعارضة دون استفزاز في ضم أثيوبيا لإريتريا، والوقوف ضد أهدافها التوسعية في الصومال عن طريق الأمم المتحدة، مع الاهتمام، بزيادة التبادل التجاري بينها وبين أثيوبيا (٧٩) .

و بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا، فقد استهدفت سياسة الجمهورية العربية الحرص عليه كسوق أفريقيى هام لصادراتها ، رغم النفوذ اليهودى فيه ، مما يعد أحد ميادين المنافسة للنشاط المصرى بأفريقيا، مع مناهضة سياسة الاتحاد بشأن تمسكه بالتفرقة العنصرية، على أساس أن مناهضة تلك التفرقة " إنما هى نزول على حكم ميثاق الامم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان " (٨٠).

أما غانا فتتمثل سياسة الجمهورية العربية تجاهها، وكما أوضحتها نفس المذكرة، فى المساهمة فى مساعدتها ماديا وفنيا، من غير أن يفسر عون إسرائيل لغانا على أنه انحياز منها لعدو، وأوصت المذكرة بأن تستفيد البعثة الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة فى غانا " من اطراد منتظر للنشاط الأفريقى فى أكرا نتيجة لتمسك غانا بفكرة الزعامة الأفريقية " فتعمل سفارة الجمهورية فى ذلك الجو بما يحقق أهداف سياستها الأفريقية فى غرب أفريقيا بصفة عامة، مع الاستفادة من حاجة غانا لتكوين طبقة فنية من أبنائها بحيث يكون عوننا الثقافى لها ، سببا فى توطيد صلاتنا بها، عن طريق تخصيص المنح الدراسية لأبنائها (٨١). وكل هذا يوضح أن سياسة مصر الأفريقية بعد الوحدة ، لم تتغير فى أسسها عن سياستها قبل الوحدة .

و يؤكد استغلال بعثتنا الدبلوماسية للأوضاع فى غرب أفريقيا أن السفير المصرى فى غانا قد أحال طلب رئيس حكومة النيجر الذى كان يتضمن مساعدة حكومة الجمهورية العربية المتحدة، المادية والمعنوية فى كفاح غرب أفريقيا الفرنسية للاستقلال، وذلك أثناء زيارته لغانا، وقد ردت الخارجية على السفير المصرى موجهة نظره إلى عدم الارتباط معه بأية إرتباطات مالية، على أن "يكتفى بالتأييد الأدبى والمعنوى فى الوقت الراهن " (٨٢) .

و فى يناير من عام ١٩٥٩ أعدت إدارة الشئون الأفريقية ، مذكرة أوضحت فيها " ما ظهر فى الفترة الأخيرة من دلائل تنبئ عن عامل دينى سياسى جديد مضاد للحركات التحررية فى أفريقيا " حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية

وبريطانيا تتعاونان سياسيا " على اتخاذ الدين الإسلامى نفسه أداة لمحاربة الوطنية الأفريقية " بغرض بذر بذور الانقسام و إيجاد ما يسمونه أفريقيا " العربية " وأفريقيا " الزنجية "(٨٣) . ولذا طلبت إدارة الشئون الأفريقية من الهيئات الإسلامية بمصر ، وعلى رأسها الأزهر و المؤتمر الإسلامى بالقاهرة معاونتها لمواجهة الأخطار المحدقة بالعقيدة ، و العروبة فى قارة أفريقيا (٨٤) . و قد بادر المؤتمر الإسلامى بإبلاغ وزارة الخارجية المصرية ، فى ٩ فبراير ١٩٥٩ بأنه " يقظ غاية اليقظة " لنشاط الدول الاستعمارية المعادى للدين الاسلامى ، وأنه يعمل للرد على ذلك (٨٥).

و رغم تلك الصورة الشائكة من كل الجوانب، فقد أوضحت ملفات الخارجية المصرية، سياسة مصر الأفريقية، فى الفترة من ثورة ١٩٥٢ إلى عام أفريقيا ١٩٦٠ ، كما ألقت الضوء على تطور تلك السياسة فى مرحلة بنائها، وأبرزت كيف تعاملت تلك السياسة بمحاورها المتعددة مع الأقطار الأفريقية، والدول الاستعمارية ، والنفوذ الأمريكى، والتغلغل الإسرائيلى ، بفكر معتدل، وسياسة أفريقية متزنة ، فى وقت كانت تمر فيه أفريقيا بأدق مراحل تاريخها، وهو ما يحسب لمصر ، ولرجال خارجيتها ، والجهات التى تعاونت معها .

الهوامش

(١) وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٧٥، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣، مذكرة وضعها فى ١٩٥٦/٥/١٨ حسن عبد الحميد حسن ، السكرتير التجارى بسفارة مصر فى واشنجتون ، عن المساعدات الامريكية لأفريقيا و السياسات الاقتصادية تجاه هذه القارة ، ص١ .

(٢) نفسه ، ص٢ .

(٣) نفسه، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، إدارة الشئون الأفريقية ، مذكرة" أضواء على أفريقيا " ، فى ١٩٥٨/٣/٩، ص١ .

(٤) نفسه ، محفظة ٢٨٩ ، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، إدارة الشئون السياسية ، قسم أفريقيا ، الذى كان يرأسه وقتها محمد على إبراهيم ، النشرة السرية رقم ٢ ، الصادرة فى ١٩٥٤/١/١٠، ص١- ٢ .

(٥) نفسه ، ص٨ .

(٦) نفسه ، محفظة ٢٨٥ ، ملف ٣/٤٠٠/٤٦ ج١، ادارة الشئون الأفريقية ، مذكرة عن أثيوبيا ، ص١ .

(٧) نفسه .

(٨) نفسه، محفظة ٢٨٩، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، النشرة السرية رقم ٢ فى ١٩٥٤/١/١٠ ، ص٩.

(٩) نفسه.

(١٠) نفسه ،محفظة ٢٨٥ ، ملف ٣/٤٠٠/٤٦ ج١، مذكرة عن أثيوبيا ، ص٢ .

(١١) نفسه .

(١٢) نفسه ، ص٣ .

(١٣) نفسه .

(١٤) نفسه، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣، سفارة ج.ع.م بواشنطن ، مذكرة السفير مصطفى كامل ، فى ١٩٥٨/١٢/٤ ، لوكيل وزارة الخارجية المصرية .

(١٥) نفسه، محفظة ٢٨٩، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، النشرة السرية رقم ٢ ، فى ١٩٥٤/١/١٠، ص ١٠ .

(١٦) نفسه ، محفظة ٢٨٩ ، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، الإدارة السياسية ، النشرة السرية رقم ٤ ، ص ١٤ ، ص ١٦ .

(١٧) نفسه .

(١٨) نفسه ، و كان يعاون ايطاليا مجلس استشارى مكون من مندوبين من ثلاثة دول ، يمثل أحدهم ج.ع.م و ذلك لفترة عشر سنوات تنتهى فى ١٩٦٠/١٢/١ ، بعدها يحصل الصومال على استقلاله ، راجع أيضا ، الخارجية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة

٥٥، ملف ١٧/٣٦٩/٢ ، إدارة الشئون الأفريقية ، مذكرة لها فى ١٩٥٨/١٢/٢٩ .

(١٩) نفسه ، محفظة ٤٠٧ ، ملف ١٠٣/١٢٢/١٠٣ ، مكتب مصر بالصومال ، اقتراح إنشاء قنصلية مصرية فى مقديشيو ، و أيضا نفس المصدر ، مذكرة مدير إدارة الشئون السياسية ، فى ١٩٥٢/١٢/١٦ .

(٢٠) نفسه ، إدارة الشئون السياسية ، فى ١٩٥٣/١٠/٢٨ ، و عزز ذلك الطلب أيضا كمال الدين صلاح مندوب مصر فى المجلس الاستشارى للصومال .

(٢١) نفسه ، خطاب بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢ .

(٢٢) نفس المصدر ، وزارة الخارجية ، إدارة الشئون السياسية ، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) نفسه ، رسالة من القنصلية المصرية فى مقديشيو ، فى ١٩٥٦/٢/٣١ .

(٢٥) نفسه ، خطاب مدير إدارة الشئون الأفريقية ، لوكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية فى ١٩٥٧/٢/١٨ .

(٢٦) نفسه ، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية ، الذى وافق على ما جاء فيها .

(٢٧) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٥٥،ملف ١٧/٣٦٩/٢ ، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية فى ١٩٥٨/١٢/٢٩ .

(٢٨) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٤٠٧ ، ملف ١٠٤/١٢٢/١٠٣ ، مذكرة من رئيس قسم أفريقيا ، إلى مدير الإدارة السياسية ، كان النيجيرى يقيم فى ٣٥ شارع شريف بالدور الثانى ، و كانت نيجيريا فى ذلك الوقت مستعمرة و محمية بريطانية ، و هى تقع على الساحل الغربى لأفريقيا ، و تشرف على خليج غينيا و تشغل الحوض الأسفل لنهر النيجر ، و عاصمتها مدينة لاجوس ، و كانت نيجيريا تعد أهم و أكبر عضو فى مجموعة الأقطار التى كان يطلق عليها (أفريقيا الغربية البريطانية) ، و تنقسم نيجيريا إلى ثلاث مناطق شمالية ، و شرقية ، و غربية بما فيها الكاميرون بمقتضى اتفاق الوصاية الذى عقد فى عام ١٩٤٦ (و قد كانت مستعمرة ألمانية) .

(٢٩) نفسه ، تأشيرات على نفس المذكرة فى ١٩٥٣/٩/١ و ٣/٩/ ١٩٥٣ .

(٣٠) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨ ، ملف ١/١٢٦/٣٧ مذكرة قسم أفريقا فى ١٩٥٣/٩/٢١ .

(٣١) نفسه .

(٣٢) نفسه ، تأشيرة فى ٣/٩/١٩ على تلك المذكرة .

(٣٣) نفسه، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨ ،ملف ١٢٦/٣٧/ ١ ، رسالة فى ١٩٥٣/٩/٢١ .

(٣٤) الأرشيف السرى الجديد، المصدر السابق ، مذكرة فى ١٩٥٣/١١/٩ .

(٣٥) نفسه ، مذكرة فى ١٩٥٣/١١/١٠ .

(٣٦) نفسه ، مذكرات فى ١٩٥٣/١٢/٥ ، و ١٩٥٣/١٢/١٠ ، و ١٩٥٤/٣/٨ .

(٣٧) نفسه ، مذكرة فى ١٩٥٤/٣/١٠ .

(٣٨) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨، ملف ١/١٢٦/٣٧ ، قسم أفريقيا و كان تابع للإدارة السياسية وقتها ، اقتراح إذاعة إفريقية فى ١٩٥٤/٤/٦ .

(٣٩) نفسه .

(٤٠) نفسه .

(٤١) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨ ، ملف ١/١٢٦/٣٧ ، خطاب أحمد رمزى مدير إدارة الصحافة بالخارجية فى ١٩٥٤/٤/٢٥ ، إلى مدير الإذاعة المصرية بالقاهرة.

(٤٢) نفسه، محفظة ٢٠٧ ، ملف ١٠٤/١٢٢/١٠٣ ، مذكرة سفارة مصر فى لندن ، إلى وكيل الخارجية المصرية فى ١٩٥٤/٧/٩ .

(٤٣) نفسه ، محفظة ٢٢٨ ، ملف ١/١٢٦/٣٧ ، مذكرة من مدير إدارة الشئون الأفريقية فى ١٩٥٦/١٠/١٥ .

(٤٤) نفسه ، محفظة٤٠٧ ، ملف ١٠٣ /١٠٤/١٢٢ ، رسالة من سفير مصر فى لندن ، إلى وكيل وزارة الخارجية فى ١٩٥٥/٣/٧ .

(٤٥) نفسه ، محفظة ٢٠٧ ملف ١٠٤/١٢٢/١٠٣ ، مذكرة الوكيل المساعد للشئون السياسية .

(٤٦) نفسه ، مذكرة فى ١٩٥٥/١١/٩ .

(٤٧) نفسه، محفظة ٢٨٩ ، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، نشرة الوزارة السرية رقم ١ ، إدارة الشئون السياسية ، ص ٢١- ٢٢ .

(٤٨) نفسه .

(٤٩) نفسه .

(٥٠) نفسه ، محفظة١٧٥ ، ملف ١/٧/٢٢٥ ، ج١ تقرير عن " الأقاليم البلجيكية " فى ١٩٥٥/١/٢٠ .

(٥١) نفسه ، الإدارة السياسية ، مذكرة " سياسة مصر الأفريقية "إعداد مدير الإدارة السياسية ، ص١ .

(٥٢) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ، ج٢ ، رئاسة مجلس الوزراء ، مكتب الرئيس ، خطاب سرى جداً .

(٥٣) نفسه ، ص٢ .

(٥٤) نفسه، محفظة ١٧٥، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ، ج١ ، مذكرة مصطفى الديب ، الرابطة الأفريقية ، سرى جدا ، فى ١٩٥٥/١٠/٢٨ .

(٥٥) الأرشيف السرى الجديد، المصدر السابق .
(٥٦) نفسه .
(٥٧) نفسه .
(٥٨) نفسه ، محفظة ١٧٥ ،ملف ٩٣/٢١/٣٧ سرى ، مذكرة من إدارة الصحافة ، و مدير الإدارة السياسية ، فى ١٩٥٥/١٢/١٣ ، و مدير إدارة الثقافة ، سرى جدا ، فى ١٩٥٥/١٢/٢٠ .
(٥٩) نفسه ، مذكرة وكيل الخارجية ، إلى وكيل وزارة التربية و التعليم ، سرى و عاجل جدا ، فى ١٩٥٥/١٢/٢١ .
(٦٠) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ أ ، أفريقيا ، خطاب سرى جدا .
(٦١) نفسه .
(٦٢) نفسه ، خطاب سفارة جمهورية مصر ، بمدينة دلهى ، فى ١٩٥٦/٣/٢٣ ، و التأشيرة عليه فى ١٩٥٦/٤/٣ .
(٦٣) نفسه ، خطاب وكيل الخارجية فى ٥٦/٤/٢٣ ، إلى مدير جامعة القاهرة .
(٦٤) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، مذكرة لمدير إدارة الشئون الأفريقية ، سرى جدا ، ص ١ .
(٦٥) نفسه.
(٦٦) نفسه .
(٦٧) نفسه .
(٦٨) نفسه .
(٦٩) نفسه ، محفظة٧٠ ، ملف ٣/١/٤ ، مذكرة من سعيد لطفى الغمراوى ، مدير الإدارة الأفريقية بالخارجية المصرية .
(٧٠) نفسه ، اتجاهات الغرب فى أفريقيا ، مذكرة إلى وكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية .
(٧١) نفسه .
(٧٢) نفسه ، الإدارة العربية ، نشرة سرية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٦ سرى جدا ، عن اتجاهات الغرب فى أفريقيا ١٩٥٦/٦/٢٥.
(٧٣) نفسه .
(٧٤) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، مذكرة من سفير مصر فى نيودلى ، إلى وكيل وزارة الخارجية ، فى ١٩٥٧/٤/١٠ .
(٧٥) نفسه .
(٧٦) نفسه .

(٧٧) الأرشيف السرى الجديد، المصدر السابق ، محفظة ١٧٣ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، رسالة وكيل وزارة الخارجية ، لسفير جمهورية مصر بنيودلهى ، فى ١٩٥٧/٤/١٠ .

(٧٨) نفسه ، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية ، عن السياسة الأفريقية للجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٥٨/٥/٢٢ .

(٧٩) نفسه .

(٨٠) نفسه .

(٨١) نفسه ، استقلت الصومال فى ٦ مارس ١٩٥٧ ، و لذلك أقامت مصر سفارة بها .

(٨٢) نفسه، محفظة ٥٥ و ملف ١٧/٣٦٩/٢ ، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية ، فى ١٩٥٨/٩/٢٤ .

(٨٣) نفسه ، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٤ ، سياسة مصر الأفريقية ، مذكرة فى ١٩٥٩/١/١٤ .

(٨٤) نفسه .

(٨٥) نفسه ، خطاب السكرتارية العامة للمؤتمر الإسلامى و كان مقره ١١ شارع حسن صبرى، الزمالك ، بالقاهرة ، إلى مدير إدارة الثقافة بوزارة الخارجية ، فى ١٩٥٩/٢/٩ .

المد والجزر فى العلاقات المصرية الأمريكية فى ضوء الوثائق الأمريكية (يناير ١٩٦١ - سبتمبر ١٩٦٢)

د . زكريا صادق الرفاعى

مدرس التاريخ الحديث

كلية التربية ـ جامعة المنصورة

المد والجزر فى العلاقات المصرية الأمريكية فى ضوء الوثائق الأمريكية (يناير ١٩٦١ - سبتمبر ١٩٦٢)

تسعى هذه الدراسة لرصد العلاقات المصرية الأمريكية للوقوف على إشكالية المد و الجزر التى غلبت على العلاقة بين الطرفين خلال هذه الفترة.

فقد صاحب وصول إدارة كيندى نبرة من التفاؤل ، كما بدا أنها بصدد إتباع نهج أكثر توازنا تجاه العالم العربى بوجه عام ومصر بصفة خاصة.

وقد شهدت هذه الفترة على نحو لافت للنظر العديد من الرسائل المتبادلة بين الرئيسين عبد الناصر وكيندى حول مختلف القضايا الدولية والإقليمية، كما تبنت بعض الدوائر البارزة فى مؤسسات صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية، خاصة الخارجية والأمن القومى الدعوة لإتباع سياسة جديدة مع مصر قوامها التقارب تحقيقا لمصالح الجانبين، و طرحت فى هذا الإطار العديد من أوراق العمل، تضمنت الكثير من المنطلقات والتوصيات وآليات تنفيذ هذا النهج الجديد.

على أن هذا الاتجاه لم يقدر له الاستمرار طويلا ففى سبتمبر ١٩٦٢ وافقت إدارة كيندى على منح إسرائيل صفقة صواريخ الهوك، وُعد ذلك فى تقدير المراقبين انقلابا فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه مصر ومنطقة الشرق الأوسط وبطبيعة الحال فإن ما يطرح نفسه بالضرورة هو ما يتعلق بالبواعث التى أدت إلى هذا التحول، وهذا بدوره يقودنا إلى أهمية الوقوف على مختلف العوامل التى صاغت الإطار الحاكم للعلاقات المصرية الأمريكية وفى مقدمتها الدور الإسرائيلى سواء كان متمثلا فى السياسات الرسمية لإسرائيل أو المؤيدين لها فى الإدارة الأمريكية، فضلا عن طبيعة العلاقات بين القطبين الأعظم خلال هذه الفترة ، إضافة أيضا إلى ما سمى بالحرب العربية الباردة وأجوائها .

كيندى والآفاق الجديدة

استهل كيندى حكمه فى ٢٠ يناير ١٩٦١ رافعا شعار " الآفاق الجديدة والتعاون مع الجميع " على أن شعار الصداقة على فرض حسن النوايا، لم يكن متاحا بإطلاق وأن دونه عقبات عديدة لعل فى مقدمتها أن أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة العربية يتبادلون العداء فيما بينهم، فالناصرية لم تكن خطرا يهدد إسرائيل فقط ، وإنما أيضا الدول العربية المحافظة وفى مقدمتها السعودية الحليف التقليدى للسياسة الأمريكية، ولم يكن سهلا التوفيق بين جميع الأطراف، أى الوصول لتسوية للنزاع العربى الإسرائيلى من جهة، وللحرب العربية الباردة من جهة أخرى(١) .

وفى اجتماع لكيندى لبحث ملامح السياسة الأمريكية تجاه مصر، برز الحديث عن اتجاهين، أولهما محور التهدئة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر لمواجهة الاتحاد السوفيتى و التنظيمات الموالية له فى العالم العربى، أما الاتجاه الآخر فهو اتجاه الردع حتى لا تتحول مصر إلى قوة استراتيجية فى المنطقة تضر بمصالح الغرب .

ولفت "آلان دلاس " (مدير المخابرات المركزية) الانتباه إلى دور السعودية باعتبارها موطن الثروة فى العالم العربى، و إلى دور إسرائيل كونها تمثل قوة الردع فى المنطقة ، لتصبح المعضلة الرئيسية أمام السياسة الأمريكية هى كيفية المحافظة على موطن الثروة قريبا جدا منها، وأن تكون قوة الردع فى متناول يدها مباشرة(٢) .

وفى أولى مباحثاته مع الإدارة الجديدة حرص السفير المصرى بواشنطن "مصطفى كامل" على إبراز جوانب الاتفاق بين الطرفين وفى مقدمتها العداء المشترك للشيوعية كما عبرعن مخاوف مصر من تزايد الدعاية الصهيونية مشيرا إلى أن المساعدات الفرنسية بمنح إسرائيل مفاعل نووى هى الدليل الأحدث على تنامى التأييد الغربى لإسرائيل ، مطالبا فى الوقت ذاته بوضع حد

لحالة الفتور التى تسود علاقات مصر مع الغرب . وكان من بين ما طرحه السفير المصرى أن " النزاع العربى الإسرائيلى يجب أن يجمد، و أن يمارس الغرب تأثيرا على إسرائيل لتظل هادئة" معتبرا أن ذلك كفيل فى رأيه باستقرار المنطقة .

والواقع أنه ليس واضحا المقصود بتجميد الصراع مع إسرائيل على وجه الدقة وان كان فيما يبدو من سياق الحديث تجنب المواجهة العسكرية وتعزيز وسائل العمل الدبلوماسى . ومن جهته قال وزير الخارجية الأمريكى " إننا سوف نفعل ما بوسعنا للتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة ، كما أوضح تأكيد كل من فرنسا وإسرائيل على أن المفاعل النووى لأغراض سلمية[٣] .

وبالتوازى مع ذلك، بدا حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على التعامل بجدية مع النتائج التى توصلت إليها إدارة "أيزنهاور" حول النشاط النووى الإسرائيلى والذى صار مثار قلق أطراف عديدة [٤] ، فبعد إلحاح من جانب الخارجية الأمريكية وافقت الحكومة الإسرائيلية على السماح لبعض العلماء الأمريكيين بزيارة مفاعل ديمونة، وتمت الزيارة بالفعل فى ١٨ مايو ١٩٦١ [٥].

وكبادرة لحسن النوايا تجاه العالم العربى، قدمت الخارجية الأمريكية اقتراحا إلى الرئيس فى ٦ مايو ١٩٦١ يحثه على الكتابة للزعماء العرب، باعتبار أنهم يترقبون الملامح العامة لسياسة الحكومة الجديدة، لاسيما وأن لديهم قناعة بأن الإدارة الديمقراطية السابقة للرئيس "ترومان" كانت منحازة لإسرائيل، كما أن هذه الخطوة فرصة للإعلان بوضوح بأن هذه الإدارة سوف " تتعامل مع قضايا الشرق الأوسط على أسس من العدالة والصداقة " [٦] .

ومن ثم جاءت رسائل الرئيس كيندى الشهيرة فى ١١ مايو للقادة العرب، ومن بينها رسالته لعبد الناصر والتى دعا فيها إلى التعاون على أسس من الثقة والمصالح المشتركة ، كما تطرق لمشكلة اللاجئين دون إشارة إلى برنامج عمل بعينه، وإنما أشار بصفة عامة إلى أن حكومة الولايات المتحدة باعتبارها عضوا

فى لجنة التنسيق الفلسطينية (*) سوف تأخذ على عاتقها العمل بجدية لتفعيل دور اللجنة بواسطة الأمم المتحدة، وسوف تستخدم نفوذها للتأكد من أن اللجنة تبذل جهدها للوصول إلى تسوية عادلة [٧] .

وفى القاهرة اعتبرت أن الرسالة قد حملت فى طياتها دلالات عديدة منها اختبار النوايا وكذلك تحديد المواقف، كما أن هناك عنصر الخلاف مع الاتحاد السوفيتى الذى عده بعض مستشارى كيندى عاملا قد يكون مواتيا لدفع عبدالناصر إلى التعقل ، وقدر البعض أن الرسالة قد افترضت بقاء إسرائيل ، وأن الحديث عن عودة اللاجئين وتعويضهم لم يأت صريحا، كما تعمدت ألا تنكر حقوق العرب، وأن تقتصر فى الإشارة إلى صالحهم [٨] .

لقاء كيندى وبن جوريون

وعلى الجانب الآخر فإن الحكومة الإسرائيلية فيما يبدو لم تعول كثيرا على سياسة الترقب والحذر تجاه الإدارة الأمريكية الجديدة، وإنما سعت فى خطوة عملية ومباشرة لترتيب لقاء قمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلى والرئيس الأمريكى، وقد ألمح البعض إلى أن المشكلات الداخلية التى ترتبت على فضيحة (لافون) إضافة إلى قناعة بن جوريون آنذاك أنه فى حال دخوله فى مواجهة مع الولايات المتحدة، فسيخرج خاسرا لزعامته ومشروعه النووى الذى كان لا يزال قيد الإنشاء هو ما حدا به للإسراع فى عقد هذه القمة . وفى البداية قوبل الطلب الاسرائيلى بالرفض على المستوى الرسمى من جانب وزارة الخارجية بدعوى أن جدول الرئيس الامريكى مزدحما و أن توقيت الزيارة غير ملائم [٩] .

على أن هذا الرفض لم يدم طويلا ونجحت إسرائيل عن طريق "فيلدمان" (المستشار الخاص للرئيس الأمريكى لشئون الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة) فى اتمام ترتيبات اللقاء ، كما أنه هو الذى أخطر وزير الخارجية الأمريكى فى النهاية بأن " الرئيس سيكون فى نيويورك يوم ٢٧ أبريل وإذا حضر "بن جوريون" الذى سيكون حضوره بدعوة من زعماء الجالية اليهودية (كان ذلك

الغطاء الرسمى للزيارة) فسيلتقى به الرئيس كيندى صباح يوم ٢٨ على أن يتم اللقاء بهدوء ودون ضجيج إعلامى ، وقد رأى الرئيس أن يكون وزير الخارجية على علم بذلك ، ولم يكن بوسع الأخير سوى الإذعان [١٠] .

وقد سعى البعض فى الخارجية الأمريكية للحيلولة دون هذه الزيارة فأشار "بولز" مساعد وزير الخارجية فى حديث له مع "فيلدمان " إلى الوقع السىء لهذه الزيارة على العالم العربى ، إلا أن الأخير أوضح له أن الرئيس قد اتخذ قراره بالفعل، وأن الخطة تسير، وقد بدأت الإجراءات فى نيويورك، كما أن "بن جوريون" على علم بقرار الرئيس من خلال قنوات غير رسمية [١١] .

وإزاء الإصرار على إتمام الزيارة سعت الخارجية الأمريكية فى التحذير من الانصياع للمطالب الإسرائيلية فطالبت الإدارة بأن تعمل على " إتباع دبلوماسية هادئة و شددت بوجه خاص على عدم الدخول فى حلف أو مشاركة عسكرية مع إسرائيل ، وحثها على الاستمرار فى الاعتماد على مصادرها الأوروبية التقليدية فى التسليح كإنجلترا وفرنسا، كما دعت أن يكون التركيز على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية المحدودة مثل صفقة الإنذار المبكر [١٢] بعكس وزارة الدفاع التى كانت لها تقديرات مغايرة [١٣] . وواضح من السياق السابق أن نهج التوازن الذى قاده البعض فى وزارة الخارجية، قد واجه منذ البداية عقبات من جانب المؤيدين لإسرائيل فى البيت الأبيض والبنتاجون .

على أية حال تم اللقاء المرتقب بين كيندى و"بن جوريون" فى ٣٠ مايو ١٩٦١ بالجناح الرئاسى بفندق "ولدروف ستوريا" بنيويورك وكان ذلك اللقاء الأول والوحيد بينهما، و بحضور " فليب تالبوت "مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى، و"فيلدمان "المستشار الخاص للرئيس لشئون الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة و " هاريمان " السفير الإسرائيلى بواشنطن.

وبطبيعة الحال كان الموضوع الأول الذى تطرقت إليه المحادثات هو النشاط النووى لإسرائيل ، وقد أشار الرئيس الأمريكى إلى أنه من الأهمية بمكان

"توضيح طبيعة عمل مفاعل ديمونه لإزالة أية شكوك لدى الدول الأخرى " .

ثم تحدث "بن جوريون" مطولا عن حاجة إسرائيل الملحة إلى المياه النقية واعتماد ذلك بدورة على تكنولوجيا متقدمة، ورغم حرصه التأكيد على أن مفاعل ديمونة قد أنشئ للأغراض السلمية وبهدف توفير الطاقة النووية الأقل تكلفة فى هذا المجال إلا أنه حرص فى الوقت ذاته على عدم التقيد بشىء فى المستقبل وترك المجال مفتوحا لجميع الاحتمالات فقال " إننا لا نعرف ماذا سيحدث فى المستقبل خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة، فقد نكون بحاجة لإعادة إنتاج البلوتونيوم ".

وعلى المستوى السياسى والإستراتيجى أوضح بن جوريون " أنه لا يعتقد أن الروس يرغبون فى منح قدرات نووية لمصر الآن، ولكنه يعتقد أنه خلال عشر أو ربما خمس عشرة سنة، فإن المصريين بمقدورهم إنجاز ذلك بأنفسهم " .

وعلق كيندى بأن تقديرات رئيس الوزراء " ربما تكون صحيحة، ومع هذا فإننا لا نريد أن يكون سلوكنا سببا فى زيادة التوتر فى الشرق الأوسط ".ثم انتقل "بن جوريون" لمناقشة أمن إسرائيل فأشار إلى العجز المتزايد فى تسليح الجيش الإسرائيلى مقارنة بالموقف العسكرى لمصر مذكرا أن عبد الناصر قد أعلن أن هدفه ليس هزيمة إسرائيل فقط وإنما تدميرها وقال حرفيا " لو أنهم هزمونا، فإنهم سيفعلون باليهود ما فعله هتلر " .

كما تطرق "بن جوريون" لزيارته للولايات المتحدة فى العام الماضى، متسائلا عن الأسباب التى حالت دون الموافقة على تسليح إسرائيل بصورايخ الهوك مضيفا أن التفاهم الجيد الآن بين الطرفين يحتم تفهم الدوافع الإسرائيلية .

ومن جانبه علق كيندى بأنه " لم يجد التزاما محددا من جانب الإدارة الأمريكية السابقة بصفقة محددة ، كما أن ذلك سيؤدى إلى ازدياد وتيرة سباق التسلح فى منطقة الشرق الأوسط ، وأضاف كيندى إننا سوف نواصل توجيه أنفسنا لأننا لا نرغب فى أن نرى إسرائيل فى وضع غير موات، وإذا واجهت

إسرائيل هجوما مباغتا فسيكون لنا الحق فى أن نفعل ما تمليه علينا رؤيتنا، ولكننا نتردد فى أن نكون أول من يقدم هذه الأسلحة (المقصود صورايخ الهوك تحديدا) إلى المنطقة ". واستدرك "بن جوريون" قائلا " أنه لا يسأل عن هذه الأسلحة على أساس التزام مسبق من الإدارة السابقة وإنما فى ضوء الواقع الموضوعى الراهن " ، وكرر حديثه عن إمكانات مصر العسكرية إضافة إلى ما يمكنها الحصول عليه من الدول العربية الأخرى، معتبرا أن الهوك هو السلاح الدفاعى المناسب لتجنب أى خطر فى الوقت الراهن، كما أنه على حد قوله " لن يشكل تهديدا للآخرين " .

ثم انتقل الحديث إلى القمة المرتقبة بين الرئيسين كيندى وخرشوف (كان اللقاء مقررا فى فيينا يومى ٣-٤ يونيه١٩٦١) ، فاقترح بن جوريون أن يصدر بيان عن القمة بضمان سلامة واستقلال جميع دول الشرق الأوسط . وتساءل كيندى عن صدى ذلك البيان على الدول العربية ، فأجاب "بن جوريون" بأن البعض سيقبل به مثل الأردن ولبنان وكذلك العراق لأنهم سيشعرون أنهم بمأمن من أى تدخل من جانب عبد الناصر . وعاد كيندى يسأل " وهل يقبل الروس أن يقوموا بشىء يغضب عبد الناصر؟"فرد بن جوريون"، أنه ربما لا يقبلون ذلك لسوء الحظ ، ولكن خرشوف ربما يفعل ذلك لضبط الموقف فى الشرق الأوسط".

وأبدى كيندى ملاحظة مؤداها اعتراض عبدالناصر على هذا التصريح لأنه يعتقد أن الحدود الحالية بين مصر وإسرائيل ليست ثابتة، وتساءل مجددا عما إذا كان الروس سيقبلون بهذا التصريح فى مثل هذه الظروف، وشكك "بن جوريون" فى قبول خرشوف بذلك ، ولكنه علق بأنه قد يكون اختبارا لمعرفة ما إذا كان خرشوف سيسعى فعلا لتخفيف حدة التوتر العالمى . وأعرب الرئيس كيندى عن تقديره لرؤية رئيس الوزراء لطبيعة العلاقة بين عبدالناصر والاتحاد السوفيتى مشيرا إلى أنها علاقة وثيقة ، كما أكد بن جوريون أن " عبدالناصر ليس شيوعيا ولكنه تابع لروسيا ، ويحصل على الدعم الروسى للوصول

لإفريقيا". و حاول الرئيس كيندى أن يستطلع رأى بن جوريون حول مبادرته لحل مشكلة اللاجئين العرب ودور لجنة التنسيق الفلسطينية باعتبار أن الولايات المتحدة أحد أعضائها، فألقى الأخير باللوم على الجانب العربى وأصر على اعتبار المحاولة نفسها غير مجدية ، طالما أنه ليس هناك سلام بين العرب وإسرائيل فليس هناك فرصة للنجاح، وكان تعليق كيندى الأخير أننا سنبذل كل جهدنا لإنجاح هذه المبادرة .

وفى ختام المحادثات أشار "بن جوريون" إلى أن هناك علاقات إسرائيلية جيدة بكل من تركيا وإيران ، مطالبا الولايات المتحدة بدعم إيران حتى تستقر أوضاعها الداخلية [١٤] .

وبطبيعة الحال فإن حصاد اللقاء كان ناجحا ومحققا لأهداف بن جوريون ، فمن جهة أولى فإن الملف النووى الإسرائيلى الموضوع الأهم فى لقاء القمة الإسرائيلى الأمريكى على حد قول "جازيت " (الوزير المقيم بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن آنذاك) لم يستغرق أكثر من عشرة إلى خمسة عشر دقيقة فى المباحثات التى طالت لساعة ونصف الساعة ، وقد بدا أن كلا الطرفين (كيندى وبن جوريون) حريص على عدم المواجهة ، ولم يمارس كيندى أية ضغوط إضافية على بن جوريون ، الذى لم يكن بحاجة لاستخدام الحجج والذرائع التى أعدها سلفا ، ووفقا لوصف كاتب سيرة "بن جوريون" فإنه شعر أن الحياة قد عادت إليه مجددا ، وأن مفاعل ديمونه من جهة ثانية قد أصبح آمنا على الأقل فى هذه المرحلة [١٥] .

وعلى صعيد آخر أحرز "بن جوريون" تقدما إضافيا فيما يتعلق بصفقة صواريخ الهوك، صحيح أن كيندى لم يبد موافقة فورية لمنح إسرائيل الصفقة، لكنه وعد بأن يظل الموضوع قيد البحث والنظر، وكان ذلك تحولا هاما قياسا بموقف إدارة ايزنهاور التى رفضت بصورة قاطعة الدخول فى حلبة التسليح فى الشرق الأوسط [١٦] .

كما لم يفت "بن جوريون" أن يصب جام غضبه على عبد الناصر مقارنا إياه بهتلر، وكرر المزاعم بشأن رغبته فى تدمير إسرائيل، وحتى المبادرة التى طرحها كيندى لبحث قضية اللاجئين لم يبد لها أدنى اهتمام ووصفها بأنها فكرة سيئة ولن يقدر لها النجاح سلفا (١٧) .

النهج الجديد فى التعامل مع مصر

شجع لقاء "بن جوريون" وكيندى البعض فى وزارة الخارجية الأمريكية على التساؤل عما إذا كان من الأفضل إتباع نهج جديد فى التعامل مع مصر، قوامه العمل على إحداث المزيد من التقارب بين الطرفين الأمريكى والمصرى، وكان من أنصار هذا الرأى "بولز" مساعد وزير الخارجية الذى أعد مذكرة فى هذا الشأن وعرضت على الرئيس فى ١٦ مايو ١٩٦١ شدد فيها على أن عبد الناصر لا يزال يمثل موجة المستقبل فى الشرق الأوسط، فهو زعيم عربى بارز و له قوة شعبية كاسحة، فضلا عن أنه قيادة لا بديل عنها فى المستقبل المنظور، و لا غنى عنه فى التعامل مع القضية الفلسطينية ،وكذلك فى المواجهة مع الاتحاد السوفيتى، ودعا " بولز " إلى تبنى فكرة توجيه دعوة لعبد الناصر لزيارة واشنطن، لإرضاء كبريائه مستشهدا فى هذا الصدد بما كتبه الصحفى "سالزبرجر" فى جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ٣ أبريل ١٩٦١ .

ورغم تأكيده على أنه لن يكون هناك تغيير مؤسسى فى توجهات عبد الناصر إلا أن الزيارة ستكون مفيدة لمواجهة النفوذ السوفيتى من جهة، ولتأسيس علاقة قوية بين الرئيس كيندى وعبد الناصر على المدى البعيد من جهة أخرى ، والمدخل فى ذلك هو تنمية العلاقات الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة، مضيفا أن توقيت الزيارة سيحدد فى الوقت المناسب (١٨) .

وتبنى نفس الدعوة مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى " تالبوت " فى مذكرته إلى " ماك جى" رئيس مجلس تخطيط السياسات فى ٣٠ مايو ١٩٦١، والذى دعا فيها لاغتنام التحسن البادى فى العلاقات مع مصر فى الفترة

الأخيرة، محذرا فى الوقت ذاته من أن ممارسة الضغط على عبد الناصر قد يؤدى إلى نتائج عكسية، واقترح أن يكتب الرئيس كيندى رسالة لعبد الناصر عقب نهاية لقاءه بالزعيم السوفيتى فى فيينا (١٩) .

وعلى عكس ما سبق كان هناك تيار آخر داخل الإدارة الأمريكية يمثله نائب الرئيس " ليندون جونسون " وعناصر من وكالة المخابرات المركزية على رأسهم " جيمس أنجلتون " مساعد مدير الوكالة، على قناعة بأنه لا يمكن الوثوق بعبد الناصر، وأن التعاون معه لن يؤدى إلا لزيادة نفوذه فى المنطقة، وما يجب أن يتم هو تطبيق الخط السياسى التقليدى، أى عزل مصر عن المنطقة العربية(٢٠) .

و فى هذا الصدد كتب "والت روستو " نائب الرئيس لشئون الأمن القومى إلى "ماك جى " تعليقا على رأى أنصار التيار السابق فى ٦ يونيو بأنه لا يعرف ما هى الوسيلة التى يمكن من خلالها أن يرى عبد الناصر العالم بعيون واشنطن وشكك فى أن يؤدى تبنى النهج القائم على تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر إلى النتائج المرجوة (٢١) .

وفى ٩ يونيو أرسل " ماك باندى " رسالة " بولز " السابقة إلى" روستو" مشيرا إلى أن الوقت قد حان للتحرك تجاه عبدالناصر، وقدم روستو ذلك للرئيس كيندى معلقا باقتضاب " أنت تعلم أن هناك تحسنا فى العلاقات مع مصر فى هذه الآونة، وهذه هى مقترحات الخارجية حول إمكانية زيارة عبد الناصر للولايات المتحدة دون رد فعل سيئ من جانب العناصر الصهيونية، وأرى أن ذلك كله ممكن ولكن يجب أن تعرف رأى الآخرين " (٢٢) . ورغم ما بدا فى تعليق روستو السابق من غموض، فإنه لا يخفى عدم رضا وربما اعتراض من جانب العناصر المؤيدة لإسرائيل فى مؤسسات صنع القرار السياسى على نهج التقارب مع مصر.

ولعل من بين التقديرات اللافتة للنظر فى هذه الفترة، تقرير المخابرات العامة الأمريكية حول "عبد الناصر ومستقبل القومية العربية " ، وشارك فى

إعداده إلى جانب المخابرات المركزية، عناصر من وزارة الخارجية والدفاع والبحرية والقوات الجوية، إضافة إلى هيئة الأركان العامة وصدر فى ٢٧ يونيو ١٩٦١، وكان معنيا بإلقاء " نظرة عامة على فكرة القومية العربية بوجه عام، وتقدير توجهات الجمهورية العربية المتحدة بوجه خاص " و انتهى التقرير إجمالا إلى النقاط التالية:-

أولا : ستظل فكرة القومية العربية هى الأكثر ديناميكية فى الأفق السياسى العربى، وسيبقى عبد الناصر الزعيم والنموذج المحرك لها فى المستقبل المنظور ، و إن نظرة أوسع توضح أن النظم المحافظة والمتحالفة مع الغرب، قد باتت فى مهب الريح، وبرغم الخلافات الهامة بين أنصار القومية العربية، فالمهم هو رغبة الجميع فى الاستقلال والإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والوحدة مهما تنوعت درجات هذه الوحدة .

ثانيا : ليس هناك اعتقاد بأن استئناف الوحدة العربية سيتم على الفور رغم ما يذكره القوميون العرب، حول إمكانية التغلب على عوامل الانقسام والتباين فى المصالح التى تقف عقبة فى سبيلها ، وغالبا ما يدرك عبد الناصر مدى الصعوبات التى تواجهه لتأسيس هذه الوحدة .

ثالثا : إن الجمهورية العربية المتحدة ستبذل ما فى وسعها من أجل التنمية الاقتصادية، ولكن ليس بوسع المصريين والسوريين إنجاز أى تقدم اقتصادى دون مساعدات خارجية .

رابعا : سيستمر عبدالناصر فى العمل على تعزيز الوحدة بين مصر وسوريا من خلال نهج برجماتى بتقديم بعض التنازلات للسوريين، وفى الأغلب فإن السيطرة ستكون أكثر للمصريين، وهناك اعتقاد بأن عبد الناصر لديه الفرصة لتجنب سقوط هذه الوحدة، ومع هذا فإن النجاح الكامل مازال بعيدا ولازالت هناك عقبات محتملة .

خامسا : إن زعامة عبد الناصر فى مصر و العالم العربى بوجه عام سيعززها

خوف العرب من البرنامج النووى لإسرائيل، إضافة إلى محاولتها تقسيم نهر الأردن الأمر الذى سيضاعف من هذا الشعور، فضلا عن أن الجمهورية العربية المتحدة هى القوة العسكرية التى يمكن أن تجابه إسرائيل، وهذا ما سيبرر زعامة عبد الناصر فى العالم العربى بحكم الأمر الواقع .

سادسا: سيقوى ادعاء عبد الناصر فى المستقبل باعتباره طليعة المصلحين العرب، وبحكم هذه الزعامة فمن المفترض أن يدافع عن القومية العربية ضد الشيوعية و رغم استقلاله عن الكتلة الشيوعية، فإنه ليس محايدا فى الصراع بين القومية العربية و التنظيمات الشيوعية .

سابعا: يبدو بدرجة كبيرة أن عبد الناصر لن يتخلى عن سياسته الخارجية والمتمثلة فى "الحياد الإيجابى " فلديه قناعة قوية بأن القوى الكبرى لو أتيح لها المجال فإنها ستسعى للسيطرة عليه أو تدميره، كما يعتقد أنه ليس بوسعه التحرك بحرية كاملة لأن الآخرين يسعون للإيقاع به، ومن ثم سيظل يتجنب الاعتماد الكامل أو التحالف مع أى من الكتلة السوفيتية أو الغرب، رغم أن الممارسة العملية تجعله قريبا أكثر من الكتلة السوفيتية ، وربما يجد نفسه فى وقت ما يدخل فى مجابهة عنيفة مع السوفيت .

ثامنا: ربما سيبدو التعارض واضحا بين مصالح السوفيت فى الشرق الأوسط وبين توجهات عبد الناصر والقوميين العرب بمرور الوقت، وعندئذ قد يتخلى السوفيت عن دعم عبد الناصر أو ممارسة الضغط عليه ومن ثم تكون النتيجة وجود هوة بين الطرفين، ومع ذلك فإن هذا قد يستغرق سنوات حتى يتم.

تاسعا: يسعى عبدالناصر للعب دور كبير بين دول عدم الانحياز ويواجه فى هذا الصدد صعوبات عديدة، فتقريبا (حسب ما يذكر التقرير) فإن معظم القادة الأفارقة على سبيل المثال لا يرحبون بأى دور له [٢٣] .

ولعل ما يثير الانتباه فى التقرير السابق هو النظر بعين الترقب و القلق لفكرة القومية العربية وما قد تحمله من تداعيات على العالم العربى، فهى وإن

كانت تحظى بالقبول على الصعيد الشعبى ، فلم يكن لها الرصيد نفسه على مستوى النظم السياسية حيث رأى فيها البعض خطرا يهددها فى المستقبل .

كما بدا فى التقرير السالف مدى المتابعة للإطار الحاكم لتوجهات عبد الناصر الخارجية، لاسيما نشاطه مع مجموعة عدم الانحياز و المراهنة بدرجة أو بأخرى على الصدام المتوقع فى المستقبل مع الاتحاد السوفيتى طالما ظل عبد الناصر متمسكا باستقلاله عن سياسة التكتلات .

وفى ٣٠ يونيو كتب " كومر " من مجلس الأمن القومى إلى " والت روستو " معلقا أن نفوذ عبد الناصر " آخذ فى الازدياد، كما أنه يسعى فى الوقت ذاته إلى التوازن بين القوى الكبرى ، وهذه هى القضية إذا ما أردنا الاستمرار فى اللعبة معه ، ليس من خلال المزايدة على السوفيت، أو أن نخدع أنفسنا بأننا نستطيع ضمه للمعسكر الغربى، إن المطروح بصورة مجردة أنه من الواجب علينا فقط أن نتعايش معه، كما يجب عليه هو أيضا أن يتعايش معنا " [٢٤] .

ومن جهة أخرى كانت الإدارة الأمريكية لا تزال تعلق أملا على ردود القادة العرب على رسائل كيندى لهم فى ١١ مايو ١٩٦١، وكان فى مقدمة هذه الردود رسالة الملك سعود ،وقد كرر فيها الملك مواقفه التقليدية من إسرائيل [٢٥] .

ومن جهته بدا الرئيس كيندى متشككا فى جدوى مبادرته وبدأ يتساءل عن جدوى رسائله، وأى أهداف حققت ؟[٢٦] ورد وزير خارجيته برسالة مفصلة أوضح فيها أنه مازالت هناك فرصة لبلورة مقترحات تدفع بدور لجنة التسيق الفلسطينية على نحو إيجابى [٢٧] .

و فى هذه الأثناء جاء رد عبد الناصر على رسالة الرئيس كيندى فى ٢٢ أغسطس ١٩٦١ وكانت رسالة مطولة، ألمح فيها أولا إلى عدم تطابق وجهات النظر بالضرورة بين الجانبين كماعرض تفصيلا لنقاط الخلاف ، وعزا البطء فى تحسن العلاقات إلى دوافع غير أمريكية [٢٨] .

وقد تركت رسالة عبد الناصر رغم صراحتها انطباعا جيدا لدى الإدارة

الأمريكية ، وذلك على الرغم أنها لم تتعرض لدور محدد للجنة التنسيق الفلسطينية، وإن كان هذا لا يعنى إغلاق الباب كلية أمامها ، بل إنها تركت المجال مفتوحا فى المستقبل(٢٩) .

ومن جهة أخرى شهدت أروقة الخارجية الأمريكية دفعة ملحوظة من جانب المؤيدين لسياسة التقارب مع عبد الناصر، فدعا "تالبوت" إلى إعادة النظر فى المذكرة التى طرحت من قبل على وزير الخارجية الأمريكى فى ١٧ أغسطس ١٩٦١، والمتضمنة اقتراحا بتوجيه دعوة رسمية لعبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة فى ربيع ١٩٦٢، حيث اعتبر أن توقيت الزيارة المقترح غير مناسب لاسيما فى ضوء المتغيرات التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط آنذاك ، محبذا تقديم موعد الزيارة على أن يتم لقاء الرئيسين ، كيندى وعبد الناصر على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٠) خاصة وأن الأول قد أعلن بوضوح أنه حال حضور ناصر اجتماع الجمعية العامة، فيجب دعوته إلى واشنطن(٣١) .

على أن هذا الاقتراح سرعان ما استبعد بعد البرقية التى أرسلها السفير الأمريكى بالقاهرة فى ٢٥ سبتمبر موضحا أن الرئيس عبد الناصر لن يكون بوسعه الحضور للأمم المتحدة لأن الأوضاع لا تسمح له بالمشاركة، موصيا أن تكون الزيارة فى الربيع القادم طبقا للاقتراح السابق (٣٢) .

الانفصال السورى وتداعياته

جاء الانفصال السورى ليفرض نفسه على مسرح الأحداث، وعلى الفور سارعت الخارجية الأمريكية لتشكيل مجموعة عمل لمتابعة الأحداث كما أرسلت تعليمات للبعثة الدبلوماسية فى كل من الأردن وإسرائيل لبحث تداعيات الأزمة مع الحكومتين .

وكان مقررا توجه الأسطول السادس لبيروت بدعوى إجراء مناورات فى شرق البحر المتوسط(٣٣) وسارع "روبرت كومر " مقترحا على مستشار الرئيس

للأمن القومى بأنه ليست هناك ضرورة تدعو لذلك لأن الولايات المتحدة ليست معنية بمناصرة طرف على آخر، و طالب بحث كل من الأردن وتركيا وربما العراق على تعزيز النظام السورى الجديد، إذا كانت الضرورة تدعو إلى ذلك . كما حذر "كومر " من تعقد الوضع فى حال هجوم عبد الناصر على سوريا وتدخل الأردن إلى جانبها، فربما تقدم إسرائيل عندئذ على التحرك إلى الضفة الغربية للأردن وهذا كفيل بتفجر الموقف برمته " (٣٤) .

ويمكن القول بأن الموقف الرسمى الذى تبنته الإدارة الأمريكية هو بذل كل الجهود الممكنة لعدم تطور الأزمة إلى صدام عسكرى تتعدد أطرافه، والعمل فى الوقت ذاته على تشجيع الانفصال السورى من طرف خفى وبصورة غير معلنة.

و من ثم فقد أبرقت الخارجية الأمريكية لسفيرها فى الأردن تحثه على مقابلة الملك حسين على الفور (مع أو بدون السفير البريطانى) لينقل إليه تفهم الولايات المتحدة لظروف الملك ، و محذرا له فى الوقت نفسه من التدخل عسكريا لأن ذلك سيؤدى إلى كارثة إقليمية، كما طلبت من سفيرها فى إسرائيل مقابلة "بن جوريون" و حثه على عدم تصعيد التوتر فى المنطقة (٣٥) .

وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٦١ جرى تقدير الموقف من جانب الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومى لبحث تداعيات أزمة الانفصال السورى، فاعتبر البعض أن " عبد الناصر قد تزعزع مركزه داخليا وخارجيا، وأن نفوذه آخذ فى الانحسار فى المنطقة بوجه عام، كما أن الاعتراف السريع بالنظام السورى من جانب إيران والأردن ووجود عناصر يمينية فى الوزارة السورية، ستجعله يعزو ما حدث إلى وسائل الإمبريالية محذرين فى الوقت ذاته من ممارسة أية ضغوط على عبد الناصر فى الوقت الراهن " (٣٦) .

كما سارعت الخارجية الأمريكية لحث سفيرها فى مصر بإخطار الحكومة المصرية أنه تمت الموافقة على طلباتها الإضافية من القمح بمقتضى القانون ٤٨٠ وأن العلاقات بين البلدين ستسير كالمعتاد بغض النظر عن الأحداث فى سوريا (٣٧) .

وبلور " كومر " ما يجب أن يكون عليه الموقف الأمريكى فى مذكرة إلى نائب الرئيس لشئون الأمن القومى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦١ فأكد بأن " زعامة عبد الناصر للعالم العربى، أصبحت أمرا مطعونا فيه وربما دفعه ذلك لأن ينكفئ فى الداخل ، كما أن حلم الوحدة العربية قد تلاشى مؤقتا حتى الآن ويجب ألا نعطى الفرصة له ليوجه اللوم للولايات المتحدة أو إنجلترا (مقترحا) عدم الاعتراف الفورى بالنظام السورى، مع السعى فى الوقت ذاته لإعطاء ضمانات له عن طريق أطراف أخرى " .

ومن ناحية أخرى شدد "كومر" على أهمية اتباع سياسة اللين تجاه عبد الناصر خلال هذه الأزمة، فربما يقدر صداقتنا له و أضاف " أنه من الأهمية بمكان تأكيد الدعوة له رسميا لزيارة الولايات المتحدة أو الموافقة من حيث المبدأ على منحه قرضا بمبلغ ٣٢ مليون دولار لبناء صوامع للغلال بمصر، كما ألمح إلى أن علاقة عبد الناصر بموسكو الآن فاترة ولا نريد أن نفقد هذه الفرصة السانحة " (٣٨) .

وفى أول أكتوبر حث السفير المصرى بواشنطن الخارجية الأمريكية على عدم الاعتراف بالنظام السورى الجديد، مشيرا إلى أن الاتحاد السوفيتى وكذلك دول عدم الانحياز لم تقدم على هذه الخطوة بعد ، وردت الخارجية بأن الموضوع سيبقى قيد التشاور مع مصر(٣٩).

و تطبيقا لسياسة اللين، أبلغت الخارجية الأمريكية سفيرها فى القاهرة فى ٣ أكتوبر ١٩٦١ أنه مخول فى إبلاغ عبد الناصر فى التو رسالة شفوية من الرئيس كيندى ، فحواها أن الرئيس يتمنى دوام العلاقات المثمرة بين البلدين ، كما أنه يتفهم الظروف التى حدثت مؤخرا وانشغال الرئيس بها ويقدر له جهده فى احتواء الأزمة سلميا حقنا للدماء ، وسيكون سعيدا لتلقى أى رسالة منه ، كما أن قرار الاعتراف بالنظام الجديد فى سوريا لا يزال قيد النظر وسيتم التشاور بشأنه (٤٠) .

فى هذه الأثناء طالب الرئيس كيندى الخارجية بالنظر فى مقترحات بعينها تتبعها الإدارة تجاه كل من مصر وسوريا ، وتساءل " عما إذا كانت الصدمة التى تلقاها عبد الناصر فى سوريا حتى وإن كانت صدمة مؤقتة ستدفعه إلى الانكفاء فى الداخل ، وإلى إيجاد فرص لتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة، ولو بقصد الحصول على مساعدات اقتصادية منها ، وطلب إذا استدعى الأمر إعداد برنامجا قابلا للتنفيذ قبل ٣٠ أكتوبر ١٩٦١ [٤١] .

ومن خلال التقارير المتبادلة بين "كومر " و"روستو" فى مجلس الأمن القومى للإجابة على مذكرة الرئيس السابقة كرر "كومر" وجهة نظره مؤكدا "بأن الأحداث الحالية ربما تقدم لنا الفرصة الأهم منذ عام ١٩٥٤ لزواج قصير مع الرجل الذى أعتقد أنه كان وسيظل السيد الكبير فى العالم العربى (قال حرفيا Mister Big) فلو استطعنا إقناع ناصر بالعودة للداخل وبناء صداقة معه على هذا الأساس، فلن يكلفنا الكثير ولكن المؤكد أنه سيقينا من العديد من المشكلات التى بوسعه أن يثيرها لنا " [٤٢] .

وعزز من الاتجاه السابق تقرير السناتور "همفرى" عقب محادثات أجراها فى القاهرة مع عبد الناصر وكبار المسئولين فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ باعتباره مبعوثا خاصا للرئيس كيندى وكانت جولته استكشافية بهدف الوقوف عن كثب على الأجواء السياسية فى المنطقة وكانت خلاصة ما توصل إليه " معاداة مصر للشيوعية و سعيها لتحسين العلاقة مع الغرب كما أن عبد الناصر غير مهتم باستعادة نفوذه فى سوريا ، وتركيزه فى الوقت الحالى منصب على أولويات التنمية الداخلية [٤٣] .

وتوالت الآراء التى عززت هذا الإطار، ومنها المذكرة الوافية التى أعدها "باتل " المسئول التنفيذى بالخارجية و أرسلت إلى مجلس الأمن القومى فى ١٦ نوفمبر ١٩٦١ ، وقد استعرض فيها مجمل الأوضاع على الساحة المصرية كما نوه بأهمية مصر الاستراتيجية مشيرا إلى أن هذه هى اللحظة السيكولوجية

المناسبة منذ أزمة السويس لكسب ود عبد الناصر، وحث على ضرورة استغلال الثقة المتبادلة التى خلفتها المراسلات المتبادلة بينه وبين كيندى ، كما أوصى "باتل" بألا تتأخر الدعوة لعبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة عن مارس ١٩٦٢ (٤٤) .

ومن ناحية أخرى فإن الشواهد أوضحت أيضا أن الحكومة المصرية بدورها كانت راغبة فى تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة، فعقب لقاء بين نائب الرئيس لشئون الأمن القومى "روستو" والسفير المصرى بواشنطن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦١، حرص الأخير على أن يخفف من حدة الخلافات الجوهرية بين الطرفين، فأوضح أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تعلق أهمية كبيرة على موقف دول عدم الانحياز تجاه القضايا الدولية، ووصف العلاقات العربية الإسرائيلية بأنها "هادئة الآن وليس فى نية القاهرة تصعيد الموقف الراهن، كما حث السفير المصرى الولايات المتحدة على السعى لجمع الدول العربية فى إطار بناء بدلا من التنافس وإتاحة الفرصة لتدخلات ومؤامرات موسكو ، وتطرق فى حديثه إلى الجوانب الاقتصادية معربا عن أهمية التوصل لآلية تكفل استمرار وتعزيز التعاون الاقتصادى ، وذكر بحاجة مصر الملحة إلى محاولة الوصول لاتفاق بعيد المدى لترتيب احتياجاتها وفقا للقانون ٤٨٠ والموافقة على منحها القروض اللازمة لبناء صوامع القمح ، فضلا عن الرغبة الفورية للقطن قصير التيلة لتعويض الفارق فى الإنتاج المحصولى.

و أشار "روستو" من جهته إلى إمكانية ترتيب احتياجات مصر بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية من خلال برنامج لمدة خمس سنوات على غرار ما حدث مع الهند وباكستان ونيجيريا (٤٥) .

وفى أول ديسمبر عقد السفير المصرى بواشنطن اجتماعا مع " فليب تالبوت" مساعد وزير الخارجية الأمريكى ، وسجل محضر اللقاء حديث السفير المصرى " بنبرة عاطفية " أنه تلقى أخبارا حسنة ، هى الأهم فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الأمريكية منذ أزمة السد العالى ، وأنه بناء على التقارير

التى أرسلها عن محادثاته السابقة مع "والت روستو" ، فقد أخبر رسميا بتعليمات الرئيس عبد الناصر عن رغبة مصر فى طلب مساعدات اقتصادية ، وفى هذا الصدد يمكن قبول المقترحات التى سبق الحديث عنها مع "روستو" ، وأهمها الموافقة على مساهمة المؤسسات الدولية بنصيب فى خطة التنمية فى مصر ، كما أعرب عن قبول مصر بإيفاد خبير اقتصادى أمريكى لتقييم الأوضاع الاقتصادية.

وعقب المحادثات حث السفير المصرى "بارو" (من الخارجية الأمريكية) لأن يسعى بالاعتراض على كل من يعطى انطباعا بأن الأمور غير مستقرة فى الجمهورية العربية المتحدة، و أضاف أن بوسع الولايات المتحدة أن تتأكد من أن الحكومة الحالية فى مصر ستبقى لوقت طويل، وحتى لو ذهبت فإن مصر ستظل بلدا له أهميته الاستراتيجية ، ومن ثم فالفرصة مواتية أمام الحكومة الأمريكية لدعم مصالحها فى ظل الحكومة المصرية الحالية [٤٦] .

وحسب ما ذكره "روستو" فإن السفير المصرى قد أخبره شخصيا فى ٦ ديسمبر ١٩٦١، أنه يجب إدراك " أن سياسة مصر الآن تعد خطوة هامة فى اتجاه التقارب مع الولايات المتحدة والغرب بوجه عام، كما أن القوى السياسية فى مصر تتحرك سريعا، وإذا كنا نرغب فى إبعاد الخطر عن مصر فيجب أن تكون استجابتنا سريعة ما أمكن، وعلى أعلى مستويات الإدارة " .

وليس واضحا على وجه اليقين ما قصده السفير المصرى بواشنطن فى حديثه السابق عن تحرك الأوضاع فى مصر و قد يكون تعبيرا عن وجهة نظر تيار بعينه داخل السلطة المصرية، وربما كان حديثه محمولا على التداعيات السياسية والاقتصادية التى صاحبت الانفصال السورى، لاسيما الصراع المكتوم فى قلب السلطة بين عبد الناصر من جهة و المشير عامر والموالين له من جهة أخرى . يعزز ذلك ما انتهى إليه كل من "روستو"، "وكومر" فى ملاحظتهما من أن مصر فى " وضع سيىء و فى حالة عزلة وبحاجة إلى المساعدة، وهى مستعدة

لأن تدفع ثمنا سياسيا فى توجهها نحو الغرب لتعزيز وضعها الاقتصادى" (٤٧).

و كمؤشر على سياسة التقارب أبرقت الخارجية الأمريكية لسفارتها بالقاهرة بأنه سيتم إعطاء الأولوية لطلبات مصر وفقا للقانون ٤٨٠ ، وهناك أمل لإعداد برنامج للتنمية فى مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولى، كما أوضحت أن هذه المرحلة تتطلب أن يكون هناك اتصال بالمستويات العليا أو بالرئيس عبد الناصر شخصيا(٤٨) .

آليات سياسة التقارب

بدأت الملامح العامة لنهج التقارب تتضح معالمها تدريجيا فقد أعد "روبرت كومر " أحد الأعضاء البارزين فى مجلس الأمن القومى مذكرة تفصيلية فى ٨ ديسمبر ١٩٦١ وقدمها إلى " ماك باندى " مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى، تضمنت رؤيته لآليات التقارب مع مصر .

و الواقع أن جوهر الرؤية التى تبناها "كومر " قد ارتكز باختصار على ما يمكن تسميته بالاحتواء الاقتصادى لمصر وإغراقها بالمساعدات ، ومن ثم ربطها تدريجيا بالتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة على المدى الزمنى الطويل، وكان يحدوه الأمل فى إقناع الرئيس الأمريكى بصحة هذا النهج .

وفى البداية ألمح "كومر " فى تقريره إلى أن " التعامل مع عبد الناصر يتضمن مشكلات عديدة فهو شخصية قيادية له طموحاته ومصالحه التى تجرى للأسف ضد توجهاتنا خاصة فى النزاع العربى الإسرائيلى ، وأحلامه فى إفريقيا والشرق الأدنى تخلق العديد من الصعوبات " ، ثم استعرض أوجه التعاون مع مصر ، فأشار إلى التبادل التجارى ،إضافة إلى طلب مصر قرضا لإنشاء صوامع للقمح فضلا عن حاجتها للقطن والأرز ومساهمة الولايات المتحدة فى إنقاذ آثار النوبة معتبرا فى النهاية أن الخارجية الأمريكية مستمرة فى تقديم تلك المساعدات فى إطار نشاطها الدبلوماسى فحسب ، ودون عائد ملموس (٤٩) .

و أضاف "كومر " بأن خلافه الرئيسى مع الخارجية الأمريكية هو خلاف حول النموذج والوسائل وليس الغايات " فما يجب عمله هو أن نعطى انطباعا لعبد الناصر بأننا بصدد فصل جديد معه بمعنى آخر سوف نبدو أننا نعطى له معونة دونما أن نتوقع منه شيئا كبيرا كما هو مفترض " . و مضى "كومر " مشيرا إلى أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات إيجابية فى هذا الصدد مشددا على ضرورة تقديم المساعدات الأمريكية لمصر كحزمة واحدة ليكون لها الأثر المطلوب . وحث على ضرورة استغلال الظروف التى تمر بها القيادة المصرية عقب الانفصال السورى وتداعياته " فعبد الناصر يمر الآن بلحظة قاسية وبعض الاهتمام به سيجعله ينكفىء أكثر فى الداخل لإنقاذ الثورة المصرية ومساعدته فى ذلك هى بالتأكيد لصالحنا، كما أن إفلاس مصر الوشيك هو الذى اضطره لطلب هذه المساعدات مما يخلق لنا بالفعل فرصة حقيقية ".

ومن جهة أخرى لفت "كومر " الانتباه إلى نظرة عبد الناصر بعين الرضا للإدارة الأمريكية الحالية ربما أكثر من غيرها، وعلى وجه خاص موقفها أثناء أزمة الانفصال السورى فضلا عن الفتور الذى يكتنف العلاقات المصرية السوفيتية، وهذا بدوره يخلق ثغرة يجب استغلالها معتبرا أن ثمة متغيرات جديدة قد طرأت على التوجهات العامة لسياسة عبد الناصر الخارجية، أهمها فى تقديره تجميد الصراع العربى الإسرائيلى فى هذه اللحظة على الأقل، كما أنه قد بدأ فى التوجه نحو الغرب فأعاد تصدير القطن المصرى للأسواق الغربية بعد تجارب سيئة مع موسكو، محذرا من عودة عبد الناصر للدوران فى فلك روسيا فى حال غياب أية بدائل أخرى أمامه .

وفى نبرة واقعية وصف التقرير العلاقة المتوقعة بين مصر والولايات المتحدة بقوله إن "أفضل ما يمكن إنجازه فى الفترة القادمة تجاه عبد الناصر سيكون مثل زواج المصلحة، فمصالحنا تتعارض معه فى نقاط عديدة ولن نستطيع أن نكف ناصر عن أن يكون محايدا أو قوميا بأكثر مما حاولت موسكو، ولكن ما نأمله هو خلق مصالح واسعة تؤدى إلى تحسين العلاقة بيننا، و تحول

دون اتخاذه لإجراءات محبطة لنا ويجب أن نتذكر أنه يستطيع أن يسبب لنا مشكلات لو تصرف بعدائية فى ليبيا وشمال إفريقيا والسودان وسوريا أو فيما يتصل بمرور البترول من قناة السويس، وربما بدا أن الحصاد العام لعلاقاتنا معه سلبيا، فنحن لن نصل إلى اتفاق كبير معه ولكن على الأقل سوف نمنعه من عمل الكثير وفى النهاية يجب ألا ننسى أيضا أن لدينا الكثير من المصالح المشتركة معه فهو يقف فى وجه التغلغل الروسى فى الشرق الأوسط والمزيد من العلاقات المرضية بيننا تجعلنا نتحدث معه بصراحة أكثر عما يجب الاتفاق أو الاختلاف عليه " (٥٠) .

وكان طبيعا أن يتعرض تقرير "كومر " للعامل الإسرائيلى وتداعياته فعلى حد قوله " ليس بوسع أحد أن يقترح سياسة محددة تجاه عبدالناصر دون أن يتوقع صداما مع إسرائيل والمؤيدين لها ، كما أن الحكومة الإسرائيلية من جهتها تسعى لتعزيز الجهود الرامية إلى انكفاء عبدالناصر فى الداخل، ولكنهم فى إسرائيل ربما لا يدركون أن أية قوة لمصر ستكلفهم الكثير" . وتابع "كومر " مستنتجا بأن نهج التقارب المقترح سيؤدى إلى زيادة النفوذ الأمريكى لدى عبد الناصر، وهذا بدوره " سيمنحنا على الأقل فرصة الحد الأدنى لتقييده " .وعبر عن ثبات سياسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل دون مواربة بقوله يجب أن " نوضح لعبد الناصر بجلاء عدم قدرتنا على تأييده ضد إسرائيل، ولكن صداقتنا ستبنى على أسس متينة، سيكون بوسعنا القيام ببعض الجلبة هنا أو هناك، ولكن دون اتخاذ إجراءات حادة ، وببساطة فإن الملف العربى الإسرائيلى هو أحد القضايا التى يجب الاتفاق على أنها موضع خلاف بين الولايات المتحدة ومصر" .

وبطبيعة الحال فإن الطرح السابق قد حمل فى طياته إحدى المفارقات الجوهرية ، فرغم إدراك "كومر " الواضح لزعامة ومكانة عبد الناصر فى العالم العربى وفق ما أشار إليه فى أكثر من مناسبة ، فإن ما يطرح نفسه بالضرورة هو كيفية استمرار الولايات المتحدة فى المضى قدما بتوفير الدعم المطلق

لإسرائيل ، وبناء صداقة متينة مع مصر فى الوقت ذاته ، وفيما يبدو أن "كومر" قد عول كثيرا على ما تضمنه حديث السفير المصرى بواشنطن مع "روستو" فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦١، ولقاءه مع مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى "باتل" فى أول ديسمبر ١٩٦١،حيث أفاض السفير المصرى فى حديثه عن مدى حرج القيادة السياسية و سوء الأوضاع الداخلية فى مصر ، فضلا عن الانفصال السورى وتداعياته .

و عقب الانتهاء من استعراض الإطار النظرى العام لنهج التقارب المقترح وأهدافه انتقل التقرير لاستعراض الخطوات العملية الواجب القيام بها لوضع هذا النهج موضع التنفيذ ، ففى خطوة أولى دعا إلى جس نبض الدائرة القريبة من عبد الناصر للوقوف على مدى جدية مصر فى التقارب مع الولايات المتحدة، أما الخطوة التالية فيجب أن تكون فى القاهرة من خلال إيفاد مبعوث أمريكى ليسمع من الرئيس عبد الناصر مباشرة ، مقترحا للقيام بهذه المهمة بعد التشاور مع مصر كل من " بوبى كيندى " و" تشستر بولز" ، فهما أهلا للثقة كما أن ذلك سيكون مؤشرا جيدا لرفع مستوى الحوار . كما شدد التقرير على أهمية الزيارة المرتقبة التى سيقوم بها عبد الناصر للولايات المتحدة فى بداية الربيع القادم باعتبارها ستتيح الفرصة للرئيسين مناقشة العلاقة الجديدة برفق ، وسيكون عبدالناصر سعيدا بهذه الزيارة ، وبالتوازى مع ذلك يجب حث المؤسسات الكبرى لدعم خطة التنمية فى مصر وبمشاركة ملموسة من الولايات المتحدة . و فى ختام ذلك التقرير وإمعانا فى الإقناع بصحة هذا التوجه ، أوضح "كومر" أن تبنى الطرح السابق لن يكون محفوفا بالمخاطر ، فبوسع الولايات المتحدة وقف ما تقدمه من مساعدات طالما كانت الاستجابة غير مرضية (٥١) .

و فى١٠ يناير ١٩٦٢ قدم وزير الخارجية الأمريكى "دين راسك" مذكرة تفصيلية للرئيس كيندى عن نهج التقارب مع مصر ، كان من بين ما تضمنته اقتراح بإيفاد "ادوراد ماسون" الأستاذ " بجامعة هارفارد إلى القاهرة لتقديم

المشورة عن أداء الاقتصاد المصرى ، كما أيد "راسك" توجيه الدعوة لعبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة فى ربيع١٩٦٢ . كما استفاضت مذكرة الخارجية عن إيجابيات الزيارة وسلبياتها ، ومن بينها أنه ربما قد تكون هناك ضرورة لتوجيه دعوة مماثلة للرئيس الإسرائيلى أو رئيس الوزراء ، كما سيكون هناك استياء من جانب سوريا لأن ذلك يدعم نفوذ عبد الناصر ، كما أن هذا النهج سيلقى اعتراضا أيضا من جانب فرنسا التى لا تحبذ أى تقارب مع مصر ، فضلا عن أن هذا النهج الجديد برمته لن يكون مستساغا لدى الكونجرس والرأى العام الأمريكى الذى سيكون بحاجة إلى تمهيد [٥٢] .

العقبات التى واجهت نهج التقارب

لم يكد يتم الشروع فى الدفع بسياسة التقارب مع مصر إلى حيز التنفيذ حتى سرعان ما توالت الاحتجاجات على التوجه الجديد ربما بأكثر مما توقعت مذكرة الخارجية الأمريكية، ولم تكن تلك الاحتجاجات مقصورة على أطراف خارجية فحسب وإنما داخل البيت الأبيض نفسه ، وكان فى مقدمة المتحفظين "فيلدمان" (المستشار الخاص للرئيس لشئون الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية) وقد شكك فى جدوى زيارة عبد الناصر لواشنطن ، كما طالب بأن تكون الزيارة هادئة معيدا للأذهان أن (الاحتفالية التى صاحبت زيارة الملك سعود فى ٨ فبراير ١٩٥٧) قد سببت حرجا حقيقيا لإدارة أيزنهاور من جانب الجالية اليهودية رغم أنها لم تسفر عن شىء ، ومن ثم يجب أن يكون استقبال عبد الناصر فى أضيق الحدود. بل إن "فيلدمان" سعى بصورة غير مباشرة إلى تأجيل الزيارة لافتا الانتباه إلى قرب إجراء انتخابات التجديد النصفى للكونجرس، و تزامن الزيارة مع موسم الحملة الانتخابية ، و أن الأفضل هو إرجاؤها ، كما حاول أيضا استباق الأحداث محذرا بأنه من الأهمية بمكان ضرورة إنجاز شىء إيجابى لصالح الولايات المتحدة من هذه الزيارة ، حتى يمكن تجنب أى رد فعل سىء لأن الأمر سيكون " أشبه بهزيمة سياسية إذا تم

استقبال رجل له سجل من العداء دون أن يكون بوسعنا التذرع بأننا قد حصلنا منه على شىء ما . وكان من بين المفارقات طلب "فيلدمان" بأن يمنح أسبوعا على الأقل قبل الإعلان عن الزيارة بدعوى الإعداد والتحضير (٥٣) .

وبطبيعة الحال فإن موقف "فيلدمان" مناقض تماما لموقفه السابق حين استطاع بحزم ، وبسرعة غير عادية إتمام ترتيبات زيارة بن جوريون فى ٣٠مايو ١٩٦١ رغم اعتراضات الخارجية التى ذهبت أدراج الرياح .

وفى الوقت الذى بدأت فيه الاستعدادات لإيفاد السفير " بولز " للقاهرة باعتباره مبعوثا شخصيا للرئيس كيندى ، ومكلفا "بإجراء مباحثات صريحة فى جميع القضايا المعقدة " (٥٤) ، بدا أن الرئيس الأمريكى نفسه مترددا حيال سياسة التقارب ، فعاد " روبرت كومر " يكتب مجددا للرئيس كيندى فى ٢٣ يناير ١٩٦٢ مؤكدا " إن هدفنا الأول والأساس هو إغراء الجمهورية العربية المتحدة فى التعامل معنا بدلا من الاعتماد على الكتلة الشرقية ، وكرر حديثه أن عبد الناصر أحد القيادات البارزة فى دول عدم الانحياز شأنه فى ذلك شأن تيتو أو نهرو ، والأكثر أهمية أنه مازال أهم زعيم عربى كما يبدو أنه قد كف يده عن سوريا ، وبدلا من محاولة نقل الثورة للخارج يجب إقناعه بالبقاء فى الداخل وتشجيعه على ذلك ، إضافة إلى نظرة عبد الناصر بريبة لأهداف موسكو ، ويجب تشجيعه للبعد عن خرشوف (٥٥) .

وقد تسرب داخل أروقة الإدارة الأمريكية أن الرئيس الأمريكى ليس متحمسا بما يكفى لدعوة عبد الناصر لواشنطن ، وأنه سيمضى قدما فى تنفيذها إذا ما كانت هنالك توصية قوية من الخارجية مع مسئوليتها فى الوقت ذاته عن أية أخطاء قد تقع ، وبات واضحا أن الرئيس لم يحزم أمره بعد (٥٦) .

ومن جهة أخرى سارعت العناصر الداعمة لسياسة التقارب داخل الخارجية الأمريكية لوضع الأمور فى نصابها فأعد " بال" المسئول التنفيذى بالخارجية مذكرة قدمت إلى الرئيس كيندى فى ٣١ يناير ١٩٦٢ تعد من أقوى ما كتب دفاعا

عن نهج التقارب تجاه مصر ، فقد شدد على العديد من النقاط التى سبق وكتب عنها ""روبرت كومر" لاسيما فيما يتعلق بتجميد المسألة الفلسطينية (to keep the Palestine issue in ice box)، وأوضح أن مصر مقتنعة أن القوى الغربية تسعى لاستعادة نفوذها فى الشرق الأوسط وتحاول عزلها وتوريطها فى صراع عسكرى مع إسرائيل ، وفى ضوء الظروف الحالية فإننا نقيم وزنا كبيرا لزيارة عبد الناصر للولايات المتحدة فى أبريل وليس فى نوفمبر ، لمنع العديد من الاضطرابات التى قد تحدث فى الشرق الأوسط ، وليس هناك نية لإخباره قبل إجراء محادثاته مع السفير "بولز" ، ولكن اتخاذ القرار من حيث المبدأ سيساعد الأخير على إجراء مباحثات كاملة وصريحة مع عبد الناصر .

وأرفق " بال " مع المذكرة السابقة ملحقا إضافيا استعرض فيه بوضوح المعوقات المختلفة لسياسة التقارب مع مصر فأشار أولا إلى ما أسماه "مسئولية سياسات الجمهورية العربية المتحدة " عن العديد من الصعوبات ، ففى الوقت الذى تسعى فيه لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة فإنها قد تسلمت معدات من الاتحاد السوفيتى ، كما استقبل عبد الناصر الأسطول السوفيتى وبعثات اقتصادية فضلا عن رسالة " خرشوف " له فى ٦ يناير ١٩٦٢ التى أعرب فيها عن ضرورة بذل الجهد لمزيد من التقارب بين البلدين ، وربما سعى عبد الناصر للاستفادة من الطرفين.

ثم ألمح ثانيا إلى معارضة بعض الأطراف الخارجية للتقارب المصرى الأمريكى خاصة فرنسا وإسرائيل فالأولى ظلت تقود حملة مضادة ضد مصر ليس فقط فى فرنسا ولكن فى أوروبا ، كما اعترضت الدولتان على تقديم أية مساعدات من جانب الولايات المتحدة لمصر، وعلى سبيل المثال فإن طلبات مصر من الولايات المتحدة بمقتضى القانون ٤٨٠ ، قد فسرت من جانب إسرائيل على أنها محاولة من جانب مصر باستخدام قطنها لشراء المزيد من السلاح السوفيتى ، وقد ظهر ذلك فى الصحافة الأمريكية وكان له أثرا سلبيا ، كما راحت تقارير صحفية تدعى أن مصر منحت قاعدة وتسهيلات للأسطول

السوفيتى ، ونحن لا نعتقد أن عبد الناصر قد قدم أية امتيازات للروس كما أن السلاح الروسى الذى يصل إلى مصر الآن كان بناء على اتفاقات سابقة . كما سعت فرنسا لإقناع صندوق النقد الدولى وكذلك البنوك الأوروبية بعدم تقديم أية قروض لمصر ، كما اسن (٥٧) .

وكان الجدل بشأن التعامل مع عبد الناصر حاضرا خلال المباحثات التى أجراها الملك سعود بواشنطن مع الرئيس كيندى فى ١٣ فبراير ١٩٦٢، وحسب ما ورد فى محضر اللقاء بينهما، طلب الرئيس الأمريكى من الملك إبداء رأيه فى التطورات الحالية فى مصر، فأشار الملك سعود إلى " أنه منذ أزمة السويس قد أعطى تأييده كاملا لعبدالناصر ولعدة سنوات كانت العلاقة مع مصر ممتازة، ولكن القوانين الاشتراكية التى أصدرها قد أثبتت أنه شيوعى وأنه يمثل خطرا حقيقيا على العالم العربى (وكما ورد حرفيا فى محضر اللقاء فقد كرر الملك هذه النقطة مرارا)، وحين ذكر كيندى أن الحزب الشيوعى يعانى فى مصر، أوضح الملك أن ذلك مجرد دعاية، وعاد كيندى ليسأل عن مدى قدرة النظام الحالى فى مصر على البقاء، فأجاب الملك أنه لا يعلم ولكن أيام عبدالناصر قد باتت معدودة، وأن المعارضة له تشمل المدنيين والعسكريين على حد سواء، ولفت الملك سعود انتباه الرئيس إلى الحملات الدعائية المصرية الموجهة ضد كل من السعودية والولايات المتحدة، وأردف أنه يفهم لماذا السعودية ولكن لماذا أيضا الولايات المتحدة رغم ما تقدمه من مساعدات اقتصادية لمصر، ورد كيندى من جانبه موضحا أن ما تم مجرد مبيعات زراعية وليس تأييدا أو دعما، "كما أن سياستنا هى مراقبة سياسات عبد الناصر عن كثب ومساعداتنا له ستكون رهنا بتطورات المستقبل " (٥٨) .

وهكذا فإن النهج الأمريكى المقترح تجاه مصر ، لم يكن موضع ترحيب من جانب أطراف كثيرة ، بعضها داخل الإدارة الأمريكية ، إضافة إلى أطراف خارجية تسعى لمحاصرته (فرنسا و إسرائيل) فضلا عن بعض النظم العربية فى مقدمتها السعودية ، وربما كان ذلك وراء تحفظ الرئيس كيندى فى تبنى هذا النهج بشكل واضح .

على أية حال تم إيفاد السفير " بولز" للقاهرة حيث أجرى مباحثات مطولة مع الرئيس عبد الناصر وكبار المسئولين فى ١٤ فبراير ١٩٦٢، وكانت محاولة لتقدير الموقف عن قرب ، تترقب الإدارة الأمريكية نتائجها ، ولم يطل الأمر حتى بدأ "بولز" يبعث بنتائج مباحثاته من خلال برقيتين الأولى من السفارة الأمريكية بالسودان فى ١٩ فبراير والأخرى من إثيوبيا فى ٢١ فبراير ١٩٦٢ ، عبر فيهما عن الأجواء الودية التى صاحبت الزيارة ، مؤكدا فى مقدمة تقريره على أن مصر ستظل تلعب دورا أساسيا فى شئون الشرق الأوسط ، وشكك أنه فى حال استمرار العداء معها فلن يتسنى التوصل لحل القضية الفلسطينية ، كما لن تحقق الولايات المتحدة أيا من أهدافها فى المنطقة برمتها .

وذهب التقرير إلى أن التحدى الذى يواجه الولايات المتحدة رهن بقدرتها على إقناع عبد الناصر بصرف جهوده إلى التنمية الداخلية فى المقام الأول ، وأضاف أن الجمهورية العربية المتحدة تنظر إلى إسرائيل كما تنظر الولايات المتحدة تماما للاتحاد السوفيتى ، و ليس من باب الحكمة تسفيه هذا التقدير ، والقيادة المصرية على قناعة تامة بأن حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع الصمود أمام الضغوط الصهيونية . كما حذر "بولز" من أن النظرة الأمريكية لعبد الناصر وزملائه تتسم بالتبسيط الشديد كما أنه يشوبها الكثير من القصور، و فيما يتعلق بالعلاقات العربية الإسرائيلية ، فقد أوضح أن من بين الثوابت التى أكد عليها عبد الناصر ،أن إسرائيل تشكل خطرا حقيقيا وقائما على الجمهورية العربية المتحدة ، وفى هذا الإطار فليس مطلوبا من الولايات المتحدة سوى مراعاة مصالحها فى المنطقة . كما أشار عبد الناصر صراحة إلى أن "هناك خلافا لا شك فيه بين الولايات المتحدة و مصر، وليس هناك مجالا لإنكار ذلك وعلينا أن نحدد بالضبط مواضع الاتفاق والاختلاف " .

وكان من بين التوصيات التى حملها تقرير "بولز" الإسراع فى إرسال بعثة الدكتور "ماسون" لبحث الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها مصر فضلا عن المضى قدما فى توجيه الدعوة لعبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة ، معتبرا أن

ذلك سيكون مؤثرا بعد سنوات من الجفاء ، وشدد على أن تتم الزيارة فى أبريل وليس نوفمبر ، لأن المناخ العام موات ومن الخطأ عدم استغلال هذه الفرصة التى ربما لا تتكرر قريبا [٥٩] .

وكان لافتا للنظر الفقرة التى ختم بها " بولز " تقريره الثانى حيث ألمح إلى رد فعل التيار المعادى للتقارب المصرى الأمريكى بقوله " باختصار فإن قناعتى أنه يجب ألا نفقد مصالحنا فى أى جزء من العالم لتباين وجهات النظر الشخصية من جانب البعض مهما كان سخطهم " [٦٠].

ولم تجد التوصيات التى قدمها "بولز " فى الدفع بسياسة التقارب مصر ، بل قدم وزير الخارجية الأمريكى اقتراحا بالتخلى عن أحد الأولويات الرئيسية للنهج المقترح بطلبه من الرئيس كيندى فى ٢ مارس ١٩٦٢ ، تأجيل الدعوة التى يمكن أن توجه لعبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة متراجعا بذلك عن تأييده السابق الذى سبق وأن قدمه للرئيس فى ١٠ يناير ١٩٦٢ بدعوى أن هناك تراجعا فى المجال السياسى ، وأن الشكوك قد زادت الآن تجاه عبد الناصر بعد خطابه الذى ألقاه فى ٢٢ فبراير ١٩٦٢ [٦١] ، ومُضِىّ مصر فى نهج الوحدة العربية ، واستمرار عبد الناصر فى الهجوم على القيادات السورية و اتهامهم بأنهم على صلة بالولايات المتحدة إضافة إلى انتقاده بعنف للملك حسين والمملكة العربية السعودية ، مشيرا فى النهاية إلى أن ناصرا قد أصبحت له أولويات أخرى أكثر من محاولة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، وأوصى "راسك" أن تكون الزيارة فى ديسمبر عقب انتهاء انتخابات الكونجرس مع الاستمرار فى سياسة الخطوة خطوة تجاه مصر [٦٢] .

و إزاء هذا التراجع الواضح راح "روبرت كومر" يحث الرئيس كيندى فى ٥ مارس ١٩٦٢ مجددا على أهمية " الرجوع لتوصيات كل من "بولز" والسفير الأمريكى بالقاهرة "بادو" ، مذكرًا أن الاستراتيجية التى اتبعت مع "سوكارنو" وكذلك "تيتو" تصلح أيضا فى التعامل مع عبد الناصر ، الذى سيكون " الزعيم

الوحيد من دول عدم الانحياز الذى لم توجه له دعوة لزيارة الولايات المتحدة ، وسيكون ذلك أمر غير ودى " ، واستشهد "كومر " بحديث السفير "بادو" بأنه يجب ألا نتوقع حدوث معجزات ، ولكن المزيد من الجهد والتفاهم لاسيما فى ضوء التقدير المتبادل بين الرئيسين ، كما اعتبر أن السلبيات التى قد تصاحب الزيارة المقترحة فى الربيع ، يمكن أن تحدث فى أى توقيت آخر . كما نبه إلى أن القضايا المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى والتى تجعل فكرة الزيارة تبدو صعبة ومتناقضة هى بذاتها تمثل فرصة سانحة، فتحسين العلاقة مع عبدالناصر ربما يعطى فرصة أفضل فموقف مصر رئيسى فى هذا النزاع ، وليس هناك دولة عربية تجرؤ على الخروج على ذلك الموقف وإلا اتهمت بالخيانة ، علاوة على ذلك فإن الحكومة السورية الجديدة ربما يكون موقفها من مشكلة مياه نهر الأردن سببا فى إشعال الموقف برمته، وهنا تأتى أهمية المناقشة عن قرب مع عبد الناصر ، و ختم "كومر " حديثه مشيرا إلى أنه برغم المخاطرة السياسية فإن عبد الناصر بوسعه أن يسبب لنا العديد من المشكلات(٦٣) .

وعلى غرار ما قام به "كومر " وجه السفير " بولز " رسالة إلى مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى عقب لقاءه مع عدد من زعماء الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة ، حيث أشار إلى حديثه معهم بصراحة مضيفا أن وجهة نظره تعتمد على تشجيع عبد الناصر على الاهتمام بقضاياه الداخلية وعندئذ لن يكون هناك وقت أو جهد لأى صراع فى الخارج ، وكرر ما سبق وأن ردده ، من أن انتقاد البعض يجب ألا يكون عقبة فى هذا الصدد ، وشدد على أهمية المضى قدما فى توجيه الدعوة إليه لزيارة الولايات المتحدة عقب إجراء الانتخابات فى نوفمبر ١٩٦٢ (٦٤) .

صفقة الهوك وجذور التحالف الأسرائيلى الأمريكى

رغم الجهد والإعداد المسبق لم تؤد محاولات "كومر " و"بولز" إلى نتيجة ملموسة وتوارت فكرة توجيه الدعوة لعبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة أو تأجيلها لوقت لاحق على أفضل تقدير .

وانشغل الطرفان المصرى والأمريكى ببحث العلاقات الاقتصادية حيث أنجزت بعثة "ماسون" عملها[٦٥] ،كما توجه فى الوقت نفسه وفد اقتصادى مصرى رفيع المستوى برئاسة وزير الاقتصاد عبد المنعم القيسونى إلى واشنطن ، و أوضح السفير المصرى أن مصر تسعى للاتفاق مع صندوق النقد الدولى من أجل الوصول لاتفاق بعيد المدى مع الولايات المتحدة ، إضافة إلى العمل على كسب دعمها للمؤسسات الدولية لتعلب دورا أكبر فى التنمية الاقتصادية فى مصر [٦٦] .

وفى غضون عدة أسابيع وقع الوفد المصرى اتفاقا بعيد المدى حصلت به مصر على ما يساوى خمسمائة مليون دولار من القمح لمدة أربع سنوات [٦٧].

و عقب زيارة الوفد المصرى أعدت الخارجية الأمريكية تقدير موقف عن العلاقات المصرية الأمريكية خلال الفترة المقبلة (تتراوح ما بين تسعة أشهر إلى اثنى عشر شهرا) تم عرضه على الرئيس فى ٢٨ مايو ١٩٦٢، وكان من بين ما تضمنه الثناء على زيارة الوفد الاقتصادى المصرى الأخيرة لواشنطن باعتبارها خطوة هامة لتعزيز العلاقة بين الطرفين . كما رحب التقرير بالتوجه العام للسياسة المصرية على الصعيد الخارجى خاصة رفضها بحزم لأى تدخل روسى فى شئونها الداخلية ، كما أن هنالك إدراكا واضحا لدى الحكومة المصرية بأن زيادة المساعدات لها من جانب الولايات المتحدة والغرب ، يعتمد فى جزء منه على تجميد القضية الفلسطينية بما فى ذلك عدم القيام بأية دعاية مضادة ، وبالمقابل فإنها تتوقع بأن تتجنب الولايات المتحدة أية تعقيدات إضافية لأنه فى حال ذلك فإن مصر ستقوم بالتزاماتها وتعارض ذلك علنا حتى لا تكون موضع اتهام من الدول العربية .

وعلى الصعيد الإفريقى أوضح التقرير أن التوجه المصرى فى الكونغو وغرب إفريقيا يبدو الآن معقولا، ويقف ضد الشيوعية فى غينيا رغم دعايتها فى شرق إفريقيا ، كما اعتبر التقرير أن الدور المصرى فى الحياد الإيجابى متوازن

ويجرى التعامل بحرص على المستوى الإعلامى تجاه الولايات المتحدة . كما حث التقرير الرئيس الأمريكى على المبادرة بالكتابة إلى عبد الناصر فى نهاية هذا الصيف، والتطرق برفق إلى أهمية تجميد القضية الفلسطينية ، وإتباع نهج معتدل فى قضية المياه لضمان الاستقرار فى المنطقة ، و دعوة السفير الأمريكى بالقاهرة " بادو" للقاء عبد الناصر ومتابعة ما تم الاتفاق عليه فى زيارة القيسونى ، ومواصلة القضايا التى سبق مناقشتها خلال زيارة "بولز" لاسيما القضايا الخارجية ،كما أثار مجددًا دعوة عبد الناصر لزيارة واشنطن عقب إجراء انتخابات التجديد النصفى للكونجرس (٦٨).

على أية حال فقد امتدت عدوى التراجع عن نهج التقارب مع مصر حتى من جانب أبرز الداعين لها ، فأشار "روبرت كومر " فى رسالته إلى مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى فى ١١ مايو ١٩٦٢ أنه متفق مع وجهة نظر "فيلدمان "على أن " الدعوة لعبد الناصر غير ناضجة الآن " ، و ذكر صراحة أن ذلك يعود إلى " ما سوف تثيره (الزيارة) من حساسية لدى اليهود الأمريكيين ، ولن نحصل على شىء من هذه الخطوة "، و أضاف "إن هذه هى النغمة التى سأستخدمها مع كل من الرئيس كيندى والسفير "بولز" ، إننا قد أعطينا لعبد الناصر بالفعل ما يكفى فى ضوء نتائج زيارة القيسونى لتوقفه فترة ، إنه وقت التراجع والانتظار لبعض النتائج ثم نستعد من جديد " (٦٩) .

وحتى التقارب الاقتصادى النسبى بين الولايات المتحدة ومصر لم يرق للبعض ، واضطر الرئيس كيندى إلى أن يكتب للملك سعود وغيره من رؤساء الدول العربية موضحا أنه " إذا نجحت سياسة الولايات المتحدة فإن أصدقاءنا، سوف يكونون أول المستفيدين من المناخ الجديد فى الشرق الأوسط" (٧٠) .

و فى الوقت الذى انحصرت فيه العلاقات المصرية الأمريكية عند الحدود الاقتصادية وحسب ، فإن الدبلوماسية الإسرائيلية من جانبها لم تأل جهدا فى التواصل مع الإدارة الأمريكية على جميع المستويات ، ففى لقاءه مع "كومر" أشار

الوزير الإسرائيلى بواشنطن "موردخاى جازيت " إلى عدم رضا إسرائيل عن التطورات الخاصة بقضية بحيرة طبرية ، وبالنهج الذى تتبعه السياسة الأمريكية تجاه عبد الناصر ، واقترح أن يقدم الرئيس كيندى تعهدا سريا لإسرائيل يتضمن الاعتراف بأمنها وبحدودها الحالية ،إضافة إلى التعهد باتخاذ الخطوات الكفيلة بإحباط أى هجوم مفاجئ عليها فى المستقبل .

كما شكا "جازيت "من انعدام التنسيق الكافى بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى تبادل المعلومات ، ولم ينس الإشارة إلى أن سلوك عبد الناصر لم يتغير وأن مصر تمارس ضغطا دعائيا على سوريا والأردن فيما يتعلق بقضية بحيرة طبرية(٧١) .

وقد أثمرت الجهود الإسرائيلية فكتب الرئيس كيندى لرئيس الوزراء الإسرائيلى "بن جوريون" فى ١٢ يونيو ١٩٦٢ رسالة عبر فيها عن الاهتمام بوجود إسرائيل واستقلالها ودعم الولايات المتحدة الكامل لها ، كما عبر عن أمله فى أن تتعاون إسرائيل مع الأمم المتحدة (٧٢) .

وقد شددت الدبلوماسية الإسرائيلية من ضغطها ، و استهدفت الضغوط هذه المرة قلب الإدارة الأمريكية ، حيث أجرى " شيمون بيريز" وكيل وزارة الدفاع الإسرائيلية مباحثات مع كبار المسئولين فى البيت الأبيض ووزارتى الدفاع و الخارجية فى مايو ١٩٦٢، كررفى خلالها مطالب إسرائيل خاصة صفقة صواريخ "الهوك" ، كما تابع السفير الإسرائيلى فى واشنطن "هاريمان" نفس القضايا (٧٣) .

وربما كانت المذكرة التى قدمتها الخارجية الأمريكية فى ١٥ يونيو ١٩٦٢ الرمية الأخيرة لمعارضتها التى باتت خافتة ، معتبرة أن المشكلة الرئيسية ليست فى التفاوت أو الفجوة الدفاعية بين العرب وإسرائيل ، وإنما الخطورة هى وصول الصواريخ إلى المنطقة وما يحمله ذلك من تداعيات (٧٤) .

وإزاء المطالب والضغوط الإسرائيلية المتواصلة ، بادر "كومر" بالكتابة إلى

مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى فى ٢٢ يونيو ١٩٦٢ فى محاولة لضبط إيقاع الإلحاح الإسرائيلى فأوضح أن هناك تفضيلا لإتمام صفقة الهوك لإسرائيل طالما أن مصر ستحصل على صواريخ تم التعاقد عليها مع الاتحاد السوفيتى ، مضيفا أنه يجب فى الوقت ذاته بذل محاولة إضافية لتقييد السلاح عن كلا الطرفين واقترح إرسال وفد على مستوى عال للقاء عبد الناصر لتوضيح الموقف الأمريكى المعنى بحفظ التوازن العسكرى فى المنطقة قبل الإقدام على تقديم صفقة الهوك لإسرائيل ، وفى حال رفضه فإنه على الأقل يكون قد تم تحذيره (٧٥) .

و فى هذه الغضون ألقت الخارجية الأمريكية بأخر ما فى جعبتها من خلال مذكرة قدمت فى ٧ يوليو ١٩٦٢ حول سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، واستعرضت مختلف جوانب العلاقة بين الطرفين ، وحصرت المطالب الإسرائيلية بوضوح فيما يلى :-

أولا : سعى إسرائيل إلى إقامة علاقة خاصة وقوية على المستوى العسكرى مع الولايات المتحدة .

ثانيا :حث الولايات المتحدة على منح ضمانات أمنية لإسرائيل .

ثالثا :السماح بتزويد إسرائيل بالأسلحة الثقيلة خاصة صواريخ الهوك تحديدا .

رابعا :ضمان تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل فى مشروعات تقسيم المياه .

أما عن العقبات التى تعترض العلاقة بين الطرفين فهى تتمثل فى الآتى :-

ا) عدم تعاون إسرائيل مع الأمم المتحدة فى المنطقة .

ب) تدمير إسرائيل لخطة جونسون الخاصة بقضية اللاجئين .

ج) محاولة فرض السيادة الإسرائيلية على بحيرة طبرية .

د) اعتراض إسرائيل على الدول التى ليس لها بعثات دبلوماسية فى القدس .

وفى النهاية أجملت المذكرة التوصيات التى يجب أن تتبعها الإدارة الأمريكية وهى:-

١) فيما يتعلق بالعلاقة العسكرية فإنه يجب من الأساس تجنب تأسيس علاقة عسكرية مع إسرائيل ، لأن مثل هذا التحالف سيؤدى إلى تدمير التوازن القائم فى الشرق الأدنى وسيكون سببا فى المزيد من التوتر فى المنطقة .

٢) بالنسبة للضمانات الأمنية ، فإن الرئيس قد أعطى بالفعل تأكيدات فى هذا الصدد و المقترح عدم اتخاذ أية خطوات إضافية فى هذا الشأن حاليا .

٣) فيما يخص صواريخ الهوك ، فرغم أن حصول إسرائيل عليها يمكنها من صد أى هجوم مفاجئ من جانب الجمهورية العربية المتحدة ، فإننا نوصى بعدم بيعها الآن ، لعدم وجود نية عدوانية محتملة من جانب مصر، إضافة إلى أن موافقة الولايات المتحدة على هذه الصفقة يعنى مسئوليتها عن استئناف سباق التسلح فى المنطقة ، فضلا عن احتجاج الحلفاء والأصدقاء على هذا الإجراء .

ومن الأهمية بمكان حث عبد الناصر أولا على اتخاذ خطوة تجاه مقترحات الحد من التسليح والوصول إلى اتفاق فى ذلك ، وفى حال حصول مصر على صواريخ من الاتحاد السوفيتى ، فإننا عندئذ نقدم الهوك لإسرائيل بعد التشاور مع بريطانيا ومناقشة الجمهورية العربية المتحدة (٧٦) .

وعلى النقيض مما سبق ، ظل رأى وزارة الدفاع ثابتا بحق إسرائيل فى الحصول على الهوك، فقد أوضح " وليم باندى " مساعد وزير الدفاع أن إسرائيل معرضة لهجوم مفاجئ ، وقد بات هذا الهجوم وشيكا بوصول طائرات TU-16 السوفيتية لمصر ، و من ثم فإن حصولها على صواريخ الهوك سيسد الفجوة الكبيرة فى دفاعاتها ، و لن يؤثر فى التوازن العسكرى مع جيرانها . واستعرض مساعد وزير الدفاع النواحى الإجرائية المتعلقة بالصفقة لاسيما إتاحة المعلومات الخاصة بصفقة الهوك للجانب الإسرائيلى ، واعتبر أن ذلك سيكون استثناء لأنها غير متاحة إلا لقلة من الدول ، كما كان من أهم بنود الصفقة ،

ضمان تبادل المعلومات بين الولايات المتحدة وإسرائيل (٧٧) .

وإزاء هذا التأييد الجارف للمطالب الإسرائيلية ، سعى البعض فى وزارة الخارجية فى محاولة يائسة لتأجيل الصفقة على الأقل ، فقدمت مذكرة للرئيس كيندى فى ٧ أغسطس ١٩٦٢ تضمنت الحصاد العام للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٩ ،لاسيما حجم الدعم والمساعدات الأمريكية التى وصفت حرفيا " أنها لا مثيل لها " كما تطرقت المذكرة إلى المطالب الإسرائيلية المتكررة موصية فى النهاية " بعدم إمكانية اتخاذ قرار صفقة الهوك قبل شهرين ، وملحة على أهمية التوصل إلى تفاهم حول سياسة الحد من التسلح فى الشرق الأدنى ، إضافة إلى شرح المبررات القانونية للموقف الأمريكى الرافض لسيادة إسرائيل على بحيرة طبرية (٧٨) .

وعلى الجانب الآخر لم يقدم السفير المصرى بواشنطن جديدا وكرر ما سبق أن أبداه فى مناسبات سابقة حول تجميد القضية الفلسطينية ، وعدم نية مصر مهاجمة إسرائيل و أضاف أنه لو وضعت خطة عامة للحد من سباق التسلح ووافقت عليها الدول الكبرى ، فإن مصر سترحب بها (٧٩) .

وكان من بين المفارقات إيفاد الإدارة الأمريكية " فيلدمان " فى زيارة سرية لإسرائيل لحثها على القبول بمبدأ حظر السلاح فى المنطقة ،وإحياء خطة "جونسون " لحل مشكلة اللاجئتين الفلسطينيين فى مقابل التلويح بإمكانية حصولها على صفقة الهوك حال موافقتها على ذلك (٨٠) .

وفى الوقت نفسه أجرى السفير الأمريكى "بادو" مباحثات مع الرئيس عبدالناصر فى الإسكندرية حول قضية التسليح فى المنطقة ، وقد أشار عبدالناصر إلى أن مصر تسعى لزيادة قدرتها الدفاعية لمواجهة سياسة التوسع العسكرية الإسرائيلية كما تطرق إلى الدعاية التى تتبناها بعض النظم العربية (سوريا والأردن والسعودية) ، متهمة فيها مصر بالإذعان لإسرائيل وهيمنتها مقابل استمرار المساعدات الأمريكية .

ووفقا لبرقية السفير الأمريكى فإن عبد الناصر عاد ليؤكد أن منح إسرائيل أية أنواع من الصواريخ حتى وإن كانت أنظمة دفاعية سيفتح الباب أمام عروض أخرى من الجانب السوفيتى للدول العربية ، وعندئذ لن يلام إلا الولايات المتحدة لأنها هى التى فتحت الباب أمام سباق التسلح فى المنطقة . ومن جهته ذكر السفير الأمريكى بموقف بلاده من قضية الحد من التسليح خاصة تصريحات وزير الخارجية فى مؤتمر نزع السلاح بجنيف، معتبرا أنه مازال هناك وقت يمكن استغلاله . وأضاف السفير أن عبدالناصر لم يكن متحمسا لفكرة حظر السلاح ولا يثق فى فاعليتها وأن مصر لا ترغب فى مهاجمة إسرائيل ، وإنما تسعى لزيادة قدرتها الدفاعية وحسب (٨١) .

وبالمقابل لم تؤد محادثات "فيلدمان" فى إسرائيل كما هو متوقع إلى نتيجة ملموسة خاصة فى ضوء إدراك الحكومة الإسرائيلية أنها باتت قاب قوسين أو أدنى من الحصول على صواريخ الهوك ومن ثم كانت زيارة فيلدمان ذرا للرماد لا أكثر .

وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التقى السفير المصرى بواشنطن بمساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى "تالبوت" ، حيث عبر الأخير عن موافقة الولايات المتحدة من حيث المبدأ على منح صفقة صواريخ الهوك لإسرائيل دون تغير فى السياسة الأمريكية فى المنطقة، ولا فى التعاون مع مصر . وحسب ما ورد فى التقرير فقد استقبل السفير المصرى الخبر بضيق و أشار إلى أنه ظل لمدة أربع سنوات ونصف يسعى لتحسين العلاقات المصرية الأمريكية ولكن ما حدث ينال من هذه الثقة ، كما تطرق إلى موقف الرئيس "أيزنهاور" ورفضه أن تكون الإدارة الأمريكية طرفا فى سباق التسلح فى المنطقة وتساءل عن سبب إصرار إسرائيل على تدمير كل محاولة للتقارب بين الولايات المتحدة والعرب ، وألمح فى نهاية المحادثات أن الولايات المتحدة تواجه صعوبات داخلية وهى بصدد إجراء انتخابات التجديد النصفى للكونجرس معبرا عن أمله فى أن تتجنب الولايات المتحدة المزيد من الضغوط الداخلية (٨٢) .

ويمكن القول بأن رد الفعل المصرى إزاء صفقة الهوك لم يكن متناسبا مع التداعيات الخطيرة التى ترتبت عليها بوجه عام ،فقبل أن يتم الإعلان عنها رسميا كان واضحا لدى الحكومة المصرية من خلال مباحثات عبد الناصر والسفير "بادو" جدية الإدارة الأمريكية فى المضى قدما فى إتمام هذه الصفقة ، ومن جهة أخرى لم تكن الجهود الإسرائيلية المكثفة لدى دوائر صنع القرار الأمريكى لاسيما مباحثات "شيمون بيريز" خافية على أحد . ويبدو أن الحكومة المصرية قد اكتفت بالتحذير الذى أبداه عبد الناصر بمشاركة السوفيت فى حلبة التسليح فى المنطقة وما قد يحمله ذلك من دلالات ، وربما اكتفت الحكومة المصرية بهذه المعارضة الخافتة حرصا على إتمام مفاوضات القيسونى مع صندوق النقد الدولى آنذاك، فضلا عن الإبقاء على التحسن البادى فى العلاقات بين الطرفين لاسيما على الصعيد الاقتصادى ، وقد أعلن خلال وجود الوفد الاقتصادى المصرى أنه سيتم الموافقة على منح مصر قروضا ميسرة تصل إلى عشرة ملايين دولار إضافة إلى الاتفاق بشأن القانون ٤٨٠ لمدة ثلاث سنوات، وذكر أن ذلك تم بناء على نصيحة "باندى" للرئيس كيندى لتجنب رد الفعل العنيف الذى سيبديه عبد الناصر إزاء منح صفقة الهوك لإسرائيل (٨٣) .

وقد تباينت الآراء والتقديرات حول الدوافع التى حدت بالإدارة الأمريكية لاتخاذ هذا القرار ، فأشار البعض إلى أن صفقة الهوك جاءت لصرف إسرائيل عن الخيار النووى ، واعتبر آخرون أن إتمام الصفقة قد حدث بفضل جهود اللوبى اليهودى النافذ إلى دوائر صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية لاسيما فى وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومى ، وقد أكد السفير الأمريكى بالقاهرة "بادو" على هذا الاتجاه لاسيما حلول انتخابات التجديد النصفى للكونجرس ، واضطرار الرئيس الأمريكى لتقديم ترضية إلى أنصار إسرائيل الذين هددوا بحجب الدعم المالى للحملة الانتخابية (٨٤) .

وبالطبع فإن صفقة الهوك ، قد مثلت تحولا جذريا فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ، فلم يكن الأمر قاصرا على مجرد صفقة

عسكرية ، وإنما كان يعنى ضمنيا تبادل الخبرات والمعلومات والقيام بمناورات مشتركة بين الطرفين ، والأهم أنه لم يعد بوسع أى إدارة أمريكية تالية سوى الإذعان للمطالب الإسرائيلية المتكررة .

وقصارى القول إن إسرائيل قد نجحت فى تحقيق أحد أهم أهدافها السياسة منذ حرب السويس ١٩٥٦ ، فلم تكن المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية هى غاية الدولة العبرية، كما لم يكن الحصول على السلاح وحسب هو الهاجس الرئيسى لها وإنما كانت تسعى دوما للحصول على السلاح الأمريكى وإقامة علاقة عسكرية مع الولايات المتحدة فى المقام الأول، وهو ما أدركته الخارجية الأمريكية مبكرا وحاولت الحيلولة دونه ما وسعها دون جدوى (٨٥) .

ويمكن القول فى نهاية المطاف ، بأن فترة الدراسة قد شهدت سعيا حثيثا من كلا الطرفين المصرى والأمريكى لإقامة علاقات جيدة ، وقد طرأ بالفعل تحسن فى العلاقات بين الجانبين لاسيما على المستوى الاقتصادى ، ورغم هذا لم تفلح الدبلوماسية ووسائلها فى الحد من العقبات التى اعترت هذه العلاقة التى لم تنحصر قط فى إطار ثنائى مجرد ، بل تأثرت بالدرجة الأولى بالموقف من إسرائيل وبما سمى بالحرب العربية الباردة . وكان من بين المفارقات أن العلاقة الخاصة وربما الحميمة التى أوجدتها الرسائل المتبادلة بين الرئيسين عبدالناصر وكيندى لم يكن لها صدى عملى يماثلها على أرض الواقع .

ومن جهة أخرى فقد بدا من خلال الوثائق الأمريكية أنه رغم وجود تباين فى الآراء والتقديرات داخل أركان الإدارة الأمريكية ، فإن ذلك لا ينفى أن ثمة استراتيجية معينة كان يجرى الإعداد لها وقيد المراجعة دوما تراعى فيها الولايات المتحدة أولوياتها ومصالحها فى المنطقة العربية برمتها .

وبالمقابل فقد بدا نشاط الدبلوماسية المصرية مقصورا على الجوانب الاقتصادية فى العلاقة مع الولايات المتحدة (ربما بحكم الظروف الاقتصادية الداخلية) فى المقام الأول ، و ليس هناك فى ضوء ما هو متاح من وثائق ما

يشير إلى إتباع نهج مرسوم تجاه مؤسسات صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية بوجه عام فضلا عن إمكانية الاستفادة من العناصر المعتدلة داخل الإدارة كالخارجية بوجه خاص مقارنة بالنشاط الدبلوماسى الإسرائيلى المكثف على جميع المستويات ، والذى نجحت فى نهايته فى تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ويمكن القول دون تجاوز أن صفقة الهوك قد شكلت حجر الزاوية فى التحالف الاستراتيجى الذى لا يزال قائما بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

الهوامش

(١) Bass Warren, Support any Friend,Kennedy's Middle East and The Making of The U.S. Israel Alliance, Oxford ,2003, p.12.

(٢) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ،الطبعة الأولى ،مركز الأهرام ١٩٨٨ ، ص٥٢ .

(٣) Telegram From The Department of State to The Embassy in The United Arab Republic, February 8 -1961,Department of State, Central Files, 611.86B/2-861.

(٤) الجدير بالذكر أنه وفقا للوثائق الأمريكية ،فإن إسرائيل قد شرعت فى تنفيذ مشروعها النووى فى وقت مبكر من عام ١٩٥٨ ،واستغرق الأمر ثلاث سنوات حتى استطاعت الولايات المتحدة الوقوف على أمره ، انظر ،

Gazit Mordeechai, Israel and The Bomb.

E/narchiv/Israel/documents/reveal/ in , Network, HATT; // WWW.gwu.

(٥) Memorandum of Conversation, April, 10 1961,Department of State, Central Files, 884A1901/4-1061.

(٦) Memorandum From Secretary of State Bowles to President Kennedy, May, 6,Department of State, Central Files, 611.861315-661.

*PCC (Palestine Conciliation Commission)

(٧) Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic, May 11,Dpartment of State, Central Files, and 611 .86B/5-1161.

(٨) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، مرجع سابق ، ص، ٥٣٦ -٥٣٧ .

(٩) Memorandum of Conversation, April, 13, Department of State, Central Files .033.84 A11/4-1361. See also, Avner Cohen, Israel's Nuclear History: The Untold Kennedy -Eshkol Dimona Correspondence.The Journal of Israeli History,Vol.16.No.2.1995.P.1.

(١٠) Telephone Conversations, April 17,Department of State, RUSK Files, Lot, and D192.

(١١) Telephone Conversations, April 24,Department of State, RUSK Files, Lot, and 72 D192.

(١٢) Memorandum from the Assistant Secretary for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to Secretary of State Rusk, May 1,Department of State. Central files .684A.86B15-161.

(١٣) Memorandum of Conversation, May 8,Department of State.NEA/1A/Files Lot

70 D 3ol / Israel.

Memorandum of Conversation, May 30,Department of State, Central Files, (١٤)
033.8411/5-3061.

M.Gazit, Israel and The Bomb. (١٥)

Memorandum of Conference With the President, White House, July 25-1958 (١٦)
in, F.R.U.S, Vol, xiii, p, 73.

(١٧) فى ٢ يونيو اجتمع "تالبوت" ومعه بعض مساعديه بالسفراء العرب بواشنطن لتقديم بعض الإيضاحات حول محادثات كيندى و"بن جوريون" راجع ،

Memorandum of Conversation, June 2,Department of State, Central Files, 784 A. 1316 - 261 .

Memorandum From Acting Secretary of State Bowles to President Kennedy, (١٨)
May 16,Department of State, Central Files, 786B.11/5-1661.

Memorandum From The Assistant Secretary of State for Near Eastern and (١٩)
South Asian Affairs (Talbot) to The Chairman of The Policy Planning Council (Mc Ghee), May 30,Department of State, PPS Files, Lot 67D548.Egypt.

(٢٠) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٥٣٤ .

Memorandum From The President Deputy Special Assistant for National Se- (٢١)
curity Affairs (Rostow) to The Chairman of The Policy Planning Council (Mc Ghee), June 6,Department of State, NEA/NE Files Lot66D308.U.R.A.

Ibid. (٢٢)

National Intelligence Estimate, June 27,Central Intelligence Agency Files. NIE (٢٣)
36-61.

Memorandum From Robert W.Komer of The National Security Council Staff (٢٤)
to The President's Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Rostow) June, 30, Kennedy Library, National Security Files, U.R.A, 7/61-10/61.

Memorandum of Conversation, July, 7,Department of State, Central Files, (٢٥)
601.86A11/7-761.

Memorandum From President Kennedy to His Special Assistant for National (٢٦)
Security Affairs (Bundy) July 10,Kennedy Library, National Security Files, Palestine, Refugees, Vol.1, 4/61-11/61.

(٢٧) Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy, July 13,Kennedy Library, National Security Files. U.R.A. 7/61-10/61.

(٢٨) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، والرسالة منشورة فى الملاحق الوثائقية للكتاب، ص ، ٨٩٣-٨٩٨ .

(٢٩) Memorandum From The Department of State Executive Secretary (Battle) to The President's Special for National Security Affairs (Bundy), August 30,Department of State, Central Files, 611.86 B/8-3061.

(٣٠) Memorandum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to Acting Secretary of State Bowels, September 11, Department of State, Central Files 786B/11/9-1161.

(٣١) Memorandum From President Kennedy to Bundy, August 28,N S A M, No.84.

(٣٢) Department of State, Central Files, 786B.11/9-2561.

(٣٣) Circular Telegram, 599, September, 28,Department of State, Central Files, 683. 00/9-2861.

(٣٤) Memorandum from Robert W.Komer of National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), September 28,Kennedy Library, National Security Files, and U.R.A.7/61-10/61.

(٣٥) Telegram From The Department of State to The Embassy in Jordan, September 28,Sent also to Ankara, Tel Aviv, Department of State, Central Files, 786B.00/9-2861.

(٣٦) Memorandum From The Department of State Executive Secretary (Battle) to The President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) September 30,Department of State, Central Files, 783.00/9-3061.

(٣٧) Telegram, 480,to Cairo, September 28,Department of State, Central Files, 411-86B41/9-2861.

(٣٨) Memorandum From Robert W.Komer of The National Security Council Staff to The President's Special Assistant and Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Bundy and Rostow) September, 30, Kennedy Library, National Security Files, Syria, 1/61-9/61.

(٣٩) Circular Telegram From The Department of State to Certain Near Eastern and

European Posts, October, 2,Department of State, Central Files, 786B-00/10-261.

وقد طالب الملك حسين الولايات المتحدة بضرورة الاعتراف بالنظام السورى الجديد لقطع أي محاولة يقوم بها عبد الناصر ، راجع ،

Telegram From The Embassy in Jordan to The Department of State, October, 1,Department of State, Central Files, 786B-00/10-161.

(٤٠) Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic, October, 3,Department of State, Central files, and 786B-11/10-361

وفى ٧ أكتوبر سلم السفير " بادو" للرئيس عبد الناصر نسخة من الاعتراف الأمريكي قبل أن يقدم للحكومة السورية فى ١٠ أكتوبر ، راجع ،

Telegram, 661 From Cairo, October, 7,Department of State, Central Files, 786B-00/10-761.

(٤١) Memorandum for the Secretary of State, National Security Action Memorandum. No.105, October.16, Department of State, NSAM Files, Lot 72D316 NSAM 105.

Memorandum From The Secretary of State Rusk to President Kennedy, Department of State, Central Files, 786B.00/10-761.

(٤٢) Meeting and Memoranda Series, Staff Memoranda.Robert W.Komer, Kennedy Library, National Security Files, Meeting and Memoranda Series .11/61-12/61.

(٤٣) Documentation on Senator Humphrey's Trip to the Middle East in Department of State, Central files .033.1100-HU.

(٤٤) Memorandum from the Department of State Executive Secretary (Battle) to The President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), November.16, Department of State, and NSAM. Lot72D316NSAM 105.

(٤٥) Memorandum of Conversation Between The President's Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Rostow) and The United Arab Republic Ambassador (Kamal), November.22, Kennedy Library, National Security Files, U.R.A.11/61-12/61.

(٤٦) Memorandum of Conversation, December.1, Department of State, Central Files, 811.0086B/12-161.

(٤٧) Kennedy Library, President's Office Files, Staff Memoranda, Rostow Walt, 6/

61-12/61.

(٤٨) Telegram From The Department of State to The Embassy in The United Arab Republic, December.6, Department of State, Central Files, 811.0086B/12-661.

(٤٩) حول استفادة مصر من القانون ٤٨٠ منذ عام ١٩٥٩ ،راجع ، محمد حسنين هيكل، الانفجار ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، ص، ١٧٦ وما بعدها .

(٥٠) Memorandum from Robert W.Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for Security Affairs (Bundy), December.8, Kennedy Library, National Security Files, and Country Series.U.A.R.11/61-12/61.

(٥١) Ibid.

(٥٢) Memorandum from Seretary of State Rusk to President Kennedy, January.10, 1962,Department of State, Central Files, 611.86B11-1062.

(٥٣) Memorandum for the Record, December.20, Kennedy Library, National Security Files, Meeting and Memoranda Series, Staff.

(٥٤) Memorandum from Secretary of State Rusk to President Kennedy, January 20, Department of State, Central Files, 123- Bowels-Chester.

و أيضا ، محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، ص، ٦٠٨-٦٠٩ .

(٥٥) Memorandum From Robert W.Komer of The National Security Council Staff to President Kennedy, January 23,Kennedy Library, National Security Files, Country Series, U.R.A.

(٥٦) Memorandum From Robert W.Komer of The National Security Council Staff to President's Special Assistant National Security Affairs (Bundy), January .29, Kennedy Library, National Security Files, Country Series, U.R.A.

(٥٧) Memorandum From Acting Secretary of State Ball to President Kennedy, January .30,Department of State, Central Files, 786B-11/1-3162.

(٥٨) Memorandum of Conversation, February .13,1962,Department of State, Central Files, 786A.11/2-1362.

(٥٩) Telegram From The Embassy in Sudan to The Department of State, February.19, Department of State, Central Files, 123.Bowles.Chester.

وكذلك، محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٦١٠- ٦١٢ .

(٦٠) Ibid.and also, Airgram From The Embassy in Ethiopia to The Department of State, Febrary 21, 1962.

(٦١) المقصود خطاب عبد الناصر فى يوم الوحدة العربية فى ٢٢ فبراير ١٩٦٢ ، وقد تحدث فيه تفصيلا عن " مؤامرة الانفصال " مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع ، فبراير ١٩٦٢ إلى يونيه ١٩٦٤ ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤- ٢٤ .

(٦٢) Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy, March .2,Department of State, Central Files, 786.11/3-262.

(٦٣) Memorandum From The Robert W.Komer of The National Security Council Staff to President Kennedy, March .5,Kennedy Library, National Security Files, Meeting and Memoranda Series, Staff.

(٦٤) Letter From The President's Special Representative and Adviser on African, Asian and Latin American Affairs (Bowles) to The President Assistant for National Security Affairs (Bundy), May.3, Kennedy Library. National Security Files, Country Series. U.A.R 3/62-5/62.

(٦٥) حول تقرير " ماسون" وما انتهى إليه من توصيات ، انظر ،

Memorandum from Secretary of State,Rusk toPresident Kennedy, March.31, Department of State, Central Files, 811.0086B/3-3162.

(٦٦) ضم الوفد المصرى فضلا عن وزير الاقتصاد "حامد السايح " و "حسن العبد" ،وقد أجرى الوفد مباحثات مع الخارجية الأمريكية فى ١٩ و٢٦ أبريل ١٩٦٢

Memorandum of Conversation, April.19, Department of State, Central Files, 811. 0086 B/4-1962.

(٦٧) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، مرجع سابق ، ص، ٦١٢ .

(٦٨) Paper Prepared in The Department of State, May.24, Department of State, Central Files, 611.86/5-2462.

(٦٩) Memorandum from Robert W.Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), May.11, Kennedy Library, National Security Files, and Country Series, U.A.R.3/62-5/62.

(٧٠) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، المرجع السابق ، ص ٦١٣ .

Memorandum for the Record.April.30, Kennedy Library, Meeting and Mem- (٧١) oranda Series, Staff.

Letter from President Kennedy to Prime Minister Ben Gurion.June.13, Ken- (٧٢) nedy Library, National Security Files, Country Series, Israel, 6/2/62-6/15/62.

Memorandum from the Deputy Assistant Secretary of Defense for Inter- (٧٣) national Security Affairs (Bundy) to The Assistant Secretary of State for Near Eastern Asian Affairs (Talbot). May.23

Telegram From The Embassy in Greece to The Department of State, June.15, (٧٤) Department of State, Central Files, 784A.5622/6-1562.

Memorandum from Robert W.Komerof the National Security Council Staff to (٧٥) the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), June.22, Kennedy Library, National Security Files, Meeting and Memoranda Series.

Memorandum From The Assistant Secretary of State for Near Eastern and (٧٦) South Asian Affairs (Talbot) to Secretary of State Rusk.July.9, in F.R.U.S.Vol, Xviii, PP. 2-7.

Letter From The Deputy Assistant Secretary of Defense (Bundy) to the Deputy (٧٧) Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Grant) July.16 in F.R.U.S.Vol, Xviii, PP. 8,9.

Memorandum from Secretary of State Rusk to President Kennedy, August.7, (٧٨) Department of State, Central Files, 611.84A/8-762.

Memorandum From The Department of State Executive Secretary (Brubeck) (٧٩) to The President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), July.28, Department of State, Central Files, 611.86B/7-2862.

Memorandum from the President's Deputy Special Council Feldman to Pres- (٨٠) ident Kennedy, August.10, in, F.RU.S, Vol., Xviii, p. and 53.

Telegram From The Embassy in The United Arab Republic to The Department (٨١) of State, August.24, Department of State, Central Files, 684/86-2462.

و أيضا ، فطين فريد ،العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من ٢٣ يوليو إلى سبتمبر ١٩٧٠ ، دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣٩-٢٤٠ .

Memorandum of Conversation, September.26, Department of State, Central (٨٢)

Files, 784A.5612/9-2662.

(٨٣) Telegram From The Department of State to The Embassy in The United Arab Republic.September.19.in F.R.U.S.Vol. Xviii.p, 110.

(٨٤) Warren Bass, op cit., pp. 3,4 and also, Robert J.Lieber op cit., p. 4.

(٨٥) ظلت فرنسا هى المورد الرئيس للسلاح لإسرائيل ، كما قدمت إنجلترا لها الدبابات بعد عام ١٩٥٨ ، وكان بن جوريون على قناعة أن الولايات المتحدة هى التى تستطيع وحدها إمداده بما يريد من أسلحة مثل نظام الإنذار المبكر والصواريخ المضادة، راجع ، Warreb Bass, Op. Cit., pp.31,33.

موقف المثقف المصري من قضايا التحرر العربي
عبد العزيز البشري نموذجًا

د . إيمان عامر

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب - جامعة القاهرة

موقف المثقف المصري من قضايا التحرر العربي
عبد العزيز البشري نموذجاً

تتناول هذه الدراسة موقف المثقف المصرى تجاه قضايا التحرر العربي وتحديدًا حركة الجهاد الليبى ضد الاحتلال الإيطالى للبلاد، وذلك من خلال خطابات متبادلة بين كل من المجاهد الليبى الكبير عمر المختار وخصمه الاستعمارى الإيطالى الماريشال جرازيانى.

والواقع أن هذه الخطابات ليست إلا مقالات لواحد من رموز الثقافة فى مصر وهو الشيخ عبد العزيز البشرى، حيث تمثّل شخصية كلٍ من عمر المختار وجرازيانى وأدار الحوار بينهما.

وفكرة الخطابات المفتوحة تمثل رصدًا للأفكار والقضايا المؤثرة والمُحركة للأحداث فى عصرٍ ما، فقد قرأنا مثل هذه الخطابات فى أعقاب أحداث سبتمبر عندما وجهٍ فريدمان خطاباته المفتوحة إلى الرئيس الأمريكى چورچ بوش عبر الصحف العالمية لمناقشة المرحلة الجديدة التى أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على دخولها فى مواجهة الآخر والذى أطلقت عليه اسم (الإرهاب)، ورد كبار الصحافيين المصريين على هذه الخطابات لمناقشة خطورة المرحلة التى يعيشها واقعنا العربى والإسلامى.

وهكذا كان البشرى سابقًا لعصره فى تقمُّص دور الشخصيات التى لعبت دورًا فى تاريخ المنطقة.

البشرى: الناقد الساخر

يُعتبر عبد العزيز البشرى من أمتع الكُتاب المصريين الذين كان لهم دور كبير فى تحليل الأدوار الاجتماعية وانتقاد التقاليد البالية التى كان يعيش فيها المجتمع فى هذه الفترة[١].

وقد وُلِّد البشرى فى حى البغالة بمصر عام ١٨٨٦ ونشأ فى بيت عريق

بالعلم والدين وكان أبوه الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر، ودخل عبد العزيز الكُتاب وهو فى سن الصبا وتعلم القراءة والكتابة على نحو ما كان يفعل أقرانه فى ذلك الحين، ومكث فيه فترة طويلة حفظ فيها القرآن الكريم، ثم انتقل إلى مدرسة إبتدائية ولكن أباه أبى إلا أن يدخل الأزهر وأن يدرس علوم الدين. وكان يومئذ شيخ الأزهر لأول مرة، وبينما كان عبد العزيز فى الأزهر تعلق بالأدب وأحبه حتى تخرَّج عام ١٩١١[٢]. وفيما بعد عمل فى نظارة المعارف قبل أن يتولى مناصب قضائية عديدة فى المحاكم فى الجيزة وأسيوط والزقازيق وإسنا، وأصبح بعد ذلك مشرفًا عامًا على كلية اللغة العربية. كتب البشرى إلى جانب المقالات للكشكول والسياسة الأسبوعية كُتبًا عديدة من بينها (فى المرآة)، (المختار)[٣]، و(التربية الوطنية) و(قطوف) وقد نظم الشعر فى شبابه ثم عدل عنه إلى النثر[٤].

وجديرٌ بالذكر أن مؤلفات البشرى - ما عدا كتاب التربية الوطنية - قد جُمِعت من مقالاته سواء أثناء حياته مثل كتاب "فى المرآة" أو كتاب "المختار" فى جزئين، أو بعد مماته مثل كتاب "قطوف" فى جزئين.

أما كتابه "التربية الوطنية" فقد نُشِّر عام ١٩٢٨ وهو كتاب مدرسى اهتم فيه البشرى بتناول أحوال الأمة والحقوق السياسية للمواطن ودور الحكومات فى المحافظة على حقوق المواطن وحرياته[٥]. وقد سلك البشرى فى كتابه هذا الأسلوب الحوارى بين الأستاذ والتلميذ، لأنه وجد هذه الطريقة لا تُنفِر الطالب من المعرفة[٦].

وقد تنقل البشرى فى عدة وظائف فى وزارة المعارف وعندما أُنشئ المجمع اللغوى ١٩٣٢ عُيِّن مراقبًا عامًا له، إلى أن توفى فى ٢٤ مارس ١٩٤٣[٧].

وكان البشرى يمتاز بروح الدعابة والسخرية[*] مما أهلَّه ليكون أديبًا بارزًا من أدباء السخرية فيُعبِر بذلك عن روح الإنسان المصرى الذى يستخدم الفكاهة سلاحًا من أسلحة المقاومة للشدائد والأزمات[٨].

وقد تأثر البشرى بكتب الجاحظ الذى أحبه بشكل خاص واعتبره المثل الأعلى له، حتى قيل أنه تلميذ الجاحظ وحامل قلمه فى العصر الحديث[٩]. ولعل ذلك يرجع إلى ما اتفق فى شخصية البشرى مع شخصية الجاحظ وأسلوبه الأدبى من حب المرح والسخرية الهادفة الناقدة فى إطار فلسفى اجتماعى راقى. وتأصل الأسلوب الفكاهى الساخر للبشرى على أسلوب الجاحظ فى مدحه ونوادره وقد استطاع بقلمه الساخر وأسلوبه الكاريكاتيرى أن يجعل له جمهور كبير يُتابع مقالاته بشغف[١٠].

فقد اعتقد البشرى - وكان محقًا فى ذلك - أن النكتة فن جميل[١١] من فنون الأدب تُكسِب الأسلوب روعة وجمال، فكان يلجأ فى تحليله للشخصيات إلى الأسلوب الكاريكاتيرى شأنه فى ذلك شأن المصور الكاريكاتيرى حيث يعمد إلى الموضع النائى من خلال المرء فيزيد فى وصفه ويُبالغ فى تصويره بما يتهيأ له من فنون النكات[١٢].

ولمزيد من التفصيل نذكر كلمات البشرى عندما صدرت "مصباح الشرق" عام ١٨٩٥ لإبراهيم المويلحى حيث يجد البشرى أنها: "استحدثت لونًا طريفًا من النقد لا عهد لأدب مصرى به بل لا عهد به للأمة العربية جمعاء، وهذا النوع من النقد يقوم، فى الجملة، على التماس الجانب الضعيف فى أثر الرجل، فيعرضه القلم فى صورة (كاريكاتيرية) يزيد فى تشويهها ما يتوافر لذهنه الدقيق من ألوان التشبيه، وما يحضره من فنون الاستشهاد والتمثيل"[١٣].

كانت هذه هى شخصية الشيخ عبد العزيز البشرى التى توفر لها مناخ ملائم لكى تبرز معالمها أكثر وضوحًا، ذلك المناخ الذى دفع البشرى إلى كتابة مقالاته التى يظهر فيها تعاطفه مع عمر المختار الذى تصفه الكلمات قائلة:

«تملكنى شعور طاغ بأننى أمام رجل يجسد الزعامة بأعمق معانيها وأنا أكتب كلماتى هذه بعد سنوات عديدة، لازلت أشعر بالأثر العميق الذى تركه فى نفسى»[١٤]. والمفارقة الغريبة هنا والتى تكشفها هذه الكلمات أنها ليست لواحد

من رفاقه أو معجبيه وإنما هى كلمات القائد الإيطالى جرازيانى العدو الأول له. ولا شك أن الذى دفع هذا القائد لهذا الوصف إنما ينبع من عظمة وجلال تلك الشخصية الفريدة.

ترى ما هو سر هذا الكفاح العبقرى للشعب الليبى؟ وما هو سر هذا الهوس الإيطالى بليبيا؟!!

ربما يكمُن سر الكفاح الليبى فى تلك الزوايا السنوسية التى بدأت فى الانتشار على يد محمد بن علىّ السنوسى وابنه محمود السنوسى، وقد تبنت هذه الزوايا الدعوة السنوسية كواحدة من الحركات الاصلاحية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر واتفقت مع غيرها من الحركات الاصلاحية فى ضرورة التجديد فى الدولة العثمانية(١٥).

وقد أرسل السنوسى الدعاة المبشرين إلى أواسط أفريقيا، وسرعان ما انتشرت الدعوة السنوسية نظرًا لاعتمادها أولاً على الجانب الروحى الذى بلا شك له قوة سحرية إضافةً إلى اهتمامها بالجوانب الأخرى من تعلم فنون القتال، وكانت وسائل السنوسى الكبير فى ذلك شراء العبيد وعتقهم بعد أن يعتنقوا الإسلام فيعودون إلى قبائلهم لنشر الدين الإسلامى بينهم(١٦).

فى هذه الأجواء التى تُنبئ بميلاد بطل وُلِّدَ عمر المختار لأبوين عربيين عام ١٨٦٢ فى منطقة البطنان وينتمى إلى قبيلة المنفسة - وهى واحدة من أكبر قبائل إقليم برقة (١٧) ونشأ المختار فى البادية وأحاطه مناخها الاجتماعى وبيئتها الصحراوية بكل ما تحمله من كبرياء وعزة نفس.

وقد درس القرآن ومبادئ اللغة العربية فى زاوية جترور ثم زاوية الجغبوب التى تعلم فيها أيضًا بعض المهن والحرف اليدوية كالنجارة والحدادة والبناء والزراعة، كما تلقى بعض التدريبات العسكرية وفنون القتال(١٨).

وقد ظهرت عليه فى الفترة التى كان فيها طالبًا فى الجغبوب صفات القيادة والقدرة على إقناع الآخرين وقد انقطع عن الدراسة عام ١٨٨٦ ولكنه بقى فى

الجغبوب يساعد القائمين على أمور الزاوية ويُنشئ الزوايا ويحل نزاعات القبائل[١٩].

وقد أكسبه الترحال الطويل معرفة بدروب ومسالك الصحراء والطرق التى يجتازها من برقة إلى مصر والسودان وإلى الكفرة والجغبوب.

أطماع إيطاليا فى ليبيا

تلك كانت نشأة عمر المختار، بينما على الجانب الأخر تقف إيطاليا دولة بحرية تطل سواحلها على البحر المتوسط، تنظر عبر هذا البحر متطلعة إلى الشاطئ الآخر لتكون لها مستعمرات فى شمال إفريقيا توازن الاحتلال البريطانى لمصر والفرنسى لتونس ولم يبق سوى ليبيا فتطلعت إليها[٢٠].

فلا شك أن احتلال إيطاليا لليبيا كان وراؤه عوامل عدة منها الاقتصادية والسياسية أو حتى الادعاءات التاريخية، وفى أكتوبر ١٩١١ بدأ الاحتلال الإيطالى لليبيا ثم صدر المرسوم الإيطالى الملكى فى ٥ نوفمبر ١٩١١ ليجعل من ليبيا جزءًا من إيطاليا وتلاه عدة مراسيم وقوانين أوضحت سياستها العامة فى ليبيا[٢١].

وقام موسولينى فى أكتوبر ١٩٢٦ بزيارة إلى طرابلس، التى يمكن أن يُحدَّد بها تاريخ الانطلاقة الكبرى نحو تنفيذ خطة العمل الفاشى على المسرح السياسى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا. وكانت المرة الأولى التى يقوم فيها رئيس للحكومة الإيطالية بتفقد أحوال إحدى المستعمرات بالإضافة إلى الهالة الدعائية والبهرجة التى أُحيطت بالزيارة فى إيطاليا بدايةً من تعبئة كبار أعضاء الحزب الوطنى الفاشى وكانت شيئًا مهولاً لم يسبق له مثيل بالإضافة إلى خطورة الخُطب التى ألقاها "الدوتشى" فى طرابلس، والكلمة التمهيدية التى ألقاها وهو على متن السفينة "كافور" وقال فيها من بين ما قال: "نحن ننتمى إلى البحر الأبيض المتوسط ومصيرنا مرتبط بالبحر"[٢٢].

وعندما أُختير الجنرال جرازيانى لتولى قيادة العمليات فى برقة، كانت اللعبة

بالنسبة لإيطاليا قد وصلت إلى مرحلتها النهائية، فالشئون المدنية والعسكرية والسلطات المركزية الاستعمارية قد أخذت تقترب من الاستقرار الشامل والنهائى وذلك بتخصيص وتفوق تقنى ضخم لا يترك للعدو إلا هامشًا تافهًا للتصرف[٢٣].

ولعل كتاب "إعادة السلام إلى برقة" بفضل انتشاره الواسع سيظل الوثيقة العامة الأكثر صراحة ووضوحًا بشأن طريقة إعادة احتلال ليبيا التى عكست فى الكامل العقيدة الفاشية ونفذتها على أرض الواقع[٢٤].

فقد كانت الحركة الاستعمارية الإيطالية فى ليبيا منذ قيامها والعقيدة التى بُنيَّت عليها واستراتيجيتها المتذبذبة فى مراحلها المرتكزة على استيطان مضطرد فى المستعمرة ضمن توسع جغرافى سياسى فى حوض البحر المتوسط[٢٥].

وهكذا كان الاستعمار أهم الحلول للمشاكل المستجدة التى كانت تعترض طريق توطيد أركان الدولة ورفع مستوى حياة المجتمع الإيطالى وشأنه ليكون عند مستوى متطلبات العصر.

وكان ملء أراضى المستعمرات بالمستوطنين الإيطاليين كحل لمشكلة تكاثر السكان فى الوطن الأم باستخدام منتهى القسوة والوحشية ضد سكان هذه المستعمرات، شأنه فى ذلك شأن كل استعمار استيطانى[٢٦].

وقد اتضح فيما بعد أن أيديولوجية إيطاليا الاستعمارية واستراتيجيتها خاصةً فيما يتعلق باستعمار ليبيا كانت عقيمة فكريًا ومنهجيًا، وأن مظاهر الاهتمام بأوضاعها وخصائصها الطبيعية لم تكن إلا انعكاس لعقيدة مصطنعة فى معظمها[٢٧].

أما الثقافة الإيطالية فإنها لم تقدم للساحل أو تأخذ منه إلا النزر اليسير الذى يكاد لا يُذكر. ومردُّ ذلك للطريقة التى مارسها الحكم الفاشى طوال ثلاثين عامًا من السيطرة وعدم الاعتراف للأهالى العرب بشخصية وكيان ثقافى

مستقل ووطنى الطابع، وكذلك الطريقة التى تعاملت بها مع حركة المقاومة الوطنية[٢٨]. ففى تقرير مرفوع من جرازيانى إلى باوليو مسئول وزارة المستعمرات، يفيد بأن (الأعمال التى يقترفها رجال عمر المختار، مصدرها جميعًا قصور القوات المسلحة الإيطالية رغم تفوقها فى العدد والسلاح)[٢٩].

حركة الجهاد الليبى

وإذا عُدنا إلى الشاطئ العربى من البحر المتوسط نرى المشهد العربى وقد وضح فيه مناخ الجهاد الذى أوجدته الدعوة السنوسية كما سبق وتحدثنا. وبدأ استنفار الجهاد الليبى بمجرد غزو الإيطاليين للبلاد واتخذ المختار من منطقة "دفنة" مجالاً لنشاطه الواسع[٢٩]. وبدا المختار وكأنه قد استمد من النضال شبابًا جديدًا وحيوية جديدة فهو فى شيخوخته أشد قوة وبأسًا من قبل حتى صار اسمه مبعث رعب لدى المستعمرين القساة وأيضًا مبعث إعجابهم حتى أن أحد صحافييهم قال عنه: أنه أشجع الرجال وأجرأهم وأصدقهم فى التجدد والإخلاص[٣١].

وتميزت حركة الجهاد المسلح بأنها أصبحت "مقاومة شعبية شاملة" وكانت تلك ضرورة من ضرورات الجهاد خاصة بعد تسلم الحزب الفاشستى لزمام السلطة فى إيطاليا وظهور اتجاه عسكرى عنيف يُطالب بضرورة إحكام السيطرة على تلك المنطقة المواجهة لبلادهم.

وكان النظام الذى استخدمه عمر المختار فى جهاده العسكرى هو نظام الأدوار وهى المعسكرات وربما أُطلق عليها هذا الاسم لأن المجاهدين كانوا يأتون إلى هذه المعسكرات بالتناوب[٣٢]. وأتاح هذا النظام تدعيم حركة الجهاد فكان يتم تعويض الشهيد بمقاتل آخر من نفس قبيلته، واعتمدت هذه الأدوار على مصادر تمويل داخلية حيث كانت فى معظم الأحيان تُعانى من صعوبة التنقل والحركة أو إغلاق الحدود مما يمنع عنهم الحصول على مساعدات من الخارج[٣٣].

وقد واجه الشيخ المجاهد المختار، جرازيانى هذا القائد التترى فى معارك عديدة وطبَّق عمر المختار فى معاركه مبدأ الهجوم بدل الدفاع فكان يُلاحق قوات العدو فى كل مكان مُعتمِدًا فى ذلك على تعايشه هو ورفاقه مع بيئتهم، حيث كانوا أكثر دراية بطبيعة الأرض التى يحاربون عليها. ومن هذا المُنطلَّق لجأ عمر المختار وقواته إلى التحصن فى الأماكن والمناطق الوعرة التى يصعُب على الدبابات اجتيازها والتى كان من أهمها منطقة وادى الكوف فى الجبل الأخضر(٣٤).

وقد أدت الخسائر المتلاحقة التى مُنىَّ بها الجيش الإيطالى إلى استقالة "فيزونى" وزير المستعمرات فى الحكومة الإيطالية وتم تعيين المارشال "بادوليو" حاكمًا عسكريًا. وعُقِد اجتماع "سيدى رحومة" فطرح عمر المختار شروطه لإيقاف القتال والتى تمثلت فى ضرورة وجود ممثلين عن الحكومتين المصرية والتونسية أثناء عقد المعاهدة، وإطلاق الحرية للمجاهدين فى حمل السلاح وجلبه من الخارج، وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى دوائر الحكومة، وأن تُعيد إيطاليا جميع الأملاك التى تمت مصادرتها. وعندما فشل الاجتماع حاول الإيطاليون رشوته بالمال مقابل وقف القتال فرفض المختار فى إباءٍ(٣٥).

وبعد خوض عدة معارك، كان أهمها الهوارى والهويريرى، وقع المختار فى الأسر وجاءت الفرصة لجرازيانى ليكون البطل الذى نجح فى تدمير أسطورة عمر المختار، فكم تجرعت إيطاليا كأس الهوان نتيجة لسخرية الصحافة العالمية من فشلها العسكرى فى ليبيا، إذ كيف يعجز جيش أوروبى حديث بكل معداته عن التغلُّب على حفنة من البدو.

وعرض الإيطاليون على عمر المختار، بعد أسرِه، العفو الشامل مقابل التوقيع على نداء خطى للمجاهدين يدعوهم للكف عن القتال وتسليم أنفسهم وأسلحتهم، لكن المختار رفض وفضَّل الموت على أن يصدر منه مثل هذا النداء، فقد رد على جرازيانى «نحن الثوار سبق أن أقسمنا أن نموت كلنا الواحد بعد

الآخر ولا نُسلِّم أو نُلقى السلاح»[٣٦].

ويذكُر جرازيانى أثناء لقائه بالمختار أنه عثر على نظاراته فى أرض إحدى المعارك وبدا له أن فقدان هذه النظارات من ذلك الشيخ الطاعن فى السن ربما كان السبب الذى أدى إلى وقوعه فى الأسر، وعرض النظارات عليه فرد المختار "بأنه أضاعها فى معركة وادى السابتة"، فقال جرازيانى: "لقد تأكد لىَّ منذ اليوم الأول الذى عثرنا فيه على النظارات بأنك لن تلبث حتى تقع فى أسرى؟!"[٣٧].

وهناك ملحمة شعبية تغنت بها أحياء روما الشعبية بعد إعدام عمر المختار وعنوانها القبض على "متارى" (أى المختار) وتقول:

جرازيانى: انظر هذى نظارتك

متارى: أعطينها، أريدها

جرازيانى: كلا، غير ممكن

متارى: لكن هذه خدعة

جرازيانى: أصحيح؟! انتظر حتى أُقدمك للمحاكمة

وفى اليوم التالى

على مشهد من عشرين ألف شخص

هات فى سلوق موتة فأر

ذلك الشخص الذى كان يعيش على العدوان[٣٨]

مصر: مساندة الجوار

ولنتحرك قليلاً نحو الشرق لنرى كيف كان المشهد المصرى إزاء ذلك، فنجد مصر تلعب دورًا مهمًا ورئيسيًا فى مساندة حركة الجهاد الليبى.

ومن المعروف أن مصر كانت أثناء الغزو الإيطالى لليبيا تحت الاحتلال البريطانى، ولذا فإن الموقف المصرى الحكومى اتخذ شكلاً محايدًا من هذا

النزاع الدائر حيث عيَّن الإنجليز مأمورين أجانب بدلاً من المصريين على الحدود الغربية، وشُددت الرقابة على خفر السواحل لمراقبة حدود مصر الغربية، وبذلت الحكومة المصرية تحت ضغط الاحتلال كل السُبل لقطع الاتصال بين مصر وليبيا، كما مُنِع أهل برقة من دخول الأراضى المصرية وفُرِضت على الحدود رقابة صارمة لدرجة أن تعطلت التجارة بين طرابلس ومصر، وأُرغِمت كل قافلة على العودة بما تحمله من متاجر إلى ليبيا، وكان لهذا أثره فى أن قامت ثورة عنيفة على الوزارة المصرية تزعمتها الصحافة الوطنية وأتهمتها بالخيانة والفساد(٣٩).

وتطورت الأمور بعد عقد صلح لوزان ١٩١٢ بين تركيا وإيطاليا فأصبح موقف مصر حائرًا بين الوفاء بإلتزامات التبعية للدولة العثمانية وبين ما يفرضه الاحتلال البريطانى عليها من قيود(٤٠).

واقتضى وضع مصر أن تقف على الحياد تحت ضغط سلطات الاحتلال، ورغم أن مصر من الناحية القانونية كانت جزءًا من الإمبراطورية العثمانية إلا أنها من الناحية الفعلية كانت جزءًا من الإمبراطورية البريطانية(٤١).

ويُذكر أن حدود مصر الغربية لم تُحدَد تحديدًا قاطعًا حتى فرمان ١٨٤١ لم يُحدِد الحدود بدقة بين مصر وليبيا، ويذكر بعض المؤرخين أنه كانت هناك خريطة ملحقة بهذا الفرمان ولكنها فُقِدت فى حريق الإسكندرية عام ١٨٨٢، ولم تظهر مسألة حدود مصر الغربية إلا بعد الاحتلال البريطانى لمصر وبعد الاحتلال الإيطالى لليبيا(٤٢).

غير أن الأمر لم يكن بمثل هذه السهولة، فصحراء ليبيا هى إمتداد طبيعى للأراضى المصرية، ثم أن الروابط الدينية والعرقية تجعل من الصعب التفرقة بين عرب البادية المصرية وعرب طرابلس. وإزاء المقاومة الليبية سعت إيطاليا إلى تعديل الحدود الطرابلسية على حساب مصر حتى تكون مسيطرة على حركات السنوسيين على الحدود بين البلدين(٤٣).

ويبدو أن بريطانيا قد وافقت على إعطاء إيطاليا كل ما تريده فى ليبيا - أى تعديل الحدود المصرية الليبية - على حساب مصر، ولأن الشعب الإيطالى رأى أن مؤتمر فرساى لم يعط إيطاليا ما تريده فقد تمت إقالة حكومة أورلاندو فى يونيو ١٩١٩، وجاءت الحكومة الجديدة وأسندت وزارة الخارجية إلى تيتونى الذى حمل مطالب إيطاليا إلى المؤتمر بعد ما رأى ما حل بالوزارة السابقة، واستمر يتمسك بجغبوب، فقد توقفت كل آمال إيطاليا عند هذه الواحة المصرية ... المصيرية لإيطاليا[٤٤].

وقد ركز الإيطاليون كل همهم فى الاستيلاء على واحة الجغبوب باعتبارها المركز الرئيسى للسنوسية، فرغم كونها أراضى مصرية إلا أن إيطاليا أعلنت أن الجغبوب ملك لها وداخل أراضيها، وكانت تعتبر الاستيلاء على هذه الواحة بمثابة وسيلة للقضاء على الحركة السنوسية فهى مركز مهم للحركة كما يوجد بها ضريح السيد محمد بن علىّ السنوسى الكبير مؤسس الحركة، فكان أن أدخلت إيطاليا الواحة ضمن الحدود البرقاوية تبعًا لاتفاق ديسمبر ١٩٢٥ مع مصر، ونجحت فى احتلالها ١٩٢٦[٤٥].

وكان لسقوط الجغبوب فى أيدى الإيطاليين أثره فى إضعاف المقاومة الليبية التى كانت تجد فى الجغبوب ملاذًا ومأوى وموردًا لا ينضب من الدعم الواصل إليها عن طريق مصر، وبعد سقوط هذه الواحة فى أيدى الإيطاليين واصل عمر المختار القتال خاصةً بعد وصول جرازيانى إلى ليبيا فى مارس ١٩٣٠ حيث أغلق الزوايا السنوسية وصادر أموالها وأقام حاجزًا من الأسلاك الشائكة المُكهربة بين مصر وليبيا، وترتب على ذلك أن سقطت الكفرة فى يناير ١٩٣١[٤٦]، وكان لسقوطها أثر عظيم فى موقف عمر المختار ذلك أنه على إثر ضياع هذا المعقل الأخير استطاع جرازيانى إغلاق الحدود المصرية إغلاقًا كاملاً، ومنع وصول أية إمدادات للمناضلين[٤٧].

وقد ظهر موقف المصريين واضحًا فى الحملة التى شنتها الصحافة

المصرية لتدعيم المجهود العسكرى لمساعدة إخوانهم فى ليبيا، وظهرت لجان كثيرة لمقاطعة التجارة الإيطالية والإضرار بمصالح إيطاليا الاقتصادية فى مصر، واضطر عدد كبير من الإيطاليين إثر هذه الموجة الشعبية العدائية إلى مغادرة البلاد. وشكَّل المصريون جمعيات لحصر أسماء المحلات التجارية الإيطالية بمصر ونشر أسمائها بالصحف لمقاطعتها. كما تركزت الجهود أيضًا على سحب الأموال المصرية المودعة فى بنك روما على اعتبار أن إيطاليا تستغل هذه الأموال لشراء مؤن وغلال وإرسالها إلى طرابلس عبر الحدود المصرية، وأعرب الوطنيون عن مسئوليتهم بحكم الجوار والأخوة عن إغاثة طرابلس لأن سقوطها فى يد المستعمرين يعنى فقدان مصر جانب كبير من قوتها المادية والسياسية[٤٨].

ولا شك أن إعدام المختار كانت له أصداؤه الواسعة فى مصر وبخاصةٍ فى أوساط المثقفين الذين باتوا أكثر اهتمامًا بالقضايا العربية خاصةً فى دولة نشترك معها فى الجوار وهى ليبيا، فقد أُقيمت الصلوات على روحه[٤٩] ورثاه أمير الشعراء أحمد شوقى بقصيدة رائعة تخليدًا لذكراه، كما سبق وألقى قصائده لدعوة المصريين لمساندة إخوانهم الليبيين[٥٠].

عندما أُعلِنت الحرب العالمية الثانية نشط الليبيون فى مصر وعقد رؤسائهم اجتماعًا فى منزل محمد إدريس السنوسى فى الإسكندرية فى أكتوبر ١٩٣٩ للتفاوض مع الحكومة المصرية لتكوين جيش سنوسى للإشتراك فى تحرير ليبيا، وعندما أعلنت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا فى ١٠ يوليو ١٩٤٠ وجد الليبيون فى مصر فرصة سانحة لتحرير بلادهم واسترداد حقوقهم التى اغتصبها الإيطاليون[٥١].

وظهر اهتمام مصر بقضية ليبيا واضحًا عندما بدأ النظر فى إبرام الصلح مع إيطاليا ورومانيا وبلغاريا من حلفاء ألمانيا السابقين، وبذلت مصر قصارى جهدها لتسوية المصالح الليبية[٥٢].

وقد ساهم المصريون فى تدريب الليبيين فى البرلس والسويس والصحراء الغربية والفيوم، وبلغ عدد الذين تم تدريبهم من الليبيين فى مصر نحو ١٤ ألف من الجنود ومائة وعشرين من الضباط[٥٣].

هكذا لمسنا مدى التواصل والمساندة بين مصر وحركة الجهاد الليبى، الأمر الذى بدا واضحًا لإيطاليا حتى أن الملحمة الشعبية الإيطالية تذكر ذلك فى أبياتها فتقول:

انتهى العصيان وانتهى معه كل شئ
قُبض على متارى(*) وهو يُقاتل
وكان هذا مجدًا للسنيور جرازيانى
سمعته وهو يخاطبه صباح ذلك اليوم:
متارى، من ذا الذى أوقعك فى مثل هذه الخديعة؟
ارتبك متارى وظهرت عليه علامات الحيرة
وأجاب كما لو كان يُصدر أمرًا
"أمرتنى مصر الغامضة بأسرارها...
فرد عليه: ترى، هل قالت لك مصر أن تقتل
الجرحى كلهم، وتبقر بطون جنودنا
وتشحنها بالشعير، أيها اللعين؟[٥٤]

هكذا سخرت روما من مساندة مصر للمختار.

البُعد العربى

كانت المساندة المصرية هى التى أعادت للبشرى ذكريات عمر المختار فى مواجهة جرازيانى، لقد عاش البشرى بفكره وشعوره وحسه الوطنى تلك المرحلة المهمة من تاريخ مصر، ونعنى بها مرحلة تعريبها سياسيًا، تلك الظاهرة ألتى تُعد حقلاً نموذجيًا لتبين مدى التفاعل بين العروبة والإسلام، وكيف أدى تواصلهما الحميم من منطلّق قومى عربى إلى ضم أكبر قوة إلى العرب بل وجعلها مركز

الثقل بعد أن كان الامتداد المكانى للفكر القومى لا يتجاوز آسيا العربية[٥٥].

فإذا كان تعريب مصر اللغوى والثقافى والحضارى عامةً قد تم فى عهد التعريب الإسلامى بعد الفتح، إلا أن الفترة منذ بداية الثلاثينات حتى عام ١٩٣٦ تُعد فترة تكوينية خصبة من حيث تعريب مصر سياسيًا[٥٦].

فقد كانت اللغة العربية الواحدة إيذانًا بتغير كيفى أحدثته عملية التعريب، كما زودت فصحى العرب ثقافة الآخرين بفيض زاخر من المعارف[٥٧]، كما كان الفتح العربى إلى جانب الأفواج العديدة من الفاتحين واختلاطهم بغيرهم من سكان البلاد المفتوحة قد ساهم فى حركة التعريب[٥٨]. إلا أن حركة التعريب كانت فى أغلب الأحيان ترتبط أكثر ما يكون برابطة اللغة ورابطة الدين الإسلامى.

فقد ظلت مصر طيلة العصر الحديث بعيدة عن التطورات السياسية فى آسيا العربية نظرًا إلى خصوصية تكوّن شخصيتها الوطنية والدولية وطبيعة علاقتها الخاصة بالدولة العثمانية ودول أوروبا. إلا أن الأمر تغيَّر مع بداية الثلاثينات رغم توَهُم البعض بأنها فترة ذات طابع خاص، حيث وصفها هؤلاء بأنها مرحلة غريبة وبلا هدف فى تاريخ مصر، فعندما تنظر إليها وأنت واقف على أعتاب الأربعينات فإنها تبدو سنوات عقيمة فكل من السياسة والأدب قد ضلّوا طريقهم ...

ولعل الصورة الأكثر وضوحًا وصدقًا هى التى لا يراها هؤلاء، وهى أن هذه السنوات تُمثِل على المستويين العربى والمصرى معًا "الفترة التكوينية الجنينية التى أخصبت فى رحمها بذور التحولات والاتجاهات الجديدة التى ستسود فترة ما بعد الحرب مُعبِّرة عن ميلاد التوفيقية الجديدة فى الفكر العربى[٥٩].

وكانت دعوة المفكر ساطع الحصرى لتأسيس أمة عربية جديدة غير مرتبطة بالضرورة بمفهوم الإسلام[٦٠]. وتزامنت مع دعوة إبراهيم عبد القادر المازنى الذى دعا إلى الفكرة العربية من مُنطلَّق واقعى سياسى، حيث رأى أننا أحطنا

قوميتنا (مصريتنا) بسياج أشبه بسور الصين العظيم وأهملنا قوميتنا العربية التى (لو كانت وهمًا لا سند له من حقائق الحياة والتاريخ لوجَّب أن نخلقها خلقًا)[٦١].

الخطابات المفتوحة

ضمن هذه التحولات وقف عبد العزيز البشرى ليتأمل رسالة الأديب فى الشرق ويقول: "وما وقعت لىَّ كلمة الشرق هنا إلا تمثلت مصر أولاً وجمهرة البلاد العربية ثانيًا، أقول أن مهمة الأديب فى الشرق أن يفطن نفسه إلى بيئته أولاً ويشعرها أوفى الشعور بأنه إنما يعيش فى بلاده، فيها يدور الفكر ويجول التصور، ومنها يشتق التخيُّل ويستنزل الإلهام ويكون لنا - نحن المصريين - أدب مصرى، ويكون لسورية أدب سورى ويكون للعراق أدب عراقى، وهكذا، فإذا فرقت بين هذه الآداب بعض العوامل المحلية المختلفة من طبيعة البلاد ومناظرها وتاريخها ونحو ذلك، فلا بأس بهذا، فسيجمعها ذلك الطابع العربى العظيم"[٦٢]. ويقول فى موقع آخر: "على الأديب الشرقى أن يبعث من عواطف قومه كل كمين، ويستخرج من بواطن النفوس كل دفين... فيبعث الأدب الحق، ويبعث الشعور القومى لدينا جميعًا، اللهم أن الأمم العربية لتجد فى السعى إلى تحرير الأوطان، فمتى تسعى إلى تحرير الآداب، فلا يكون للغرب عليها من سلطان!!"[٦٣].

ألم تكن تلك دعوة من البشرى لتعريب الآداب وتعريب جهود تحرير الأوطان، لقد فطن هذا الأديب إلى مشاعر العروبة رغم أن أحدًا من الذين تناولوا سيرته وأدبه لم يتوقف عند هذه الحالة، حتى الذين تناولوا كتابه "قطوف" بالدراسة والنقد تحدثوا عن آرائه فى الحياة المصرية والعادات والتقاليد ولم تستلفت نظرهم هذه المقالات التى تقمص فيها شخصية المجاهد "عمر المختار"، ثم تقمص شخصية الجنرال الإيطالى "جرازيانى" للرد عليه، فها هو البُعد العربى نستشعره من خلال كلمات عمر المختار بقلم البشرى حيث كتب إلى جرازيانى

يُذكره كما يقول:

باليوم الذى جاؤك بىَّ وأنا مقرن فى الأصفاد، فتقدمت إلى حراسك أن يلقونى فى الطيارة، وسرعان ما حلقت بىَّ، تشق أجواز الجو حتى كادت تصك وجه الشمس ثم قُذف بىَّ من ذلك الحالق قذف النواة لا رحمة ولا شفقة(٦٤).

ولئن عاب أهل الدنيا طياريكم، معشر الطليان، بأنهم لا يحسنون إصابة الأهداف، لقد اضطرب هذا الحكم عليهم بين الجهل والتجنى فطياروكم أحسن الطيارين تسديدًا إلى المرامى وإصابةً للأهداف ما دامت القذيفة شيخًا فى حدود المائة، والهدف ظهر الصحراء(٦٥).

ولعلك أيها الماريشال الشجاع جدًا ساعة تقدمت بإعدامى على تلك الصورة قدرت أنى لن أتعذب أكثر من دقيقة واحدة فإننى كنت أجهل مصيرى، حتى إذا قذفوا بىَّ فى الجو خفق قلبى خفقة أو اثنتين ثم استشعرت صدمة، هل علمت خطرة البرق؟!

ثم لم أدر شيئًا ولم أحس شيئًا، حتى رأيتنى فى الجنة، بين الصديقين والشهداء، وحسُنَ أولئك رفيقًا(٦٦) .

ولعل القارئ يستشعر صِدق كلمات البشرى على لسان المختار، هذا الصدق إن دل على شئ فإنما يدل على منتهى التفاعل والإيمان بقضية هذا المجاهد العجوز.

كما أنه من المُلفِت فى الخطاب أن البشرى قد استخدم الخبر المتواتر أو الشائعة الشعبية التى تذكُر أن المختار قد أُلقى به حيًا من الطائرة، رغم أن الحقيقة أنه أُعدِم شنقًا فى سلوق أمام حشد غفير من الأهالى فى ١٦ سبتمبر ١٩٣١(٦٧).

ويبدو أن البشرى استخدم هذه الرواية الدارجة التى تأتى دائمًا فى سياق الحديث عن سياسة جرازيانى الذى كان بدون شك أكثر القادة خبرة بشئون

المستعمرات، ولكنه كان أيضًا أكثرهم قسوة وصرامة[٦٨].

ومن ذلك استخدامه للطائرات لاكتشاف عدو دائم الحركة خلال أراضى تُعد من أصعب المواقع من حيث وعورتها، كما استخدم الطائرات (كمحاكم طائرة)[٦٩] ، حيث كانت تقوم بإجراء محاكمات بواسطة هيئة محكمة خاصة تنتقل جوًا، حتى أصبح مألوفًا عندما تهبط طائرة فى أى مكان فى المخيمات أن ترتفع هتافات صائحة (المحكمة... المحكمة!!)[٧٠]. وكان جرازيانى فخورًا لابتكاره هذه الفكرة التى كتب عنها فى أوراقه: "بهذه الطريقة تنتقل المحكمة إلى أى مكان فورًا فتهبط العدالة من السماء"[٧١].

غير أن العدالة التى كان جرازيانى يدعيها كانت عدالة قلما تُراعى أصول التحقيق، لجمع الأدلة، كما أن وسائل الطعن في الأحكام التى كانت تصدرها معدومة، لأن الاستئناف لم يُنص عليه أصلاً فى هذه المحكمة الخاصة[٧٢].

كل هذه الأمور كان لها أصداء ترددت لمدة طويلة فى العالم العربى خاصةً فيما يتعلق بتنفيذ أحكامها بالإعدام عن طريق إلقاء المحكوم عليهم من الطائرات، تلك الأصداء التى دفعت البشرى لاستخدام هذه الرواية على لسان المختار.

ولم يُغفِل البشرى أن يوضح فى مقاله طبيعة تيار الجهاد الدينى الذى يُمثله الشيخ عمر المختار، فيقول على لسانه مخاطبًا خصمه الفاشستى عن السيد المسيح متسائلاً:

هناك يا صديقى سؤال يضطرب فى صدرى ولا يجد متنفسًا من جواب: لقد كنت أعلم وأنا من أهل الدنيا، وازددت يقينًا حين صرت إلى الآخرة، أن السيد المسيح عليه السلام، كان أكبر مظاهر رسالته الرفق والرحمة، والمحبة والسلام، والعفو عمن جنى، والصفح عمن أساء، ولقد كان عليه السلام، أول رسول لم يؤيَّد بمعجزة من عصف أو خسف، أوإغراق أو دمدمة، أو ريح عاصفة، أو رجفة قاصفة، وإنما كان يُبرئ الأكمه والأبرص بإذن الله[٧٣]. *وليس وراء هذه*

الرحمة رحمة، وليس أبلغ من هذا عطفًا على الإنسان، فهل من الفضائل المسيحية التى تتشدق بها أنت ومعشرك، والتى تزعمون أنكم ما شهرتم هذه الحرب إلا لتسوروها فى العالمين، هل من هذه الفضائل أن تمثلوا بشيخ مثلى هذا التمثيل؟!

لا والله، لقد برئ منكم المسيح الرحيم النبيل، وبرئت منكم الإنجيل!![٧٤].

ناقش البشرى أيضًا أبعاد الفكر الفاشستى فكانت كلماته وهو متقمص شخصية المختار عن رغبة الإيطاليين فى إستعادة ملك الرومان واحتلال أفريقيا، تُمثّل إدراكًا قويًا من جانب البشرى بالفكرة الاستعمارية التى استبدت بموسولينى الذى استهوته أسطورة البحر الأبيض المتوسط[٧٥] ومقولته: "إنه بحرنا" More Nostrum.[٧٦].

وأيضًا أسطورة أفريقيا التى وجد فيها موسولينى ضالته المنشودة لإثارة مشاعر مواطنيه، مُدعيًا على حد قوله:

"إن القدر هو الذى يدفعنا صوب هذه الأرض والقدر لا يستطيع أيًا كان أن يقف فى طرقه، كما أن أحدًا لا يستطيع أن يُثنى عزيمتنا الجامحة"[٧٥].

ولكن ما فعل الله يا ماريشال بإمبراطورية الرومان؟!

هكذا تساءل المختار أو البشرى، والذى توعد خصمه بعدالة الله الذى يُمهل ولا يُهمِل وأنه ليُملى للظالم، حتى إذا أخذه لم يُفلته.

وها هو عقاب الله ينزل على جرازيانى فيخاطبه المختار قائلاً: لقد بلغ من خذلان الله لكم أن تظل طائراتكم، وهى تُعد بالآلاف، جاثمة فى أفاحيصها(*) التى تُعد بالمئات، فى انتظار الطائرات البريطانية التى تصبحها وتمسيها كل يوم، حتى إذا أصلتها ضربًا أو تمزيقًا، وأوسعتها تدميرًا وتحريقًا، عادت إلى حظائرها وكأنها لم تُعان غزوًا، ولم تلاق عدوًا، أفتُراك يا ماريشال، قد تعهدت للإنجليز بأن تعينهم على تمرين طياريهم فى إصابة وتسديد المرامى، فنثرت لهم الطيارات فى كل مطار، ليتعلموا فيها الرماية فى كل ليل وفى كل نهار؟

ألا خبرني بعيشك؟ لماذا حشدت كل هذه الجيوش؟ وهي لا تضطلع من أعباء الحرب بأكثر من التسليم! ولماذا أقمت كل تلك الحصون؟ وهي لم تقم بأكثر من تفتيح الأبواب للغازي المُغير! ولم أرصدت كل هاتيك الموبقات الفواتك من آلات الحروب؟ إذ هي لم تصنع أكثر من أن تعد نفسها غنيمة للعدو باردة برود الثلج!

ثم ماذا كنت تصنع أنت، يا ماريشال؟

لم يسمع أحد قط أنك قمت بهجمة، أو تحركت لاتقاء صدمة أو أمددت فيلقًا رق حبله، أو انجدت جيشًا انهد حيله!(٧٨).

صدقني يا ماريشال - فنحن أهل الجنة لا نكذب أبدًا - صدقني إذا قلت لك أنك لو كنت ماريشالاً في رواية مسرحية وجرى في أحداثها بعض هذا الذي يجري في لوبيا، لكان لك من الأثر - في عالم الحقيقة - أكثر مما رأى العالم منك في هذه الحرب، إذ لم يكن أقل من أن يصدع الماريشال الممثل كرسيًا، أو يكسر طبقًا أو يُمزِّق، ولو بأسنانه، ستارًا، صدقني يا ماريشال، إنك لو كان في موضعك هر لصارع أو حمام لدافع وقارع، أو طفل لنضح، أو جديٌ لنطح!(٧٩).

ولم يفُت البشري، أو المختار، أن يواجه جرازياني سند إيطاليا ومعقل آمالها في ملك روما القديمة بالفشل الذي واجهه حتى وإن نجح في أسره وإعدامه. وحمَّله في النهاية تهنئة ساخرة إلى موسوليني قيصر الرومان العظيم!

وجديرٌ بالذِّكر أن خطابات المختار جاءت موقعة كما يلي:

جنة عدن في ٢ من المحرم عام ١٣٦٠ (٨٠).

وكان على المختار أن ينتظر ردًا من جرازياني الذي كان المُنَفِّذ المادي لعمليات الإبادة التي نزلت على رؤوس أهل المستعمرة حتى أصبح رمزًا لصلَف الاستعمار الإيطالي كله، هذا الرجل الذي تظهر عجرفته بكامل عنفها في وثيقة تتعرض لسيرته الذاتية يرجع تاريخها إلى عام ١٩٣٠، حيث يُنصِّب نفسه كرجل

القدر الذى يرتبط به مصير الأمة الاستعمارى، ويفتخر بكونه وُلِّد من أب لاتينى وأم رومانية، وبأن نزعته كانت ملَّكية منذ طفولته، كما أنه كان فاشيًا منذ ولادته... احتقر الخنوع والانحطاط بأنواعه[٨١].

كما إدعى بأنه وُلِّد رقيق العاطفة، تغلب عليه الرومانتيكية، ورغم ذلك استطاع أن يتحلى بالواقعية بصورة مطلقة، وبعد سنين من الحياة فى الحاميات افتتن بأفريقيا فاستحوذت على مشاعره وحررته من كل خمول ومهرته بما يُميِّزه من طباع وخصائل[٨٢].

هذا التفاخر والتباهى لا نجد له أثرًا فى خطاب جرازيانى، عندما تكشف لقادة الفاشست فى ميادين الحرب والسياسة، تلك الحقائق القاسية، فيصحو جرازيانى على الحقيقة المؤلمة ليتحسر قائلاً:

أما أفريقيا وما أدراك ما أفريقيا! واخيبتاه هى مناط الحلم العظيم.

لقد تكشف لنا نحن قادة الفاشست فى ميادين الحرب والسياسة جميعًا، تلك الحقائق القاسية الأليمة التى منها أننا لم نُخلق لحرب ولا لقتال، فقد طُبعنا على الفن الجميل، فنحن أدق الناس إذا حفرنا أو صورنا، نحن أجود الخلق إذا غنينا أو عزفنا، وأبرع العالمين إذا رقصنا أو قصفنا، وأمهرهم وعدنا فأخلفنا، وما لنا وراء ذلك بالحرب ولا بغير الحرب يدان[٨٣].

على أن الشيطان زيَّن لنا الفتح والاستعمار، ويسَّر لأنفسنا الحرب فى سبيلهما[٨٤].

وهكذا أبرز لنا البشرى مدى فهمه العميق لعقدة الاستعمار التى شكلت عنصرًا متلازمًا للفاشية، الذى امتد ليشمل ـ بطريقة أو بأخرى ـ سائر الحركات الفاشية الكبرى والتقليدية حتى الفاشية الايبيرية (الإسبانية)[٨٥].

وبالنسبة للسياسة الإيطالية فقد أصبحت فاشية الروح والطابع تشيد بجرازيانى وبروحه الرومانية للثأر، فيتحدث موسولينى عن برقة الخضراء

بأشجارها، والحمراء بالدم، وهى صيغ بلاغية واستعارة بديعية مُضللة تنُم عن مدى ثِقل الضغط الذى يُمارس على الرأى العام فى إيطاليا[٨٦].

ويمضى البشرى شارحًا على لسان جرازيانى كيفية استعمار ليبيا بقوله:

لقد صبحنا هؤلاء بكل ما عندنا من كل فاتك قاصف، ومُدمدِم عاصف وبكل ما يتطاير بالحمم، ويرمى عزيفه بالصمم، فسرعان ما سلموا واستكانوا، وسرعان ما خضعوا ودانوا، وبعد لأى أطبقنا على طرابلس، ثم لما يليها من صحراء لوبيا، حيث القوم أهل بادية، الشعير طعامهم والخيام مثواهم ومنامهم. وأما مسعدهم من السلاح فظبى السيوف وأسنة الرماح. فإذا كان فى أيدى بعضهم شئ من البنادق القديمة، فمما لا غناء فيه ولا أضحت له قيمة. وأما مركبهم إذا اضطربوا فى صحاريهم، فالإبل المهزولة تحمل معهم متاعهم وزادهم وعُدتهم وعتادهم. لقد أطبقنا على هؤلاء ثم على هؤلاء وصببنا عليهم من النار ما لا يثبت له الحديد المُصفى (الفولاذ) فكيف بالإنسان[٨٧].

وكم هو مذهل أن يكون هذا الشيخ المُعمم على أعلى درجة من درجات فهم المخطط الاستعمارى الفاشى الذى يحلم بأن يُحقق قيام "إيطاليا ما وراء البحار" الاكتفاء الذاتى والتكامل السكانى، فها هو لويجى فيدرزونى ـ وكان وزيرًا للمستعمرات فى العشرينات ـ يقول بأن "من أفضل الأعمال التى تم إنجازها بعد "الزحف على روما" كان إعادة احتلال ليبيا فى الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٣١ ـ حيث مثلت أهمية للاستيطان الإيطالى على أرض ليبيا بنقل أعداد ضخمة من عائلات المزارعين الإيطاليين إلى هناك "دفعة واحدة"[٨٨].

فها هو جرازيانى يقول فى خطابه:

ثم رمينا أهل هذه البلاد بكل متعطل فى بلادنا ومن لا يجد فيها إلى القوت سبيلاً، وكلما شام هؤلاء المرتزقة رقعة من الأرض تنطف ولو بالنزر من الماء وتُخرِّج حتى الرقيق من النبات، أجلوا أولئك المساكين عنها ودعوهم إلى بطن الصحراء!![٨٧].

ولأن البشرى كتب تلك الخطابات بعد عشر سنوات من إعدام المختار، فقد عرض فى خطابه السياسة التى انتهجتها إيطاليا فى المرحلة التالية، فقد خاطب بادليو الجنود فى اليوم التالى لإعدام عمر المختار شنقًا، حاثًا إياهم على عدم التراخى:

(واصِلوا الضرب... والضرب العنيف مادام يوجد عاصى واحد واقفًا على قدميه... فبذلك سينتهى أمر العصيان إلى الأبد فى فترة وجيزة) [٩٠]. فقد كانت روما تنظر منذ اليوم التالى لأحداث عام ١٩٣١ إلى أهداف أخرى وتستعد لبلوغها، وليبيا بالنسبة للأطماع الإمبريالية الفاشية لم تعُد سوى خطوة أولى على سلم برنامج أعظم يتضمن البحر الأبيض المتوسط[٩١].

فيقول جرازيانى فى خطابه:

إذًا فنحن دولة عظيمة، لا تقل عن أعظم دول الأرض فى البأس والسلطان. فليت شعرى لماذا لا ننتضى السيف، ونمضى، على اسم الإمبراطورية الرومانية، غازين فاتحين، ذات الشمال وذات اليمين؟!

تُرى ما الذى يعوزنا لنكون كذلك؟ وهذه جيوشنا المُدرَّبة على خير الأساليب العسكرية، تُعد بالملايين، وقد زودت بأكفى الأسلحة وأمضاها فى الحروب الحديثة. وهذه طياراتنا إن شئنا حجبنا بها وجه الشمس عن العالم، وهذه أساطيلنا تُغطى ثلج البحار، غادية رائحة حتى أضحى البحر المتوسط بفضلها، بحيرة إيطالية، لا يدافعنا عن سلطاننا فيها إنسى ولا جان[٩٢].

أما باقى الحلم الرومانى فقد عُقِّد الأمل فى تحقيقه بسيف داعيكم جرازيانى وعسكره الذى لم يتهيأ مثله عُدةً ولا عددًا لا للإسكندر الأكبر، ولا لهانيبال، ولا لبونابرت[٩٣].

إذًا فلنفتح مصر حالاً، ولنسلك منها فورًا إلى السودان، والملتقى مع دوق داوست فى حدود الحبشة بمشيئة الدوتشى لا بمشيئة اللّه[٩٤].

هذا الصلَّف والتجبُّر والغرور سرعان ما انهار فقد تبخر حلم غلاة الوطنيين فى أن يحقق قيام "إيطاليا ما وراء البحار" حلاً لمشاكلها وفى نهاية هذا التسابُق المحموم الطويل، لم يتبق لهم إلا الحسرة على عدم التوقف فى الوقت المناسب، خاصةً وأن الاستعدادات الدفاعية والعسكرية فى برقة بالذات قد اتضح إبان الحرب العالمية الثانية ضعفها وعدم قدرتها على الصمود وصد هجمات القوات المُعادية(٩٥).

وإذا كان ما تقدم تقييم لواحد من المتخصصين بدراسة المد الفاشى فى شمال أفريقيا، فإننا نرى صداه واضحًا فى ذهن البشرى حيث يتمثل جرازيانى قائلاً:

فأما شمالها، فهذه لوبيا قد طارت، وهذه بنى غازى قد طاحت، وهذا طريق النصر الذى عبدناه لاجتياح مصر، لقد أضحى لنا طريق الهزيمة والفرار! وربما سلمت طرابلس قبل أن يصل إليك هذا الكتاب، وأما ملكنا الكبير فى إريتريا(٩٦) والحبشة والصومال فقد تمزق ملكنا فيه شر تمزيق!!

أرأيت، يا سيدى المختار، أن الحلم الرومانى إنما كان حقًا؟ على أننا نهب اليوم من نومتنا تيك أهوَل هبوب!

تقول لىَّ فى كتابك: أنك لو كنت ماريشالاً فى رواية تمثيلية، لكسرت على الأقل طبقًا، أو صدعت كرسيًا، أو قرضت بأسنانك ستارًا، ألا فأعلم، يا سيدى، أن اللَّه قد عقد لسانى فى هذه الحرب ورمى يدى بالشلل. وهيهات الفعل أو القول لأشل اليد معقود اللسان!

ثم يُشهِد البشرى جرازيانى على نفسه بقوله:

وأخيرًا، فإذا كانت هذه الأهوال الكارثة قد علمتنا، نحن معشر الفاشيست، شيئًا فقد علمتنا شيئًا واحدًا، هو أن الحرب ليست جيوشًا تزم الأفق، ولو زُوِّدَت بجميع الفواتك المهلكات، من مدافع وبنادق ودبابات، ولا هى أساطيل تزحم

نواصى البحار، ولا هى طيارات تسد جو السماء. إنما الحرب أولاً وأخر هى ... رجال!!(٩٧).

وختم جرازيانى خطابه بسؤاله عمر المختار: تلك بأنكم أهل دار سؤالهم مقضى، ودعاؤهم مستجاب. فأدع ربك أن يقبضنى ولكن على فراشى، فإننى لا أرى من العدل أن أموت كما يموت الجندى فى ميدان القتال!!

وكما أعتدنا من البشرى لا تخلو كتاباته من طرافة، فقد ختم خطاب جرازيانى بمخاطبة الأخير عمر المختار قائلاً:

وإذا تفضلت وكتبت إلىّ فعنوانى الجديد:

وادى لظى - جهنم

يُحفظ بشباك البوستة

١٧ يناير ١٩٤١(٩٨)

وإذا كان البشرى قد عبَّر بمقالاته عن صِدق إيمانه بقضية المجاهدين الليبيين، وأظهر إعجابه بشخصية المختار، فإنه ألمح أيضًا إلى اعتقاد جرازيانى ببطولة وصِدق عدوه.

ولم يكن ذلك من قبيل المبالغة الأدبية أو المشاعر الجياشة التى شعر بها تجاه المختار، فإنه مع قراءة تقارير الجنرال، لا يصعُب على المرء ملاحظة ما يكنه للمجاهد العجوز من شعور معقد جدًا.

فقد ظل جرازيانى يتساءل: لماذا يواصل أفراد المقاومة صمودهم، ويطرح السؤال على نفسه ليرد عليه بقوله: "أن عمر المختار لن يستلم أبدًا فهو فى وضع يُمكنه من الهروب، فالثائر العجوز يُفلت دائمًا بجلدته، وسوف يقاوم دون أن يفقد الأمل، ليس فى تحقيق انتصار يرفع من وضعه المادى والمعنوى، بل فى اللَّه لإيمانه بقضاء اللَّه وقدره ككل المسلمين(٩٧).

وفى تقرير آخر وصفه بأنه "كان موهوبًا، يتقد ذكاء وسرعة بديهة، كان غزير المعرفة بالدين، ويتمتع بالنشاط والصرامة، عاش فقيرًا، ورِعًا، ومتمسكًا بدينه"(١٠٠).

وهكذا يمكن تفسير هذا الشعور المُعقد بأنه شعور يمتزج فيه الحقد بالاعجاب، والاحتقار للبدوى بالحسد لما لقيه هذا المناضل من إجلال وإكبار فى كافة أنحاء العالم الإسلامى.

الهوية والانتماء

وأخيرًا فإن قراءة البشرى فى تلك المرحلة الثرية بحركات التحرر العربى تجعلنا نعترف بحقيقة أن فترة منتصف الثلاثينات حتى نهايتها مثّلت فترة التحول وظهور البُعد العربى واضحًا.

وإذا كان البعض يرى أن الإسلام كان إحدى الوسائط التى حملت مصر نحو علاقات أوثق مع شقيقاتها العربيات، إلا أنه من المنطقى أيضًا أن مصر قد شعرت بحريتها فى إتباع سياسة خارجية أكثر استقلالاً بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، وكان التقارب مع العرب آنئذ واحدًا من عدد من المسالك البديلة المتعددة المنفتحة أمامها(١٠١).

وإذا كان أحمد لطفى السيد قد كتب فى الجريدة عام ١٩١٣ أننا "نحن المصريين نُحب بلادنا ولا نقبل مطلقًا أن ننتسب إلى وطن غير مصر مهما كانت أصولنا حجازية أو تركية"(١٠٢). فإنه بات واضحًا بعد معاهدة ١٩٣٦ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية(١٠٣).

إذًا فهى الرجعة فى رحلة البحث عن الانتماء والهوية، من التحديق عبر المتوسط نحو "الذات الأخرى" الغربية المتفوقة ومحاولة التطابق معها فى الهوية، إلى مد البصر عبر سيناء نحو انتماء العروبة والإسلام بإتجاه إعادة اكتشاف الذات (أو النحن) المتأصلة الراسخة(١٠٤).

ولا يمكن إغفال أن اضطرابات العرب وثوراتهم المتكررة فى هذه الفترة كان لها الأثر الكبير الحاسم فى الرأى العام المصرى الذى أسهم فى نمو المنظمات العربية وتزايُد قوتها(١٠٥).

غير أنه من المؤكد أن القادة السياسيين لم يكونوا البادئين الحقيقيين بسياسة مصر العربية، فقد استجابوا فقط للضغوط التى أصبح تجاهُلها متعذرًا(١٠٦).

ومن الممكن إقتفاء أصول هذا التيار فى ظهور المثقفين الذين نشروا آراء اقتنع بها السياسيون فيما بعد، أو أُرغِموا على تأييدها.

وكان أولئك الذين شغلوا أنفسهم بالثقافة، ومنهم عبد العزيز البشرى، هم أوائل من أكدوا على ضرورة إحياء اللغة العربية وتطويرها إلى ما يتلائم وحضارة العصر الحديث(١٠٧).

وهكذا فإن الحدة الجدلية التى طُرِّحت بها مسألة العروبة فى الثقافة المصرية منذ أوائل الثلاثينات، دلت على أن هذه المسألة كانت مسألة هوية مصيرية وانتماء كيانى لابد من حسمها.

الهوامش

(١) شارك البشرى فى قضية العمامة والطربوش والرغبة فى التجديد من قبل أساتذة اللغة العربية الذين تطربشوا رغم أن التقاليد كانت تأبى على أستاذ العلوم الدينية واللغة العربية أن يتزيا بهذا الزى الإفرنجى. انظر: أنور الجندى: الشرق فى فجر اليقظة (صورة اجتماعية للعصر من ١٨٧١- ١٩٣٩)، الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.، ص ص ١٦٠- ١٦١ .

(٢) جمال الدين الرمادى: من أعلام الأدب المعاصر، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٦٤ .

(٣) آرثر جولد شميت: قاموس تراجم مصر الحديث، ترجمة: عبد الوهاب بكر، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ .

(٤) خير الدين الزركلى: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، جـ٤، بيروت، د. ت، ص ١٨ .

(٥) انظر: عبد العزيز البشرى: التربية الوطنية القاهرة، ١٩٢٨.

(٦) محمد عبد المنعم خفاجى: قصة الأدب فى مصر، جـ٥، طـ١، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٤٣ .

(٧) جمال الدين الرمادى: المرجع السابق، مجلد ٤، ص ص ٢٣٧، ٢٣٨ .

(*) مما يُذكر للبشرى أنه استوقفه ذات يوم أحد أبناء الريف فى الطريق وقدم إليه ورقة فيها عنوان، وطلب من الشيخ أن يدله عليه. ولكن البشرى وجد أن الخط ردئ بدرجة يصعُب معها أن يتعرف على تفاصيل العنوان وهنا أعاد الورقة إلى الفلاح قائلاً: "والله يا بنى أنا مش قادر أقرأ العنوان". فإذا بالفلاح يصيح فى وجهه غاضبًا: أُمال بس لابس عمة وموش عارف تقرأ؟! لوكان أى إنسان فى موقف الشيخ البشرى لغضب من هذا الموقف، أو ربما انصرف صامتًا ولكن البشرى رفع العمامة من فوق رأسه ووضعها فوق رأس الفلاح وهو يقول له: اتفضل أنت اقرأ بقى. (أحمد زكى عبد الحليم: الشيخ عبد العزيز البشرى .. ساخرًا، مجلة الهلال، ثقافية شهرية، فبراير٢٠٠٦، ص ١٦٩)؛ كما قيل أن البشرى عندما كان طالبًا فى الأزهر ذهب يومًا إلى بائع ليشترى غذاءه، ولم يكن معه إلا خمسة مليمات وهى لا تكفى إلا لشراء رغيف من الخبز، وعز على البشرى أن يأكل الرغيف دون آدام فاعطى البائع المليمات الخمسة وقال: اعطنى رغيف خبز. ومد الرجل يده بالرغيف وتعمد البشرى أن يفلته عند تناوله فسقط الرغيف فى وعاء مكشوف فيه سلطة لبن، فأراد البائع أن يُبدله له بغيره ولكنه قال له: "معلهش... معلهش آكله كده." وهكذا فاز البشرى بغموس دون ثمن. (جمال الدين الرمادى: صحافة الفكاهة وصانعوها، مذاهب وشخصيات، العدد٤٥، القاهرة،١٩٦٣، ص ٧٣) .

(٨) لمزيد من التفصيل حول الفكاهة فى الأدب كرسالة اجتماعية انظر: عوض الغبارى:

السخرية فى أدب الشيخ عبد العزيز البشرى، النقد الأدبى واتجاهات التفكير المعاصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، أبحاث المؤتمر العلمى الأول لقسم اللغة العربية، ٢٠٠٤ .

(٩) جمال الدين الرمادى: أدب البشرى، القاهرة، د. ت، ص ١٠٩ .

(١٠) محمد نبيه حجاب: عبد العزيز البشرى، الأديب الساخر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠ .

(١١) لمزيد من التفصيل حول النكتة والكاريكاتير انظر: الفكاهة وآليات النقد الاجتماعى، تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،٢٠٠٤، ص ص ٥٠- ٦٣ .

(١٢) جمال الدين الرمادى: من أعلام الأدب...، مرجع سابق، ص ٧٠ .

(١٣) الكاريكاتير، جذوره تاريخية، الفكاهة وآليات النقد الاجتماعى...، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(١٤) نقولا زيادة: تاريخ ليبيا الحديث، القاهرة، ١٩٥٨، ص١١١ .

(١٥) عبد الله عبد الرازق: مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠٩ .

(١٦) زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٠٦ .

(١٧) قدرى قلعجى: ثمانية من أبطال الحرب، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦٠ .

(١٨) عقيل بريار وآخرون: دراسات فى التاريخ الليبى (١٩١١- ١٩٤٣)، جـ٢، ص ٢٥٥ .

(١٩) أحمد شلبى: موسوعة التاريخ الإسلامى، جـ٤، طـ٧، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٨٦ .

(٢٠) مجيد خدورى: ليبيا الحديثة، ترجمة: نقولا زيادة؛ ناصر الدين الأسد، بيروت، ١٩٦٦، ص ص ٢١٩- ٢٢٠ .

(٢١) من هذه المراسيم مرسوم ١٧ أكتوبر ١٩١٢ الذى طلبت فيه إيطاليا من الليبيين قبول الحكم الإيطالى مع احتفاظهم بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، المختار الطاهر كرفاع: الحركة العمالية فى ليبيا ١٩٤٣- ١٩٦٩، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية الليبية، ٢٠٠٠، ص ص ٢٠-٢١ .

(٢٢) أينزو سانتاريللى: الفلسفة وراء إعادة احتلال ليبيا (١٩٢٢- ١٩٣١) عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشى لليبيا، ترجمة: عبد الرحمن العجيل، تقديم: عقيل بريار، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، سلسلة الدراسات المترجمة، الجماهيرية الليبية، ١٩٨٨، ص ٤٠ .

(٢٣) نفسه، ص٤٩ .

(٢٤) رودولفو جرازيانى: إعادة السلام إلى برقة، ميلانو، ١٩٣٢، وصدرت ترجمة لهذا الكتاب باللغة العربية بعنوان: "برقة الهادئة" انظر سانتاريللى: المرجع السابق، ص ٥١ .

(٢٥) نفسه، ص ٥٥ .

(٢٦) نفسه، ص ٥٦ .

(٢٧) المرجع السابق، ص ٥٧ .

(٢٨) نفسه.

(٢٩) تقرير من جراتزيانى إلى بادوليو، المحفوظات التاريخية وزارة أفريقيا الإيطالية، انظر: جورجوروشا: قمع المقاومة فى برقة ١٩٢٧- ١٩٣١، عمر المختار، منشورات مركز جهاد الليبيين، د. ت، ص ١٩٥ .

(٣٠) قدرى قلعجى: نفس المرجع، ص ٦٢ .

(٣١) نفسه، ص ٦٣ .

(٣٢) عقيل بريار: دراسات فى التاريخ الليبى، مرجع سابق، ص ٢٢٨ .

(٣٣) حسن علىّ خشيم: صفحات من جهادنا الوطنى، ط١، ١٩٧٢، ص ٧٢ .

(٣٤) لمزيد من التفصيل انظر: جورجو روشا: العمليات فوق الجبل، عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشى لليبيا، ص ص ٧٠، ٨٥ .

(٣٥) حسن علىّ خشيم: المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٣٦) قدرى قلعجى: نفس المرجع، ص ٧٨؛ نقولا زيادة: نفس المرجع، ص ١١١ .

(٣٧) نفسه ، ص ٨٠ .

(٣٨) عقيل بريار: إعادة الاحتلال الفاشى لليبيا، ص ٢٩٨ .

(٣٩) جمال زكريا قاسم: موقف مصر من الحرب الإيطالية الليبية ١٩١١- ١٩١٤، كتاب ليبيا فى التاريخ، الجامعة الليبية، ص ٣٣٧ .

(٤٠) محمد فؤاد شكرى: السنوسية دين ودولة، القاهرة، ١٩٤٨، ص ١٤٣ . ولمزيد من التفصيل حول موقف الحركة الوطنية المصرية من الاستعمار الغربى للمغرب انظر: يونان لبيب رزق؛ محمد مزيَّن: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، تاريخ المصريين، العدد٣٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠ .

(٤١) عبد اللّه عبد الرازق: المرجع السابق، ص ١٢١ .

(٤٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٣٨ .

(٤٣) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى ١٩٢٤، ط١، القاهرة، ١٩٢٨، ص ص ٦٩- ٧٠ .

(٤٤) محسن محمد: سرقة واحة مصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١٥، ٣٥ .

(٤٥) لمزيد من التفصيل انظر: محمد الطيب الأشهب: برقة العربية أمس واليوم، القاهرة، ١٩٤٨؛ عبد الله عبد الرازق: المرجع السابق، ص ٣٩٠ . ولمزيد من التفصيل حول مسألة الحدود الغربية واقتراحات لحل أزمة الجغبوب، انظر: أحمد شفيق: حوليات

مصر..، مرجع سابق، الحولية الثانية ١٩٢٥، ص ص ٤٦٣- ٤٦٥ .

(٤٦) جورجو روشا: نفس المرجع، ص ١٩٩؛ شوقى الجمل: دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث، القاهرة،١٩٨٤، ص ٣٩١ .

(٤٧) عبد الله عبد الرازق: المرجع السابق، ص ١٤١ .

(٤٨) الطيب الأشهب: المرجع السابق، ص ص ٢٨٣- ٢٨٤ .

(٤٩) جلال يحيى: تاريخ المغرب الكبير، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦٦٧ .

(٥٠) محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، جـ١، القاهرة، ص ص ٣٥ - ٣٦ .

(٥١) عبد الله عبد الرازق: نفس المرجع السابق، ص ص ١٤١، ١٤٢؛ لمزيد من التفصيل عن الحروب على حدود مصر، انظر: محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، طـ٢، القاهرة، ص ص ١٥٨- ١٦٧ .

(٥٢) عبد الله عبد الرازق: المرجع السابق، ص ١٤٥ .

(٥٣) شوقى الجمل: المرجع السابق، ص ٣٩٢ .

(*) أى المختار.

(٥٤) الاحتلال الفاشى لليبيا، ص ص ٢٩٧- ٢٩٨ .

(٥٥) محمد جابر الأنصارى: تحولات الفكر والسياسة بمصر ومحيطها العربى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١١٦ .

(٥٦) نفسه، ص ١١٧ .

(٥٧) محمد عمارة: العرب يستيقظون، فجر اليقظة العربية، طـ ٣، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٤٤ .

(٥٨) جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص ٧٥ .

(٥٩) محمد عفيفى: دراسات فى تاريخ الفكر المصرى، الجذور التاريخية للفكرة المتوسطية فى مصر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٨ .

(٦٠) محمد جابر الأنصارى: تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠- ١٩٧٠، عالم المعرفة، العدد ٣٥، الكويت، ١٩٨٠، ص ص ٢٥، ٢٦ .

(٦١) شوقى ضيف: الأدب العربى المعاصر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٦٤ .

(٦٢) محمد عبد المنعم خفاجى: نفس المرجع السابق، ص ٥٤ .

(٦٣) نفسه، ص ٥٥ .

(٦٤) عبد العزيز البشرى: قطوف، تقديم: طه حسين، كتاب مفتوح من عمر المختار إلى الماريشال جرازيانى ، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٦٥ .

(٦٥) نفسه، ص ٦٦ .

(٦٦) نفسه، ص٦٧ .

(٦٧) قدرى قلعجى: المرجع السابق، ص ٨٣؛ زاهية قدورة: المرجع السابق: ص ٤٣٩ .

(٦٨) عقيل بريار: عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشى...، مرجع سابق، ص ٤٩ .
(٦٩) شوقى الجمل: المرجع السابق، ص ٣٧٦ .
(٧٠) جورجو روشا: المرجع السابق، ص ١٩٨ .
(٧١) جرازيانى: عودة السلام إلى برقة، مرجع سابق، ص ١٥١ .
(٧٢) شوقى الجمل: المرجع السابق، ص ٣٧٦ .
(٧٣) البشرى: قطوف، مرجع سابق، ص ٦٧ .
(٧٤) نفسه، ص ٦٨ .
(٧٥) محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٢١ .
(٧٦) سانتاريللى: المرجع السابق، ص ٣٨ .
(٧٧) نفسه، ص ٤٠ .
(*) المقصود بها هنا حظائر الطائرات.
(٧٨) البشرى: المرجع السابق، ص ٧٠ .
(٧٩) نفسه، ص ٧١ .
(٨٠) نفسه.
(٨١) سانتاريللى: المرجع السابق، ص٥٠ .
(٨٢) نفسه، ص٥١ .
(٨٣) البشرى: المرجع السابق، ص ٧٤ .
(٨٤) نفسه، ص ص ٧٣، ٧٤ .
(٨٥) سانتاريللى: المرجع السابق، ص ٢٦ .
(٨٦) نفسه، ص ٥٢ .
(٨٧) البشرى: المرجع السابق، ص ص ٧٤، ٧٥ .
(٨٨) سانتاريللى: المرجع السابق، ص ٢٥ .
(٨٩) البشرى: المرجع السابق، ص ٧٥ .
(٩٠) نقلاً عن خطاب بادوليو، باولو مالنيزى: أرض الميعاد، ميلانو، ١٩٦٨؛ سانتاريللى: المرجع السابق، ص ٥٢ .
(٩١) نفسه، ص ٥٥ .
(٩٢) البشرى: المرجع السابق، ص ٧٦ .
(٩٣) نفسه، ص ٧٧ .
(٩٤) نفسه، ص ٧٨ .
(٩٥) سانتاريللى: المرجع السابق، ص ٥٥ .
(٩٦) البشرى: المرجع السابق، ص ٧٨ .

(٩٧) نفسه، ص ٧٩ .

(٩٨) البشري: المرجع السابق، ص ٨٠ .

(٩٩) جورجو روشا: المرجع السابق، ص ٢٠٨ .

(١٠٠) سانتاريللى: المرجع السابق، ص ٥٣ .

(١٠١) محمد جابر الأنصارى: تحولات الفكر والسياسة بمصر، مرجع سابق، ص ١١٨ .

(١٠٢) أحمد لطفى السيد: مصريتنا، يوليو ١٩١٣ .

(١٠٣) جمال عبد الناصر: الميثاق الوطنى، مايو ١٩٦٢؛ الأنصارى: تحولات الفكر والسياسة فى الشرق، مرجع سابق، ص ٩٦ .

(١٠٤) نقلاً عن الميثاق الوطنى؛ المرجع السابق، ص ٩٦ .

تبنى فكرة البُعد العربى المفكر الأنصارى الذى تساءل هل هى صدفة أن يتبلور تنظيم الضباط الأحرار والجيش المصرى متجه إلى فلسطين عبر سيناء (ومتراجع عنها) عام ١٩٤٨، وأن يُحقق جيل الثورة أكبر نصر استراتيجى له على مشارف سيناء بتأميم القنال ورد الحملة الغازية القادمة من الغرب عبر المتوسط فى ١٩٥٦؟ وأن تمد مصر يدها إلى سوريا ١٩٥٨ عبر هذه الصحراء ورغم العقبات القائمة وراءها (إسرائيل) بل تحديًا لها؟ وأن يتلقى جيل الثورة أكبر هزيمة فى حياته فى صحراء سيناء وأن ينبه جيشه فيها تحت لهب حارق؟ كى لا يجرؤ جيل مصرى آخر على هذا التطلع الخطير عبر سيناء. وأن تشن مصر حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتعبُر على سيناء ولو عشرة أميال؟؟

الأنصارى: تحولات الفكر فى الشرق، مرجع سابق، ص ص ٩٧، ٩٨ .

(١٠٥) الأنصارى: تحولات الفكر بمصر، مرجع سابق، ص ١١٨ .

(١٠٦) نفسه، ص ١١٩ .

(١٠٧) نفسه.

من تراث الرواد

مصر عند مفرق الطرق
١٧٩٨ - ١٨٠١

محمد شفيق غربال

مصر عند مفرق الطرق
١٧٩٨ - ١٨٠١
(المقالة الأولى)
ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية

كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية

تمهيد :

بلغت مصر فى السنوات من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ مفرق الطرق ، فقد ختم الاحتلال الفرنسى فى تلك السنين عهداً من تاريخها ومهد لعهد آخر ؛ لعهد محمد علي وخلفائه .

وقد خلف فرنسيو حملة بونابرت - من علماء ورجال حرب وسياسة وإدارة - الشىء الكثير عن مصر كما وجدوها ، ويستطيع الباحث فى تاريخ مصر العثمانية أن يصور لنفسه - بواسطة ما خلفه الفرنسيون - مصر فى ختام العهد المملوكى العثمانى وأن يتدرج بأبحاثه من ذلك الموضع إلى موضع سابق له حتى يصل للفتح العثمانى نفسه . كما أن الباحث فى تاريخ مصر الحديثة لا يجد موضعاً يبدأ منه عمله خيراً من ذلك الموضع ، وهو لا يستطيع بغير ذلك أن يدرك مدى التطور الذى حدث فى القرن التاسع عشر .

وسنحاول فى هذه المقالة وأخواتها تصوير مصر عند مفرق الطرق ، وأن يكون هذا التصوير عن طريق عرض طائفة من الوثائق الأصلية عرضاً مصحوباً بالشرح الوافى ، والتحليل الدقيق .

التعريف بحسين أفندى وأجوبته :

لما تولى الفرنسيون حكم مصر كان مما اهتموا به أكبر اهتمام أن يعرفوا طرق حكمها، ونظم أرضها وجباية أموالها حرص على هذا رجال الإدارة منهم كما حرص عليه العلماء ، فمن الأولين بوسيلج Poussielgue مدير المالية ، أو

كما عرفه المصريون إذ ذاك "بوسليك " مدير الحدود ، ثم خليفته فى الإدارة المالية استيف Estève، ومن الآخرين لانكريه lancret وجيرار Girard المهندسان وعضوا المجمع المصرى .

وقد عانوا فى هذا السبيل أشد العناء. وذلك أنه عند قدوم بونابرت غادر البلاد الباشا العثمانى، وصحبه فى فراره الروزنامى، كبير الإدارة المالية، وقد أدى هذا الفرار وسقوط الحكومة القائمة، وهزيمة المماليك إلى شئ كثير من اختلال الأحوال واضطراب الأمور. هذا إلى أن جل المباشرين للشئون المالية، وبخاصة الأقباط منهم ، كانوا حريصين على أن لا يفضوا بما عندهم من أسرار مهنتهم، فهم – من جهة – لم يطمئنوا بعد إلى استقرار الأمر للفرنسيين، وهم – من جهة أخرى – يريدون بقاء تصريف هذه الشؤون فى أيديهم. وقد روى استيف نفسه أنه لما تملكه اليأس من فرط مراوغتهم تحايل حتى جمع عددا منهم فى منزله، وأغلق الأبواب وأبقاهم فى منزله فى الأسر ثلاثة شهور اضطروا فى خلالها إلى أن يقدموا له بيانا دقيقا بما هو مربوط على البلاد من أنواع الأموال بلداً بلداً[١].

ولكن استيف وأقرانه لم يلقوا من بعض شيوخ القاهرة ، وكبار أهل الديوان كل هذا الاعنات ، واستطاع لانكريه بفضلهم أن يضع مقالته فى نظام ضرائب الأرض الزراعية وحكومة بلاد الأرياف المنشورة فى كتاب وصف مصر[٢]، كما استفاد منهم استيف فى تحرير مقالته المستفيضة فى مالية مصر من الفتح العثمانى إلى الفتح الفرنسى المنشورة فى نفس الكتاب [٣] .

وكان ممن أعان استيف بكل ما يعلم حسين أفندى من رجال الروزنامة – فأجاب على الأسئلة التى وجهها إليه ، ونظم إجاباته فى ستة عشر بابا ، وكان هذا فى ١٣ محرم سنة ١٢١٦ أو أواخر مايو سنة ١٨٠١ أى قرب انتهاء العهد الفرنسى .

وهاك بيان هذه الأبواب كما وردت فى الأصل :

الباب الأول : فى تعريف القاهرة (وبعبارة أصح باشوية مصر) ونظامها وأمرائها ، الباب الثانى : فى تعريف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم ، الباب الثالث فى تعريف الأوجاقات السبعة وأسمائها ، الباب الرابع فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره ، الباب الخامس فى تعريف الأفندية وخدمتهم ، الباب السادس فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية، الباب السابع فى تعريف التزام الملتزمين ، الباب الثامن فى تعريف الأراضى ووضع يد الملوك عليها ، الباب التاسع فى تعريف البلاد وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم ، الباب العاشر فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام ، الباب الحادى عشر فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى ، الباب الثانى عشر فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شئ ، والآن قدره أى شئ ، الباب الثالث عشر فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وقدره ، الباب الرابع عشر فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى ، الباب الخامس عشر فى تعريف المواريث وما يخص بيت المال ، الباب السادس عشر فى تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه (وهى متنوعات أغلبها تاريخى) .

وتقع هذه الأبواب فى ٧٥ صفحة فى مجلد مخطوط بقلم معتاد محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٥٢ فى فهرس التاريخ. وقد أخطأ محرر الفهرس فبدلا من أن يقول إنها الأجوبة التى أجاب بها حسين أفندى استيف خزينة دار الجمهورية وضع لفظة " أساقفة " بدلا من استيفو الموجود بالأصل. وقد بينا أرقام الصفحات الأصلية داخل أقواس. هذا وقد كتب على المجلد ما يفيد أنه اشترى من تركة المرحوم قدرى باشا وأضيف فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩ .

وينتسب حسين أفندى صاحب هذه الأجوبة إلى الروزنامة – وقد تولاها فعلا

فى أيام الاحتلال الفرنسى دون أن يتلقب بلقب روزنامى مصر (٤) . والروزنامى – كما قال حسين أفندى – يجب أن (يكون عاقلا مسلماً وهو وكيل عن السلطان فى الأموال الميرية .... وهو الذى يرد المشورة على الباشاوات فى كامل الأمور الصالحة (٥)) – وهو رئيس أفندية الروزنامة التى " رتبها السلطان سليم ترتيباً عظيماً وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس " ، وقد مكن السلطان الأفندية فى وظائفهم " ومن بعدهم فى ذرياتهم ومماليكهم إن كانوا يكونوا أهلاً إلى صنعة الكتابة، ولا يقع فيهم تغيير ولا تبديل إلا بالموت أو بخيانة ظاهرة، وكل من مات منهم يدفع أتباعه الحلوان إلى نائب السلطان ويمكنون فى ذلك بالحلوان الذى يدفعونه " (٦). ووصفهم استيف فى مقالته فى مالية مصر بأنهم كانت لهم مكانة بين قومهم، وأنهم بلغ بهم الحرص على سرية أعمالهم أن ابتدعوا خطاً لكتابة حسابهم لا يمكن لغيرهم قراءته(٧). ثم أضاف إلى ذلك أن الشرقيين كانوا يباهون بما أوتى أفندية الروزنامة من الاطلاع ولين الجانب. أما عن أصلهم فقد لاحظ استيف أن أكثرهم كان من المماليك، وأنهم كانوا عادة يعدون مماليكهم لتولى وظائفهم (٨). هذا وفى أكثر من موضع فى الجبرتى نجد ما يؤيد قول استيف عن اشتغال الأفندية بالعلم من معقول ومنقول.

يخطئ إذن من يتوهم أن الإدارة العليا لمالية مصر كانت فى يد الأقباط ، والواقع – كما سنرى – أنه لم يكن بالروزنامة من غير المسلمين إلا ثلاثة صيارف من اليهود . ولم يأت اتصال الأقباط بالمالية إلا عن طريق اشتغالهم بالجباية فى بلاد الأرياف ، وبمباشرتهم لحصص الأمراء من المماليك ، وبالتزام موسريهم ببعض الاحتكارات الحكومية .

قلنا إن حسين أفندى تولى عمل روزنامى مصر أثناء الاحتلال الفرنسى ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن الروزنامة – كما وصفها هو فى أجوبته – بطل عملها أثناء ذلك الاحتلال ، وقد عهد الفرنسيون ببعض اختصاصها إلى لجنة من خمسة من أعضاؤها المصريون الشيخ المهدى وحسين أفندى والمعلم فلتاؤوس (٩) .

ولا نستطيع الآن التحقق من تاريخ حسين أفندى بعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، وليس لدى ما يثبت - أو ينفى - أنه هو نفس حسين أفندى الذى تقلد الروزنامة فى عهد محمد على ، ثم بلغ منصب الدفتر دارية فى جمادى الثانية من سنة ١٢٢٢ ، ثم نقم عليه الباشا أموراً فأمر بضربه وتجريده من وظيفته وكان ذلك فى عام ١٢٢٨ (١٠).

تحليل أجوبة حسين أفندى :

من يحقق النظر فى هذه الأجوبة ثم ينتقل لدرس مقالة استيف فى مالية مصر ولمطالعة الحوادث كما سجلها الجبرتى لا يمكنه إلا أن يلاحظ أن حسين أفندى إما أنه كان شديد الغفلة أو أنه تعمد فى وصفه أن ينحو نحو التقرير النظرى فقط ، وذلك لأنه تجنب تفصيل الواقع تجنباً يكاد يكون تاماً - اللهم إلا فى موضع أو موضعين اضطره السائل فيهما إلى أن يتحدث عن بعض ما أحدثه الأمراء المماليك فى أيامه من الحوادث ، وبذلك لا نكاد نلمس فى أجوبته أى أثر لما كان سائداً من الاضطراب والعسف ، من غصب الأقوياء وضياع الحقوق واختلال السجلات والمقاييس والسكة مما سنتبينه كله واضحاً عند ما نعرض فى مقالتنا الثانية لمقالة استيف فى مالية مصر .

لم يصدر هذا عن غفلة فحسين أفندى كان من رجال الروزنامة ، وكان على رأسها أيام الفرنسيين فهو على تمام الاتصال بما هو واقع . إنما صدر هذا عن رغبته فى الإجابة على الأسئلة التى وجهت إليه بوصف ترتيب الديار المصرية كما رسمه السلاطين ، وكما يجب أن يكون لا كما عبثت به حوادث الزمان .

ولهذا النحو من وصف النظم قيمته ، إذ هو يدلنا من جهة على نوع الكمال الذى كان ينشده الواضعون ، ويبعثنا - من جهة أخرى - على استقصاء أسباب قصور الناس عن بلوغه، أو بعبارة أخرى أسباب ابتعاد الواقعى عن القانونى . هذا إلى أن أجوبة حسين أفندى تصور لنا ما كان يعرفه أهل العلم عند نهاية العصر المملوكى العثمانى عن الأصول التاريخية لنظم ذلك العهد .

يعتقد حسين أفندى أن النظم التى وصفها كانت كلها مما رسم به السلطان سليم عند فتحه لمصر ، ثم يقرر أن السلطان سليم فيما رسم من النظم الخاصة بحيازة الأرض الزراعية وربط الأموال لم يكن مبتدعاً بل كان مقرراً لحقوق وخطط ترجع لعهد قديم جداً، لعهد استوزار فرعون لسيدنا يوسف عليه السلام.

أما أن ترتيب الديار المصرية كما جاء فى أجوبته كان من رسم سليم أو أى سلطان آخر ، فقد ثبت أن هذا لم يكن كذلك بل ثبت على العكس أن ظروف الأحوال كان لها فى إحداثه تأثير أكبر من تأثير التشريع السلطانى يتضح هذا أولاً فى المجلد الخامس من تاريخ ابن أياس الذى نشر أخيراً [١١] والذى يتناول الكلام على عهد نيابة خاير بك ، وهو أول من تولى النيابة عن السلطان العثمانى فى إدارة شؤون مصر. وتجد فى هذا الكتاب خاير بك يعالج المسائل بقدر جهده طبقاً لقواعد سياسية أساسية لا طبقاً لنظام موضوع . ويتضح هذا ثانيا فى بحوث العلامة سلفستر دى ساسى - فى تاريخ تطور حق ملكية الأرض الزراعية فى مصر - التى أعيد طبعها فى أيامنا فأصبحت بذلك أقرب منالا مما كانت[١٢] . وقد استطاع سلفستر دى ساسى أن يثبت بواسطة تحليل بعض الوثائق فساد ما زعمه بعض الباحثين من أن رعايا الدول الشرقية الاستبدادية ليست لهم حقوق مدنية . كما استطاع أن يكشف لنا عن جانب من ذلك التطور فى النظم الذى أشرنا إليه ، وإن كان كشفه هذا غير متصل الحلقات . ومهما يكن فقد أرشد الباحثين إلى الطريقة المثلى فى دراسة هذا الموضوع ، وهى الطريقة التى تقوم على قاعدتين : الأولى تحليل وثائق أصلية من عصور مختلفة (وقد فعل نفسه ذلك) ، الثانية موازنة ما حدث فى ممالك ظروفها مماثلة لظروف مصر كبعض ولايات الأمبراطورية الهندية مثلا (وقد نبه إلى ما فى هذه الموازنة من نفع) .

وأما ما ذهب إليه حسين أفندى عن تأصل القواعد التى قامت عليها السياسة المالية والإدارية فى هذه البلاد - وقد عبر عن هذا التأصل بنسبتها

لعهد وزارة سيدنا يوسف - فأمر يقره عليه البحث الصحيح. إذ أن هذه القواعد كانت مما عليه واقع الحال وظروف الحياة المصرية فى مختلف العصور.

وبعد فآخر ما نختم به هذا التحليل هو أن نشير إلى أن شقاء المصريين فى العهد المملوكى العثمانى يجعلنا ننسى حقيقة هامة هى أن من السلاطين والعظماء من كان راغبا أصدق رغبة فى إحقاق الحق وفعل الخير وتثبيت العدل. وقد قال حسين أفندى فى آخر كلامه عندما سئل عن انتفاع السلطان بملك مصر أن هذه المملكة جميعها ملكه وأنه لا ينظر إلى الانتفاع منها بل رتب مصرفها على قدر جبايتها وقرر أن ما فاض من الجباية يبقى لينفق منه فى عمارتها وما ينعم به على الناس .

مذكرة بالمراجع التى استعين بها فى التعليق على الأجوبة .

1. Estéve : Mémoire sur les finances de l'Egypte, depuis sa conquête par le Sultan Selym 1er jusqu' à celle du général en chef Bonaparte, par M. le comte Estève, trésorier général de Couronne, officier de la Légion d'Houneur, ex-directeur général des revenues publics de l'Egypte.

Description de I'Egypte. Etat moderne second edition. Paris 1822 tome. 12. pp. 41-248.

2-Estève : Compte rendu de I'Administration des finances Pendant l'etablissement des Français en Egypte.

بلا تاريخ (محفوظات كلية الآداب) .

3. Lancret : Mémoire sur le Systême d'imposition territoriale et sur l'adminstration des Provinces de l'Egypte, dans, les dernières du gouvernement des Mamlouks.

Description de l'Egypte. Etat Moderne.second éd. tome II. pp.461-571.

توفى لانكريه فى عام ١٨٠٧ قبل نشر مقالته وبهذا لم يتمكن من مراجعتها .

4. Deny: Sommaire des Archives turques du Caire. Le Caire 1930.

هذا وقد استعنا أيضاً ببعض مقالات أخرى فى كتاب وصف مصر وقد بيناها فى مواضعها .

٥ - الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . الطبعة غير الأميرية . ولكنا نحيل دائماً على السنين ورقم المجلد .

وقد استعنا أيضا بصبح الأعشى للقلقشندى (طبعة دار الكتب المصرية) والجزء الخامس من تاريخ ابن اياس (طبعة كاله وزميليه) وبحوث سلفستر دى ساسى التى أعاد نشرها المعهد الفرنسى للآثار الشرقية .

[١] هذا بيان الأجوبة عن السؤالات التى سأل عنها حضرة استيفو - خرينة دار الجمهور الفرنساوى - عن القاهرة وترتيبها ونظامها من حسين أفندى ، فأجابه عنها بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه لا بقوة فهمه، وأجابه بالانكسار ، وهذه السؤالات والأجوبة مرتبة على الأبواب الآتى ذكرها فيه ، وحرر ذلك فى ١٣ محرم افتتاح سنة ١٢١٦ .

الباب الأول

فى تعريف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها

السؤال الأول

عن نظام مصر حين دخل السلطان سليم : كيف كان نظامها ؟ فأجابه المذكور عن ذلك . حين دخل السلطان سليم وملك مصر ورتبها بترتيب عظيم وأبقى جميع الناس على ما هم عليه ورفع عنهم المظالم والحوادث التى كانت ابتدعتها دولة الجراكسة والتراتيب [٢] التى رتبها ويأتى ذكرهم فيما بعد ، وحين أراد التوجه من مصر أقام وكيلا عنه يحكم فى القاهرة المذكورة .

السؤال الثانى

عن الوكيل الذى أقامه ، فأجابه المذكور : إن الوكيل هو الباشا الذى يحضر إلى مصر فى كل سنة(١٣) من اسلامبول ، وهو الحاكم فيها بسائر الأحكام وأذن له بالختم والعلامة على جميع التمكينات التى يقع فيها التغيير بالبيع والشراء(١٤) ورتب له جنودا وكتخدا ومهرداراً وخزنداراً وترجماناً ذا فهم وفصاحة ورئيس ديوان وأغاوات ، وجعل مسكنه بالسرايا التى هى داخل قلعة مصر] ورتب له أيضاً [ديوان أفندى (١٥) .

السؤال الثالث

من أين كان إيراد الباشا وعوائده ، فأجابه المذكور أن حضرة السلطان سليم رتب له إيراداً وعوائد معلومة على أصناف البهار فى كل فرق [٣] بن أربعمائة فضة ، وعوائد على الأمراء والصناجق وقت تلبيسهم ، وعلى كشاف الولايات وقت توليتهم وعلى الجمارك مثل ديوان إسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة ، وعوائد على أمين البحرين وأمين الخردة وعلى الضربخانة وعلى أرباب المناصب ، وجعل [له] حلوان بلاد الأموات ، وربط عليها أموالا أميرية فى كل سنة تدفع إلى ديوان السلطان ، وقدرها خمسمائة وستة وخمسون كيساً مصرياً (١٦) .

السؤال الرابع

من أين كان إيراد كتخدا المذكور (أى كتخدا الباشا) فأجابه أن عوائده كانت على الجهات المذكورة قبله بحسب مقامه (١٧) .

السؤال الخامس

من أين كانت عوائد المهر دار ، فأجابه أن عوائد المهر دار مرتبة على أصحاب التمكينات مثل التقاسيط والفرامانات والتذاكر الديوانية التى تختم بختم وكيل السلطان وهو [٤] الباشا (١٨) .

السؤال السادس

من أين كانت عوائد الخزينة [دار] فأجابه أن عوائدها [عوائده] مرتبة على الأمراء والكشاف حين توليتهم ، وعلى أرباب المناصب التى سبق ذكرها بحسب مقامهم بموجب تعريف الخزينة دار القديم إلى الجديد فى كل سنة [١٩] .

السؤال السابع

من أين كانت عوائد الترجمان وخدمته، فأجابه أن الترجمان خدمته الوقوف فى كل ديوان لأجل تعريف الكلام بكل لسان، وعوائده على جانب كشاف الولايات، وعلى الباشا له عوائد يقال لها ترقى، وله خرج فى كل يوم لحم وأرز وغيره .

السؤال الثامن

من أين كانت عوائد ديوان أفندى، أجابه أن عوائده مرتبة على أصحاب التمكينات مثل التقاسيط والفرمانات والتذاكر الديوانية التى يقع فيها [٥] التغيير والتبديل بالبيع والشراء والحلوان الذى يعلم عليه بعلامته ، وله خرج على الباشا فى كل يوم .

السؤال التاسع

ما معنى رئيس الديوان وخدمته وعوائده، فأجابه أن رئيس الديوان هو مأمور بقتل الذى يستحق القتل، وعوائده مرتبة على الباشا، وله ما على المقتول من ملبوس وغيره .

السؤال العاشر

من الأغاوات وخدمتهم، فأجابه أن الأغاوات منهم الجاويشية والمهاترة الذين يضربون النوبة فى كل وقت، وباقى الأغوات الذين هم مقيمون بخدمة الباشا ودائما ملازمون له ويركبون معه أينما توجه، وجمكيتهم على طرف الباشا[٢٠] .

الباب الثانى

فى تعريف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم ، فأجابه [٦] المذكور أن السلطان سليم رتب بالقاهرة أربعة وعشرين صنجقا طبل خانة ، منهم كتخداء الوزير ، وقبودان اسكندرية وقبودان دمياط وقبودان السويس كانوا يحضرون من اسلامبول وباقى العشرين صنجقاً من مصر (٢١) .

السؤال الأول

عن كتخدا الوزير وخدمته ، فأجابه أنه يكون ملازما لحضرة الباشا ، ومقيما بصحبته بالسرايا ، وهو الوكيل عنه فى كل الأمور ، وعليه القيام بالحضور فى كل ديوان واستقبال الدعاوى وغيره ، ويجب عليه أن يعرض جميع الأمور على الباشا فجميع ما أمره به يفعله والذى لم يأمره به لم يفعله .

السؤال الثانى

عن القباطين وخدمتهم ، فأجابه أن القباطين أربعة قبودان اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، وخدمتهم حفظ القلاع وربط البنادر المذكورة والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل [٧] السليانات المرتبة ، وعلى جانب التجارات المحضرة بالبنادر (٢٢) .

السؤال الثالث

عن أمير الحاج وخدمته ، فأجابه أن أمير الحاج من صناجق مصر وخدمته التوجه بقافلة الحاج وحفظ مال صرة الحرمين ودفع أذية العرب عن الحجاج إما بمعروف وإما بحرب، وعليه القيام بدفع عوائد العرب التى رتبها لهم السلطان سليم ، والعوائد التى لها [لهم هى] جانب على طرف الميرى وقدرها [وقدره] أربعمائة كيس مصرى ، وجانب مستجد على طرف الدولة العليا ، يخصم من أصل خزينته [خزينة السلطان] وقدره أربعمائة كيس مصرى ورتب له السلطان سليم بلاد وقف لكل من كان أمير الحاج لأجل إعانته على ذلك (٢٣).

السؤال الرابع

عن الدفتر دار وخدمته ، فأجابه أن عليه حضوره فى كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية بموجب دفتر الروزنامجى، وله عوائد على طرف الميرى من أصل السليانات، وعلى طرف [٨] الباشا، وعلى حلوان بلاد الأموات عن كيس حلوان ألف فضة، وله فراوى على الباشا فى أربعة أوقات، حين قدومه وحين عزله، وفى وقت تحصيل مال الصرة الشريفة، وفى وقت تشهيل الخزنة، وفروة على أمير الحاج وقت التسليم (٢٤).

السؤال الخامس

عن صنجق الخزنة وخدمته، فأجابه أن عليه التوجه بالقافلة إلى اسلامبول وحفظ مال خزينة الملك، وعوائده حين توجهه من مصر على طرف الباشا، وحين وصوله إلى اسلامبول له على الملك انعام صرر نقدية وفراوى سمور وخلع مفتخرة فى وقت المقابلة (٢٥).

السؤال السادس

عن الصناجق حكام الولايات وعن عدتهم وخدمتهم، فأجابه أنهم خمسة حاكم جرجا والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة، وأن خدمتهم حفظ الجسور السلطانى [السلطانية] ورى [٩] البلاد، ودفع الضرر عن الفلاحين من العرب وغيرهم، والحكم بينهم بالشفقة والرأفة، وعوائدهم على طرف البلاد حكم ما رتبه السلطان فى المخرجات يأخذونه ويدفعون منه الميرى الذى عليهم والباقى يكون لهم، ولم يقدروا يحضروا بمصر حتى يحضروا معهم حجة أشهاد من قاضى الولاية وأعيانها وحفظ [يحفظ] الجسور ورى البلاد والحكم بالعدل بين العباد(٢٦) .

السؤال السابع

عن باقى الصناجق، فأجابه هم الخفر بالقاهرة ، أن فى كل شهر الخفر على

اثنين واحد جهة القبة والثانى فى جهة مصر القديمة، وأن يركبوا فى كل يوم فى فجر النهار، ويدوروا حول القاهرة، ويبصروا على العرب القشاطة، وأولاد الزنا، ومأذنون بقتل من يقع فى أيديهم من أولاد الحرام، وعوائدهم على جانب الميرى من أصل سليانات وموجبات العساكر ، ومن بلادهم التى مكنهم فيها السلطان

الباب الثالث

[١٠] فى ترتيب الأجاوقات السبعة وأسمائهم ، وهم متفرقة وجاوشا (ن) ، وجمليان وتفكشيان وجراكسة ومستحفظان وعزبان، وهم أصحاب الكلام وعليهم الاعتماد، وهم المديرون بالقاهرة (٢٧) .

السؤال الأول

عن أوجاق متفرقة وخدمته ، فأجابه أن فى الأوجاق أغا وباش اختيار وكاتب واختيارية ، وهم من أرباب الديوان العمومى وخدمتهم حفظ القلاع الخارجة عن مصر من جهة الشرق مثل العريش وغيره ، ومن جهة البحرى مثل الاسكندرية ودمياط وأبو قير ، ومن جهة الوجه القبلى مثل أسوان وأبريم وغيره ، وللقلاع المذكورة أنفار معلومة ، ولهم جمكية مرتبة على طرف الميرى ، وجعل فى الأوجاق المذكور معمار باشا يحكم على المهندسين والبنايين وسائر ما يتعلق بالعمارة ، وله عليهم عوائد معلومة .

ومنهم قافلة باشا وخدمته تشهيل القوافل [١١] ويطلب منه العربان لحمل الأحمال وله عوائد على البن فى كل فرق ربع ريال مصرى ، وله عوائد من أصل محصول الأوجاق، ومنهم الجبجى وهو الحاكم على البارودية ، وعليه القيام بتحصيل بارود السلطنة المقررة على بلاد معلومة لأجل حفظ القلاع ، وله عوائد على طرف الميرى مرتبة من أصل المصاريف الميرية، وأما باقى الاختيارية والأغاوات وغيرهم لابد أن يحضروا فى كل ديوان، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل جمكية العساكر ومن مصاريف الميرى وعلى طرف الباشا(٢٨).

السؤال الثانى

عن أوجاق جاوشان وخدمتهم وأنفارهم، فأجابه أنهم من أرباب الديوان العمومى، ومنهم كتخدا جاوشان وأمين الشؤون ومحتسب واختيارية. وخدمتهم أن يحضروا فى كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية، وكتخدا جاوشان عوائده على طرف حكام الولايات، وعلى حلوان [١٢] بلاد الأموات على كل كيس مصرى ألف فضة، وله عوائد على جانب الموجبات، وعوائد على طرف الباشا، وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان، والمحتسب عوائده على المسببين (المتسببين) الذين لم يضبطوا الميزان وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان فى كل سنة، وأمين الشون عوائده على غلال الميرى وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان، والمحتسب عوائده على المسببين (المتسببين) الذين لم يضبطوا الميزان وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان، وباقى الاختيارية والجاويشية وعوائدهم على طرف الميرى مثل تذاكر جاوشية، ومن موجبات العساكر وعوائدهم على طرف الباشا(٢٩).

السؤال الثالث

عن الأوجاقات الأسباهية وخدمتهم، فأجابه أن الأوجاقات المذكورة ثلاثة، وهم جمليان وتفكشيان وجراكسة، وخدمتهم فى الولايات وأن يكونوا معينين إلى الحكام وحفظ الجسور السلطانى، وأما كبراء الأوجاقات المذكورة مثل باش جاويش والأغا والجوربجية والأنفار [١٣] وأصحاب الخدم فيكونوا مقيمين بالقاهرة حفظا لها من الباشا والأمراء، وعوائدهم على طرف البلاد التى مرتبة بالمخرجات وهى أوراق خدم العسكر، ولهم عوائد على طرف الميرى من داخل موجبات العساكر، ولهم عوائد على طرف الباشا، ولهم بلدان وقف وهما ناحية البدرشين وما معها وناحية الشنباب بولاية الجيزة سوية بينهم، وأن الأوجاقات المذكورة وهم الضبطجية والنظار على حكام الولايات، وأن حكام الولايات لم يقدروا يحكموا بشئ فى الولايات إلا باطلاع الجوربجية والمتولية الذين ينزلون فى الولايات المذكورة (٣٠) .

السؤال الرابع

عن أوجاق الإنكشارية وخدمته، فأجابه أن الأوجاق المذكور أوجاق السلطان، منهم الأغا حاكم بمصر وسيفه مطلوق ، ومنهم كتخداء الوقت وهو المتكلم بمصر، ومنهم سردار الحج والخزنة والكراخى الاختيارية والجريجية [١٤] واليولداشات، وهم مقيمون بالقلعة، وهم تحت طلب السلطان، وعوائدهم مال الدواوين بعد الميرى ، ومنهم الأوضباشية وعوائدهم على الخمامير . وعوائد الأوجاق المذكور على طرف الميرى من أصل موجبات العساكر و (له أيضا) عوائد على الباشا وعوائد على الملاحة والسلاخانة وذلك ما ذكرناه قبله (٣١) .

السؤال الخامس

عن أوجاق العزب وخدمتهم ، فأجابه أن للأوجاق المذكور كتخدا ، وأغا وجوريجية ، منهم أمين البحرين وأمين الخردة ، وجعل لهم إيراد البحرين والخردة بعد الميرى ، والأضباشية جعل لهم المراكز وهى القلقات بمصر ، وعوائدهم على طرف الباشا (٣٢) .

السؤال السادس

عن زعيم مصر، فأجابه أنه هو الوالى الذى يتبصر فى القاهرة، وخدمته إزالة الخواطى وهم النساء الفاحشات ووقوع [١٥] أولاد الزنا، وعليه جرف الخليج الناصرى فى كل سنة، وله عوائد نظير ذلك على جانب الميرى فى كل شهر كيسا مصريا، وعلى الشون مقدار غلال مقيد بدفتر المصرف ، وله على جانب الميرى فى نظير الجرف مائة ألف فضة(٣٣) .

الباب الرابع

فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره

السؤال الأول عن القاضى وخدمته ، فأجابه أن القاضى هو النائب عن

السلطان فى الأحكام الشرعية ، يحضر فى كل سنة من اسلامبول إلى مصر وخدمته أن يحكم بين الناس بالوجه الشرعى ، وله الختم والعلامة على سائر التمكينات مثل الحجج والتقارير وغيره وله عوائد معلومة على سائر أوقاف مصر ، وعلى سائر التمكينات التى يقع فيها البيع والشراء بحسب قدر الأثمان ، وله عوائد على الميرى مثل الأوتلاق ، وجعل من تحت يده محاكم بالقاهرة فى الأخطاط [١٦] وقرر فيهم قضاة ذوو علم وفهم ، ويحكمون ويقطعون بالشريعة ، ويقيدون جميع الدعاوى ، وتقارير البيع والشراء ، وكل محكمة فيها سجل للقيد ، وكامل ما يقيدونه يعرضونه على القاضى شهراً شهراً ، ويعلم عليه بالعلامة والختم ، وكذلك علامة الشهود والمقيمين بالمحكمة الكبيرة ، ولهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء ، وللقاضى (والقاضى) له عوائد على المذكورين فى كل شهر ، وعلى المذكور (أى القاضى) الحضور فى الديوان الخصوصى لا العمومى ويركبون معه المترجمون تعلقة وهم اثنان ، وله رسل وجاويشية يتعاطون خدمته ، وعوائد المذكورين على طرف القاضى (٣٤) .

السؤال الثانى

عن العلماء وخدمتهم ، فأجابه أن العلماء هم المحققون العارفون بالله منهم أربعة مفتيون يفتون بإقامة الحق وإبطال الباطل ، وكبراء العلماء العارفين هم المدرسون بالمساجد يعلمون الناس العلم بمعرفة الله تعالى [١٧] ومعرفة دينهم، وباقى الفقهاء هم المقيمون بالأزهر لطلب العلم ، ورتب لهم (السلطان) تراتيب عظيمة وخيرات كثيرة من جانب مال الميرى وغلال الميرى فى كل سنة ، ولهم على الباشا فراوى وأصواف جبب حين حضوره بمصر (٣٥) .

السؤال الثالث

عن أرباب السجاجيد وخدمتهم ، فأجابه أن أرباب السجاجيد لا خدمة عليهم ولهم مقامهم وإكرامهم لأجدادهم ، وهم الشيخ البكرى وجده أبو بكر الصديق ، والشيخ السادات وجده سيدنا على ، والشيخ العنانى وجده سيدنا عمر

بن الخطاب ، والشيخ الخضيرى وجده سيدنا الزبير ، والمذكورون رتب لهم السلطان ترتيباً عظيماً ، وأعطى لهم بلاداً ومكنهم فيها، ويحضرون فى الديوان الخصوصى ، والمشورة لهم فى جميع الأمور ، ولهم على الباشا فراوى سمور فى وقت المقابلة وفى وقت طلوع القلعة (٣٦) .

السؤال الرابع

[١٨] عن نقيب الأشراف وخدمته ، فأجابه أن المذكور لا خدمة عليه، وهو من كبراء مصر من أصحاب الكلام ، وجميع الأشراف أنفار المذكور، ولهم عليه جمكية فى كل ثلاثة أشهر يصرفها لهم بقدر معلوم، وحكمه ماشى عليهم، وكل من وقع منه ذنب يقاصه بقدر ذنبه ، وللمذكور بلاد أعطاها له السلطان ومكنه فيها لأجل معايشه وإعانته على ذلك ، وعليه الحضور فى ديوان الخصوصى ، وعلى الباشا له فراوى مثل المذكورين قبله (٣٧) .

الباب الخامس

فى تعريف الأفندية وخدمتهم

السؤال الأول

عن كبير الأفندية والحاكم عليهم ، فأجابه أن كبير الأفندية هو الروزنامجى والحاكم عليهم ، وخدمته تحصيل الأموال الأميرية وصرفها فى مرتباتها المرتبة بموجب دفتر السلطان سليم ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى البهار وغلال على جانب الباشا، وله على المذكور [١٩] فراوى فى حين مقابلته فى شلقان وحين قدومه فى العادلية، وحين طلوعه بالقلعة، وحين تشهيله مال الخزنة، وحين عزله ، ومن تحته (أى الروزنامى) شاجرتيه ثلاثة وكيسدار (كيسه دار) واحد، ومن تحت يده قلفاوات أربعة أصحاب كدوكات (كديك) يأتى ذكرهم فيه، وعليه مال كشوفية كبير يدفعه فى كل سنة فى نظير منصبه (٣٨) .

السؤال الثانى

عن القلفاوات الأربعة وخدمتهم ، فأجابه أن منهم باش قلفه الروزنامة وخدمته أنه زبطيجى (ضابط) على سائر الأفندية ، ويقيد جميع إيراد مصر ومصرفه ، وعنده سجل بلاد الجيزة وقيد أسماء ملتزميها بقدر أموال الميرية التى على الولاية المذكورة وعنده دفتر ميرى مال الكشوفية الذى هو مطلوب من أرباب المناصب والبلاد وقيد أسمائهم وهو الذى يعطى سند إلى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى [٢٠] وله عوائد على جانب الميرى والباشا ، وله فراوى على المذكور حين قدومه ، وفى وقت عزله ، وفى وقت غلاق مال الصرة الشريفة ، وفى وقت تشهيل الخزنة ، ومن تحت يده ثلاثة أفندية شاجرتيه اثنين وكسدار [كيسه دار] واحد ، وعوائدهم عليه (٣٩) .

السؤال الثالث

عن تانى خليفة الروزنامة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد بلاد الكسوة وأسماء مال الملتزمين وقدر مال الميرى الذى عليهم ، وعنده دفتر فيه بعض مصاريف الميرى ، ومن تحت يده قلفاوات اثنين ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا ، وله قفاطين على الباشا حين قدومه ، وحين غلاق الصرة ، وفى تشهيل الخزنة .

السؤال الرابع

عن ثالث قلفة الروزنامة وخدمته . فأجابه أن خدمته قيد تذاكر التمكينات المرتبة بالمصاريف الميرية ، ومن تحت يده أفندى واحد ، وعوائده على [٢١] طرف الميرى ، وعلى الباشا مثل المذكور قبله .

السؤال الخامس

عن رابع خليفة الروزنامة وخدمته ، فأجابه أن خدمته حساب الموجبات مع أفندية الأوجاقات السبعة وغيرهم أصول وخصوم وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله .

السؤال السادس

عن أفندى الشرقية وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على ولايات خمسة الشرقية والمنصورة وقليوب والبحيرة وأطفيح ، وعنده سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين ، وقدر الأموال الميرية التى هى مطلوبة منهم ، وهو يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى ، وله عوائد على كل سند ثلاثة وخمسين فضه أو أكثر على قدر المال الذى يدفع، وله عوائد على جانب الميرى ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، ومن تحت يده أفندية خمسة وعوائدهم [٢٢] عليه.

السؤال السابع

عن أفندى الغربية وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على ولايتين الغربية والمنوفية، وعنده سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر الأموال الميرية التى هى مطلوبة منهم ، وهو الذى يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون الميرى ، وله عليهم عوائد مثل الأفندى قبله ، وعلى جانب الميرى عوائد ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وله أفندية تحت يده ثلاثة وعوائدهم عليه .

السؤال الثامن

عن أفندى الشهر وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على الوجه القبلى وعنده دفتر السجل مقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر الميرى الذى عليهم ، وأيضاً أنه كاتب على الأسكلهات وهى الجمارك التى على الدواوين مثل اسكندرية ودمياط ورشيد وبولاق ومصر القديم ، ومال البهار والبحرين والخردة وغيره ، وعنده دفتر سجل يقيد فيه أسماء [٢٣] الملتزمين وقدر المال الميرى الذى يطلب منهم ، وله عوائد على الملتزمين وعلى الجمارك وعلى جانب الميرى ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وله من الأفندية أربعة وعوائدهم عليه .

السؤال التاسع

عن أفندى الغلال وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على الوجه القبلى مثل الذى

قبله وعنده دفتر سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر مال الميرى ، وغلال الميرى الحب ، وهو الذى يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون المال والغلال الحب ، وله عليهم عوائد عن كل سند خمسة و أربعون فضة ، وله عوائد على جانب الملتزمين وعلى جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله وله من القلفاوات أربعة وعوائدهم عليه (٤٠) .

السؤال العاشر

عن أفندى المحاسبة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد جميع ما يتعلق بالدولة العلية مثل السكر والأرز [٢٤] والعدس وجميع ما ينصرف من خزنة السلطان على العمارات وغيره بحسب موقوع كل سنة لأنه لم يكن شيئاً مقرراً ، وكذلك عنده دفتر صرة الأشراف، شريف مكة والمدينة والينبع، وأغاوات الحرم، وأهالى مكة والمدينة، وكذلك عنده دفتر جرايات أهالى الحرمين، وهو القمح المرتب لهم من جانب غلال الميرى ويرسل لهم فى كل سنة بأسماء أصحابه اسم باسم ، وله عوائد على جانب الميرى، وعلى الباشا (مثل) الذى قبله، وله عوائد على مصاريف الخزنة عن كل كيس مصرى ألف فضة، وله عوائد على العمارات التى تحصل فى كل يوم محبوب مصرى، وله عوائد على مرتبات أصحاب الصرة بحسب قدر المرتب، وله من القلفاوات خمسة وعوائدهم عليه.

السؤال الحادى عشر

عن أفندى اليومية وخدمته ، فأجابه أن خدمته ربط دفاتر الصرة إلى الحرمين المرسلة، وربط دفاتر الجمكية [٢٥] بمصر إلى العساكر وغيره وربط قدر جملتها على الصحيح ، وكذلك عنده دفتر صرة الحرمين مثل الذى قبله ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وتحت يده من القلفاوات أربعة وجمكيتهم عليه (٤١) .

السؤال الثانى عشر

عن أفندى المصرف وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد مصاريف غلال الميرى الحب كل واحد باسمه مثل الباشا والأمراء والأغاوات والأوجاقات والمشايخ والأفندية وباقى الناس بموجب دفتر عنده ووقت المصرف يكتبون الموكلين بغلال الميرى ولم يقدروا يصرفوا ولا أردب واحد إلا بموجب ورقة من عند الأفندى المذكور ، وله عوائد على جانب الغلال الميرى وعلى الباشا ، وله من الأفندية أربعة وعوائدهم عليه [٤٢] .

السؤال الثالث عشر

عن أفندى الكركشى وخدمته ، فأجابه أن خدمته [٢٦] قيد مال الكركشى الذى على جميع البلاد، ويقيد جميع أسامى الملتزمين لأجل تحصيل المال المذكور ، وله عوائد فى كل سند يعطيه إلى الملتزم عشرة فضة (وعلى) كل قرش (يساوى) ثلاثون فضة يتحصل من المال المذكور أربعة فضة ، وله عوائد على الباشا ، وله من الأفندية اثنان وعوائدهم عليه[٤٣].

السؤال الرابع عشر

عن أفندى الرزق وخدمته ، فأجابه أن عليه قيد أطيان الرزق بأسماء أصحابهم ، وله عوائد غير معلومة فى وقت تقييد الإفراجات ، وله على الباشا عوائد[٤٤] .

السؤال الخامس عشر

فى الفرمنجى وخدمته ، فأجابه أن خدمته متعلقة بالباشا مثل كتابة الفرمانات العربى الذى ترسل إلى الفلاحين وإلى البنادر وله عوائد وخرج على طرف الباشا .

[٢٧] السؤال السادس عشر

عن كتبة الخزينة وخدمتهم ، فأجابه أن المذكورين اثنان وتحت يدهم أربعة كتبة وخدمتهم الروزنامة العامرة تحت يد الروزنامجى يضبطون جميع الأموال الميرية الأصل والخصم والايراد والمصرف ، وهم الذين يحاسبون سائر الأفندية الذين عهدتهم المال الميرى فى جميع ما يتعلق بالروزنامة العامرة ، ولهم عوائد على جانب الميرى ، وعلى البهار والمحتسب وعلى الباشا ، ومن تحت يد المذكورين صيارف يهود ثلاثة منهم صراف باشا واحد ، وكامل النقود عهدته ، والباقى من تحت يده ، وعوائدهم على جانب الميرى ، ولهم كساوى على جانب الروزنامة وعلى باش قلفة .

السؤال السابع عشر

عن أفندية الأوجاقات السبعة ، فأجابه أن لكل أوجاق أفنديا كبيراً ، وأفنديا صغيراً ، وهم من جملة المتكلمين على الأوجاق ، ومن تحت أيديهم أفندية ، وخدمتهم صرف جمكية [٢٨] العساكر وباقى الناس بموجب دفتر يحضر لهم من الروزنامة ، وعليهم ربط جميع إيراد الأوجاقات ، وعوائدهم من جانب جمكية الناس ، ومن جانب الأوجاق .

السؤال الثامن عشر

عن أفندى المقابلة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد دفاتر جمكية العساكر، وساليانات الأمراء والمشايخ والأيتام وغيره اسم باسم، وهو الذى يعطى التمكينات إلى أصحاب المرتبات، وله عليهم عوائد فى كل تقرير خمسة وأربعون فضة، وله عوائد على جانب الباشا، ومن تحت يده (من) الأفندية خمسة وعوائدهم عليه .

السؤال التاسع عشر

عن الأفندية حين قررهم السلطان فى خدمتهم كيف كان شروطه عليهم ،

فأجابه أن السلطان سليم حين رتب الروزنامة رتبها ترتيبا عظيما ، وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس وشرط عليهم إن سئلوا [٢٩] عن أى شئ لا يعطون عنه جوابا إلا أن حضر لهم فرمان من نائب السلطان بالكشف عن المطلوب ، وشرط عليهم أن دفاتر الميرى الأصل والخصم التى رتبها السلطان لم يكن أحداً يطلع عليها خلاف خدماتها ، وأن الدفاتر التى ينتهى العمل بها تحفظ فى خزينة (مقفلة ؟) فى القلعة ، وإن كان يحصل من المذكورين خلاف الشروط التى وقعت يقع لهم القصاص بحسب حالهم ، وعلى ذلك أجابوا وارتضوا ، وبحكم هذا قررهم فى خدمتهم ومكنهم فيها بتمكين ديوانى ، ومن بعدهم ذرياتهم ومماليكهم إن كانوا يكونون أهلا إلى صنعة الكتابة ، ولا يقع فيهم تغيير ولا تبديل إلا بالموت أو بخيانة ظاهرة ، وكل من مات منهّم يدفع إلى نائب السلطان الحلوان أتباعه ، ويمكن فى ذلك بالحلوان الذى يدفعونه ، وقدر على الأفندية المذكورين جانب ميرى يدفعونه إلى ديوان السلطان لعدم التعدى عليهم فى كامل الأمور ، وحفظ مقامهم لخدمة الملوك ، وأوقف لهم بلداً بولاية الجيزة وهى شنبارى ، والذى يتصرف [30]فيها الروزنامجى لأجل مصاريف الأفندية المذكورين ، وللافندية المذكورين كساوى على الباشا والدفتردار والروزنامجى فى (كل) سنة كل واحد بحسب مقامه .

الباب السادس

فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية

السؤال الأول

عن ولايات الوجه البحرى وعدتهم والوجه القبلى وعدتهم

بيان ذلك :

الوجه البحرى	الوجه القبلى
١. ولاية الشرقية	١. بهنساوية

٢. ولاية المنصورة	٢. أشمونين
٣. ولاية البحيرة	٣. منفلوط
٤. ولاية قليوب	٤. جرجا
٥. ولاية الغربية	٥. أطفيح بالبر الشرقى
٦. ولاية المنوفية	٦. ألواح من داخل جرجا [أى الواحات]
٧. ولاية الجيزة	٧. فيوم بين الحدود البحرى والقبلى

أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين بدرجة تخمين (٤٥) .

(٣١) السؤال الثانى

عن (أقاليم؟) الوجه البحرى كيف تحصيل ماله، فأجابه أن تحصيل المال من الفلاحين نقد فلوس على حكم موقوع البلاد مفادنة أو كلالة حكم التثمين المثمن من قديم الزمن، وأما المضاف مستجد لم يكن هو من مدة السلطان سليم (٤٦) .

السؤال الثالث

عن الوجه القبلى كيف كان تحصيل ماله نقداً أو غلالا ، فأجابه أن فيهم بلاداً عليهم مال نبارى وهو النقد ، وعليهم غلال وهو الحب ، ومنهم بلاد مال خالص ، وأن خراج وجه (الوجه) المذكور لم يعرف قدره فى كل سنة لأن تحصيل خراجه حكم المساحات التى تقع فى كل سنة (٤٧) .

السؤال الرابع

عن ولاية الفيوم كيف كان تحصيل مالها، فأجابه أن مال الولاية نقداً حكم موقوع البلاد، إما مفادنة [٣٢] أو كلالة، وأن فيها بعض بلاد مالها على الغيطان الجناين .

السؤال الخامس

عن اسكندرية وتحصيل مالها ، فأجابه أن اسكندرية لم (لا) تعد من البلاد، وهى بندر وأسكلة عظيمة، وإيرادها كان لأوجاق الإنكشارية يدفع مال الميرى الذى عليهم منه، وقدره مائتان وسبعون كيساً مصريا إلا كسوراً ، وباقى العشور من التجارات يكونون له .

السؤال السادس

عن بندر دمياط كيف كان تحصيل إيراده، فأجابه أن البندر المذكور فى التزام المذكورين قبله (أى أوجاق الإنكشارية)، ويدفع المال الميرى الذى عليه، وقدره ثلاثة وستون كيساً مصريا إلا كسوراً، وباقى (والباقى) من عشور التجارات يكونون لهم .

السؤال السابع

عن أقليم البرلس كيف تحصيله ، فأجابه أن أقليم [٣٢] البرلس التزام مثل البلاد ، وكل من كان ملتزما يدفع الميرى الذى عليه والباقى له .

السؤال الثامن

عن مصر (أى القاهرة) وإيرادها، فأجابه أن مصر إيرادها على جمرك البهار وعلى جمرك بولاق، ومصر القديم، والبحرين والسلخانة، وأما إيراد البهار فهو من قديم الزمان إلى الباشا وإلى مصر يدفع الميرى الذى عليه فى كل سنة وقدره مائتان وثلاثة وأربعين كيسا مصريا إلا كسوراً، والباقى من العشور يكون له، وأما إيراد بولاق ومصر القديم فهو قديم الزمان إلى أوجاق الإنكشارية، ويدفعون المال الميرى الذى عليهم ، ويدفعون فى كل سنة اثنان وسبعون كيسا مصريا ونصف، وأما إيراد البحرين فهو من قديم الزمان إلى أوجاق العزب، ويدفعون المال الذى عليه فى كل سنة وقدره ثمانية وثلاثون كيسا مصريا ونصف والباقى يكون لهم، وأما السلخانة فايرادها إلى أوجاق الإنكشارية من قديم

الزمان ويدفعون [٣٤] الميرى الذى عليه وقدره ستة وأربعون ألف فضة وكسور والباقى له .

الباب السابع

فى تعريف التزام الملتزمين

السؤال الأول

عن الملتزمين من يكونوا ، فأجابه أن الالتزام من قديم الزمان إلى الأوجاقات والمماليك والجلبية وبعض من التجار والأفندية ، والحريمات والهوارة، وأرباب السجاجيد ، وبعض من العلماء والمشايخ ، وبعض عربان بالولايات ، والآن للحريمات (٤٨) (للأمراء؟) .

السؤال الثانى

عن التزام الرعاية [الرعايا] فى مدة الفرنساوى وقدره الربع أو الخمس، فأجابه أن الالتزام الذى هو مفروج عليه إلى أصحابه بوجه التخمين قدر الربع.(٤٩).

السؤال الثالث

عن البنادر التى بالولايات كيف كان ترتيبهم ، فأجابه أن البنادر المذكورة أولهم المحلة الكبرى والمنصورة وبلبيس وهم مسكن الحكام ، ورتب فيهم (السلطان) أوجاقات سبعة ، وجوربجية ومتولية ، وكذلك محلة مرحوم ودمنهور والجيزة مثل الذى قبله ، وسمنود وزفتى ومنية غمر بنادر ثلاثة من غير أوجاقات، والفيوم وبنى سويف والمنية بنادر ثلاثة ، وفيهم أوجاقات وجوربجية .

السؤال الرابع (٥٠)

عن التزام الأموات كيف كان حلوانهم ، فأجابه [٣٥] أن من قديم الزمان كان الباشا يأخذ الحلوان على ثلاثة سنوات على الفايض الحر الذى هو مخصوص

للملتزم من غير زيادة بشرط أن يكون الحلوان من أولاده أو مملوكه أو امرأته أو أقاربه ، فان كان الميت لم يكن له أحداً فللحاكم (فالحاكم) له أن يعطيه ويأخذ منه الحلوان لأن الالتزام لا يكون إلا لأهالى مصر وأقطارها .

السؤال الخامس

لماذا أن المملوك (أى الأمراء المماليك) كان يأخذ من الحلوان زيادة عن الثلاث سنوات ، فأجابه أن المملوك كان يأخذ قدر سنة رابعة فى نظير ما كان ينقص من الفايض الحر إذا كان الفايض عشرين ألف فضة يجعلونه عشرة آلاف فضة إلى الباشا فى نظير السنة الزايدة التى يأخذها من الملتزم .

الباب الثامن

فى تعريف الأراضى ووضع يد الملوك عليها

السؤال الأول

فى ملك الملك العزيز كيف كان ، فأجابه أن العزيز [36]لما ملك مصر وأراضيها وكامل الزراعات ، وكل سيدنا يوسف عليه السلام بضبط جميع الأراضى والزراعات خلافاً عن الرزق والأوقاف (التى) وتركها إلى أربابها الأئمة والمشايخ ، وإلى بعض من الناس ، وعلى المساجد والخيرات التى هى موقوفة عليهم .

السؤال الثانى

بأى شئ ملك الناس الأرض ، فأجابه أن سيدنا يوسف حين توكل بضبط الأرض فوجدها فى ملك الناس من قديم الزمان من مدة أولاد سيدنا نوح (و) أن أولاده الذين ملكوا جميع الدنيا كانوا ثلاثة ، وهم سام وحام ويافت ، فسام أبو العرب ، وحام أبو السودان ، ويافت أبو الترك والافرنج وباقى الأجناس التى على

البحر المحيط ، فأما أولاد العرب ملكوا الأرض نسلا بعد نسل ، فلما وجد سيدنا يوسف ذلك أبقاهم على ما هم عليه ومكنهم فيها وربط عليهم العشور الذى هو صار ميريا من ذلك الوقت يدفعونه إلى ديوان بيت المال لأجل عمار البلاد وراحة العباد وانتفاعهم [٣٧] ومعايشهم ، وأما العشور التى ربطها المذكور (فكانت) لأجل مصاريف عساكره وراحة كل من يملك هذه الأراضى .

السؤال الثالث

لما ظهر الإسلام وأرسل سيدنا عمر بن الخطاب عمرو بن العاص، وملك مصر كيف كان الحال ، فأجابه أن مصر فتحت صلحاً مع المقوقس (فى الهامش المقوقز) وأبقى الناس جميعاً على أرزاقها وبساتينها وبيوتها وأراضيها ، وبلادهم التى كانوا واضعين يدهم عليها، والعشور المرتبة من قديم وجعلها إلى بيت المال كذلك وحلوان الأموات يكونوا إلى بيت المال إعانة لكل من كان يملك مصر .

السؤال الرابع

حين ملك عمرو بن العاص كيف كان يأخذ الحلوان من الناس ، (فأجابه) أن كامل استعماله فى الأمور كانت بالرحمة والشفقة على الرعايا ، وكان أخذه الحلوان بأمر مناسب لعمار بيت مال المسلمين لأجل رفع العساكر عن الأذية .

[٣٨] الباب التاسع

فى ترتيب البلاد وضبط أطيانها

حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم

السؤال الأول

فى ربط البلاد وأطيانها ، فأجابه أن السلطان ربط البلاد وجعلهم أقاليم سبق ذكرهم فيه ، وقدر لكل بلد أطيان وحددها بحدود أربع الشرقى والغربى والبحرى والقبلى بلد ببلد ، وجعل الطين فدادين بقياس كل فدان أربعمائة قصبة، وجعل بين كل بلد وبلد حد معلوم ، وجعل بينهم علامة إما بحوض أو

جسر أو حجر ظاهر فاصل بين البلاد لمنع تعديهم على بعض ، وربط كل الفدادين بقدرها ، وأخرج منها الرزق والبور ، والباقى هو الذى ربط عليه المال بحسب طين الأرض ودونها [دوّنها].

السؤال الثانى

كيف كان ترتيب المال على البلاد ، فأجابه أن المال [٣٩] ارتبط على الطين إما كلالة وإما مفادنة بقدر معلوم حكم الترابيع المحررة وجميع مال كل بلد ، وأخرج منها المخرجات مثل مال الجهات وخدم العسكر وباقى مصاريف الكشوفية بعد ذلك يكون للملتزم ، وعلى الملتزم القيام بدفع المال الميرى إلى ديوان السلطان ، وعليه حفظ البلد التى تحت يده ، ومراعات أهلها بالرحمة وعدم الظلم حكم شرط السلطان الذى هو مذكور فى التمكين الذى بيده [٥١] .

السؤال الثالث

عن الشاهد الذى فى البلد وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد أطيان البلد فداناً بفدان ، وحوضا بحوض ، وأسماء الفلاحين ، وقيد مال البلد ومصرفها وهو الذى يربط جميع الأمور على الصراف ، والشاهد لا يكون إلا من أهل البلد، وعوائده من داخل المخرجات وله عوائد على الفلاحين [٤٠] تدخل فى قائمة المصروف فى سند.

السؤال الرابع

عن شيخ المشايخ ومن تحت يده (من) المشايخ وخدمتهم (فأجابه أن خدمتهم) يخلصون مال الملتزم من الفلاحين ، والملتزم (ليس) له طلب من الفلاحين لكون أن المشايخ ملزومين بخلاص (المال) من الفلاحين ، وعليهم الإخبار إلى الملتزم على العصاة من الفلاحين والملتزم له نظر فى ذلك ، وللمشايخ المذكورين طين مسموح بالمال الحر من غير مصروف ، ولهم عوائد بقائمة المصروف فى نظير خدمتهم ، وفى نظير إكرام الضيوف الذى تأتى إلى

الناحية ، وفى نظير حضورهم إلى مصر لمقابلة الملتزم ، وعليهم تقدمه إلى الملتزم فى كل سنتين والثالثة فى نظير كساوى الذى يكسيها لهم الملتزم .

السؤال الخامس

عن الصراف وخدمته فأجابه أن خدمته يقبض [٤١] المال من الفلاحين ويقيد أسماؤهم ونقد الدراهم من النخس (النحاس) وغيره وهو الذى عليه الحساب مع الملتزم وعوائده جانب على المخرجات ، وجانب على الفلاحين وكل (ولكل) صراف ضامن بمصر يضمنه إلى الملتزم ، وإن حصل منه أدنى خلل يكون الضامن ملزوما به .

السؤال السادس

عن الخولى وخدمته ، فأجابه أن خدمته قياس الطين ومعرفة زراعة الفلاحين وهو الذى يفرق دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة والأطيان حوضا بحوض ، وعليه مباشرة زراعة الأوسية فى بدار التقاوى وعوائده على طرف الملتزم .

السؤال السادبع

عن الوكيل وخدمته ، فأجابه أن خدمته حفظ غلال الأوسية ، وهو الذى يطلب منه أصول الغلال وخصومه [٤٢] ، وعليه حفظ تعلقات الأوسية مثل النوارج والمحاريث وخلافه، وعوائده على طرف الملتزم (٥٢) .

السؤال الثامن

عن الكلاف وخدمته ، فأجابه أن خدمته علف البهائم وتسريحهم ومراعاتهم فى كل ما يحتاج إليه ، وعوائده على طرف الملتزم .

السؤال التاسع

عن المشد وخدمته ، فأجابه أن خدمته خدام تحت يد قائمقام ، وهو الذى

يحضر الفلاحين إلى الديوان فى وقت طلب المال ، وعليه القيام فى سائر خدمة قائمقام ، وعوائده على طرف الملتزم (٥٣) .

الباب العاشر

فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام

السؤال الأول

عن الميرى كيف ربطه السلطان سليم ، فأجابه [٤٣] أن الدفاتر حرقوها جماعة جراكسة حين دخول السلطان سليم (ولما) طلب تحرير الميرى من الأفندية فحرروه له من تذاكر الجاويشية لأن الميرى مقيد فى التذاكر كل بلد يتذاكرها ، فجمعوا تلك التذاكر من البلاد، وحرروا الميرى منهم بغير قاعدة يعرفونها ، لأن الدفاتر حرقت ، وجمع ذلك التحرير ، وكتب به دفتر فى وقت حضور السلطان سليم فى مصر كان سنة ٩٢٢ تسعمائة اثنين وعشرين سنة ، وكان خروجه منها سنة ٩٢٣ بعد النظام (٥٤) .

السؤال الثانى

عن الميرى هل حصل فيه زيادة أو نقصان ، فأجابه أنه حصل فيه الزيادة و النقصان بأوامر الباشوات فى بعض بلاد قليلة ، وسبب ذلك أن بعضاً من الملتزمين يكونون عنده بلد فيكتب عرض إلى الباشا برفع الميرى الذى عليها بشرط أن يشترى مرتبا من مصاريف الميرى ، ويبطله فى نظير ما يرتفع [٤٤] من الأصل بحيث لم يقع خلل فى الميرى ، ويكون الأصل والخصم قدر واحد فيجيبه الباشا على ذلك ، ويعطى له فرمانا خطابا إلى روزنامجى مصر برفع ذلك الميرى من الأصل ، ورفع نظيره من المصرف ، ويفعله الروزنامجى ذلك فانه مأمور بطريقة صناعته ، ولم يمكن ارتفاع ميرى من الأصل إذا لم يرتفع قدره من الخصم، والروزنامة مضبوطة(٥٥) .

السؤال الثالث

عن الميرى وقدره فى كل سنة ، فأجابه وهذا قدره يقبضه روزنامجى مصر بقوة الحكام من الملتزمين ومن أصحاب أقلام الجمارك ، ومن أرباب المناصب وكشاف الولايات وخلافه .

الأصل ميرى

١١٧٦١٤٤٤٣ (فضة) .

عنها ٤٧٠٤ كيسا و ١٤٤٤٣ (فضة) كسوراً .

[٤٥] السؤال الرابع

عن بيان مصاريف الميرى وكيفية ترتيبه ، فأجابه أن المصاريف الميرية التى رتبها السلطان سليم هذا بيانها :

٥٠٧٣٥٢٩٩ (فضة) موجبات .

١٥٩٨١٢٢٠ (فضة) صرة أهالى حرمين .

١٤٩٠٣٤٧٥ (فضة) مصاريف حرمين .

٠٧٦١٨٦٣٤ (فضة) مصاريف سائرة .

(ومجموع ذلك كله ٨٩٢٣٨٦٢٨ فضة) .

(ويكون الباقى وقدره) ٢٨٣٧٥٨١٥ خزينة إلى السلطان بعد المصاريف المرتبة .

وهذا قدر المصاريف على قدر الأصل لا زيادة ولا نقصان [٥٦] .

السؤال الخامس

عن خزنة السلطان هل يصرف منها شئ أم لا ، فأجابه أنه يصرف منها بموجب سندات من الباشاوات إلى روزنامجى مصر فى كل سنة إلى أمير الحاج

وشريف مكة أربعمائة وإحدى وأربعون كيسا مصريا وكسور خمسة عشرة آلاف فضة ، وباقى من الخزنة تارة يصرف فى العمارات بحسب الاحتياج ، وتارة يرسل إلى الملك نقد صحبة [٤٦] صنجق الخزنة والقافلة .

السؤال السادس

عن مال الكوركجى الذى هو مضاف بالمال ما معناه، فأجابه أن مال الكوركجى كان يقبض من البلاد خارجا عن الميرى، ويصرف فى أجرة المراكب وغيره لنقل التراب من مصر ويرمى فى البحر المالح ، وكان قدر مبلغه فى كل سنة نحواً من ثمانية وعشرين كيسا مصريا، واستمر ذلك الحال مدة سنين وهم ينقلون التراب من القاهرة وكانت نظيفة، ولم يكن فيها من الوخم شئ، ومن بعد ذلك حصل تراخى وكسل وعدم التفات من الحكام، فصاروا يأكلون ذلك القدر فى كل سنة ولم يصرفوه، فبلغ ذلك السلطان وحضر منه أمر إلى وكيله بإضافة ذلك المبلغ على خزينته التى بقيت له فى ذلك الوقت من الميرى بعد المصاريف التى رتبها .

[٤٧] السؤال السابع

عن تذاكر الجاويشية التى هى داخلة الميرى ما معناها ، فأجابه أن تذاكر الجاويشية مرتبة على البلاد من قديم ، عوائد إلى أوجاق الجاويشية فى نظير خدمتهم فى تحصيل الميرى وكانوا يقبضونها من البلاد ، ثم بعد ذلك انتقل الالتزام من يد إلى يد وصار أكثر الالتزام عند الأمراء (الأمراء المماليك) إلى غاية سنة ١١٨٩ ، وصار الأوجاق المذكور لم يقدر يخلص من البلاد المذكورين ذلك بسبب قوتهم (أى قوة ملتزمى البلاد الأمراء) فشكوا حالهم إلى الباشا ، وهو نائب السلطان ، وأعرضوا عليه عرضا بإضافة ذلك على أصول الميرى بلداً ببلد ، وبعد ذلك يأخذونه من الروزنامجى فأجابه فى ذلك ، وحضر (وأحضر) الروزنامجى فى ذلك الوقت وأمره بإضافة ذلك على الميرى ، وقدره ثلاثة وأربعون كيسا مصريا وكسوراً ، وأعطى له فرمانا بذلك ، وأمره أن يعطيهم ذلك القدر فى كل سنة فى نظير ما انضاف على الأصل .

السؤال الثامن

[٤٨] عن ميرى الأوقاف كيف كان ترتيبه ، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن ميرى الأوقاف مخصص على بلاد وكانوا يقبضونه النظار إلى (من) الملتزمين على يد مباشرى الأوقاف ويصرفونه فى التراتيب التى رتبوها الملوك الذين أوقفوا ذلك ، وكانوا النظار اثنين فى هذه المدة منهم شيخ البلد ناظر على وقف الدشيشة الكبرى، ومنهم سليمان أغا الوكيل ناظر على ثلاثة أوقاف المرادية والمحمدية والأحمدية وله عوائد على جانب الوقف (٥٧) .

السؤال التاسع

عن مال ميرى وقف محمدية كيف كان يقبض وكيف يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره خمسون كيسا مصريا وكسور خمسة آلاف وستمائة وأربعة فضة ، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات وعوائد الناظر وعوائد الكتبية [٤٩] جملتهم على القدر المذكور وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة ، وقدره عشرون ألفا وسبعمائة وتسعة وثمانون أردبا حب ونصف (أردب) ، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر المذكور وبمباشرة كتبة الوقف المذكور .

السؤال العاشر

عن مال ميرى وقف المرادية كيف كان يقبض، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره ثمانية وثمانون كيسا مصريا وكسورا واثنان وعشرون ألفا وسبعمائة وسبعون فضة، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات، وعوائد الناظر وعوائد الخدمة والكتبة وجملة المصرف على قدر الأصل المذكور، وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة وقدره ثلاثة آلاف وثمانمائة وأربعون أردبا قمحا، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر المذكور وبمباشرة

[٥٠] كتبة الوقف المذكور .

السؤال الحادى عشر

عن مال ميرى وقف الأحمدية كيف كان يقبض ، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره ثلاثة وعشرون كيساً مصريا وكسورا وستة آلاف

وثمانية وعشرون فضة ، وكان يقبض ذلك صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ، ومرتبات وخيرات وعوائد الناظر والخدمة والكتبة وجملة المصرف على قدر الأصل ، والوقف المذكور لم يكن له غلال على البلاد .

السؤال الثانى عشر

عن ميرى وقف الدشيشة الكبرى ، كيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره أربعة وسبعون كيسا مصريا وكسوراً وخمسة عشر آلاف وتسعمائة [٥١] وثمانية وثمانون فضة ، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات ، وعوائد الناظر والكتبة والخدمة وجملة المصرف على قدر الأصل ، وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة وقدره ثلاثة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون أردباً وثلث ، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر وبمباشرة كتبة الوقف المذكور .

السؤال الثالث عشر

عن المال الميرى كيف كان قبضه على مرة واحدة أو على مرات، فأجابه أن الميرى قسمين صيفى وشتوى ، أما الصيفى فكان يقبض على مرتين النصف لمال الصرة والنصف إلى أمير الحاج ، وأما الشتوى فكان يقبض على أثلاث لموجبات العساكر والمواجب الأربعة من ذمة الباشا ، والذى يبقى [٥٢] من الأموال المذكورة بعد مصاريف الميرى يتحصل إلى خزنة السلطان ، وترسل له صحبة صنجق الخزنة (٥٨) .

السؤال الرابع عشر

عن الأطيان الميرية المستأجرة على يد بوسيالك مدير الحدود العامة فى أى محل فأجابه أنهم داخلون ميرى الجمارك ، وكانوا أصلهم الأوجاقات ، وكان ميريهم يدفع إلى ديوان الروزنامة ، والآن صار مالهم يقبض من المستأجرين حكم الايجار (٥٩).

السؤال الخامس عشر

عن جمرك الرقيق من الجوار [الجوارى] والعبيد لمن كان ، فأجابه أنه كان لكل من كل صنجق جرجا يكون له ذلك الجمرك ، وأن صنجق جرجا ملزوم يدفع ميرى الولاية ، لأن الميرى لم يكن مربوطاً على ذلك الجمرك لأن الرقيق لم يكن شو شرط أن يحضر فى كل سنة(٦٠) .

السؤال السادس عشر

[٥٣] عن الحوادث التى جددها المملوك (الأمراء المماليك) مثل حادثة الأورز (الأرز)، فأجابه أن تلك الحوادث لم تكن مقررة بالميرى، وهى حادثة قريب عهد أحدثها المملوك وصارت الآن عائدة إلى الجمهور [أى حكومة الجمهورية الفرنسية] .

السؤال السابع عشر

عن الحوادث من زمن تجددها على وكائل الأورز والعصفر وغيره فأجابه أن الوكائل المذكورة كانت تعلق الأغاوات القزلارية فتغلب المملوك وربط ذلك الوكائل ورتب عليها تلك الحوادث من مدة قريبة (٦١) .

السؤال الثامن عشر

أن الروزنامجى من يقرره فى خدمته ، فأجابه أنه يقرره الباشا بإطلاع شيخ البلد وأعيانها بشرط أن يكون ذا فهم وعقل وتدبير ، وأن يكون أمينا لأنه مأذون

بقبض الأموال وصرفها ، وذا صناعة فى فن الكتابة لأنه مطلوب منه السؤالات والجوابات والكتابة مطلوبة له من الأفندية والكتابة (والكتبة) التى تحت يده والحساب [٥٤] مطلوب له .

السؤال التاسع عشر

عن الخيانة إذا وقعت من واحد أفندى من يقاصصه ومن يرفع خدمته ، فأجابه أن الروزنامجى له أن يقاصص الأفندية بحسب ذنوبهم الذى يستحق القصاص يقاصصه ، والذى يستحق الرفع من خدمته يرفع أمره إلى الحاكم ويرفعه بأذنه ، ولم يكن أحد من الحكام له معارضة لأحد من الأفندية فى كامل الأمور لأن الروزنامجى هو الحاكم عليهم ومطلوبون منه.

السؤال العشرون

عن أقلام الأفندية كيف كان ترتيبهم ، فأجابه أن ترتيبهم مذكور فى الباب الخامس ، وأن أقلامهم (وظائفهم) مشترى (مشتراة) من قديم الزمان حكم ترتيب السلطان ، ولم يكن أحداً يتعدى حلوانه إلى الباشاعلى يد الروزنامجى [٥٥] بالشفقة والرحمة لأنها خدمة عمل(٦٢).

السؤال الأحد والعشرون

عن دار الضرب ومن يتعاطاها، فأجابه أنه كان يحضر لها أغا من الدولة العلية خصوصى إلى ذلك ، وهو الذى يديرها ، ويدفع مال الميرى الذى عليها ، وعوائد الباشا ، وكتخدائه والمرتبات إلى أصحابها ، ودفع أجر الخدمة والمصاريف ، والباقى بعد ذلك يكون إلى المذكور (٦٣) .

السؤال الثانى والعشرون

لماذا أن دار الضرب الآن صارت إلى الباشا ، فأجابه أن سبب ذلك تغلب المملوك على الباشوات ، وعدم دفعهم العوائد التى عليهم ، ودفع (وعدم دفع)

الحلوان على حقيقته ، فقل مدخولهم (أى الباشوات) وصاروا محتاجين إلى إعانتهم على مصروفهم ، فهذا هو السبب لعطية دار الضرب لهم (٦٤) .

الباب الحادى عشر

[٥٦] فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى

السؤال الأول

فى تمكين الملتزمين فى البلاد كيف كان ، فأجابه حين دخل السلطان سليم فوجد الناس واضعين أيديهم على البلاد بموجب التمكينات التى بأيديهم إما بشراء وإما بحلوان ، فأبقاهم على ما هم عليه ومكنهم فى البلاد بتمكين جديد ، وأخذ منهم حلوان قدومه وأملاكه بالقاهرة ، وشرط عليهم أن يدفعوا الميرى الذى مضبوط على البلاد ، وأذن لهم بالبيع والشراء (فى حصص الالتزام) وجعل له بعد التمكين الأول على كل من مات من الملتزمين حلوان ثلاثة سنوات من الفائض الحر ، والتمكين القديم والجديد هو السبب فى ملك الملتزم ، ولم يبق للسلطان بلاد فى القاهرة (فى القطر المصرى) ولم يكن له على الملتزمين إلا الميرى فقط ، والحلوان الذى قرره على الأموات حكم الشرط لان البلاد بلاد الله ، والعبيد عباد الله ، وأن السلطان العادل [٥٧] هو ولى الأمر ولازم الاتباع له فى سائر الأمور إلا فى مخالفة أوامر الله تعالى.

السؤال الثانى

كيف كان تمكين الفلاح من الأرض، فأجابه أن السلطان سليم لما حضر بمصر وربط أطيان البلاد وأموالهم، فوجد الأطيان مؤثرة على الفلاحين (٦٥).

وأبقاهم على ما هم عليه، ومكنهم بتمكين الملتزم ، وشرط على الفلاح أنه لم يكن له بيع ولا شراء فى الطين لكون أن الطين ملك الملتزم الذى هو أنابه السلطان عنه والفلاح خدام الأرض ، وزرعها له بعد دفع المال الذى قرره عليه السلطان . والملتزم له أرض لم يكن له عباد .

السؤال الثالث

هل للملتزم أن يرفع الفلاح عن أثره أم لا، فأجابه أن الملتزم (ليس) له رفع الفلاح عن أثره إلا بعيوب ظاهرة، إما بعدم دفع المال، وإما بتبوير الأرض [٥٨] عمدا أو بخيانة ظاهرة فإن حصل ذلك من الفلاح فللملتزم أن يرفع المذكور عن أثره ويعطيه لمن شاء .

السؤال الرابع

هل للفلاح أن يفوت أثره أم لا ، فأجابه أن الفلاح إذا فات أثره برضاه له ذلك والملتزم لن يكن له أن يقهر الفلاح فى خدمته ولا يرفعه عن أثره .

السؤال الخامس

عن الذى يموت من الفلاحين، هل يكون أثره إلى الملتزم أم لا، فأجابه أن يكون أثره إلى ذريته أو عياله أو أقاربه، وإن لم يكن له أحد، فالأثر إلى الملتزم يقرر فيه من شاء من الفلاحين، وهذا حكم شرط الملك حين أثر الأطيان إلى أربابها.

الباب الثانى عشر

فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شئ والآن قدره أى شئ.

[٥٩] السؤال الأول

عن مقدار الميرى الذى حرره حسن باشا سنة ١٢٠٠ ، فأجابه أنه كان مقدار خمسة آلاف كيس ومائة وأربعون كيسا مصريا وكسور ، وخمسة عشر آلاف وستة وعشرون فضة(٦٦).

السؤال الثانى

لماذا أن الميرى أنقص من تحرير حسن باشا ، فأجابه أن حسن باشا حين حضر بمصر زود على الميرى مائتين واثنين وسبعين كيسا مصريا على جهات يأتى ذكرهم فيه بعد ما حصل من الأمراء المصرية غوغاء بسبب ذلك ، وبيان الزيادة زود على جمرك اسكندرية مائتين وأربعين كيسا مصريا وعلى خيار شنبر ، وسنامكى ستة عشر كيسا مصريا ، وعلى ناحية المطرية بدمياط ثمانية أكياس مصرية ، وعلى جلود السلخانة ثمانية أكياس مصرية ، وهذا جملة الزيادة ، وعمل فى شأن ذلك عرض من

[٦٠] الأمراء المصرية ، وأرسلوه إلى السلطان الآن (الحالى) وهو السلطان سليم ، فقبل ذلك العرض .

وحضر منه أمر برفع ذلك فرفع من دفاتر الميرى ، وكذلك ارتفع من أصل الميرى خزينه ما قدره من ابتداء سنة ١٢٠٠ إلى غاية ١٢١٢ كيسا مصريا مائة وسبعة وستون وكسور ، وخمسمائة وسبعة وثمانون فضة ، ومثل ما ارتفع ذلك من الأصول ارتفع قدره من الخصوم ، فجعله مرفوع الأول والثانى أربعمائة وتسعة وثلاثون كيسا مصريا وكسور ، وخمسمائة وتسعة وثمانون فضة ، فيبقى بعد ذلك إلى غاية سنة ١٢١٢ أربعة آلاف وأربعمائة وثلاثة وأربعون فضة ، فهذا هو مجموع الميرى المقيد فى الباب العاشر(٦٧).

الباب الثالث عشر (٦٨)

[٦١] فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وغيره

السؤال الأول

فى سبب ترتيب الميرى على البلاد، فأجابه أن أصول الترتيب فى نظير عشور خراج الأرض الذى كان يؤخذ من المزارعين ، وصار الآن ميرى وازداد حتى بلغ ذلك المقدار .

السؤال الثانى

عن سبب ميرى جمرك الدواوين ، فأجابه أن هذا فى نظير عشور البضائع والتجارات المحضرة من بر الروم وغيره .

السؤال الثالث

عن سبب ميرى البهار ، فأجابه أن هذا فى نظير عشور البن والبهار المحضر من الهند والأقطار الحجازية .

السؤال الرابع

عن سبب ميرى البحرين ، فأجابه أن هذا فى نظير ما يؤخذ من جمرك الغلال وجمرك المراكب .

السؤال الخامس

عن سبب ميرى كشاف الولايات ، فأجابه أن هذا فى نظير [٦٢] مال البلاد الذى رتبها لهم السلطان ، وفى نظير عوائدهم المرتبة على البلاد من داخل المخرجات.

السؤال السادس

عن سبب كشوفية الدفتر دار ، فأجابه أن هذا فى نظير منصبه وماله من العوائد .

السؤال السابع

عن سبب ميرى أغاوات متفرقة ، فأجابه أن هذا مثل الذى قبله .

السؤال الثامن

عن سبب ميرى كتخدا جاوشان ، فأجابه أن هذا فى نظير ماله من العوائد .

السؤال التاسع

عن سبب ميرى الترجمان ، فأجابه أن هذا فى نظير ماله من العوائد.

السؤال العاشر

عن سبب ميرى الأغاوات والأوجاقات السبعة والأفندية [٦٣] ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائدهم ومناصبهم .

السؤال الحادى عشر

عن سبب الميرى المطلوب من أفندية الديوان ، فأجابه أن هذا فى نظير مناصبهم وعوائدهم على جانب الميرى والباشا وما لهم من الفراوى والكساوى .

السؤال الثانى عشر(٦٩)

عن سبب ميرى أمين الشون ، فأجابه أن هذا فى نظير منصبه وماله من العوائد على جانب غلال الميرى .

السؤال الثالث عشر

عن سبب ميرى المحتسب ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائد على السوقية المسببين (المتسببين) وعوئده على جانب الميرى .

السؤال الرابع عشر

عن سبب ميرى أمين الخردة ، فأجابه أن هذا نظير حملة الجمال والحمير بخيمة الرميلة ، وحملة الفيوم ، وكامل الأقلام التى هى من داخل الخردة(٧٠).

السؤال الخامس عشر

عن سبب ميرى (مشايخ) الأسواق، فأجابه أن هذا فى نظير عوائدهم على الترك وعلى الدلالين (٧١).

[٦٤] السؤال السادس عشر

عن سبب ميرى أغا البارودية ، فأجابه أن هذا فى نظير ما هو مرتب له على جانب الميرى فى كل سنة، وإحدى وسبعون ألفا وستمائة وستون فضة، وفى نظير البارود المرتب على ناحية منيه كنانة وشلقان بولاية القليوبية وفى نظير عوائده على معامل البارود.

السؤال السابع عشر

عن سبب ميرى أغا المهندسين والبنايين (أى معمارجى باشى) فأجابه أن هذا فى نظير عوائده على جانب عمارة السلطنة بحسب طول المدة له فى كل يوم محبوب فى نظير عوائده على جانب المهندسين.

السؤال الثامن عشر

عن سبب ميرى قافلة باشى ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائده على جانب البن فى كل فرق ربع ريال .

السؤال التاسع عشر

[٦٥] عن سبب ميرى سردار جرجا ، فأجابه أن هذا فى نظير ناحية بندار التينات التى أوقفها له الملك ، وفى عوائده على جانب حاكم جرجا .

السؤال العشرون

عن سبب ميرى أغاوات القلاع ، فأجابه أن هذا فى نظير ما هو مرتب على جانب الميرى وغيره .

السؤال الحادى والعشرون

عن سبب ميرى أمين الضريخانة ، فأجابه أن هذا فى نظير ما يبقى له من المكسب بعد مصاريف المرتبات.

السؤال الثانى والعشرون

عن سبب ميرى الجلود ، فأجابه أن هذا فى نظير زيادة ثمن الجلود التى يأخذونها من المدابغ .

السؤال الثالث والعشرون

عن سبب ميرى وكالة البهار فأجابه أن هذا فى نظير ما يخص أصحاب الملك من عوائد البهار والأمنية (وكونهم آمنين).

[٦٦] السؤال الرابع والعشرون

عن سبب ميرى أغاوا ت الجيزية (الجزية)، فأجابه أن هذا ما يؤخذ من النصارى واليهود فى كل سنة، العال أربعمائة وأربعون فضة على كل رأس، والأوسط على كل مائتنان وعشرون فضة، والأدنى على كل رأس مائه وعشرة فضة(٧٢).

السؤال الخامس والعشرون

عن سبب ميرى وقف سليمان باشا بثغر رشيد ، فأجابه أن هذا فى نظير ما كان قدره على نفسه صاحب الوقف أن يقع القدر إلى ديوان السلطان تبركا لعدم المعارض لوقفه.

السؤال السادس والعشرون

عن سبب ميرى وقف السطان الغورى والسلطان الأشرف والسلطان بيبرس والسلطان قايتباى والوزير خير بك والوزير يشبك، فأجابه أن هذا فى نظير جمكية مرتب لهم بدفتر الموجبات ، وفى نظير مال الرزق والأطيان [٦٧] ورتب ذلك الميرى على الأوقاف المذكورة لأجل أن يكونوا منسوبين إلى جهة الملك وعدم التعرض لأوقافهم.

السؤال السابع والعشرون

عن سبب ميرى خيار شنبر وسنامكى ، فأجابه أن هذا فى نظير العشور التى تؤخذ من التجار .

السؤال الثامن والعشرون

عن سبب ميرى أمين مشاق، فأجابه أن هذا فى نظير عوائده الآتية على البلاد [٧٣].

السؤال التاسع والعشرون

عن سبب الميرى المطلوب من الباشا ، فأجابه أن هذا فى نظير تجديد خيرات مرتبه إلى بعض من الناس ، وفى سبيل أنعمه إلى شريف مكة، وإلى أو جاقات متفرقة، وفى نظير عوائده فى مال البهار فى كل فرق أربعمائة فضة، وفى نظير ما دفعه عن بعض أقلام بأمره ، وفى نظير الحلوان[٧٤].

الباب الرابع عشر

[٦٨] فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى

السؤال الأول

عن سبب صرة الحرمين الشرفين، فأجابه أنه كانت الملوك فى الزمن القديم يرسلون هدايا إلى أهل مكة والمدينة من أصل ميل كبير فى كل سنة من أصل بيت (المال) المسلمين ، فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال الميرى ، ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل إليه فى كل سنة وصار يقع فيه البيع والشراء بين الناس فى بعضها[٧٥].

السؤال الثانى

عن سبب مصاريف أمير الحج ، فأجابه أنه كان فى الزمن القديم يطلع بالحجاج كبير التجار، ويأخذ صاحبته الهدايا التى ترسل إلى الحرمين وكسوة البيت الشريف تذهب وترجع فى أمن وأمان ثم بعد ذلك تغلبت العربان وقطعوا الطريق فاحتاج الأمر رجل كبير من أهل الحروب [٦٩] وعساكر ، فعينوا صنجقاً من صناجق مصر يطلع بقافلة الحجاج، فرتب له فى كل سنة مائتا كيس، واستمر ذلك مدة طويلة ، فمن زيادة عوائد العربان وزيادة أسعار الأشياء زاد المبلغ شيئاً حتى بلغ ذلك المبلغ قدره ثمانمائة كيس.

السؤال الثالث

عن سبب مصاريف الحرمين ، فأجابه أنه فى سابق الزمان كان يرسل إلى الحرمين زيت طيب وشمع عسل وقناديل ما يحتاج عليه بغير قدر معلوم، ففى وقت التحرير تثمن هذه الأشياء وترسل فى كل سنة.

السؤال الرابع

الموجبات والمرتبات والخيرات التى بمصر فأجابه أن جميع ذلك كان يصرف من بيت المال فى وقت التحرير، وارتبط ذلك كله فى دفاتر، وصار يصرف فى كل سنة من الروزنامة العامرة على جانب الميرى، وصارت هذه [٧٠] المرتبات والخيرات يقع فيها البيع والشراء، وصار الناس يملكونها بتمكين ديوانى من نائب السلطة، ومجموع تلك المصاريف كلها قدرها مبين فى الباب العاشر .

الباب الخامس عشر
فى تعريف المواريث وما يخص بيت المال

السؤال الأول

عن مواريث الأموات كيف يقع فيها، فأجابه أن جميع متروكات الميت تقسم على أولاده وعلى عياله، فان كان له أولاد فلزوجته الثمن، والباقى يقسم على ثلاثة أقسام، الثلث منه للأنثى والثلثان منه للذكر، وهذا لا يكون إلا بعد دفع الديون والمصاريف التى يحتاج إليها الميت وبعد حق الزوجة (فى) مؤخر الصداق ، وهذا على طريقة الشريعة الاسلامية وأما خلافة لا يحيط علمنا به.

السؤال الثانى

عن الذى يخص بيت المال من متروكات الميت وأملاكه [٧١]، فأجابه أن جميع متروكاته تكون لورثة الميت ، ولم يكن إلى بيت المال شئ، فان لم يكن له أولاد ولاورثة فللزوجة منه الربع وإلى بيت المال الثلاثة أرباع، بعد دفع الديون وكامل المصاريف التى يحتاج إليها الميت، وإن كان له أقارب من ذوى الأرحام وهم النساء فهم أولى من بيت المال.

السؤال الثالث

عن الذى يخص القاضى من ميراث الميت، فأجبناه إن كان القاضى يحضر القسمة فى الميراث فله عوائد تخصم من أصل الميراث عن كل ألف وعشرون فضة حكم قانون مصر من قديم الزمان، وإن كان الورثة يقع بينهم الرضى ويقسموا الميراث بينهم، فلا يكون للقاضى شئ من ذلك .

السؤال الرابع

إذا كان الميت ليس له أولاد ما الحكم فيه، فأجابه [٧٢] أن يكون ربع ميراثة إلى زوجته، والباقى يقسم على الورثة حكم مراتبهم من بعد الديون وبعد المصاريف.

الباب السادس عشر
عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه

السؤال الأول

عن دخول السلطان سليم بمصر كيف حصل فى الأحوال، فأجابه عن سبب دخول السلطان سليم كان ظلم السلطان الغور وجماعة الجراكسة بالرعاية (بالرعية) والله سبحانه وتعالى أذاقهم الذل والخوف وأزالهم الله من كثرة ظلمهم بالعباد .

السؤال الثانى

ماالسبب فى ظلم الغورى وجماعة الجراكسة، فأجابه أن الذى أحوجه الظلم كثرة شراء المماليك وكثرت عليه المصاريف ، فظلم الناس والعباد، فهذا هو السبب، ولما خرج من مصر وتوجه إلى جهة حلب وإلى هناك بعدها [٧٣] لم يظهر وقعت جميع الجراكسية بأجمعهم .

السؤال الثالث

من كان حين السلطان سليم ملك هذه المملكة فى مدته من المديرين فى هذه المملكة ، فأجابه أن المديرين فى مدته كانوا فصحا وعقلا ، وهم رتبوا

هذا الحال والأموال الميرية باطلاعهم واطلاع السلطان سليمان بعد توجه السلطان سليم ورتبوا هذه المملكة ترتيبا عظيما وربطا سديدا .

السؤال الرابع

عن ترتيب الشون من رتبه، فأجابه أن الذى رتب الشون لغلال الميرى فهو فرعون ورتب معه تراتيب عظيمة وخيرات كثيرة ، ثم بعد ذلك لما حضر السلطان سليم ووجد تراتيب غلال الميرى بمصر ، ورتبه على العساكر والأوجاقات والمشايخ والأمراء والأغاوات والأفندية وباقى الناس ، ورتب إلى الشون مصرفا (أفندى المصرف) وكتبة ومباشرين [٧٤] مسلمين ونصارى وترآسا وخدما يجمعون الغلال الميرى من الملتزمين ويصرفونه بموجب الدفاتر المرتبة وعوائد الكتبة والخدم على جانب الغلال الميرية .

السؤال الخامس

عن تراتيب السلطان سليم رتبها حكم قديمها أم لا، فأجابه أن السلطان الغورى كان ظالما ، وكان مرتبا خيرات ، فلما دخل السلطان سليم وأزاله، زود الخيرات والمرتبات عن أول كثيرا وريح الناس جميعا، وجعل لهم معايش ليتعيش منها العواجز والأيتام والغراب (والغرباء) وهذا كله لأجل رغبة الناس ومحبتهم فيه ، وصار الناس جميعا يدعون له ويترحمون عليه بعد موته.

السؤال السادس

من منفوع السلطان من هذه المملكة ، فأجاب إن هذه المملكة جميعا ملكه ولا ينظر إلى الانتفاع منها، ورتب مصرفها على قدر أصلها، وأما الخزنة (التى) أبقاها له (لنفسه) فجعلها تحت [٧٥] العمارات والانعامات التى يعطيها، وجعل له وكيلا بمصر وهو الباشا وشرط عليه أن يحكم فى القاهرة بالشفقة والرحمة على أهلها لأنهم قوم ضعاف، وجعل بمصر روزناميا مسلما عاقلا، وهو وكيل عن السلطان فى الأموال الميرية، وأمرهم بصرف جميع الخيرات من المال والغلال، وللمذكور المشورة فى كامل الأمور، وهو الذى يرد المشورة على

الباشوات فى كامل الأمور الصالحة، وحصل الشرط على الباشوات أن يكونوا على خراج الأوجاقلية (أى على رأيهم) فى كامل الأمور التى قررها وشرط بها السلطان، وإن حصل أمر مخالف إلى الشروط فلهم أن يعرضوا إلى السلطان ويعزلونه، وكذلك إن حصل من الأوجاقات شئ مخالف من الشروط فالباشا له أن يزجر المذكورين ويرفعهم عن مناصبهم ويؤدبهم الأدب اللائق بحالهم، والروزنامجى المذكور يكون أمينا على أسرار السلاطين وأمواله، وكذلك المقاطعات والخلفاء والكتبة التى تحت يده، وعهدتهم الجميع عليه، وان كان يحصل من المذكور خلاف ما ذكرناه يكون معزولا ومهانا ويقاصص بحسب أحواله ,والله سبحانه وتعالى أعلى بالصواب، واليه المرجع والمآب وصلى الله على من لا نبى بعده ، وعلى آله وصحبة وسلم .

ملحق بأسماء أصحاب الوظائف

اختيارية – أرباب السجاجيد – اسباهية – أغاوات الباشا –أغاوات الأوجاقات – أغاوات قزلارية – أغا الانكشارية – أغا أو أمين دار الضرب – أغا البارودية أو الجبة جى باشى – أغا المهندسين والبنائين أو المعمارجى باشى – أغاوات الجزية – أغاوات الحرم – أغاوات القلاع – أغا أو أمين المشاق – الأفندية – أفندى الشرقية – أفندى الغربية – أفندى الشهر – أفندى الغلال – أفندى المحاسبة – أفندى اليومية – أفندى المصرف – أفندى الكركشى – أفندى الرزق – أفندى الأوجاقات – أفندى المقابلة – أمير الحج – أمين الشون – أمين البحرين – أمين الخردة – انكشارية – أوجاق – أوضباشى (أوطه باشى).

الباشا – باش اختيار – باش قلفة الروزنامة .

تفكشيان – ترجمان .

ثانى خليفة الروزنامة – ثالث خليفة الروزنامة .

جاوشان – جمليان – جراكسة – الجبة جى باشى – جوريجية .

خزينة دار – خليفة وخلفا – الخولى .

الدفتر دار – ديوان أفندى .

رابع خليفة الروزنامة – رئيس الديوان .

زعيم مصر .

سردار الحج – سردار الخزنة .

شاجرتيه – الشاهد – مشايخ البلاد – شيخ البلد .

الصنجق – صنجق طبل خانة – صنجق الخزنة – صناجق الولايات – صيارف الرونامة – صراف باشى الروزنامة – صيارف البلاد .

عزبان .

الفرمنجى .

قاضى مصر – قافلة باشى – قائمقام – قبودان – قلفه – قلق .

كتخدا – كخيا – كتخدا جاوشان – كتبة الخزينة – كشاف – كيسه دار – كلاف متفرقة – المفتيون – المحتسب – مستحفظان – المشد – مهر دار – معمارجى باشى .

نواب القاضى –نقيب الأشراف .

والى – الوكيل .

يولداشات .

ملحق بالمصطلحات

أثر أو أطيان مؤثرة أو أثرية – افراجات – التزام – أو تلاق – أوراق خدم العسكر – أوسية .

تذاكر جاوشية – تذاكر ديوانية – ترابيع – تقسيط – تلبيس – تمكينات .

جمكية وأوراق جمكية .

حلوان – حملة .

خرج – الخزنة .

ديوان .

السليانات .

صرة الحرمين وأوراق صرة .

فائض - قرمان-فضة ونصف فضة - فرق .

كركشى - كدو كات (كديك) - كشوفية -كلالة - كيس .

المال الحر - مال الجهات - محبوب - محلول - مخرجات - مضاف - ملتزمون - موجبات - مهاترة - الميرى - الميدى .

البنارى - النوبة .

الهوامش

(١) Estève: Compte rendu de l'administration des Finances pendant L'ètablissement des Français en Egypte . pp. 350-351. مطبــوع بـلا تاريخ - (فى محفوظات كلية الآداب) .

(٢) فى المجلد الحادى عشر ص ٤٦١ إلى ٥١٧ من القسم الخاص بالحالة الحاضرة من كتاب وصف مصر ، الطبعة الثانية ، باريس سنة ١٨٢٢ - وفى هذه المقالة سنحيل القارئ ، على تلك الطبعة وحدها .

(٣) فى المجلد الثانى عشر ص ٤١ إلى ٢٤٨ من نفس القسم من نفس الكتاب . وقد لخص المقالتين إبراهيم بك زكى فى كتابه " الحالة المالية والتطور الحكومى فى عهدى الحملة الفرنساوية ومحمد على " المنشور فى القاهرة (بلا تاريخ) . وقد رأى زكى بك استبعاد الجداول المطولة جدا التى وردت فى مقالة استيف ، وهذا مما يؤسف له لأن تلك الجداول تصور الحالة المالية تصويرا تاما . هذا وقد استخدم المقالتين سمو الأمير عمر طوسون فى كتابه " مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن " - الإسكندرية ١٣٥٠ / ١٩٣١ .

(٤) Estève : " compte rendu" cite',p 354

(٥) السؤال السادس من الباب السادس عشر .

(٦) السؤال التاسع عشر من الباب الخامس .

(٧) هو خط القرمة المشهور ، وصفه Deny بأنه :

"Sorte dècriture destinee aux mandarains de lancienne adminidtration et don't le dèchiffrement prèsente les difficultes,que l'on sait,pour ceux qui n'en ont pas la routine Deny ; Somnaire des Archives torques du Caire . p.33.

(٨) Estève : Mémoire sur les finances de l'Egypte, p.242.

وما ذكره عن اتخاذ الأفندية المماليك يرجع إلى ما لوحظ من ضعف تأصل نسل للمماليك بمصر ، وهو مبحث من المباحث الهامة فى تاريخهم .

(٩) Estcve : Compte rendu cite, 354 .

(١٠) الجبرتى فى حوادث ١٢٢٢ و ١٢٢٨ فى المجلد الرابع .

(١١) الجزء الخامس من كتاب بدائع الزهور فى وقائع الدهور تأليف محمد بن أحمد ابن إياس الحنفى ، نشر لجمعية المستشرقين الألمانية باعتناء كاله ومحمد مصطفى وموريس سوبرنهايم فى استانبول سنة ١٩٣٢ .

(١٢) Bibliotheque Des Arabisants Francais: Premiere Serie: Silvestre de Sacy.2 tomes. Publications de L'Institut Français d'Archeologie Orientale Le Caire

1923. tome II pp .1-278 .

(١٣) يجب ألا يفهم من قوله هذا أن الباشا الواحد لا يقيم فى ولايته إلا سنة واحدة ، والحقيقة أن الباشا كان يعين لسنة واحدة قابلة للتجديد . ولكن ما جرى على الباشوات من العزل والنقل جعل متوسط مدة إقامة الواحد منهم فى باشوية مصر نحو سنتين . تجد ثبت أسماء الباشوات من الفتح العثمانى فى آخر الجزء الثالث من Histoire d'Egypte Précis de l' الذى ألفته لجنة المؤرخين والأثريين ونشرته الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة .

هذا وينبغى ألا يخلط بين لقب باشا القاهرة أو مصر ولقب " والى " فان الوالى فى ذلك العهد كان يطلق عادة على رجل وظيفته صيانة الأمن فى المدينة وما يتعلق بذلك فهو شبيه بحكمدار البوليس فى أيامنا .

(١٤) " التمكينات " من أهم اصطلاحات ذلك العصر . فلابد من " تمكين " قديم أو جديد ، واقعى أو وهمى لا كتساب حق أو الانتفاع بحق . ومن أهم التمكينات إذ ذاك " التقاسيط " التى يصدرها الباشا للملتزمين ويمكنون بواسطتها من حصص التزامهم .

(١٥) الكتخدا هو الوكيل عن الباشا ، والمهر دار أمين خاتمه ، والخزينة دار أمين صندوقه والترجمان معناه واضح . أما رئيس الديوان فليس فى المراجع العربية ما يدل على أمره ، وقد بين حسين أفندى فى إجابته على السؤال التاسع من الباب الأول ما يدل على أنه قد يكون من رجال والى القاهرة . والاغاوات هنا الرجال من جند وموسيقيين ورسل فى معية الباشا . وديوان أفندى (وصحتها ديوان أفنديسى) سكرتير الديوان أو رئيس كتابه . وهؤلاء الموظفون يكونون شبه مكتب الباشا . وسيأتى ذكر غيرهم من أصحاب الوظائف ممن لم تكن لهم نفس العلاقة بالباشا .

(١٦) لفهم الإجابة على السؤال وعلى الأسئلة المماثلة له يجب أن نذكر أن صاحب المناصب فى النظام المملوكى العثمانى يختلف عن موظف الحكومة فى وقتنا الحاضر فيما يأتى :

أولا : تقلد الوظائف عن طريق الوراثة كوظائف الروزنامة مثلا فيتقلد الشخص وظيفة مورثة بدفع الحلوان وهو الرسم الذى تتقاضاه الحكومة لنقل حق أو منفعة من شخص إلى آخر .

ثانياً : تقلد الوظائف عن طريق الشراء كباشوية مصر أو رياسة قضائها .

ثالثاً : إن الحكومة إذ ذاك كانت قد لا تدفع للموظف مرتباً ثابتاً شاملا كما هو الحال الآن بل ترتب له عوائد على أبواب مختلفة من دخلها أو تعطيه حق فرض رسوم يجبيها لنفسه على أصحاب المصالح الذين ينجز لهم عملا وهكذا أو قد تدفع له مرتبا وتبيح له أن يضيف إليه عوائد تقررها له .

رابعاً : إن الحكومة إذاك كانت تفرض على بعض أصحاب المناصب أن يؤدوا لها مالا سنويا

نظير تمتعهم بعوائد مناصبهم ، و هذا المال هو الذى نسميه " ميرى الوظائف " وقد سماه استيف فى مقالته فى مالية مصر . Impots sur les Charges

ولنشرح الآن عوائد الباشا الواردة هنا .

فى كل فرق بن أربعمائة فضة : أى على كل فرق بن مستورد والفرق زنبيل يسع نحو ٣ ١/٢ قنطارا من البن – والفضة كانت مسكوكات دقيقة من الفضة والنحاس يطلق على الواحدة منها اسم " نصف " أو " نصف فضة " وهى المعروفة باسم الميدى . والميدى تحريف " لمؤيدى " . وقد تقرر فى أيام الاحتلال الفرنسى أن تصرف كل ١٠٠٠ نصف فضة ب ٣٥ فرنكا و ٢١ سنتيما – وكانت العملة الذهبية الزر محبوب ، والمحبوب يساوى إذ ذاك ١٨٠ فضة –وكانت المبالغ الكبيرة تقدر إذ ذاك بالأكياس – والكيس المصرى يطلق على مبلغ قدره ٢٥٠٠٠ نصف – راجع مقالة Samuet Bernard عن النقود المصرية فى الجزء السادس عشر من كتاب وصف مصر الصفحات ٢٩٣ ، ٣١٣ ، ٤٢ ، ٤٢٢ .

وعوائد على الصناجق وقف تلبيسهم . أى عندما يلبسهم فروة أو قفطان المناصب التى يعينون لها يتقاضى منهم عائد – ديوان الاسكندرية الخ أى جمركها – وسنشرح أمين البحرين وأمين الخردة فى موضوعهما .

أما حلوان بلاد الأموات . فمعناه أن حصص الالتزام التى يموت ملتزموها (فتصبح بذلك بلاد أموات) يستطيع ورثة هؤلاء الملتزمين نقلها إلى أنفسهم بشرط تأدية الحلوان – فهو فى هذه الحالة بمثابة رسم تسجيل مقداره ثلاثة أمثال فائض الملتزم . وقد نزل السلطان للباشا عن هذا المورد .

أما الجملة الأخيرة من الاجابة وربط عليها فليست واضحة – وقد ظننت أنه قد يكون وضع عليها بدلا من عليه ، ويقصد من ذلك أن الباشا يؤدى للدولة ميريا عن وظيفته قدره ٥٥٦ كيساً ولكن هذا المبلغ يزيد كثيراً على مبلغ ١,٦٢٥,٠٠٠ نصفا الذى قرر استيف فى مقالته فى ص ١٠٩ أنها كانت الميرى الذى يؤديه الباشا للسلطان عن وظيفته .

هذا وقد أجمل استيف فى مقالته فى ص ١١١ ذكر العوئد المقررة للباشا فى مالا يخرج عن إجابة حسين أفندى .

(١٧) أى أن عوائد الكتخدا هى على نفس الجهات المقررة عليها عوائد الباشا ولكن بمقدار أقل ، وليس فى مقالة استيف بيان عن دخل الكتخدا .

(١٨) أى يتقاضى المهر دار عوائد من كل من استصدر من الباشا تمكيناً ما مختوما بخاتم الباشا . كالتقسيط الذى يمكن الملتزم من حصة التزامه ، والفرامانات الجمع العربى لفرمان ، ويجب أن تقصر على ما صدر من السلطان نفسه وإن كان حسين افندى لم يراع هذا – والتذاكر الديوانية اصطلاح يرجع عهده بنفس الاستعمال لما قبل الفتح العثمانى وقد عرف القلقشندى (فى صبح الاعشى الجزء ١٣ ص ٧٩) التذكرة بأنها تضمن جمل

الأموال التى يسافر بها]أى التذكرة [الرسول ليعود إليها إن أغفل شيئاً منها أو نسيه ، أو تكون حجة له فيما يورده ويصدره . وسنرى فيما بعد أن تحصيل الأموال الأميرية كان موكولا إلى أوجاق الجاويشية ، فكانت تعطى لهم التذاكر بجمل الأموال التى يكلفون جمعها .

هذا وليس فى مقالة استيف بيان عوائد المهر دار .

(١٩) ليس فى الأصل إلا " الخزينة " فقط ، وقد فضلنا إضافة دار كما يتطلب سياق الأسئلة .

(٢١) المهاترة جمع مهتر]تركية [وهو رجل الموسيقى ، ويضربون النوبة أى يعزفون على آلاتهم الموسيقية فى أوقات معينة كعند غروب الشمس مثلا - والجامكية أو الجمكية من الفارسية جامكى وأصلها مرتب يصرف لشراء ملبس - وفى الاصطلاح العثمانى المملوكى مرتب جنود .

(٢٢) صنجق من التركية سنجاق وهى العلم والقسم من ولاية كبيرة ، والحاكم على قسم من ولاية وقد تكون الصنجقية أيضا مجرد رتبة "وصنجق طبل خانة" يجمع بين مصطلحين: مصطلح عثمانى ومطلح مملوكى . فبعض الأمراء فى دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان . راجع Gaudecory Demombynes فى ص ٣٨ من مقدمته لكتابه La Syrie à L'Epoque des Mamelukes d'apres les Auteurs . Arabes Paris 1923

.عدد الصناجق . لم يكن عددهم فى الواقع دائما أربعة وعشرين . وقد احتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين صناجق الثغور الثلاثة المهمة الاسكندرية ودمياط والسويس ، وكذلك كتخداء الوزير أو الباشا .

أما التعيين للصنجقيات الباقية فكان يحدث فى مصر نفسها تبعا لقوة المتنافسين عليها . فكان الرجل ذو النفوذ يسعى لأن يجعل الصناجق من تابعيه أو مماليكه وهكذا .

(٢٣) السليانات جمع عربى للكلمة الفارسية سااليانة وتفيد المرتب السنوى .

(٢٤) الخزينة أو الخزنة فى الاصطلاح العثمانى المملوكى هى مقدار ما يبقى مما يجبى من مصر بعد انفاق كل ما قرر السلطان انفاقه ويرسل هذا الباقى لعاصمة الدولة ، ولم يكن مقداره ثابتا ؛ فإن الحكومة العثمانية كانت تأمر أحيانا بأن تخصم منه نفقة إضافية (كالزيادة التى يذكرها حسين أفندى هنا فى مقررات الحج والحرمين) وأحيانا كان الباشا يخصم من الخزنة لتسديد عجز فى الأبواب المقررة أو لمواجهة طلب استثنائى وهكذا .

(٢٥) أى وقت تسليم أمير الحج الصرة .

(٣) شرحنا معنى الخزنة ، وكانت ترسل فى احتفال كبير - وقد بينا أن الباشا كان له أن يخصم منها بشرط اقرار الحكومة العثمانية لما يفعل - وفى الأيام السابقة للفتح

الفرنسى أدى غصب المماليك إلى مدهم أيديهم للأموال المقررة للحرمين ، وإلى خزينة السلطان نفسها ، فكانوا يرسلونها أولا يرسلونها على حسب أهوائهم معتذرين بأعذار مختلفة . وقال الجبرتى فى ترجمته للأمير قاسم أبى سيف فى وفيات ١٢١٧ هـ (الجزء الثالث) أنه كان مملوك عثمان بك ابى سيف الذى سافر بالخزينة ، ومات بالروم وذلك سنة ١١٨٠ هـ وأضاف " وهى آخر خزينة رأيناها سافرت إلى اسلامبول على الوضع القديم " .

(٢٦) يضاف إلى هؤلاء الخمسة حكام بقية الأقاليم الذين لم يبلغوا بعد رتبة الصنجقية ، ويطلق عليهم اسم كشاف - أما الصناجق الخمسة فأهمهم صنجق جرجا، وقد افرد له المسيو كمب فصلا خاصا فيما كتب عن مصر العثمانية فى الجزء الثالث من المجمل فى تاريخ مصر قال :

أما عن عوائد حكام المديريات من صناجق وكشاف - كان أهم مالهم مال الكشوفية المقرر على الأراضى الزراعية . والكشوفية كانت قديمة وجديدة ، ويتكون كل منها من مفردات مقررة راجع مقادير هذه فى مقالة استيف ص ٥٩ وكان على الصناجق والكشاف مال ميرى يؤدونه للحكومة نظير وظائفهم سنبينه فيما بعد .

(٢٧) الأجاوقات السبعة وهى العنصر الفعال فى حكومة مصر كما سنرى بعد قليل .

والأوجاق]وفى الاستعمال العربى الوجاق [فى الأصل الموقدة ، وأطلق على الطائفة من الجند . والنسبة إليها أوجانلو]وفى الاستعمال العربى ، وجاقلى وكانوا يجمعونها على وجاقلية . [والمتفرقة فى الأصل التركى القديم كانوا أصحاب نوع من الاقطاعات - زعامت متفرقة .

والجاوشان . جمع فارسى للكلمة التركية جاوش ، وهو فى الأصل يطلق على أنواع مختلفة من الجند منهم الرسل.

=جمليان . وهو تحريف لجنليان جمع فارسى للتركية جنللو نوع من الفرسان (راجع كتاب Deny فى ص ٢٧ هامش ١) تفكشيان . وهو تحريف لتفنكجيان ومفرده تفنكجى وهو الجندى المسلح بالبندقية ، والجراكسة معروفون ، والمستحفظان يقصد بهم الجند اليكيجرى المشهورين أو الانكشارية كما فى العربية ، والعزبان أو بالتركية عزبان طائفة كانوا فى الأصل من جند البحر ، هذا وسنحتفظ فى هذه المقالة بهذه الجموع الشائعة .

(٢٨) الرياسة فى الأجاوقات : اختيارية الأوجاق هم المسنون من رجاله ، وأقدمهم الباش الاختيار ، وفى كل أوجاق أغاوات وهم ضباطه ، وقد يكون له كتخدا أو وكيل وكاتب وهكذا - ويلاحظ أيضاً أن لفظ " باش " ومنه " باشى " التى ترد فى الكثير من الألقاب المركبة لا علاقة لها بلقب باشا المعروف فهى من التركية " باش " التى معناها رأس ، وفى الاستعمال العربى قد تكتب باش أو باشه .

أما عن الديوان الذى على أصحاب الرياسة فى الأجاوقات حضوره فله معنيان . يفيد أولا معنى الديوان الثابت ، ويفيد ثانيا مجرد اجتماع هذا الديوان الثابت . والديوان الثابت الذى كان لباشا مصر لم تكن العضوية فيه مقررة بالتحديد كما هو الحال فى بارلمان حديث مثلا . بل كان المفروض أن يحضره الصناجق وضباط الأوجاقات وكبار أصحاب الوظائف والعلماء وكبار التجار وهكذا . والمفروض أن يجمعه الباشا لكل أمر مهم ، ومن العبث أن نوازن بين هذا المجلس وأشباهه فى مصر حيث مرد كل شئ كان للقوة وبين البارلمان الحديث فى أمة حكمها دستورى صحيح . هذا وكانوا يميزون إذ ذاك بين ديوانين : الديوان الخصوصى والديوان العمومى ، والأول تغلب عليه الصفة التنفيذية والآخر صفة تداول الرأى .

وقال استيف فى مقالته فى مالية مصر (ص ١١٥) أن أغاوات القلاع لهم مرتبات ثابتة ولهم فى الوقت نفسه أيضاً عوائد على ما يباع فى منطقة حكمهم من المأكول وغيره .

اما عن المعمارجى باشى فقد قال استيف (ص ١١٣) أنه يتقاضى من العمال (أو من مباشرهم) فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها محبوبا واحدا (أو ١٨٠ فضة) يوميا .

وعن القافلة باشى فقد قال استيف (ص ١١٣) أنه يتقاضى من كل قافلة يسيرها عوائد (ولم يحدد قدرها) ، وكذلك له ربع ريال (الريال يساوى ٩٠ فضة وقد بلغ ما يقرب من ١٦٠قبيل الاحتلال الفرنسى) عن كل فرق بن ينقل من السويس إلى القاهرة .

الجبة جى باشى ويشرف على صناعة البارود ، وكان يستخرج إذ ذاك من الكيمان المتخلفة عن المدن والقرى المتخربة وبخاصة من بلدى منية كنانة وشلقان بمديرية القليوبية ، وقال استيف (ص ١١٣) أن ما يقدمه الجبة جى باشى من البارود يخصم له ثمنه من مصروف الحكومة إلا ما يقدمه للالعاب النارية فى بعض المناسبات كسفر المحمل و الخزنة ومقدم الباشا .

(٢٩) عوائد كتخدا جاوشان على حلوان بلاد الأموات تعادل بذلك عوائد الدفتر دار عليها .

أما أمين الشون – وينتسب إلى أوجاق الجاوشان – ويطلق أيضاً عليه اسم أمين الأنبار فيشرف على شون الغلال الأميرية ، وتتضح لنا أهميتها إذا ذكرنا أن الجزء الأكبر من أرض الصعيد كان يجبى ماله غلالا – وقد قال استيف فى مقالته فى ص ١١٤ إنه كان له عوائد من نقد وغلال على كل ملتزم يؤدى المال غلالا هذا إلى أنه كان مسموحا له بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقيها كيلا أصغر من الكيل الذى يستعمله عند الاستلام من دافعى الضرائب (والفرق بين الكيلين له) .

والمحتسب أيضاً من الجاوشية أى لم يكن من المتفقهين فى الدين كما هو الأصل فى الحسبة – ومهمته ضبط الأسواق ، وفى هذا أيضاً تضييق لمعنى الحسبة الأصلية .

أما تذاكر جاوشية فقد شرحها استيف فى مقالته فى ص ٥٧ ، ٥٨ فقال بأنها مال فرضه السلطان على البلاد لاجل وجاقلية الجاويشية المكلفين بملاحظة جمع الأموال الأميرية ، وقال إنهم كانوا يجمعون ذلك المال بأنفسهم ، ولكن لما ضعف أمر الوجاقات عجز الجاوشية عن قبض مالهم فأصدر الباشا فرمانا بأن هذا المال يجب أن يجمع مع المال الاميرى فى وقت واحد لحساب الجاوشية وقد بين استيف فى ص ٥٦ مقدار هذا المال.

أما الموجبات فلفظ عام لما أوجب السلطان على نفسه صرفه من جباية مصر ، وموجبات العساكر هى مرتباتهم الثابتة فى ميزانية مصر .

(٣٠) مهمة هذه الاوجاقات الثلاثة - وقد أطلق عليها جميعا اسم الاسباهية أو الخيالة - إذن مهمة إشراف تام : فى القاهرة على الباشا ورجاله بواسطة كبراء الاوجاقات المقيمين فيها ؛ وفى الأقاليم بواسطة من يقيم فى الأقاليم من رجال هذه الاوجاقات وبخاصة الجوربجية . والجوربجى اسم مشتق من الجوربة المعروفة ، وكان يطلق فى الاستعمال العثمانى على ضباط الانكشارية ، وعلى " مختارى " القرى المتقدمين فيها أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات .والمخرجات لفظ عام لما يؤديه الرعية من المال الذى لا يدخل فى حساب أموال السلطان ، وأشهر مثال له الكشوفية وقد بينا أن الكشوفية تشتمل على مفردات أحدها كان يعرف باسم أوراق خدم العسكر ، وقد بين استيف فى مقالته ص ٦٠ أن جوربجية أوجاقات تفكشيان وجمليان وجراكسة المقيمين بأنحاء البلاد كانوا يجمعون ضريبة خدم العسكر رأساً من الملتزمين ، وفى ص ٥٩ بين مقدار هذه الضريبة .

(٣١) لأغا الانكشارية الرياسة العليا على ضبط مدينة القاهرة ، وله كما قال استيف فى مقالته ص ١١٢ عوائد متعددة يفرضها على الماكولات . ثم ينتسب لهذا الاوجاق عدة من أكبر أصحاب المناصب ، منهم الكتخداء وكيل الباشا ، ومنهم السرداران اللذان يليان أمير الحج ، وصنجق الخزنة ، ومنهم من يقيم فى القلعة نفسها .

والكواخى جمع كخيا ، وهى نفس كتخدا ، واليولداش فى الأصل الرفيق والجندى من الانكشارية ، والأوطة باشى ضابط إنكشارى .

وعوائدهم على الدواوين بعد الميرى - والدواوين هنا الجمارك أى أن السلطان خصص لاوجاق الانكشارية رسوم بعض الجمارك بعد دفع نصيب الحكومة منها - قال استيف فى مقالته فى ص ١١٧ و ١١٨ أن السلطان أعطى أوجاق الانكشارية المتحصل من رسوم جمارك مصر العتيقة وبولاق والاسكندرية ودمياط بشرط تأدية نصيب منه للسلطان - ولكن قبيل الفتح الفرنسى غصب هذه الجمارك الأمراء المماليك . وقد بين استيف فى مقالته ١٨٩ و ١٩٠ إن الملح - وكان احتكاراً حكومياً - كان فى الأصل جزءا من الخردة (وسيأتى شرحها) ثم غصبه أحد الأمراء المماليك . وعوائد سلخانة القاهرة - حسب ما

جاء فى استيف فى ص ١٨٠ - كانت لاوجاقى الجاوشان والانكشارية .

(٣٢) البحرين - كما جاء فى مقالة استيف ص ١٨١ - عبارة عن ساحلى بولاق ومصر العتيقة . ويشرف أمين البحرين على الرسوم المفروضة على الغلال الواردة لهذين الساحلين وعلى السفن التى تسير فى النيل والبحيرات .

والخردة - وقد شرحها استيف فى ص ١٨١ من مقالته - رسوم مفروضة على الملاهى والنساء " العوالم " والحواة ومن يماثلهم . قال : وقد تعددت هذه الرسوم فى السنين القريبة من الاحتلال الفرنسى بدرجة جعلت من المستحيل على ولاة الأمور الفرنسيين تحديدها .

والقلقات جمع قلق تحريف عربى للتركية قوالق وهو مركز العسكر (أو ما نسميه الآن نقطة البوليس) والضابط الذى يقيم فى هذا المركز أو المخفر هو القوللقجى . هذا وفى الاستعمال العربى يقولون قلق للدلالة على المخفر نفسه أحيانا وعلى الضابط أو أحد رجاله أحيانا .

(٣٣) زعيم مصر استعمال شائع للوالى ، وقد بينا فى الهامش رقم ١ ص ٩ أن الوالى إذ ذاك بمثابة حكمدار البوليس الآن . وقد بين استيف فى مقالته فى ص ١١٥ أنه كان هناك إذ ذاك ثلاثة ولاة واحد للقاهرة وآخر لبولاق وثالث لمصر العتيقة ، وأنهم كانوا أجمعين تحت رياسة أغا الانكشارية - وقال أنه على توالى الزمن أصبحت لوالى القاهرة رياسة على زميليه ، وأنه كان له دونهما مرتب ثابت فى الميزانية ، وأنه كان يقوم أيضا بوظيفة حاجب للديوان .

وفى مقالة استيف ص ٢٠٥ بيان ما على والى القاهرة فيما يتعلق بجرف الخليج الناصرى .

(٣٤) كان من نتائج الفتح العثمانى أن عهد السلطان برياسة القضاء فى مصر لقاضى غير مصرى يعينه السلطان ، وبقى الأمر كذلك إلى وقت الاحتلال الفرنسى حين عهد الفرنسيون لعالم مصرى هو الشيخ العريشى برياسة القضاء ، وبعد جلاء الفرنسيين من مصر عاد الأمر إلى ما كان عليه واستمر كذلك إلى أن قطعت إنجلترا علاقة مصر بالدولة العثمانية فى سنة ١٩١٤وكان لهذا القاضى التركى نواب فى القاهرة وفى الأقاليم ، وفى رسالة خطية بدار الكتب المصرية]رقم ٣١٥١ تاريخ " [فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها "، - وهى تتضمن إجابة الشيخ العريشى الذى أشرنا إليه من أسئلة وجهها إليه الفرنسيون - تعريف بنظام القضاء إذ ذاك وأسماء بعض القضاة النائبين عن القاضى الأكبر وتعيين محالهم . وقد أشار إلى هذه الرسالة الأستاذ محمود عرنوس فى كتابه فى تاريخ القضاء فى الإسلام المنشور سنة ١٣٥٢ (ص٥) ونشرها الأستاذ باشا تلى فى Bulletin de l' Institut d'Egypte Tome XVIII Ier Fascieule pp.1-18. ويختلف القضاء فى العهد المملوكى العثمانى عن القضاء فى

عهدنا فى أن القاضى لم يكن له ولا لتابعيه من كتاب ورسل مرتب شامل كما هو الحال الآن . بل كانت للقاضى عوائد على جهات مختلفة مبينة فى الإجابة إلا أن أهم موارده كانت الرسوم التى كان يتقاضاها من أصحاب الدعاوى . ومن هذه الموارد كان القاضى ينفق على تابعيه .

وقد أشار de Chabrol فى مقالته Essai Sur Les moeurs des habitants modernes de l'Egypte المنشورة فى الجزء الثامن عشر من كتاب وصف مصر فى ص ٢٣٤ و ٢٣٥ إلى القضاء فيما يأتى :

أ- يشتمل اختصاص القاضى على : (١) الفصل فى الدعاوى ، (٢) اختيار الاشخاص للوظائف فى المساجد ، (٣) إدارة الاوقاف الخيرية (٤) قسمة المواريث ، (٥) تسجيل حجج البيع والشراء .

ب ـ عن الرسوم التى يتقاضاها – قال إنه كان لا ينبغى للقاضى أو نوابه أن يتقاضوا رسماً يزيد على ٢/١ ٢ ٪ من قيمة ما ينظرون فيه – ولكن كان يحدث كثيراً أن يبلغ الرسم ٨ أو ١٠ ٪ سوى ما يفرضه كل من الترجمان والكاتب لنفسه على المتقاضين أو أصحاب الحاجة .

وله عوائد على الميرى مثل الاوتلاق : الاتلاق بالتركية معناها الرعى ، وقد عرف استيف فى مقالته (ص ٢٠١) الاوتلاقات بأنها أراضى معفاة من أى مال ، ومخصصة لكى ترعى نباتها خيل الباشا ، وخيل كل من له حق فى اوتلاق – ثم أضاف إلى هذا أن الباشا سمح للملتزمين الذين كانت تقع اوتلاقاته فى حصص التزامهم بضمها لارض الأوسية والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يؤدونه له .

(٣٥) فى مقالة استيف فى مواضع متفرقة فى الصفحات ٢١١ – ٢٢٢ بيان المال والغلال المقرر لمعاش العلماء وأرباب السجاجيد – وهذا سوى ما أرصده الأفراد فى أوقافهم الخيرية للعلماء المدرسين ومن فى حكمهم .

(٣٦) كان المشايخ يطلعون للقلعة فى أول كل شهر للتهنئة بالشهر – تجد أمثلة من هذا فى الجبرتى فى المواضع المناسبة .

(٣٧) قال شابرول فى مقالته فى عادات أهل مصر فى ص ٢٠١ إن نقيب الاشراف ينبغى ألا يحكم على الاشراف المدانين إلا بعقوبة خفيفة . وليس له أن يتصرف فيما يستحق عقوبة الإعدام . وقد بلغ من احترام الاشراف فى ذلك العهد أن الشريف المحكوم عليه بالإعدام كان يوكل تنفيذ الحكم فيه إلى تابع من تابعى النقيب ثم تدفن جثته بعد تنفيذ الحكم فيه توا ، ولا تعلق كما كانت العادة فى تلك الأيام فى حالة غير الاشراف .

(٣٨) شاجرتيه جمع شاكره الفرسية الاصل وتفيد المتعلم أو لتلميذ . كيسه دار ، حافظ أكياس الورق . قلفاوات جمع قلفة ، وهى تحريف العربية " خليفة " وفى أجوبة حسين

أفندى كما فى الجبرتى استعمال لقلفة أحيانا ولخليفة أحيانا أخرى ، والقلفه أو القالفة الوكيل أو معلم الصنعة أو الكاتب ذو مرتبة رئيسية .

كدوكات جمع عربى للتركية كدك ومعناها التمكين من مزاولة صناعة ما .

مقابلة الباشا فى شلقان وفى العادلية : أى استقبال الباشا الجديد فى شلقان إذا كان قد قدم مصر عن طريق النيل ، وفى العادلية (وهى خارج باب النصر عند قبر الملك العادل طوماى باى) إذا كان قد قدم عن طريق البر .

مرتبات الروزنامى وعوائده : للروزنامى مرتب ثابت قدره ٢٧٦٥٠ فضة (مقالة استيف ص ٢٠٠) ، وله نصيب من مبلغ ٢٨٠٠٠ فضة من حساب شراء المشاق وسنشرحه (مقالة استيف ص ٢٠٠) ، وماله من الغلال موضح فى مقالة استيف ص ١٠٤ .

(٣٩) أضاف لانكريه فى مقالته فى الجزء الحادى عشر من كتاب وصف مصر (ص ٥٠٢ - ٥٠٣) إلى ما بينه حسين أفندى أن باش قلفة الروزنامة كان لديه أيضاً سجل بملتزمى ثلاثة بلاد من ولاية منفلوط ، و هذه البلاد هى بنى رافع وبنى حسين الاشراف وحيط بلا غيط . وليس لهذه البلاد ذكر فى معجم البلاد المصرية المنشور فى المجلد ١٨ مكرر رقم ٣ من كتاب وصف مصر ، ولكن جاء فى مقالة Jomard عن تعداد أهل القطر المصرى قديما وحديثاً فى المجلد التاسع من كتاب وصف مصر (ص١٨٦) ذكر لبلد " بنى حسن الاشراف " من أعمال المنية ، وقال انها غير عامرة . وبنى رافع من أعمال مديرية أسيوط فى الوقت الحاضر .

عنده دفتر ميرى مال الكشوفية المطلوبة من أرباب المناصب . و هذا استعمال ثان لكلمة " الكشوفية " فقد مرت علينا أولا أسماً لضريبة يؤديها الناس لنفقة الادارة المحلية ، والآن هى اسم آخر " لميرى الوظائف " .

(٤٠) قال لانكريه فى مقالته ص ٥٠٤ أن لدى أفندى الغلال دفتراً يقيد فيه حساب ضريبة مضافة إلى ضريبة الغلال تؤدى نقداً واسمها (مال مضاف الغلال) وهى قليلة القدر ، ومفروضة على بلاد قليلة العدد .

(٤١) أضاف لانكريه فى مقالته (ص ٥٠٤) إلى اختصاص أفندى اليومية أنه يشرف على حساب الأفندى المختص بصرف مرتبات الفقراء والعجزة (وهذا الأفندى كان يعرف باسم أفندى كشيدة أو كاشيدة ، وهى كلمة فارسية لها عدة معان منها أنها تفيد " المسحوب ") ، وعلى حساب ، الافندى المختص بصرف مرتبات المترملات والايتام ، وعلى حساب الافندى المختص بصرف المرتبات المقررة لكفيفى البصر بالأزهر والشيوخ وهكذا .

(٤٢) ورد اسمه فى مقالة لانكريه ص ٥٠٤ هكذا " افندى مصرف الغلال " وقال لانكريه أنه تحت يده أفندى الغلال .

(٤٣) الكركشى - من كلمة كورك التركية ، وهى آلة الجرف والكركجى الجراف ، وأصل الكركجى ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق على إزالة الأتربة وما إليها من القاهرة . وعلى مرور الزمن بطل انفاق هذا المال فيما خصص له ، ولكن جمعه من الناس لم يبطل .. وهذا هو السر فى تراكم وتكون الكيمان التى كانت تحيط بالقاهرة واستمرت يؤذى غبارها وما ينبعث من رائحتها أهل المدينة إلى أن أزالتها حكومة محمد على . راجع استيف فى مقالته ص ٥٧ . وقد قدر استيف مال الكركجى بمبلغ ٦٣٢٨٩١ فضة (ص ٥٦) . وراجع أيضاً الإجابة على السؤال السادس من الباب العاشر .

(٤٤) أطيان الرزق جمع رزقه وهى الأرض الزراعية المحبوسة على أوجه البر والخير ولا يفرض عليها مال . ويكون على ذلك التعبير الدقيق عن إنشاء الرزق هو قولهم " أفرج السلطان لفلان عن أرض عبرتها كذا رزقه إلخ " فتسمى الوثيقة بذلك " افراج " .

(٤٥) أظن أنه يقصد أن كل مديرية تحتوى فى المتوسط على ٢٨٠ بلداً ، وبذلك يكون عدد البلاد ٣٩٢٠ ، وقد جاء فى مقالةJomardعن تعداد أهل مصر قديما وحديثا التى أشرنا إليها (فى ص ١١٥) أنه كان مقيدا بدفاتر الأقباط التى قدمت لولاة الأمور الفرنسيين أسماء٢٩٦٧ بلداً بينما قدر العمال الفرنسيون عدد البلاد بـ ٣٣٤٧ بلداً ، وقيد راسمو الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر أسماء ٣٥٥٤ بلداً - وقال جومار أن هذا الرقم الأخير وهو أكبر الثلاثة أقل من الحقيقة .

(٤٦) الكلالة اصطلاح للمساحين للدلالة على الأرض التى لم تمسح مساحة تفصيلية ولذلك كان يفرض عليها المال جملة .

ولفهم هذه الاجابة وما بعدها يحسن بنا أن نذكر على وجه الاجمال أن مجموع ما هو مفروض على الأرض الزراعية كان يطلق عليه اسم المال الحر ويجمعه الملتزم من الفلاحين ثم يقسم إلى الأقسام الآتية :

أولا - نصيب السلطان واسمه المال الميرى .

ثانيا - نصيب جهات مختلفة كتذاكر جاويشية ومال الكركجى .

ثالثاً - نصيب الادارة المحلية واسمه الكشوفية .

رابعاً - ما يبقى للملتزم نفسه بعد تأدية ما سبق ، واسمه الفائض .

وقد زاد المال الحر بزيادتين كلاهما بدون وجه شرعى إحداهما البرانى أو المضاف وهو قديم ومستجد ، والأخرى الكشوفية المستجدة ، وهذا البيان مجمل جداً يحتاج إلى تفصيل أدق سنتولاه فى فرصة أخرى .

(٤٧) المال النبارى والشتوى والبعلى الخ وصف للمال مشتق من نوع المحصولات الزراعية فالمال النبارى هو المال عندما يفرض على أرض زرعت ذرة ورويت بواسطة الآلات الرافعة . وهذه الأرض تؤدى بعض مالها نقداً .

(٤٨) سنحاول فى مقالة أخرى شرح أصل الالتزام . ويكفى الآن أن ننبه إلى أن انتساب الملتزمين إلى طوائف من الناس علماء وشيوخ طرق ورجال حرب وتجارة ونساء يدل على تحوله عما يجوز أنه كان عليه فى الأصل من مباشرة زرع الأرض وجباية الأموال الأميرية إلى نوع من الانتفاع بالارض . أما قوله والآن للحريمات فظنى أنه لا يقصد من ذلك أن الملتزمين فى عهده أصبحوا كلهم نساء ، فهذا مخالف للواقع . ولكن لا أستطيع أن أفسر ماذا يريد أن يقول .(راجع الاجابة على السؤال السابع من الباب العاشر . صار أكثر الالتزام عند الأمراء) .

الجلبية أى المماليك المشترون الذين لم يولدوا بمصر ، والهوارة اسم عربان بالصعيد .

(٤٩) لما هزم الفرنسيون المماليك الهزائم الاولى ودخلوا القاهرة أمر بونابرت بمصادرة كل ما كان يملك المماليك ، ويدخل فى هذا حصص التزامهم ، وقد بلغت . كما نستنتج من بقاء الربع فى يد الاهلين . ثلاثة أرباع مجموع الحصص . وقد قدر استف حصة الجمهورية من الالتزام بمقدار الثلثين . وذلك فى حسابه المنشور عن الإدارة المالية فى عهد الفرنسيين ص ٢٦١ .

(٥٠) الإجابة على السؤال الثالث ورأس السؤال الرابع موضوعة فى هامش الأصل .

(٥١) سبق أن شرحنا المخرجات بأنها الأموال التى يجمعها الملتزمين ، ولكنها لا تدخل فى حساب ديوان السلطان ، وشرحنا أيضاً معنى خدم العسكر والكشوفية . يبقى شرح مال الجهات . وقد شرحه لانكريه فى مقالته ص ٤٩٤ بأنه مال يؤديه الملتزمون مما يجمعون من الفلاحين ويسلمونه لحكام الأقاليم وهؤلاء يدفعونه لشيخ البلد ، وهو كبير الأمراء بالقاهرة ، وهذا ينفقه فى سبيل شراء ما يلزم من الطعام والشراب لتخفيف مشقة الحج على الحجاج الفقراء .

أما الترابيع فهو اصطلاح سابق للفتح العثمانى وكانت إذ ذاك عبارة عن الوثيقة التى يعين فيها إقطاع باسم فرد تعيينا إجماليا ثم يتلو هذا إتمام الإجراء لتمكين المقطع من إقطاعه]راجع صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٥٤ [. والظاهر أن هذا الاستعمال لم يتغير بعد الفتح العثمانى . ولكن ليس لدى الآن دليل قاطع بهذا .

(٥٢) الأوسية ذلك الجزء من حصة الالتزام الذى لا يوزع بين الفلاحين بل يزرعه الملتزم لحسابه .

(٥٣) قائمقام لقب شيخ البلد . وهو الاستعمال الاصطلاحى . وتستعمل قائمقام أيضاً فى معناها الأصلى لكل من يقوم مقام أحد ما ، كقائمقام الباشا مثلا لمن يقوم مقام الباشا عندما تكون الباشوية خالية .

(٥٤) الخبر عن إحراق الدفاتر بعد انتصار العثمانيين على السلاطين الجراكسة متواتر ، وإن كان Deny فى مقدمته لكتابه عن المحفوظات التركية ص ٢٢ غير متأكد . فيما يلوح

ـ من حدوثه ـ وعلى كل حال فهو محتمل جداً سواء أكان حدوثه عمداً أم عفواً ـ هذا وبعد أن وقع ذلك (إن كان قد وقع) اضطر ولاة الأمور العثمانيون إلى استخلاص ربط الأموال من التذاكر فهى ـ كما شرحنا ـ تضمن جمل الأموال التى يسافر بها الرسول .

(٥٥) المفهوم من هذا إسقاط الميرى عن ملتزم ما نظير تكفله بمصرف من مصاريف الميرى يعادل ما سقط عنه من الميرى ـ ولا استطيع بعد توضيح كيفية هذا الاسقاط توضيحاً دقيقاً .

(٥٦) ليس حساب ميزانية مصر بهذه البساطة كما سنشرح فى فرصة أخرى . ونكتفى الآن بأن نقيد الواردة فى مقالة استيف (ص ١٩٦ عن الدخل وص ٢٣٩ عن المنصرف) .

دخل السلطان

من مال الأرض الزراعية	٨٠٤٦٠٠٦٨	فضة
من المال المفروض على أصحاب الوظائف	١٠٨٧٠٧٧٣	فضة
من الرسوم الجمركية وما شابهما	٢٢٨١١٨٠٥	فضة
من الجزية أو الجوالى .	٢٥٠٩٠٨١	فضة
مجموع	١١٦٦٥١٧٢٧	فضة

المصاريف المقررة على جانب السلطان

موجبات أصحاب الوظائف	٢٩٣٩٢٤٧	فضة
موجبات الجند .	٢٩٨٧٢٦٥٧	فضة
مصاريف سائرة	٢٦٥٣٥٨٥	فضة
معاشات	٨٤٣٨٩٩٤	فضة
أعمال خيرية	١٣٨٩٢١٣٩	فضة
قافلة الحجاج	٤٢٠٧١٦٥٤	فضة
مجموع	٩٩٨٦٨٢٧٦	فضة

فينبغى أن تكون زيادة الدخل على المنصرف بقدر ١٦٧٨٣٤٥١ فضة ، وقد تعرضت هذه الزيادة لرفع وخفض ، وأحيانا لحذف تام مما سنبسطه فى فرصة أخرى .

هذا وينبغى أن نلاحظ أن الفرق بين أرقام حسين أفندى وأرقام استيف ليس فى جملته كبيرا فإننا إذا أضفنا إلى صافى الدخل فى تقدير استيف مبلغ ٤٤١ كيسا و ١٥٠٠٠ فضة وهو الخاص بأمير الحج وشريف مكة والتى حسبها استيف فى المنصرف بينما حسين أفندى لم يحسبها كانت زيادة الدخل على المنصرف ١٦٧٨٣٤٥١ + ١١٠٤٠٠٠٠]أى ٤٤١ كيسا و ١٥٠٠٠ فضة 27823451= [فضة و هذا لا ينقص كثيراً عن مبلغ ٢٨٣٧٥٨١٥ الذى

ذكره حسين أفندى .

(٥٧) الأوقاف المفروض من أجلها ميرى كانت أربعة : الدشيشة الكبرى ، والمرادية والمحمدية ، والأحمدية أما وقف الدشيشة الكبرى فمشهور يرد ذكره فى تاريخ الجبرتى فى مواضع كثيرة . والظاهر أنه كان هناك أكثر من وقف بهذا الاسم ، فقد جاء فى الجبرتى فى حوادث ٨ ربيع أول سنة ١١٠٣ " وورد مرسوم مضمونه ولاية نظر الدشايش " ، و هذا هو السر فى وصفه بالدشيشة الكبرى . والدشيشة حسو يتخذ من بر مرضوض . وقد نسب استيف فى مقالته ص ١٠٧ إنشاء هذا الوقف إلى محمد بك جراكسة]هكذا [، وقد ظن إبراهيم بك زكى فى تلخيصه لمقالة استيف أنه يقصد الملك الناصر محمد بن قلاوون سلطان مصر فى عهد الجراكسة (ص ٤٥ من كتاب الحالة المالية فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على) و هذا ليس بصحيح ، فالناصر محمد ليس من السلاطين الجراكسة . ويلوح لى أن صاحب هذا الوقف هو قايتباى فالثابت أنه أوقف أوقافا عظيمة لاطعام أهل الحرمين . الدشيشة وغيرها (راجع ترجمة قايتباى فى الضوء اللامع للسخاوى فى الجزء الخامس طبعة القاهرة) .

وعلى كل حال فوقف الدشيشة الكبرى سابق للفتح العثمانى . على عكس الأوقاف الثلاثة الأخرى فهى من إنشاء السلاطين العثمانيين مراد ومحمد وأحمد .

(٥٨) من قواعد الإدارة المالية فى ذلك العهد أنه للباشا أن يسقط عن الأفراد أو الطوائف شيئا من حقوق السلطان نظير تكفله هو بما يسقط كما أنه كان له أن يبدل فى نظام صرف الأموال ولكن بشرط أن يبقى الصافى النهائى للسلطان كما كان (مثال ذلك . فى الاجابة على السؤال الثانى من الباب العاشر) . وكانت نتيجة هذا أن تكفل الباشا ببعض الموجبات الأميرية . وقد عدد حسين أفندى مواجب أربعة وذكر استيف فى مقالته فى ص ٢٢٤ أن الموجبات على الباشا هى ما تكفل به من ميرى الأوقاف الثمانية وما يؤديه إلى كتخداءات أوجاقات جمليان وتفكشيان وجراكسة ، وإلى ولاة القاهرة ومصر العتيقة وبولاق ، وإلى أمين الاحتساب ، وإلى أوجاق الانكشارية نظير ما عليه من ميرى جمرك الاسكندرية . وإلى أوجاق العزب نظر حقهم فى رسوم البحرين .

(٥٩) بوسيالك هو Poussielgue مهد لاغارة بونابرت على جزائر مالطة ببذر بذور التفرقة بين فرسان القديس يوحنا ، وأدار شؤون مصر المالية أيام الاحتلال الفرنسى منذ بدئه إلى أن عاد إلى وطنه عقب اتفاق العريش فى أوائل ١٨٠٠ ، وكان أحد المفوضين عن كليبر فى عقد هذا الاتفاق .

(٦٠) هذا خلاف الرسوم التى كان يتقاضاها ملتزم وكالة الرقيق فى القاهرة عن كل صفقة ، ولا يمكن بيع أو شراء العبيد إلا فى هذه الوكالة . وكل بيع وشراء لا يكون إلا بصك يبين جنس الرقيق ذكراً أو أنثى واسمه واسم الجلاب الذى باع والفرد من الناس الذى اشتراه ،

ويوقع هذا الصك الملتزم ، و هذا الصك يبقى يتداوله كل من يشترى العبد فيما بعد ، ويعطى للعبد إذا ما أعتق بعد ذلك . هذا فيما يتعلق بالرقيق السود . أما البيض فلم يكن على التجارة فيهم أى قيد من هذا النوع (راجع مقالة استيف فى ص ١٨٤ و ١٨٥) .

(٦١) من نوع وكالة الرقيق التى وصفناها وكالة العصفر فى بولاق ووكالتا الأرز الواحدة بدمياط ، والثانية برشيد ، وكانت الحكومة تمنع تداول هذه الأصناف وغيرها إلا فى هذه الوكائل و أمثالها . وتهب الرسوم التى تفرض على البيع والشراء لأفراد أو طوائف من الناس. من هؤلاء طائفة الأغاوات القزلارية وهم خصيان السلطان السود المكلفون بملاحظة جوارى القصر (القيزلر) مقالة استيف ص ١٨٥ .

(٦٢) " محلول " من الاصطلاحات العامة فى ذلك العهد تطلق على حصة الالتزام وعلى الوظيفة إذا مات صاحبهما فيعاد منحهما من جديد نظير الحلوان .

(٦٣) ليس فى مقالة استيف ما يضاف إلى هذه الاجابة ، ومما يدل على مقدار ما كانت تدره دار الضرب أن الادارة الفرنسية تحققت من أن سك ريال أفرنجى إلى أنصاف فضة يعطى ربحا صافيا قدره الثلث (راجع Charles - Roux: Bonapart Gou- vemeur ويذكر الجبرتى فى جوادث محرم ١٢٢٧ (المجلد الرابع) دهشة محمد على لما كان عليه حتى أحقر رجال دار الضرب من سعة الحال .

(٦٤) يؤيد استيف فى مقالته فى ص ١١٢ هذا ، ويزيد عليه أن إعطاء دار الضرب (أو بعبارة أصح الميرى المقرر عليها) للباشا حدث منذ أيام على بك الكبير وأن الباشوات اعتادوا أن يبيعوا ما وهبهم السلطان من الميرى على دار الضرب إلى شيخ البلد أو كبير الأمراء المماليك فى ذلك العهد .

(٦٥) الارض مؤثرة على الفلاحين " القسم من حصص الالتزام الذى يوزع على الفلاحين ويبقى حقهم فيه كما شرح حسين أفندى فى أجوبته يعرف بأثر الفلاح أو بالاطيان الاثرية أو المؤثرة فى الفلاحين – تمييزا له عن الأوسيه التى يحتفظ بها الملتزمون.

فى سنة ١٢٠٠ هـ وصل مصر على رأس عمارة بحرية عثمانية القبودان باشا الغازى حسن موفدا من قبل السلطان لكسر شوكة الأميرين إبراهيم ومراد وقد عمت الشكوى منهما – وأقام حسن باشا بمصر شهورا تمكن فى أثنائها من اقصاء الاميرين عن القاهرة ، ونقل الرياسة إلى أمير آخر منافس لهما هو إسماعيل بك أى أن كل ما استطاعه حسن هو الاستعانة بحزب من المماليك ضد حزب آخر، ولم يتمكن من وضع حد لاغتصاب الأمراء وإعادة النظم الشرعية لما يجب أن تكون عليه – وبعد مغادرة حسن باشا لمصر ، وموت إسماعيل بك فى الطاعون المشهور باسمه عاد مراد وإبراهيم للقاهرة واستأنفا الحكم على الطريقة التى ألفا –

والمقصود بالميرى فى هذه الاجابة هو جملة الضرائب المتنوعة التى نجبى لحساب السلطان

وتجد تفصيل ما كان من أمر حسن باشا في الجبرتي في حوادث سنة ١٢٠٠ (المجلد الثاني) وتجد إجمالها في الجزء الثالث من المجمل الفرنسي لتاريخ مصر في الفصل الذي عقده المسيو كمب Precis de L 'Histoire d'Egypte t. 111 p. 49

(٦٦) في سنة ١٢٠٠ وصل مصر على رأس عمارة بحرية عثمانية القيود أن باشا الغازي حسن موفدا من قبل السلطان لكسر شوكته الاميرين ابراهيم ومراد وقد عمت الشكوى منهما - وأقام حسن باشا بمصر شهورا تمكن في أثنائها من اقصاء الامرين عن القاهرة ، ونقل الرياسة إلى امير اخر منافس لهما هو اسماعيل بك أي أن كل ما استطاعه حسن هو الاستعانة بحزب من المماليك ضد حزب اخر ، ولم يتمكن من وضع حد لاغتصاب الامراء وإعادة النظم الشرعية لما يجب أن تكون عليه - وبعد مغادرة حسن باشا لمصر، وموت اسماعيل بك في الطاعون المشهور باسمه عاد مراد وإبراهيم للقاهرة واستانفا الحكم على الطريقة التي ألفاها -

والمقصود بالميري في هذه الاجابه هو جملة الضرائب المتنوعة التي تجبى لحساب السلطان وتجد تفصيل ما كان من أمر حسن باشا في الجبرتي في حوادث سنة ١٢٠٠ (المجلد الثاني) وتجد إجمالها في الجزء الثالث من المجمل الفرنسي لتاريخ مصر في الفصل الذي عقده المسيو كمب Precis de L 'Histoire d'Egypte t.111. p. 49

(٦٧) زاد حسن باشا مجموع أموال السلطان المختلفة من ال ٤٧٠٤ كيسا و ١٤٤٣ فضة المذكورة في السؤال الثالث من الباب العاشر إلى ٥١٤٣ كيسا و ١٥٠٢٩ فضة المذكورة هنا وهذه الزيادة وقدرها ٤٣٩ كيسا و ٥٨٣ فضة نشأت من زيادتين إحداهما هي عبارة عن ٢٧٢ كيسا زادها حسن باشا على الجهات المذكورة في الإجابة والأخرى عبارة عن ١٦٧ كيسا و ٥٨٧ فضة زيدت في خزنة السلطان (قد سبق لنا تعريفها) - وقد رأينا أن السلطان سليم الثالث رفع - بناء على التماس الأمراء - الزيادتين أي زيادة الضرائب وزيادة مال الخزينة ليرجع الأمر إلى ما كان عليه ، أما الزيادة التي زادها حسن باشا فيمكن فهمها إذا ذكرنا أن الحكومة كانت تحتكر أصنافا وأنها تبيع حقها في الأصناف المحتكره للمتزمين يلتزمون بأداء مبلغ من المال للحكومة نظير الاحتكار من هذه الأصناف الخيار شنبر ، كان يزرع في الدلتا والسنامكي وكان ينبت في الصحراء بين النيل عند مديرية قنا والبحر الأحمر وكلاهما مما كان يستخدم في العلاج إذا ذاك راجع مقالة Rouyer: Notice Sur les Medicaments usuels des Egyptiens. Decription d'Egypte tome X!. Pp. 446,456,457

(٦٨) يرمي حسين أفندي في هذا الباب إلى بيان أسباب فرض الضرائب الأميرية المختلفة - وإذا تذكرنا ما قلناه من أن الميري يفيد (١) مالا مربوطاً على أرض زراعية . (٢) على صاحب منصب (٣) على المنتفعين من الرسوم المقررة على جمارك وسواحل وأسواق (٤)

على جهات تدفع مالا لتنال حماية خاصة (٥) على ملتزمى أصناف محتكرة سهل علينا أن نفهم الاجابات الواردة فالميرى فى السؤال الأول هو المال المفروض على الأرض الزراعية للسلطان - وهو غير المخرجات الواردة فى السؤال الخامس والتى شرحنا معناها والميرى فى الاسئلة الثانى والثالث والرابع يؤديه المنتفعون بالرسوم الجمركية من أفراد وطوائف مثلا طائفة الانكشارية أعطى لها حق الاستيلاء على رسوم جمرك الإسكندرية فعليها أن تؤدى للسلطان " ميريا " نظير هذا الانتفاع، والميرى فى الاسئلة من الخامس إلى الحادى والعشرين ، والسؤال الرابع والعشرين والسؤال التاسع والعشرين هو ميرى على أصحاب مناصب ووظائف. وتقلدهم هذه الوظائف يكسبهم مرتبات وعوائد وحق جمع رسوم مختلفة أحيانا، فيجب أن يؤدوا للسلطان ميريا عن هذه المزايا (راجع استيف فى مقالته ص ١٠٩)، هذا وفى إجابة حسين أفندى على السؤال التاسع عشر من الباب الخامس عبارة تدلنا على أن فكرة دفع أصحاب المناصب ميريا عن مناصبهم كانت تحتوى أيضا على عنصر الاحتماء بالحاكم بهذه الوسيلة قال : وقدر (السلطان) على الأفندية المذكورين جانب ميرى يدفعونه إلى دوان السلطان لعدم التعدى عليهم فى كامل الأمور وحفظ مقامهم لخدمة لملوك ".

والميرى فى السؤالين الخامس والعشرين والسادس والعشرين هو مال حماية .

والميرى فى الأسئلة الثانى والعشرين والثالث والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين يؤديه ملتزمون بأصناف محتكرة .

(٦٩) رأس السؤال الثانى عشر والاجابة عليه فى هامش الأصل .

(٧٠) " الحملة " رسوم أسواق - والرميلة الميدان القريب من القلعة - وقد شرحنا أن الخردة مجموعة ضرائب متنوعة جداً بينا منها الرسوم المفروضة على " العوالم " وأصحاب الألاعيب وهكذا - راجع مقالة استيف فى ص ١٩١ .

(٧١) المقصود من ميرى الأسواق ما كان يؤديه للحكومة شيخا الدلالين (وكان أحدهما تركيا والآخر مصريا) نظير ما كان يفرضانه على الدلالين ، وكان لابد لمن يبيع أو يشترى فى أسواق معينة من استخدام دلال ودفع رسم دلالة (راجع استيف فى مقالته فى ص ١١٥).

(٧٢) الجزية أو الجوالى مفروضة على الذكور البالغين من أهل الذمة من نصارى ويهود ، وكانت من ثلاث فئات ، ويحضر لجمعها كل سنة أغا من دار السلطنة. وقد يلتزم بها قبل هذا الأغا ملتزمون (راجع مقالة استيف فى ص ١٩٢ - ١٩٤).

(٧٣) أمين المشاق أو أغا المشاق كانت مهمته جمع ما تطلبه دار السلطنة من " المشاقة" وهى نسل حبال القنب، وقد قال عنه استيف فى مقالته ص ١١٤ أنه كانت له عوائد قدرها من ٢٠ إلى ١٠٠ فضة عن كل بلدة يجمعها من الملتزمين ، وأنه كان يدفع له ثمن ما يجمع من المشاقة بشرط أن يكتب له قاضى بولاق اشهاداً يثبت مقدار ماجمع من

المشاقة وقيمة ذلك .

(٧٤) لا يستقيم القسم الثانى من الإجابة مع القسم الأول- إذا أننا نفهم أن الباشا يؤدى ميريا نظير ماله من العوائد على البن ونظير الحلوان الذى يستولى عليه عند انتقال حصص الالتزام من يد إلى يد وفى نظير ما يأخذه من أصحاب الوظائف، ولكننا لا نفهم كيف أنه كان يؤدى ميريا على تجديده بعض الخيرات ، وعلى انعامه إلى شريف مكة، وإلى أوجاقات مختلفة كتحمله عن الانكشارية مثلا ميرى جمرك الاسكندرية- وقد نستطيع أن نقول أن الباشا رفع عنه من ميرى منصبه بقدر ما أخذه على نفسه من التكاليف الواردة فى القسم الأول أو أنه حسب على خزنه السلطان قيامه بها وانتفاعه عن القيام ببعضها (كمسألة جمرك الاسكندرية) فحق عليه لأن يؤدى ميريا نظير الانتفاعة لكن الصعوبة باقية.

(٧٥) ماورد فى آخر هذه الاجابة أمر هام جداً علينا أن نشرحه شرحاً وافيا يقول حسين افندى أنه كان هناك دفتر بأسماء الأفراد من أهل الحرمين الذين ترسل لهم صرة الحرمين الشريفين ثم أصناف إلى ذلك وصار يقع فيه البيع والشراء -ومعنى ذلك أن هذه المرتبات المقررة فى صرة الحرمين -واسمها " أوراق صرة " - أصبحت يتداولها الناس بالبيع والشراء كما يتبادل الناس بيع وشراء العقار الثابت أو الأوراق المالية فى عهدنا الحاضر .

ولم تكن هذه وحدها الأوراق المتداولة فى ذاك العصر بل كانت مرتبات الجند - واسمها أوراق جامكية - وكذلك أوراق المرتبات الجارية على الشيوخ ومن فى حكمهم- واسمها الجراية - مما يتداولها الناس بكل أنواع التداول ، وسنقتبس من مقالة استيف ومن تاريخ الجبرتى ما يزيد هذه الناحية من حياة مصر المالية وضوحا - ولعل هذه الاقتباسات تعيننا على فهم أسباب احتلال أمر الحامية العثمانية وفتح باب الاغتصاب لكل من آنس فى نفسه قوة .

مقتبسات من استيف :

أولا - أن أوراق جمكية العسكر لم تكن للعسكر وحدهم ، بل كانت تمنح لغيرهم كمرتبات خيرية (مقالة استيف ص ٢١٣).

ثانيا - أن دفتر الصرة احتوى على أسماء كثيرين ليسوا من أهل الحرمين وإنما استطاعوا أن يحولوا أوراقهم من أوراق جمكية إلى أوراق صرة لما شاهدوه من ضبط صرف أموال الصرة (مقالة استيف ص ٢٧١).

ثالثا - أن السلطان رتب فى الأصل جمكية العساكر بحيث يبلغ مرتب الجندى ٢١٨٢/١ فضة فى العام ومرتبات الضباط من فئتين إما مثلى مرتب الجند وإما ثلاثة أمثاله - وقد بلغ مرتب الصنجق ٧٢٩٧٠٨٠ فضة - ثم حدث على= =توالى الزمن أن اعتبر الجند

والضبـاط والصناحق هذه المـرتبـات ملكا لهم لا مـرتبـا يصـرف لهم على أداء وظائفـهم واستغلوا هذه الملك كمـا يستغل العقـار وغيره وصـارت بذلك أوراق جمكيـة العسـاكر فى أيدى النساء والأطفال وسواهم من غير المحاربين .

وقد علل استيف هذا بما ذكرناه فى الاقتبـاس الأول من أن السـلاطين أنفسهم كانوا يتصرفون فى أوراق الجمكية كما يرون ويهبونها للمساجد وهكذا (مقالة استيف ص٢٠٢-٢٠٣).

مقتبسات من الجبرتى :

قال الجبرتى فى ختام حوادث سنة ١٢١٦ بمناسبة جلاء الفرنسيين عن مصـر أن ولاة الأمور العثمـانيين أخذوا يعيدون النظر فى مالية مصـر ، وان من ضمن ما بحثوه أمـر " الجامكية ومرتبـات الغـلال بالأنبار . وان من جملة رواج حال أهل مصـر المتوسطين هذان الشيئان وهمـا الجـمكية والغلال التى يقال لهـا الجرايات رتبهـا الملوك السـالفة من الأموال الميـرية للعسـاكر المنتسبة للوجاقات والمـرابطين بالقلاع الكائنة حـول الأقليم، ومنهـا مـاهو للأيتام والمشايخ المتقاعدين ونحوهم، وكانت من أروج الايراد لأهل مصـر وخصوصـا اهل الطبقة الذين ليس لهم اقطاع ولا زراعـات ولا نات كـأهل العلم ومـسـاتيـر أولاد البلد والأرامل ونحوهـم ، وثبت وتقـرر إيرادهـا وصـرفهـا فـى كل ثلاثة اشهـر من أول القـرن العـاشـر إلى أواخـر القـرن الثـانى عشـر بحيث تقـرر فى الأذهـان عـدم اختـلالها أصـلا ولمـا صـارت بهذه المثـابة تناقلوها بالبيـع والشـراء والفـراغ ، وتغـالوا فى أثمـانهـا ورغبوا فيهـا وخصـوصـا لسـلامـتـهـا من عـوارض الهـدم والبنـاء كمـا فى العقـار، وأوقـفـوهـا وأرصـدوهـا علـى جهـات الخـيرات والصـهـاريج والمكاتب ومـصـالح المسـاجـد ونفـقـات أهل الحـرمـين وأهل بيت المقـدس، وأفتى العلمـاء بصـحـة وقفهـا لعلة عـدم تطرق الخـلل، فلمـا اختلت الأحـوال وطمع الحكام فى الأموال الميـرية ضـعف شـأنهـا ورخص سعرهـا وانـحط قدرهـا وافتقـر أربابهـا ولم تزل فى الانحطاط والتسفل حتى بيع الأصل والإيراد بالغبن الفاحش جداً" .

التقارير العلمية

الموسم الثقافى
٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

- النشاط العلمى والثقافى لمركز تاريخ مصر المعاصر
- المؤتمرات والندوات العلمية

النشاط العلمى والثقافى لمركز تاريخ مصر المعاصر(*) ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

يواصل مركز تاريخ مصر المعاصر مسيرة التقدم والازدهار ، وقد تبوأت إصداراته ودراساته ذات القيمة العلمية العالية المكانة الأولى والمتميزة بالمصداقية والالتزام سواء فى مصر أو فى الوطن العربى ، باعتباره المركز القومى الوحيد والحارس الأمين المسئول عن الحفاظ ونشر تاريخ وتراث الأمة الحديث والمعاصر .

ويعد مركز تاريخ مصر المعاصر أهم المراكز العلمية فى قطاع المراكز بدار الكتب والوثائق القومية التى يرأسها أ.د. محمد حلة رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية ، وهو أحد أعضاء اللجنة العلمية المشرفة على المركز ، التى تتكون من كبار الأساتذة المتخصصين فى التاريخ الحديث والمعاصر ، والتى يرأسها أ.د. يونان لبيب رزق ، وتضم أ.د. جمال زكريا قاسم ، وأ.د. لطيفة سالم، أ.د. عبد الوهاب بكر، و أ.د. أحمد زكريا الشلق ، وأ.د. حمادة إسماعيل، وأ.د. محمد على حلة .

وتستمر مسيرة عطاء المركز وتحمله الأمانة فى تأصيل دراسات تاريخ مصر الحديث والمعاصر ونشر الثقافة التاريخية وتنمية الوعى التاريخى لدى المثقفين سواء المتخصصين الأكاديميين أو القارئ المهتم بتاريخ وطنه .

ومن أهم ما يسعى إليه مركز تاريخ مصر أن يكون بمثابة بيت الخبرة الذى يمد صانعى القرار فى مصر بخلاصة دروس وخبرات وقائع الماضى ليكون الشعاع الهادى لهم .

وينقسم النشاط العلمى والثقافى للمركز إلى عدة أوجه من بينها :

(*) أعدت هذا التقرير أ . قدرية أحمد إسماعيل مدير عام مركز تاريخ مصر المعاصر وأمينة اللجنة العلمية للمركز .

● تحقيق ودراسات أمهات الكتب التاريخية النادرة التى صدرت فى القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين ، وقد صدر منها – على سبيل المثال – " الكافى فى تاريخ مصر القديم جـ٣ إشراف د. يواقيم رزق ، و"نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر" إشراف أ.د. لطيفة سالم وشاركها فى التحقيق د . حسام عبد المعطى و د . حنان محمود عزوز ، وكذلك البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر لمحمود فهمى إشراف أ.د. لطيفة سالم ، وشاركها في التحقيق د. مصطفى الغريب و أ. دينا عبد الحميد وسوف يصدر فى هذا العام "حقائق الأخبار عن دول البحار" إشراف أ.د. عبد الوهاب بكر ، وكتاب "الحياة النيابية فى مصر فى عهد ساكن الجنان محمد علي باشا" لمحمد خليل صبحي ، إشراف أ.د. حمادة محمود إسماعيل ، ود. مصطفى الغريب .

● جمع تراث كبار الشخصيات المصرية والسياسية والعسكرية والأدبية وأعلام النهضة المصرية والعربية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وإجراء دراسات لها وتوضيح مواقفهم من القضايا العامة فى عصرهم ، وقد صدرت ستة أجزاء من تراث عميد الأدب العربى طه حسين ، إشراف أ.د رؤوف عباس حامد والدكتور أحمد زكريا الشلق، وسيصدر قريبا تراث عباس محمود العقاد ، إشراف أ.د محمد صابر عرب وأ.د محمد حلة ، وتراث محمد حسين هيكل وأحمد لطفى السيد ، إشراف أ.د.أحمد زكريا الشلّق .

● تحقيق مذكرات الزعماء والقادة السياسيين وأبرز الشخصيات التى لعبت دوراً مؤثراً فى مجريات الأحداث فى التاريخ الحديث والمعاصر من أجل الحفاظ عليها وتحقيقها ونشرها كجزء من التراث القومى ، ولتكون بمثابة كنز من الخبرة لصانعى القرار، ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ومذكرات الزعيم سعد زغلول ، وهى تقع فى ثلاثة وخمسين كراسة تضم ٢٠١٨ صفحة مكتوبة بخط يد سعد زغلول ، وتتناول فترة غنية بالأحداث فى مطلع القرن العشرين، إشراف أ.د. يونان لبيب رزق ،ومذكرات

محمود فهمى النقراشى إشراف أ.د أحمد زكريا الشلق .

● إعداد البحوث والدراسات من واقع الوثائق المصرية ومن بينها على سبيل المثال جلسات الجمعية العمومية ١٨٨٣ - ١٩١٠ المنشورة بالوقائع المصرية إشراف أ.د حمادة إسماعيل ، وتحقيق ونشر محفظة ٩ دفتر ٨ معية سنية تركى تراجم ملخصات دفاتر ، إشراف أ.د. عبد الوهاب بكر، ومجلس شورى القوانين إشراف أ.د. حمادة إسماعيل ، ومجلس شورى النواب إشراف د . سعيدة محمد حسنى ، وقد صدر منه الجزء الأول والثانى وسيصدر الجزء الثالث خلال هذا العام ، وكذلك محاضر الجلسات والمناقشات التحضيرية لدستور ١٩٢٣ .

● إعادة نشر الكتب التاريخية النادرة ذات القيمة العلمية والتى نفذت ، مع إجراء دراسة وافية لها ، ومن بينها كتاب الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤ للأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، وكتاب حقوق الشعب لمؤلفه عبد الرحمن الرافعى ، وكتاب السودان بين يدى غوردن وكتشنر لمؤلفه إبراهيم فوزى باشا ، وكتاب الجيش المصرى فى حرب القرم لمؤلفه عمر طوسون ، وكتاب قناة السويس لمؤلفه محمد طلعت حرب .

● يقوم المركز بإعداد الندوات العلمية عن أهم الأحداث المؤثرة فى تاريخ الوطن وقد أقام هذا العام ندوة لمدة يومين بمناسبة الذكرى الخمسين لرحيل الأديب والسياسى اللامع د.محمد حسين هيكل الذى أثرى بفكره الحياة الأدبية والسياسية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين وكان أحد صناع التاريخ المصرى الحديث والمعاصر وقد أقيمت الندوة بالمشاركة مع المجلس الأعلى للثقافة.

● يقوم باحثو المركز بتغطية الندوات والصالونات الثقافية والمؤتمرات العلمية فى كل من مكتبة الإسكندرية والمجلس الأعلى للثقافة والجمعية التاريخية المصرية ويقدمون موجزا وافيا عنها .

● إصدار مجلة مصر الحديثة التى يرأس تحريرها أ.د جمال زكريا قاسم

أحد أعمدة اللجنة العلمية المشرفة على المركز ، وقد أصبحت مرجعا مهما للباحثين والدارسين والمهتمين بتاريخ مصر الحديث ، وبين يدى القارئ العدد السابع من هذه المجلة .

● كما يصدر المركز سلسلة مصر النهضة ، وهى سلسلة فصلية تصدر أربع مرات سنويا ، وتقوم بنشر الأبحاث والدراسات العلمية فى مجال التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى المصرى .

● وتتويجا لدور المركز الثقافى فى المجتمع ، اختير لهذا العام موضوع الحياة الحزبية فى مصر بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء الأحزاب فى مصر خلال الفترة من ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٦ إلى ١٣ / ٥ / ٢٠٠٧ لتكون موضوعا لمحاضرات الموسم الثقافى للمركز فى هذا العام.

إصدارات المركز خلال عام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧

١. مجلة مصر الحديثة العدد السادس .
٢. الموسم الثقافى (مصر والعرب) ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ .
٣. سلسلة مصر النهضة العدد (٦٧)الطلبة والحركة الوطنية فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢ تأليف أ.د عاصم محروس.
٤. سلسلة مصر النهضة العدد (٦٨) الوطنية الأليفة، الوفد وبناء الدولة الوطنية فى ظل الاستعمار، تأليف د. تميم البرغوث .
٥. سلسلة مصر النهضة العدد (٦٩) الفلاح والسلطة والقانون (مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر) تأليف: عماد هلال.
٦. الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ -١٩١٤ ، الطبعة الثانية ، د. يونان لبيب رزق .
٧. حقوق الشعب ، عبد الرحمن الرافعى ، تقديم ودراسة أ . د . حمادة إسماعيل .
٨ . البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر ، إشراف وتحقيق : أ.د لطيفة سالم ، شارك فى التحقيق د. مصطفى الغريب - أ.دينا عبد الحميد

كتب تحت الطبع :

١ . تراث د . محمد حسين هيكل ، إشراف ودراسة أ.د . أحمد زكريا الشلق .
٢ . اللوائح والقوانين فى عهد محمد علي إشراف : أ.د . محمد صابر عرب.
٣ . حقائق الأخبار عن دول البحار إشراف : أ.د . عبد الوهاب بكر .
٤ . تراث عباس محمود العقاد إشراف : أ.د محمد صابر عرب ، إعداد : الباحثون أ . قدرية أحمد إسماعيل - أ . نادية مصطفى - أ . عبد المنعم سعيد - أ . عفاف خيرى
٥ . مذكرات الشيخين النجار والخضرى إشراف : أ.د .أحمد زكريا الشلق ، إعداد : د . مصطفى الغريب ، أ . عبد الله فهيم .

أبحاث جارى العمل بها :

١ . الحركة الطلابية ، إشراف : أ.د .محمد علي حله.
٢ . مذكرات سعد زغلول، إشراف : أ.د يونان لبيب رزق .
٣ . جمع تراث محمد حسين هيكل ، إشراف أ.د . أحمد زكريا الشلق .
٤ . جمع تراث أحمد لطفى السيد ، إشراف : أ.د . أحمد زكريا الشلق .
٥ . تحقيق جلسات الجمعية العمومية ، إشراف : أ.د . حمادة محمود إسماعيل .
٦ . مجلس شورى النواب جـ٣ ، إشراف : د . سعيدة محمد حسنى
٧ . نشر مذكرات محمود فهمى النقراشى إشراف أ.د . أحمد زكريا الشلق .
٨ . تحقيق مذكرات عبد الرحمن فهمى جـ٥ ، إشراف أ.د يونان لبيب رزق .
٩ . مجلس شورى القوانين ، إشراف: أ.د حماده إسماعيل .
١٠ . مذكرات صلاح سالم ، إشراف : أ.د يونان لبيب رزق .
١١ . تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا لمؤلفه محمد خليل صبحى جـ٤ ، ٥، ٦ والملحق الأول للجزأين الخامس والسادس ، إشراف: أ.د حماده إسماعيل.

١٢. الجلسات التحضيرية لدستور ١٩٢٣ ، إشراف : أ.د حمادة إسماعيل.

١٣. السودان بين يدى غوردن وكتشنر ، تأليف إبراهيم فوزى باشا ، دراسة: أ.د عبد الوهاب بكر .

١٤. كتاب الجيش المصرى فى حرب القرم لمؤلفه عمر طوسون ،دراسة وتقديم أ. د. حمدنا الله مصطفى .

١٥. بعثة الأهرام إلى صحراء ليبيا، دراسة أ. د. فتحى بلال .

١٦. مصر للمصريين ، تأليف سليم النقاش ، دراسة وتقديم عبد المنعم محمد سعيد.

محاضرات الموسم الثقافى لمركز تاريخ مصر المعاصر

٢٠٠٦- ٢٠٠٧

وقع الاختيار على موضوع الأحزاب السياسية المصرية منذ نشأتها فى عام ١٩٠٧ حتى وقتنا الحاضر، لتكون محورا لمحاضرات الموسم الثقافى لهذا العام، وقد جاء هذا الاختيار بمناسبة مرور مائة عام على نشأة تلك الأحزاب . واشتملت على ستة محاضرات ، وذلك على النحو التالى :

المقارنة بين التجارب الحزبية الثلاثة

تحت هذا العنوان افتتح الموسم الثقافى بالمحاضرة التى ألقاها الدكتور يونان لبيب رزق فى ٣ ديسمبر ٢٠٠٦ ، وعقب عليها الدكتور جمال زكريا قاسم . وحدد المحاضر تلك التجارب بثلاث مراحل ، المرحلة الأولى من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ ، والمرحلة الثانية من ١٩١٩ إلى ١٩٥٣ ، والمرحلة الثالثة من ١٩٥٣ إلى الوقت الحاضر .

وكما هو واضح أن هذه المحاضرة شكلت الأساس الذى دارت حوله المحاضرات التالية. وقد استطاع الدكتور يونان أن يشخص أسباب القوة والضعف فى التجارب الحزبية الثلاثة ، فضلا عن تركيزه على التجربة الحزبية التى نعيشها فى وقتنا الحاضر بكل ما فيها من سلبيات مع وضع الحلول الناجعة لها .

ومن أهم السلبيات التى تعرض لها المحاضر عدم وجود تداول فى السلطة بين الأحزاب السياسية على غرار ما يحدث فى الدول الديموقراطية ، إذ يقتصر الأمر فى مصر على وجود حزب عملاق وأحزاب صغيرة . وعلى الرغم من حدوث تداول فى السلطة فى التجربة الحزبية الثانية ١٩١٩-١٩٥٣ ، إلا أن هذا التداول كان يقوم عادة على تزوير الانتخابات أو تعطيل الدستور أو حتى إلغائه .

وتعرض المحاضر إلى تحليل التجربة الحزبية الأولى ١٩٠٧-١٩١٤ التى تميزت بوجود أحزاب صحفية ، كما أن تلك الأحزاب لم تنشأ بعيدة عن السلطة التى كانت قائمة آنذاك ، فالحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل بدأ بعلاقة وثيقة مع قصر عابدين وانتهى بعلاقة حميمة مع قصر يلدز . وحزب الأمة الذى تبنى المنهج الإصلاحى للشيخ محمد عبده كان يجد مساندة له فى قصر الدوبارة ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية نشأ فى كنف ورعاية الخديو عباس حلمى الثانى .

ويرى الدكتور يونان أن تلك القسمات التى ولدت بها التجربة الحزبية الأولى قد أصبحت مع الوقت بمثابة الجينات الوراثية التى انتقلت إلى التجربتين الحزبيتين التاليتين ، والتى لا زلنا نعانى منها حتى وقتنا الحاضر مما يجعل من تغييرها مطلبا أساسيا من مطالب الإصلاح السياسى .

وفى تناوله للتجربة الحزبية الثانية ١٩١٩-١٩٥٣ يرى ما تميزت به تلك التجربة من محاولات قصر عابدين التدخل فى الانتخابات بهدف منع الوفد من الحصول على الأغلبية البرلمانية التى تمكنه من الوصول إلى الحكم . كما تميزت تلك التجربة بوضع دستور جديد ليحل بدلا من دستور ١٩٢٣ ، إلى جانب ما تميزت به من انشقاقات حزبية نتج عنها قيام مجموعة من الأحزاب التى استهدفت شن الحرب على الوفد ، ومن بينها الهيئة السعدية والكتلة الوفدية ، فضلا عن نشأة أحزاب أو جماعات عقيدية ماركسية أو دينية .

وفى تحليل الدكتور يونان للتجربة الحزبية التى نمر بها فى الوقت الحاضر يرى أنها بحاجة إلى إعادة نظر . ومن المعروف أن تلك التجربة بدأت بسيادة النظام الشمولى عقب إلغاء الأحزاب السياسية ، ثم كان التحول على عهد السادات إلى منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكى ، ثم تحويل تلك المنابر إلى أحزاب سياسية وإلى ظهور أحزاب خارج الاتحاد الاشتراكى . الأمر الذى استدعى تشكيل ما عرف بلجنة الأحزاب التى خولت صلاحية إصدار التصاريح

لقيام أحزاب جديدة فى إطار مجموعة من القيود التى تم إقرارها .

وأنهى الدكتور يونان محاضرته بوجود قصور فى التجربة الحزبية الحالية ، مما يستدعى إجراء المزيد من الإصلاحات والتعديلات الدستورية ، وشدد على أنه لا ينبغى أن يكون الانتماء لحزب غير الحزب الوطنى مدعاة لحرمان مواطن من أى مكان يستحقه ، وأن يصبح رئيس الجمهورية رئيسا لكل المصريين وليس لحزب بعينه .

الأحزاب العقيدية

١٤ يناير ٢٠٠٧

تناول الدكتور رفعت السعيد فى تلك المحاضرة الحركة الماسونية فى مصر، وبداية ظهور النشاط الشيوعى الذى تمثل فى ظهور منشورات شيوعية فى مدينة الإسماعيلية والقاهرة فى عام ١٨٩٤ بمناسبة الاحتفال بكوميون باريس .

وفى عام ١٩٠٨ شهدت مصر تأسيس حزب العمال ، وفيما عرف بالحزب الاشتراكى المبارك، خاصة وأن الاشتراكية استهوت اهتمام المثقفين المصريين حيث كتب سلامة موسى عن الفابية. وذكر المحاضر أن الفكرة الشيوعية وصلت إلى مصر عن طريق الأجانب من الإيطاليين واليونانيين والروس . ومن الغريب أن الحزب الاشتراكى الإيطالى كان أكثر نشاطا فى مصر عنه فى إيطاليا .

وتميز عقد الأربعينيات من القرن الماضى بظهور مؤسسات لها طابع اشتراكى ، من بينها حركات الطلبة والعمال والضباط الأحرار ، وتميزت الحركة العمالية بكونها أكثر نضجا من الحركة البرجوازية . وفى تلك الفترة ظهر أحمد حسين أو البرجوازى الصغير ، وحاول الحزب الذى تزعمه - حزب مصر الفتاة - التحالف مع قوى أكبر منه ، وقلد زعيم الحزب النظام النازى فى القمصان الخضر ، وحاول التحالف مع الملك فاروق بمهاجمة الوفد .

وفى عام ١٩٢٨ ظهر الإخوان المسلمون مع انهيار الرأسمالية وبداية الأزمة

الاقتصادية العالمية . ولم يكن الإخوان المسلمون يمثلون حزبا سياسيا يمكن مساءلته فى الوقت الذى تقاربوا فيه مع الملك فؤاد ومن بعده الملك فاروق ، وتحالفوا مع إسماعيل صدقى ، وأيدوا مشروع معاهدة صدقى - بيفن ١٩٤٦ .

وتحدث الدكتور رفعت السعيد عن التنظيم السرى للإخوان وخلطوا بين الدين والسياسة الأمر الذى أدى إلى اصطدامهم مع السلطة .

وحول ما يثار فى الوقت الحاضر عن اتجاه الإخوان إلى تكوين حزب سياسى أكد المحاضر أن تكوين ذلك الحزب لا يتفق مع وضعية الإخوان من حيث الاشتراط على خضوع أموال الحزب للجهاز المركزى للمحاسبات ، وعدم السماح بإيجاد تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية ، والأهم من ذلك كله أن يكون الحزب متاحا لكل المصريين .

وفى التعقيب على تلك المحاضرة ذكر الدكتور محمد صابر عرب أن المحاضرة اقتصرت على الشيوعيين وحزب مصر الفتاة والإخوان المسلمون بينما هناك أحزاب عقيدية أخرى لم يشر إليها المحاضر من بينها الحزب الناصرى ، كما لم يتعرض أيضا للنقابات المهنية فى الحزب الوطنى إبان زعامة محمد فريد لذلك الحزب .

أحزاب السلطة

١١ فبراير ٢٠٠٧

بدأ الدكتور عاصم محروس محاضرته بتحديد العناصر الرئيسية لتكوين الحزب الصحيح ، وهى : استناد الحزب على قاعدة جماهيرية ، وأن يكون معبرا عن آمال وتطلعات عدد كبير من الأمة ، وأن يكون وصوله إلى السلطة عن طريق القنوات الشرعية .

أما أحزاب السلطة فهى ترتبط بالحكم الفردى ومن ثم تكون بمثابة رداء زائف للحكم . وركز المحاضر على تجربتين من تجارب أحزاب السلطة وهما حزب الاتحاد فى عام ١٩٢٥ ، وحزب الشعب فى عام ١٩٣٠ . وكان الهدف من

هاتين التجريتين إبعاد حزب الوفد الجماهيرى عن السلطة بسبب الخلاف بينه وبين القصر .

ويرى المحاضر أن أحزاب السلطة تشكل عوائق فى التطور الديموقراطى بحكم تمثيلها للسلطة وليس للجماهير الشعبية ، ومن ثم فإن تلك الأحزاب لم يكن فى وسعها أن تقدم شيئا للقضية الوطنية .

* * *

أحزاب برامج أم أحزاب أشخاص

١٨ مارس ٢٠٠٧

أكد الدكتور مصطفى الفقى فى تلك المحاضرة أن المصريين ينظرون إلى الأحزاب السياسية من خلال نظرتهم إلى شخوصها وليس لبرامجها أو أهدافها. وضرب المثل على ذلك بالمقولة التى ترددت خلال زعامة سعد زغلول للوفد بأنه " لو رشح سعد حجرا لانتخبناه " . والحقيقة أن مصر شهدت العديد من الاتجاهات السياسية والفكرية غير أن تلك الاتجاهات لم تعبر عن نفسها فى برامج الأحزاب السياسية . وعلى سبيل المثال لم تظهر اشتراكية طه حسين فى " الأيام " أو فى " المعذبون فى الأرض " . ولم تظهر دعوة أحمد لطفى السيد فى التغريب ، ولا سلامة موسى فى الاشتراكية .

وفى مقارنة المحاضر الأحزاب المصرية بالأحزاب الأوروبية ركز على اختلافها من حيث مفهوم الحزب وقياداته وكوادره ، وأن كل جهود العمل السياسى فى مصر لا تزال جهودا فردية ، ومما يؤكد ذلك أن الأحزاب المصرية قامت على أشخاص ولم تقم على برامج أو أهداف ، وبالتالى فإن فكرة الفرعون لا تزال متجذرة فى تاريخنا وموروثاتنا، فلا وجود تداول فى السلطة ، وذلك على عكس أوروبا . وضرب المحاضر أمثلة على ذلك بالشعب الإنجليزى الذى اختار رئيسا جديدا لحكومته بدلا من ونستون تشرشل على الرغم من الدور الكبير الذى أداه تشرشل للشعب البريطانى فى خلال الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح

الشعب البريطانى يتطلع إلى السلام بدلا من الحرب، وحدث الشئ نفسه مع الجنرال ديجول الذى أنقذ فرنسا من سيطرة النازية . ومن الغريب أننا نملك فى تراثنا الإسلامى فكرة تداول السلطة ،وذلك حين أقدم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على عزل خالد بن الوليد من قيادة الجيش الإسلامى على الرغم من الانتصارات العديدة التى حققها وولى مكانه أبوعبيدة الجراح حتى لا يفتتن به الناس .

وأنهى الدكتور الفقى محاضرته بضعف الحياة الحزبية فى مصر ، وأن ثورة يوليو ضربت الاتجاهات الليبرالية ، ونعى على الشباب عدم اهتمامهم بالحياة العامة وألقى مسئولية ذلك على الأحزاب السياسية وعلى المناهج التعليمية فى عدم توعيتها للشباب مما قد يؤدى إلى انحرافهم إلى اتجاهات متطرفة .

* * *

لماذا ظاهرة الحزب الكبير ؟

كان هذا التساؤل هو موضوع المحاضرة الخامسة التى ألقاها المستشار طارق البشرى فى ١٥ أبريل ٢٠٠٧ وعقب عليها الدكتور أحمد زكريا . وفى هذه المحاضرة تحدث الأستاذ البشرى عن نشأة الأحزاب السياسية وقارن بين نشأة تلك الأحزاب فى أوروبا الغربية نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أو جد أحزاب عقائدية أو قومية أو ليبرالية تداولت السلطة فيما بينها ، أما فى المجتمعات الشرقية فقد تميزت بوجود أحزاب كبيرة ارتبطت بحركات التحرر الوطنى ، وضرب أمثلة على ذلك بظهور حزب الكومنتانج فى الصين وحزب المؤتمر فى الهند وحزب الوفد فى مصر وإن كان قادته قد حرصوا على عدم إطلاق لفظ الحزب وآثروا وصفه بالوفد المصرى اعتزازا منهم بالتوكيل الذى استمدوه من الأمة .

ويرى المستشار البشرى أن الحزب الكبير إنما يعبر عن الجماعة الشعبية بشرط أن تكون له القدرة على البقاء ذاتيا دون عون من الحكومة وأن تكون له

المقدرة على خوض الانتخابات بنسب ساحقة . وأوضح المحاضر بصدد ذلك أن الوفد ظل هو الممثل للأمة حيث كان يستحوذ على ٩٠ ٪ من الأصوات فى مراحله الأولى وإن تناقصت تلك النسبة إلى ٧٢٪ فى الانتخابات الأخيرة فى عام ١٩٥٠-١٩٥١ ، وعلى الرغم من ذلك فلم يتح للوفد الوصول إلى السلطة فى خلال الثلاثين عاما من ١٩٢٣-١٩٥٣ سوى سبع سنوات فقط فضلا عن كونها سنوات متقطعة وليست مستمرة .

وحين قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استطاع النظام الجديد أن يتخلص من الملك والإنجليز والأحزاب القائمة بما فيها الوفد والعمل على إيجاد تجمع يحل بدلا من الوفد ذو الأغلبية الجماهيرية وتمثل هذا التجمع فى التنظيمات التى أوجدتها الثورة بداية من هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ، وكان الهدف من هذه التجمعات إيجاد واجهة شعبية لسلطة الدولة ذات التوجه الشمولى . وبقى الحال على ذلك المنوال إلى عام ١٩٧٦ حين ظهرت التعددية الحزبية فى عهد الرئيس السادات ، وإن كان يؤخذ على تلك الأحزاب السياسية الناشئة أو تلك التى عاودت نشاطها أنها لا تعدو وأن تكون أحزاب ورقية ، ولم تكن التعددية الحزبية سوى تعددية صورية .

وأنهى المستشار البشرى محاضرته أنه على الرغم من وجود حزب كبير فى مصر وهو الحزب الوطنى الديموقراطى إلا أن ذلك الحزب مرتبط بالسلطة وليست له القدرة على البقاء خارجها !

* * *

التجربة الحزبية الأخيرة

كانت هذه المحاضرة هى المحاضرة الختامية للموسم الثقافى لمركز تاريخ مصر المعاصر لهذا العام . وفى الجلسة التى عقدت فى مساء يوم الأحد الموافق ١٣ مايو ٢٠٠٧ تحدث فيها الأستاذ صلاح عيسى مستهلا محاضرته بأن الموضوع سياسى أكثر من كونه موضوعا تاريخيا ، فضلا عن كونه موضوعا معاصرا قد يفتقد إلى الموضوعية لقربه الزمنى وذلك على الرغم من مرور

ثلاثين عاما على بداية التجربة الحزبية الأخيرة فى مصر .

وعرض الأستاذ صلاح عيسى فى محاضرته إلى تأثر ثوار يوليو بأصداء ثورة ١٩١٩ وبثورة أتاتورك فى تركيا كما تأثروا بالفكر الماركسى من ناحية وبمصر الفتاة وبالإخوان المسلمين من ناحية أخرى . وركز المحاضر على تأثر عبدالناصر بحرب فلسطين وبفكرة المستبد العادل فضلا عن تأثره بالانقلابات العسكرية التى حدثت فى سوريا بداية من انقلاب حسنى الزعيم وسامى الحناوى وأديب الشيشكلى .

وعند قيام الثورة تم مناقشة الفكرة الحزبية وعلى حين رأى فريق من قادة الثورة أن النهضة حدثت فى البلاد ذات الحزب الواحد رأى فريق آخر الإبقاء على الأحزاب القائمة وكحل وسط كان الاتجاه إلى تطهيرها ثم إلغائها ومن ثم التحول إلى النظام الشمولى ممثلا فى الاتحاد القومى ثم فى الاتحاد الاشتراكى. وكان واضحا أن الاتجاه كان ضد التعددية الحزبية سواء فى عهد عبد الناصر أو السادات أو حتى فى المرحلة الراهنة التى تشهد قيام حزب واحد فى إطار تعددية حزبية .

واختتم الأستاذ صلاح عيسى محاضرته بأن التعديلات الدستورية الأخيرة لم تغير شيئا من الواقع إذ لا زالت الدولة تتحكم فى توجهات الأحزاب وفى شروط تشكيلها وفى أنشطتها بل وفى دعمها المادى . وعلى الرغم من أن مصر تشهد فى الوقت الحاضر ٢٦ حزبا إلا أنها لا تعدو كونها أحزابا هامشية أو وهمية ، والغرض من وجودها محاولة إعطاء انطباع بالتعددية الحزبية غير أنها أبعد ما تكون عن التعددية بمعناها الصحيح .

* * *

المؤتمرات والندوات العلمية

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

مؤتمر

خمسون عاماً على تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر

٤-٦ نوفمبر ٢٠٠٦

خمسون عاماً مرت على قرار التأميم الشجاع والوطنى والمدروس ، وكذا على العدوان الثلاثى الغاشم على مصر . فهل تغيرت وجهة نظر المصريين تجاهه لاسيما فى ظل التحولات الجذرية فى المواقف والمفاهيم والعلاقات؟ وللاجابة على هذا السؤال وغيره ، وفى نوع من الوعى بدورها أقامت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية هذا المؤتمر بالاشتراك مع مركزي البحوث العربية والأفريقية. ولطبيعة الموضوع وبراعة القائمين على تنظيمه فى اختيار المحاور والمتحدثين.. كان المؤتمر بأيامه الثلاثة وجلساته العشر من أنجح المؤتمرات التى عقدتها الجمعية فى السنوات الأخيرة . ففى الافتتاح ، أوضح عاصم الدسوقى حقيقة العدوان كصدام بين مشروع وطنى ومشروع استعمارى ، وبشكل خاص نتيجة رفض عبد الناصر الانضمام لحلف الشرق الأوسط . ومن ثم انتهى إلى أن المؤتمر ليس احتفاءً بذكرى التأميم ، بل للحفاظ على ذاكرة الأمة ومعرفة أعدائها الحقيقيين الذين لا يزالوا هم الأعداء رغم معاهدات السلام. أما حلمى شعراوى فمع أنه أشار إلى أهمية قيام المدرسة التاريخية المصرية بالتأريخ للقضايا الوطنية بعيداً عن المُهاترات التى ترتكبها غالبية الدراسات الأجنبية ، إلا أنه أكد على أن التأريخ للعدوان ليس من الرومانسية ، بل يعنى القدرة على تحليل الحدث بشكل علمى وضرورة العودة لإثبات أن تحليل الموقف الوطنى كان صحيحاً من جانب كل المسئولين خاصة وأن المنطقة تعيش الآن ظروفاً شبيهة. أما رءوف عباس فأوضح أهمية المؤتمر فى عرض الأوضاع على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى عند العدوان ، ومغزى قرار التأميم

على مستوى العالم الثالث ، وحسن إدارة الأزمة بشكل ربما غير ملحوق حتى الآن.

فى هذا السياق تتالت أبحاث المؤتمر . ففى ورقة متميزة عن " القضايا الخلافية حول قرار تأميم قناة السويس : نحو رؤية منهجية" حاول محمد السيد سليم تناول ما اختلف الباحثون حوله ، بهدف تأصيل جوانب الاختلاف وتحديد أرجحية أى منها. وهكذا تناول خمس قضايا كالتالى : هل كان يتعين على مصر عدم التسرع والانتظار حتى انتهاء عقد امتياز قناة السويس سنة ١٩٦٨ دون الحاجة للدخول فى صراع دولى مع الشركة والدول الغربية ؟. وهل كان قرار التأميم رد فعل لسحب عرض تمويل السد أم أن السحب كان الفرصة التى انتهزها عبد الناصر ؟. وهل اتُخذ قرار التأميم بناء على استبعاد ناصر لاحتمال العدوان العسكرى ؟. وهل كان التأميم هو البديل الوحيد المُتاح أمام ناصر ، أم أنه كانت هناك بدائل أخرى ؟. وهل أدى قرار التأميم بالشكل الذى أعلن به إلى تعظيم فرص العدوان العسكرى على مصر ؟.

وفى ورقته عن "النص التركى لاتفاق قناة السويس" أوضح الصفصافى أحمد القطورى أن مقارنة النصين التركى والعربى لاتفاق قناة السويس توضح بعض الاختلافات والمعلومات الجديدة ، ومن ثم فالنص التركى فى حاجة إلى ترجمة ، وقد وعد بالقيام بذلك فى المستقبل القريب . أما حسن نافعه فتناول فى ورقة رائعة أزمة التأميم باعتبارها احتوت محددات للنظام العالمى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبشكل لم تعد فيه الهيمنة على صناعة ذلك النظام فى يد أوروبا فقط أو فى يد المعسكرين الشرقى والغربى ، بل وفى يد قوى إقليمية جديدة مثل مصر . ولقد وضع لذلك خمس سمات : ١- أن الأزمة - بالإضافة إلى الأزمة الكورية ١٩٥٣ وأزمة برلين- أظهرت استحالة التفرد بالنفوذ فى المنطقة. ٢- أن الأزمة أثبتت أن ثوابت النظام الدولى الثنائى القطبية يمكن تجاوزها ، خاصة وأن لكل معسكر وقيادته مصالحه المختلفة وأساليبه الخاصة فى إدارة سياسته . ٣- أن النظام ثنائى القطبية كان يعطى لشعوب العالم الثالث

فرصة تاريخية لتقرير مصيرها ، وكانت الأزمة بمثابة الاختبار لمدى قوة تلك القوى البازغة ، حيث كانت مصر مستعدة لذلك لعوامل داخلية وخارجية . ٤- أن إسرائيل تجسد مشروعاً توسعياً بطبيعته ولكنه لايستطيع أن يعمل إلا فى إطار وظيفة ، وهو ما يطرح السؤال: هل المشروع الصهيونى يستطيع أن يحيا دون مساعدة خارجية (استعماريه) ؟. ٥- أن الأمم المتحدة فى ظل سياسة الردع كانت تستطيع أن تلعب دوراً ، خاصة فى المناطق التى تعتبر مناطق اختبار للنفوذ بين القوتين العظميين ، وهو ما يوضحه أن مصر انتصرت سياسياً رغم أنها لم تنتصر عسكرياً ، مما كان بداية لعالم جديد يتكون من قوتين يمكن لشعوب العالم الثالث استغلالها إذا ما أدارت الصراع بشكل سليم ، وهو ما نجحت فيه مصر آنذاك ولم تنجح فيه بعدها . ولقد كان من المفيد أن يشترك الروسى جنادى جورياتشكين بورقة عن " أزمة السويس فى الأرشيف الروسى وذكريات المعاصرين وشهود العيان" حيث أشار إلى أمور منها أسبقية اعتراف الاتحاد السوفيتى بثورة يوليو وأنه أدان العدوان بشدة واستخدم الفيتو فى مجلس الأمن وأرسل برسائل شديدة اللهجة إلى إنجلترا وفرنسا وإسرائيل وألمح إلى إمكانية دخوله الصراع. أما الشعب السوفيتى فكان مؤيداً لقرار التأميم ومُمتعضاً من العدوان على مصر حتى أبدى البعض رغبته فى التطوع للدفاع عنها وشارك المرشدين السوفييت فى إدارة العبور بقناة السويس بعد انسحاب معظم المرشدين الأجانب . ونتيجة لتلك المواقف تعرضت المناطق المحيطة للقنصلية السوفيتية فى بورسعيد للتدمير ، كما واجه العاملون فى السفارة السوفيتية بالقاهرة العديد من المشاكل عند ترحيلهم عائلاتهم لبلادهم . وقد رد الشعب المصرى ذلك الموقف فى أمور ، منها احتفائه بالسفير الروسى بمصر .

وفى إطار المواقف الدولية من الأزمة كانت الورقة الهامة للسيد فليفل حول " السودان وتأميم القناة " فأوضح أن حكومة حزب الأمة برئاسة عبد اللّٰه خليل حاولت استغلال الموقف باتهام مصر بالرغبة فى الاستيلاء على مياه النيل

والتأكيد المستمر على عنصرية مصر واحتلالها للسودان. على أن الشارع السودانى أيد قرارات التأميم بزعامة القوميين والاشتراكيين ، مما أجبر الحكومة على إعلان تأييدها للتأميم وإن أعلنت الأحكام العرفية. وقد أرجع أسباب عدم تأييد حكومة خليل للتأميم بشكل حقيقى إلى عدة أمور منها عداء خليل الشخصى لعبد الناصر ، وهواه الإنجليزى ، واعتقاده بهزيمة مصر فى النهاية وتفضيله الحياد. على أن انتصار مصر أجبره على التظاهر بالفرح ، ولكنه فى الوقت نفسه حاول تعكير الأجواء بإعلان سكرتير السفارة المصرية بالخرطوم شخصاً غير مرغوب فيه ، وبالتقارب مع أثيوبيا حول قضية مياه النيل، بل واستدعائه السفير البريطانى وطلبه منه التنسيق مع أوغندا بخصوص مياه النيل . ومع أن مصر -رغم ذلك- حاولت التفاهم مع السودان إلا أنها فوجئت بإعلان خليل القبول بمبدأ أيزنهاور ، وهو ما أوضح أنه كان قد أصبح موتوراً بسبب انتصار مصر وزعامة ناصر ، فاتخذ من الولايات المتحدة ملاذاً له وتحدث عن انقلاب برعاية مصر ودس بالكثير من الضباط الاتحاديين فى السجون لعلمه بميل عائلاتهم لمصر. بل لقد دعا إلى " تدويل القناة " رغم نجاح مصر فى حسم قضيتها !. فى الإطار نفسه قدم فوزى أسعد بحثاً مثيراً حول موقف السعودية من أزمة التأميم . أما محمد عبد الوهاب فقدم ورقة عن " أثر أزمة السويس على العلاقات المصرية الأمريكية " موضحاً أن علاقة البلدين أخذت أنماطاً متعددة من التقارب والتباعد أثناء الأزمة ، ولعبت قنوات الاتصال الشرعية والمخابرات دوراً مهماً فى صنع السياسات. ولقد تشابكت فى الأزمة أهداف الولايات المتحدة من حلفائها الغربيين ومن الاتحاد السوفييتى ، بل ومن مصر التى تمنت زوال النظام الحاكم فيها . على أن الأزمة أثبتت فى النهاية نوعاً من التقارب بين مصر والولايات المتحدة: كل بما يخدم أهدافه . أما محمد السعيد عبد المؤمن فتناول " صدى تأميم القناة فى إيران " موضحاً أنه إذا كان انقلاب زاهدى قد أدخل اليأس والخوف فى قلوب الإيرانيين بعد تأميم مصدق للنفط الإيرانى ، فإن ثورة يوليو ١٩٥٢ حملت البشرى لهم وقوت من عزيمتهم

خاصة مع اتخاذها خطاً قومياً معارضاً لمحاولات السيطرة الأمريكية ، وقيامها بتأميم قناة السويس ، ولقد كان ذلك مقدمة لتوثيق الروابط بين مصر وإيران فى الفترة التالية .

وفى إطار ردود الفعل قدمت سهيله الحسينى ورقة عن " صدى العدوان الثلاثى فى الأدب العراقى" خاصة فى أشعار الجواهرى والبياتى والسياب حول بطولات مدينة بورسعيد وأهلها . وقدم فايز علي ورقة عن " أدب المقاومة فى مصر: العدوان الثلاثى وأثره فى الشعر" ولاسيما أشعار هاشم الرفاعى ومحمود غنيم. أما نبيل الطوخى فقدم ورقة بعنوان " حرب ١٩٥٦ . شهادة إسرائيلية " حيث عرض لعدد من الشهادات الإسرائيلية كشهادة موشى ديان وجولدامائير وموشى كرمل واسحاق رابين ومردخاى بارأون. وإلى جانب المؤرخين الأكاديميين كان هناك حضوراً مهماً لما يمكن تعريفه بـ"التأريخ الشعبى للمقاومة" وهو ما مثله ضياء القاضى الذى كتب عن " المقاومة الشعبية فى بورسعيد " موضحاً ظروف العدوان وقرار الأمم المتحدة بوقف القتال وقبول مصر ورفض الدول المعتدية ، بل وتكثيفها للضرب الجوى واشعال النار فى حى المناخ واحتلال بورسعيد ، وتوزيع المقاومة بالمدينة نفسها بين عشر مجموعات ومن ثم ظهور العديد من البطولات التى تناول بالتفصيل شرح بعضها . أما "بطولة البطولات" فقام به محمد مهران الذى أدلى بشهادته بنفسه ، موضحاً شعوره وتألمه من الوجود الإنجليزى قبل الجلاء ومشاركته فى مقاومته إبان صغره ، ومشاركته فى " تقطيع " علم بريطانيا بعد الجلاء ، ثم مقاومته للعدوان الثلاثى فى منطقة الجميل ، بانضمامه للسرية الثانية (الكتيبة الأولى) ، بفضل تدريه قبلها فى معسكرات الفدائيين التى افتتحتها الثورة فى بورسعيد حتى إصابته فى رأسه ودخوله حالة من الإغماء لم يفق منها إلا وهو فى أسر الإنجليز الذين أقاموا له محكمة عسكرية رفض فيها الرد على أسئلتهم التجسسية ، ولينتهى الأمر بعقابه فى قبرص بإفقاده عينيه لصالح ضابط إنجليزى فقد عينيه على يد مهران ، وقد كان . وبعد إعادته إلى بورسعيد ، خطط كمال الدين رفعت لخطفه ونجح

فى ذلك ، حيث تم نقله إلى مستشفى العجوزة بالقاهرة ، حيث زاره عبد الناصر واستمع لقصته .

وإذا كان عبد المنعم الجميعى قدم ورقة عن "عواقب العدوان الثلاثى على مصر" موضحاً نتائجه الإيجابية على مصر (الانتصار السياسى وأيلولة ملكية القناة لمصر وزعزعة النفوذ الغربى فى المنطقة) وبروز دور الاتحاد السوفيتى فى مساندة الدول المناهضة للاستعمار .. فإن رفعت يونان قدم ورقة عن «العدوان الثلاثى نقطة فارقة بين عهدين " موضحاً نتائجه الإيجابية أيضاً على مصر . كما قدم زكى البحيرى ورقة عن " العدوان الثلاثى فى المقررات المدرسية " موضحاً تطور صورته فى تلك المقررات حتى الآن بما لذلك من دلالات . أما رضا العدل فقدم ورقة مهمة عن "الآثار الاقتصادية التى أعقبت أزمة السويس" موضحاً خصوصية تلك الآثار على خطط التنمية ، حيث حدث نهوض عام واقتنع رؤساء دول العالم الثالث أن الطريق مفتوح للتطور والتقدم. وهو لا يعيد فكرة التأميم إلى عقيدة اشتراكية بل يعتبرها فكرة براجماتية لتعبئة المدخرات من أجل إحداث التنمية التى كان ناصر يحلم بها . وهكذا فإنه يربط بين التأميم وما شهدته مصر من تطور اقتصادى بعدها . أما محمد نصر مهنا فقدم ورقة عن "الدروس المُستفادة من عدوان ١٩٥٦ على الصراع العربى الإسرائيلى" ناقش فيها تداعيات أحداث العدوان على الصراع العربى الإسرائيلى، خاصة وأن إسرائيل وإن فشلت فى إزاحة ناصر عن الحكم بل وظهر بعدها باعتباره زعامة لها بريقها العربى الأخاذ ، وفشلت فى الحصول على حرية مرور سفن شحنها عبر السويس .. إلا أنها حصلت على مكاسب أخرى مهمة كاستخدامها خليج العقبة بعد أن كان محظوراً عليها بموجب بنود اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ، وحصولها على ميزة نزع سلاح تيران وشرم الشيخ ومراقبة هذه المواقع بمعرفة قوات طوارئ دولية مما حقق لها الملاحة فى خليج العقبة وأزال الحصار الذى كان مفروضاً على ميناء إيلات.

ولقد كان من الأمور المهمة أن تكون الجلسة الأخيرة للمؤتمر تحت عنوان

"الشعر فى المعركة" حيث استمع الحضور للعديد من القصائد لمدحت قاسم وإيهاب البشبيشى وخالد الكيلانى وإسماعيل بخيت ومحمد يونس ومحمد مطر وجلال عابدين وإبراهيم عمران وعكاشه على رمضان ومحمد عبد الفتاح الجرموسى وغيرهم . أما مناقشات المؤتمر فكانت هى الأخرى ثرية ، إما بسبب مداخلات بعض من شاركوا فى الحرب ضد العدوان الثلاثى ، وإما لطبيعة القضايا - ذات الأبعاد التاريخية والوطنية - التى أثارتها الأوراق .

* * *

اتحاد المؤرخين العرب

تاريخ الوطن العربى عبر العصور

ندوة التاريخ الاقتصادى

١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦

بدأت فاعليات الندوة بالجلسة الافتتاحية التى تحدث فيها الدكتور حسنين ربيع رئيس اتحاد المؤرخين العرب والتى أعقبها حفل تكريم نخبة من شوامخ المؤرخين فى مصر والعالم العربى .

شملت هذه الندوة العديد من الدراسات والبحوث التى تناولت التاريخ الاقتصادى للوطن العربى على مر العصور . وشارك فيها عدد كبير من المؤرخين والباحثين من مختلف الجامعات المصرية والعربية وكان التركيز كما هو واضح من شعار الندوة على أحوال الوطن العربى الاقتصادية على مر العصور . وسوف نكتفى فى هذا المقام - نظرا لطبيعة تخصص المجلة- بعرض أهم الأوراق التى تناولت الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى العصر الحديث التى خصصت لها الجلسة الخامسة التى عقدت فى السادس عشر من نوفمبر ٢٠٠٦ ، ومن أبرز تلك الأوراق التى ألقيت ونوقشت فى تلك الجلسة هى كما يلى :

– دور قناة السويس فى تنمية النقل البحرى العربى للدكتور السيد حسين جلال الأستاذ بكلية الآداب جامعة الإسكندرية . وأشار الباحث فى ورقته هذه إلى الموارد الطبيعية والبشرية التى يمتلكها العالم العربى ، وركز على قناة السويس التى تعد من العوامل الهامة فى تنمية صناعة النقل البحرى العربى منذ افتتاحها للملاحة العالمية فى عام ١٨٦٩ حتى يومنا هذا ، وأرجع ذلك إلى أهمية قناة السويس من حيث موقعها فى قلب العالم العربى .

واعتمدت الدراسة على ثلاثة عناصر رئيسية هى : الأسطول التجارى البحرى العربى ، والموانئ البحرية العربية ، والتجارة المنقولة بحرا، ودور قناة السويس فى تنمية وخدمة هذه العناصر الرئيسية الثلاثة ، وذلك استنادا إلى المؤشرات الإحصائية الخاصة بحركة البضائع العربية وتوزيعها النوعى . كما ركز الباحث فى ورقته على حركة السفن العربية فى قناة السويس خلال العشرين عاما الماضية ١٩٨٦–٢٠٠٥ ، وأشار إلى أن البترول ومشتقاته يمثلان حوالى ٨٨٪من تجارة النقل العربية ، وما سوف ينجم عن قيام منظمة التجارة الحرة من تأثيرات إيجابية على قناة السويس .

– جهود الخديو إسماعيل فى تنمية الموارد الاقتصادية وتنشيط التجارة المشروعة فى جنوب السودان للدكتورة ميرفت أسعد عطا الله المدرس بكلية التربية جامعة الإسكندرية . وهى الورقة الثالثة التى قدمت فى الجلسة الخامسة من جلسات هذه الندوة وفى تلك الورقة تناولت خلفية لجهود محمد علي فى تنمية علاقاته التجارية مع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من ممتلكاته ، والتى تمثلت فى محاولته تنمية الموارد الاقتصادية فى السودان والقضاء على تجارة الرقيق المنتشرة آنذاك ، وتنشيط التجارة النيلية المشروعة مع إنشاء محطات ومستودعات تجارية على طول مجرى النيل الأبيض . إلا أن هذا الهدف لم يتحقق إلا فى عهد حفيده الخديو إسماعيل ١٨٦٣–١٨٧٩ ، الذى أرسل من أجل ذلك بعثتين ، كانت البعثة الأولى بقيادة السير صمويل بيكر ، والثانية بقيادة الكولونيل غوردون . وقد انتهت البعثة الأولى بالفشل بينما استطاعت البعثة

الثانية أن تحقق نجاحا كبيرا فى بذر بذور الحضارة وتنمية التجارة والزراعة فى جنوب السودان حيث أمدت الحكومة الأهالى ببذور القطن والحاصلات الزراعية الأخرى واستفادت من جانبها من موارد المديرية الاستوائية خاصة العاج وريش النعام ، كما كان حرص الخديو إسماعيل على تنمية التبادل التجارى بين مصر والسودان ، ومن أجل ذلك أسس الشركة المصرية التجارية . فضلا عن القيام بكشوف جغرافية وتوطيد الأمن وقمع تجارة الرقيق والتأكيد على التجارة المشروعة.

- مشروعات الرى والزراعة فى مصر فى عصر الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ للدكتور أحمد حسن الكتانى . تناول الباحث فى هذه الورقة مشروعات الرى والزراعة فى عهد الخديو إسماعيل الذى يعد عهده من أزهى عصور مصر الحديثة إذ انتقل بالبلاد من عصر الإقطاع إلى عتبات عصر النهضة الحديثة . وأشارت الورقة بإيجاز إلى أهم مشروعات الرى وتطورها منذ عصر محمد علي والتى لم تلبث أن توقفت إلى أن جاء عصر إسماعيل الذى تميز بشق الترع النيلية والقنوات المائية كما أصلح كثيرا من الترع فى الوجهين البحرى والقبلى حتى بلغ ما تم إنجازه مائة واثنا عشر ترعة ، فضلا عن الانتهاء من إصلاح القناطر الخيرية التى كان قد أصابها الخلل مما هدد بانهيارها . وما ترتب على تلك الجهود من زيادة الأراضى المنزرعة . كما تناول الباحث شق ترعة الإبراهيمية التى اعتبرت أعظم ترع العالم لما مثلته من أهمية للزراعة ولحركة النقل النهرى على حد سواء . فضلا عن اهتمام إسماعيل بالتعليم الزراعى وتم فى عهده إنشاء ما عرف بمجلس الزراعة للإشراف على المشروعات المرتبطة بالرى والزراعة .

وتناول الباحث الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١-١٨٦٥ ومدى تأثيرها على زيادة الأراضى المنزرعة قطنا على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى ، وما ترتب على توقف تلك الحرب من تأثيرات سلبية على الاقتصاد المصرى بصفة عامة إذ انخفضت أسعار القطن مما دفع الخديو إسماعيل إلى تنويع الحاصلات

الزراعية تلافيا لأخطار الاعتماد على محصول زراعى واحد .

وقد اعتمد الباحث فى إعداد ورقته على وثائق عهد إسماعيل المودعة فى دار الوثائق القومية فضلا عن العديد من المصادر العربية والأجنبية ذات الصلة ومن أبرزها الخطط التوفيقية لعلي مبارك وعصر إسماعيل لعبد الرحمن الرافعى ومحمد إسماعيل فى مؤلفه " الترعة الإبراهيمية " إضافة إلى كتابات لاكير ولينان دى بلفون وغيرهما .

– الأوضاع الاقتصادية والصحية للبدو فى ليبيا ومصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للدكتور إبراهيم أحمد أبو القاسم . كان التركيز فى هذه الورقة على أن قضية البدو فى الوطن العربى تعد من القضايا الهامة التى تعيق مسيرة الخطط التنموية ، وبصدد ذلك عرض الباحث لأهم المشكلات التى تعيشها المجتمعات البدوية وفى مقدمتها الأوضاع الصحية المتردية بسبب عدم توفر الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية فضلا عن تناول المياه غير النقية والملوثة . وتناول الباحث فى دراسته الروابط التاريخية والامتداد الجغرافى والديموجرافى الذى يجمع بين مصر وليبيا ، ومن ثم لم ينقطع التواصل والتقارب بين البدو فى كل من البلدين عبر مختلف العصور التاريخية .

وركز الباحث فى ورقته على المحاولات التى بذلتها مصر منذ عهد محمد علي من أجل توطين البدو ومساعدتهم على التوجه نحو الزراعة ، وأنهى الباحث ورقته بأنه إذا كان البدو فى كل من مصر وليبيا قد حرموا من الاستفادة من التقدم التكنولوجى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، إلا أنهم بدأوا منذ القرن الماضى يلامسون الزحف الحضارى ومظاهر التقدم التكنولوجى بسبب شركات النفط الأجنبية التى توغلت فى عملياتها التنقيبية فى أعماق الصحراء وما صاحب ذلك من شق الطرق ومد خطوط الكهرباء والهاتف والتوسع فى سياسة التوطين والاستقرار وتوفير الحياة الكريمة لهم .

* * *

الحلقات النقاشية لاتحاد المؤرخين العرب

فى تقليد استنه اتحاد المؤرخين العرب فى الموسم الثقافى لهذا العام قام على عقد حلقات نقاشية مرة فى كل شهر ولمدة يوم واحد تتناول بعض الموضوعات التاريخية والسياسية . وسوف نكتفى بعرض الحلقات النقاشية ذات الصلة بمجلة مصر الحديثة . وبصدد ذلك انعقدت فى ديسمبر ٢٠٠٦ حلقة نقاشية عن " الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء " . وفى مارس ٢٠٠٧ عقدت حلقة نقاشية أخرى عن " التشرذم فى العالم العربى بين التاريخ والسياسة " . وفى أكتوبر ٢٠٠٧ كانت آخر الحلقات النقاشية للموسم الثقافى ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عن " سقوط بغداد بين الأمس واليوم " .

الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء

٢٨ ديسمبر ٢٠٠٦

شارك فى هذه الحلقة النقاشية كل من الدكتور عبد الحليم نور الدين واللواء منير شاش محافظ شمال سيناء الأسبق والدكتورة زبيدة عطا . وتناول الدكتور نور الدين فى حديثه التاريخ القديم لشبه جزيرة سيناء ودورها الاستراتيجى عبر العصور،باعتبارها البوابة الشرقية لمصر ، وأنها ربطت آسيا بإفريقيا ، و كانت فاتحة خير ووبال على مصر في آن واحد، وعدها علامة بارزة فى تاريخ مصر بآثارها ومعالمها التاريخية والسياحية . وركز على ما تميزت به من ثروات معدنية إلى درجة وصفها بأرض النحاس والفيروز . كما أشار إلى احتضانها للديانات السماوية الثلاثة ، ومن خلالها كانت رحلة العائلة المقدسة ، وعن طريقها دخلت الجيوش الإسلامية مصر. ودحض وجهة نظر إسرائيل فى اعتبارها جزء من أرض العبرانيين مؤكدا أنها ظلت طوال تاريخها جزء لا يتجزء من الأراضى المصرية .

وأكد الدكتور عبد الحليم نور الدين أن سيناء تمثل استراتيجية اقتصادية وبشرية وثقافية ودينية وسياحية ، ونعى على كثير من المصريين الذين لا

يعرفون عن سيناء سوى شرم الشيخ ونويبع ودهب وغيرها من المنتجعات السياحية ، وطالب بتعمير سيناء واستثمار ما فيها من ثروات طبيعية وأن نعيد لها مجدها الفرعونى خاصة بعد أن نجحت مصر فى استرداد آثارها فى عام ١٩٩٤ .

وركز اللواء منير شاش فى حديثه على المجتمع السيناوى ، وأن سيناء كانت منطقة عازلة جنبت مصر ويلات الحروب ، ومن الناحية التاريخية كانت سيناء خلال الاحتلال البريطانى هى الظهير لحماية قناة السويس ، وكان المصريون لا يذهبون إليها إلا بتصريح من المحافظين الإنجليز . وطالب بأهمية تعمير سيناء بعد أن أهملت فيها التنمية وعاش أهلها محرومين من حقوقهم الطبيعية مؤكدا بصدد ذلك أهمية التنمية والتعمير لأن الفراغ يغرى بالعدوان ، هذا فضلا على أنه بإمكانها أن تستوعب سبعة ملايين نسمة وبذلك يمكن تخفيف الكثافة السكانية فى أرض الوادى . ولعل أهم ما أشار إليه اللواء شاش ارتباط البعد الأمنى بالبعد الاقتصادى ، وأن السيطرة الاقتصادية أقوى من السيطرة العسكرية ، وذكر بصدد ذلك إلى أنه قد أعد فى عام ١٩٩٤ مشروع تنموى لشبه جزيرة سيناء قام بإعداده الدكتور كمال الجنزورى غير أن ذلك المشروع بكل أسف قد أصابته العديد من المعوقات ولم يقدر له التنفيذ . ومن ثم كان تركيز اللواء شاش على أهمية التعدين والسياحة الثقافية والدينية وسياحة المحميات الطبيعية وسياحة السفارى وغيرها .

وفى حديث حماسى ركزت فيه الدكتورة زبيدة على البدو فى سيناء وأن من بينهم من يبيعون أراضيهم لليهود ، وأشارت إلى ما يقوم به الموساد من إيجاد اتصالات مع ضعاف النفوس من البدو واستخدامهم فى التجسس وتجارة المخدرات بل وفى بعض العمليات الإرهابية . وكان للدكتورة زبيدة العديد من التوصيات من أهمها تعديل أسلوب الإدارة المصرية فى تعاملها مع البدو إذ إن الطريقة التى تلجأ إليها الإدارة فى تعاملها مع البدو بما فيها من اعتقالات سوف

تؤدى من تقليل ولائهم للبلاد وتجعلهم هدفا لإسرائيل . كما طالبت بالتحول من المشروعات السياحية إلى مشروعات تنموية وبإسكان شباب الخريجين فى سيناء .

وقد أثيرت مناقشة حامية بين الدكتورة زبيدة واللواء منير شاش الذى أكد أن بدو سيناء بلا استثناء حريصون كل الحرص على تأكيد ولائهم وانتمائهم لمصر .

* * *

التشرذم فى العالم العربى بين التاريخ والسياسة

١٨ مارس ٢٠٠٧

شارك فى تلك الحلقة النقاشية كل من الدكتور جمال زكريا قاسم والدكتور أحمد زكريا والدكتور السيد فليفل ، وأدارها الدكتور جمال زكريا محددا العديد من المحاور التى من أبرزها ما تسعى إليه إسرائيل والقوى المساندة لها من إحداث تشرذم فى العالم العربى ويبدو ذلك واضحا فيما أثير فى السنوات الأخيرة عن تشكيل شرق أوسط جديد والمقصود به إيجاد كيانات ضعيفة فى المنطقة بحيث تستطيع إسرائيل العيش فى ظل تلك الكيانات بدلا من أن تواجه بوحدات سياسية قوية .

والمحور الثانى الذى تعرضت له الحلقة النقاشية هى وجود العديد من النتوءات العرقية والطائفية والمذهبية والدينية فى الوطن العربى ، وتلك النتوءات تستغل من قبل القوى الاستعمارية لكى تحقق مخططاتها ولكى تضمن لنفوذها البقاء لأطول فترة ممكنة طبقا للمبدأ المعروف فرق تسد . ومن ثم يمكن طرح ذلك التساؤل وهو كيف يمكن إيجاد حل لتلك الأوضاع السائدة فى العالم العربى ؟ وهل يكون ذلك فى إخضاع تلك العناصر إلى حكم دكتاتورى كما حدث فى العراق على عهد صدام حسين ، أو أن الحل يكون فيما تتجه إليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم العالم العربى إلى وحدات فيدرالية أو

كونفيدرالية وفيما يبدو أن العراق مرشح لذلك .كما ضرب الدكتور فليفل مثالا لما يحدث فى دارفور وجنوب السودان وعندنا أن الحل الأسلم هو تقوية الانتماء الوطنى بحيث ترتبط جميع العناصر بعضها مع البعض الآخر فى إطار المواطنة، وقد يكون الحل أيضا فى تأكيد فكرة القومية التى تتخذ من اللغة أساسا لها وليست القومية الإثنية التى تؤدى إلى مزيد من التشرذم كما حدث فى شبه جزيرة البلقان على سبيل المثال .

والمحور الثالث الذى ذهبت إليه الحلقة النقاشية هو ما ترتب على خروج العالم العربى من سيطرة الدولة العثمانية إلى خضوعه للسيطرة الاستعمارية التى كان لها أثرها فى إحداث التمزق فى العالم العربى إذ إن الانتداب الفرنسى على الشام أدى إلى فصل لبنان عن سوريا بل وتجزئة سوريا نفسها إلى العديد من الوحدات الإدارية ، كما اتجهت بريطانيا إلى اجتزاء فلسطين من بلاد الشام وتسليمها لليهود ، كما أن ضمها الموصل للعراق نتج عنه وجود أقليات كردية وتركمانية وأثورية فى الشمال ، إضافة إلى أن متاخمة الحدود العراقية مع إيران أدى إلى تداخل العناصر السكانية والطائفية فى الجنوب . وإذا كان ما يذهب إليه البعض من إلقاء تبعة تجزئة العالم العربى على الاستعمار فقد كان من المتوقع أن يتم شكل من أشكال الاتحاد والوحدة بعد الاستقلال ولكن الذى حدث هو العكس إذ استمرت الكيانات الإقليمية قائمة بل ازدادت تعمقا .

والسؤال الذى طرح فى تلك الحلقة النقاشية هو لماذا نجحت دول غرب أوروبا فى إقامة اتحاد اقتصادى وسياسى بينما أخفق العرب فى الوصول إلى ذلك الهدف ؟ والإجابة على ذلك السؤال أن الاتحاد الأوروبى قام على قاعدة لم تتوفر فى عالمنا العربى ونعنى بذلك غياب النظم الديموقراطية وعدم قبول دول العالم العربى التنازل عن شىء من سلطاتها لصالح رابطة أو هيئة اتحادية ، يضاف إلى ذلك أن النفط عزز من الإقليمية ، وحتى التجمعات الإقليمية التى ظهرت فى السنوات الأخيرة من القرن الماضى كمجلس التعاون الخليجى أو الاتحاد المغاربى لم تستطع التغلب على النزعات الإقليمية إذ يفضل كل عضو

فى تلك التجمعات الاحتفاظ بسيادته وثروته الخاصة . وبصدد ذلك أكد الدكتور أحمد زكريا على أهمية المجتمع المدنى وتعزيز الأنظمة الديموقراطية وقاية للعالم العربى من التفكك والتشرذم .

وخلاصة القول أن نظرية القومية والوحدة العربية التى علا شأنها منذ عقد الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضى فقدت التمسك بها وكان ذلك من شأنه مزيدا من إضعاف العلاقات العربية العربية وإتاحة الفرصة لشرذمة العالم العربى .

* * *

دار الكتب والوثائق القومية

والمجلس المصرى للشئون الخارجية

ندوة

٥٠ عاما على حرب السويس

١٧ ديسمبر ٢٠٠٦

كانت مناسبة مرور خمسين عاما على العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ موضوعا لعقد العديد من الندوات التى اضطلعت بها الهيئات العلمية والثقافية من بينها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة إضافة إلى تلك الندوة التى عقدتها دار الكتب والوثائق القومية بالتنسيق مع المجلس المصرى للشئون الخارجية . وشارك فيها نخبة من الدبلوماسيين من بينهم الدكتور مراد غالب والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية والسفير عبد الرءوف الريدى إلى جانب نخبة من المؤرخين والباحثين .

وقد أدار الدكتور جمال زكريا قاسم وقائع الجلسة الأولى منوهًا بمضى خمسين عاما على حرب السويس وهى فترة كافية لزيادة البحث وتحليل الأسباب

ومعرفة النتائج التى ترتبت على هذه الحرب ، وأن الوقت قدحان للاعتماد على وثائقنا بعد أن كنا نعتمد على وثائق الأطراف المعتدية كما ينبغى الاعتماد على شهادة الشخصيات التى كانت قريبة من موقع الأحداث . وحول موضوع الوثائق طالب السفير عبد الرءوف الريدى بالإفراج عن وثائق حرب السويس كما طالب بترجمة كتاب الدكتور محمود فوزى عن السويس ٥٦ الذى سبق نشره بالإنجليزية. وعبر عن ضيقه فى أنه كان من المفروض أن تحتفل مصر بهذه المناسبة وتنشر الكتب والوثائق وتجمع المعلومات وتصنع الأفلام الوثائقية حتى يعرف الجميع تاريخ هذا الحدث وذلك على الرغم من أن حرب السويس لها وثائقها على المستوى العالمى والأولى أن يكون لمصر تلك الوثائق .

وأشار الدكتور محمد صابرعرب رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إلى أن حرب السويس لم تأخذ حقها من الدراسة برغم مزور نصف قرن عليها فما زالت هناك الكثير من الملفات التى لم تفتح ، والغريب فى الأمر أن ملفات حرب السويس فتحت فى الأرشيفات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية وما تزال لغزًا للوثائق المصرية والمتاح منها فقط هو جزء صغير يتمثل فى أوراق وزارة الخارجية المصرية أما الورق السياسى والعسكرى والشعبى ويوميات الحرب فلا وجود له .

وتحدث الدكتور عصمت عبد المجيد مؤكدا أن المنطقة شهدت تطورات بالغة الأهمية أعادت صياغة التاريخ ، وأن من حق مصر أن تفخر بخوضها حرب ضد ثلاث دول انتهت بانتصارها عليهم ، وأشار إلى ضرورة الاستفادة من هذه الحرب فى واقعنا الحالى الذى نعيشه ونواجه فيه صعوبات كثيرة .

شملت الجلسة الأولى من جلسات تلك الندوة ثلاثة أوراق ، تناول الدكتور مراد غالب فى الورقة الأولى المعنونة " كيف أدار عبد الناصر أزمة السويس" أوضاع بريطانيا الاقتصادية المتردية وتحولها من دولة مقرضة إلى دولة مدينة وكان النفط العربى هو الذى يصحح ميزان مدفوعاتها . وعن الموقف الأمريكى

أشار الدكتور مراد غالب إلى أن أيزنهاور لم يكن يرغب فى الارتباط ببريطانيا أو فرنسا وقدم نفسه للرأى العام الأمريكى أثناء انتخابات الرئاسة على أنه رجل سلام ، وأصر على عدم وصول البترول إلى كل من بريطانيا وفرنسا إلا بعد انسحابهما من الأراضى المصرية . كما أشار الدكتور مراد غالب إلى الموقف السوفيتى المؤيد لمصر ، وإلى الموقف الحميد الذى وقفه الجيش السورى عندما قام بقطع النفط الذى تمر أنابيبه من خلال الأراضى السورية إلى البحر المتوسط . ونوه الدكتور مراد غالب إلى حدوث العدوان فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة فى انتخابات الرئاسة كما كان الاتحاد السوفيتى منشغلا بدوره فى قمع ثورة المجر . ولم يكن عبد الناصر يتوقع العدوان إذ إن حجم القوات البريطانية فى قناة السويس لم يكن كافيا ، كما أن فرنسا كانت منشغلة فى قمع ثورة الجزائر ، ولم يكن يتصور أن تتحالف بريطانيا وفرنسا مع دولة صغيرة مثل إسرائيل .

وفى الورقة الثانية المعنونة " أزمة السويس فى الأمم المتحدة " ذكر السفير عبد الرءوف الريدى أن الحروب تحسب بالنصر أو الهزيمة نتيجة عمل عسكرى بينما حرب السويس تعد معركة سياسية كبرى دارت على مسرح كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، أما أبطالها فكانوا عبد الناصر وأيزنهاور وأنتونى إيدن وجى موليه وبن جوريون ، وقد خرج الأخير من تلك الحرب بأن كسب لإسرائيل حق المرور فى خليج العقبة .

أما الذى قرر اللجوء إلى الأمم المتحدة فهما إنجلترا وفرنسا إذ كانا يأملان أن تتخذ الأمم المتحدة قرارا ضد مصر . وتعد أزمة السويس من الصفحات المشرفة فى تاريخ الدبلوماسية المصرية التى أدارها الدكتور محمود فوزى بدرجة عالية من الكفاءة والمقدرة ، كما تجدر الإشارة إلى دور السفير عمر لطفى رئيس البعثة المصرية فى الأمم المتحدة . وليس من شك أيضا أن حسن إدارة مصر للقناة والدور الذى قامت به السفارات و المفوضيات المصرية فى

الخارج كان لها أثر فى إقناع الرأى العام العالمى بعدالة القضية المصرية . وترتب على ذلك أن وجدت مصر مساندة من الدوائر الرسمية والشعبية فى معظم دول العالم ، ومن الرأى العام فى الدول المعتدية .

وتناول الدكتور محمد صابر عرب فى الورقة الثالثة المعنونة " التواطؤ وسيناريو العدوان " مؤكدا أن تأميم مصر لشركة قناة السويس لم يكن هو سبب العدوان ، إذ كانت هناك نية مبيتة من دول الغرب للعدوان على مصر بسبب رفضها الارتباط بأحلاف غربية ونتيجة معارضتها لحلف بغداد وعقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ، إلى جانب اعتراف مصر بالصين الشعبية وتأييدها لثورة الجزائر . وكان واضحا من المواقف الدولية أن إنجلترا وفرنسا سيلجآن إلى القوة لمحاولة استعادة نفوذهما والقضاء على الزعامة الناصرية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحل بدلا من إنجلترا وفرنسا فى المنطقة العربية ، كما كان الاتحاد السوفيتى بدوره يتطلع إلى التواجد فى المنطقة فهو وإن كان يؤيد عبد الناصر إلا أنه كان لا يريد أن يتعاظم نفوذه. والمهم أن مصر خرجت منتصرة سياسيا واستعادت جميع حقوقها ما عدا حقا واحدا وهو منع إسرائيل من الملاحة فى خليج العقبة بسبب مساندة الولايات المتحدة لها فى مقابل انسحابها من قطاع غزة وشرم الشيخ .

وفى الجلسة الأخيرة التى أدارها الأستاذ حلمى شعراوى كانت الورقة المقدمة من الأستاذ جميل مطر عن "العرب وأزمة السويس " ، أوضح فيها أن هذه الأزمة وضعت نهاية لنظام القوى العالمية المتعددة وأكدت على نظام القطبين حين أنذر الاتحاد السوفيتى كلا من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل ، وعندما تدخل الرئيس الأمريكى أيزنهاور لإنهاء العدوان ووقف إ طلاق النيران .

وقد انتهت الندوة بالورقة المقدمة من الدكتور يونان لبيب رزق وعنوانها "حصاد حرب السويس " ، تحدث فيها عن ذكرياته باعتباره شاهدا لتلك الأزمة ومعاصرا لها ، واعتبر نفسه محررا لشهادة أرشيفية أهم ما سجله بها أن يوم ٢٣

يوليو ١٩٥٢ لم يمثل علامة فارقة فى تاريخ مصر مؤكدا بصدد ذلك أن الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٦ لم يكن النظام السابق فى خلالها قد لفظ أنفاسه بعد ، حيث ظلت أحلام العودة تراوده ، الأمر الذى دفعه لمحاولة استثمار أزمة السويس لتحقيق أضغاث أحلامه . وأكد أن عام ١٩٥٦ هو العام الذى كتبت فيه شهادة وفاة النظام القديم وبدأت تظهر بوضوح معالم النظام الجديد على المستوى العربى إذ ليس من شك فى أن الوحدة المصرية ١٩٥٨ ولدت فى رحم الانتصارات السياسية التى حققتها مصر فى أزمة السويس .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التاريخ

ندوة

خمسون عاما على العدوان الثلاثى على مصر

١٦ ديسمبر ٢٠٠٦

شارك فى هذه الندوة نخبة من المؤرخين المصريين نذكر من بينهم الدكتورة إيمان عامر التى قدمت ورقة بعنوان «التعبئة الإعلامية والمقاومة» التى أكدت فيها إجماع الأمة المصرية حول تأميم قناة السويس والرغبة فى الدفاع عن نفسها ضد الدول التى تألف منها العدوان الثلاثى على مصر وهى إنجلترا وفرنسا وإسرائيل . وركزت الورقة على الدور الذى قامت به وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة إضافة إلى هيئة الاستعلامات فى تعبئة شعور الجماهير لعبور تلك الفترة الحاسمة من تاريخ البلاد .

وفى إطار هذا الموضوع كانت ورقة الدكتور سيد عشماوى عن دور الأدباء والفنانين فى المعركة ، وهو الدور الذى يستحق التسجيل من خلال التطوع وحمل السلاح وجمع التبرعات وإسهاماتهم فى الصحافة والإذاعة والسينما

والمسرح الشعبى والرسوم الكاريكاتورية وأناشيد وأغانى المعركة وغير ذلك من الإسهامات التى قام بها الأدباء والفنانون على المستويات الرسمية والشعبية .

وفى الجلسة الثانية من جلسات الندوة تحدث الدكتور عبد الله عزباوى عن "دول عدم الانحياز والعدوان الثلاثى " حيث ذكر أن مصطلح عدم الانحياز ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد اعتنق عبد الناصر هذا المبدأ مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ورفض الانضمام إلى الأحلاف الغربية مؤكدا أن استقلالية الإرادة وحرية اتخاذ القرارات هما قطبى الرحى لمفهوم سياسة عدم الانحياز . وعندما أمم عبد الناصر القناة وقفت مجموعة عدم الانحياز مع مصر كما أيدت مصر أثناء مواجهتها للعدوان وكان على رأس هذه المجموعة الهند ويوغسلافيا اللتان كان لهما دور فى نقل قضية العدوان من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من صدور قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وانسحاب الدول المعتدية إلا أن الأمر آل إلى تكوين قوة طوارئ دولية فى أعقاب الانسحاب الإسرائيلى من سيناء التى أفادت من فتح خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية .

وحول انسحاب القوات المعتدية من الأراضى المصرية كانت ورقة الدكتورة لطيفة سالم عن " معركة الانسحاب " التى قسمتها إلى مرحلتين : الأولى الانسحاب الإنجليزى والفرنسى ، والمرحلة الثانية الانسحاب الإسرائيلى . وحددت الورقة بداية معركة الانسحاب فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ بقرار الأمم المتحدة وقف إطلاق النار وانسحاب الدول المعتدية، غير أن تلك الدول تجاهلت قرار الأمم المتحدة ومن ثم قدمت مصر شكوى إلى مجلس الأمن مطالبة بتحديد موعد للانسحاب ومطالبة فى الوقت نفسه بتعويضات عما لحق بالمدنيين من جراء العدوان . وكان الموقف الدولى فى صالح مصر إضافة إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى لعبت بورقة المساعدات الاقتصادية لبريطانيا خاصة وأنها كانت تمر بأوضاع اقتصادية سيئة ومن ثم تخلت عن عنادها وأعلنت انسحابها فى ٣ ديسمبر وتبعتها فرنسا .

أما المرحلة الثانية من الانسحاب فقد كانت أشد ضراوة من المرحلة الأولى حيث أصرت إسرائيل على عدم الانسحاب من قطاع غزة ومن شرم الشيخ ومضايق تيران حتى تضمن سلامة ملاحتها فى خليج العقبة. وبضغط من الرئيس الأمريكى أيزنهاور قررت إسرائيل الانسحاب من قطاع غزة فى ٧ مارس ومن شرم الشيخ فى ٨ مارس ١٩٥٧ وذلك فى مقابل الوعد الأمريكى بدعم مطلبها فى المرور البحرى فى مضايق تيران حيث تولت قوة الطوارئ الدولية مهام لجنة المراقبة، وكان هذا هو المغنم الوحيد الذى كسبته إسرائيل من جراء مشاركتها فى العدوان الثلاثى على مصر من حيث إسقاطها الحظر المصرى على ملاحتها فى خليج العقبة وذلك حتى ٢٢ مايو ١٩٦٧ حينما قرر عبد الناصر فرض الحصار عليها من جديد مما كان إرهاصا لعدوان يونيو ١٩٦٧ .

وعن الأطماع الصهيونية فى شبه جزيرة سيناء كانت الورقة المقدمة من الدكتورة ألفت الخشاب والتى أشارت فيها إلى الفكر الصهيونى الذى يعتبر شبه جزيرة سيناء جزء أساسى من حدود الدولة العبرية . ومنذ عام ١٥١٧ حاول بعض اليهود التسلل إليها غير أن الدولة العثمانية أصدرت فرمانا بمنع اليهود من الهجرة إلى سيناء وتكررت محاولات الصهاينة فى مناسبات عديدة ولكنها باءت جميعها بالفشل . وقد أكد اشتراك إسرائيل فى عدوان ١٩٥٦ أن سيناء هدف إسرائيلى ثابت لم يتغير .

وأخيرا كانت الورقة التى قدمتها الدكتورة زبيدة عطا عن " رافائيل إيتان وتصفية الأسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦ " ، وكان إيتان هو قائد الكتيبة ٩٨٠ مظلات التى قامت بتصفية الأسرى المصريين فى كتيبة بكاملها فى رأس محمد كما قتل الإسرائيليون ما يقرب من خمسين شخصا من عمال التراحيل فى ممر متلا . وقد رفضت إسرائيل تقديم اعتذار وذلك على الرغم من أن مصر عاملت الأسرى اليهود أفضل معاملة وعلى الرغم من مطالبة الرأى العام المصرى باتخاذ موقف متشدد وإجراء تحقيق فى تلك الحوادث إلا أن الأمر آل فى نهايته إلى النسيان ومرت كأى عاصفة سابقة بين مصر وإسرائيل .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة ومركز تاريخ مصر المعاصر

ندوة

محمد حسين هيكل بعد خمسين عاما

٢٣ ، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦

بمناسبة مرور نصف قرن على وفاة الأديب والمفكر والسياسى الكبير محمد حسين هيكل، الذى رحل عن عالمنا فى الثامن من ديسمبر من عام ١٩٥٦ ، نظم المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع مركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب والوثائق القومية تلك الندوة ، التى شارك فيها نخبة من مثقفى مصر ومفكريها . وقد افتتحت الندوة بكلمة من الدكتور محمد صابر عرب رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، والدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة ، الذى نوه بإسهامات هيكل فى تطورنا الثقافى .

وفى الجلسة الأولى التى رأسها الدكتور يونان لبيب رزق قدمت أربعة أوراق ، أولاها بعنوان " هيكل سياسيا " للدكتور أحمد زكريا الشلق ، والثانية " هيكل برلمانيا " للدكتور مصطفى الغريب ، والثالثة للأستاذ شوقى بدر يوسف " هيكل أديبا " ، والأخيرة للأستاذ أحمد هيكل عن " مقالات هيكل " .

وقد تناولت الورقة الأولى عرضا سريعا لنشأة هيكل وتعليمه وارتباطه بأحمد لطفى السيد وصحيفة الجريدة التى نشرت له بعض كتاباته ، وسفره إلى فرنسا فى عام ١٩٠٩للحصول على الدكتوراه التى نال درجتها فى عام ١٩١٢ ، وعودته إلى مصر وعمله بالمحاماة إلى جانب كتاباته فى الجريدة وفى مجلة السفور التى صدرت بعد توقف الأولى بسبب ظروف الحرب فى عام ١٩١٥ . وعرضت الورقة إلى مشاركته مع بعض زملائه الذين درسوا معه فى فرنسا فى تكوين الحزب الديموقراطى المصرى ، الذى لم يلبث أن تركه على أثر خلاف فى الرأى مع زملائه ، ومشاركته فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين الذى أعلن عن قيامه فى أكتوبر ١٩٢٢ ، ورئاسته لتحرير صحيفة السياسة الناطقة باسم

الحزب ، ثم رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين التى امتدت قرابة عشر سنوات اعتبارا من يناير ١٩٤٣، وأخيرا عرضت الورقة إلى موقفه من ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى الورقة الثانية عرض مقدمها - الدكتور مصطفى الغريب - لدور هيكل البرلمانى منذ بداية تعيينه بمجلس الشيوخ فى ٨ مايو ١٩٣٦ ، حيث أشار الباحث إلى بعض ما أثاره هيكل بوصفه عضوا معارضا من قضايا ، وآراء فى المناقشات التى دارت ، واتسمت معارضته بالحيدة والنزاهة ، ونظرا لما كان يتمتع به من مرونة سياسية لم يتردد مجلس الشيوخ فى الأخذ بآرائه طالما بدت مقنعة لأعضاء المجلس . وركزت الورقة على الفترة التى رأس فيها هيكل مجلس الشيوخ (١٦ يناير ١٩٤٥- ١٧ يونيو ١٩٥٠) ، وأوضحت إلى أى مدى كان عادلا وحريصا على تطبيق نصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس دون تفرقة بين حزب وآخر ، وذلك على الرغم من رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين. وأخيرا كانت إقالته من رئاسة مجلس الشيوخ فى عهد حكومة الوفد الأخيرة لسماحه بإثارة العديد من القضايا التى طالت الملك وحاشيته ، وذلك فى الاستجواب الشهير الذى تقدم به مصطفى مرعى فى مايو ١٩٥٠ . وأبرزت الورقة فى نهايتها إسهامات هيكل فى أعمال الاتحاد البرلمانى الدولى بوصفه رئيسا للشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية أثناء رئاسته لمجلس الشيوخ ، وكذلك بعض إقالته من رئاسة المجلس من خلال عضويته فى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى .

وفى الورقة الأخيرة المعنونة " مقالات هيكل " أوضح الدكتور أحمد هيكل قيامه بجمع مقالات والده فى الجريدة والسياسة والسفور والسياسة الأسبوعية، وأن ما دفعه إلى ذلك الحرص على جمع تراث والده، إضافة إلى أن كثيرا من تلك المقالات تتناول قضايا لا تزال حيوية فى وقتنا الحاضر، ونوه بما يعكف عليه مركز تاريخ مصر المعاصر من جمع مقالات هيكل السياسية وإعدادها للنشر .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة

ندوة

إحسان عبد القدوس .. قراءة جديدة

١٠ ، ١١ يناير ٢٠٠٧

سوف يكون التركيز فى هذا العرض على إحسان عبد القدوس باعتباره كاتبا سياسيا ، وذلك من خلال الأوراق التى قدمت إلى الندوة نشير من بينها إلى الورقة المقدمة من الدكتورة إيمان عامر عن " ثورة ٢٣ يوليو ما بين إحسان عبد القدوس الصحفى وإحسان عبد القدوس الروائى " واستهدفت الباحثة محاولة الربط ما بين معايشة إحسان عبد القدوس الواقعية والتسجيلية لسنوات الثورة من ناحية وتفاعله الداخلى مع هذه الأحداث من ناحية أخرى كما يبدو ذلك واضحا فى روايته .. " كفاح الشعب المصرى " ، وانفعال الطبقة الوسطى به كما سجله فى رواية " فى بيتنا رجل " ، والفساد السياسى وتداعياته الاجتماعية كما رواه فى " شىء فى صدرى " ، ونضج الشعب المصرى مع الثورة وتوثبه للتحولات الاجتماعية الجديدة فى " لا تطفئ الشمس " ، كما لم يغفل ما أفرزته الثورة من سلبيات كما يبدو ذلك واضحا فى " جرس الثورة "، وعلبة من الصفيح الصدئ ".

وفى الورقة التى قدمها الدكتور سيد عشماوى بعنوان " سنوات التوهج السياسى ، مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ " عرض فيها لإحسان عبد القدوس ابن ثورة ١٩١٩ ومشاركته وهو لا يزال طالبا فى مظاهرات ١٩٣٥ ، وأول مقال نشر له فى الصحف المصرية فى عام ١٩٤٥ ضد اللورد كيلرن " هذا الرجل يجب أن يذهب " ، وفى مقالاته النارية فى روز اليوسف ضد قانون مكافحة الشيوعية الذى أصدره إسماعيل صدقى لوأد الحركة الوطنية ، وفى قضية الأسلحة الفاسدة التى لعب فيها دورا لا يستهان به وكانت من العوامل التى أثارت الرأى العام وأدت إلى عزل محمد حيدر من منصب القائد العام للجيش المصرى، كما مهدت لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وفى الورقة المقدمة من الأستاذ مدحت الجيار بعنوان " دراسة فى الرواية السياسية " ركز فيها على رواية إحسان عبد القدوس " فى بيتنا رجل " التى أظهر فيها الأسرة المصرية البسيطة الشريفة ووقوفها بجوار الحق والنضال ضد المحتل وأعوانه، ومن المعروف تاريخيا أن إحسان عبد القدوس قد آوى فى بيته حسين توفيق قاتل أمين عثمان .

كما تناولت أوراق أخرى «الحس السياسى عند إحسان عبد القدوس» للدكتور مراد وهبه ، «وإحسان عبد القدوس وأزمة الديموقراطية فى مارس ١٩٥٤» للأستاذ عبد الرحمن أبو عوف .

* * *

معرض القاهرة الدولى للكتاب

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٣ يناير - ٤ فبراير ٢٠٠٧

استمرارا للتقليد الذى بدء فى العام الماضى والذى اختيرت فيه ألمانيا كضيف شرف للمعرض ، تم اختيار إيطاليا لتكون ضيف شرف للمعرض فى دورته التاسعة والثلاثين . واختيار إيطاليا يأتى انطلاقا من عراقة العلاقات الثقافية التى ربطت بين مصر وإيطاليا .

وفى تلك الدورة أيضا وقع الاختيار على الأديب العالمى الراحل نجيب محفوظ ليكون شخصية المعرض الذى تم تناوله كاتبا ومفكرا وسياسيا ، كما خصص له جناح خاص لعرض رواياته كلها فى مختلف طبعاتها باللغة العربية وترجماتها إلى اللغات الأخرى ، والتى وصلت إلى أكثر من أربعين لغة ، و قدم عدد من الكتاب شهاداتهم عن نجيب محفوظ ككاتب ومثقف .

وركز البرنامج الثقافى للمعرض على مجموعة من المحاور الرئيسية ، ومحاور أخرى فرعية ، بالإضافة إلى الأنشطة الفنية والثقافية التى اعتاد المعرض تقديمها فى كل دورة من دوراته .

وفيما يلى أبرز المحاور التى تناولتها فاعليات المعرض :

● المحور السياسى لنجيب محفوظ

من أبرز الندوات التى عقدت فى هذا المحور:

– وضع المرأة المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وإبان ثورة ١٩١٩ من خلال الثلاثية .

وقد شارك فى هذه الندوة الأساتذة والدكاترة أحمد الفقيه ، وفريدة النقاش، ولطيفة سالم وأدارهالا يونان لبيب رزق وتم التركيز فى تلك الندوة على رصد جميع الاتجاهات الفكرية التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى عبر وضع المرأة .

– الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها فى الثلاثينيات

شارك فى هذه الندوة الدكاترة والأساتذة جودة عبد الخالق ، وطه عبد العليم ، وكمال المنوفى ، وتناولت تحليل للأزمة الاقتصادية خلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضى وكيفية تناول نجيب محفوظ لتلك الأزمة من خلال روايته القاهرة الجديدة .

– موقف نجيب محفوظ من ثورة يوليو

شارك فى هذه الندوة الدكاترة والأساتذة جمال شقرة وحلمى النمنم ومصطفى عبد الغنى ويوسف القعيد وسامية الساعاتى ، وتعرضت الندوة إلى موقف محفوظ من ثورة يوليو ، إلى جانب وصفه للعديد من الظواهر الاجتماعية ، ونظرته إلى المرأة من منظور اجتماعى من خلال روايته ميرامار .

● محور الإسلام والغرب

شارك فى هذا المحور نخبة من المفكرين ممن لديهم خبرة كبيرة فى هذا المجال ومن بينهم د. علي جمعة ، ود. سعيد اللاوندى ، ود. عبد المنعم سعيد ، ود. علي الدين هلال وتناول هذا المحور الإجابة على سؤال يدور حول معرفة أو

رفض الآخر . وهى قضية تعددت الرؤى حول ماهيتها ، وهل هى سوء فهم أم محاولة للهيمنة ؟

● محور المجتمع المدنى

تم التركيز فى هذا المحور على دور منظمات المجتمع المدنى فى التنمية ، وذلك من خلال الندوات التى عقدت وشارك فيها كل من الدكاترة والأساتذة جابر عصفور ، ومحمد السيد سعيد ، والسيد ياسين ، وهدى بدران . ومن أهم الندوات التى عقدت فى هذا المحور المجتمع المدنى وقضايا المرأة ، دور المنظمات الأهلية فى تدعيم الثقافة المدنية ، والمجتمع المدني والتنمية الثقافية . وقد شارك فى تلك الندوات الدكاترة والأساتذة جابر عصفور والسيد ياسين ومحمد أركون ومحمد السيد سعيد وأمانى قنديل وجورجيت قلينى ومحمود الشريف ونوال مصطفى وهدى بدران .

● محور كاتب وكتاب

فى ذلك المحور استضاف المعرض مجموعة من الكتاب ليتحدثوا عن إنتاجهم الفكرى ، كما تم فى هذا المحور مناقشة العديد من الكتب فى مختلف المجالات ، ومن أبرزها :

- الأتراك فى مصر وتراثهم الثقافى ، تأليف أكمل الدين إحسان أوغلو

والكتاب كما ذكر مؤلفه الذى يشغل حاليا منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى أنه حصيلة أربعين عاما من العمل ، حيث بدأت فكرته وهو لا يزال طالبا فى الجامعة ، وأثناء عمله بدار الكتب المصرية . وأكد على أن الأتراك لم يكونوا ضمن الأقليات التى لم تندمج مع المصريين ، وأن الثقافة التركية شهدت أكبر انتشار لها فى مصر فى عهد محمد علي الذى جعل اللغة التركية لغة أساسية ، كما شهدت مصر صدور أول صحيفة فى العالم الإسلامى، كما استقبلت العديد من الأتراك المعارضين للسلطان .

وقد أكد المشاركون فى تلك الندوة وجود ثلاثة كيانات ثقافية فى الشرق الأوسط هى مصر وتركيا وإيران ، وأنها إذا اتحدت فيما بينها زادت قوة فى مواجهة التغريب . كما أوضح المشاركون فى الندوة مدى ارتباط الثقافتين العثمانية التركية بالثقافة المصرية .

– كتاب الوطنية هى الحل ، تأليف أنور عبد الملك

شارك فى مناقشة هذا الكتاب الأساتذة والدكاترة أبو العلا ماضى ، وأحمد بهاء الدين ، أسامة الغزالى حرب ، والسيد ياسين ، وأدار الندوة نبيل عبد الفتاح.

– الأهرام بعد ١٢٠ عاما ، تأليف أسامة سرايا

شارك فى مناقشة هذا الكتاب كل من الأساتذة حازم عبد الرحمن ، ومحمود علم الدين ، وأدارها حسن أبوطالب .

– الإسلام فوبيا ، تأليف سعيد اللاوندى

حاولت هذه الندوة الإجابة على سؤال لماذا يخاف الغرب من الإسلام ، وقد شارك فى مناقشة هذا الكتاب كل من الأساتذة عبد اللطيف عبد العليم ، ومحمد عثمان الخشت ، ووليد عبد الناصر .

● محور الموائد المستديرة

من أهم الندوات التى عقدت فى هذا المحور : الفرانكفونية فى مصر ، التى شارك فيها عدد من المفكرين المصريين والفرنسيين وأدارتها الدكتورة هدى وصفى .

كما عقدت ندوة أخرى عن : المجلات الأدبية فى مصر ، أدارها الأستاذ رجاء النقاش ، وشارك فيها الأساتذة والدكاترة أحمد عبد المعطى حجازى ، وجمال الغيطانى ، وحلمى سالم ، وعبد القادر حميدة ، وهدى وصفى .

● محور رياح الشرق

عقدت فى هذا المحور عدة ندوات من أبرزها : مصر والصين والهند ما كان وما قد يكون ، كما عقدت ندوة أخرى حاولت الإجابة على سؤال هو ، هل يكون القرن الحادى والعشرين قرنا آسيويا ، وقد شارك فى تلك الندوتين ، إضافة إلى الندوات الأخرى التى عقدت فى هذا المحور كل من الأساتذة والدكاترة أنور عبد الملك ، والسيد ياسين ، ومصطفى علوى ، وسيد عليوة ، ومصطفى الفقى وغيرهم .

● المقهى الثقافى

ركزت ندوات المقهى الثقافى على العديد من الظواهر الاجتماعية السائدة فى المجتمع مع العناية برصد وتحليل تلك الظواهر .

ومن أبرز الندوات التى شهدها المقهى الثقافى ، وكان ارتباطها إلى حد كبير بالمؤثرات الثقافية الإيطالية على المجتمع المصرى نشير من بينها إلى :

- الحرف التقليدية المصرية ومعهد دافنشى ودون بوسكو .

- التأثير المتبادل بين الثقافتين العربية والإيطالية ، وقدركزت تلك الندوة على الكندى ودافنشى ، والمعرى ودانتى ، وفيكو وطه خسين ، وألبرتو مورافيا ونجيب محفوظ .

وقد شارك فى هاتين الندوتين كل من الأساتذة والدكاترة طاهر الموصلى ، وليلى كامل ، وهمت صلاح الدين ، ومنى زكريا ، أحمد درويش ، وعبد الرشيد المحمودى ، وسعد أردش .

* * *

دار الكتب والوثائق القومية

الصالون الثقافى

المواطنة

٥مارس ٢٠٠٧

تناولت المادة الأولى من التعديلات الدستورية موضوع المواطنة التى ركزت عليها كثير من الندوات التى عقدت فى هذا العام . وكان من بين تلك الندوات الندوة التى عقدتها دار الوثائق القومية وافتتحت بها صالونها الثقافى الأول ، الذى تزامن انعقاده مع افتتاح دار الكتب بباب الخلق .

وقد ركزت الندوة على العديد من الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالمواطنة، ففى الكلمة الافتتاحية تحدث الدكتور محمد صابر عرب رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية مؤكدا أن النصف الثانى من القرن العشرين سيظل مشروعا كبيرا للدراسة البحثية فى كافة المجالات السياسية والاجتماعية وأنه على الرغم من انتمائه لجيل ثورة يوليو التى أحدثت تحولا هائلا فى الحياة المصرية إلا أن ثمة عاملا كبيرا قد زعزع ثقة المصريين فى كثير من ثوابتهم يأتى غياب الديموقراطية كواحدة من أهم القضايا التى أضرت بالتجربة ضررا بليغا كما كان انقطاع الثورة مع الماضى نقطة ضعف خطيرة تسببت فى انقطاع لا مبرر له مع التاريخ . وأوضح الدكتور رفعت هلال مدير دار الوثائق القومية فى الجلسة الافتتاحية " المواطنة ... رؤية من خلال الوثائق " .

وفى الجلسة الأولى التى أدارها الدكتور علي الدين هلال قدمت العديد من الأوراق ، من بينها " المواطنة والدين " للدكتور سمير مرقص ، و " المواطنة والدستور " للدكتور أنور رسلان . و"المواطنة... رؤية من التاريخ الحديث " للدكتور خالد فهمى التى تتبع من خلالها المراحل التى مر بها مصطلح المواطنة فى تاريخ مصر الحديث بداية من مخاطبة بونابرت فى منشوره المصريين بقوله " يا أيها المصريون إن جميع الناس متساوون عند الله وأن الشىء الذى يفرقهم

عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم" . وهناك من يرى أول ظهور لمبدأ المواطنة كان فى اجتماع المشايخ والعلماء والأشراف والتجار واختيارهم محمد علي بالولاية على مصر . وليس من شك أيضا أن كتابات الطهطاوى وغيرها من المؤلفات والبعثات التعليمية ساعدت على نقل أفكار الوطنية من أوروبا إلى مصر ، ومن ثم بدأت جموع الشعب فى ثورة عرابى يرفعون شعار مصر للمصريين ، كما نادت ثورة ١٩١٩ بشعار " الدين لله والوطن للجميع " وتكرس هذا الشعار فى دستور ١٩٢٣ .

وفى الجلسة الثانية التى أدارها الدكتور حمدى حسن ، تحدث الأستاذ أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام عن " المواطنة والصحافة المصرية " ، والدكتورة اعتماد خلف عن " المواطنة وثقافة الطفل " ، والدكتور سامى الشريف عن " الفضائيات والمواطنة ... تعاضد أم تعارض " . وفيها نعى على الفضائيات نشر الشائعات وتأجيج الفتنة الطائفية وتعرض مصر لكثير من الهجوم من كثير من تلك الفضائيات .

وفى الجلسة الأخيرة التى أدارها الدكتور مصطفى الفقى تحدث الأستاذ السيد ياسين عن " المواطنة والعلوم " ، والدكتور سعيد إسماعيل عن " المواطنة والتربية " ، والدكتورة إيمان عبد العزيز عن " آليات الإدماج فى برامج التعليم " .

وقد شمل برنامج الندوة العديد من المناقشات الإيجابية . وأشار الدكتور رفعت هلال فى كلمته الختامية إلى أنه من المنتظر أن يعقد الصالون الثقافى بشكل مبدئى مرة كل ستة أشهر لمناقشة جميع النشاطات الثقافية والقضايا القومية المعاصرة من خلال رؤية تاريخية تحليلية .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التاريخ

ندوة

العلاقات المصرية الإيرانية

٢٩ مارس ٢٠٠٧

ركزت هذه الندوة على أهمية إيجاد حوار استراتيجى مع إيران بغية أن يجتمع رأسا العالم الإسلامى سنة وشيعة على كلمة سواء فى عصر صراع الحضارات وصدام الثقافات . وفى الكلمة الافتتاحية للندوة قلل الدكتور السيد فليفل من أهمية ما يسمى بالقضايا المعلقة بيننا وبين إيران ومن بينها جزر الإمارات ، وتصدير الثورة ، وشارع الإسلامبولى . وتساءل لماذا نحمل على برنامج إيران النووى على الرغم من أنه لا يستهدفنا ، ولا نحمل على البرنامج النووى الإسرائيلى ؟.

تضمنت الندوة ثلاث جلسات ، تحدث فى الجلسة الأولى التى عقدت برئاسة الدكتور جمال زكريا قاسم ، الدكتور محمد صبرى الدالى ، والدكتور عبد الوهاب بكر ، والدكتور أحمد الخولى ، والدكتور محمد السعيد عبد المؤمن ، بالتتابع عن علاقات مصر مع إيران فى العصر العثمانى ، وعصر أسرة محمد علي ، وموقف ثورة يوليو من العلاقات مع إيران الشاه ، ثم موقف مصر من الثورة الإيرانية . وفى الورقة المقدمة من الدكتور صبرى الدالى وموضوعها "مصر وبلاد فارس فى العصر الحديث " تناول فيها أنه على الرغم من الخلافات المذهبية والصراعات السياسية والعسكرية بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية ، إلا أن العصر الحديث وحتى أوائل القرن التاسع عشر شهد قدرا لا بأس به من الصلات غير الرسمية بين مصر وفارس فى النواحى الاقتصادية والثقافية والصوفية ، وإذا كانت مصر الرسمية قد تابعت الدولة العثمانية فى سياستها ، فإنها ستبدأ فى تغيير تلك السياسة بشكل تدريجى لا سيما منذ عهد

محمد علي الذى كان لسياسته التى اتسمت ببعض الاستقلالية والتعامل مع الجميع دون اعتبار المذهب بل والدين أكبر الأثر فى عودة بعض النشاط للصلات بين مصر وفارس .

وتناول الدكتور عبد الوهاب بكر العلاقات السياسية بين مصر وإيران منذ عهد محمد علي وخلفائه وفى عهد الاحتلال ، وبداية التمثيل السياسى بين مصر وإيران إلى أن ارتفع التمثيل السياسى إلى درجة السفارة منذ عام ١٩٣٦ . وفى سنة ١٩٣٩ تمت المصاهرة بين البيت البهلوى والبيت العلوى بزواج ولى العهد الإيرانى بشقيقة العاهل المصرى وارتفع مستوى التمثيل السياسى بين البلدين إلى مستوى " مندوبية فوق العادة " . غير أن العلاقات لم تلبث أن توترت بين البلدين فى الفترة اللاحقة على انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما مال الشاه محمد رضا بهلوى إلى الغرب واعترف بدولة إسرائيل . ومع اشتعال الحركات الوطنية التى تمثلت فى إيران بتأميم الدكتور مصدق للنفط الإيرانى وإلغاء مصطفى النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ بدا نوع جديد من العلاقات بين البلدين ارتبط بعدة محاولات غير رسمية للتقريب بين المذهبين الشيعى والسنى وبينما كان هناك اتجاه واضح للتقارب بين مصر وإيران فإن القوى الغربية عمدت إلى فصم ذلك التقارب .

وعرضت الجلسة الثانية للندوة التى رأسها الدكتور أحمد زكريا لقضايا السياسة الخارجية بين مصر وإيران ، وتحدث فيها الدكتور بديع جمعة عن الورقة التى أعدها الدكتور أحمد الخولى الذى لم يتسن له حضور هذه الندوة عن العلاقات المصرية الإيرانية بعد يوليو وما تميزت به من توتر العلاقات بين البلدين نتيجة مساندة عبد الناصر لقضية البحرين وإطلاق صيحته بتسمية الخليج الفارسى بالخليج العربى وفضلا عن ذلك فقد قامت إذاعة مصر الموجهة بالتمهيد لقيام الثورة الإيرانية . وتناول الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن " مصر والثورة الإيرانية " مركزًا على دراسة العلاقات بين مصر والثورة الإيرانية فى ضوء معطيات هذه الثورة وتداعيات الأحداث ، ثم تقييم هذه

العلاقات واستشراف مستقبلها. ولعل أهم ما عنيت به هذه الورقة قضية تصدير الثورة التى كانت سببًا مباشرًا فى توتر العلاقات المصرية الإيرانية .

وتناولت الجلسة الثالثة التى رأسها الدكتور عبد الوهاب بكر العلاقات الثقافية بين مصر وإيران ، وتحدث فيها الدكتور بديع جمعة عن دور رحلات الحج فى توثيق العلاقات الثقافية بين البلدين ، إلى جانب استقبال مصر للمفكرين والثائرين الإيرانيين من أمثال السيد جمال الدين الأفغانى، إلى جانب دور مطبعة بولاق فى طبع الكتب والدواوين الفارسية ، وفضلا عن ذلك كانت الصحف والمجلات المصرية تصل بانتظام إلى إيران وعلى رأسها مجلتا الرسالة والثقافة ومجلات دار الهلال وغيرها .

جدير بالذكر أن هناك أوراق عديدة قدمت للندوة ولم يتمكن أصحابها من الحضور لظروف خاصة بهم ومن ثم ظلت بمثابة أوراق مكتوبة من المنتظر أن تتضمنها وثائق الندوة عندما يدفع بها إلى المطبعة ، ومن بين هذه الأوراق "قضايا السياسة الخارجية بين مصر وإيران " للدكتور مصطفى علوى ، و" إيران دولة نووية وتأثيراتها على المنطقة العربية " للدكتور محمد محمود الديب، ومصر وإيران ودورهما فى حوار الحضارات للدكتور محمد السعيد جمال الدين، والمد الشيعى وأثره على الوضع الثقافى فى المنطقة العربية ، ومحاولات التقريب بين المذهبين الشيعى والسنى وغيرها .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التاريخ

صالون الجبرتى

فى محاولة لإضافة الجديد للجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة تقرر إقامة صالون ثقافى يعقد مساء الخميس الأول من كل شهر خلال الموسم

الثقافى تحت اسم صالون الجبرتى . وتناولت لقاءات هذا العام جوانب هامة من الموضوعات التاريخية على النحو التالى :

- العنف السياسى
- تاريخ المواطنة المصرية
- مكانة مصر السياسية فى التاريخ المعاصر
- التواصل والانقطاع فى التاريخ المصرى
- الحصانة البرلمانية عبر تاريخ مصر البرلمانى

تحدث فى اللقاء الأول الذى عقد فى الأول من فبراير ٢٠٠٧ كل من الدكتور ضياء رشوان والدكتور حمادة إسماعيل باستضافة الدكتور عبد الوهاب بكر عن الخلط الواضح بين العنف السياسى والعنف الدينى وارتباط العنف السياسى فى القرن الماضى بالحركة الوطنية . وانتقل الحديث إلى ما تشهده مصر من ملامح عنف اجتماعى قد تكون له خطورته الكبيرة .

وفى الأمسية الثانية التى عقدت فى الأول من مارس ٢٠٠٧ تناولت تاريخ المواطنة فى مصر وتحدث فيها كل من الدكتور يونان لبيب رزق والدكتورة آمنة حجازى باستضافة الدكتور أحمد زكريا الشلق . واستعرض المتحدثان وجمهور الحاضرين تاريخ المواطنة فى مصر فى العصر الحديث مع بداية تأسيس الدولة المصرية على عهد محمد علي ، والدور الذى لعبته النخبة المثقفة لتكريس مبدأ المواطنة ، وتبلورها بشكل واضح مع ثورة ١٩١٩ وفى خلال عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى .

وفى الخامس من أبريل ٢٠٠٧ كان الموضوع الذى ناقشه صالون الجبرتى " مكانة مصر السياسية فى محيطها العربى والإقليمى " وتحدث فيه كل من الدكتور رفعت السعيد والدكتور محمد عفيفى . ودار الحديث فى هذا اللقاء حول مكانة مصر السياسية فى عصر محمد علي ثم تطرق الحديث بعد ذلك إلى الحقبة الناصرية بكل ما لها وما عليها ومؤثرات مصر الإيجابية فى الأقطار

الغربية والأفريقية ثم ما حدث بعد ذلك من تقلص تلك المؤثرات بفعل عوامل سلبية أدت إلى تراجع الدور الإقليمى لمصر .

وتناولت الأمسية الرابعة من أمسيات صالون الجبرتى التى عقدت فى الثالث من مايو ٢٠٠٧ موضوع " الانقطاع والتواصل فى التاريخ المصرى " وتحدث فى تلك الأمسية كل من الدكتور جمال شقرة والدكتور نبيل الطوخى باستضافة الدكتورة لطيفة سالم . وفى تلك الندوة كان الحديث عما شهده تاريخ مصر القديم من قيام بعض الملوك من محو تاريخ من سبقوهم من أجل أن يبنوا لأنفسهم مجدا . وفى العصر الحديث جاء السادات ليسير على عكس خطا عبد الناصر وهلم جرا .

وتناول اللقاء الأخير الذى اختتم به صالون الجبرتى لهذا الموسم الثقافى فى يوم الخميس السابع من يونيو ٢٠٠٧ موضوع "الحصانة البرلمانية عبر تاريخ مصر البرلمانى" وتحدثت فيه الدكتورة إيمان عامر باستضافة الدكتورة لطيفة سالم وناقشت فيه المتحدثة وجمهور الحاضرين الجوانب الإيجابية والسلبية للحصانة البرلمانية وكيف يستغلها البعض فى غير أهدافها المقررة لها .

* * *

الملف الوثائقي

أزمة السويس من خلال الأرشيف الأمريكي
(وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي)

إعداد وتقديم

د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد

عمر عبد العزيز عمر
فى رحلته العلمية

ولد عمر عبد العزيز عمر بمدينة كفر الزيات- محافظة الغربية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦، والتحق عام ١٩٤٥- ١٩٤٦ بمدرسة الشوريجى بك الابتدائية بكفر الزيات. وفى عام ١٩٤٩ حصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، وخلال المرحلة الابتدائية كان يتردد على كُتَّابين بالمدينة ، حيث صقل لغته العربية وتعلم الحساب وحفظ القرآن الكريم. وعند هذه المرحلة المبكرة تبلورت اتجاهاته المعرفية، والتحق بعد ذلك بالسنة الأولى الثانوية بكفر الزيات، وعندما انتقل إلى السنة الثانية كان عليه أن يسافر إلى مدينة طنطا حيث مدرسة طنطا الثانوية الحديثة التى حصل منها على شهادة الثقافة العامة عام ١٩٥٣، وفى العام التالى حصل على شهادة التوجيهية.

وشهد عمر وهو فى السنة الثانية الثانوية قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، وبروز الضباط الأحرار على سطح الأحداث فتأثرً بتوجهاتهم الوطنية، وأبدى رغبة فى الالتحاق بالكلية الحربية، ولكن وفاة والدته فى عام حصوله على التوجيهية غيرت من توجهاته الشخصية، فالتحق بكلية الآداب جامعة القاهرة، ولكنه عدل عنها إلى كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية.

وفى الإسكندرية تلقى العلم على شوامخ المؤرخين ومنهم: محمد مصطفى صفوت، ونجيب ميخائيل إبراهيم، وجمال الدين الشيال، وسعد زغلول عبد الحميد، ومحمد محمد حسين، وطه ندا، والسيد عبد العزيز سالم، وأحمد مختار العبادى، وعمر كمال توفيق، ورشيد سالم الناضورى، ومحمد أبو المحاسن عصفور، وعبد الحميد حمدى محمود، وحسين كامل سليم، وعبد العزيز مرزوق، ولطفى عبد الوهاب يحيى، الذى كان أباً روحياً له، يقرأ أبحاثه ويناقشه فيها، ويمده بالمصادر والمراجع الأجنبية التى وسعت مداركه ومكنته من فهم أصول منهج البحث، ومن هنا تولدت رغبته الشديدة فى مواصلة دراساته العليا فى مجال التاريخ اليونانى والرومانى الذى ينتمى إليه أستاذه.

وفى عام ١٩٥٨ حصل عمر عبد العزيز على درجة الليسانس فى الآداب من قسم التاريخ بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف الثانية، وكان أول دفعته. وكان الأستاذ الدكتور محمد مصطفى صفوت، أستاذ كرسى التاريخ الحديث والمعاصر، من أشد المعجبين به والمشجعين له، وفاتحه فى مواصلة دراساته العليا فى الإسكندرية فى مجال تاريخ مصر الاقتصادى، ولكن عمر انتقل فى هذه الفترة إلى مدينة القاهرة، والتحق بكلية التربية جامعة عين شمس.

وفى عام ١٩٥٩ التحق بالخدمة العسكرية، وجند فى سلاح الإشارة حتى عام ١٩٦١ . وخلال تأديته للخدمة العسكرية أعلنت جامعة الإسكندرية عن بعثة لدراسة تاريخ الشرق الأقصى بإنجلترا، ولكنه لم يتمكن من التقدم إليها، غير أن القدر كان يدخر له ما هو أفضل، فقد أعلنت الدولة عن عدد من البعثات التعليمية فتقدم حينذاك إلى بعثتين: إحداهما تابعة لجامعة أسيوط لدراسة تاريخ الشرق الأوسط الحديث بانجلترا، والثانية تابعة لجامعة القاهرة فرع الخرطوم - لدراسة التاريخ الإسلامى بجامعة السوربون.

ومن حسن الطالع أنه فى اليوم الأخير من تأدية الخدمة العسكرية وجد أنه مرشح أصلى فى البعثتين، فوجهته الأقدار نحو بعثة "تاريخ الشرق الأوسط" إلى إنجلترا، فسافر إليها يوم ٣١ أكتوبر ١٩٦١ . والتحق بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن (School of Oriental and African Studies) وفى لندن التقى عمر عبد العزيز بالأستاذ الدكتور برنارد لويس، رئيس القسم، وكان من أشهر المستشرقين فى بريطانيا آنذاك، وهو فى عالم اليوم أحد مستشارى الرئيس الأمريكى جورج بوش، وناقش معه موضوع رسالته المقترح تسجيله، عن "موقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية من ١٨٧٨ إلى ١٩١٤".

وكان لقاؤه الثانى مع أستاذه الذى أشرف عليه، وهو الأستاذ الدكتور بيتر مالكولم هولت (P.M.Holt)، أستاذ تاريخ العرب بجامعة لندن، والمستشرق البريطانى المعروف، والمتخصص فى شئون العالم العربى. وفى هذا اللقاء حدد الأستاذ هولت المواد الأربعة التى سيدرسها صاحبنا. وكانت مادة "تاريخ

العلاقات الدولية" من بينها، فتلقاها على يد البروفسور C.H. Howard أحد عمالقة العلاقات الدولية الإنجليز، الذى كان سعيدا بوجود شاب مصرى بين عدد محدود جداً من الطلاب الإنجليز.

أما المواد الثلاثة الأخرى التى كلف بها فقد درسها مع مجموعة صغيرة من الطلاب، على يد أساتذة متميزين منهم: الأستاذة لامبتون (Lambton)، المتخصصة فى التاريخ الفارسى، والأستاذ ياب (M.E.Yapp) المتخصص فى تاريخ الشرق الأوسط،، والأستاذ بيرى (V.J.Perry) المتخصص فى تاريخ الدولة العثمانية.

وكان عمر عبد العزيز يشارك كل يوم اثنين فى حلقة السمنارالتى يتحدث فيها أحد الأساتذة المتخصصين من داخل المدرسة أو من خارجها. ومن خلال هذا السمنار التقى بنخبة متميزة من علماء التاريخ منهم الأستاذ ألبرت حورانى A. Hourani والأستاذ دايتون Deighton والأستاذة إليزابيث منرو E. Monroe وغيرهم من المتخصصين فى تاريخ الشرق الأوسط. ولم يكن هذا السمنار معنياً بدراسة أبحاث طلاب الدراسات العليا، فهذا الأمر كان من اختصاص الأستاذ المشرف وحده، أما علاقة الباحثين بالسمنار فهى الحضور المنتظم، للاستفادة من فكر وآراء هذه النخبة المتميزة. وكان على طلاب الدراسات العليا أن يقدموا بين الحين والآخر بياناً مختصراً عن مدى تقدمهم فى بحوثهم فيما يعرف باسم «Research Progress» ليُناقش بعناية. ثم يعرض كل الحاضرين آراءهم بشأن ماقدمه الباحث. وكان هذا من أفضل وسائل صقل طلاب البحث العلمى، وخروجهم بأفكار مكتسبة من خبرات هؤلاء الأساتذة الكبار.

وبعد اجتيازه الامتحان التأهيلى بنجاح، كان عليه أن يختار أحد موضوعين: الأول تحقيق مخطوط لأحد مؤرخى مصر العثمانية وهو محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى، وهو يمثل واحدا من اهتمامات الأستاذ هولت؛ والموضوع الثانى يتعلق بتاريخ مصر خلال فترة حكم عباس حلمى الأول (١٨٤٨- ١٨٥٤)

وهى فترة لم تكن قد درست من قبل، وتضاربت حولها آراء المؤرخين والكتاب. ولم يكن الأمر سهلاً على عمر، فقد رأى أن أستاذه يميل إلى الفترة العثمانية، بينما هو بحكم خلفياته الجامعية فى الإسكندرية كان يتصور خطأ أن هذه الفترة لا تدخل فى إطار التاريخ الحديث. ومهما يكن من أمر، فقد كان هذا نمط تفكير شاب فى الخامسة والعشرين من عمره، لم يطلع بعد على ما أنجزه الأوربيون من دراسات وأبحاث جديدة فى تاريخ مصر العثمانية.

بدأ عمر عبد العزيز يتردد على مكتبة المتحف البريطانى بلندن British Museum واطلع على كل مخطوطات البكرى المحفوظة فى الغرفة الشرقية Oriental Room وأخذ يجمع منها بطاقات ظلت معه إلى أن استخدمها فى تدريس هذه الفترة التاريخية لطلابه فى جامعة الإسكندرية بعد عودته، وكانت هى الأساس الذى قامت عليه فيما بعد مدرسة التاريخ العثمانى فى جامعة الإسكندرية.

وبعد مناقشات كثيرة استقر الأمر على اختيار فترة حكم عباس حلمى الأول، وتم تحديد عنوان الموضوع ليكون: Anglo - Egyptian Relations and the Construction of the Alexandria - Cairo - Suez Railway (1833-1858)

مكث عمر عبد العزيز فى لندن فى الفترة من ٣١ أكتوبر ١٩٦١ حتى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٦ اكتسب خلالها خبرة كبيرة، ووسع نطاق معرفته التاريخية، والتقى بمدارس علمية متعددة. ثم سافر إلى فرنسا عام ١٩٦٣ لجمع المزيد من المادة التاريخية اللازمة لدراسته، فاستغل الأشهر الثلاثة التى مكثها فى فرنسا للتردد على المكتبة الأهلية بباريس وعلى وزارة الخارجية الفرنسية Quai D'orsay (Archives du Ministére des Affaires Etrangéres) وعلى الغرفة التجارية فى مرسيليا، هذا علاوة على أنه التقى بالعديد من الأساتذة والباحثين، وناقش معهم ما كان يعن له من موضوعات أو تساؤلات، واستفاد من لقاءاته مع المستشرق الفرنسى الأستاذ جاك بيرك J. Berque فى College de France،

كما التقى بالمؤرخة ندا توميش N. Tomiche وهى أستاذة من أصل لبنانى.

كانت السنوات التى قضاها عمر عبد العزيز فى لندن هى سنوات الخصوبة والنضج، إذ اكتسب فيها أصول المنهج العلمى فى دراسة التاريخ.

واستفاد عمر كثيرا من تردده على مكتبات كثيرة فى أنحاء بريطانياً، منها مكتبة معهد الدراسات التاريخية Institute of Historical Research، ومكتبة المتحف البريطانى، ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، ومكتبة كلية الملك، ودار الوثائق البريطانية Public Record office ومكتبة كلية سانت أنتونى St. Antony's College بأوكسفورد وغيرها مثل: National Register of Archives.

ويعترف عمر عبد العزيز بأن الفضل الأكبر فى توجيهه وتكوينه الأكاديمى إنما يعود إلى أستاذه هولت، الذى تابعه وناقشه وأرشده وراجعه مراجعة دقيقة فى كل ما كتب، وهو يقدر عطاءه الوافر الذى نقله إلى مرحلة الوعى بقيمة التاريخ والفهم الحقيقى لأمور كانت غائبة عنه، فقد وضع فى يده المفاتيح التى تساعد على رقى المعرفة التاريخية.

وفى عام ١٩٦٥ حضر عمر عبد العزيز لأول مرة مؤتمراً دولياً نظمه أستاذه Holt، وكان عنوانه "التغير السياسى والاجتماعى فى مصر من الفتح العثمانى حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة"، ولاشك أن هذا المؤتمر كان بداية طيبة لتوسيع دائرة علاقات صاحبنا إذ التقى فيه بمجموعة متميزة من أساتذة التاريخ القادمين من كل أنحاء العالم، ومنهم: جاك بيرك وندا توميش من فرنسا، والبروفسور Vatikiotis من مدرسة لندن للاقتصاد، وجابريل بير G.Baer وجاكوب لانداو J.Landau من الجامعة العبرية، وجمال الدين الشيال وعبد الحميد البطريق وأحمد عبد الرحيم مصطفى من مصر، وغيرهم من الأساتذة الذين نشروا أبحاثهم فى الكتاب الذى أصدره البروفسور هولت عام ١٩٦٩ بعنوان "Political and Social Change in Modern Egypt (1517- 1958)".

كان هذا المؤتمر فرصة طيبة لالتقاء عمر عبد العزيز بأستاذه جمال الدين الشيال، الذى أبدى سعادة لوجوده فى لندن والدراسة على أيدى أساتذة متميزين من أمثال هولت ولويس، وطالبه بالعودة إلى الإسكندرية بعد الانتهاء من دراسته؛ لأن كلية الآداب فى أسيوط لم تكن قد افتتحت بعد، وظل يُطلق عليها لفترة طويلة اسم "الأقسام المرجأة".

وحين انتهى عمر من إعداد رسالته، شكلت له لجنة ثلاثية من أستاذه هولت والأستاذ ألبرت حورانى والأستاذ دايتون، وتم امتحانه فى الـ Senate House بجامعة لندن أمام هذه اللجنة، وفى غرفة مغلقة كما تقضى بذلك لوائح جامعة لندن، فمناقشات الرسائل العلمية سرية ولا يسمح للجمهور بحضورها. واستغرقت المناقشة حوالى أربع ساعات، منح بعدها عمر عبد العزيز درجة دكتوراه الفلسفة فى التاريخ من جامعة لندن فى عام ١٩٦٦ . ومن المعروف أن الجامعة لا تمنح تقديرات للرسائل، ولكن التمييز الوحيد الذى يؤكد امتياز الرسالة وأهميتها هو السماح بنشرها، وهو ما حصلت عليه رسالة الدكتور عمر عبد العزيز.

وتجب الإشارة هنا إلى أن نظام جامعة لندن يسمح برفع التسجيل من درجة الماجستير إلى درجة الدكتوراه إذا ما أثبت الباحث كفاءته الشخصية وأصالة موضوعه من خلال إعداد فصلين يقدمهما إلى أستاذه المشرف، الذى يقوم بدوره بكتابة تقرير يزكى فيه الباحث أمام اللجنة العلمية Academic Board، وهذا هو الإجراء الذى اتبع مع عمر عبد العزيز، إذ تم رفع تسجيله من درجة الماجستير إلى درجة الدكتوراه بعد عامين من تواجده فى لندن، نتيجة اقتناع أستاذه المشرف بالتزامه الدقيق بأصول المنهج فى الكتابة التاريخية.

وبعد أن انتهى عمر عبد العزيز من بعثته العلمية بنجاح، بدأ رحلة العودة إلى الوطن فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٦، وكان عليه أن يتوجه قبل المغادرة إلى أستاذه ليشكره، وأثناء وداعه للأستاذ هولت عرض عليه الأستاذ البقاء فى إنجلترا لمدة عام يتمكن خلاله من إعداد رسالته للنشر فى مؤسسة لوزاك Luzac بلندن،

وإلقاء بعض المحاضرات، ولكنه شكر أستاذه وأخبره بأنه مضطر للعودة إلى الوطن لحنينه الشديد إليه بعد غياب خمس سنوات، وشوقه إلى ممارسة حياته الجامعية الجديدة، ورد الدين بسرعة إلى الوطن الذى أنفق عليه بسخاء، وييسر له كل السبل لتحقيق آماله العلمية والانضمام إلى مجتمع الجامعة، الذى كان يزخر حينذاك بعمالقة كبار فى الفكر والعلم والخلق والقدوة الحسنة، ووعده الدكتور عمر عبد العزيز بالعودة مرة أخرى لإعداد المزيد من الأبحاث، وهو أمل لم يتحقق.

انشغل عمر عبد العزيز بحياته الجديدة فى دوامات الحياة الجامعية، بالتعليم والإشراف العلمى والمناصب الإدارية المتعددة، التى شغلت حيزاً كبيراً فى حياته، إذ قدَّم للجامعة الكثير من العمل النافع والمفيد، وكان ذلك تعبيرا عن شخصيته التى اتصفت بالالتزام والجدية والاحترام وعفة اللسان وطهارة اليد .

عاد عمر عبد العزيز إلى الوطن حاملاً الدكتوراه، وحاملا معه مؤلفات ومعلومات جديدة، وصوراً لعدد لا بأس به من الوثائق والمخطوطات التى كان يرجع إليها بين الحين والآخر فى لندن للوقوف على حقائق هذه الفترة، وساعده ذلك فى تأسيس مدرسة التاريخ العثمانى بجامعة الإسكندرية.

لم يكن حضور عمر عبد العزيز فى مجتمع الجامعة حضور شخصية لها بصمة واضحة فرضت ذاتها وحسب، وإنما كان حضوراً علمياً ومنهجياً، أضاف إلى مناهج البحث العلمى فى التاريخ ما يرقى بمستوى الكتابة التاريخية ليخرجها من دائرة المناهج التقليدية، التى كانت لا تزال سائدة فى مصر حتى السبعينيات من القرن الماضى، إلى المناهج الحديثة التى ظهرت فى العالم المتقدم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهى مناهج تتجاوز الخبر ومصداقيته الظاهرة، إلى مصداقية المصدر الوثائقى، باعتبار أنه لا تاريخ بغير وثائق. ولكنه كان على يقين من أن الوثائق وحدها لا تكتب تاريخاً. ومن هنا تجاوز مناهج السرد التقليدى إلى مناهج البناء والتفكيك والمقارنة والاستدلال والاستنباط، وهى مناهج تساعد المؤرخ فى استنطاق الوثائق، وكافة مصادر

المعرفة، فى محاولات جادة للوصول إلى الحقيقة، التى كانت ولا تزال من بين مقاصد المؤرخ وأهدافه الرئيسية من وراء الكتابة التاريخية.

لقد نجح عمر عبد العزيز من خلال تناوله لتاريخ الدولة العثمانية ولتاريخ مصر الحديث فى أن يعيد صياغة الآراء والنظريات السابقة حول العلاقة بين العثمانيين والعرب منذ دخول العثمانيين إلى الأرض العربية فى عام ١٥١٦، وحول ما يتعلق بتاريخ الحركة الوطنية فى مصر حين بحث الأصول الحقيقية فى بناء الشخصية المصرية. وإذ ألقى بظلاله الفكرية على تاريخ مصر وتاريخ العرب، فقد امتد اهتمامه ليطال جانباً من تاريخ العالم الإسلامى فى العصر الحديث، فضلاً عن اهتمامه بتاريخ العلاقات الدولية، وتاريخ أوروبا الحديث.

ويتمتع عمر عبد العزيز بالكتابة بأسلوب سهل سلس عميق، هو السهل الممتنع، الذى يعبر بكل وضوح عن آرائه وتوجهاته وأفكاره. ومع الوقت انعكس فكره ومنهجه على تلاميذه، الذين يشكلون مدرسة فى تاريخ مصر العثمانية، نبتت خلاياها الأولى على يديه، وامتدت ظلالها إلى معظم الجامعات المصرية والعربية، وظهرت بصماتها الحقيقية فى مجموعة كبيرة من الرسائل العلمية التى أشرف عليها أو شارك فى مناقشتها.

ويظهر فى فكره بوضوح لا لبس فيه تلك المؤثرات الإيجابية للتفاعل بين ثقافته الشرقية الأصيلة، والثقافة الغربية التى نهل منها علمه ومناهجه، فكان نتاج ذلك التلاقح الثقافى جينات جديدة للمعرفة التاريخية تجمع بين الحسنيين؛ حسن الشرق بعمقه وأصالته، وحسن الغرب بنضجه وتطوره وملاحقته للعلوم الحديثة ومناهجها.

ومن سمات عمر عبد العزيز أنه يتمتع بانتماء وطنى غرسته أخلاق القرية وقيمها، ونمته حضارة المدينة وثقافاتها، فتشكلت شخصية كوزموبوليتانية قادرة على التفاعل مع مجمل المتغيرات المتلاحقة فى المجتمع عبر الأربعين عاماً الماضية، أى منذ عودته من إنجلترا (١٩٦٦) إلى اليوم (٢٠٠٧).

وعلى المستوى الاجتماعى، يتمتع الدكتور عمر عبد العزيز بقبول متميز فى أوساط الجامعة والمجتمع بصفة عامة لخلقه الحميد، وثقافته الواسعة، وحبه لعمل الخير. وتكشف شبكة علاقاته الإنسانية الواسعة عن كثير من إيجابيات شخصيته المتميزة. وقد ساهمت طلاقته فى الحديث، ولغته السلسة فى تعميق أواصر تلك العلاقات مع زملائه وأقرانه، فاستحق أن يعترف له الجميع بالفضل فى صياغة المشاعر والمواقف بلغة معبرة قادرة على الوصول إلى القلوب قبل الآذان.

لقد جمع الدكتور عمر فى مسيرته الجامعية بين أنشطة متنوعة فى المجالات الأكاديمية والإدارية والاجتماعية والثقافية، أرصد منها ما تجود به الذاكرة فى رحلته المعطاءة:

١- كوّن عمر عبد العزيز مدرسةً متخصصة ومتميزة فى مجال دراسة تاريخ مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)، إذ إن الاهتمام بهذه الفترة الهامة والغامضة من تاريخ مصر الحديث كان مقصوراً على الباحثين والأساتذة الأجانب. فوجّه طلابه لدراسة العديد من جوانب تاريخ تلك الفترة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وأشرف على رسائلهم، كما تركز الاهتمام على نشر العديد من المخطوطات العربية المعاصرة والمتعلقة بتاريخ تلك الفترة، وهى تمثّل فى حد ذاتها تراثاً قومياً كان مهملاً، فأماط اللثام عن كثير من الحقائق والأحداث الخاصة بهذه الفترة. وأعادت الدراسات التى أعدها طلابه صياغة مضمونها بشكل منهجى موثق أضاف جديداً إلى المعرفة التاريخية، وسدّ فراغاً ملحوظاً فى المكتبة التاريخية لتاريخ مصر القومى.

٢- وإذا كان جهده اللا محدود وإسهامه العلمى الحافل قد تمخّض عن تكوين مدرسة متميزة فى مجال التاريخ الحديث والمعاصر، فإن بعض طلاب هذه المدرسة قد انضموا إلى عضوية هيئة التدريس فى الجامعات المصرية والعربية، وانفتحوا على مجالات بحثية ومعرفية جديدة وأصيلة استكملوا بها ما

بدأوه فى مراحل التكوين الأولى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض مؤلفاته المتخصصة فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر تعد من الكتب المرجعية فى مجال التاريخ القومى فى كثير من الجامعات العربية الكبرى.

٣- أسهم بجهد وافر وواضح فى إنشاء وتطوير لوائح كليات الآداب فى طنطا، ودمنهور، وجامعة بيروت العربية. كما شارك بخطى حثيثة فى تطوير وتحديث البرامج والمناهج فى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية كى تتلاءم مع احتياجات المجتمع المتطور، فتم إدخال الحاسب الآلى فى بعض فروع الدراسة، وخاصة فى أقسام الجغرافيا والصوتيات والوثائق والمكتبات. كما اهتم بإدخال التدريس المعملى والدراسات التطبيقية فى أقسام علم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا والآثار والصوتيات، هذا فضلاً عن استحداث شعبة جديدة فى مرحلة الليسانس فى كل من قسم اللغة الإنجليزية (اللغويات) وقسم الفلسفة (علم السياسة). كما شهدت الكلية تطويراً واسعاً فى مجال الدراسات العليا والبحث العلمى.

٤- حرص على استمرار قيام الكلية بدورها الرائد فى مجال الكشف والتنقيب عن الآثار المصرية. وشكّل بعثة من كلية الآداب - جامعة الإسكندرية برئاسته للإشراف والقيام بحفائر كلية الآداب بجامعة طنطا فى موقع بوتو (تل الفراعين) بمحافظة كفر الشيخ، باعتباره كان عاصمة من العواصم الإقليمية بمصر السفلى منذ فجر التاريخ، وخلال العصر الفرعونى والعصرين البطلمى والرومانى، وكانت القطع الأثرية المكتشفة ورقائق الذهب النواة التى قام عليها متحف طنطا الإقليمى حالياً. وقد استمرت جهوده فى الحفاظ على دور الكلية المتواصل والدؤوب فى الكشف عن جوانب جديدة للحضارة المصرية والممتدة على مدار عصورها التاريخية فى مواقع أخرى، مثل موقع العلاوى الحمر بالنهضة بالإسكندرية.

٥- عمل على تأكيد دور الكلية الأكاديمى وامتداد نشاطها إلى المجتمع السكندرى والمصرى والعربى، وذلك من خلال تنظيم وإقامة ندوات سنوية

ومؤتمرات علمية فى أقسام التاريخ والجغرافيا والاجتماع والدراسات اليونانية الرومانية والأنثروبولوجيا حتى أصبحت بعض هذه الندوات تقليداً مرتبطاً بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وتمخَّضت عنها دراسات موضوعية وهادفة تعالج قضايا حيوية تمس المجتمع والبيئة.

٦- استمراراً لإيمانه بفلسفة التطوير فى التعليم الجامعى فقد أنشأ وحدة مستقلة للحاسب الآلى بكلية الآداب جامعة الإسكندرية وذلك لرصد نتائج الامتحانات وتخزين بيانات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس تحقيقاً لأقصى درجات الدقة والنظام، وتعتبر هذه الوحدة من التجارب الرائدة فى جامعة الإسكندرية.

٧- شارك فى لجان بحث "إعادة بناء الإنسان المصرى" التى شكَّلتها كلية الآداب بجامعة الإسكندرية برئاسة الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث، عميد الكلية الأسبق.

٨- أسهم بشكل فعَّال فى نشر الوعى القومى بين الشباب وفئات المجتمع الأخرى، إذ عهد إليه بتدريس المواد القومية على مستوى كليات جامعة الإسكندرية فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، كما ألقى العديد من المحاضرات العامة والجماهيرية بهدف التوعية القومية والإلمام بتاريخ النضال الوطنى والقضية الفلسطينية. وقد لاقت هذه المحاضرات إقبالاً واسعاً.

٩- وعندما كان عميداً لكلية الآداب جامعة الإسكندرية ـ شكل لجنة تتولى الإشراف على دراسة ميدانية لتقويم سياسة التعليم الجامعى فى مصر، بقصد التوصل إلى وضع سياسة جديدة أو تعديل السياسة القائمة إذا اقتضى الأمر، وقد تم الانتهاء من البحث فى سبتمبر ١٩٩٤، وقدم لجامعة الإسكندرية ولوزير التعليم العالى. وكان هذا العمل مشاركة إيجابية مبكرة من جامعة الإسكندرية فى الجهود التى تبذلها حالياً وزارة التعليم العالى فى تطوير التعليم، وتقدم العلم، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسان المصرى. واعتبر هذا التقرير مبادرة جامعية طيبة تصدت لها كلية الآداب بجامعة الإسكندرية.

١٠- إن مكانة عمر عبد العزيز العلمية، ورصيده المشهود له عبر تاريخه الأكاديمى، ودوره البارز فى اللجان العلمية الدائمة، ودوره فى تحكيم الأبحاث للمجلات العلمية التى تصدر عن الجامعات ومراكز البحوث فى مصر وخارجها، كل هذا الرصيد الضخم لم يمنعه من القيام بإنجازات بارزة فى مجال العمل الإدارى، إذ تولى ما يقرب من ثمانية عشر عامًا (١٩٧٩ - ١٩٩٧) مناصب إدارية عديدة ومتدرِّجة وكيلاً، ثم عميدًا لأكثر من كلية، ثم نائبًا لرئيس الجامعة.

١- ومما لا جدال فيه أن رصيده الإدارى يشهد له بأنه كان شخصية معطاءة وبناءة، عملت فى قوة وثقة ومهارة وإتقان. لقد عمل بجهد لم ينقطع، وترك بصماته الإدارية والإنسانية فى كل مكان عمل فيه، ولعل أبرز شاهد على عطائه المتدفق تلك المنشآت الجامعية الجديدة التى بدأ فى إقامتها على أرض الجامعة لمواجهة الزيادة المطردة فى أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة، وتغطية بعض المتطلبات الاجتماعية، وما تزال هذه المنشآت الجديدة شامخة حتى الآن، وترمز إلى قيمة الوفاء والانتماء والعطاء. ومجمل القول فإن عمر عبدالعزيز عمر هو بحق مثال للأستاذ الجامعى الغيور على جامعته وعلمه وبحثه، والحريص على مدرسته وتلاميذه، والمتواصل فى عطائه. وخلال هذه الرحلة العلمية والإدارية استحق عمر عبد العزيز الجوائز التالية:

- جائزة الأستاذ محمد لطفى حسونة عام ١٩٥٨ التى كانت تمنح للطالب الأول على قسم التاريخ بجامعة الإسكندرية.

- قرر وزير التعليم فى مايو ١٩٦٥ منحه وهو عضو البعثة التعليمية بالمملكة المتحدة شهادة تفوق وجائزة فى مسابقة المبعوثين فى موضوع "وحدة الأمة العربية الخطوة الحاسمة لحل مشكلة فلسطين".

- جائزة جامعة الإسكندرية التقديرية عام ١٩٩٣ .

- جائزة مركز التعاون الأوروبى - العربى فى مجال البيئة عام ١٩٩٧ .

شخصية العدد

عمر عبد العزيز عمر
فى رحلته العلمية

إعداد

أ.د. جمال محمود حجر

أزمة السويس من خلال الأرشيف الأمريكي (وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي)

الوثيقة محل الدراسة هى محضر لاجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى ((NSC بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٥٦ وفى هذه الدراسة المتعلقة بهذه الوثيقة فإننا سوف نحاول أن نلقى الضوء على تاريخ هذا المجلس الذى بدأ منذ عام ١٩٤٧ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وعمله وما هى الوظائف التى يؤديها سواء مع بداية نشأته أو فى فترة لاحقة - فترة ايزنهاور- وهى موضع الدراسة مع إبراز دور أهم الشخصيات التى تلعب دورًا فى داخل هذا المجلس وهل هو بحق أداه تنفيذية أو مجلساً لصنع السياسات أم أن دوره لم يكن يزيد عن دور جماعات Think Tank المتعارف عليها الآن . وهل وجود شخصية قوية مسئولة عن صنع السياسة الخارجية تسلب هذا المجلس اختصاصاته؛ وهل طبيعة العلاقة بين رئيس المجلس ورأس الإدارة فى نفس الوقت وصانع أو منفذ السياسة الخارجية كان لها انعكاسها على إدارته. وهل هنالك ثمة محاولات لإزاحة أو تقليل من دور هذه الشخصية المتمثلة فى وزير الخارجية من جانب بعض القوى من المتطلعين إلى أن يلعبوا دورا موازياً أو منافساً كان لها أثرها؟ وهل طبيعة شخصية رأس الإدارة (أيزنهاور) وانتمائه إلى المؤسسة العسكرية كان لها أثرها على طبيعة عمل هذا المجلس بلجانه المختلفة وأعضائه الممثلين لجميع أفرع الإدارة تقريبا؟.

والوثيقة التى تعرض لها تركز على أزمة السويس ١٩٥٦وكيف أدارتها الولايات المتحدة بصورة تخدم مصالحها العليا فى المقام الأول . فإن تاريخ الاجتماع الذى تعرض له هذه الوثيقة تم بعد ثلاثة أيام من العدوان الثلاثى على مصر له أهميته ويبرز كيف أن الحرب الباردة بين المعسكرين كانت فى صالح شعوب العالم الثالث إلى حد كبير وأن فكرة التكافؤ بين أعضاء المعسكر الغربى تحت مظلة (NATO) لم تكن إلا مظهرا خادعا لأعضاء الحلف وللآخرين ، كما أن فكرة الإدارة الديمقراطية فى صناعة القرار السياسى فى الولايات المتحدة

ما هو إلا وهم يقع فيه الجميع فالإدارة مرتبطة بشخص رأس الإدارة وهو الذى يفرض نمطه وفكره على بقية أعضاء الإدارة فتوجيهاته نصائح ملزمة التنفيذ لأن الدستور الأمريكى أعطاه سلطات واسعة جعلت منه أقرب إلى سلطات الديكتاتور فى بعض الأحيان .

والوثيقة رغم تعاملها مع أزمة عالمية هزت العالم غربه وشرقه كما أن توقيتها له أهميته ، فقد تزامنت مع الاقتحام السوفيتى للمجر إلا أن أنانية وعدوانية بريطانيا وفرنسا وإسرائيل جعلت الولايات المتحدة بدلاً من أن تستغل الفرصة أخذت تسعى لتداوى ما أحدثه حلفائها من جراح ولو أدى بها الحال إلى نوع من التشدد تجاه الحلفاء القدامى من أعضاء حلف الأطلنطى (NATO).

لقد تعاملنا مع هذه الدراسة من هذا المنطلق مبرزين دور الأشخاص الذين لهم دور فى صناعة القرار محللين لأبعاد بعض الشخصيات وكيف أن تجاربهم الشخصية وخلفيتهم أثرت على مواقفهم السياسية والعملية .

أنشأ مجلس الأمن القومى NSC بمقتضى القانون ٢٥٣/٨٠ وتمت الموافقة عليه ٢٦يوليو ١٩٤٧كجزء من إعادة تنظيم الإدارة وكان كلاك كليفورد أول من تولى منصب مستشار الرئيس للأمن القومى . وبمقتضى القانون السابق الإشارة إليه فإن هذا الجهاز قد أصبح تحت إدارة الرئيس الأمريكى مع المساعدين له كأعضاء دائمين وهم على النحو التالى :

الرئيس ، وزير الخارجية، وزير الدفاع، وزير الجيش، وزير الطيران ، ورئيس هيئة مصادر الأمن القومى National Security Resources ومن حق الرئيس من وقت لآخر أن يدعو أحد أعضاء فرع السلطة التنفيذية من الوزراء للمشاركة فى الاجتماعات الخاصة بالمجلس بالإضافة إلى رؤساء اللجان المتنوعة المتعلقة بالأمن القومى ، ورغم أن مدير المخابرات المركزية لم يكن عضوا بالمجلس فإنه قد يدعى لحضور جلساته أما لإبداء النصيحة أو المشورة لأعضاء المجلس فيما يتعلق بالمعلومات الاستخباراتية ، وذلك فى فترة إدارة الرئيس ترومان.

وقد حدد قانون إنشاء المجلس اختصاصاته على تقديم النصيحة للرئيس فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة سواء بالأوضاع السياسية الداخلية وكذا الخارجية والسياسات العسكرية التى تتعلق بالأمن القومى وتسهيل التعاون بين الأجهزة المختلفة بما يحقق الهدف المرجو من إنشاء ذلك الجهاز بما يتمشى مع توجيهات الرئيس ، كما أن القانون قد أعطى صلاحيات للمجلس من حيث تقدير المخاطر التى قد تهدد الأمن القومى ، وكذا اقتراح السياسات والقيام برفع التقارير وتقديم التوصيات إلى الرئيس بما يخدم الهدف العام للحفاظ على الأمن القومى.

كما حدد القانون صلاحيات أخرى فبمقتضاه يمكن إنشاء مجموعة صغيرة دائمة العضوية تحت رئاسة أحد الوزراء من المدنيين يعينون من قبل الرئيس إلى جانب الأعضاء الدائمين فى المجلس غير أنه لا يحق أن يكون لهم دورًا جوهريًا فى رسم أو التدخل لتنفيذ هذه السياسات بمعنى أنهم مجموعة استشارية فقط ولا يحق أن يتحول دورهم إلى الجانب التنفيذى.

ولم يقتصر دور المجلس على الجانب الاستشارى بل تعداه إلى القيام بالتنسيق بين أفرع القوات المسلحة خاصة البحرية والطيران الذين كانوا معارضين بشدة فكرة الانضواء تحت مظلة وزارة الدفاع مفضلين العمل بعيداً عنها فجاء إنشاء المجلس كأداة للتنسيق والتعاون بين الأفرع المختلفة ، كما أعطى للمؤسسة العسكرية على اختلاف مستوياتها دوراً واضحاً فى رسم السياسات سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى فى وقتى السلم والحرب ، وقد خفف وجود هذا المجلس ماكان يمكن أن يوجه من نقد لسياسات ترومان سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى خاصة فى أوساط الكونجرس الذى كان دائماً يسيطر عليه الشك فى قدرات إدارته [١].

ففى فترة ترومان أعطى لوزير الخارجية الحق فى رئاسة جلسات المجلس فى حالة تغيب الرئيس مما أثار حنق وزير الدفاع الذى رأى أنه من الأولى به أن يتولى عبء رئاسة المجلس بل إنه عرض أن يكون مقر مجلس الأمن القومى فى داخل البنتاجون إمعاناً فى تأكيد هيمنة وزارة الدفاع على هذا الجهاز[٢].

وفى بداية سنوات المجلس فإن رئيسه أو ما عرف بمستشار الأمن القومى لم يكن لديه من الصلاحيات أو السلطة ما يجعله قادراً على اتخاذ السياسات وانحصر دوره فى التنسيق بين الأفرع المختلفة الممثلة فى داخل المجلس ، وفى سنه ١٩٤٩ حدثت العديد من التعديلات فى تركيبة المجلس فقد عدل الكونجرس قانون ١٩٤٧ وأعطى صلاحيات بضرورة ضم نائب الرئيس إلى عضوية المجلس وكذا رئيس هيئة الأركان (JCS) الذى أصبح عضواً دائما فى المجلس وأصبح المجلس يتكون من ثلاثة مجموعات :-

الوزير التنفيذى ومجموعته وهم المسئولين عن إدارة المجلس ومتابعة أوراقه مع متابعة الجوانب التنفيذية ، ومستشار للوزير التنفيذى أو مستشار الأمن عن الوزارات والهيئات الممثلة فى المجلس.

ورغم أن المجلس قد أنشىء فى عهد ترومان فإن الأخير لم يعتمد عليه كأداة للنصح أو الاستشارة بل ظل مؤمناً بأهمية دور وزارة الخارجية فى صنع السياسات خاصة فيما يتعلق بالمشاكل الدولية[٣] وكذا وزارة الدفاع ومكتب الميزانية وأصبح المجلس أرضاً للصراع والمناقشات البيروقراطية بين أفرع الإدارة المختلفة، إلا أنه فى عام ١٩٤٩زادت أهمية المجلس، فقد فرضت الأحداث نفسها، فقد كان لابد من تواجد نوعاً من التنسيق والتعاون بين أفرع الدولة على مختلف الأصعدة، على أثر إنشاء حلف الأطلنطى (NATO) وبدأت المساعدات العسكرية الأمريكية لأوروبا وأنتج الاتحاد السوفيتى القنبلة النووية وسيطر الشيوعيون على الصين[٤] مما جعل الموقف يحتاج إلى الدراسة المتعمقة لمراجعة السياسات. ومن ثم قدمت مجموعات الخارجية الممثلة فى المجلس رأيها، إلا أن الموقف لم يلبث أن اشتعل فى كوريا مما جعل ترومان يعتمد على استشارة المجلس الذى أصبح لاغنى عنها إلا أنه فى نهاية فترة ترومان فإن الرئيس قد أصابه الإحباط وشعر بأنه كالبطة العرجاء (Lame-Duck) وهو ما انعكس على إدارة المجلس الذى أضيف إلى مهامه العمليات السرية لإنجاز السياسات الأمريكية فى الخارج فى جلسات رقم NSC10 فى الثانى من يونيو ١٩٤٨ [٥].

أما بالنسبة لإدارة أيزنهاور ١٩٥٣-١٩٦١ فإن دور المجلس قد تصاعد مع وجود الرئيس الأمريكى على رأس الإدارة وأصبح للمجلس دورًا على كافة الأصعدة سواء من خلال رسم السياسات أو تنفيذها ، عالميا أو داخليا ، سياسياً أو عسكرياً، فبينما كان ترومان غير مؤمن بدور المجلس - إلا أنه بدأ يلجأ إليه أثناء الحرب الكورية - و كان أيزنهاور على العكس منه ، ولعبت خلفيته العسكرية دوراً فى الاهتمام بالمجلس ، ومن هذا المنطلق فإنه كان يرى ضرورة الاستماع إلى المناقشات والآراء للوصول إلى توصيات ومقترحات تؤدى إلى التوصل لآراء صائبة .

وكانت البدايات الأولى للنظام الجديد لمجلس الأمن القومى (NSC) قد قدمها روبرت كلتر - الذى تولى منصب مستشار الأمن القومى فى مارس ١٩٥٣. وقد أقترح كلتر فى توصياته على أيزنهاور العديد من النقاط التى كان من أهمها :- نظام المناقشات وتوالى المقترحات والتوصيات وصناعة القرارات وكيفية تنفيذها . وقد قام النظام الجديد على أساس أن تقوم الأفرع المختلفة للإدارة مثل الخارجية والدفاع بتقديم مسودة مقترحاتهم إلى لجنة الخطة التى تقوم بدورها بمراجعتها بدقة قبل تقديمها إلى المجلس لمناقشتها، وتجتمع اللجنة مرتين أسبوعياً : الاجتماع الأول يوم الثلاثاء والثانى مع نهاية الأسبوع يوم الجمعة ، وذلك على مستوى وكلاء الوزارات المختلفة والهيئات الممثلة فى المجلس بصفة عامة ، وكذا مجموعة المستشارين الممثلين لهيئة أركان الحرب العليا (JSC)، وكذا وكالة المخابرات المركزية (CIA) وتستغرق اجتماعاتها ساعات طويلة مضنية كان نتيجتها ما أصاب كلتر بحالة من الإعياء أجبرته على الاستقالة فى ١٩٥٨ .

والاجتماع الدورى للمجلس يعقد أسبوعيًا وتحديداً يوم الخميس تحت رئاسة أيزنهاور والمجلس فى ظل رئاسة أيزنهاور كان يتكون من خمسة أعضاء دائمين:- الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير مكتب الدفاع - المتحرك.

وقد تتم دعوة شخصيات أخرى لحضور جلسات المجلس تبعاً لطبيعة

الموضوع الذى سوف تتم مناقشته ، والذى يمكن أن يكون من بينهم وزير الخزانة، ورئيس هيئة أركان الحرب العليا ، (JSC) ومدير المخابرات المركزية (CIA) ويتم عرض المواضيع من خلال ما يطرحه مدير المخابرات من بيان مختصر عن تطوير الأحوال العالمية التى تؤثر على الأمن القومى الأمريكى وما يراه من مقترحات قد تقدمها لجنة الخطة Planing Board وتنتهى المناقشات برفع التوصيات إلى الرئيس الذى يقوم هو بدوره بإقرارها وتصبح موضع التنفيذ من قبل لجنة العمليات.

وقد أنشأ أيزنهاور ما يعرف بلجنة العمليات والتنسيق (OCB) لمتابعة جميع قرارات وتوصيات المجلس (NSC) وتجتمع هذه اللجنة بصورة دورية عصر الأربعاء من كل أسبوع فى وزارة الخارجية وتتكون من وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ، ونائب وزير الدفاع ، مدير المخابرات CIA، ومدير برنامج المعونة ومدير ICA ومستشارى الرئيس لشؤون الأمن القومى ، والتنسيق والمتابعة. وهذه اللجنة المكونة من مجموعة الخبراء تعد الذراع الطويل لمجلس الأمن القومى والمسئولة عن تنفيذ سياسات المجلس على كافة الأصعدة بسبب طبيعة تكوينها .

وقد شغل منصب مساعد الرئيس أو مستشار الأمن القومى فى عهد أيزنهاور أربع شخصيات هى : كلتر وديلون أندرسون ، ووليم جاكسون، وجو ردن جراى . وهذا المنصب يحتم على شاغله - خاصة فى عهد أيزنهاور- أن يقوم بتقديم النصائح والتسهيلات لصانع القرار ، ومع تعاظم هذا الدور إلا أن شاغله لم يكن له دور مستقل فى وضع السياسات(٦).

وقد جاءت أهمية هذا المجلس فى عهد إدارة أيزنهاور من حيث انعقاد اجتماعاته بصفة منتظمة ونوعية وطبيعة أعضائه واللجان التابعة له . مما جعل أيزنهاور على يقين بأن معاونيه ومساعديه على علم تام وبصورة سليمة بالأحداث الجارية ، وأنهم بناء على هذا يمكنهم أن يقوموا بتقديم توصيات تتفق مع المصالح الأمريكية العليا وأن ردود أفعالهم تجىء بناء على دراسة متأنية وتقارير وافية(٧).

ومن الملاحظ أن أيزنهاور كان حريصاً على حضور ورئاسة جلسات المجلس بنفسه وهو ما وضح من الإحصاء الذى أوردته أوراق البيت الأبيض عن حضور أيزنهاور ٣٢٩ جلسة من مجموع ٣٦٦ (٨).

وكان لوزير الخارجية دلاس تحفظاته على نظام مجلس الأمن القومى ، انطلاقاً من غيرته لكونه يعتبر نفسه مستشار الرئيس الأوحد فى الشؤون الخارجية ، وكان يرى وجود هذه الهيئة افتئاتا عليه(٩) وكانت طبيعة دلاس لا تتفق مع فكرة المناقشات الجماعية وتبادل الآراء وكان مؤمنا بخصوصية علاقته مع أيزنهاور. كما كان من أنصار إقامة حاجزًا واضحًا أو رسم خطًا فاصلاً بين مراجعة مجلس الأمن القومى ونظام عمله وبين ما تؤديه الخارجية من مهام يومية . ويمكن القول أنه لم يكن دلاس ونوابه أو مساعديه فى رضا مما كان متبعا داخل المجلس وخصوصاً من تطفل وزير الخزانة هيوبرت همفرى وتقليله لبنود الميزانية لأسباب سياسية ، كما أن دلاس قاوم بشدة الاقتراح الداعى إلى تولى نائب الرئيس منصب رئيس OCBبدلاً من وكيل وزارة الخارجية انطلاقا من أن هذا يصطدم مع اختصاصاته التى تجعل منه المستشار الأساسى فى مجال الشؤون الخارجية(١٠).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من أوجه النقد وجهت لمجلس الأمن القومى فى ظل رئاسة أيزنهاور، كان من أهمها افتقاد المجلس للمرونة كما أنه كان متخماً بالأعضاء من مختلف الأفرع - فقد بلغ أعضاؤه ٧٤عضواً - كما لم يكن لديه القدرة على وضع تصورات مستقبلية أو التنبؤ بالأحداث حتى يمكن أن يواجهها فى حينها . وكان أقسى أنواع النقد هو ما وجهته اللجنة الفرعية التى عرفت بلجنة جاكسون لإدارة السياسات فى الكونجرس فى الجلسة التى عقدت فى عام ١٩٦٠ ، وفى تلك الجلسة وجهت أعمدة نظام ترومان من أمثال جورج كيتان ، بول نيتز، وروبرت لافت ، النقد لمجلس الأمن القومى استناداً إلى أنه كون لجنة كبيرة وكان كبرها وتعدد اختصاصاتها أحد العوامل الرئيسية فى ضعف أدائها وأن أعضاءه كانوا أقرب ما يكونون إلى سفراء ممثلين للأجهزة التابعين لها من كونهم مستشارين للرئيس فكانت آرائهم تعكس آراء هذه الأجهزة

أكثر من أى شىء آخر، وأن المجلس كان مفتقداً القدرة على المبادرة وطرح الحلول ، وأنه من الأجدى الاستغناء عن هذه المجموعة من الموظفين الرسميين والبحث عن بدائل من جماعات مستودع الفكر (Think Tank).

وقد أغفل هؤلاء النقاد أن أيزنهاور كرأس للإدارة يعاونه وزير خارجيته جون فوستر دلاس لم يكن يلجأ إلى (NSC) لحل المشاكل اليومية والأزمات التى قد تتعرض لها السياسة الخارجية . وهذا ما وضح من خلال إدارة أزمة السويس التى قد أدارها ايزنهاور ودلاس من خلال المكالمات التليفونية المتبادلة فيما بينهما وكذا مع بعض المقربين من المستشارين محل ثقتهم أو من خلال بعض الاجتماعات القصيرة(١١). متجاهلين أن دلاس لم يكن يسمح لأحد بالاقتراب إلى مناطق نفوذه وهو ما وضح فى العديد من الأحداث(١٢).

حقيقة أن أيزنهاور كان يلجأ إلى الاستعانة ببعض أعضاء هذا المجلس من الذين يتمتعون بثقته لجمع المعلومات وتكوين الآراء بعيداً عن القنوات الرسمية المتعارف عليها وهو ما حدث مع كولونيل جود بستر وهو واحد من المقربين إليه.

كما يتضح أيضا موقف أيزنهاور من إرسال روبرت ميرفى مساعد وكيل الخارجية إلى لبنان لتقييم الموقف وإيجاد حل للأزمة فإن التعليمات قد صدرت إليه من الخارجية وأن عليه أن يرفع تقريره إلى الخارجية بدلاً من البيت الأبيض أو الرجوع بتقريره إلى المجلس لمناقشته(١٣).

حينما لخص أيزنها ور لخلفه كيندى نظام مجلس الأمن القومى وكذا جراى لخلفه ماك جورج باندى فإنهما قد أشارا إلى أهمية مجلس الأمن القومى فى صناعة السياسات ، وكذا مسائل الأمن القومى . وكان من المقنع أو من الأجدى القول أن نظام مجلس الأمن القومى مهماً لمراجعة السياسات ولكنه ليس قادراً على إدارة الأزمات أو السياسات الخارجية يوماً بيوم .

لقد أخذ مجلس الأمن القومى فى إدارة أيزنهاور شكلاً نمطياً وفى عبارة أخرى كان يغلب عليه الطابع المؤسسى التنظيمى الذى ينحصر فى حضور

أيزنهاور ورئاسته للمجلس بصفة منتظمة لاستعراض قائمة مطولة من الموضوعات. وفى ذلك المجلس كانت تمثل كافة أجهزة الإدارة ويأخذ صورا متعددة تبدأ من صياغة السياسات للتنفيذ ثم التقييم لهذه السياسات وعرض وجهات النظر المختلفة والمتعارضة لممثلى أفرع الإدارة المختلفة ، وفى رؤية البعض مثل Green Stine فإن هذا المجلس ليس له الحق فى القيام بعمليات متكاملة فهو أ شبة بمجلس لعرض الرأى أو ما يمكن أن يطلق عليه مجموعة THINK TANK وكان على كل مجموعة أن تعرض رأيها وتقدم توصيتها ، ولكن القرار فى النهاية كان قرار أيزنهاور[١٤]، الذى استطاع أن يدير هذا المجلس من خلال خلفيته العسكرية معطياً لدلاس العديد من الصلاحيات التى جعلت مستشار مجلس الأمن القومى يدرك حقائق الأمور ويبتعد عن الصدام مع دلاس أو يعارض رأس الإدارة . وهو ما نحاول أن نلقى الضوء عليه من خلال تتبعنا لأزمة السويس" [١٥].

الأزمة موضع الدراسة

لو نظرنا بصورة سريعة إلى الأزمة فإنها كانت نتيجة لأسباب متعددة ارتبطت مع تولى إدارة أيزنهاور الحكم ورغبتها فى صناعة وصياغة سياسات جديدة أشرف عليها جون فوستر دلاس وشاركه أخاه آلن دلاس ، فلقد كان الأخوان دلاس يسعيان إلى استثمار الحركات القومية الصاعدة وتوجيهها ضد الشيوعية . وقد وضح هذا فيما أقدم عليه جون فوستردلاس من زيارته للمنطقة كأول رحلة له فى أعقاب توليه منصب وزير الخارجية[١٦] . وإن كان قد فشل إلى حد ما فى زيارته التاريخية لمصر عام ١٩٥٣ فى إقناع عبد الناصر بالانضواء تحت أنظمة الدفاع الغربى . وقد بدأت الأمور تسير بنا إلى عام ١٩٥٦ وهو يمثل عاماً حرجاً بالنسبة للإدارة الأمريكية التى قد بدأت تتعرض لضغوط داخلية مكثفة خاصة من جانب اللوبى الصهيونى استثماراً لرغبة الإدارة الأمريكية فى الفوز لفترة ثانية بانتخابات الرئاسة، ورفض عبد الناصر لمقترحات السلام الأمريكية التى أطلق عليها السفير الأمريكى فى القاهرة فى هذه الفترة هنرى بايرود " أنها لم تكن شروطاً أمريكية بل كانت إسرائيلية "[١٧].مما دفع بالإدارة الأمريكية إلى

سحب عرض مشروع تمويل السد العالى ومن ثم أقدم عبد الناصر على تأميم القناة [١٨].

ويرى كثير من المحللين من رجال المخابرات الأمريكية وكذا من الباحثين فى نفس المجال بأن ما أقدم عليه عبد الناصر كان حقاً له ، وأنه كان يتمشى مع التصريح الثلاثى واتفاقيات ١٩٥٠ ، وكذا معاهدة الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ١٩٥٤[١٩]. بل أكثر من هذا فإن رأس الإدارة الأمريكية وأقرب معاونيه والمسئولين عن سياسته الخارجية لم يجدوا غضاضة فيما أقدم عليه عبدالناصر وأنه لم يخترق القانون وأنه استخدم حقه المكفول له بمقتضاه [٢٠].

ورغم أن الإدارة الأمريكية كان لديها علمٌ من خلال أجهزة المخابرات بما يدور من تآمر وأن هنالك رغبة ملحة لدى الفرنسيين والإنجليز على القيام بعمل عسكرى ربما يكون بداية لتحرك إسرائيلى ضد مصر [٢١] . إلا أن دلاس طبقا لبعض التحليلات والدراسات كان ملتزماً بالتصريح الثلاثى الصادر عام ١٩٥٠[٢٢] ، ويرى ضرورة عدم اللجوء للحل العسكرى انطلاقا من سياسات وأفكار أيزنهاور التى كان ملتزماً بها ، فأيزنهاور كان يرى أن " يتجنب الحرب قدر طاقته"[٢٣] . غير أن الجميع قد فوجئوا بما أقدمت عليه إسرائيل بمثل هذه الصورة الفجة التى لم تكن تتمناها الإدارة الأمريكية . وكان يوم ٢٩ أكتوبر هو بداية العمليات العسكرية ، وفى اليوم التالى ٣٠ من أكتوبر قدمت بريطانيا وفرنسا الإنذار الشهير إلى مصر وإسرائيل بضرورة الابتعاد عن ضفتى القناة ، والحقيقة أن الإنذار كان موجهاً لمصر التى كانت أراضيها قد احتلت من جانب القوات الإسرائيلية وتصاعدت العمليات العسكرية .

لقد كان اختيار نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٥٦ لبدء العملية العسكرية ضد مصر بمثابة مأزق للإدارة الأمريكية وكذا اختبارًا لها ، ففى هذا الشهر وعلى وجه التحديد فى ٦ نوفمبر كان على أيزنهاور إن يخوض انتخابات الرئاسة. وقبلها بثلاثة أيام كان على دلاس أن يجرى عملية جراحية لاستئصال الأورام السرطانية التى أنهت حياته فى فترة لاحقة .

لقد كانت إدارة أيزنهاور تواجه موقفاً عصيباً - انتخابات ومرض مسئول السياسة الخارجية - وكان على أيزنهاور أن يواجه القواعد التى لم تكن ترى غضاضة فيما أقدم عليه حلفاء أمريكا من عمل عسكرى ضد مصر[٢٤].

وفى نفس الوقت كان العالم يشهد اجتياحاً سوفيتيا للمجر . وكان هذا مطمعاً للسياسة الأمريكية للتشهير بموسكو واستغلال الظرف لإثارة أوروبا الشرقية والعالم ضد الاتحاد السوفيتى . وبدلا من أن يستغل الغرب الفرصة بدأ الاتحاد السوفيتى يتحرك لصالحه ، فاقترح رئيس الوزراء السوفيتى نيكتياخروشوف عملا أمريكيا سوفيتا لاستعادة الهدوء فى منطقة الشرق الأوسط موجهاً إنذاراً إلى كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل واضعاً أمريكا فى موقف حرج أمام حلفائها وكذا أمام الرأى العام العالمى [٢٥] .

إن أنانية بريطانيا وفرنسا وطمع إسرائيل أعطى فرصة للاتحاد السوفيتى أن يثبت للعالم بأنه القوة التى تقف إلى جانب شعوب العالم الثالث المتطلع إلى التحرر من القوى الاستعمارية القديمة ، وفى نفس الوقت لكى يبعد الأنظار عما أقدم عليه فى أوروبا الشرقية من انتهاك للحريات .

وطبقاً لما ورد فى يوميات أيزنهاور فإنه قد ذكر " أنه كان علينا أن نقوم بأى عمل من أجل التقليل من حجم هذا الحدث ، وفى نفس الوقت فإنه علينا أن نسعى لإبعاد الاتحاد السوفيتى عن هذه المنطقة - الشرق الادنى " [٢٦]. وقد وضح هذا الموقف فى حديثه الإذاعى فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ - فقد كان أيزنهاور من أنصار التخاطب المباشر مع الرأى العام الأمريكى - وأعلن عن رفضه لما أقدم عليه حلفاء بلاده من عمل مستنكر فى تحديهم للمجتمع الدولى [٢٧].

ومنذ البداية وحينما قدمت القضية إلى الأمم المتحدة أظهر الوفد الأمريكى اهتماماً كبيراً بآراء ومواقف الدول الأفرو آسيوية ، وعمل المندوب الأمريكى فى المنظمة هنرى كابوت لودج بانسجام تام مع هذه الدول ، وأظهرت الوفود العربية فى الأمم المتحدة استحسانها للموقف الأمريكى [٢٨] . وبدأت الولايات المتحدة تسعى لإيقاف الحرب . ففى ١ نوفمبر طرح دلاس على الجمعية العامة (حيث لا

تخضع قراراتها للفيتو) اقتراحا يطلب فيه " وقف فورى لإطلاق النار . وسحب جميع أعضاء الأمم المتحدة تقديم المواد العسكرية إلى مناطق القتال " ، كما حث على اتخاذ خطوات فاعلة من أجل إعادة فتح قناة السويس حالما يتم وقف إطلاق النار . وفى مرحلة التصويت فى ٢ نوفمبر فاز القرار الأمريكى بأغلبية بلغت ٦٤ إلى ٥ أصوات [٢٩].

إن ما تم طرحه فى اجتماع مجلس الأمن القومى وأو ردته الوثيقة موضع الدراسة قد تم تحقيقه بصورة أو بأخرى ، فقد استطاعت الولايات المتحد ة أن تظهر زعامتها فى الأمم المتحدة من خلال إسراعها بإحالة اقتراح وقف إطلاق النار إلى الجمعية العامة قبل أن يستحوذ الاتحاد السوفيتى على الفكرة. لقد أثبتت الولايات المتحدة لحلفائها إنهم لم يعودوا حلفاء بقدر ما هم تابعين وأن مبدأ التكافؤ بين أعضاء حلف الأطلنطى ما هو إلا تكافؤ مزيف لا يقوم ولا يستند على الواقع . لقد كانت حرب السويس أحد مؤشرات الهيمنة الأمريكية التى يعيشها العالم الآن . والوثيقة بما حوته من معلومات قد أعطت بعداً لعملية صناعة القرار واتخاذه فى الولايات المتحدة .

لقد احتوت هذه الوثيقة على خمسة عشر صفحة كشفت عن العديد من خبايا السياسة الأمريكية أثناء أزمة العدوان على مصر وأن المحرك الأساسى كان هو الرغبة فى تجنب الوجود السوفيتى فى المنطقة وكسب تأييد دول العالم الثالث بالتظاهر بحماية الحريات وكذا القوى الصغرى فى مواجهة الإمبراطوريات المتداعية .

الهوامش

(١) Oliver J U.S Foreign Policy and World Order 3rd edit, pp.157-160.

(٢) Oliver J Ibid , p 157. أيضا مقابلة السفير، هير، واشنطن ١٩٨٤ .

(٣) Crabb. Cecil: President and Foreign Policy Making , pp. 66-67.

(٤) ميلاد ممتاز منسى : الكونجرس الأمريكي والسياسة الخارجية تجاه أوروبا، رسالة دكتوراة غير منشورة اداب عين شمس ٢٠٠٦ ،ص ص ١٤٥-٣٥٢

(٥) لمزيد من المعلومات راجع http://www.Whitehouse.gov/nsc

(٦) Crab, CeCil: Op,cit, pp. 168-170.

(٧) http://www.Whitehouse.gov/nsc

(٨) DD E library. Ann Whitman Files NSC. Meetings.

(٩) Dan price ,ed: The Secretary of State , NJ 1960,p57.

(١٠) Do Novan, Eisenhower, The Inside Story PP. 65-71.

(١١) لمزيد من التفاصيل راجع Sayed Ahmed M.A. Nasser and American Foreign Policy, PP. 128-140.

(١٢) Bary Rubin, Secret of State p. 76.

(١٣) R, Murphy. Diplomat among Warriors, N Y 1964 PP.394-395.

(١٤) Crabb C.,op. cit., P.199, also Greenstein, Hidden Hand Presidency P. 133.

(١٥) Robert Cuter; The Development of The National Security Council, Foreign Affairs, Apil 1956, p.119.

(١٦) John Romelagh: The Agency, p. 299.

(١٧) مقابلة مع السفير هنري بايرود واشنطن ١٩٨٤ .

(١٨) Sayed Ahmed , op. cit. ,PP 115 -120.

(١٩) John Romelagh , op. cit. , p 299.

(٢٠) DDE lib. Eisenhowar Diary Box No 16 conv. With President 28/7/1956.

(٢١) Sayed Ahmed .M : op. cit., PP. 125-126.

(٢٢) مقابلة مع السفير هير، واشنطن ١٩٨٤ J. Ramelagh, op. cit ., p. 300,

(٢٣) Crabb, C., op. cit. , PP. 196 -197.

(٢٤) John Ramelagh, op. cit., p 300.

(٢٥) قدم الاتحاد السوفيتي إنذاره الشهير في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ لمزيد من التفاصيل راجع Dept of State U.S policy, in the Middle East, Sept 1956 - June 1957 pp.183.
وكذا Eisenhower Diary series Box no. 19, 6 Nov - 1956

(٢٦) Robert Ferrell ed: The Eisenhower Diaries NY 1981 P.333.

(٢٧) U.S. Dept of State Bulletin ,12 Nov. 1956.

(٢٨) محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية، ص ٢٠٩.

(٢٩) Dept of State Bulletin. 12 Nov 1956 Statement by Sec. of State in the General Assembly, 2 Nov. 1956.

ترجمة الوثيقة

مذكرة

الموضوع :

المناقشة التى جرت فى الاجتماع رقم ٣٠٢ المجلس الأمن القومى الخميس أول نوفمبر ١٩٥٦ كان الحاضرون فى اجتماع المجلس رئيس الولايات المتحدة رئيسا، ووزير الدولة، ووزير الدفاع، ومدير مكتب التصفية الدفاعية، وكان من الحاضرين أيضا وزير الخارجية، والمدعي العام والمساعد الخاص للرئيس لنزع السلاح ومدير مكتب الميزانية، والمساعد الخاص للرئيس للطاقة الذرية، ومدير منظمة التعاون الدولى ونائب وزير الخارجية، ونائب وزير الدفاع، ووزير الجيش، ووزير الأسطول ووزير القوات الجوية، ورئيس موظفى البيت الأبيض، والقائم بأعمال رئيس الموظفين بالجيش، ورئيس عمليات البحرية، ورئيس موظفى القوات الجويه الأمريكية وقائد القوات البحرية الأمريكية، ومدير المخابرات العامة، ومساعد الرئيس، ونائب مساعد الرئيس، والمساعد الخاص للرئيس جاكسون ونائب السكرتير الإدارى.

وفيما يلى ملخص للنقاش والنقاط الرئيسية.

أخبر الرئيس أعضاء المجلس عند خروجه من مكتبه ودخوله قاعة الاجتماع أنه لايريد أن يتابع المجلس الموقف فى الدول الدائرة فى فلك الاتحاد السوفييتى فيما عدا ماكان منه متعلقا بالملخص المقدم من CIA وأنه يريد بدلاً من هذا أن يكون التركيز على الشرق الأوسط.

١- التطورات العالمية المؤثرة على أمن الولايات المتحدة

قال مدير المخابرات المركزية أن لديه ملحوظات قليلة يبديها عن الموقف فى المجر وأن ما وقع هناك كان معجزة وقد جاءت الأحداث على نقيض من كل وجهات نظرنا السابقة خاصة بأن الثورة أو التمرد الشعبي فى وجه الاتحاد السوفيتى كان مستحيلا تماما ومع هذا فإن المستحيل قد حدث. وبسبب قوة الرأى العام لم يمكن استخدام القوات المسلحة بفعالية وإن ٨٠٪ من الجيش

المجرى انحاز إلى المتمردين وزودهم بالسلاح. والفرق السوفييتية نفسها لم يكن لديها الرغبة فى إطلاق النار على المجريين إلا فى بودابست . وعلق مستر والس بأن تقارير السوفيت فى ٣٠ أكتوبر عن علاقات السوفييت بالدول الدائرة فى فلكهم كانت من أهم التقارير التى خرجت من الاتحاد السوفيتي فى العقد الأخير. وبعد تقديم موجز لهذا التقرير وصف مستر دلاس المشكلة الاقتصادية فى بولنده وكذلك فى المجر بأنها حادة وفيما يتصل بالشرق الأوسط قرر مستر دلاس أن الموافقة على هجوم البريطانيين والفرنسيين على مصر لم تأت إلا من أستراليا ونيوزيلنده. ويضاف إلى هذا أنه كان من المحتمل أن يكون ثمة انشقاق واسع فى الرأى فى أستراليا بين مستر منزيس ومستر كاس. وأشار مستر دلاس أنه لن يغطى، كما كان مخططاً التطورات العسكرية فى الشرق الأدنى، طالما أن هذه التطورات سيغطيها الأدميرال رادفورد، وقاطعه الرئيس ليقول أنه لايريد أن يدخل فى الموقف العسكري فى الوقت الحاضر. ويريد بدلاً من هذا أن يكون التركيز على المسألة السياسية. وبناء على هذا قدم مستر دلاس موجزا قرر فيه أنه يبدو أن الإسرائيليين بناء على التقارير التى تلقاها حتى تاريخه حققوا نصرا هاماً على المصريين.

مجلس الأمن القومي

علق مدير المخابرات المركزية على الموضوع، بإشارات محددة على التطورات الأخيرة المتعلقة بالمجر وبولندا والموقف فى الشرق الأدنى.

٢ . سياسة الولايات المتحدة فيما يتصل بالعداءات فى الشرق الأدنى NSC 5428, as amended by Nsc Action No. 1402 بعد تعديله بالعمل رقم ١٤٠٢ NSC

أعلن الرئيس أنه سيبدأ مناقشة هذا الموضوع بسؤال وزير الخارجية أن يحيط المجلس بأحدث المعلومات عن التطورات الدبلوماسية كما يراها هو.

لاحظ دلاس أنه فى أعقاب اجتماع مجلس الأمن منذ ما يقرب من أسبوعين مضياً كان من المتوقع أن تتجدد المفاوضات بين البريطانيين والفرنسيين والمصريين فى جنيف ابتداء من ٢٩ أكتوبر. وكانت هذه التوقعات تستند إلى

تفهم غير رسمى تم التوصل إليه فى ذلك الاجتماع. والواقع أن سلوين لويد وبينو كانا قد اقتربا جداً من الاتفاق مع فوزى وزير الخارجية المصرية على حل مقبول لمشكلة السويس. والواقع طبقا لما رآه سلوين لويد فإن اتفاقا فعليا على مثل هذا الحل كان يمكن التوصل إليه فى ذلك الوقت لولا عناد بينو الذى انسحب من اللقاءات الأولى لهؤلاء الر جال الثلاثة.

وعلى أية حال، فبعد أن عاد كل من سلوين لويد وبينو إلى وطنه، وجدا الميل لصالح اللجوء إلى القوة قوياً جداً داخل حكومتيهما. وقد عرفنا دائما أن الفرنسيين كانوا يحثون بقوة على استخدام الحل العسكرى لأزمة السويس. ولم يكن هناك شك فى اتجاههم هذا منذ البداية. كذلك كانت هناك عناصر فى الحكومة البريطانية تريد التوسل بالقوة ورأت هذه العناصر أنه من الأفضل إبعاد الوزير دلاس عندما يتحركون فى اتجاه هدفهم هذا . وبناء على هذا، كانت هناك تعمية على الاتصالات بين واشنطون من ناحية ولندن وباريس من ناحية أخرى بعد عودة الوزير دلاس إلى واشنطون، وقال الوزير دلاس أنه صار تدريجياً مهتماً بهذه التعمية الإخبارية، وأرسل برقية لسفيرنا فى لندن وباريس فى الأسبوع الأخير معبراً عن اهتمامه، ومن ثم أجرى سفيرنا محادثات فى لندن وباريس جاءت مؤكدة ظاهرياً. ومن ناحية أخرى ازدادت مخاوفنا عندما صار واضحاً أن الفرنسيين كانوا يعملون وهم على صلة وثيقة بالإسرائيليين كما اتضح ذلك على سبيل المثال فى التحرك الدبلوماسى المكثف بين باريس وإسرائيل. وقد تبع هذا التعبئة الإسرائيلية ثم الهجوم الإسرائيلي.

وأشار الوزير دلاس إلى أننا قد فكرنا أن الهجوم الإسرائيلي يمكن أن يكون ضد الأردن طالما أن الإسرائيليين حريصون على تأمين الحدود حتى الضفة الغربية لنهر الأردن. ومع هذا فقد كان واضحاً أن البريطانيين أقنعوا الإسرائيليين بأن لا يقوموا بالهجوم على الأردن لأنهم إن فعلوا هذا يمكن أن يورطوا البريطانيين فى المطالبة بتنفيذ المعاهدة الإنجليزية الأردنية ، وبالتالي كانت نتيجة عملية الإقناع البريطانية اتفاقاً على أن يكون الهجوم الإسرائيلي جنوبا على مصر. وهذا التحرك يمكن أن يستخدمه البريطانيون والفرنسيون

حجة للتدخل لحماية قناة السويس .

وعندما بدأ الإسرائيليون هجومهم بادرنا بدعوة السفيرين البريطانى والفرنسى ليرينا ماستفعله حكومتيهما فى ظل شروط الإعلان الثلاثى لسنة ١٩٥٠ . وكان البريطانيون والفرنسيون يراوغون فى الاستجابة لهذه الدعوة. وقلنا إننا سنحترم التزاماتنا فى الإعلان الثلاثى.

وجاء الهجوم الإسرائيلي متطابقاً تماماً مع الإنذار النهائى البريطاني الفرنسي المزعوم لكل من إسرائيل ومصر. وقال الوزير دلاس إنه من الواضح أن هذا لم يكن إنذارا نهائياً فيما يتعلق بإسرائيل. لقد طلب منهم فقط أن يبقوا على مسافة عشره أميال من القناة نفسها. وبمقتضى شروط الإنذار النهائى، فإنه حتى ولو لم تتعرض القناة للمخاطر الناشئة عن القتال فإن البريطانيين والفرنسيين طالبوا باحتلال منطقه القناة. ووصف الوزير دلاس هذا كله بأنه سلسلة من التحركات المتفق عليها بين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين. وفى الواقع فإن الفرنسيين هم الذين أداروا الخطة المتفق عليها وقبلها البريطانيون . والأكثر والأكثر من هذا أن الفرنسيين كانوا لبعض الوقت يزودون الإسرائيليين بكثير من المعدات العسكرية التى لم نعرف شيئاً عنها. ومن ثم كانوا يخرقون اتفاقاً بين القوى الثلاثة على أن يقوم كل منهم بإخطار الآخرين بكمية المساعدة التى يقدمونها لإسرائيل.

والمسألة برمتها هى الآن أمام الأمم المتحدة فى بنود القرار المقدم من الولايات المتحدة بخصوص الإنذار البريطاني الفرنسي. ويطالب هذا القرار، ضمن أشياء أخرى، بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما خلف خط الهدنة دون أى عون يقدم لإسرائيل من الدول الأخرى....الخ. لقد رأينا أن شروط هذا القرار تظل ملائمة وصالحة للتطبيق حتى بعد تنفيذ الإنذار . لقد هزم القرار بالطبع نتيجة لاعتراض بريطانيا وفرنسا باستخدام حق "الفيتو ". وكانت نتيجة التصويت سبعة ضد أربعة وامتناع عضوين عن التصويت ، هما استراليا وبلجيكا وكان لهذا الامتناع دلالته.

ورغبة فى الوحدة من أجل السلام استمر الوزير دلاس في حديثه أنه يمكن

الدعوة إلى عقد اجتماع للجمعية العامة لو أن مجلس الأمن بالأمم المتحدة منع من العمل بسبب الفيتو. ومثل هذا الاجتماع للجمعية العامة قد دعى إليه فى الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم فى نيويورك. ويجب أن نكون مهتمين بموقف الولايات المتحدة. وعندما نتوسع فى الحديث، فإن هذا الموقف كان على الأقل فى الشهور الثلاثة الأخيرة، موقفا يقوم على تحاشى اللجوء إلى حل بالقوة. وهذه السياسة نالت تأييدا عالمياً كبيرا للولايات المتحدة لم نظفر به فى أى وقت من تاريخنا. صحيح أن العالم ينتظر من الولايات المتحدة قيادة حازمة فى هذا الموقف الحرج.

أمس لدى اجتماع مجلس الناتو (حلف شمال الأطلنطى) قدمت الولايات المتحدة تقريرها فى حينه عن تعقيدات هذه الأحداث الأخيرة فى حدود اهتماماتنا. وفى هذه المناسبة لم يقل البريطانيون والفرنسيون شيئاً. وبقدر ما يمكن استخلاصه من تطورات فى هذا الاجتماع لمجلس حلف شمال الأطلنطى فإنه يحتمل أن يكون البريطانيون قد ضمنوا تأييد الأراضى الواطئة (هولندا، وبلجيكا، والدنمرك) فى عملهم ضد مصر. ومن الواضح أن كل الأعضاء الآخرين لمجلس حلف شمال الأطلنطى معارضون للعمل الإنجليزي الفرنسي، على الرغم من أن البرتغال يمكن أن تقف إلى جانب البريطانيين والفرنسيين بسبب مشاكلها الاستعمارية فى الهند. إنهم لم يفعلوا هذا بعد، وجميع الأعضاء الآخرين عبروا عن أنفسهم بوصفهم معارضين لاستخدام القوة من أجل التوصل إلى حل. يضاف إلى هذا أن قرار بقية دول العالم أجمعوا على المعنى نفسه. وعند هذه النقطة قاطع مستر ألن دلاس لملاحظة الاستثناء فى حالة أستراليا ونيوزيلندا، فأجاب الوزير دلاس أن ذلك كان استثناء بمعنى من المعاني، بيد أن هناك قدر كبير من عدم الرضا فى أستراليا، وبالنسبة لنيوزيلندا ،فإنها كانت أولا وأخيرا مستعمرة، وهى فى الغالب منقادة للمملكة المتحدة (بريطانيا).

هنا توقف الوزير دلاس ليقرر أننا الآن نواجه بحق مشكلة مما ينبغى أن تفعله الولايات المتحدة. وقال إنه استعد أمس وأن معه فى الوقت الحاضر تقريرا بما يفترض أن علينا أن نفعله (على احتمال تحملنا لالتزاماتنا بمقتدى

البيان الثلاثى). هذا التقرير يفرض بعض العقوبات المعتدلة ضد إسرائيل وبالذات إيقاف بعض خططنا للمعونة العسكرية والاقتصادية. وهذه العقوبات لن تمس المسائل الحيوية مثل تجميد أرصدة إسرائيل فى الولايات المتحدة أو إيقاف تحويل الأموال من الولايات المتحدة إلى إسرائيل ، مشير إلى أننا لانزال نجمد الأرصدة المصرية فى الولايات المتحدة. وأضاف الوزير دلاس أن علينا حاليا أن نقرر هل نظل على تجميد الأرصدة المصرية فى الظروف القائمة حالياً. وبجانب عملنا على تطبيق الإعلان الثلاثى، فإننا نواجه كذلك السؤال عما يجب أن يكون عليه موقفنا فى الأمم المتحدة. والسؤال الكبير هو، هل نؤكد من جديد زعامتنا أو قيادتنا فى الصراع ضد استخدام القوة فى هذا الموقف مظهرين أشد الغضب والسخط على كلا الجانبين ؟ من المؤكد أنه من الواجب علينا أن نحاول إيجاد طرق ووسائل لاختصار فترة استمرار الأعمال العدوانية وتضييق مجالها.

وحذر الوزير دلاس بنوع من التأكيد من أنه لو لم نكن الآن جاهزين لتأكيد قيادتنا فى هذه القضية، فإنه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتى سيمسك بزمام القيادة. لكن فرض قيادتنا قد تورطنا فى بعض المشكلات الأساسية فعلى مدى سنوات طويلة من الآن كانت الولايات المتحدة تسير على حبل مشدود بين الجهد المبذول للمحافظة على علاقاتنا القديمة والقائمة مع حلفائنا الإنجليز والفرنسيين من جهة، ومن جهة أخرى محاولة إثبات صداقتنا وتفهمنا للدول التى استقلت حديثاً والتى خلصت نفسها من الاستعمار. وظهر للوزير دلاس أنه بالنسبة للضغط الهائل علينا من قبل آسيا وإفريقيا فإننا لن نستطيع الاستمرار لفترة أطول فى السير على الحبل المشدود. وما لم نؤكد الآن على هذه القيادة ونحافظ عليها، فإن كل هذه الدول حديثة الاستقلال ستتصرف عنا وتتحول إلى الاتحاد السوفيتي. وسينظر إلينا على أننا مربوطين إلى الأبد بالسياسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية. وباختصار فإن الولايات المتحدة يمكن أن تحيا أو تسقط على أساس مصير الاستعمار إذا هى ساندت الفرنسيين والبريطانيين فى مسألة أو قضية الاستعمار. وفى حالة المكسب أو الخسارة

فإننا سنتقاسم مصير بريطانيا وفرنسا.

وعند هذه النقطة عبر الوزير دلاس عن وجهة نظره وهى أنه لاينبغى أن يكسب البريطانيون والفرنسيون. وبدلا من هذا فإن الأحداث الأخيرة تقترب من العلاقة التى ينطلق عندها نذير الموت لبريطانيا العظمى وفرنسا. إن هذين البلدين قد عملا عامدين ضد النصيحة الواضحة التى كان من الممكن أن نقدمها لهما. لقد عملا ضد كل المبادئ وما كان مناسباً من وجهة مصالحهما الخاصة. طبعاً لن ندع أنفسا نقع تحت تأثير الامتعاض من المعاملة التي عاملنا بها البريطانيون والفرنسيون، أو أن نفعل أي شئ سوى ما نقدر نحن أنه الشيء الصحيح الواجب عمله.

قال الوزير دلاس ملخصاً أننا توصلنا تقريباً وبصفة أساسية لأن نقرر اليوم ما إذا كنا نفكر أن المستقبل مع سياسة فرض السيطرة الاستعمارية بالقوة على الدول الأقل تطوراً، أو ما إذا كنا سنعارض مثل هذا الأسلوب من أساليب العمل بوسائل مناسبة تماماً. إن بريطانيا العظمى وفرنسا هما بالطبع أقدم حلفائنا الذين نثق فيهم ثقة مطلقة فإذا نحن أصبحنا مشتركين فى حرب، فإن هاتين الدولتين هما الحليفتين اللتين سنعتمد عليهما بكل تأكيد فى تقديم المساعدة. وليس ثمة ما هو أقل مأساة فى هذا الوقت بالذات، فعندما نصل إلى نقطة كسب نصر كبير نأمل فيه منذ زمن بعيد، على الاستعمار السوفيتى فى شرق أوروبا، أن نضطر إلى الاختيار بين أن نحذو حذو الاستعمار الأنجلو _فرنسى فى آسيا وأفريقيا أو أن نبتعد بطريقنا عن طريقهم . ثم إن هذا القرار لابد أن يتخذ فى خلال ساعات محدودة قبل الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم.

وقد قطع الرئيس ساعات التوتر التى أعقبت تقرير الوزير دلاس بأن قال لو أن أى شخص أراد أن يعرف كيف صارت هذه المشكلة مشكلة "سياسية" ، فإن هذا توضحه البرقية التى تسلمها الرئيس الليلة الماضية من المحافظ ستيفنسون. لقد أرسلت البرقية من "لاكورديا فيلد" فى الساعة السابعة وخمس وعشرون دقيقة مساءً بل أن ستيفنسون كان يكتب الرسالة بينما كان الرئيس يتحدث وأعلن نصها قبل أن يرسلها إلى الرئيس.

حينئذ قال الرئيس أنه يرغب فى أن يسأل سؤالاً : هل الولايات المتحدة ترى ضرورة فى أن تقدم القرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا اليوم، أم أن السكرتير العام، مثلاً، يستطيع أن يقدم قراراً ؟ أجاب الوزيز دلاس أن القرارات إما أن تقدمها الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى. وبدلاً من هذا تستطيع أى دولة أن تتقدم بقرار، وربما تكون الهند هى التى ستفعل هذا. وأضاف الوزير دلاس أنه كان قد تسلم رسالة مطولة من رئيس الوزراء " نهرو" ، ولم يتح له بعد الفرصة لقراءتها، لكن قيل إنها تتضمن مسائل عامة للغاية.

قال الرئيس إنه على أية حال يظن أنه سيكون من الخطأ التام بالنسبة لهذا البلد أن يستمر فى تقديم أي نوع من المساعدة لإسرائيل التى هى معتدية. وقاطع الرئس حينذاك نفسه فقال إنه من الناحية الأخرى فإن إسرائيل لم توسم بعد بالعدوان، أليس كذلك؟ أجاب الوزير دلاس بأن إسرائيل لم تدمغ بعد بالعدوان من قبل الأمم المتحدة. ومع هذا فإن علينا أن نفعل بإسرائيل فى أقصر وقت ممكن ما يطالب به قرار الأمم المتحدة. ولتصوير هذا قرأ الوزير من البيان المكتوب الذى كان قد أشار إليه آنفاً فى سياق الاجتماع. وهذا البيان أو القرار، كما قرئ يقدم تفصيلات عن المعونة الحكومية التى تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل والتى قد يتوقف تقديمها متضمنة مسائل مثل الشحنات التى سبق إعدادها وما شابه ذلك. ووصف الوزير دلاس فى تلخيصه لما قرأه من القرار هذه العقوبات (التى تقررها الأمم المتحدة عادة لردع الدولة المتعدية) بأنها معتدلة جداً.

وتساءل الرئيس عما إذا لم يكن من الحكمة أن نقرر بوضوح أن الولايات المتحدة كانت طرفاً فى اتفاق ثلاثي عقد على أساس من الثقة الطيبة فى دولتين أخريتين، وهاتان الدولتان تنكرتا لالتزاماتهما وتخليتا عنا. وبناءً على هذا يجب أن يتضمن هذا القرار عرضاً موجزاً لما نحن مقبلون على عمله بالضبط. حينئذ علق الرئيس أن طالما أننا وضحنا الأمر وهو أننا لن نورط أنفسنا فى هذه الحرب فإن ما اقترحه وزير الدولة يكون صواباً على وجه العموم على الرغم من أن العقوبات المنصوص عنها فى القرار تبدو خفيفة إلى حد ما.

واستعلم الرئيس عن الوقت الذى سيصدر فيه القرار أو البيان وأجاب الوزير دلاس بأنه إذا وافق الرئيس فإنه سيصدر هذا القرار ذو العقوبات المخففة في هذا اليوم، ومن ثم فإنه سيستدعى السفير الإسرائيلى ويحيطه علماً بأن هذه العقوبات تمثل الحد الأدني.

....

....

وتساءل الوزير ويلسون عما إذا لم يكن فى استطاعتنا الانتظار إلى أن تقوم الأمم المتحدة بالعمل فى هذا الاجتماع العام قبل أن نقوم نحن بأى شيء آخر. وأجاب الوزير دلاس بأنه كان قد انتوى إصدار القرار الذي كان يناقشه في هذا الصباح.

عند هذه النقطة تساءل الوزير همفرى عما إذا كان قرارنا لا يستطيع ببساطة أن يطلب أن تحدد الأمم المتحدة من كان المعتدى. وعلى أية حال فإنه ينبغي ألا نقدم على أى عمل آخر من أى نوع إلى أن يقوموا بمثل هذا التحديد لمن هو المعتدى. وأجاب الرئيس بأنه بالنسبة إليه يبدو هذا غباوة لأن الشعب يعرف مثلما نعرف عما يجري حالياً أن نستمر كحكومة في تقديم عونً لإسرائيل. عندئذ اقترح الوزير همفرى أن أفضل طريق لعملنا يمكن أن يكون تعليق كل معونات حكومتنا لأى جهة ذات علاقة .. إسرائيل ومصر وبريطانيا وفرنسا.

أجاب الرئيس أن ما يجب أن نفعله الآن هو أن نتفق فيما بيننا على ما ينبغى أن تفعله الولايات المتحدة فى ضوء قرارنا. ورد الوزير همفرى بوجهة النظر القائلة بأننا يجب ألا نقوم بعمل جديد إلى أن تحدد الأمم المتحدة من هو المعتدى بالفعل. وبعد أن يتم التحديد نستطيع أن نستمر فى اتخاذ العمل المناسب وأشار الدكتور فلمينج إلى أن هذا يترك لنا مسألة الموقف الذى يجب علينا اتخاذه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأجاب على هذا الوزير همفرى بأننا ينبغى أن نتخذ أى موقف نراه صواباً.

....

....

وقاد الرئيس المناقشة من زاوية تختلف قليلاً بأن قال إنه لم يتحقق قط من أن الدول العربية قد تحملت بطريقة مناسبة توصل مفتشو الأمم المتحدة لحدود بلادهم بحيث يمكن أن يتم التفتيش على نحو ثابت لايتغير. لقد كانت إسرائيل هى التى رفضت حقوق تفتيش مماثلة داخل حدودها.

أثار المحافظ "ستاسن" السؤال عما إذا كان من الجدير أن نركز على موقف الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة على اتفاق لوقف إطلاق النار. إن هدفنا الكبير فى النهاية هو أن نمنع هذه الحرب من الانتشار. لقد وقعت فعلاً مجموعة من الأخطاء ، فالسوفييت قد وقعوا فى خطأ جسيم بوضعهم السلاح فى أيدى المصريين ، واستيلاء المصريين على قناة السويس كان خطأ جسيماً. وفى المقابل، وقبل أى شيء آخر فإن قناة السويس هى بكل التأكيد خط حياة حيوى للبريطانيين.

أجاب الرئيس على المحافظ ستاسن بأن أشار إلى أن المرور عبر القناة زاد فى الحقيقة بدلاً من أن يقل منذ استولى عليها المصريون. واعترف المحافظ ستاسن أن هذا كان صحيحاً، لكنه أكد على أن البريطانيين يشعرون أنهم لا يمكنهم احتمال أن يكون خط الحياة الخاصة بهم فى يد شخص مثل ناصر وذكر الرئيس رداً على هذا الحوار المبادئ الستة التى تم الاتفاق عليها بين البريطانيين والفرنسيين والمصريين، مؤكداً بصفة خاصة على مبدأ أن القناة يجب أن تكون بمعزل عن سياسة أى دولة. وقال إنه بناءً على هذا لا يستطيع أن يتفق مع المحافظ ستاسن فلو كان الانجليز قد وافقوا على التفاوض على إيجاد تسوية كان رأى العالم كله سيكون آنذاك ضد مصر.

....

....

قال الوزير دلاس بحماس شديد أنه مضطر لأن يوضح للمحافظ ستاسن أن البريطانيين والفرنسيين قد صوتوا ضد التقدم بقرار لوقف إطلاق النار. وبالطبع فإنهم فور استقرارهم التام فى مصر سيكونون سعداء بالموافقة على

وقف إطلاق النار. وسأل المحافظ أنه حتى ولو كان الأمر كذلك، أليست هذه الطريقة من الموافقة على وقف إطلاق النار تتفق مع مصلحتنا العاجلة ؟ أجاب الوزير دلاس بالسلب وأضاف أن ما فعله البريطانيون والفرنسيون ليس صراحة إلا تنويعاً للأسلوب القديم للاستعمار من النوع الواضح غاية الوضوح. أجاب المحافظ ستاسن إنه حتى ولو كان الأمر كذلك فإنه يبدو له أن مستقبل بريطانيا العظمى وفرنسا لا يزال يمثل الاعتبارات الأكثر أهمية للولايات المتحدة. وأن كل ما ينبغى عمله هو أن نوجه كل جهودنا حالياً نحو وقف لإطلاق النار.

عند هذه النقطة الحرجة، لفت الوزير همفرى الانتباه إلى الانشقاق المتصاعد فى رأى الشعب البريطانى. وقال إنه لا يشير فقط إلى الانشقاق بين حزبى المحافظين والعمال، وإنما إلى الاختلافات فى الرأى بين المحافظين أنفسهم . وقال إنه كان مقتنعاً أن العمل البريطانى الأخير كان بالدرجة الأولى من ابتكار"إيدن" نفسه.

أجاب المحافظ "ستاسن" أنه إذا كان الرأى العام البريطانى منقسما على نفسه، فكذلك يمكن أن ينقسم الرأى العام الأمريكى على نفسه إذا نحن سرنا فى خططنا ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. من ناحية أخرى، فإن الرأى العام فى الولايات المتحدة يمكن أن يكون مهيئاً لأن يتحد تحت أسلوب من العمل نتحاشى فيه أى شيء إلا وقف إطلاق النار. والتفت المحافظ ستاسن إلى الرئيس واستمر يقول إنه يمكن ألا ينجح فى كسب تأييد الكونجرس لسياسته بعيدة المدى لو كان عمل الولايات المتحدة في تلك الأزمة الحالية سيؤدى إلى تقسيم شعبنا إذ إنه يجب أن نحافظ على بقاء شعب الولايات المتحدة الأمريكية متحداً، ولن ننجح فى تحقيق هذا إذا نحن انشققنا عن بريطانيا وفرنسا وعملنا على أساس من الفرض الذى لا يعتقد المحافظ ستاسن أنه صحيحا، وهو أن هاتين القوتين ذاهبتان إلى منحدر سحيق.

أجاب الرئيس على المحافظ ستاسن بأن قال مؤكداً إيمانه بأن هاتين القوتين ذاهبتان إلى منحدر بهذا النوع من السياسة التى ارتبطا بها حالياً بالسير فيها وتنفيذها. كيف يمكن أن يكون هناك ثمة احتمال لأن نؤيد

بريطانيا وفرنسا إذا كنا بعملنا هذا نفقد العالم العربى بأسره.

نصح الوزير ويلسرن بأنه يجب أن نتيح لأنفسنا وقتاً أطول لتحليل هذه المسألة، وكرر الوزير همفرى اقتراحه بأن نؤجل القيام بعمل إلى أن تحدد الأمم المتحدة من المعتدى. أجاب الوزير دلاس على هذا الاقتراح بأننا قريباً جداً سنجد فى الأمم المتحدة من هو المعتدى إذا نحن سمحنا للاتحاد السوفيتى أن يقدم قراره. إن هذا القرار سيعلن بالتأكيد أن بريطانيا وفرنسا هما المعتديتان، وستتم الموافقة على القرار السوفيتى بأخذ الأصوات. ونتيجة لهذا سنخسر قيادتنا لصالح الاتحاد السوفيتى.

حينئذ سأل الوزير همفري الوزير دلاس ماهو القرار المطلوب اتخاذه من قبل الأمم المتحدة حقيقة. أجاب الوزير دلاس أنه يريد قراراً يطالب أطراف الصراع تحديد الشروط التى ينهون على أساسها العداوة فيما بينهم ويتعهدون فى الوقت نفسه بالتخلى عن الأعمال العدائية. قال الوزير همفرى إذا كانت هذه هى المسألة فإن ما أراده الوزير هو فى الواقع ما كنا جميعاً نتحدث عنه.. وقف لإطلاق النار. قال الرئيس إنه هو أيضاً يفضل على وجه العموم فكرة أن يتضمن القرار الدعوة إلى وقف إطلاق النار. أشار الوزير دلاس موضحاً أنه ما لم تتقدم الولايات المتحدة بقرار يكون "معتدلاً" يتلاءم مع الوضع القائم فإن السوفييت سيقدمون بالتأكيد قراراً يستحث المطالبة بشروط متطرفة. وإذا لم نستطع نحن تأييد قرار مثل هذا سنترك مع النفايات. وتنبأ الوزير دلاس بأنه سيكون هناك ما هو أسوأ من هذا وهو أن منظمة الأمم المتحدة لن تكون قادرة مع هذا الفشل على القيام بدورها فى القضايا الكبرى بالشرق الأدنى.

عرض المحافظ ستاسن مرة أخرى اقتراحه بأن يقتصر القرار على الدعوة لوقف إطلاق النار. استفسر الوزير دلاس بحرارة من المحافظ ستاسن عن الكيفية التى يمكن أن نقوم بها بهذا العمل وحده بينما يجتاح الإسرائيليون والبريطانيون والفرنسيون الأراضى المصرية.

تساءل الرئيس عما تدور حوله هذه المجادلة حقيقة ، وقال وقد التفت نحو الوزير دلاس بأنه كان يطالب بقرار مخفف من الأمم المتحدة . وإنه لا يستطيع

أن يوافق على ما هو أكثر. هل نحتاج أن نفعل أى شيء أكثر من هذا ؟ أجاب الوزير دلاس أنه يعتقد أن أفضل شيء بالنسبة له أن يعود إلى مبنى الوزارة ويعمل فى هدوء لكتابة المسودة.

أشار الوزير همفرى إلى أننا جميعاً نبحث عن شيء ما يؤخر الأمم المتحدة قبل أن نبدأ فى فرض عقوبات على أى طرف، وأصر الوزير دلاس على أن قائمة العقوبات التى أعدها ليست أكثر من ضربة خفيفة على يد إسرائيل. ومع هذا فإن هذه الضربة الخفيفة على اليد يمكن أن تجنبنا أن نضطر إلى إجراءات أشد.

طالب المحافظ ستاسن مرة أخرى بقرار يطالب فقط بوقف إطلاق النار. أجاب الرئيس شرحاً بأنه يصعب طلب وقف إطلاق النار والاستمرار فى إرسال الإمدادات والمساعدات لإسرائيل. قال الوزير ويلسون إنه يعتقد أننا لا ينبغي أن نجعل من إسرائيل وحدها كبشا للفداء بينما نعرض الاستمرار فى إرسال الإمدادات العسكرية إلى بريطانيا العظمى. أجاب الرئيس أننا لابد أن نستمر فى معاونة بريطانيا لكى تستطيع مواجهة متطلبات الناتو (حلف شمال الأطلنطى).

(عند هذه النقطة طلب الوزير دلاس من الرئيس أن يأذن له بالانصراف فأذن له وترك حجرة الاجتماع ليتلقى مكالمة تليفونية من السفير لودج من هيئة الأمم).

وأكد الرئيس على اعتقاده بأنه لابد أن نحدد بوضوح أننا بسبيلنا إلى وقف شحن السلاح إلى كل أقاليم الشرق الأدنى بينما تكون الأمم المتحدة مشغولة بالنظر فى هذه الأزمة. حينئذ أضاف أنه لا يكاد يتخيل حتى مجرد إمكانية أن تتخلى الولايات المتحدة عن بريطانيا وفرنسا، ومن ناحية أخرى، فإنه يعتقد بأن الوزير كان على صواب فى محاولته التوصل إلى قائمة ما من العقوبات المعتدلة. ونصح الوزير ويلسون بأن نتوقف عن عمل أى شيء بينما يقوم الرئيس بـ "إلقاء نظرة" لكن الرئيس استمر فى كلامه قائلاً إنه عرف فقط أن الوزير

دلاس كان على صواب فى محاولته الحصول من الأمم المتحدة على شىء لين ومعقول. فإذا نجح فإننا نكون قد تحاشينا الوصول إلى الموقف الذي يهرب من المواجهة. وكرر الرئيس وجهة النظر هذه عندما عاد الوزير دلاس إلى حجرة الاجتماع ، ونصح بأن نوقف شحن جميع الأسلحة إلى مناطق النزاع فى الحال، وأن نقرر فيما بعد ما ينبغى عمله بخصوص (خطط المعونة المقدمة بدعم من منظمة التعاون الدولى) وإذا انتهت الأمم المتحدة إلى قرار يدمغ إسرائيل بالعدوان فإنه ينبغى أن تتوقفً خطط المساعدات المقدمة بدعم من منظمة التعاون الدولى .(I. C. A).

....

....

....

والتفت الرئيس إلى وزير الدولة واقترح عليه أن الشيء الذى يجب عليه عمله هو أن يذهب ليرى إن كان يستطيع كتابة مسودة على نحو يجعلها تشتمل على أخف الأشياء التى نستطيع أن نقوم بها فى محاولة لإيقاف تقديم قرار جائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

November 1, 1956

MEMORANDUM

SUBJECT: Discussion at the 302nd Meeting of the National Security Council, Thursday, November 1, 1956

Present at the 302nd Council meeting were the President of the United States, presiding; the Secretary of State; the Secretary of Defense; and the Director, Office of Defense Mobilization. Also present were the Secretary of the Treasury; the Attorney General; the Special Assistant to the President for Disarmament; the Director, Bureau of the Budget; the Special Assistant to the President for Atomic Energy; the Director, International Cooperation Administration; the Under Secretary of State; the Director, U. S. Information Agency; Assistant Secretary of State Bowie; the Deputy Secretary of Defense; the Secretary of the Army; the Secretary of the Navy; the Secretary of the Air Force; the Chairman, Joint Chiefs of Staff; the Acting Chief of Staff, U. S. Army; the Chief of Naval Operations; the Chief of Staff, U. S. Air Force; the Commandant, U. S. Marine Corps; the Director of Central Intelligence; The Assistant to the President; the Deputy Assistant to the President; Special Assistants to the President Jackson and Randall; the White House Staff Secretary; the Executive Secretary, NSC; and the Deputy Executive Secretary, NSC.

There follows a summary of the discussion at the meeting and the main points taken.

Upon entering the Cabinet Room from his office, the President informed the members of the Council that, except in so far as it was the subject of the DCI's intelligence briefing, he did not wish the Council to take up the situation in the Soviet satellites. Instead, he wished to concentrate on the Middle East.

* * * * * *

1. SIGNIFICANT WORLD DEVELOPMENTS AFFECTING U. S. SECURITY

The Director of Central Intelligence said that he had a few remarks to make on the situation in Hungary. In a sense, what had occurred there was a miracle. Events had belied all our past views that a popular revolt in the face of modern weapons was an utter impossibility. Nevertheless, the impossible had happened, and because of the

DECLASSIFIED
E.O. 12356, SEC. 3.4 (b)
NLE 80-159 #5
DATE 11/14/86

PORTIONS EXEMPTED
E.O. 12356, SEC. 1.3 a(4)(5)
NSC letter 8/20/86
DATE 11/14/86

TOP SECRET

power of public opinion, armed force could not effectively be used. Approximately 80% of the Hungarian Army had defected to the rebels and provided the rebels with arms. Soviet troops themselves had had no stomach for shooting down Hungarians, except in Budapest.

Mr. Dulles then commented that the Soviet statement of October 30, on Soviet relations with the satellite states, was one of the most important statements to come out of the USSR in the last decade. After summarizing the contents of this statement, Mr. Dulles [redacted]

In Poland as well as in Hungary, Mr. Dulles described the economic problem as acute.

With respect to the hostilities in the Middle East, Mr. Dulles stated that approval for the attacks on Egypt by the British and the French had so far come only from Australia and New Zealand. It was probable, moreover, that there was a wide split of opinion in Australia between Mr. Menzies and Mr. Casey.

Mr. Dulles indicated that he would not, as planned, cover military developments in the Near East, inasmuch as these would be covered by Admiral Radford. The President interrupted to say that he did not wish to go into the military situation at the present time. Instead, he wished to concentrate on the policy problem. Accordingly, Mr. Dulles concluded his briefing by stating that from reports received to date, the Israelis appeared to have gained a substantial victory over the Egyptians.

The National Security Council:

> Noted an oral briefing by the Director of Central Intelligence on the subject, with specific reference to the recent developments regarding Hungary and Poland, and the situation in the Near East.

2. U. S. POLICY WITH RESPECT TO THE HOSTILITIES IN THE NEAR EAST (NSC 5428, as amended by NSC Action No. 1482)

The President announced that he would start the discussion of this subject by asking the Secretary of State to bring the National Security Council up to date on diplomatic developments as the Secretary saw them.

Secretary Dulles observed that, following the meeting of the UN Security Council in New York some two weeks ago, it had been expected that negotiations among the British, French and Egyptians would be renewed in Geneva beginning October 29. This expectation had been based on an unofficial understanding reached at that meeting. Indeed, Selwyn Lloyd and Pineau had come very close to agreement with Egyptian Foreign Minister Fawzi on an acceptable settlement of the Suez problem. In fact, according to Selwyn Lloyd, an actual agreement on such a settlement would have been reached at that time had it not been for the stubborness of Pineau, who dragged his feet in the early meetings of these three men.

In any event, after Selwyn Lloyd and Pineau returned home, they found sentiments in favor of resorting to force very strong in their governments We had known all along that the French had been pushing strongly for a forceful solution of the Suez crisis. There had been no doubt of their attitude from the beginning. There were likewise elements in the British Government who wished to invoke force. These elements thought it best not to have Secretary Dulles around as they moved toward their objective. Accordingly, there was a blackout of communications between Washington on the one hand and London and Paris on the other, after Secretary Dulles' return to Washington. Secretary Dulles said he gradually became very concerned about this news blackout, and sent a cable to our Ambassadors in London and Paris last week expressing his concern. Subsequently, our Ambassadors had conversations in London and in Paris which were superficially reassuring. On the other hand, our fears became aggravated when it became clear that the French were working very close with the Israelis, as was shown, for example, in the heavy diplomatic traffic between Paris and Israel. This was followed by the Israeli mobilization and then by the Israeli strike.

Secretary Dulles indicated that we had thought that the Israeli attack might go against Jordan, since the Israelis are anxious to secure the territory up to the west bank of the Jordan River. Apparently, however, the British persuaded the Israelis not to strike at Jordan because to do so would involve the British in the invocation of the Anglo-Jordanian treaty. The result of British persuasion was, accordingly, an agreement that the Israelis would strike south at Egypt. This was a move which the British and French could use as a pretext to intervene to protect the Suez Canal.

When the Israelis commenced their attack, we promptly called in the British and French Ambassadors to see what their governments were going to do under the terms of the Tripartite Declaration of 1950. The British and French were evasive in their response. We said that we would honor our commitments under the Tripartite Declaration.

Coincidentally with the Israeli strike came the so-called ultimatum by Britain and France to Israel and Egypt. Evidently, said Secretary Dulles, this was not much of an ultimatum as far as Israel was concerned. They were only asked to keep ten miles back from the Canal itself. According to the terms of the ultimatum, even if the Canal were freed from the risk involved in the fighting, the British and French proposed to occupy the Canal Zone. All this Secretary Dulles described as a series of concerted moves among the British, French and Israelis, the French actually conducting the concerted planning and the British acquiescing. Moreover, the French had for some time been supplying the Israelis with far more military equipment than we knew anything about. They were thus violating an agreement among the three powers that each was to let the others know the extent of the assistance they were giving to Israel.

The whole matter is now before the United Nations in terms of a resolution introduced by the United States prior to the Anglo-French ultimatum. Among other things, this resolution called for the withdrawal of Israeli forces behind the armistice line, with no support to be given to Israel by the other nations, etc., etc.. We have thought that the terms of this resolution continued to be appropriate even after the Anglo-French ultimatum had been served. The resolution, of course, was defeated by the British and French vetoes. The vote was seven to four, with two abstentions--Australia and Belgium. These abstentions were significant.

Under the Uniting for Peace Resolution, continued Secretary Dulles, a meeting of the General Assembly can be called in 24 hours if the UN Security Council is inhibited from action because of a veto. Such a meeting of the General Assembly has been called for five o'clock this afternoon in New York. We must be concerned with the U. S. position. Broadly speaking, this position, for at least the last three months, has been the position of avoiding resort to a solution by force. This has been a policy which has evoked greater international support for the United States than we have secured at any time in our history. Indeed, the whole world is looking to the United States for firm leadership in this critical situation.

Yesterday, at the meeting of the NATO Council, the United States duly made its report on the implication of these recent events so far as we were concerned. On this occasion the British and the French said nothing. As far as can be ascertained from developments at this NATO Council meeting, the British have probably secured the ~~support of the Netherlands~~ for their action against Egypt. Apparently all the other members of the NATO Council are opposed to the Anglo-French action, though Portugal may yet line up on the British and French side thanks to its colonial preoccupations in India. They have not yet done so, and all of the other members expressed themselves

as opposed to the use of force to reach a settlement. Moreover, the verdict of the rest of the world is altogether unanimous in the same sense. At this point, Mr. Allen Dulles interrupted to note the exception in the case of Australia and of New Zealand. Secretary Dulles replied that these were in a sense exceptions, but there was much unhappiness in Australia; and as for New Zealand, it was virtually a colony and almost invariably followed the lead of the United Kingdom.

Here Secretary Dulles paused to state that we were now squarely facing the problem of what the United States should do. He said that he had prepared yesterday and had with him at present a statement of what we proposed to do (presumably in carrying out our obligations under the Tripartite Declaration). This statement proposed certain mild sanctions against Israel--namely, suspending some of our military and economic assistance programs. The sanctions would not touch such vital matters as the freezing of Israeli balances in the United States or suspending remittances from the United States to Israel. Pointing out that we still have a freeze on Egyptian balances in the United States, Secretary Dulles added that we must presently decide whether to keep these Egyptian balances frozen in the circumstances now existing.

Besides our action in implementation of the Tripartite Declaration, we also faced the question of what our position is to be in the United Nations. The great question is, do we reassert our leadership in the struggle against the use of force in this situation, admitting grave provocations on both sides? Certainly we must try to find ways and means to shorten the duration and limit the scope of the hostilities.

Secretary Dulles warned with emphasis that if we were not now prepared to assert our leadership in this cause, leadership would certainly be seized by the Soviet Union. But asserting our leadership would involve us in some very basic problems. For many years now the United States has been walking a tightrope between the effort to maintain our old and valued relations with our British and French allies on the one hand, and on the other trying to assure ourselves of the friendship and understanding of the newly independent countries who have escaped from colonialism. It seemed to Secretary Dulles that in view of the overwhelming Asian and African pressure upon us, we could not walk this tightrope much longer. Unless we now assert and maintain this leadership, all of these newly independent countries will turn from us to the USSR. We will be looked upon as forever tied to British and French colonialist policies. In short, the United States would survive or go down on the basis of the fate of colonialism if the United States supports the French and the British on the colonial issue. Win or lose, we will share the fate of Britain and France

TOP SECRET

On this point, Secretary Dulles expressed his view that the British and French would not win. Indeed, recent events are close to marking the death knell for Great Britain and France. These countries have acted deliberately contrary to the clearest advice we could possibly give them. They have acted contrary both to principle and to what was expedient from the point of view of their own interests. Of course, we should not let ourselves be swayed by resentment at the treatment the British and French have given us, or do anything except what we decide is the right thing to do.

Summing up, Secretary Dulles stated that basically we had almost reached the point of deciding today whether we think the future lies with a policy of reasserting by force colonial control over the less developed nations, or whether we will oppose such a course of action by every appropriate means. Great Britain and France are, of course, our oldest and most trusted allies. If we became engaged in a war, these are the allies we would most surely depend upon for assistance. It is nothing less than tragic that at this very time, when we are on the point of winning an immense and long-hoped-for victory over Soviet colonialism in Eastern Europe, we should be forced to choose between following in the footsteps of Anglo-French colonialism in Asia and Africa, or splitting our course away from their course. Yet this decision must be made in a mere matter of hours--before five o'clock this afternoon.

The President broke the tension which followed Secretary Dulles' statement by saying that if anybody wanted to know how "political" this issue had become, this was shown by the telegram which the President had received last night from Governor Stevenson. It was sent from La Guardia Field at 7:25 p.m.. Stevenson was writing the message even while the President was talking, and he released the text of the message before he sent it to the President.

The President then said he wished to ask one question. Is the United States under the necessity of introducing the resolution in the UN General Assembly today, or could the Secretary General, for example, introduce a resolution? Secretary Dulles replied that resolutions would either be introduced by the United States or by the Soviet Union. Indeed, any nation could introduce a resolution, and perhaps India would do so. Secretary Dulles added that he had had a long message from Prime Minister Nehru. He hadn't had a chance to read it as yet, but it was said to be cast in very general terms.

The President said that at any rate he thought it would be a complete mistake for this country to continue with any kind of aid to Israel, which was an aggressor. The President then interrupted himself and said that, on the other hand, Israel had not yet been branded as an aggressor, had it? Secretary Dulles answered that Israel had not yet been branded an aggressor by the UN. Nevertheless, at the very minimum we must do to the Israelis what the UN

TOP SECRET

resolution called for. In illustration of this, Secretary Dulles read from the written statement to which he had referred earlier in the course of the meeting. This statement, as read, gave details as to what governmental aid by the United States to Israel would be suspended, including even such matters as shipments already in the pipeline, and the like. In concluding his reading of the statement, Secretary Dulles described these sanctions as very mild.

The President inquired whether it would not be wise to state plainly that the United States was party to a tripartite agreement made in good faith with two other nations. These other two nations have reneged on their commitment and deserted us. Accordingly this statement must contain a review of exactly what we are going to do. The President then commented that since we had already made it clear that we would not involve ourselves in this war, what the Secretary of State proposed to say was generally correct, though the sanctions outlined in the statement seemed a little mild. The President inquired about the timing of the issuance of this statement. Secretary Dulles replied that if the President approved, he would issue this statement of mild sanctions today. He would then summon the Israeli Ambassador and inform him that these sanctions represented the minimum. [redacted]

Secretary Wilson inquired whether we could not wait for the United Nations to take action in this General Assembly before we undertook to do anything else. Secretary Dulles replied that it had been his intention to issue the statement he was discussing this morning.

At this point, Secretary Humphrey inquired whether our resolution could not simply demand that the United Nations determine who was the aggressor. Meanwhile we would withhold any further action of any kind until they made such a determination of the aggressor. The President replied that it seemed to him foolish for people who know as much as we do about what is going on, to continue to give, as a government, assistance to Israel. Secretary Humphrey then suggested that our best course of action might be to suspend all our government assistance to everyone concerned--Israel, Egypt, Britain and France.

The President replied that what we must now do is to agree among ourselves what the United States should do in the light of our statement. Secretary Humphrey countered with the view that until the United Nations actually identifies the aggressor, we should take no

TOP SECRET

further action. After the identification is made, we could proceed to take appropriate action. Dr. Flemming pointed out that this still leaves us the question of the position we should take before the United Nations General Assembly. To this, Secretary Humphrey replied that we should take whatever position we think is right. [redacted]

The President led the discussion on a slightly different angle by stating that he had never realized that the Arab states had consistently afforded the UN inspectors access to their boundaries so that inspections could be consistently made. It was the Israelis who had refused similar inspection rights on their side of the boundaries.

Governor Stassen raised the question as to the merits of focussing the U. S. position in the United Nations on a simple cease-fire agreement. After all, our great objective is to prevent this war from spreading. A number of mistakes had already been made. The Soviets had made a grave error in putting arms in the hands of the Egyptians. Egyptian seizure of the Suez Canal was a grave error, in turn, and after all the Suez Canal is an absolutely vital lifeline for the British.

The President answered Governor Stassen by pointing out that, in fact, transit through the Canal has increased rather than decreased since the Egyptians took over. Governor Stassen admitted that this was true, but emphasized that the British feel that they cannot possibly have an individual like Nasser holding their lifeline in his hands. In response to this argument, the President cited the six principles agreed on among the British, French and Egyptians, emphasizing in particular the principle that the Canal must be insulated from the politics of any nation. He accordingly could not agree, he said, with Governor Stassen. If the British would agree to negotiate a settlement, then the opinion of the whole world would be against Egypt.

[redacted]

With great warmth, Secretary Dulles said he was compelled to point out to Governor St_ssen that it was the British and French who had just vetoed the proposal for a cease-fire. Of course, once they were thoroughly lodged in Egypt, they would be agreeable to accepting a cease-fire. Governor Stassen asked that even so, wasn't this kind of an acceptance of a cease-fire to our immediate advantage? Secretary Dulles replied with an emphatic negative, and added that what the British and French had done was nothing but the straight old-fashioned variety of colonialism of the most obvious sort. Even so, replied Governor Stassen, it seemed to him that the future of Great Britain and of France was still the most important consideration for the United States, and that all our efforts should now be directed toward a cease-fire

At this juncture in the discussion, Secretary Humphrey called attention to the developing fissures in British public opinion. He said he referred not only to the split between the Conservative and the Labour Parties, but to differences of opinion among the Conservatives themselves. He was convinced, he said, that recent British action was primarily Eden's own creation.

Governor Stassen replied that if British public opinion was divided, so would American public opinion be divided if we go on with our plan against Britain, France and Israel. On the other hand, U. S. public opinion could readily be united under a course of action in which we avoided anything except the cease-fire. Governor Stassen turned to the President and went on to say that he might not succeed in gaining Congressional support for his long-term policies if U. S. action in the current crisis divided our people. We must keep the U. S. people united, and we would certainly not succeed in doing this if we split away from Britain and France and acted on the assumption, which Governor Stassen did not believe correct, that these two powers were going downhill.

The President responded to Governor Stassen by stating his emphatic belief that these powers were going downhill with the kind of policy that they were engaged at the moment in carrying out. How could we possibly support Britain and France if in doing so we lose the whole Arab world?

Secretary Wilson counseled that we must take a longer time to analyze this problem, and Secretary Humphrey repeated his suggestion that we defer action until the UN defines the aggressor. To these suggestions, Secretary Dulles responded that we would very soon find in the UN who is the aggressor if we permitted the Soviet Union to introduce its resolution. This resolution would certainly declare that Britain and France were the aggressors, and the Soviet resolution would win by acclamation. As a result, we lose our leadership to the Soviet Union.

TOP SECRET

Secretary Humphrey then asked Secretary Dulles what kind of U. S resolution he really wanted. Secretary Dulles answered that he wanted a resolution which would call on the parties in the conflict to state the terms on which they would end hostilities and meantime pledge themselves to call off the hostilities. Secretary Humphrey said that if this was the case, what the Secretary wanted was in effect what we had all been talking about--a cease-fire. The President said that he likewise favored in general the idea of including the call for a cease-fire in the resolution. Secretary Dulles pointed out that unless the United States were to propose a resolution which was "moderate" in character, the Soviets would propose a resolution couched in very extreme terms. If we could not support such a Soviet resolution, we would be left in the backwash. Worse than that, Secretary Dulles predicted that the United Nations Organization would be unable to survive a failure to act on the great issues in the Near East.

Governor Stassen again put forward his suggestion that the resolution confine itself to calling for a cease-fire. With warmth, Secretary Dulles inquired of Governor Stassen how we could possibly do only this when the Israelis, the British, and the French were overrunning Egyptian territory.

The President inquired what the argument was really all about. Turning to Secretary Dulles, he said that the Secretary was asking for a mild U. S. resolution in the United Nations. The President said he couldn't agree more. Do we need to do anything beyond this? Secretary Dulles replied that he thought the best thing was for him to go back to the State Department and work in quiet on a draft.

Secretary Humphrey pointed out that we were all seeking some kind of delaying action in the United Nations before we proceeded to impose sanctions on anyone. Secretary Dulles insisted that his own list of sanctions constituted nothing more than a slap on the wrist to Israel. Nevertheless, this mild slap on the wrist might well avoid the necessity for more severe measures.

Governor Stassen again called for a resolution which sought only a cease-fire. The President, however, explained that we could scarcely call for a cease-fire and continue to send supplies and assistance to Israel. Secretary Wilson believed that we shouldn't make a goat out of Israel alone. Were we proposing to continue to send military supplies to Great Britain? The President replied that we would so continue to assist Britain in order that she might meet her NATO requirements.

TOP SECRET

(At this point, Secretary Dulles asked and was given the President's permission to leave the Cabinet Room to take a telephone call from Ambassador Lodge at the United Nations.)

The President stated his firm belief that we should state clearly that we are going to suspend arms shipments to the whole Near Eastern region while the UN is considering this crisis. He then added that he could scarcely even imagine that the United States could abandon Britain and France. On the other hand, he believed that Secretary Dulles was correct in trying to devise some list of moderate sanctions. Secretary Wilson counseled that we stop everything while the President "took a look", but the President went on to say that he just knew that Secretary Dulles was right in trying to get from the United Nations something that was soft and reasonable. If he succeeded, we would avoid getting into a "runaway" situation. The President repeated this view when Secretary Dulles returned to the Cabinet Room. He counseled that we stop all arms shipments to the hostile areas at once, and that we decide later what we should do about "Hollister's stuff" (assistance programs under the aegis of the International Cooperation Administration). If the UN ended by branding Israel an aggressor, then assistance programs under the ICA would be stopped too. [redacted]

Turning to the Secretary of State, the President suggested that the thing for him to do was to go now and see what he could draft up in the way of the mildest things we could do in an effort to block the introduction of a really mean and arbitrary resolution in the UN

TOP SE

General Assembly. /Secretary Dulles agreed, pointing out, however, that Ambassador Lodge had just informed him that if we did not come back to the UN with a resolution much along the lines of our earlier resolution, the Soviets would certainly introduce a very much more extreme resolution. Such an action on the part of the Soviets would plainly force the United States into one camp or the other. We would not be able to walk the tightrope after five o'clock this afternoon.

Secretary Humphrey asked whether we were not all clear in our minds that we cannot be on the side of the British and the French on this issue. The President said that at any rate we certainly couldn't be on their side unless he turned around completely from what he said in his statement last night (the 15-minute telecast from the White House). [redacted]

Coming back to the General Assembly meeting, said Dr. Flemming, are we in a position to get our resolution before the General Assembly earlier than the Soviets can get theirs? Secretary Dulles replied that we can do so if we move fast enough. He said he wanted to be quite clear: It is important that we suspend our economic assistance program to Israel at this time, though the fact of this suspension need not be made public. Both Secretary Humphrey and the Attorney General disagreed with the latter proposal, and expressed a preference for stopping arms shipments to the whole Near Eastern area. They believed that our action should cover the whole area and not be confined to a single country such as Israel.

Secretary Dulles, in response, pointed out that we had only yesterday been arguing in the UN Security Council in favor of suspending economic and financial assistance to the Israelis. Could we now abruptly change? [redacted]

The President added the further point that we would find plenty of Americans who think the Arabs are every bit as much aggressors as anyone else. In response to the President's point, Secretary Dulles stated that General Burns had been trying desperately to induce the Israelis to agree to inspection and patrol by members of the Armistice Commission. The Israelis had frustrated all his efforts. Governor Stassen admitted the truth of this statement, but pointed out that we could not fail to consider the state of mind of the Israelis in the face of so many provocations and fears. Secretary Dulles answered that one thing at least was clear: We do not approve of murder. We have simply got to refrain from resort to force in settling international

TOP SECRET

disputes. Turning to Governor Stassen, he cited one of the Governor's own speeches, in which Governor Stassen had made this very point; and he again warned that if we stand idly by in this great crisis the whole United Nations would go down the drain.

The President expressed agreement with Secretary Dulles' position, while Governor Stassen once again called for a cease-fire only. In some irritation, Secretary Dulles inquired whether Governor Stassen meant a cease-fire that would leave the aggressor in possession of his gains. Governor Stassen replied that, under the circumstances, the answer was yes, for which there seemed to be some support among other members of the National Security Council. Secretary Humphrey, in turn, called again for stopping all arms shipments to the whole Near Eastern area, without singling out the Israelis for special treatment.

Mr. Hollister raised the question of what supplies should be sent and what supplies should be held up for Arab states other than Egypt, while Governor Stassen outlined again his view of how we could best proceed in the UN General Assembly. He argued first for a resolution insisting on a cease-fire. This might be followed by a second resolution calling on Israel to bring back its forces within the armistice lines. This might be followed by a resolution looking to a settlement.

The President inquired whether we should not, as a precautionary measure, state that we are stopping all military, strategic, and governmental shipments from the United States to all nations involved in this mess at this time. In any event, he added, the Secretary of State must now be allowed to go off and put something down on paper. He could then come back and get together with the President and with other key members of the National Security Council.

After the Secretary of State had left the Cabinet Room, the President turned to the other members of the Council and said that of course no one in the whole world really expected us to break off our long alliance with Great Britain and France. We must not permit ourselves to be blinded by the thought that anything we are going to do will result in our fighting with Great Britain and France. Such a course of action is simply unthinkable, and no one can possibly believe that we will do it.

TOP SECRET

The President then ended this phase of the discussion by calling on Admiral Radford to give the Council his report on the military situation in the area of hostilities.

Admiral Radford read his report, which gave a detailed appreciation of the military situation. (A copy of the substance of Admiral Radford's report is filed in the minutes of the meeting.) When he had finished, Admiral Radford stated that the U. S. forces in the area had largely completed their first responsibility of effecting the evacuation of U. S. citizens from the area of hostilities. He pointed out that the Joint Chiefs of Staff were currently much concerned over the possibility of uprisings against Europeans in the several Arab states.

Dr. Flemming asked about the reports as to the likelihood of sabotage of the oil pipelines. Deputy Secretary of Defense Robertson inquired whether evacuation had been completed in Cairo. Admiral Radford replied that the evacuation of Americans from that city was not yet complete.

[redacted]

Secretary Wilson expressed a doubt as to the wisdom of keeping the Sixth Fleet in the area of hostilities once it had completed its task of assisting in the evacuation of Americans from the danger area. He said that the Defense Department needed guidance on this matter.

The President brought the meeting to a close by stating that we must go now and see what we can do about this business. His idea was to do what was decent and right, but still not condemn more furiously than we had to. Secretary Dulles was dead right in his view that if we did not do something to indicate some vigor in the way of asserting our leadership, the Soviets would take over the leadership from us. He had told Anthony Eden a week ago that if the British did what they are now doing and the Russians got into the Middle East, the fat would really be in the fire.

The National Security Council:

TOP SECRET

a. Noted and discussed an oral report by the Secretary of State on the subject, particularly as regards appropriate U. S. action under the Tripartite Declaration of May 1950; and the U. S. position in the meeting of the United Nations General Assembly scheduled later this date.

b. Noted the President's directive that the Secretary of State draft appropriate action papers in the light of the discussion at this meeting, for subsequent consideration by the President.

c. Noted and discussed an oral briefing by the Chairman, Joint Chiefs of Staff, on the military situation in the Near East.

NOTE: The action in b above, as approved by the President, subsequently transmitted to the Secretary of State for implementation.

3. U. S. POLICY TOWARD DEVELOPMENTS IN POLAND AND HUNGARY (NSC Action No. 1623; SNIE 12-2-56; NSC 5616)

The National Security Council:

Deferred action on NSC 5616 until a subsequent meeting.

S. Everett Gleason

S. Everett Gleason

عروض الكتب

المؤلف : أكمل الدين إحسان أوغلى . ترجمة : صالح سعداوى

الكتاب : الأتراك فى مصر وتراثهم الثقافى

دار النشر : مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ٢٠٠٦.

رغم ضخامة الكتاب خاصة وأنه " دراسة تحليلية وثبت ببليوغرافى لإرث الأتراك المطبوع منذ عهد محمد علي " ورغم قيمة بعض ما أورده من معلومات وما أثاره من قضايا .. فإن هناك قضيتين جوهريتين حاول المؤلف التأكيد عليهما : الأولى أن النهضة فى مصر منذ عهد محمد علي لم تكن مصرية ولا أوربية فقط ، بل وتركية . ومن ثم فالثانية : محاولة لم شتات التأثيرات التركية وأحياناً " السعى للكشف عن التأثيرات المتبادلة فى المجال الثقافى " بين المجتمعين المصرى والتركى . وفى هذا الإطار ، وما بين أهمية الطرح "الكيفى" وبساطته وضخامة الطرح "الكمى" وتعقيداته ، ومع تناول عشرات الأمور ذات الصلة.. جاءت قضايا الكتاب الذى لا يُخفى مؤلفه أن اهتمامه بموضوعه إنما جاء من زوايا علمية وشخصية ، حتى اعتبره " هدف حياه ونتاج مصير "و" وفاءً لدين وأمانة للتاريخ " ونتاج عمل امتد منذ عام ١٩٦٢ وحتى ٢٠٠٥(*) .

لقد راهن أوغلى منذ البداية على أن السيطرة الطويلة للأتراك فى مصر جعل للثقافة التركية رصيدها وآثارها ، وهو رصيد أصبح أكثر وجوداً وتأثيراً وتشعباً إبان حكم محمد علي وأسرته ، وبشكل فاق ما كانت عليه سابقاً ، فى اللغة والتعليم والثقافة والحياة العسكرية وغيرها . وبقدر ما تم إهمال هذه الحقيقة لفترات طويلة .. تأتى الدراسة – فى رأى صاحبها – لتوضيحها

(*) مؤلف الكتاب هو الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى ـ الذى يشغل حاليا منصب أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامى ـ صاحب العلاقة المتميزة بمصر، سواء لنشأته الأولى بها وتربيته وتعليمه وعمله فيها لفترة طويلة، أو لأنه وهو التركى الأصول والمنتهى، دائم الحرص على الاهتمام بتاريخ مصر فى العصر العثمانى من خلال دراساته الخاصة، وعمله السابق كمدير لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون العثمانية ، حتى خصص لذلك «سلسلة التاريخ والثقافة التركية فى مصر»، والذى جاء هذا الكتاب باعتبارها الإصدار الرابع له.

وتأكيدها . وقد عرض لمنهجه على أنه " لا يقوم على اختيار وأفضلية لأحد أحكام القيمة .. ولكنه يستهدف تاريخ الشعبين ، لاسيما تلك " العلاقة الخاصة " التركية المصرية التى تشكل عصب الدراسة وتناولها بشكل يرتكز على " الحقائق التاريخية " وبعده " يمكننا أن نستخرج منها أحكام القيمة ". والسؤال : إلى أى مدى نجح فى ذلك ؟.

اعتبر المؤلف أن تولى محمد علي وأسرته حكم مصر أدى لتحول تلك العائلة إلى عنصر أساسى فى نفوذ تأثيرات مختلفة للثقافة التركية إلى المجتمع المصرى وفى تشكيل ثقافته الحديثة . اتسع التأثير مع إقامة الجهاز الإدارى المركزى وتشكيل الجيش ، ونفذ إلى نقاط لم يبلغها التأثير العثمانى فى عصره التقليدى. أما البيئة الأرستقراطية التى كان مركزها الوالى أو الخديوى وسراى الحكم والثقافة التى تشكلت حولها وفعلت فعلها وصداها فى الطبقة البرجوازية، فاستطاعت بمرور الوقت أن تؤثر فى طلبة المدارس الحديثة المحليين القادمين من مختلف الطبقات.. فكان رجال الدولة المدنيون والعسكريون وكذلك المثقفون " هم الذين شكلوا الوجه المصرى أو النسخة المصرية من تلك الثقافة العثمانية ". وعنده أن فهم شخصية محمد علي والتجديدات التى حققها أو أراد تحقيقها يحتاج النظر للأمور من منظور أوسع ، أى فى إطارها العثمانى " وعلينا ونحن نفعل ذلك أن نقبل أيضاً أن الحكم العثمانى الذى امتد لثلاثة قرون ترك أثراً هاماً على النظم القانونية والثقافية والاقتصادية فى مصر . وانطلاقاً من هذا النظام التقليدى شرع الباشا فى عمله على هدى من حركة التجديد العثمانية التى كان يجرى تنفيذها آنذاك فى استانبول واستطاع بأسلوبه العملى أن يخلق فى مصر طرازاً خاصاً به فى التجديد . وهذا الطراز ، رغم كونه عثمانياً فى الأساس ، اختلط فى كثير من الأمور – ومنها الجيش – بعناصر فرنسية حتى وإن كان بنسب متباينة ، ثم أخذ شكله معززاً بعناصر مختلفة بقدر الحاجة . ومرحلة التشكل هذه تحققت كلما حصلت الحاجة دون أن يكون هناك اتفاقاً على شئ مُسبقاً . والنزعة التجديدية – رغم أنها مُستلهمة فى الأساس

من حملات التحديث التى جرت فى استانبول- إلا أنها خلقت لنفسها فى النهاية طابعاً ذا مذاق خاص . والتركيب الجديد الذى كشف عن نفسه فى المجال الثقافى كشف أيضاً عن النموذج العثمانى- المصرى إلى جانب النموذج التركى. وفى هذا الإطار أكد أوغلى على أن حركة التحديث المتشعبة التى بدأها محمد علي إنما تتضمن النموذج العثمانى فى الأساس، حيث يمكننا أن نشهد آثار مصدر الإلهام هذا وتأثيراته فى العديد من المجالات وفى مقدمتها تشكيل الجيش ، القوة الدافعة للتحديث فى المجالات الأخرى ، ثم فى إقامة المؤسسات التعليمية والمطبعة . ورغم أن ما حدث فى استانبول قبل ذلك كان مثالاً فى مصر يُحتذى به فى التجديدات التى تحققت ، فإن القاهرة فاقت استانبول أحياناً ، وتقدمت عليها بعد فترة قصيرة . وهذه التأثيرات التى شملت طرز الحياة الاجتماعية فى الملبس والمأكل والموسيقى والغناء وأساليب التسلية والترويح وغيرها شملت الأرستقراطية والبورجوازية الجديدة وأوساط الأعيان القدامى وذلك مع نمو حجم الجهاز الإدارى المدنى والعسكرى الذى تشكل حول الباشا وعائلته المتنامية. وهذا التأثير الثقافى الذى نفذ إلى ساحات تأثير واسعة إنما يرتكز فى الأساس على مرجعية أعلى تشكلت من احتذاء الثقافة العثمانية الاستانبولية حتى عرفت بصفة استانبولى والتصقت بها. وأبرز مظاهر التأثير كانت تبدو واضحة داخل المجتمع المصرى حتى الحرب العالمية الثانية ، ولاسيما بين سكان المدن الكبرى . وعلى كل عاد المؤلف كثيراً للتأكيد على تلك الأمور التى اعتبرها "حقيقة" حتى أنه جعل الثقافة التى تشكلت فى مصر هى "نسخة مصرية " من الثقافة العثمانية التركية !!.

جاءت موضوعات الدراسة لتوضيح القضايا السابقة وتفصلها فى نوع من التكرار للتأكيد على الأفكار وترسيخها . وهكذا كتب عن " الأتراك فى مصر وثقافتهم منذ القرن التاسع عشر " فتناول تعدادهم ووضعهم داخل المجتمع المصرى موضحاً أسباب مجيئهم ، لكن الأهم ما قاله من أن " كلمة تركى فى مصر لا تعنى العرق وإنما فى الأغلب التكوين الثقافى وتعريفاً عاماً للشخص" .

أما أعدادهم فلم يعط فيها جديداً وتابع ماذكرته كتابات سابقة فى أنهم تراوحوا مابين١٠-٢٠ ألفاً. ومع أنهم شكلوا نسبة ضئيلة من السكان ، فإنهم احتلوا أرفع المناصب فى الحياة العسكرية والمدنية وأخذوا مكان الصدارة وسط الفئات الاجتماعية الفعالة ولاسيما فى المدن الكبرى . وعنده أن استخدام الباشا لهم فى الوظائف العالية منذ البداية جاء " لتمسكه بالتقاليد العسكرية العثمانية التى تربى عليها ". وبعد حصولهم على الوظائف المهمة ومساحات واسعة من الأراضى .. تعلموا العربية وبدأوا يستخدمونها فى حياتهم اليومية وتصاهروا مع المصريين وأقاموا القصور والدور فى القاهرة والاسكندرية بدلاً من استانبول وأزمير . وبمرور الوقت وزيادة الخبرة التى اكتسبها الإداريون والفنيون المصريون ممن تخرجوا فى المدارس الحديثة أو جرى إيفادهم إلى أوروبا للدراسة ثم ترقيتهم فى الرتب .. زادت مواقعهم فى الإدارة وأخذوا يضطلعون بالوظائف التى كان يضطلع بها الترك .

وعنده أن الأتراك فى مصر لم يدخلوا فى عداد الأقليات أبداً لأنهم لم يروا فى أنفسهم شيئاً منفصلاً عن المجتمع ولم تكن لهم أوضاع الأقليات غير المسلمة . كما أنهم لم يدخلوا بشكل جاد فى تنظيمات تكافلية داخلية ، دينية واجتماعية وثقافية خاصة بهم ، باستثناء بعض الجمعيات الخيرية والأندية ذات الطبيعة الخدمية البسيطة والتى جاءت فى إطار التطورات المصرية نفسها مثل " الجمعية الخيرية الإسلامبولية " و" النادى الخديوى" و" نادى الأعيان" و" نادى أرطغرل العثمانى" و" نادى الحرية العثمانى" و" الاتحاد التعاونى لأتراك مصر " . وكما لم يكن لديهم مفاهيم عن خصوصية ، لم يكن لهم فى الأساس مرجع أيضاً يتولى تنظيمهم وتشكيلهم إزاء المجتمع . وعندنا أن الجمعيات والأندية التى ذكرها لم تكن بالقليلة بالقياس إلى عدد الأتراك ، والأهم هو حيثيات تكوينها وطبيعته. أما الأتراك من أصحاب الأراضى الواسعة والنفوذ السياسى الكبير فكتب عنهم " هذه الطبقة التى يرجع عدد من أفرادها إلى أتراك مصر اتخذت لنفسها مساراً مختلفاً عن أولئك المنتمين إلى المسار الأول. والإحساس الطبقى المترفع الذى اشتهر عن بعض أفراد هذه الطبقة لا يمكن إرجاعه إلى الثقافة

الأرستقراطية التركية لأن الأتراك لم يكن فى عرفهم أو فى نظامهم الاجتماعى مثل هذا النوع من الطبقية المبنية على الفوارق الاجتماعية . وباختصار فإنه لا ينكر وجود أمثال هؤلاء الأتراك ولكنه يعيب عليهم ما فعلوه . ومن هنا فإنه يدعو إلى إعادة النظر فى الآراء التى طرحها بعض الأوروبيين - خاصة بعد الاحتلال الإنجليزى - الذين تحدثوا عن الصراع التركى المصرى أو صراع الأتراك والفلاحين ، كما يؤكد على ضرورة الفصل بين تصرفات الأتراك الخُلص وتصرفات الأتراك الآخرين المنتسبين إليهم بطريق الثقافة ، حيث سيتضح حينها " أن بعض الاتهامات المنسوبة للأتراك الحقيقيين لا أساس لها من الصحة " .

تناول بعد ذلك "اللغة التركية والثقافة العثمانية فى السراى والأوساط الأرستقراطية". وعنده أن "الوالى" محمد علي كان المحرك لإحياء الثقافة التركية فى مصر ونقلها إلى زمرة الإداريين الذين خرجوا من بين الأهالى والطبقة الأرستقراطية التى ظهرت نتيجة لحركة التحديث. أما " الخلفية الثقافية (العثمانية المصرية) المشتركة التى ينتسب إليها كل من الأتراك (بما فيهم الأتراك الخُلص والمسلمون الذين ينحدرون من أعراق أخرى واستوطنوا الأراضى العثمانية فى الأناضول والقوقاز والروملى) وينتسب إليها المصريون المحليون.. فشكلتها أربعة عوامل : تعليم التركية فى المدارس مما ساعد على تكوين ثقافة عثمانية مشتركة بين أفراد فئة الإداريين الجدد ، وتعليم الفارسية ، وتعلم الخط (على الطريقة العثمانية) للتلاميذ ، والشغف بالموسيقى التركية والعمل على انتشارها فى السراى والأوساط الاجتماعية المحيطة به . هذا بالإضافة إلى أن أسلوب المعيشة التركى بالمعنى الكلاسيكى (آلاتوركا) كان المثال المحتذى فى الزى وآداب المعاشرة بين أفراد الطبقة العليا. وهكذا فمع أنه فى العهد السابق لظهور محمد علي كانت آثار الثقافة التركية فى الحياة الاجتماعية فى مصر قد كشفت عن نفسها نتيجة للزواج هناك بين المصريين والأتراك الذين هاجروا لأسباب مختلفة من الأناضول والروملى .. فإن الأثر

العميق للثقافة التركية الرفيعة التى يمثلها سراى مصر والأرستقراطية ازداد ولا يزال موجوداً . وعدا السراى والأعضاء البارزين فى أسرة الباشا كان للجوارى ولاسيما القادمات من بلاد القوقاز دور هام فى نشر عناصر الثقافة العثمانية المختلفة وأساليب المعيشة بين أفراد الطبقة العليا الجديدة التى تنامت فى مصر ، خاصة بعد أن يُعتقن ويزوجن من كبار الشخصيات فى المجتمع . وهؤلاء الجاريات الناشئات على الأصول التركية كن يغرسن فى العائلات الجديدة التى شكلتها عناصر الثقافة التركية بأشكالها. وقد تواصلت العلاقات الاجتماعية والثقافية رغم موقف الوالى من الدولة العثمانية وتمرده عليها ، ثم محاولات بعض أفراد عائلته الاستقلال عنها وخاصة حفيده الخديو إسماعيل. وحرصت العائلة المالكة وكبار رجال الدولة فى استانبول على توطيد روابط المصاهرة وتقويتها بين الطرفين . وهناك فى هذا أمثلة عديدة ظهرت منذ العهد الأول واستمرت حتى منتصف القرن العشرين. على أن التركية التى " شكلت لنفسها بيئة حية فى مصر .. جفت منابعها مع مرور الوقت حتى بلغ خط مسيرتها نهايته المنتظرة ".

بالإضافة إلى ما سبق كان عزف الموسيقى التركية وأداء الرقصات فى السراى المصرى سمة من أبرز السمات على تبنى الثقافة التركية العثمانية. وابتداء من عهد محمد علي تضاعف الاهتمام بالموسيقى التركية ، حيث أقيمت المدارس التى تمارس تعليم الموسيقى من أجل الجيش ، وأجريت إلى جانب ذلك سلسلة من الأعمال بقصد ممارسة عزف الموسيقى التركية ونشرها ، فتحولت إلى جزء لا يتجزأ من حياة السراى بعد أن حظيت باهتمام كبير وحماية ملحوظة من أبناء محمد علي وأحفاده . وكان يجرى تعليم الراقصات - اللائى تم اختيارهن من بين أجمل الفتيات - الرقصات الشعبية القديمة. أما نحو أواخر القرن التاسع عشر فكان يجرى تعليمهن الباليه ولكن برقصات أكثر بساطة. وفى سراى عابدين كان للأميرة جشم آفت هانم فريق موسيقى تركية (إينجه ساز) . كما يعرف أيضاً أنه كان يوجد فريقان موسيقيان ، أحدهما تركى والآخر

آلافرنقا فى سراى الأميرة نعمة الله أصغر بنات الخديو إسماعيل ووالدة زوجة توفيق وأم الخديو عباس الذى استمر ذلك التقليد فى زمنه. ولاشك أن العهد الذى سادت فيه الموسيقى التركية فى مصر حتى طبعت به الذوق الموسيقى بها هو عهد الخديو إسماعيل الذى عرف بشغفه للفنون الجميلة وخاصة الموسيقى. وممن ظهروا نتيجة ذلك الاهتمام والتقاء الموسيقيين المصريين بالأتراك ، كان عبده الحامولى . بالإضافة إلى ذلك هناك فنون المسرح التركى التى وجدت الحماية اللازمة وكثر رواجها فى ذلك العهد أيضاً داخل السراى. وهناك المطبخ التركى الذى كان من أبرز مظاهر تأثير الثقافة التركية داخل السراى وراح يمتد ذلك التأثير لينتشر ويتسع نطاقه فى المدن الكبرى وقطاعات المجتمع المختلفة.

واتساقاً مع رؤيته الأساسية فإن الأتراك لعبوا دوراً مهماً فى التعليم : إما لأن محمد علي كان معنياً بتعليم أبناء ذويه وأبناء المقربين من رجاله واستعان فى ذلك بالمعلمين والمعلمات ليقوموا بتلقينهم اللغة التركية والفارسية وبعض اللغات الأوروبية فى سن مبكرة ؛ وإما لأن الكتب اللازمة للتعليم فى السراى كان يجرى توفيرها من ثلاث مصادر مختلفة. وهكذا كان للتركية نصيب فى التعليم بالمدارس التى افتتحها محمد علي (مبتديان وتجهيزية وخصوصى). ولتأكيد ذلك أورد بعض نماذج خطابات نساء من الأسرة الحاكمة كتبت بالتركية ، كما أشار إلى العديد من المصريين ممن أجادوا التركية . والأمر نفسه بالنسبة لدور الثقافة التركية فى نوعية الكتب التى كانت تُقرأ أو تدرس . ففى السنوات الأولى كانت تأتى كتب اللغة التركية والفارسية من استانبول بينما تأتى كتب اللغات الأوروبية من عواصم أوروبا المختلفة . أما بعد ذلك فالواضح أن محمد علي كان يأمر بإعداد وطباعة الكتب التركية التى يريد تدريسها للأطفال فى مطبعة بولاق عقب تأسيسها . وكانت تلك الكتب فى موضوعات شتى وجرت ترجمة بعضها إلى التركية ثم طبعت لأجل الوالى نفسه وأبنائه وخاصة إبراهيم باشا ، فى التاريخ والسياسة وحياة المشاهير من رجالات الدول الكبرى . وإلى جانب

ذلك تم اختيار أحسن الكتب فى الثقافة العثمانية (الدينية والأدبيه) وجرى طبعها . ولقد كان الكتاب الأول الذى طُبع فى بولاق عام ١٨٢٢ هو أصدق تعبير عن مدى اهتمام الباشا وضم النصائح التى وجهها فردريك الأكبر إلى قادة جيشه ، وترجمه شانى زاده محمد عطاء الله عن النسخة الفرنسية بعنوان (وصايانامه سفريه). والمثال الثانى هو ترجمة تركية قام بها ياقوواكى لكتاب حول كاترينا الثانية وضعه المؤرخ الفرنسى جوان هنرى قستيرا وظهرت طبعته الأولى عام ١٨٢٩ . إضافة إلى هذا يمكننا أن نذكر كتاباً تركياً حول نابليون (ترجمة موجزة لرسالة فرنسية العبارة تحكى قصة بونابرت المحبوس فى جزيرة سانت هيلان وقد حررها بيده) وقد طبع عام ١٨٣١ ، هذا بالإضافة إلى العديد من الكتب الأخرى. وفى هذا الإطار ذكر أيضاً الدور الذى لعبته الجوارى القوقازيات فى نشر التعليم التركى و" الثقافة التركية الرفيعة " فى محيط السراى فضلاً عن المؤسسات التعليمية الرسمية. وقد ورد جزءاً من الدراسة بعنوان "شاعرات وأديبات نشأن فى السراى وحوله " وتناول المؤلف فيه أربعة نماذج لتوضيح الشغف الكبير بالثقافة العثمانية والأدب التركى فى مصر بين أفراد الطبقة الأرستقراطية . وبينما كان النموذجان الأولان من عائلة محمد علي (جشم آفت هانم والأميرة قدرية حسين) فإن الآخران كانا ممن نشأن فى محيط الثقافة التركية العثمانية الذى تكون حول تلك الأسرة (عائشة التيمورية والشاعرة الجارية الأصل والجركسية كلبرى) . على أن وضع الثقافة واللغة التركية فى مصر تأثر باحتلال الإنجليز لها ، ثم وضعها تحت الحماية ، وعزل عباس الثانى المعروف بولائه للعثمانيين ، وبذلك انحل آخر رباط رسمى كان يربط مصر بالدولة العثمانية . ومع ذلك ظل تأثير الثقافة التركية سارياً على ما هو عليه فى السراى على أيام حسين كامل والملك فؤاد ، وكانت لغة الحديث بين أفراد العائلة هى التركية والفرنسية . وبانقطاع آخر الصلات الرسمية بين مصر والدولة العثمانية وزيادة النفوذ السياسى والعسكرى للإنجليز .. بدأت تتكشف ملامح القطيعة الثقافية ضد تركيا بعد جيل واحد من ذلك ، حتى أن الملك فاروق لم يكن يعرف التركية . غير أن أثر الثقافة التركية فى القرن العشرين

واصل الكشف عن نفسه رغم كل شئ فى مجال آخر هو فن الخط ، خاصة مع التفوق الواضح للمدرسة العثمانية ، لاسيما منذ عهد محمد علي . ومن ثم فقد حظى على رتبة " رئيس الخطاطين " فى مصر العديد من الأتراك .

تناول المؤلف أيضاً " الأتراك فى الإدارة المصرية واللغة التركية لغة الإدارة " فأشار إلى أن التركية حظيت على أهمية خاصة فى الإدارة إما لأن محمد علي لم يكن يعرف غيرها ، وإما لأن رجاله الذين اعتمد عليهم كانوا يتقنونها ، وإما لأن الاتصال مع استانبول كان من الضرورى أن يكون بها . ومع ذلك كانت هناك حاجة ملحة ومتنامية لاستخدام العربية خاصة وأن مقتضيات مشروع التحديث استلزمت استخدامها فى الاتصال بالمصريين وبالفئات الدنيا من الإدارة . فقد كانت آلية القرار تتشكل بالتركية ، أما عند مرحلة التنفيذ فالتعليمات الصادرة من القمة يجرى إعدادها بالتركية ثم تترجم إلى العربية حتى يتيسر تطبيقها ومخاطبتها لجموع الأهالى . وفى هذا الإطار نشأ الازدواج فى لغة الإدارة وهو ما تجسد فى وجود إدارتين " القلم التركى" و" القلم العربى". وعلى كل فاستخدام اللغتين معاً فى الإدارة بمستوياتها أدى مع مرور الوقت إلى تأثر إحداهما بالأخرى ، فانتقلت بينهما بأعداد كبيرة كلمات وتعابير ومصطلحات. وإذا كانت لغة الإدارة فى مصر ظلت تركية وعربية حتى منتصف القرن ١٩ ، فإنه فى عهد سعيد – الشغوف بالثقافة الفرنسية – تضاعف وجود الفرنسيين فى مصر وكذا نفوذ ثقافتهم . وإلى جانب ذلك بدأت بعض أفرع القانون الفرنسى تأخذ مكانها فى التشريع إلى جانب نظام الحقوق العثمانى ، وبهذا تحولت الفرنسية فى مصر آنذاك إلى مرتبة اللغة الرسمية الثالثة ، ولم تعد التركية تحتل مكان الصدارة كلغة رسمية مثلما كانت . لقد تقرر الجمع بين القلمين التركى والعربى فى الإدارة المزدوجة اللغة بسبب أن غالبية الأهالى تتحدث العربية ، وحتى تتاح الفرصة أمام المحاكم للعمل بشكل أفضل ، ولكن ذلك أدى إلى ظهور بعض أحداث الفوضى القانونية حين حاول بعض المستغلين الاستفادة من الوضع . ومع ذلك كان فى الإمكان استخدام التركية فى المكاتبات عند الضرورة ، ولهذا استمر

الموظفون العارفون بالتركية وكذلك الأقلام التى يتبعونها فى مواصلة عملهم فى الجهاز الإدارى المصرى وإن لم يكن بالقدر السابق. وبدأت حملة تعريب لغة القضاء والبيروقراطية تكشف عن أثرها الواضح فى القضاء ، بينما استمرت التركية تحافظ على وجودها فى الجهاز الإدارى حتى وصل الأمر إلى وضع يمكن إيجازه فى صيغة " الرد بالتركية على الأوامر المقدمة بالتركية ".

ومع أن الطبقة العليا فى المجتمع المصرى استمرت فى استخدام التركية كلغة للحديث فيما بينها وأداة للمكاتبات الخاصة ، ورغم ما كانت عليه التركية من مكانة باستخدام " الذوات " لها .. فإنها بدأت تفقد المزيد من مكانتها كلغة للجهاز الإدارى فى عهد إسماعيل الذى اتخذ النموذج الفرنسى فى التجديد وكان للثقافة الفرنسية أثرها الكبير فى عهده . لقد بلغت " حملة تعريب لغة الإدارة " التى دشنها سعيد مرحلة أكثر تقدماً ، وتضاعف نفوذ الفرنسية فى عهد إسماعيل حتى أصبحت واحدة من اللغات الرسمية ، خاصة وقد اتخذ سلسلة من التدابير للحد من النفوذ السياسى العثمانى وتدعيم حالة شبه الاستقلال التى حصل عليها ، مثل إزاحة العناصر التركية العاملة فى الجهاز الإدارى وإحلال العناصر المحلية المخلصة له بدلاً منها ، ومحاولة نقل لغة الإدارة من التركية إلى العربية. وتدل طبيعة وعدد وترتيب النصوص التركية التى تم التحقق من طبعها فى عهد إسماعيل فى المجال الإدارى والقانونى على خصائص السياسة التى جرى عليها إزاء الدولة العثمانية. ويتبين من الفروق الموجودة فى الأعمال المطبوعة قبل ١٨٦٧ وبعده فى طبيعتها وعددها أنه سعى للظهور بمظهر المخلص للدولة العثمانية فى البداية والمتمسك بقوانينها وأعرافها ، بينما يدل عدم طبع نص واحد تقريباً بعد هذا التاريخ فى المجال الإدارى والحقوقى على حقيقة نواياه تجاهها بعد حصوله على كل الامتيازات التى كان يطمع فيها . لقد سار فى طريقين : الأول جمع كافة التشريعات الإدارية والحقوقية كاللوائح والأوامر وغيرها ابتداء من عهد جده محمد علي والتى كانت لاتزال سارية النفاذ، ثم طبعها ، كما أمر أن تكون النصوص التركية من بينها فقط موضوعة

مع ترجماتها العربية. وكانت الخطوة الثانية هى تعريب لغة الإدارة. وعلى هذا النحو تحولت التركية إلى لغة ثانوية بجانب العربية ، ولكنها حافظت على تفوقها كلغة رسمية فى نظارة الجهادية ، وعلى مكانتها فى الاتصالات الخارجية داخل نظارتى الداخلية والمالية ، أما فى السراى فحافظت على وجودها الرسمى والفعلى القديم . كما حافظت أيضاً على مكانتها كلغة رسمية وحيدة بين القاهرة والباب العالى . وهذا يعنى أن التركية نجحت رغم كل شئ فى المحافظة - إلى حد معين- على وجودها كلغة إدارة فى عهد إسماعيل.

ومع زيادة التدخل الأوروبى بسبب الأزمة المالية والديون وسيطرة الدول الأوروبية على موارد مصر المالية ثم على مقدراتها السياسية.. بدأت تتقلص أعداد الأتراك فى الإدارة ليحل محلهم فى العديد من الوظائف الإدارية المهمة الأرمن والأوروبيون. وأواخر عهد إسماعيل جرى تخفيض رواتب الأتراك الباقين فى وظائفهم إلى النصف ، بينما استمر الموظفون الأوروبيون فى تقاضى رواتبهم كاملة. وفى عهد الاحتلال سيطر الإنجليز على الجهاز الإدارى ، وبدأ كبار الموظفين الأوروبيين فى إحلال المصريين والسوريين المسيحيين للعمل فى العديد من الوظائف بدلاً من الأتراك المفصولين. ومع الاحتلال بدأ تعيين الإداريين الإنجليز فى الوظائف العليا ، والتأكيد على أهمية الإنجليزية مما جعلها تحتل مكانة اللغتين التركية والفرنسية فى الجهاز الإدارى والتعليم والعديد من جوانب الحياة العامة وكانت النتيجة المزيد من تراجع التركية. ورغم محاولات الإنجليز لإحلال الإنجليزية محل التركية، فإن ذلك لم يحدث على الفور ولهذا حافظت التركية إلى حد معين على وضعها مدة أخرى فى الجهاز الإدارى، ولاسيما لدى المراجع العليا لاتخاذ القرار. وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وانتزاع الإنجليز مصر رسمياً من الدولة العثمانية انتهى تماماً الوضع الرسمى للغة التركية فى مصر. ومع إلغاء الخديوية فى ذلك التاريخ توقف كذلك استخدام التركية كلغة رسمية فى السراى وتفرق شمل الموظفين الذين كانوا يعرفونها فى الجهاز الإدارى أو كانوا من أصول تركية ، ولم يبق منهم إلا البعض

ممن جرى توظيفهم فى الأرشيف القديم المعروف بالدفترخانه. وإذا كان عهد الملك فؤاد قد شهد بداية تشغيل الخبراء ذوى الأصول التركية فى أرشيف سراى عابدين لتنظيم الأرشيف التركى الموجود فيه بشكل علمى، فإنه مع قيام ثورة ١٩٥٢ تم نقل الموظفين الأتراك العاملين فيه إلى أماكن ووظائف أخرى .

أما فى موضوع "الأتراك فى الجيش المصرى واللغة التركية" فأشار المؤلف إلى حاجة محمد علي – بعد زيادة عدد قوات جيشه– إلى القادة الذين يتحدثون التركية ، ومن ثم تم جمع العديد من الضباط من الأراضى العثمانية. وهنا نجده وقد رفض السير وراء ما قاله بعض الأوروبيين بخصوص النزعة القومية أو العرقية فى اختيار الضباط من الأتراك والجنود من المصريين. وعنده أن الأصح هو النظر للقضية من منظار حاجة الباشا الضرورية لذلك ، والأمر نفسه بخصوص قضية الترقى واستخدام اللغة التركية فى البداية. فأمام النشاط التعليمى العسكرى المزدوج اللغة ، كان لابد فى البداية من ترجمة الكتب العسكرية إلى التركية التى يفهمها الباشا وقواده ، ثم طبعها . ولهذا الغرض طلب الباشا ترجمة العديد من الكتب إلى التركية ، وخاصة من الفرنسية . وهكذا عرض المؤلف لـ" أدبيات الحياة العسكرية التركية فى مصر " موضحاً ضرورة الكتب التركية التى كان يمكن أن تستخدمها قيادة الجيش فى التدريب والتعليم رغم أن معظمها تمت ترجمتها عن لغات أوروبية . ولقد كان عثمان نور الدين وكانى بك من رواد الترجمة إلى التركية من اللغات الأوروبية ، خاصة الفرنسية . وقد ذكر أنه تحقق خلال الدراسة من وجود ثلاثة وسبعين كتاباً تركياً فى فنون الحرب ، طبعت فى مصر بين ٢٢-١٨٤٩ ، وهى كتب توزعت على موضوعات شتى : ٢٣ تتعلق بسلاح المشاة ، ١١ بسلاح الفرسان ، ٩ فى سلاح البحرية ، ١٠ فى الإدارة والتعبئة ، ٦ فى سلاح المدفعية ، ٦ فى الهندسة العسكرية ، ٨ فى التعليم العسكرى . على أن ظهور ضباط مصريين تخرجوا فى المدارس العسكرية الجديدة واكتسابهم تجارب شتى فى الحروب وترقيتهم من الرتب الأدنى التى كانوا عليها فى عهد محمد علي إلى رتب أعلى بعد ذلك .. كل

ذلك أدى إلى أن اللغة العربية بدأت تحل محل اللغة التركية فى الجيش المصرى. وقد استمرت فى مصر طباعة الكتب التركية فى مجال المشاة والرماية حتى عامى ١٨٥٨-١٨٦٨ . غير أن هذه الكتب كانت بمثابة النماذج الأخيرة فى موضوعاتها ولم يعد يطبع من الكتب العسكرية بعد ١٨٦٠ إلا كتب الملاحة البحرية والتى انقطعت بدورها بعد عام ١٨٦٨. والواضح فى تلك المرحلة أن اللغة العربية بوجوهها المتعددة أخذت موقعاً متقدماً فى الجيش وفى الجهاز الإدارى المدنى ، ولم تعد هناك حاجة لطباعة كتب بالتركية فى التعليم العسكرى، لأن قسماً من المطبوع منها منذ عهد محمد علي كانت قد جرت ترجمته إلى العربية وطبع. وإلى جانب ذلك كان أغلب مصطلحات الأدبيات العسكرية العربية المستخدمة فى الجيش مأخوذاً من الألفاظ التركية، واستعيرت من التركية أغلب الكلمات والتعابير التى تتعلق بالعديد من جوانب الحياة العسكرية كالرتب والنداءات والأوامر وأسماء الزى وقطع الأسلحة والمعدات وغيرها. ولاشك أن تمصير هيئة القيادة الوسطى قد حد من انتشار اللغة التركية فى الجيش، لكنها ظلت تحافظ على وجودها مدة بين أفراد هيئة القيادة العليا. ولقد ظلت الرتب العسكرية العثمانية مستعملة فى مصر حتى ١٩٥٨ .

تناول المؤلف أيضاً " تدريس اللغة التركية والثقافة العثمانية فى المدارس المصرية " مُستنتجاً أن التعليم فى أغلب المدارس (عدا مدرسة الطب) كان يركز فى البداية على اللغة التركية ، وأنه وبوجه عام كانت التركية لغة التدريس الأولى فى الأنشطة والفعاليات التعليمية التى بدأت فى السنوات الأولى بمبادرة من محمد علي ومعاونة الموجودين فى معيته كما كانت هى الأولى فى بعض الهيئات التعليمية المختلفة ، وأهمها المهندسخانة المصرية التى أقيمت محاكاة لمهندسخانة استانبول . أما المدارس التى أقيمت من قبل الفرنسيين ، مثل مدارس الطب والبيطرة والصيدلة والولادة ، فلم يكن للتركية أى مكان فى برامجها ومناهجها . أما فى مدارس البياده والسوارى والمدفعية والبحرية..

فاستخدمت فى دروس التعليم التركى إلى جانب التدريبات العسكرية بعد عام ١٨٣٦ العديد من الكتب التركية فى النحو والصرف والفقه والعقائد . وفى مدارس المرحلة الأولى (المبتديان) فكان يجرى تدريس القراءة والكتابة العربية للتلاميذ وتعليمهم النحو والحساب والدين ، ولم تكن اللغة التركية مقررة فيها إلا للتلاميذ الأتراك . أما المصريون فلم يكونوا مكلفين فى تلك السن المبكرة بتعلم أى لغة أجنبية . وكان قد تقرر فى البرامج التعليمية للمدارس التجهيزية ذات السنوات الأربع أن تأخذ اللغتين التركية والفارسية مكانيهما بين الدروس الإجبارية إلى جانب الرياضيات والتاريخ والجغرافيا واللغة العربية والرسم. وتطبيقاً للترتيبات التى جرت أقيمت مدرستان منها فى القاهرة والإسكندرية وكان التلاميذ - تركاً وعرباً - مكلفين فى المدرستين بتعلم التركية (قواعد وقراءة وإملاء وإنشاء) وقراءة تاريخ واصف التركى (تاريخ الدولة العثمانية). ومما يلفت النظر أن تعليم النحو والصرف العربى كان يجرى فى المدرسة التجهيزية على أيدى معلمين أتراك وعلى الطريقة التركية. ولما عسر ذلك على الطلاب المصريين ممن لم يتعلموا التركية بعد، تقرر أن يقوم بتدريس النحو والصرف معلمون مصريون ومن نصوص يجرى تدريسها فى الأزهر على الطريقة العربية. وعلى كل فالمؤلف يؤكد دائماً على دور الأتراك المبكر منذ ١٨١٦ فى القيام أحياناً بأمور الترجمة والتدريس ، وأن كتب التدريس فى الفترة المبكرة من المحتمل أنها كانت تأتى من استانبول " ولعل السبب الرئيسى فى ذلك هو عدم إمكانية التعليم باللغة العربية آنذاك لعدم توفر الكتب الدراسية الحديثة بها وتوفرها بالتركية، إذ كانت تجربة التحديث فى استانبول سابقة على ذلك، فكان لابد من الاستعانة بما طبع فيها من كتب فى العلوم الحديثة كالرياضيات والفيزياء ". وقد ظهر فى هذا المجال دور بعض الأتراك فى ترجمة بعض الكتب من الفرنسية ، ثم طباعتها منذ ١٨٢٤ وأشهرهم عثمان نور الدين ت ١٨٣٤ وإبراهيم أدهم ت ١٨٦٥ . على أنه مع التغييرات التى أجريت على منهج التدريس فى المهندسخانة خلال إدارة جارلس لامبرت التى استمرت حتى وفاة محمد علي ، تم إلغاء تدريس التركية وجرى التركيز بدلاً منها على تدريس الفرنسية.

ولما أغلقت المهندسخانه عام ١٨٥٤ وتحول التعليم من التركية إلى العربية توقف طبع كتب الرياضيات التركية وتم طبع آخر كتاب تركى فى الرياضيات فى مصر عام ١٨٥٤ .

وفى عهد عباس ظلت اللغة التركية تحافظ على مكانتها فى الحياة التعليمية رغم إغلاق الكثير من المدارس. ومع استمرار الحملات التعليمية الجديدة فى عهد سعيد حافظ تعليم التركية على مكانته ، وكانت الأفضلية فى المدارس العسكرية للطلاب الأتراك والذين يتحدثون التركية . وفى عهد إسماعيل قويت حركة التحديث فى مصر وتوثقت علاقاتها بالعالم الغربى ، وكان الهدف من حركات الإصلاح إقامة نوع من نظام "وطنى" فى مجال التعليم ونشر المدارس الجديدة ، وكان للغة التركية وثقافتها أيضاً نصيب فى تلك الحملات الموجهة للتوسيع والتطوير . وعلى هذا النحو أمكن للتعليم التركى أن ينتشر فى مصر بشكل غير مسبوق. وفى إطار لائحة رجب ١٢٨٤(أكتوبر-نوفمبر ١٨٦٧) وإعادة تنظيم المدارس وإعادة تأسيس المبتديان والتجهيزية.. واصلت التركية وجودها وأعيد طبع عدد من كتبها لاستخدامها ، وطلب علي مبارك مدير المدارس العمومية والذى تعلم التركية آنذاك ، بإعداد كتب جديدة للقواعد والنحو لتعليم اللغة التركية فى المدارس بأصول حديثة بدلاً من الأصول القديمة . وفى إطار تعليم البنات التى كانت حلقة من سلسلة التجديد المهمة .. كانت مدرسة السيوفية " المدرسة السنية " التى افتتحتها جشم آفت هانم الزوجة الثالثة للخديوى عام ١٨٧٣ كانت الفتاة تدرس فيها اللغة التركية ضمن ما تدرسه من لغات أخرى . على أن التعليم التركى فى المدارس شهد انحساراً ثم زوالاً بعد زيادة تدخلات الدول الأوروبية فى شئون مصر . ونتيجة لاستيلاء الإنجليز على مقاليد الأمور بدأ يتضاءل النفوذ العثمانى ، مما أدى لانحسار التركية فى التعليم وإدارة البلاد . وقد تم ذلك بمقتضى خطة وضعتها " لجنة إصلاح التعليم " تلك الخطة التى أضعفت مكانة التركية فى التعليم منذ ١٨٨٠ وألغت دروس الثقافة العثمانية من مناهج التدريس على أساس أن تعليمها أمر لا طائل من ورائه

خاصة وأنها لغة لا يتحدث بها إلا الأقلية وأن أبناء البلاد يتعثرون فى تعلمها ولا يستخدمونها فى حياتهم . لذا أوصت أن ينحصر تدريسها لأبناء العائلات التى تتحدثها فقط وتكون مادة اختيارية . وفى سياق ذلك الترتيب الجديد تمت إعادة تنظيم أقسام اللغات وتقرر زيادة العناية بالإنجليزية والفرنسية وإلغاء تدريس الألمانية ، أما اللغتين العربية والتركية فتقرر زيادة الاهتمام بالأولى وجعل الثانية اختيارية . كما أوصى التقرير بإلغاء تدريس التركية فى كلية الحقوق بدعوى أنها " لغة غير قضائية " . وفى ١٨٨٨ قررت نظارة المعارف إلغاء تعليم التركية فى المدارس إلا إذا شاء أولياء الأمور ، وعندئذ يكون تدريسها اختيارياً خلال ساعات الفسحة . وهكذا تراجعت مكانة التركية تماماً حتى أُعيد الاهتمام بها فى جامعات عين شمس والقاهرة وغيرهما . وفى الوقت نفسه شهدت " الكتب المدرسية المقررة فى المدارس " تراجعاً بعد عهد محمد علي ، بما فيها كتب الدين (بعد عام ١٨٤٨) وكتب الرياضيات (التى بدأ يتناقص عدد المطبوع منها بالتركية بعد عام ١٨٤٣) والكتب المقررة لتعليم اللغات (العربية والتركية والفارسية) فى المدارس والتى كانت فى الغالب هى نفس الكتب والمعاجم التى استخدمت فى استانبول (والتى توقفت بعد ١٨٨١) .

تناول المؤلف أيضاً " الترجمة فى مصر ومكانة اللغة التركية فيها " فأوضح أن عهد محمد علي شهد حركة ترجمة نشطة ومتشعبة تدعو للاهتمام ، من أبرز جوانبها أنها لم تقتصر على ترجمات جرت طبقاً للتقاليد المعروفة بين لغات الثقافة العثمانية (التركية والعربية والفارسية) وإنما تعدتها إلى لغات أوروبية. وإذا كانت الترجمات التى جرت عن لغات أوروبية وُصفت بأنها ذات خصائص ومميزات مختلفة فى موضوعاتها عن تلك التى تناولتها الترجمات التى تمت من قبل فى استانبول ، فإن المؤلف يرى غير ذلك ، خاصة وأن استانبول شهدت قبل القاهرة ترجمة الكتب عن اللغات الأوروبية فى الشئون العسكرية والتقنية ، بل إن نظرة عامة على حركة الكتب المترجمة فى مصر تؤدى إلى ملاحظة عدد من الأوجه المشتركة مع استانبول وإن تميز توجه القاهرة بالسعى لترجمة الكتب

التى تلبى فى الأساس حاجة الحاكم الإدارية ، ثم تقوم إلى جانب ذلك بكتابة كتب جديدة أو ترجمة ما يطلب من كتب ، ثم تحويل كل ذلك إلى كتاب مطبوع يخاطب وسطاً ثقافياً محوره السراى. علاوة على ذلك فعند المؤلف أن "من الضرورى ألا نعتقد أن حركة الترجمة فى مصر على أيام محمد علي منفصلة تماماً عن حركة الترجمة المتشعبة التى دشنها الصدر الأعظم إبراهيم فى استانبول قبل قرن من الزمان ، لأنه عند النظر إلى حركة الترجمة فى مصر على أنها استمرار لعقلية متواصلة وتقليد ترسخ فإنه يمكننا أن ندرك بصورة أفضل خصائص تلك الحركة وقيمتها ". وهكذا فرغم حديث المؤلف عن أن الترجمة كانت " منظمة تلبى حاجات معينة خاصة حاجات المدارس الحديثة والجيش " وتمخضت عن ترجمة عشرات الكتب فى موضوعات شتى ، وفقاً لنظام اعتمد على الفحص الجيد واختيار ما يلبى الحاجة لطباعته .. فإنه يعود للقول بأن حركة الترجمة التى قادها محمد علي "جرت تطبيقاً للتقاليد العثمانية السابقة سواء فيما كان بين اللغات الشرقية أو عن اللغات الأوربية . ولكن الفارق المهم هو أن أغلب الترجمات التى تمت فى عهده لم تترك مخطوطة بل جرت طباعتها وقدمت لكتلة أعرض من القراء " مما يكشف عن إدراكه لأهمية دور المطبعة فى نشر المعلومة وتسجيلها وكذا عن وجود كتلة جديدة من القراء الذين اعتادوا قراءة الكتاب المطبوع. وعلى كل قام العديد من الأتراك على أمور الترجمة ومنهم إبراهيم أدهم الذى ترجم من الفرنسية إلى التركية كتاب الرياضيات الذى وضعه أدريان مارى لوجاندر بعنوان " أصول الهندسة ". أما حسن أفندى فترجم إلى التركية كتاب كارلو بوتا (تاريخ إيطاليا) وكتاب الدوق دى روفيجو (تاريخ نابليون). كما ترجم جاكوفاكى إلى التركية كتاب "قترينه تاريخى" للفرنسى جان هنرى قستيرا حيث طبع لمرتين متتاليتين فى مصر ٢٩ و١٨٣٠ . أما حسن رضا أفندى فترجم من الفرنسية إلى التركية كتاباً قيل إن نابليون كتبه بنفسه عندما كان منفياً فى جزيرة سانت هيلانه. وقد طبع الكتاب ببولاق عام ١٨٣١ . أما على رضا فترجم من الإنجليزية إلى التركية فى عهد سعيد كتاب ويليام روبرتسون بعنوان "تاريخ أمريكا" وطبع عام ١٨٥٨ .

وفى " نظرة عامة على الكتب التركية المطبوعة فى مصر " تتبع المؤلف ظهور الكتب التركية ١٧٩٨ -١٩٩٥ والتى بلغت ٥٣٤ كتاباً فى ٦٧١ طبعة. وإذا كانت فترة محمد علي هى الأولى والأساسية فإن فترة عبد الحميد الثانى كانت الثانية. وإذا كان الهدف من المرحلة الأولى خدمة النظام الرسمى المصرى وبنائه ودعم حركات الإصلاح وتلبية الاحتياجات الثقافية للأتراك المقيمين فى مصر .. فإن الثانية تميزت بكثرة كتبها التركية بسبب ما أصدرته جماعة تركيا الفتاة المعارضة للسلطان عبد الحميد فى مصر . ولقد كانت الكتب التركية المطبوعة فى بولاق إبان عهد محمد علي كالتالى : ٦٦ فى الشئون العسكرية (جميعها تقريباً مترجمة عن لغات أجنبية وخاصة الفرنسية) ، ٥٧ فى الأدب ، ٥١ فى الدين الإسلامى، ٢٠ فى اللغة ، ١١ فى التاريخ ، ١٢ فى الرياضيات ، ١٢ فى شئون الإدارة ، ٣ موسوعات ، ٥ فى الطب ، ٣ فى الصيدلة ، ٣ فى الزراعة ، ٢ فى الفلك ، ٢ فى التراجم ، ٢ فى الجغرافيا ، ٢ فهارس ، ١ فى الأخلاق السياسية ، ١ فى الطب البيطرى . والمجموع ٢٥٣ . ولقد تراجع عدد الكتب التركية المطبوعة فى مصر بعد محمد علي ولم يطبع سوى ١٠٨ كتاب فى الفترة من ١٨٤٩- ١٨٩٣ . ولقد قام المؤلف بعرض موسع للكتب التى طبعت فى مصر، وهى الكتب الدينية وكتب التصوف ودواوين الشعر والكتب الأدبية ، وكتب التاريخ والتراجم والجغرافيا ، وكتب تركية فى العلم الحديث (الطب والرياضة والنبات وغيرها) هذا بالإضافة إلى الكتابات السياسية التى أصدرتها جماعة تركيا الفتاة . بالإضافة إلى ذلك عرض لـ" الكتب التى تُرجمت من التركية إلى العربية وطبعت فى مصر " وذكر أن أغلبية الكتب التى طبع منها منذ قيام المطبعة وحتى عام ١٨٥٨ هى كتب التشريعات والنظم الإدارية والقانونية ، وكتب التعليم العسكرى اللازمة للجهاز البيروقراطى والجيش . بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من كتب التاريخ والمذكرات الشخصية والأدب التركى (مسرحيات وقصة وشعر) التى طبعت فى مصر . وباختصار فإن حركة الترجمة من التركية إلى العربية مرت بمراحل متعددة تعبر عن تطور العلاقات الثقافية التركية العربية فى مصر ، إذ تحولت من اهتمام داخلى وعنصر من عناصر الثقافة المحلية فى

القرن ١٩ إلى مرحلة انعكاس الاهتمام العثمانى - التركى فى المرآة المصرية فى بداية القرن العشرين ، ثم إلى مرحلة الاهتمام الأكاديمى والمشاركة المصرية فى الثقافة التركية بعد النصف الثانى منه .

حظيت " الصحف والجرائد التركية الصادرة فى مصر " على اهتمام المؤلف وأشار إلى " دورها الرائد " حتى أن جريدة الوقائع المصرية كانت أول جريدة تركية - عربية تصدر عام ١٨٢٨ . وقد تابع ما صدر من صحف ودوريات تركية منذ صدور الوقائع ١٨٢٨ وحتى عام ١٩٤٧، أى حتى نهاية صدور جريدة " جبهة" التى أصدرها الإنجليز وكانت موجهة إلى الرأى العام فى تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية . وفى إطار تقسيمه لزمن صدور الدوريات التركية فى مصر اعتبر أن المرحلة الأولى بدأت بالوقائع المصرية ، أما الثانية فبدأت بإقامة شعبة القاهرة لجمعية الاتحاد والترقى عام ١٨٩٥ وانتهت بإعلان المشروطية (الدستور) الثانية عام ١٩٠٨ . أما دوريات المرحلة الثالثة وهى الأكثر إثارة للاهتمام ولم يُعرف عنها الشئ الكثير حتى الآن فهى الدوريات التى أصدرها الجنود الأتراك الذين وقعوا فى أسر الإنجليز عامى ١٩-١٩٢٠ فى معسكرات الأسرى داخل مصر ، وعُرفت بجرائد الأسر وكتب أغلبها باليد وطبعت على ماكينات التكثير (النسخ). أما المرحلة الرابعة فهى التى بدأت عام ١٩٢٧ وانتهت فى عام ١٩٣٨ لتمثل قيام الجمهورية التركية ١٩٢٣ والخلاف بين استانبول وأنقره الذى انتهى بإلغاء الخلافة ١٩٢٤ وتداعيات كل ذلك فى القاهرة. ولقد كان لتطور الصحافة الخاصة فى مصر فى ثمانينيات القرن التاسع عشر أن ظهر نحو ثلاثين جريدة كانت تصدر بعدة لغات ليس من بينها جريدة واحدة بالتركية . وعقب توقف روزنامة الوقائع المصرية - التى هى استمرار لجريدة الوقائع المصرية - عن الصدور لم تظهر أية جريدة تركية فى ذلك الوقت . وعقب قيام حكومة الخديوى بإيقاف نشر الروزنامه لم يقف الأتراك بمحاولة من جانبهم لإصدار جريدة باسمهم لمدة من الزمن على عكس الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين والأرمن الذين يقلون عدداً عن

الأتراك فى مصر وأصدروا جرائد باسمهم . ولكن فى يونيو ١٨٨٩ صدرت جريدة أسبوعية باسم " مصر " حاولت تلبية " رغبة آلاف الأشخاص ممن يقبلون على الأشياء المكتوبة باللسان العثمانى وطلب هؤلاء منذ زمن تأسيس جريدة عثمانية فى مصر " فكانت هى الجريدة الأولى التى نشرها أتراك مصر بصورة غير رسمية .

تناول المؤلف أيضا "الطباعة فى مصر وما طبع بها من آثار الثقافة التركية" فأشار إلى أن أول مطبعة معروفة فى مصر أقامها أحد اليهود عام ١٥٥٧ . أما أول مطبعة بالأحرف العربية فكانت التى جلبها بونابرت . وفى عهد محمد علي بدأت إقامة المطبعة فى مصر وتطورت باعتبارها عنصراً من حملة النهضة المتشعبة الجوانب التى خاضها الباشا لتأسيس جيش قوى على الطراز الأوروبى وإن خدمت أهدافاً ثقافية وتعليمية أخرى متشعبة. وبعد ذلك تناول تأسيس المطبعة والعاملين فيها ، ونبذة من تاريخها ، وطباعة الكتاب التركى فيها ، وجامعو الحروف (المرتبون) والمصححون ، والحروف المستخدمة فى الطباعة ، والتأثير المتبادل بين طباعة استانبول وطباعة بولاق ، وبيع كتب بولاق فى تركيا العثمانية ، وطباعة الكتب لحساب الملتزمين ابتداء من عام ١٨٣٠ . كما تناول "المطابع التى مارست طباعة الكتاب التركى فى مصر عدا مطبعة بولاق " مثل مطبعة ديوان الجهاديه ، ومطبعة المدارس الملكية (ديوان المدارس) باعتبارها مطابع تابعة للدولة. كما أشار للمطابع الأخرى الخاصة التى نشأت فى وقت متأخر منذ ١٨٥٩ مثل مطبعة طبوغرافيا دستكاهى ومطبعة كاستليه.

وأخيراً تناول المؤلف " أوعية الثقافة التركية المطبوعة فى مصر (قوائم ببليوغرافيه) حيث اعتمد فى الأساس على عمل حصر واسع وشامل لكل الكتب التركية المطبوعة فى مصر . وهكذا فقد أورد تحت عنوان ببلوغرافيا الكتب التركية المطبوعة فى مصر ١٧٩٨- ١٩٩٢ عدد ٧٠٠ عنوان . كما أورد تحت اسم ببليوغرافيا الصحف والجرائد التركية الصادرة فى مصر ١٨٢٨- ١٩٤٧ عدد ٦٤ عنوان . أما تحت اسم " صحف وجرائد لم تدخل القائمة الببليوغرافية "

فأورد ١١ عنوان . وأورد تحت اسم " الكتب التى تُرجمت من التركية إلى العربية وطبعت فى مصر " عدد ٢٠٢ عنوان .

لقد اختلفت الآراء حتى الآن حول جذور ما حدث فى مصر فى عهد محمد علي : هل كان نتيجة تطورات محلية مصرية فى الأساس ؟ أم نتيجة للاحتلال الفرنسى ؟ أم نتيجة الانفتاح على الغرب منذ عهد محمد علي؟. أما مع أوغلى فنحن أمام وجهة نظر أخرى مفادها أن ذلك حدث - وبشكل أساسى أيضاً - نتيجة للتأثر بالتجربة العثمانية الإصلاحية . ونستطيع القول بأن طرح القضية بهذا الشكل فى هذه الدراسة - وغيرها - يعتبر بمثابة فتح لشهية بعض الدارسين المصريين الواعين من أجل المزيد من الدراسات الجادة . وإذا كان ما طرحه أوغلى لم يبرر أسباب عدم بروز تأثير يذكر للإصلاحات العثمانية فى مصر قبل عهد محمد علي !! ولم يبرز ما قدمته بعض الدراسات المصرية السابقة عن التعليم والثقافة إلا فى النتائج التى توصل إليها ، والتى أراد منها التأكيد على الدور التركى فى كل ما شهدته مصر ، وأن الوجود الغربى - سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتعليمياً -كان هو السبب الرئيسى فى تراجع ذلك الدور .. فإن السؤال الذى يبقى قائماً هو : إلى أى مدى يمكن الأخذ بصحة ما انتهى إليه من نتائج ؟. وهل كانت مصر - الرسمية والشعبية - راغبة حقاً فى ذلك الدور رغم الخلافات -بل الصدامات- السياسية ؟ أم أنها كانت تريد الاستقلال فى كل أمورها بعيداً عن الأوروبيين والأتراك ؟. وأخيراً ربما كان لنا أن نطرح سؤالاً مُهماً وإن بدا مُغالياً وهو : هل حان عصر الحديث عن الدور والأثر التركى ، خاصة - بل وحتى - فى اللحظات القليلة لنهوض مصر!؟ .

د. محمد صبرى الدالي

المؤلف : د. محمد صبرى السوربونى

الكتاب : نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢)

المترجم : ناجى رمضان عطية

دار النشر : المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة (١٠٣٥) ، القاهرة ٢٠٠٦ .

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها د. محمد صبرى نال بها درجة دكتوراة الدولة من جامعة السوربون بباريس عام ١٩٢٤ تحت عنوان La Genése de L´Esprit National Egyptien (1863 -1882)

فكان صاحبها أول مصرى يحصل على هذه الدرجة العلمية وقتئذ ، ومن ثم أطلق عليه لقب (السوربونى) .

قدم أ . د . أحمد زكريا الشلق لهذا الكتاب بمقدمة هى أقرب إلى الدراسة منها إلى التقديم ، تناول فيها سيرة ذاتية للدكتور محمد صبرى ؛ الذى ولد بالمرج " جزيرة القلج " فى عام ١٨٩٠ - على نحو التقريب - لأب كان مفتشا للزراعة فى تفاتيش الأسرة المالكة ، تلقى تعليمه الأولىَّ بالمرج ، ثم انتقل إلى القاهرة حيث تلقى التعليم الابتدائى فى مدرسة النحاسين ، ثم انتقل إلى الخديوية الثانوية ، وفى عام ١٩١٣ حصل على شهادة البكالوريا وسافر إلى فرنسا ليدرس فى جامعة السوربون وحصل منها على الليسانس فى عام ١٩١٩ ، ثم أعد دراسته عن نشأة الروح القومية التى بين أيدينا اليوم مترجمة إلى اللغة العربية بعد مايقرب من ثلاثة وثمانين عاما .

وفى عام ١٩٢٤ عاد إلى مصر ليبدأ حياته العملية داخل الهيكل الوظيفى للدولة المصرية حتى وصل إلى مدير إدارة المطبوعات والنشر فى عام ١٩٤٤ ، ثم نائبا لمدير دار الكتب المصرية فمديراً لها بالنيابة منذ ديسمبر عام ١٩٤٦ ، وفى عام ١٩٤٨ قدم استقالته ؛ وعاد فى عام ١٩٥٠ إلى وظيفته أستاذاً للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) ، وفى عام ١٩٥١ عُين

مديرا لمعهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب . وفى عام ١٩٥٢ فصل من وظيفته بعد قرار لجنة التطهير بذلك !!

توفى محمد صبرى السوربونى عن عمر يناهز الثمانية والثمانون عاما تاركا من ورائه تراثا من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة .

عند تقليب صفحات الكتاب السوربونى يكتب إهداءً إلى محمود فخرى باشا ، ثم ينتقل إلى كتابة مقدمة ألمح فيها إلى تحديده لتلك الفترة بعينها موضوعاً للدراسة (١٨٦٣ - ١٨٨٢) باعتبارها فترة مهمة للغاية فى تاريخ مصر الحديث من خلال منظورين ؛

أولهما : بدايات تكوين الروح القومية المصرية .

ثانيهما : بدايات تدخل فرنسا وإنجلترا فى الشئون الداخلية لمصر ؛ والذى أدى إلى الاحتلال البريطانى لها .

وفى عجالة قدم السوربونى تمهيده للكتاب عن عراقة الشعب المصرى منذ أقدم العصور التاريخية (*)، ووصل إلى الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ التى اعتبرها واضعة أسس الصداقة المصرية الفرنسية (إن صاحبنا وقت كتابته لدراسته هذه كان يعدها فى قلب فرنسا !) ، فمن البديهى أن يرى فيها تلك الصورة المشرقة التى رسمها فى مقدمته ، بأنها صانعة حركة التحضر والمدنية فى مصر إلا أننا فى نفس الوقت وإن كنا نتفق مع المؤلف بحيث لا نستطيع إنكار أن الحملة الفرنسية قد حركت المياه الراكدة التى عاش فى ظلها المجتمع المصرى طوال عدة قرون منذ الفتح العثمانى للقطر المصرى ، فكانت الحملة بمثابة النافذة التى أطل من خلالها المصريون على منجزات الحضارة الأوروبية الحديثة وما ارتبط بها من التعرف على مصطلحات ومفاهيم جديدة على العقلية المصرية وقتئذ، ولا ننكر أيضا أن الحملة الفرنسية حركت العقول

(*) بدأها بإشارة إلى الغزو الفارسى ثم بالعصر الإغريقى والرومانى ووصولا إلى العصر المسيحى منذ عام ٣٨١ حتى ٦٤٠ م ، وانتهاءً بالفتح الإسلامى ، ثم تناول بإيجاز تاريخ مصر منذ ذلك الوقت حتى دخول مصر تحت الحكم العثمانى عام ١٥١٧ م .

ولكن ليس فى اتجاه شعور بالقومية ولكن تجاه محاولات التجديد والإصلاح وإحداث نوع من التغيير .

وعندما انتقل المؤلف إلى الحديث عن محمد علي باشا رأى فيه مؤسس مصر الحديثة ؛ الذى نظم شئون البلاد اقتصاديا وإداريا واجتماعيا وثقافيا ، واستطاع أن ينتشلها من فوضى القرون الوسطى ووضعها فى مصاف الدول الحديثة .

وذهب السوريونى عند حديثه عن النهضة العسكرية التى قام بها محمد علي إلى أن الرجل أدرك وجود علاقة تربط ما بين إنشاء جيش عصرى وبين مختلف الأسس التى تكون الدولة القومية .

على أية حال نجح الجيش الذى كونه محمد علي فى أن يحقق انتصارات فى ميادين عديدة لم يوقفها سوى معاهدة ١٨٤٠ ؛ التى ضمنت فى نفس الوقت لأسرته وراثة عرش مصر وكرست استقلالها الذاتى فى إدارة البلاد ، وأرست الميثاق الأساسى الذى قامت عليه مصر الحديثة كما يشير مؤلفنا ، الذى ذهب إلى وصف محمد علي بالمغامر العبقرى الذى جعل من مصر ما يؤهلها لتلعب دور قوة عظمى !

وبنظرة خاطفة ألقى الضوء على خلفاء محمد علي ، إبراهيم باشا وعباس الأول ١٨٤٨ - ١٨٥٤ وسعيد باشا ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ، مشيراً إلى الأول بأنه الذى حارب الأتراك وانتصر عليهم ، والثانى الذى توقف فى عهده مشروع محمد علي الحضارى ، والثالث الذى وصف سياساته بالحكمة فنعمت البلاد فى عهده بالسلام والرخاء وإن أخذ عليه عدم مقدرته على استكمال مشروع أبيه على نطاق واسع .

ننتقل بعد تلك المقدمة إلى فصول الكتاب الذى بين أيدينا ؛ الفصل الأول حمل عنوان ***(مالية الخديو والتدخل الفرنسى الإنجليزى فى شئون مصر)*** عرض فيه المؤلف لمالية مصر فى عهد الخديو إسماعيل ، واصفا الست سنوات

الأولى من عهده ١٨٦٣ - ١٨٦٩ بفترة التألق ، وللأسف لم تدم طويلا حيث أعقبها فترة اتسمت بالاخفاقات السياسية والمالية والاضطراب الإدارى والخلل الاجتماعى و تلك الأوضاع المتردية هى التى فتحت الأبواب أمام التدخل الأجنبى بكل صوره ، رغم أنه الوحيد من أسرة محمد علي الذى استكمل مشروع جده النهضوى .

غاص بنا المؤلف فى جذور الأزمة المالية التى أرجعها إلى عام ١٨٦٢ مع نهاية عهد سعيد باشا الذى عقد قرضاً بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه ، ثم مع بزوغ سيطرة كبار رجال المال الدوليين وتدفق رءوس الأموال وقدوم الأوروبيين بأعداد كبيرة ، وقد وصف السوريونى تلك الفترة بالعصر الذهبى للتجار الأجانب ؛ فى وقت كان إسماعيل نفسه يتعجل إنجاز خططه ومن هنا كانت بداية الانهيار التام!!

وعن بذخ إسماعيل تحدث بلا حرج عن (الاحتفالات - سباقات الخيل - حفلات الأوبرا - افتتاح القناة - الهدايا - رشوة السلطان العثمانى والوزراء وكبار موظفى السلطنة ... الخ) مما أرهق ميزانية مصر وفوق ذلك كان تبذيره هذا مطمعا جذب المغامرين ومضاربى البورصة إليه فأقرضوه الأموال بشروط مجحفة أدت إلى خراب البلاد.

ويرى المؤلف أن جزء من هذا السفه كان من أجل الحصول على مزيد من المميزات ؛ مثل حصوله على ثلاث فرمانات (١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٧٣) إلا أنها كانت تصب فى إطار نظرى لاستقلال مصر ، أما على المستوى العملى فإنه قد أحدث ثغرة واسعة فى بنيان هذا الاستقلال الذى أفضى فى النهاية إلى وقوع مصر فى أيدى قوى أجنبية .

وأخذ مؤلفنا على إسماعيل قيامه بتجهيز حملات علمية وحربية إلى وسط إفريقيا والبحر الأحمر والحبشة ساهمت فى تدهور ميزانية مصر مما دفعه للبحث عن مزيد من القروض.

اعتبر السوريونى عام ١٨٧٦ (الذى أعقب بيع أسهم قناة السويس فى عام ١٨٧٥) نقطة تحول وبداية مرحلة جديدة وحاسمة لإنجلترا فى الوثوب على مصر وثبة نهائية لا رجعة فيها .

والتفصيل الدقيق وإن شئت فقل المسهب تناول فيه المؤلف قصة خراب مصر على يد الأجانب (القروض - بعثة كيف - المراقبة الثنائية - المحاكم المختلطة) .

أما الفصل الثانى الذى وضعه تحت عنوان *(إنجازات إسماعيل)* فقد جاء بصورة مغايرة للخديو السفيه الذى عرض له فى الفصل الأول ؛ فلا ينكر عليه ذكائه الحاد ومهارته الإدارية وإصلاحاته التى جددت وجه مصر والتى عددها فى إنجاز مشروع الإصلاح القضائى ومشروع حفر القناة التى تصل بين البحرين المتوسط والأحمر ، ومشروع تجميل مدينتى القاهرة والإسكندرية ، ومشروع ترعة الإسماعيلية والتى بلغ طولها ٢١٨ كم وتكلفت ٥٠ مليون فرنك ، وتطوير السكك الحديدية واتساعها لتصل إلى أكثر من ٩٦٠ ميلا بعد أن كانت قبل عهده ٢٤٦ ميلا ، وزيادة خطوط التلغراف التى كانت ٣٥٠ ميلا قبل عهده فأضيفت إليها ٥٠٠٠ ميل ، وإنشاء مصلحة البريد ، وإنشاء ٤٣٠ كوبرى على النيل ، وفوق ذلك تم إنجاز أشغال مهمة تكلفت ٤ ملايين فرنك ؛ فتم إنشاء ١٥ فناراً على سواحل البحرين المتوسط والأحمر ، وقس على ذلك زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الصادرات . مع تقدم عجلة الصناعة بإنشاء العديد من المصانع (مصنع للطرابيش وآخر للبطاطين وثالث للورق ... الخ) ، وقد رأى مؤلفنا أن تلك الإصلاحات قد مدت السيطرة المصرية من سواحل البحر المتوسط حتى المناطق الاستوائية ، ومن ثم نعته بـ (نابليون الشرق).

تبنى إسماعيل سياستين متوازيتين كما يرى المؤلف ؛ أحدهما كان هدفها تحرير مصر من تبعيتها للدولة العثمانية مع توسعها فى السودان ، والثانية هدفت إلى تطوير مصر بتنفيذ خطة إصلاحات واسعة ، وإن أُخذ عليه اعتماده فى تنفيذ سياسته على المال بدلا من قوة السلاح !

ختم السوربونى هذا الفصل بأن عرج على إنجازين كبيرين اهتم بهما الخديوى ؛ أولهما ،التعليم (إنشاء المدارس - إرسال البعثات - نشر المعرفة) وثانيهما ، الجيش (رفع مستواه - زيادة قواته) كما اهتم بزيادة الأسطول البحرى سواء الحربى أو التجارى .

(الرأى العام) كان عنوان الفصل الثالث ، الذى اعتبره مؤلفنا بناءً إيجابياً للفصل السابق ، حيث رأى المؤلف أن تلك الأزمات والمصاعب التى تعرض لها عهد إسماعيل كانت سببا فى استيقاظ الروح المصرية ، وبفعل تكونت أفكار اجتماعية وسياسية جديدة أدت إلى سخط المواطنين .

يعود السوربونى مرة أخرى ليكشف النقاب عن مساوىء أخرى لحكم إسماعيل ؛ وذلك فى إطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم (أعمال السخرة - التجنيد وتفشى ظاهرة الهروب الجماعى للفلاحين) وهنا بدأت مظاهر السخط العام تنتشر بين الأهالى وهذا ما أمكن تسميته ببداية تكوين رأى عام - كما أشارت إلى ذلك بعض الصحف الأجنبية - التى أخذت على عاتقها تتبع ولادة ذلك الوعى ؛ فأخذت فى رصد مشاعر المصريين تجاه تلك الأقلية التركية التى تسيطر على زمام الأمور كلها داخل البلاد .

ومن جانبه اعتبر المؤلف أن حملة الحبشة عام ١٨٧٦ السبب فى خلق " روح التضامن" بين المصريين فى الجيش . وزاد على ذلك بأن ثمة عوامل كثيرة تضافرت لتقوى من الشعور القومى الوليد ؛ منها بروز تلك الكوكبة من الرجال الذين برعوا فى الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسية والفلك ، إلى جانب إصدار العديد من الصحف والمجلات ، بالإضافة إلى فك رموز اللغة المصرية القديمة ، وانتشار علم المصريات ، وإنشاء المتحف المصرى ،وأيضا النهضة التى حدثت فى اللغة العربية وآدابها ، وأخيراً صحوة الدراسات التاريخية ، كل ذلك عمق فى نفوس المصريين الشعور بالتفرد والأصالة. وتطرق المؤلف بالإشارة إلى جمال الدين الأفغانى ومريدوه الذين قاموا بريادة تيار

الإصلاح داخل المجتمع ؛ حتى أنه نسب إليه تقوية بذور القومية المصرية وتنميتها .

وعندما وصل السوربونى إلى عام ١٨٧٧ اعتبره نقطة تحول فى مسار "المسألة المصرية " فيما يتعلق بتكوين الأفكار ، حيث اهتم الشعب المصرى بمجريات الحرب التركية الروسية فى ذلك العام ؛ ليس فقط لأن تركيا كانت متورطة فيها – على حد قوله – بل كذلك لأن جيشاً مصرياً عدته ثلاثون ألف جندى كان يشترك مع تركيا فى هذه الحرب ، فى ظل الأوضاع الإدارية والمالية المتردية وقتئذ داخل مصر !!

وأضاف السوربونى عاملا آخر ساهم فى الإعداد لميلاد الرأى العام فى مصر وهو ظهور الصحافة الحرة لأول مرة منذ بداية سبعينيات القرن التاسع عشر ، فتحدث عن جهود يعقوب صنوع وأديب اسحق وسليم النقاش وسليم وبشارة تقلا وإبراهيم اللقانى وميخائيل عبد السيد ؛ أولئك الذين لعبوا دوراً مهماً فى العمل الصحفى وساعدوا على نضوج الوعى القومى .

ومع تقليب صفحات هذا الفصل نجد مؤلفنا يرصد بكل دقة ميلاد الحزب الوطنى ؛ إلى جانب رصد الحركات الوطنية التى بدأت لمجابهة التدخل الأجنبى والحكم الفردى للخديوى ، وأخذت على عاتقها المطالبة بإقامة نظام وطنى ليبرالى وطالبت بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصريين ، وبدأت تناقش مسائل مصر السياسية والاجتماعية بجرأة غير مسبوقة عن ذى قبل .

وعلى الجانب الآخر كانت الفوضى قد دبت فى كل مؤسسات الدولة على وجه العموم وداخل الجيش المصرى على وجه الخصوص ، ويظهر على سطح الأحداث توفيق الذى كان مؤهلا أكثر من إسماعيل للقيام بعمل دستورى ؛ ولكن للأسف فإنه كان فى نفس الوقت أداة طيعة فى يد القوى الأجنبية .

ومع رحيل إسماعيل على متن " المحروسة " فى طريقه إلى نابولى بإيطاليا ؛ يسدل مؤلفنا الستار عن أحداث هذا الفصل .

جاء الفصل الرابع تحت عنوان (*دولة داخل دولة*) ليعلن عن مرحلة حاسمة مرت على القطر المصرى سبقت الثورة ؛ وكان سببها المباشر والأكيد التدخل الأجنبى ، ليسترجع بنا المؤلف الأحداث عندما فرضت إنجلترا وفرنسا وزيرين أجنبيين على الخديو إسماعيل ؛ ذلك النظام الذى اعتبر بداية السيطرة والهيمنة على شئون مصر .

ويقدم السوربونى مقارنة بين الخديو توفيق ولويس السادس عشر فقد تسبب الاتفاق بينهما في وقوع الثورة فى بلديهما وعجلا بها ثم خاناها لصالح الأجانب ، ويغوص المؤلف شيئا فشيئا فى شخصية توفيق الضعيفة والمستبدة فى آن واحد إلى أن يصل إلى حقيقة مؤكدة هى أنه مع بداية عهد توفيق كان القناصل هم الذين يحكمون مصر ؛ ثم حكمتها " المراقبة الثنائية " التى كانت تمثل " النظام الجديد " .

ورويدا رويدا يقترب مؤلفنا من قلب العاصفة فيتحدث عن عثمان رفقى وزير الجهادية ذلك الشركسى المستبد الذى كان يعامل العناصر المصرية داخل الجيش معاملة فى غاية السوء والقسوة .

وتنتهى أحداث هذا الفصل بانتصار جيش الفلاحين الذين أرغموا توفيق على إقالة عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى وزيراً للجهادية .

وينسج السوربونى الخطوط النهائية لتلك المباراة المثيرة مع الفصل الخامس والأخير الذى جاء تحت عنوان (*الثورة*) .

" التوفير " تلك الحجة الواهية لتسريح عدد كبير من الضباط داخل الجيش المصرى كانت الشرارة التى أشعلت النيران .

كانت الصحف الأجنبية تكتب عن السخط العام داخل صفوف ضباط الجيش الذين سلبت مرتباتهم لتنفق بصفة مصاريف سرية لرئيس مجلس الوزراء و " للمراقبة الثنائية " كما يشير السوربونى . وتحدثت تلك الصحف أيضا عن المهانة التى يشعر بها أفراد الشعب المصرى برؤيتهم للإنجليز وهم

يسيطرون على جميع مرافق البلاد ، ويزداد السخط العام فى النفوس ؛ حتى يستشهد السوريونى بقول المستر صمويل بيكر الجامع المانع ((بدأ البركان النائم يُظهر علامات تدل على نشاطه . وبدأت مصر تدرك معنى اقتراب الخطر منها ... الخ)) .

وفعلا أخذت تلك العلامات تظهر بوضوح ؛ فنجد عرابى يتصل بعلماء الدين والأعيان ويتحدث عن الحقوق القومية المسلوبة ، بل وحصل على توكيل قانونى من الشعب فى عريضة جمعت فأوعت عن وزارة رياض ومساوئها ، وعن ضرورة تشكيل مجلس نيابى . وقرر عرابى التحرك !!

وفى يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ توجه إلى قصر الخديو على رأس أربع كتائب متحدثا باسم الأمة وقدم المطالب المشهورة التى رضخ لها توفيق . ولكن سرعان ما قضى على بذور الإصلاح الوليدة .

٧ يناير ١٨٨٢ كان تاريخ إرسال المذكرة المشتركة المشهورة والتى كانت على حد تعبير قنصل إنجلترا بأنها صهرت الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب فى بوتقة واحدة ضد فرنسا وإنجلترا معاً !!

كان رد الفعل أن أسقط الحزب الوطنى وزارة شريف باشا وتشكلت وزارة محمود سامى البارودى – العقل المفكر للثورة ومنظمها – التى اشترك فيها عرابى ونعتها مؤلفنا بوزارة الدفاع القومى .

وبمرور الوقت تصاعدت الأحداث فأخذت مجموعة من الضباط الشراكسة تكون تنظيما أرادت به تدبير مؤامرة لاغتيال عرابى وغيره من قيادات الجيش. وكان على رأس تلك المؤامرة راتب باشا وكان من بينهم أيضا عثمان باشا رفقى.

على أية حال تم تكريس الانفصال بين توفيق والأمة . وكان المصريون يؤكدون دوما أنهم معادين لأى تدخل أجنبى ويرون أن السيادة الاسمية لتركيا على مصر تعد بمثابة ضمان ضد الغزو الأجنبى .

ولعبت إنجلترا لعبتها فى إثارة الاضطرابات وتعكير صفو الأمن العام . وتتابعت الأحداث بشكل ساخن على النحو التالى : المطالبة بعزل توفيق ، وقوع أحداث الشغب بالإسكندرية ، تعيين راتب باشا رئيسا للوزراء ، قصف الإسكندرية بالقنابل يوم ١١ يوليو وغير ذلك من الأحداث المثيرة التى انتهت بعد شهرين بهزيمة الجيش المصرى فى موقعة التل الكبير يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ " بداية الاحتلال البريطانى الرسمى للبلاد " .

وفى ٢٥ سبتمبر عاد توفيق إلى القاهرة على أسنة رماح الإنجليز !!

حرص السوربونى أن يرصد فى ختام هذا الفصل الأسباب الأساسية للهزيمة . ثم خرج بحقيقة مفادها أن تلك الحرب رغم هزيمة المصريين فإن لها جانباً إيجابياً وهو أنها الحرب القومية الوحيدة التى خاضها المصريون طوال القرن التاسع عشر . ثم جاءت خاتمة السوربونى جامعة مانعة للملامح الرئيسية لنشأة الروح القومية المصرية .

على أى الأحوال لى ثمة ملاحظات على الكتاب الذى بين أيدينا يجب الإشارة إليها :

● أن الجيش العصرى الذى سعى محمد علي لإنشائه كان مضطرا فيه إلى استخدام العنصر المصرى ، فالمعلوم أن محمد علي لم يشأ فى أول أمره تجنيد المصريين خشية وضع السلاح فى يد من لا يملكون ، خاصة أنه أدرك خطورة العنصر المصرى من قبل عندما حملوا السلاح فى وجه خورشيد باشا ، فالصورة كانت ما تزال ماثلة أمام عينيه ، فلا يريد أن يبيح لهم حمل السلاح الذى من السهل أن يُشهر فى وجهه فى يوم من الأيام .

● أن محمد علي بدون قصد منه كون فئة من المثقفين استفادت بمرور الوقت من اتصالها بالغرب فى بلورة وعيها ، مما أدى إلى نضوجها فى فترات لاحقة لأنهم كانوا بمثابة النواة للحركة الثقافية والأدبية الحديثة فى مصر التى سوف تثمر رفاعة الطهطاوى وعلي مبارك وحسين المرصفى وغيرهم الكثير ،

تلك النخبة المصرية التى بدأت فى منتصف القرن التاسع عشر تفكر فى البحث عن الهوية السياسية والثقافية للمجتمع المصرى . وهؤلاء المثقفون الجدد سيقومون هم وتلاميذهم بريادة التيار الثقافى الجديد والتبشير بحياة أدبية جديدة من خلال إلقائهم البذور الأولى للوعى القومى فى التربة المصرية .

● إغفال المؤلف لأى ذكر عن رفاعة الطهطاوى ، حتى عندما أشار إلى تعريب الوقائع المصرية لم يشر إلى فضل رفاعة فى ذلك ، حيث غلب حيز اللغة العربية وكذلك أخبار مصر على اللغة التركية وأخبار دولة الخلافة .

● أغفل أيضا دور علي باشا مبارك ، والمرة الوحيدة التى ذكره فيها كان ينقده (راجع صفحة ٢٤٦) ، رغم انشغال علي مبارك كغيره من مثقفى عصره بقضية الوطنية ، وقد عبر عنها كل بأسلوبه ، فقد نظر إليها كموقف يبرز من خلال عطاء المواطن لوطنه ، والتى نقبل وصفها بأنها بمثابة الوطنية المنتجة .

● وأخيرا رغم أن تلك الترجمة لرسالة محمد صبرى السوربونى - والتى تأخرت على القارىء العربى كثيرا - لم تقدم الجديد من الحقائق التاريخية التى باتت معروفة للدارسين فى وقتنا الحاضر ، إلا أننا ننظر إليها بعين الاعتبار لكونها كانت الأطروحة العلمية الأولى من نوعها فى تلك الفترة المبكرة من عمر الدراسات التاريخية الحديثة (الربع الأول من القرن العشرين) والتى تناولت مرحلة مهمة وخطيرة من مراحل التاريخ القومى لمصر الحديثة .

د . آمنـــة حجازى

المؤلف : أحمد زكريا الشلق

الكتاب : أحمد فتحى زغلول والآثار الفتحية

دار النشر :الهيئة العامة لقصور الثقافة ، إصدارات خاصة ، القاهرة، ٢٠٠٥.

يقع الكتاب فى ٢٠٥ صفحة من القطع المتوسط ، وينقسم إلى قسمين : الأول ، دراسة عن أحمد فتحى زغلول ، والثانى يتضمن مقالاته وخطبه.

تعرَّض المؤلف فى المقدّمة إلى موقع تحديث وتمدين مصر على خريطة فكر المثقفين قبل فتحى زغلول بدءاً بالغزو الفرنسى لمصر عام ١٧٩٨ ومروراً بعصر محمد علي وانتهاء بفترة الاحتلال البريطانى ، مشيرا إلى أسماء المفكرين ، وإشكالية النموذج الذى تحتذى به مصر، هل هو الأوروبى الذى نادى به دعاة التحدي؟ أم الانتقاء من الماضي الذي تمسَّك بالأصالة ؟ أم المزج بين الاتجاهين الذى رأى فيه التوفيقيون أنه الأصلح ؟ وكيف دخلت تحت هذه الاتجاهات الاجتهادات المتعددّة .

وبحكم انتماء المؤلف وارتباطه بالتنقيب عن المفكرين وتقييم أعمالهم بالوصول إلى أعماقهم فيما سبق له من دراسات ، فإنه تيقَّن من أن شخصية فتحى زغلول لم تحظ باهتمام فى الدراسات الخاصة بتاريخ الفكر المصرى الحديث ، وقد أرجع المؤلف هذا التجاهل إلى ارتباط تلك الشخصية بحادثة دنشواى (يونيو ١٩٠٦) والموقف المضاد الذى اتخذته من الفلاحين .

من هذا المنطلق وجد المؤلّف أن واجبه يفرض عليه تناول فتحى زغلول من جانبه الفكرى، الذى تمثَّل فى التأليف والترجمة لقضايا جوهرية تتعلَّق بتمدُّن مصر والمصريين ، وتتَّصل بالتغريب والتعريب والإفادة من النموذج الأوروبى ، وأيضا من الأصول التى نهل منها الأوروبيون أنفسهم، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المصرى. ويُحلِّل المؤلّف طبيعة فتحى زغلول الهادئة المتألقة التى فرضت عليه العزوف بشكل كبير عن الدعاية لنفسه أو الاقتران بالصحافة أو السياسة ، ويتَّوصل إلى إمكانية أن يكون ما وراء تلك شخصية أخيه سعد زغلول التى جذبت الأضواء إليها .وأخيرا يُشير المؤلِّف إلى ما ضمَّه الكتاب بين دفتيه،

موضحا أنه لم يستطع الحصول على مذكرات فتحى زغلول، ومن ثم كان اعتماده على ترجماته وكتبه ومقالاته وخطبه ومحاضراته .

حمل القسم الأول من الكتاب عنوان "*أحمد فتحى زغلول وفكر النهضة*" واحتوى على ثلاثة فصول بهوامشها وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

تتبع الفصل الأول " ترجمة حياة " فتحى زغلول منذ ولادته عام ١٨٦٣ ونشأته وتكوينه وانتمائه لطبقة الأعيان ، وإسهامه فى الثورة العرابية وهو فى ريعان الصبا، واستكمال تعليمه بعد الاحتلال ، حيث التحق بمدرسة الألسن، ثم ابتعاثه لفرنسا لدراسة الحقوق ، ومن هنا فإنه اختلف فى مساره عن مسار أخيه الأزهرى ، وتدرَّجه فى السلك القضائى حتى وصوله إلى منصب وكيل نظارة الحقانية. وقد اختار الطريق الذى يحقق له طموحاته، ووجده فى العلاقة مع السلطة التى تمركزت فى قصرى عابدين والدوبارة. واستطاع أن يحصل على رتبة " الميرميران برأس همايونى" وتبعتها رتبة الباشوية . وكان له دور كبير فى خدمة المجال القضائى والقانونى ، كما أنه اهتم بالعمل المدنى عن طريق اشتراكه فى تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية وعضويته فيها . وأخيرا وفاته عام ١٩١٤ عن عمر يناهز ٥١ سنة .

وتعرض الفصل الثانى من الكتاب "*فتحى زغلول والحركة الوطنية*" إلى مسيرته ودخوله فى كنف مدرسة محمد عبده التى تأثرت بالأفغانى ، وحضوره جلسات الأميرة نازلى فاضل، ونشاطه فى الجمعية الخيرية الإسلامية ، ومجهوداته فى إصدار صحيفة الجريدة التى نطقت بلسان حزب الأمة، ثم انسلاخه عن الجريدة إرضاء للخديو والمعتمد البريطانى جورست بناء على سياسة الوفاق التى جمعت الأخيرين، وعلاقته الطيبة بالإنجليز، وخاصة بعد حادثة دنشواى التى رُقى بعدها بثمانية أشهر من رئيس محكمة مصر الابتدائية إلى وكيل نظارة الحقانية. وعرَّج الفصل على أن علاقته بأخيه سعد زغلول لم تكن جيِّدة بسبب الغيرة والتنافس ، إذ آمن أنه أحق منه بالنظارة.

وتناول الفصل الثالث " *فكره السياسى والاجتماعى* " موضحا اتجاهه

الليبرالى ، وإيمانه بالصفوة ودورها فى المجتمع وقيادته ، مما جعله من خصوم المذهب الاشتراكى . وكانت له آراء عديدة فى التربية والتعليم وإصلاح اللغة العربية. كما سلَّم بمسألة الاجتهاد فى الدين ، ووضع العديد من المؤلفات التى نشرت منذ عام ١٨٩٢، وأخرى لم تنشر. واهتمت تلك المؤلفات بالتشريع والقانون والاجتماع والاقتصاد والفلسفة. وقد اختار الكتب الأجنبية ، وخاصة الفرنسية، وترجم مما ينم عن اتجاهه الفكرى ومشروعه الإصلاحى سياسيا واجتماعيا، وذلك بعد أن وجد فيها الأداة التى تساعده على ذلك .

وتعدَّدت القضايا التى تناولها فتحى زغلول فى هذا الفصل ، وقد تعرَّض لها عندما كتب مقدِّمات الكتب التى قام بترجمتها ، وشملت عدَّة عناصر: العنصر الأول " التمُّدن والتغريب" وتطرق فيه إلى عوامل وأسرار تقدُّم الأمم وتأخرها، وطبق ذلك على مصر وفقا لاهتمامه بتحديثها، حيث ازدهر هذا التيار وقتئذ، وسبح معه مفكرو مصر ومثقفوها من أمثال أحمد لطفى السيد وقاسم أمين. وركّز فتحى زغلول على أهمية الترجمة، وكيف أنها تأتى بالجديد، وتنقل صورة التقدم فى البلاد الأخرى، وتُظهر الداء فى الأمة المصرية، وأنه يمكن عن طريقها معرفة أسباب التخلف وطرح أساليب العلاج . وكان من المعجبين بالإنجليز ، نظرا لتفوقهم الحضارى ، ورأى أنه على مصر أن تقارن بينها وبينهم فى المعارف والثروة مع مراعاة العادات والتقاليد والدين. ودعا إلى التمصير بما يتلاءم مع المجتمع المصرى ، وهاجم الخنوع للأجانب فيما يتعلق بالهيمنة الاقتصادية.

أما العنصر الثانى " داعية التحررية" فانصب على المذهب الفكرى والاجتماعى الذى اعتنقه فتحى زغلول ، وتمثَّل فى الليبرالية، وتحدَّث فيه عن العقد الاجتماعى لروسو، موضحا أن الواحد يتحد مع الكل ، فالعقد معقود مع المجموعة ، وكل شريك يتِّحد مع الكل، وليس مع شخص ، أى إنه يخضع لذاته، ومن ثم فهو حر. كذلك قدَّم لكتاب بنتام عن الحقوق والواجبات، وأيضا قدَّم لكتاب دى مولان عن سر تقدُّم الإنجليز السكسونيين. ونادى بتقليص دور

الحكومة، ونقد الاعتماد الكامل عليها، فّبيٌن أن تدخلها يقضى على حرية الفرد التى تدخل تحتها حرية التعبير، وحرية النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، ونبَّه إلى الضرر الذى ينجم عن زيادة عدد الموظفين ، واتَّخذ الفيلسوف الإنجليزى سبنسر نموذجا فيما يتعلَّق بإيمانه بالعلم ، ومواجهة مساوئ الحكومة ، وتمجيد المبادئ الفردية. كما آمن بما سجَّله لوبون بشأن المنافسة وإطلاق ملكات الفرد، ودافع عن عنصر المكافأة، وما يسفر عن ذلك من تقدم الصناعة والفنون وإنماء روح الابتكار .

أما العنصر الثالث " موقفه من الاشتراكية " فهو من خصومها ، نظرا لمبدئه الخاص بالصفوة، ووضعه الاجتماعى المتميِّز ، وبالتالى انتقدها، وأيدً ما ذكره لوبون بشأنها من تفنيد مساوئها .

أما العنصر الرابع " النخبة الديمقراطية " فإنه ترجم قول لوبون الخاص برقى الأمة الذى يرتبط بنخبتها، وقوتها بأوساطها، وتجاهل العامة ووصفهم بالغوغائية . وميز بين عناصر الحضارة على أساس طبقى ، فالطبقة الراقية تقوم بها الفنون والفلسفة، وأنها الروح فى الجسد، وهى التى تنفرد بالحقوق السياسية، لأن المساواة فيها من الوهم، ويُحذر من تولى أصحاب الجهل والأغبياء السلطة، وآمن بالدستور الذى هو أبو القوانين جميعا ، ومع هذا فإنه لم يطالب به الخديو مثلما فعلت الحركة الوطنية آنئذ مردِّدة " الدستور يا أفندينا".

أما العنصر الخامس " التربية والتعليم " فقد ركَّز على أهمية تربية الشعب وتثقيفه، وكتب كتابا فى التربية العامة ، وبيَّن أنه لا حياة إلا بالحضارة ، ولا حضارة إلا بالعلم . وعزا أسباب تأخر المجتمع المصرى إلى نقص العلم ، وتساءل" أين منا المؤرخ والنباتى والطبيب والكيمائى والمهندس والطبيعى والأديب والمنطقى واللغوى وعالم الأخلاق والحكيم والفلكى وعالم الزراعة وغيرهم؟ " وعقد المقارنة بين فرنسا ومصر ، واستحضر النموذج الإنجليزى مسجِّلا كيف تمكنت بريطانيا من الاستيلاء على شعوب العالم . وطالب بتربية

وتعليم البنين ، ولم يغفل البنات فى هذا الشأن ، كما لفت النظر إلى الاهتمام بالتعليم الفنى والعملى الذى تدخل فى نطاقه الصناعات اليدوية .

أما العنصر السادس " إصلاح اللغة العربية" فيبيِّن الأهمية لهذا الأمر، ويرجع ذلك إلى ما تمتع به من قوة أسلوب بالإضافة إلى هوايته المحببة للترجمة. وعرض أسلوب المعالجة ، مُنوِّهًا إلى أن الغرب أدخل على لغاته الألفاظ التى لم تكن مستخدمة وتطلبها العصر الحديث . ونادى بضرورة إصلاح حروف الهجاء وأشكال وصور اللغة العربية، معلِّلاً ذلك بقوله " لنتمكن من تناول كلمات الغير بأشكال وصور تجعلنا ننطق كلماتهم (يقصد الغربيين) كما ينطقون ، وننقل عنهم كما هم عن بعض ينقلون" ، وربط بين تطوير اللغة العربية والتقدم ، وأنه لا خوف على القرآن الكريم، فهو محفوظ ومصون عند من لم يعرف العربية من المسلمين .

أما العنصر السابع " موقفه من الدين " فيتضح من ترجمته لكتاب عن الإسلام كتبه الكونت دى كاسترى ، ونشرت الترجمة عام ١٨٩٧ عقب عام من صدوره ، والكتاب يهاجم الإسلام ، وعندما كتب له فتحى زغلول المقدمة ضمَّنها المفهوم الصحيح للإسلام، ولكنه لم يرد على كاسترى - رغم معرفته بالشريعة الإسلامية - وحلَّل بأن ما أقدم عليه يعود إلى أن المسلمين انحل نظامهم ، وأصبحوا أشتاتا يمقتهم الناس ويرمونهم بالانحطاط، لقد آمن بدور الدين فى تطور الأمم ، وأراد فهمه بطريقة عصرية .

أما العنصر الثامن والأخير " رجل القوانين والتشريعات " فاختص بمجال كتاباته القانونية ، ذلك الفرع الذى نبغ فيه ، حيث ترجم كتاب بنتام عن أصول الشرائع (يقع فى جزءين) ، وألَّف كتاب المحاماة ، ووضع الشروح للقانون المدنى ، ونشر رسالته الخاصة بالتزوير فى الأوراق .

وانتهى القسم الأول من الكتاب بالخاتمة التى جاءت تحت عنوان "كلمة لابد منها"، وتمكن المؤلف فيها أن يتوِّج الحصاد، واستطاع من خلالها تقييم شخصية فتحى زغلول والدور الذى قام به فى مختلف المجالات .

وإذا انتقلنا إلى القسم الثانى من الكتاب ، فنجد له الطابع الخاص ، فهو يحتوى على نصوص مقالات وخطب فتحى زغلول التى بلغ عددها الثمانى عشرة، جمعها عبد العال حمدان ونشرها مصطفى محمد (الكتبى بخان الخليلى بمصر) عام ١٩١٤ - العام الذى توفى فيه فتحى زغلول ، وذلك بمناسبة حفل تأبينه - بعنوان " الآثار الفتحية .. خواطر فى العلم والأدب والاجتماع ".

وشمل هذا القسم موضوعات شتى ، اتخذت عدة عناوين : الناس، التملُّق، المعجب والجاهل ، المكافأة، البساطة والعلم ، غوائل الفقر ، عوائد الأفراح، فوائد المصاهرة، اختلاف الناس فى المقاصد والأعمال، ماهية اللغة، ذوات الأذناب وخرافات العامة، الحشيش، علِّموا الأمة ، تأبين المرحوم الشيخ على يوسف، التنافس، التمدُّن والحرية ، عادات المآتم، وأخيرا التمدُّن والتقدم. وبالاطلاع على تلك الموضوعات، وما ألفه من مراجع وما ترجمه من كتب ، نلمس اتجاهات فتحى زغلول الفكرية التى قلَّما تطرَّق إليها الباحثون، حيث لم ينل حظه لظروف صنعها بنفسه من ناحية وظروف فُرضت عليه من ناحية أخرى، ومن ثم فإنه لم يكتسب شهرة المفكرين الذين أثَّروا النهضة المصرية فى تاريخ مصر الحديث .

وهذا الكتاب يُعد شاهدا على الجانب الإيجابى المفضل لدى الكثيرين عن تلك الشخصية التى تركت البصمات فى تاريخ الفكر المصرى الحديث ، ويرجع الفضل إلى مؤلف هذا الكتاب الذى استطاع بمهارته المعهودة ، وتجاربه السابقة، وعبّر جولاته العديدة ، وغوصه فى أذهان المفكرين أن يمسك بالخيوط الرفيعة الحريرية ، لينسج لنا بتحليله النقدى نسيجا نقش عليه صورة ناطقة للمجهول من شخصية فتحى زغلول .

أ.د. لطيفة محمد سالم

الإصـــدارات الحديثـــة

الإصدارات الحديثة

إصدارات باللغة العربية:

- أحمد إبراهيم : مائة عام على الحملة الفرنسية ؛ رؤية مصرية ، تقديم د . رءوف عباس حامد ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٧ .
- تميم البرغوثى: الوطنية الأليفة، الوفد وبناء الدولة الوطنية في ظل الاستعمار، العدد (٦٨) من سلسلة مصر النهضة، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٧.
- راسم محمد الجمال : عباس العقاد في تاريخ الصحافة المصرية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٧ .
- عاصم محروس عبد المطلب: الطلبة والحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢، العدد (٦٧) من سلسلة مصر النهضة، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- عماد هلال: الفلاح والسلطة والقانون، مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، العدد (٦٩) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧
- المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، المجلدات الثالث والرابع والخامس ، إعداد د . هدى عبد الناصر ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، ٢٠٠٧ .
- محمد ثروت : الأوراق السرية لمحمد نجيب ، سلسلة كتاب الجمهورية ، القاهرة، ٢٠٠٧ .
- محمد حمزة إسماعيل الحداد : موسوعة العمارة الإسلامية ، من الفتح العثماني حتى عصر محمد علي ١٥١٧- ١٨٤٨ ، خمسة مجلدات ، زهراء الشرق ، القاهرة، ٢٠٠٧ .
- محمد سكران : التربية والمواطنة في عالم متغير ، الأنجلو المصرية ، القاهرة

٢٠٠٧ .

- مراد صاريجك : نقابة الأشراف في الدولة العثمانية ، دار القاهرة ، القاهرة، ٢٠٠٧ .

- يونان لبيب رزق : ديوان الحياة المعاصرة ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عهد صدقي ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ، الكتاب السادس عشر ، مركز تاريخ الأهرام، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، ٢٠٠٧ .

- إبراهيم السايح : جذور السلبية الشعبية في مصر، دار البستاني للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- أجنيشكا برولسكا وخالد فهمي : سبيل محمد علي - تاريخ محمد علي وسبيله ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠١ .

- أحمد زكريا الشلّق : الحداثة والإمبريالية ؛ الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر ، سلسلة التاريخ ، الجانب الآخر ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- أحمد محمد أمين : الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر ، دراسة في الإصلاح الدستوري والسياسي ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهر ة، ٢٠٠٦ .

- إسماعيل زين الدين : المعارضة في البرلمان المصري ، سلسلة التاريخ ، الجانب الآخر ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- إسماعيل صبري عبد الله : مصر التي نريدها، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- أكمل الدين إحسان أوغلي وصالح سعداوي : الثقافة التركية في مصر ، مطبوعات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية باستانبول ، توزيع دار زهراء الشرق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- تراث طه حسين ، طه حسين وثورة يوليو ١٩٥٢ ، المقالات الصحفية (١٩٠٨-١٩٦٧) الجزء السادس - الكشافات ، دراسة د . أحمد زكريا الشلّق ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦

- جوستاف لوبون : سر تطور الأمم ، ترجمة أحمد فتحي زغلول باشا ، تقديم أحمد زكريا الشلّق ، المشروع القومي للترجمة (١٠٥١) ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- جوفني ميكيله فنسلبيو : تقرير الحالة الحاضرة لمصر (١٦٧١) ، ترجمة وديع عوض ، تقديم محمد عفيفي ، المشروع القومي للترجمة (١٠٠٥) ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- حامد عمار : خطى اجتزناها : بين الفقر والمصادفة إلى حرم الجامعة (سيرة ذاتية) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- حسان حتحوت : العقد الفريد ١٩٤٢ - ١٩٥٢ ، عشر سنوات مع الإمام حسن البنا ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- حسين عيد : نجيب محفوظ ؛ رحلة الموت في أدبه ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- حليم باشا : لماذا تأخر المسلمون ؟ الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- حماده محمود إسماعيل : المازني سياسيا ،العدد (٦٤) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- ربيع حامد خليفة : فنون القاهرة في العهد العثماني ، زهراء الشرق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- رتيبة الحفني : السلطانة منيرة المهدية ، والغناء في مصر قبلها وفي زمانها ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- صفاء شاكر : الخارجية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ، العدد (٦٦) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- طارق المهدوي : انهيار الدولة المعاصرة في مصر ، دار العالم الثالث ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- عبد الله عزباوي : الفكر المصري في القرن الثامن عشر بين الجمود والتجديد، سلسلة التاريخ ، الجانب الآخر ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- عبد المنصف سالم حسن : قصور الأمراء والباشوات في مدينة القاهرة في القرن التاسع عشر، الجزء الأول دراسة وثائقية ، الجزء الثاني دراسة للطرز المعمارية والفنية ، زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- عبد المنصف سالم حسن : قصر السكاكيني ؛ دراسة معمارية فنية ، دار القاهرة ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- على شلبى: أزمة الكساد العالمى الكبير وانعكاسها على الريف المصرى ١٩٢٩ – ١٩٣٤، سلسلة التاريخ الجانب الآخر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦.

- علي مبارك باشا : نخبة الفكر في تدبير نيل مصر ، دراسة وتحقيق د . لطيفة محمد سالم ، شارك في التحقيق د . حسام محمد عبد المعطي و د . حنان محمود عزوز ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- عيد عبد الحليم : نجيب محفوظ ؛ رسائله بين فلسفة الوجود ودراما الشخصية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- غالي شكري : نجيب محفوظ : إبداع نصف قرن ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- لمعي المطيعي : موسوعة ١٠٠٠ شخصية مصرية في القرن العشرين ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، في الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٠ ، المجلد الثاني ، إعداد د . هدى عبد الناصر ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محاضر مجلس شورى النواب ، الهيئة النيابية الثانية (١٨٧٠ - ١٨٧٣) ، الجزء الثاني ، تحقيق د . حسام محمد عبد المعطي ، إشراف ودراسة د .سعيدة محمد حسني ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، ط ٢ ، تصدير د . محمد صابر عرب ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محمد سليم العوا : ثورة يوليو والإسلام ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محمد صبري السوربوني : نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣-١٨٨٢، ترجمة ناجي رمضان عطية ، دراسة وتقديم أحمد زكريا الشلق ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محمد طلعت حرب : قناة السويس ، ط ٢ ، تقديم د . محمد عبد الرحمن برج ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محمد عفيفي وآخرون : مصر والعرب ، الموسم الثقافي السادس ،لمركز تاريخ مصر المعاصر ، تحرير مسئولة عطية ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محمد علي فهيم بيومي : دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز إبان العصر العثماني (٩٢٣ هـ ١٢٢٠ هـ) ، دار القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

- محمد قابيل : موسوعة الغناء في مصر ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- محمد هاشم إسماعيل أبو طريوش : أسبلة القاهرة في القرن التاسع عشر ، زهراء الشرق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

- مصر في عدسات القرن التاسع عشر ، زهراء الشرق ، القاهرة، ٢٠٠٦ .
- ناصر عبد الله عثمان : قبل أن يأتي الغرب ... الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر، العدد (٦٥) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .
- الهيئة العامة للاستعلامات : مبارك وبناء الدولة العصرية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .
- يوسف القعيد : محمد حسنين هيكل يتذكر : عبد الناصر والمثقفون والثقافة، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٦ .
- يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية عبر مائة عام ، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٦ .
- مقالات محمد حسين هيكل ، في الإصلاح الاجتماعي والثقافي ، الجزء الرابع، جمعها أحمد محمد حسين هيكل ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- نعوم بك شقير : تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها ، تحقيق د . صبري أحمد العدل، إشراف و دراسة: أحمد زكريا الشلق ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- محمد فريد بك : البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية ، تحرير ودراسة د. أحمد زكريا الشلق ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- ميخائيل بك شاروبيم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، الجزء الثالث، دراسة د . يواقيم رزق مرقص ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- يونان لبيب رزق وآخرون : مصر واستشراف المستقبل - قضايا قديمة جديدة، الموسم الثقافي الثاني لمركز تاريخ مصر المعاصر ، إعداد د. حنان محمود و آمنة حجازي ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٥ .

إصدارات باللغة الإنجليزية

- John L Esposito :Unholy War: Terror in the Name of Islam, Ox- - ford University Press , 2006.
- Steven Morewood , The British Defense of Egypt , 1935-1940 , Conflict and Crisis in the Eastern Mediterranean , Frank Cass , 2005 .
- Joann Fletcher, Andrew Humphreys, Siona Jenkins, Anthony Sattin :Lonely Planet Egypt,Lonely Planet , 2004.
- Maria Golia: Cairo: City of Sand, Reaktion Books, 2004.
- Samah Selim :The Novel and the Rural Imaginary in Egypt 1880-1985,Routledge (UK), 2004.
- William Cowper Prime:Boat Life in Egypt and Nubia 1857,Kessinger Publishing , 2004.
- Anshuman A. Mondal , Nationalism and Post Colonial Identity : Culture and Ideology in India , and Egypt, Routledge Curzon , 2003 .
- Barry Rubin : Revolutionaries and Reformers: Contemporary Islamist Movements in the Middle East, SUNY Press ,2003.
- Defiance and Compliance: Negotiating Gender in Low-Income Cairo,Berghahn Books , 2003M. Riad El- Ghonemy , Egypt in the Twenty First Century : Challenges for Development , Routledge Curzon, 2003.
- Donald Reid :Whose Pharaohs?: Archaeology, Museums, and Egyptian National Identity from Napoleon to World War I,University of California Press , 2003.
- Eve M. Troutt Powell :A Different Shade of Colonialism: Egypt, Great Britain, and the Mastery of the Sudan, University of California Press, 2003.
- Gebre Tsadik Degefu: The Nile: Historical, Legal and Developmental Perspectives, Trafford Publishing , 2003 .
- Gilles Kepel :Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pha-

raoh, University of California Press, 2003
- Heather Sharkey :Living with Colonialism: Nationalism and Culture in the Anglo-Egyptian Sudan, University of California Press , 2003.
- Sonia Hasan, Sana Hassan : Christians Versus Muslims in Modern Egypt: The Century-Long Struggle for Coptic Equality,Oxford University Press,2003 .
- A. B. de Guerville : New Egypt, Gorgias Press LLC , 2002.
- Adeed Dawisha : Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair, Princeton University Press , 2002.
- Carrie Rosfisky Wickhman , Mobilizing Islam : Religion , Activism, and Political Change in Egypt , Columbia University Press , 2002.
- El-Sayed El-Aswad, Al-Sayyid Hafiz Aswad : Religion and Folk Cosmology: Scenarios of the Visible and Invisible in Rural Egypt, Praeger/Greenwood , 2002.
- Erik Hornung : The Secret Lore of Egypt: Its Impact on the West, Cornell University Press , 2002.
- George Young : Egypt from the Napoleonic wars down to Cromer and Allenby , Gorgias LLC , 2002.
- Hagai Erlikh : The Cross and the River: Ethiopia, Egypt, and the Nile, Lynne Rienner , 2002.
- Israel Gershoni, James P. Jankowski : Redefining the Egyptian Nation, 1930-1945 , Cambridge University Press , 2002.
- Jason Thompson: Egyptian Encounters , American Univ. in Cairo Press , 2002.
- Jill Kamil : Historians in Cairo: Essays in Honor of George Scanton, American Univ in Cairo Press , 2002.
- John Lewis Burckhardt : Arabic Proverbs and the Manners and Customs of Modern Egyptians, Gorgias Press LLC , 2002.
- Judith E. Tucker : Women in Nineteenth-Century Egypt, Cambridge University Press , 2002 .
- Mohammed El- Nawawy , The Israeli - Egyptian Peace Process in

the Reporting of Western Journalists , Ablex Publishing , 2002.

- Mona Abaza : Debates on Islam and Knowledge in Malaysia and Egypt: Shifting Worlds, Routledge (UK) , 2002.
- Ninette S. Fahmy:The Politics of Egypt: State-Society Relationship, Routledge (UK) , 2002.
- Ray Takeyh,The Origins of the Eisehower Doctrine : The US , Britain , and Nasser's Egypt , 1953-195 ,Macmillan , 2002.
- Terry Crowdy : French Soldier in Egypt 1798-1801: The Army of the Orient , AUC in Cairo Press, 2002.
- Timothy Mitchell : Rule of Experts : Egypt , Techno- Politics , Modernity University of California Pressw , 2002 .
- James P Jankowski : Nasser's Egypt, Arab Nationalism, and the United Arab Republic, Lynne Rienner Publishers, 2001 .
- Joel Beinin : Workers and Peasants in the Modern Middle East, Cambridge University Press , 2001.
- Marilyn Booth: May Her Likes Be Multiplied: Biography and Gender Politics in Egypt,University of California Press , 2001.
- Barry Rubin: Armed Forces in the Middle East. Politics and Strategy, Frank Cass (UK)2000 .
- Beth Baron :Egypt as a Woman: Nationalism, Gender, and Politics, University of California Press , 2000.
- Edward W Lane: Description of Egypt, American Univ. in Cairo Press, 2000.
- Micchael Doran , Pan Arabism before Nasser : Egyptian Power Politics and the Palestine question , Oxford University Press , 2000 .
- Nadje Al-Ali , Secularism , Gender , and the State in the Middle East : The Egyptian Women's Movement , Cambridge University Press , 2000 .

- Communism.

(15) Selma Botman - Op. Cit., P. 156

(16) Riffat Al-Saied (Hakaza Takallam al-Shiyooiyoon - Communist talks - the history of the Egyptian communist movement) N.D.-N.P.-PP., 309-320.

I am not sure of the first name of Mr. Karafolos. The above mentioned source gave two difference names of him (Yatis and Pavis).

(17) Artemis Cooper (Cairo during WWII - 1939 - 1945) Translated into Arabic by Mohamed al-Khouli-Dar al-Mawqif al-Arabi - Cairo-1996 pp. 331-357, 3379-384

(18) Riffat al-Saied - op. cit., pp., 319-320

(19) Op. Cit., P., 320

NOTES

(1) The Egyptian official gazette, No. 286-30th alhigga, 1285 a.h., / 1868A.D

(2) Al-Hilal (The Cressent). April 1st, 1894 (Remember that this day is the memory of the commune uprising in Paris. Be united oh workers of the world and acclaim together). Down with the rich monsters, long live the socialist revolution, long live anarchism)

(3) Egyptian state archives - Box 105 Interior - Foreign - Suez Canal governor's report about the incidents which took place between the workers of the Suez Canal maritime company and the administration in the period (Oct. 1st - Oct. 15th 1894)

(4) Joel Beinin & Zachary Lock man (Workers on the Nile) Princeton University press 1987 - PP., 53-54, 139

(5) OP. Cit.,

(6) F.O. 407-I-185-Enclosure by Major Courteny, Director of Military intelligence-strictly confidential-the Chancery - The residency - Sep. 14-1919

(7) Selma Botman (Oppositional Politics in Egypt: The communist Movement, 1936-1954). Harvard University - 1984 - P. 158-159

(8) F.O. 407/190-Enclosure in No. 27- Report on general situation in Egypt for the period from June 30 to July 6-1921 inclusive - Strictly confidential - Public security dept. (Bolshevic activities in Egypt)

(9) Silma Botman - Op. Cit., P., 141

(10) Bakr, Abdal-Wahhab (Spotlights on communism in Egypt 1921-1950)-Dar al-Maarif-Cairo-Egypt 1983 - Passim

(11) Silma Botman - OP. Cit., P. 141

(12) Selma Botman. Op. Cit., P., 156

(13) Ministry of the Interior - Cairo City Police - Annual Report 1932 - Communism.

(14) Ministry of the Interior - Cairo City Police - Annual Report 1928

Greek democratic Army), (Pavis Karafolos) and (Ilios Yanakakis) left for Greece, while Nikola Gazis, Livki, and a sister of the brothers Yanakakis decided to stay in Egypt. In 1949 the sister Yanakakis was arrested and deported from Egypt. (18)

It seems that the Greek branch of the communist Greek party in Greece, had great influence among the Greek community in Egypt. The Cairenes in 1949 wittnessed with surprise pure Grek demonstrations passing through the city center streets. The demonstrators were acclaiming (Kutto Papagos). The indication onė can get from this slogan was that the Greek community in Egypt was siding with the Greek left in Greece.

Unit 1951 the Greek leftist group of the (DMNL) was striving to contact (livki) for the purpose of rebuilding a new (Egyptian Communist organization). A (roneo) printer was purchased and a bulletin named (The voice of the proletariat) was published. (Nicola Garis) was arrested in Feb. 1952 and was put in prison. (19)

The Greek left in Egypt met its end by the early fifties when the European exodus started due to the national economic acts which aimed to Egyuptianize the economic activities, and dispense with the foreign capital in an attempt to build a country free of foreign hegemony. Most of the foreign capitalists sought to transfer their activities abroad due to the shortage of better economic chances. Foreign communities followed suit. Little was heard about Yannakakis and his leftist co-citizens in the late fifties.

* E-mail: Abdelwahab_bakr@hotmail.com

communism in Egypt.

While (Pirides) was busy directing the Greek branch of the communist Greek party in Egypt, Nicola Garis, peter Zorio, Takis Paparoditis, Fifi Kana, the brothers Yannakakis, Dianitis, and Livki were active members of the (aliens group) within the (DMNL = Democratic Movement for National Liberation) led by Henry Coriel. (Pavis Karafolos) was the person in charge of the (aliens group) which was estimated to be composed of 20 persons.

The brothers (Yannakakis) were in favor of having foreign elements within the Egyptian communist movement. They adopted the principle of (You struggle where you are). This attitude on the part of the brothers Yannakakis was a negative reaction to an appeal urging the foreign elements to abandon the Egyptian left and consider it a pure national movement.[(16)]

A new factor started to take place and affect the Greek left in Egypt during the forties. The Germans invaded Greece in 1941. King George II (1935-1947), the Greek government, and the Greek army took refuge in Egypt where the Greek army and the Greek navy became under some sort of coordination with the British troops in Egypt.

The Greek army and navy in Egypt included (fellow travelers) of the Greek (Andrati) at home, and some sort of coordination took place between the Egyptian left (E.M.N.L) and the Greek armed forces in Egypt. Disputes which erupted between the Greek resistance in Greece which was led by the communist party, and the Greek government in Egypt under (Tsodiros), severed the relations between the two Greek parties, and the Greek armed forces took part in this conflic[(17)]

By 1948, Civil war erupted in Greece and the communist party was in a critical situation due to (Alexandros Papagos) attacks which culminated in 1949 to the complete suppression of the communist guerrillas in Greece.

According to the slogan which was raised at that time (Join the

group led by (Pirides) in the thirties. It is supposed that this group was a branch of the Greek communist party in which (Pirides) has served as secretary General. [12]

Police reports for the year 1932 gives some information about a communist circular distributed in April outside the (Saint Helen and Constantine) church in Cairo.[13] Since the circular was written in Greek, and the place where it was distributed was a Greek church, it is believed, therefore that the Greek communist party in Egypt was active among the Greek community in Egypt. It is supposed also, that the Greek communist party in Egypt was concerned at that time with issues of a Greek nature, not Egyptian.

The Greek communist party had since the late twenties of the 20th. Century some contacts with the communist party of Palestine. In a police raid on May, 7th, 1928, 21 leftists of Greek, French, Italian, and Sypriot extraction were arrested during a meeting in Cairo to discuss the Greco-palestinian leftist relations.[14]

In terms of coordination, Yannakakis was making some contacts during late thirties with some Egyptian leftists (Sheikh Safwan Abul-fath, Shaban Hafez, Abdel Rahman Fadl, Esam Al Din Nassif, and others), to found (the Egyptian Movement for national Liberation) which appeared in the early forties.[15] It is believed that Pirides - the sectary - general of the Greek communist party in Egypt, and who was in deep touch with Yanna - Kakis and his painstaking in this respect - was supporting Yannokakis in his efforts.

It seems, however, that the Greek left in Egypt was not supporting the other wing of the Egyptian left (Iskra of Helil Schwartz). Only one certain(Kypeous) was a member in this organization.

During the early forties, a communist organization under the name (The social cultural center) was founded in Cairo. (Thomas Palamotis) the Greek employee in the (Cotsica) factory served as the director of the organization. The aim of the center was to serve as an (agitprop) of

thoughts among the Egyptian workers. A police report dated July 1921 gave a list of the Third International books which were distributed by the two groups. Among these books were works by Boris Sovarine and Trotsky.(8)

The Egyptian socialist party (The Egyptian communist party afterwards) did not prove successful in solving labor grievances since the workers who were members of federations of leftist bent were of foreign extraction. Their political trends and emotions did not represent the political trends of the Egyptian people. (9)

Sakellaris Yannakakis was not the only Greek involved in disseminating social ideologies. Other Greeks had important role in disseminating social ideologies, especially during the period of stagnation which affected (E.C.P) in the late twenties of the 20th century. After its collapse (the party) in 1925, certain names of Greek leftist appeared in the police records during the period 1925-late thirties of the 20th century. Among these names were (Malanos-Kazantzakis-Nicolas Nikoliedis-George Pirides. Constantine pirides). The above mentioned men were active in establishing cultural centers, public libraries, meetings to read works about the soviet revolution, Marx and Engles works. (10)

Yannakakis resumed his leftist activity after 1925. in 1926 he made contacts with the Jewish lawyer (Leon Castro) and shared him in establishing (Les essayists). In the thirties he contacted (Paul Jacot Descombes) who was founding the (Union of peace supporters) and participated together with the cipriot poet (Theodosis pierides) in founding the (union).(11)

It goes without saying that Sakellaris Yannakakis was the common factor in most of the leftist groups in Egypt during the period under discussion.

With the formation of the (E.C.P) in 1921, Yannakakis was in contact with its founders. Also he was in contact with the Greek leftist

The year 1919 has witnessed the establishment of the "International workers union of Isthmus of Suez" under the presidency of (Dr. Skouphopoulos) who was a Greek as well. (5)

The Greek workers strikes, the formation of (Phenix), the "International workers Union", and the 1919 revolution, were in my opinion, the first real approach between the Egyptian and the Greek labor force. In other words, the gathering of the two ethnic parties in Labor unions, and the participation in the strikes meant that the Egyptian and Greek labor forces have melted in one alloy.

The natural evolution of the labor unions was the creation of a (socialist party).

The Italian (Guiseppe Pizzuto) was spotted since August 1919 by the Egyptian police as an instigator of Bolshevik ideas. He established the (Bourse de travail) and commenced dissiminating his thoughts among the Egyptian state railways workers preaching them to strike and destroy their machines. (6)

Two years after deporting (Pizzuto) it was found that the "third International" had had established the (Groupe d'etudes Sociales), that this group was active since 1920, and that its members were a group of leftist Greeks who made this body an agency of the (Third International).

Some contacts were taking place in 1921 between (Joseph Rozental) and the (Groupe d'etudes socials). Meetings were held between Rosental, Skophopoulos, and Sakellaris Yannakakis, the small-skale Greek sponge merchant who, though resident in Egypt, had ties with the socialist movement in Greece. He was also known to be part of the (Greek literati) of Alexandria, several of whom were radicals.(7)

The (Confederation Generale du Travail) was established under the leadership of (Rozenlal) in 1921. The tripartite meetings resulted in establishing the Greek (Clarte group) which started in collaboration with the (Confederation General du Travail) dissiminating Bolshevic

their Egyptian colleagues.

The British efforts proved futile and an Egyptian strike erupted in 1899, when the indigenous cigarette rollers started striking against the owners of the factories. The strike was spearheaded by Greek workers, and the Greek Consul in Cairo intervened to pacify the strikers who continued their strike until February 1900.

The 1899 strike has proved that the Greek workers, have succeeded in convincing their Egyptian colleagues of their ideas and thoughts which comprised socialist ideologies.

Once the Egyptian workers have joined their Greek colleagues, preparations began to start the next step. In other words, time for gathering in trade unions and syndicates was ripe.

Dr. Kiriazi (a Greek) appeared in the first decade of the 20th century as the organizer of the first union for cigarette rollers. Another Greek (Dr. Pastis) presided the clothing workers union.(4)

By 1908, the (Ligue Internationale de ouvriers cigarettiers et papetiers du Caire) appeared, and by 1919 the Greek lawyer (Zizinia) established the largest single ethnic group when he gathered the Greek working force of the Suez Canal maritime company in the (Phenix) union and started demanding the rise of the Greek workers wages.

During March - April, 1919 the (Phenix) union called its Greek members to strike. Greek workers responded and a general strike took place in the Canal area. Italian workers in the Suez maritime company joined the Greek workers of (Phenix) and a committee of 3 Greeks, 2 Italians, a French, and an Egyptian was composed to organize the strike. It is of great importance to recall the coincidence of this strike with the great 1919 National Revolution of Egypt which lasted from March 9, 1919 until May. I wish to draw the attention to this coincidence between the foreign workers strike in Suez, and the Egyptian revolution. Was it just a coincidence, or was there some sort of coordination between the two sides?

streets of Cairo. The circular contained an appeal to commemorate the (Commune of Paris, 1871).[2] The circular showed that the socialist ideologies were prevailing in Egypt, and that the foreign labor movement has achieved its goals in spreading socialist ideas among the workers, Egyptians and Europeans. But the most important significance was the role played by the Greek laborers in the working class in Egypt.

The fruits of the socialist ideologies in Egypt reached its ripe very soon. In a public security report dated October 1894, the governor of the Suez Canal area reported that the Greek workers in the Suez Canal company have started a strike demanding the rise of their wages. When the company did not consent, the strikers shot a high official in the company branch in (Ismailia) city. Strike spreaded to Suez, Port Said and Qantora. The police enquiries disclosed that a certain (Matranga) who was a Greek lawyer was the ringleader of the strike. [3]

It was quite evident that the revolutionary ideas have already found its way within the Greek workers circles in Egypt, and it was a matter of time until the Egyptian workers adopt these ideas.

These incidents were a clear indication that the revolutionary thoughts were prevalent in the workers circles, especially the foreigners, that the seeds of the leftist ideas has infiltrated the Egyptian factories and enterprises, and that the foreign owners of the Egyptian capital have failed to establish fair relations with the working power. There were enough reasons for the leftist ideas to find the fertile soil to grow.

In Aswan, in the south, the socialist ideologies and anarchy prevailed among the Italian and Greek workers who were building the Aswan dam in 1899.

To counter these ideas, the British authorities in Egypt sought the experience of some Italian police officers to counter the spread of the socialist ideologies in the areas where the foreign workers mixed with

stituted mostly of them.

In this context, the foreign immigrants have occupied the key working positions as foremen and highly skilled laborers in the Egyptian factories, and won consequently some kind of hegemony and sponsorship over the indigenous working force despite the ethnic and intellectual differences.

Within the work relations in the big factories and enterprises (e.g., Suez Canal Company, Cigarette factories, etc), it was logical that disputes around working conditions must erupt and grow. Work disputes were concentrated around improving working conditions, reducing work hours, better wages and the like. Foreign workers were at the fore of the protest movements which took place in the European owned factories in Egypt, and the Egyptian workers were to follow suit.

Police reports has recorded an attempt on the life of Kedive Ismail (1863-1879) in the year 1868. A certain Francois Aksantaki who was a Greek worker was accused of planting a bomb under the Khedive's seat in the Egyptian theatre.(1)

The crime was connected with the ideologies brought to Egyt by the foreign immigrations during the 19th century. It was an unprecedented incident in the Egyptian history, but it had its significance in the Egyptian working circles.

The British occupation authorities were highly concerned about the foreign activities in the labor circles, lest the socialist ideologies might infiltrate to Egypt through the foreign workers who were immune against police measures according to the "Capitulations". The European newspapers were censored and the foreign workers meetings were put under the police observation.

The first case of the presence of socialist ideas in Egypt was sported in March 18th, 1894 when a Greek subject was arrested by the British led police while he was circulating a revolutionary circular in the

Some Remarks on the Greek left in Egypt 1921 - 1952

The aim of this paper is to shed light on the role of the Greek community in Egypt in introducing and establishing the Egyptian left in the first half of the 20th century. I agree that many contributions have been made in this context, but the importance of the paper I present comes from the fact that it presents an Egyptian perspective.

The foreign presence in Egypt dates back to early centuries, but the great immigrations to Egypt took place during the second half of the 19th century when the great schemes for industrial investment started to knock the Egyptian doors.

Due to these great projects and the need to employ skilled labor, the European labor influx found its way to Egypt where the European skilled workers filled the key positions in the European owned factories, while the unskilled Egyptian labor force confined itself to the minor positions.

The foreign labor force was provided with experiences about the production relations, work relations, capital, workers rights, means of resisting the greedy owners of the enterprises. Meanwhile the Egyptian labor force was lacking these kinds of experience.

The intellectual level, moreover was in favor of the foreign workers, while the indigenous workers were illiterate and badly cultured, not to mention their miserable life conditions. They were more likely rural working power, so to speak.

It was logical, therefore, that the indigenous working force follow the European intelligent working leadership, and occupy consequently a subordinate place in the Job market.

Though my paper is not concerned with estimating the size of the European communities in Egypt, it might be beneficial to know that the Italian and Greek communities were the most significant ones among the European minorities in Egypt during the 19th and 20th centuries, and that the principal working force accordingly, have con-

Some Remarks on the Greek left in Egypt

1921 - 1952

by:

Prof. Dr. Abdel Wahhab Bakr

Zagazig University - Egypt

misriyya al-'ama li'l-kitab, 1957). Muhammad 'Ali was never mentioned- instead, Ghurbal focused on Egypt as a product of long-term trends and forces, examining themes such as "continuity and change in Egyptian history" and "state and society."

35- Crabbs, "Egyptian Intellectuals," 251-54.

36- Gorman, 85. In addition to its popularity with the public, his work had been on the reading list since at least the late 1930s for cadets in the Military Academy. It had been read by Nasser.

37- 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, Mudhakkirati, 1889-1951 (Cairo: Kitab al-yawm, 1989).

38- Egypt is not unique in this phenomenon, in which elites selectively appropriate the institutions of Western modernity while at the same time striving to create their own "authentic" one. See S.N. Eisenstadt, "Multiple Modernities in an Age of Globalization," Canadian Journal of Sociology 24, no. 2 (Spring, 1999): 283-95.

39- Shimon Shamir, "Self-Views in Modern Egyptian Historiography," in Self-Views in Historical Perspective in Egypt and Israel, ed. Shimon Shamir (Tel Aviv: Tel Aviv University Press, 1981.)

40- Ibid, 44-45.

41- I owe this observation to Choueiri, 99 and 114.

hadith," al-Hilal (February-May 1953).

25- 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, "Akhta' wa akadhib fi tarikh Misr al-hadith," al-Hilal (March 1953), 20.

26- 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, Misr al-mujahida fi'l-'asr al-hadith, 6 vols. (Cairo: Dar al-hilal, 1989).

27- 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, Misr al-mujahida, vol. 2, 101-125.

28- Ibid, 73-75.

29- Gorman, 22-24.

30- For Ghurbal's activities see Ahmad 'Abd al-Rahim Mustafa, "Shafiq Ghurbal, mu'arrikh" al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya 13 (1963): 255-78. This is a special issue with various articles commemorating Shafiq Ghurbal.

31- Choueiri, 79-81. It should be noted, however, that whatever his political affinities, Ghurbal was first and foremost concerned with his tamsir project, even if it put him in conflict with the monarchy. For example, in 1941 he used his position in the Ministry of Education to call for complete independence of academic inquiry, outside of government control. Jack Crabbs Jr., "Politics, History, and Culture in Nasser's Egypt," International Journal of Middle East Studies 6 (1975): 415.

32- Gorman, 53.

33- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, "Survey of Egyptian Works of History," American Historical Review (1991): 1427. Ghurbal was deeply distressed by these trends. In 1955 he wrote an article decrying what he considered to be tendencies toward bias and slander by historians. Shafiq Ghurbal, "Ahkam al-mu'arrikhin 'ala al-rijal," al-Hilal (April 1955): 40-43.

34- Gorman, 29. Ghurbal did not cease producing history. In 1954, for example, he delivered a series of radio broadcasts on Egyptian history, later translated into Arabic and put into book form by Muhammad Rif'at as Takwin Misr 'abr al-'asur (Cairo: al-Hay'a al-

7- Ghurbal, Beginnings, 209-210.

8- Ibid, 284.

9- Ibid, 280.

10- Ibid, 279-80.

11- Shafiq Ghurbal, Muhammad 'Ali al-kabir (Cairo: Da'irat al-ma'arif al-Islamiyya, 1944).

12- Yoav Di-Capua, "'Jabarti of the 20th Century': The National Epic of 'Abd al-Rahman al-Rafi'i and Other Egyptian Histories," International Journal of Middle East Studies 36 (2004): 438-39.

13- Ghurbal, Muhammad 'Ali al-kabir, 62. Qtd. from Youssef M. Choueiri, Modern Arab Historiography: Historical Discourse and the Nation-State (London & New York: Routledge Curzon, 2003), 113.

14- Ghurbal, Muhammad 'Ali al-kabir, 160-61. Ghurbal does not anywhere try to reconcile his first narrative of 1928, which calls for a secular reformer to free Egyptians from the "trammels" of pan-Islamic identity, with the second of 1944, which places the previously secularizing reformer in an Ottoman-Islamic context intent on reviving the empire.

15- Ibid, 158-59.

16- Ibid, 161.

17- Ibid, 163.

18- Ibid, 58-60.

19- For a discussion of various works that formed the National Corpus see Di-Capua, 436-44.

20- 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, 'Asr Muhammad 'Ali (Cairo: Matba'at al-fikra, 1951), 7-25.

21- Ibid, 115.

22- Ibid, 116.

23- Ibid, 556-64.

24- 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, "Akhta' wa akadhib fi tarikh Misr al-

NOTES

(*) I would like to express my gratitude to Prof. Mohamed Abd el-Wahab Sayed-Ahmed of Ain Shams University for his helpful advice while preparing this paper.

1- Kenneth Cuno points out, for example, that the law of 1829 regulating agriculture was touted as necessary because of a decline in "industrial skills, commodity production, and cultivation," and that Muhammad 'Ali's decrees in the 1840s having to do with the census "invoked 'progress and civilization' and 'the attainment of the general good' as reasons for enumerating the population." Kenneth Cuno, "Muhammad Ali and the Decline and Revival Thesis in Modern Egyptian History," in Islah am tahdith? Misr fi 'asr Muhammad 'Ali, ed. Raouf Abbas (Cairo: al-Majlis al-'ala li'l-thaqafa, 2000), 102-104.

2- Anthony Gorman, Historians, State and Politics in Twentieth Century Egypt: Contesting the Nation (London & New York: Routledge Curzon, 2003), 15-16.

3- Cuno, 110. British historian Henry Dodwell's The Founder of Modern Egypt: a Study of Muhammad 'Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1931) is credited with popularizing this nickname for Muhammad 'Ali.

4- All told, he wrote thirty-eight monographs. Jack A. Crabbs, Jr., "Egyptian Intellectuals and the Revolution: The Case of 'Abd al-Rahman al-Rafi'i," in Egypt from Monarchy to Republic: A Reassessment of Revolution and Change, ed. Shimon Shamir (Boulder, CO: Westview Press, 1995), 249.

5- Shafiq Ghurbal, The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali (London: George Routledge & Sons, Ltd., 1928), 206-211. It was never translated into Arabic.

6- Ibid, 208. Qtd. from Robert Wilson, History of the British Expedition to Egypt (London: C. Roworth, 1802), 246.

nationalist movement, or even as a step leading to the 1952 revolution and freedom from imperialism. Just as the idea of an awakening taking place after a long period of decline was a product of considerable evolution before the time of Ghurbal and Rafi'i, so too did it continue to find multiple and changing forms of expression in their own writing. The awakening paradigm, like anything else in historical scholarship, involves a dialogue between the present and the past. Thus, I would like to suggest that, when encountering the awakening paradigm in Egyptian historiography, a productive way to approach it is to ask questions about how it envisions Egyptian national identity and modernity. Seen from this angle, the awakening paradigm does not hinder our historical understanding, but on the contrary provides a useful avenue for looking at historical conceptions of modern Egypt.

icized because it dampened the popular will of the nation and therefore impeded its ongoing drive to realize national self-determination, and Muhammad 'Ali is faulted for his unwillingness to permit popular participation in politics. Thus, by attempting to write Egyptians into history, Rafi'i did not only attempt to incorporate them into his narrative- he projected a vision of a modern, independent Egypt with a representative system of government. The story of the emergence of modern Egypt that comes across in Rafi'i's work is in addition to the institutions, the story of the emergence of Egyptian national will and the beginning of the nationalist movement's efforts to free Egypt from autocratic rule and imperialism. It is also the story of a modernity that had been begun but was then stalled, an attempt to answer "what went wrong." Part of the answer to this question, according to Rafi'i, is Muhammad 'Ali himself.

Ghurbal's background as an academic historian with close ties to the monarchy and Rafi'i's association with the nationalist movement help explain why one criticized Muhammad 'Ali and the other did not. Yet, their work was not solely the result of their personal circumstances, and it was not reduced to a simple question of Muhammad 'Ali's role in founding modern Egypt- it was also part of a dialogue about Egyptian identity and Egyptian modernity. It had long been decided in Egyptian historiography that modern Egypt awakened during the Muhammad 'Ali period. Beyond that basic parameter, the historical portrayal of Muhammad 'Ali and the awakening paradigm displays considerable flexibility, adaptability, and applicability to debate on the modern Egyptian nation-state during the some thirty years in question. The four works looked at above illustrate how the "awakening" may manifest itself in the form of a modern state hammered out by the great ruler and his polity, a great leader's drive to revitalize the decaying Ottoman Empire, an early embodiment of the Egyptian

within them.

'Abd al-Rahman al-Rafi'i conversely sought to move the "masses" to the forefront of history and present the Egyptian nation as the main historical subject and carrier of Egyptian identity. Rafi'i's narrative is much more consistent then Ghurbal's- between 1930 and 1957, a gap of twenty-seven years, it is centered on the first glimmerings of the Egyptian nation, and its struggle for self-rule and autonomy from foreign control. Whereas Ghurbal placed the Egyptian nation first as an outgrowth of the polity and then as part of a greater Ottoman-Islamic whole, Rafi'i set it forth in secular-territorial nationalist terms as a unique "people," a sha'b, with shared characteristics and shared grievances, united against common enemies in the ongoing pursuit of national liberation.

Given Rafi'i's career as a public intellectual and activist engaged in anti-imperialist activities, it is unsurprising that his criticisms of Muhammad 'Ali took the form that they did. Rafi'i agreed with Ghurbal that a fundamental part of modern Egypt must inevitably include the institutions of a centralized state, and he credits Muhammad 'Ali with founding these institutions. However, complete independence, an end to all forms of foreign domination, and the establishment of popular participation in politics was Rafi'i's prime concern in his scholarship. Thus, although he wrote on a wide variety of eras of Egyptian history, the thread running through all of them was simple and direct: the incessant drive of the nationalist movement to liberate Egypt and establish a more inclusive political system was the axis around which he organized his work, and it is on these terms that he chose to criticize Muhammad 'Ali. Hence, Muhammad 'Ali is at his best when he consults with the popular leadership and heeds their advice- in short, acts as their representative, and at his worst when he acts against them. Within this framework, the massacre of the Mamluks is heavily crit-

hammad 'Ali came, made the Egyptians "homogenous," and through this gave the nation expression. He set up a modern education system, a modern army, and founded other state institutions necessary to create subjects loyal to the national state. In Beginnings, one of the prerequisites for the realization of Egyptian national identity was the linking of the Pharaohs to the present, in effect the top-down "nationalization" of Egyptians from above. Besides the looming figure of the Pasha himself, we also witness in Muhammad 'Ali al-kabir the mentioning of an elite meant to carry out Muhammad 'Ali's enlightened policies. Thus, be it expressed as a polity or within a broader Ottoman-Islamic perspective, the nation is either way an expression of the ruling elite, which is itself the true embodiment of Egyptian identity.

Part of Ghurbal's stance may have derived from his academic training; there are discernable elements of Toynbee in both Beginnings and in Muhammad 'Ali al-kabir, in which we see Toynbee's notion of the "creative personality" as the driving force behind history- Muhammad 'Ali's creativity and his ability to mold the masses form the main tropes of Ghurbal's writing about him.(41) It is therefore no surprise that in Ghurbal's work, historical change in this period was primarily shaped by the personage of Muhammad 'Ali. Muhammad 'Ali is exculpated of any wrongdoings associated with his autocratic practices; his unwillingness to permit popular participation in politics or set up a constitution, his massacre of the Mamluks, and other practices seemingly not suited to constitutional life are brushed aside in favor of the unceasing drive to found modern institutions that could mould unified subjects and channel them towards erecting a modern state. The story of the emergence of modern Egypt which comes across in Ghurbal's writing about the period, then, is that of the founding of the institutions of a modern nation-state, and a malleable society to operate

to hold its own on the global scene. Whatever their differences concerning Muhammad 'Ali, historians shared the enterprise of narrating this awakening. The awakening represents, first, the earliest expressions of Egyptian national identity, but the question of specifically what constituted the Egyptian "nation" was left open to interpretation. While both scholars accepted the nation's existence, they were tasked with delineating specifically what it was, and came to very different conclusions. Second, the awakening represents an essential step leading to Egyptian modernity, but as with the question of national identity, the form of Egyptian modernity was an issue of contestation. While accepting the institutional premise of western modernity, namely the centralized nation-state, they were at the same time tasked with chronicling a uniquely Egyptian vision of modernity.(38) In this regard, as well, the two historians came to very different conclusions.

In the two works of Shafiq Ghurbal examined here, we see two notions of Egyptian national identity- in Beginnings, as has been noted by Shimon Shamir, the Egypt being written about is the Egyptian polity, defined by its political authority and centered around the role of the great ruler as the historical subject.(39) This is perfectly consonant with most history writing about Muhammad 'Ali when it was published in 1928. Muhammad 'Ali al-kabir, on the other hand, places the Muhammad 'Ali period within a Dar al-Islam context, in which Egypt is seen as part of a greater Ottoman-Islamic whole.(40) This is also consonant with many other works written in the 1940s, which stressed an Islamic component of Egyptian identity. Within the parameters of these different notions of Egyptian identity, however, the same basic conception of the Egyptians is consistent between the two works- their relative absence save as the recipients or benefactors of Muhammad 'Ali's policies serves to highlight the relationship of the enterprising ruler to his subjects. The nation could not express itself until Mu-

In the years after the 1952 revolution, Rafi'i's conception of Muhammad 'Ali fared better than Ghurbal's did, and his popularity as a public historian meant that his work was widely-known to the publi(36) Further, as previously stated, his criticism of the monarchy and his ongoing theme of popular struggle resonated with the post-1952 political climate. Throughout Rafi'i's career, writing history was an integral part of his role as a nationalist intellectual. Whereas Ghurbal was focused on building a solid Egyptian academic historical tradition, Rafi'i saw history as a tool for fomenting nationalism, stating in his memoirs that he wrote history because he considered it to be a school for "furthering political and nationalist education" and a means for "raising the level of patriotism and national awareness."(37)

Given their widely divergent political and intellectual careers, then, it is easy to understand why Ghurbal and Rafi'i evaluated Muhammad 'Ali so differently- simply put, they had different political affinities, and more importantly, much different roles as scholars and much different agendas for history. Despite this, however, we should not overlook their common ground, for irrespective of their disagreements about Muhammad 'Ali, they were both high-profile intellectuals in the highly turbulent Egyptian public sphere during the latter years of the monarchy and then after the revolution. In this context of rapid and profound change and transition, the question of the modern Egyptian nation-state, both in terms of the form that it should take and the identity of its citizens, becomes particularly important, and, for these reasons, there were much higher stakes around the debate of Muhammad 'Ali that transcend a simple evaluation of his good or bad qualities.

In Egyptian historiography, the fall of the Ottomans opened up new opportunities for Egypt, which was awaiting a catalyst to give the nation concrete form, awaken it from its slumber and begin its transformation into a modern, independent, autonomous nation-state able

tradition which included writing but also institution-building, appointing Egyptian faculty (as opposed to Europeans) and mentoring the first generation of Egypt-trained historians.[30] The monarchy provided the institutional and financial means to accomplish this. Further, although Ghurbal was not as publicly involved in political activity or writing as many of his contemporaries, he was a supporter of the Sa'dists, known for their close relationship with King Faruq. Ghurbal himself wrote that the monarchy was better than revolutionary change, and stated his support for gradual reform.[31]

After the 1952 revolution and then the advent of the new revolutionary government under Nasser, Ghurbal's stance on Muhammad 'Ali no longer held currency- shortly after coming to power, the revolutionary regime promoted as a common theme the corruption of the Muhammad 'Ali dynasty, for which Ghurbal was obviously ill-equipped.[32] Further, the Nasser regime discouraged study of any period of the dynasty, unless it was evaluated negatively.[33] In 1954, Ghurbal retired from Cairo University and the Ministry of Education. Somewhat less a public figure than before, he did not disappear, accepting an offer as the director for the Arab League's Institute for Higher Arab Studies where he continued to advise students, but he largely steered clear of Muhammad 'Ali.[34]

Rafi'i was on the other hand an outspoken activist, often critical of the monarchy, and a member of the anti-imperialist Watani Party after it was formed in 1907. He graduated with a degree in journalism in 1908, choosing it over government service to allow himself the freedom to participate in the national struggle, and was even imprisoned for a time for his part in the 1919 Revolution. His commitment to political activity and the Watani Party continued undeterred, however; he sat on the Majlis al-shuyukh from 1939 to 1951, in addition to being the self-appointed chronicler of the national movement.[35]

the "Egyptian people," and the centrality of the nationalist movement as a historical agent. Muhammad 'Ali is recognized for his modernizing achievements, but is criticized for his autocratic practices and unwillingness to build an inclusive government.

t would appear then that these two historians' appraisals of Muhammad 'Ali differ widely- while both of them were firmly committed to the national awakening paradigm, Ghurbal portrayed Muhammad 'Ali as the sole architect of the awakening, whereas Rafi'i, while not glossing over his achievements, attempts to write in the Egyptians as the true protagonists of the period. The most likely reasons for this are the two historians' differing roles in the public sphere, different political views, and different agendas for historical scholarship.

From his first years as a scholar Shafiq Ghurbal's fortunes were tied to the monarchy- he earned his master's degree in England under the auspicious of a scholarship from the Ministry of Education. Under the supervision of Arnold Toynbee, Ghurbal wrote his master's thesis The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali. He returned to Egypt to teach at the Egyptian University (now Cairo University), where his credentials earned him a teaching post in 1929 as an assistant professor of modern history, and where he would subsequently wield considerable influence as a professor, department chair, and dean of Arts for some twenty years.(29) Thus, besides the funding that he received to study abroad in London, he also taught and administered at the university that was founded by King Fuad, and benefited from the resources devoted to constructing the aforementioned historical tradition sympathetic to the monarchy. He also began in 1940 more than a decade of service in the administration of public education, and founded the Egyptian Historical Society. All of these activities fell under Ghurbal's larger project of "Egyptianizing" ("tamsir") historical scholarship, creating an "authentically Egyptian"

Of course, whatever faults Muhammad 'Ali had, he was naturally much better than his predecessors- it would have been much worse had the Mamluks remained in control.[23]

After the 1952 revolution, Rafi'i wrote a series of articles entitled "Akhta' wa akadhib fi tarikh Misr al-hadith," in which he blamed the historians of the monarchy period for inventing an Egyptian history that was inaccurate because it omitted the role of the Egyptian "people." In this series of articles Rafi'i set out to correct some of these "mistakes and lies," beginning with Muhammad 'Ali.[24] Here, Rafi'i contested Ghurbal's famous statement: "It is Egypt which founded Muhammad 'Ali, not Muhammad 'Ali who founded modern Egypt." [25] Rafi'i expanded on this thesis in Misr al-mujahida fi'l-asr al-hadith, a six-volume series that he was commissioned to write as high school textbooks, published in 1957.[26] By the time Misr was published, the intellectual and political climate in Egypt had changed considerably, and so Rafi'i's basic narrative of history as a series of popular revolutions fit in well with post-1952 nationalist rhetoric. What did distinguish Misr from Rafi'i's previous histories is its triumphal tone- the Free Officer's revolution was seen as the culmination of Egypt's long series of revolutions. Rafi'i's attempt to grant centrality to the "people" remains, who once again enthrone Muhammad 'Ali and initially hold sway over him. Rafi'i goes to great lengths to give credit to the Egyptians, who he again argues are the true heroes of the period, and he again credits Muhammad 'Ali with the usual achievements- the founding of a modern army, educational achievements, and so on.[27] His portrayal of the Mamluk massacre remains highly critical.[28]

Rafi'i's grand narrative retains remarkable thematic consistency from 'Asr Muhammad 'Ali to Misr al-mujahida. The survey above is of course not a comprehensive sample of his extensive writings, but the guiding principles unifying them are clear: an attempt to glorify

in the initial years following 1805 is therefore at once a symbol of some of the earliest glimmerings of Egyptian nationalism and popular will, and of the Egyptians' own capability to run their affairs.

Rafi'i's discussion of the massacre of the Mamluks stands out in sharp contrast to Ghurbal's- rather than a mere stepping stone in the Pasha's seizure of power, it is instead seen as a dark turning point in his reign. Rafi'i does not gloss over it. He does not try to excuse or rationalize it. Instead he delves into it in great detail, and states outright that it was neither a matter of necessity nor something that Muhammad 'Ali was forced to do, but rather it could have been avoided because the Mamluks had already been weakened. It was a malicious, perfidious, premeditated act of deception and brutality. The worst of it, though, is that it hindered the progress of the national movement, Rafi'i's central focus in his histories, having "left a deep mark on the peoples' emotional state, for the massacre brought dismay and terror into their hearts, and for a long time thereafter it was impossible to bring back their courage and peace of mind."(21) This is made all the worse because it had happened at a time when a "lively spirit of democracy" had begun to spread.(22)

Rafi'i's final analysis of Muhammad 'Ali in 'Asr could best be characterized by a sort of duality. On the one hand, he devotes much of the book to extolling the same accomplishments that Ghurbal had- the Pasha was able to defeat or outwit every threatening outside power, be it British, Turkish, or Mamluk. He founded a modern army out of nothing. He created a well-ordered state, and brought modern industry to Egypt. Yet, although Muhammad 'Ali was an impressive ruler, he could not have accomplished this were it not for the unique characteristics of the Egyptian people who put him in control, and then bore the painful brunt of his modernization policies. The Egyptians of the Muhammad 'Ali generation, therefore, are the true heroes of this period.

awakening paradigm. Rafi'i's version, however, is a bit more nuanced. Rafi'i's 'Asr Muhammad 'Ali was published in 1930, two years after Ghurbal's Beginnings, and was also a pioneering work. 'Asr was part of a great epic that came to be called the "National Corpus," which covered modern Egyptian history from the French invasion onward, and centered on the themes of popular revolution and the evolution of the nationalist movement.[19] Whereas Beginnings was written in English, 'Asr was written in Arabic, simple, clear, and intended for a wide Egyptian audience outside the academic elite. It was also an endeavor to "write Egyptians into history," to move outside the realm of great power maneuvering and the high politics of the palace, by attempting to present non-elite Egyptians as historical subjects. It lauded Muhammad 'Ali for the same accomplishments that had by then become standard practice in Egyptian historiography, but it was also perhaps the first openly critical account of Muhammad 'Ali to emerge in this milieu. 'Asr is thus a highly original work.

Muhammad 'Ali's rise to power is seen as one of the first outcomes of the larger national movement, the main protagonist in Rafi'i's grand epic of modern Egypt. In a seminal turning point in Egyptian history, Muhammad 'Ali was chosen by the "people's leadership" (zu'ama' al-sha'b), embodied in the figure of 'Umar Makram, to rule Egypt. Further, not only did the "people's leadership" choose to enthrone Muhammad 'Ali of their own will, volition, and agency, but Rafi'i also goes to great lengths to show how, at least in the initial years, Muhammad 'Ali required their support for his projects- the "people's leadership" held sway over his actions in governing the country. They were also held in great esteem by the people themselves, the jamahir, who sought refuge with them whenever the inequities heaped upon them by the Mamluks became too much to bear.[20] Muhammad 'Ali

addressed certain unpalatable facets of Muhammad 'Ali's reign, he sought to mitigate, downplay, or justify them in some way- in addressing, for example, the control that the state exerted over the population, Ghurbal states that Muhammad 'Ali "limited the restriction of individual freedoms to the economic sphere, but it did not extend to spiritual life to any extent, leaving it free from any limitations, with nothing governing it save conscience and religion."(15) Further, although there was no formal constitution established by Muhammad 'Ali, he did lay the foundations for one, and indeed, laid the foundations for something much stronger and more enduring than a set of written laws- a set of principles, based upon his own ideas, which "transformed from the plan of one man into a national one (barnamaj watany)."(16) According to Ghurbal, the betterment and reform of the watan was always first and foremost on Muhammad 'Ali's mind.(17)

Whereas in Beginnings Muhammad 'Ali was forced to dispose of the Mamluks as an impediment to his authority, in Muhammad 'Ali al-kabir his motivation for the massacre was to appease the unruly Albanians and to convince them to leave Egypt to fight the Wahhabis in the Arabian Peninsula. Again there is no moral judgment, and the reader once again is led to believe that Muhammad 'Ali, despite his best intentions, was forced to carry it out, having exhausted all other options.(18)

Whether or not Muhammad 'Ali is portrayed as an adventurer intent on seizing control of Egypt as in Beginnings or as a far-sighted ruler intent on reforming the watan, restoring the Ottoman Empire, and creating a new elite to augment his accomplishments after his death as in Muhammad 'Ali al-kabir, the panegyric thrust of both of them is unmistakably present. With 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, on the other hand, it is less immediately clear. They both shared common admiration for the same achievements, and they both adhered to the

tory over them. The ensuing massacre that took place is confined to one sentence: "The result was treachery and the massacre of the major part of (the Mamluks) in March, 1811."[9] To the extent that Ghurbal passes judgment on the event, one gets the impression that Muhammad 'Ali did not have much of a choice in the matter, and, having first tried other avenues for dealing with the Mamluks, had to resort to violence.[10]

Ghurbal's open admiration for Muhammad 'Ali continues in Muhammad 'Ali al-kabir, published sixteen years after Beginnings in 1944.[11] Whereas Beginnings was written about the rise of Muhammad 'Ali, Muhammad 'Ali al-kabir chronicles the Pasha's entire reign. By the time it was published, Ghurbal had been an academic advisor for over a decade, and Muhammad 'Ali al-kabir was based on the work that his students had done in the archive and intended for public consumption.[12] In this case Ghurbal attempts to place Muhammad 'Ali within the broader Ottoman-Islamic context as a great leader striving to restore the decaying Ottoman Empire: "Muhammad 'Ali started off, lived and concluded his career as an Ottoman Muslim. His task was, as he defined it from the beginning to the end, the revivification of Ottoman power in a new form."[13] In doing so, Muhammad 'Ali strove to leave behind successors to follow in his footsteps, continuing and augmenting his accomplishments and building upon the strong foundations that he had laid.[14]

Muhammad 'Ali is praised for setting up a new state and bringing peace, stability and order where there was none- whereas Egypt before had been in a state of desolation, ruin, and dilapidation (kharab), Muhammad 'Ali brought it prosperity ('umran). He raised an army that successfully united the disparate elements of society into one people (umma). Once again, the Egyptians submitted to him, and to the service of the modern state that he founded. To the extent that Ghurbal

Major Misset, the arrogant Bardissy, the foolish Khosrev, M. de Lesseps, the bumbling Alfy Bey, and a few others. Muhammad 'Ali, Ghurbal's proclaimed "man of destiny," is able to situate himself into control of Egypt by shrewdly playing the powers, be they French, British or Turkish, against each other. The picture that emerges of Muhammad 'Ali is that of a brilliant, pragmatic strategist who is able to best exploit the situation around him, the only one capable of understanding the inner dynamics of Egyptian society after a long succession of failures by the Mamluks, Ottomans, French, and British. At the end of all the struggles between the different powers and the long period of passivity of the Egyptian people, enter Muhammad 'Ali, the master whom the Egyptians so desperately needed.(5) The Egyptians had been the "helpless and abject victims" of the Albanian and Turkish thugs, for as "Orientals" they tended to "fall, under the stress of evil times, into a state of dull apathy."(6) In this state of affairs, prevailing circumstances were unfavorable for national unity- the Egyptian nation was in need of a guiding hand, a strong, centralized authority to, as Ghurbal put it, "propagate a connection - real or fictitious did not matter - between the Egypt of the Pharaohs and the Egypt of today, so as to enable the country to cut itself loose from Pan-Islamic trammels."(7) Muhammad 'Ali brought to the Egyptians the institutions of a modern state and made them serve it, turning them into soldiers to battle the Sultan, putting them in schools, and forcing them to produce wealth for the state. Ghurbal does not equivocate: "Mehemet Ali made modern Egypt."(8)

The massacre of the Mamluks, certainly one of the less savory events in the early years of Muhammad 'Ali's reign, receives almost no mention. The Mamluks according to Ghurbal were intransigent, unruly, and unwilling to renounce their claims to Egypt, yet they could not displace Muhammad 'Ali; he, in turn, could not win a decisive vic-

ibility, mutability, and diversity of this paradigm, and second, how the paradigm opens up a space for historians to engage in a dialogue on issues that are of far more importance than the historical role played by Muhammad 'Ali. Thus, my purpose here is not to argue for or against the validity of the awakening paradigm; rather, recognizing that the awakening paradigm is an enduring force in Egyptian historiography, I wish to ascertain some of the different forms that the paradigm may take, and in turn some of the different visions of Egyptian national identity and Egyptian modernity that may emerge from it. I will begin with Shafiq Ghurbal's master's thesis The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali, published in 1928.

By the time Ghurbal wrote Beginnings, the awakening paradigm was firmly entrenched in Egyptian historiography, and Beginnings found itself embedded within a large body of royalist literature about Muhammad 'Ali. It nonetheless stood out as a unique contribution to a body of histories written largely by Europeans, for Ghurbal, an Egyptian historian, had constructed a narrative derived from original and unpublished sources, based on rigorous and meticulous archival research. In tone however, it differed little from the royalist historiography- it was deeply complimentary of the Pasha as the sole force behind founding modern Egypt.

Beginnings is undisputedly a study in diplomatic history. Muhammad 'Ali's rise to power is seen in the context of Great Power maneuvering, the stratagems and plots taking place between foreign powers and their representatives as they vied for influence in Egypt. Ghurbal offers an exhaustive account of the dealings between the leaders of the various parties involved. The first of the series of events that leads to Muhammad 'Ali's seizing control of Egypt is the mutiny of the Albanian troops under Tahir Pasha, and from that point we are shown the roles played by the dominant personalities of the drama:

adigm has enjoyed ongoing resiliency in Egyptian historiography.

In this study, I wish to take a look at this paradigm by comparing some of the major works of two very important historians, written from around 1930 until the mid-late 1950s: Muhammad Shafiq Ghurbal (d. 1961) and 'Abd al-Rahman al-Rafi'i (d. 1966). Each of these authors left a lasting mark on Egyptian historiography- Ghurbal is credited with getting Egyptian history onto a sound academic footing in Egyptian universities, and mentoring much of the first generation of professional historians trained in Egypt. Rafi'i, on the other hand, is often seen as a foil of Ghurbal. He was not an academic, but an activist, as well as the most prolific author of modern Egyptian history to date, credited with popularizing a national narrative accessible to the public[(4)].

It will be argued that while both historians adhere to the paradigm of Egyptian awakening during the Muhammad 'Ali period, how they portrayed it during the some thirty years in question was influenced by the changing political/intellectual climate, their own political beliefs, their own individual roles as public scholars, and their own agendas for historical scholarship. More importantly, it will be shown that while the awakening paradigm is often derided for limiting the scope of historical inquiry, it is not simply a matter of broad historical consensus stubbornly adhered to by successive generations of historians- it is a forum for discussion about Egyptian national identity and Egyptian modernity. For, embedded within the very notion of an "awakening of modern Egypt" are two fundamental questions that must be resolved by any serious scholarly inquiry that seeks to narrate said "awakening": first, the issue of what exactly comprises "Egypt," and second, the issue of what exactly comprises "modern." A comparison of the two very different historians and their evolving portrayals of Muhammad 'Ali will therefore do much to show, first of all, the flex-

Awakening Modern Egypt: Two Historians' Portrayals of Muhammad 'Ali

In modern Egyptian historiography, a recurring theme is the awakening of the modern Egyptian nation-state during the reign of Muhammad 'Ali after a long period of decline or stagnation under the Ottoman Empire. This theme has proven to be quite enduring, but it did not spring out of nowhere- it is the product of an ongoing effort beginning with the self-legitimization of Muhammad 'Ali himself and perpetuated during the monarchy. During the reign of Muhammad 'Ali, the Pasha's "reform program" was heralded as a necessity brought on by the "decline" from the Ottoman period, and by the middle of the nineteenth century, a shift in the "rhetoric of reform" came to stress a notion of progress, of "the greater good" for the Egyptian population. This discourse of progress was perpetuated after the Pasha's death by, among other figures, the Khedive Ismail, Rifa'ah Tahtawi, and 'Ali Mubarak. It was not until the twentieth century, however, that the modern history of Egypt beginning with a national "awakening" during the Muhammad 'Ali period became standardized in history scholarship, largely due to the sustained efforts of King Fuad.(1) Recognizing the political utility of cultural patronage, Fuad throughout the 1920s until his death in 1936 sought to develop historical scholarship sympathetic to the monarchy by patronizing history research, promoting publications, sponsoring conferences, making use of Egyptian and foreign archives, and the like. Foreigners - French, Italian, British, Greek, and American scholars - played a disproportionate role in the royalist history tradition.(2) Fuad's efforts were ultimately successful, yielding a sizable corpus of written works on Muhammad 'Ali, as well as establishing, firmly, Muhammad 'Ali's place as the "founder of modern Egypt"(3) after a long period of Ottoman decline. This par-

Awakening Modern Egypt: Two Historians' Portrayals of Muhammad 'Ali

by

Josh Hoffman

Contents

* Awakening Modern Egypt: Two Historians' Portrayals of Muhammad 'Ali

Josh Hoffman

* Some Remarks on the Greek Left in Egypt 1921-1952

Prof. Dr. Abdel Wahab Bakr

Articles and Researches

In English Language